الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجزائر2

كليّة العلوم الإنسانيّة و العلوم الإجتماعيّة .

قسم علم الإجتماع ، تخصّص سياسي .

أطروحة دكتوراه علوم تحت عنوان:

المرأة الجزائريّة و الإنتخابات التشريعيّة

ما بين الغطاء القانوني و تناقضات الواقع الإجتماعي

دراسة ميدانيّة بالمجلس الشّعبي الوطني

العهدة السّابعة (2012-2017)

من إعداد الطّالبة :

رزقي نوال

تحت إشراف البروفيسور :

جابي ناصر

إهداء

أهدي مجهودي هذا إلى أصحاب القضايا العادلة

إلى كلّ امرأة ظُلِمت لكونها امرأة

إلى والديّ السيّد رزقي علي والسيّدة دوناس زوبيدة

إلى رفيق دربي و أب أبنائي زوجي و أخي الدكتور بكيس نور الدين و كلّ عائلته

إلى أبنائي: محمّد بها الدّين،أيوب،إكرام،أدم

إلى إخوتي: محمّد ، كريم،عبد الحقّ،نبيلة ، سيداحمد، رضوان و كلّ عائلاتهم

إلى زميلتَي في العمل الأستاذة كحّال سلمى و الأستاذة سمسوم عائشة

إلى ذكرى أطهر و أتقى من صادفتُهم في حياتي السيّد تسوح شريف و السيّدة تسوح عائشة رحمهما الله و أسكنهما فسيح جنانه

تشكّر

أتقدّم بخالص الشّكر و التّقدير للأستاذ المشرف على هذه الدّراسة البروفيسور جابي ناصر متمنّيةً له المزيد من النجاحات العلميّة و الفكريّة

و شكرًا جزيلًا لأساتذة علم الإجتماع بجامعة الجزائر و بالأخصّ أساتذة علم الإجتماع السياسي على تكوينهم الدّائم لنا

كما لا يفوتني أن أتشكّر كلّ من الزّميلين الأستاذ العمريّة عزّالدين والسيّد بطاش كمال على ما تلقّيته منهما من مساندة و أتمنّى لهما المزيد من التوفيق في مساريهما المهني و العلمي .

الفهرس: **فهرس العناوين**

الفهرس		الصفحة
	فهرس العناوين	
	فهرس الجداول	
	فهرس الأشكال	
	مقدّمة	أ
	الباب الأوّل: الجانب النّظري	01
	الفصل الأوّل: الإطار المنهجي	02
	أوّلاً : إشكاليّة و فرضيّات الدراسة	04
	1) الإشكاليّة	04
	2) الفرضيّات	08
	ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع	09
	ثالثًا: أهداف الدّراسة	10
	رابعًا: تحديد المفاهيم	11
	1) الدور الإجتماعي	11
	2) النّوع	12
	3) التّنشئة الإجتماعيّة والسّياسيّة	13
	4) الثّقافة السّياسيّة	15
	5) المشاركة السّياسيّة	17
	6) الإستراتيجيّة	19
	خامسًا:مقاربات نظريّة تحلّل الدّور النسوي بالمجتمع	20
	1) المقاربة الوظيفية و تقسيمها لأدوار الفاعلين على أساس الجنس	20
	2) المقاربة الماركسية (Karl Marx) للصراع و ما أضافته في تحليل وضع المرأة	21
	3) مقاربة التفاعلية الرمزيّة و تحليلها لأدوار المرأة داخل المسرح الإجتماعي	22
	4) مقاربات نسويّة مختلفة الآراء و الإتجاهات	22

	سادسًا :الدّراسات السّابقة	27
	1) الدراسات الجزائريّة	27
	2) الدراسات الأجنبيّة	33
	الفصل الثّاني:تكوّن الشّخصيّة السياسيّة لدى المرأة و آثارها على مشاركتها السّياسيّة	40
	المبحث الأوّل: تأثّر المرأة بمؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة	42
	تمهيد	42
	المطلب الأوّل :الأسرة	42
	المطلب الثّاني : المؤسّسات التّعليميّة	47
	المطلب الثّالث: وسائل الإعلام و الإتّصال	50
	المطلب الرّابع : جماعة الرّفاق	52
	المطلب الخامس: التّنظيمات السياسيّة و شبه السياسيّة و الدّينيّة	53
	المبحث الثّاني: بناء ثقافة سياسيّة لدى المرأة	55
	تمهيد	55
	المطلب الأوّل : نوع الثّقافة السياسيّة السّائدة وتأثيرها على التّواجد السّياسي للمرأة	55
	1) الثّقافة السياسيّة الرعويّة	56
	2) الثقافة السياسية الخاضعة	56
	3) الثّقافة السياسيّة المشاركة	57
	المطلب الثّاني:الثّقافة السياسيّة بالمجتمع الجزائري و انعكاساتها على المرأة سياسيًّا	60
	1) الثّقافة السياسيّة السّائدة بالمجتمع الجزائري	60
	2) تأثّر المرأة بالثّقافة السياسيّة السّائدة بمجتمعنا	64
	المبحث الثالث: علاقة الشّخصيّة السياسيّة بالفعل السّياسي لدى المرأة	66
	تمهيد	66
	المطلب الأوّل:المرأة الجزائريّة و المشاركة السياسيّة	66
	المطلب الثّاني:المشاركة السّياسيّة للمرأة في الثّقافة الإسلاميّة	68
	1) الحقوق الإجتماعيّة والمدنيّة للمرأة في الثّقافة الإسلاميّة	68
	2) حقّ المشاركة السياسيّة للمرأة في الإسلام	69

	المطلب الثالث:الفكر التحرّري و تأثيره في المشاركة السياسيّة للمرأة العربيّة	72
	المطلب الرابع:آثار المجتمع المدني على المشاركة السياسيّة النسويّة	75
	المطلب الخامس :نماذج للمشاركة السّياسية النسويّة عربيًّا	77
	الفصل الثّالث:المرأة بالفضاء السّياسي الجزائري	90
	المبحث الأوّل: قراءة سوسيولوجيّة للفضاء السّياسي الجزائري	92
	تمهيد	92
	المطلب الأوّل :النّظام السّياسي القائم بالمجتمع الجزائري	92
	1) خصوصيّات الأنظمة السياسيّة الحديثة	92
	2)خصوصيّات النّظام السّياسي الجزائري	95
	المطلب الثّاني:الجيش و السّلطة السياسيّة بالمجتمع الجزائري	101
	المطلب الثّالث:الحزب السّياسي الجزائري فضاء أساسي للمرأة	106
	1) الحزب السّياسي ضرورة إجتماعية وسياسيّة	106
	2) تصنيف الأحزاب السياسيّة	109
	3) الحزب السّياسي الجزائري	113
	المبحث الثاني: وضعيّة المرأة داخل حقل الفعل السّياسي بمجتمعنا	124
	تمهيد	124
	المطلب الأوّل :أهم صور المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا	124
	1) تقلّد المناصب الوزاريّة	125
	2) المرأة بالمجلس الشّعبي الوطني و مجلس الأمّة	131
	3) المرأة بالمجلس الشّعبي البلدي و المجلس الشّعبي الولائي	133
	4) المشاركة الحزبيّة للمرأة	139
	5) التّصويت	139
	المطلب الثّاني : المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا ما بين الرهانات و العوائق	141
	المبحث الثالث: موارد أساسيّة لتفعيل المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا	149
	تمهيد	149
	المطلب الأوّل : التّعليم	149
	المطلب الثّاني :العمل و تقلّد المناصب القيادية	152

	المطلب الثّالث :الإستقلاليّة الماديّة	156
	المطلب الرّابع :المشاركة المدنيّة	158
	المطلب الخامس :الغطاء القانوني	161
	الفصل الرّابع : استراتيجيّة المرأة النّائب	165
	المبحث الأول: تطور المؤسّسة التشريعيّة بالمجتمع الجزائري (1956-2012)	167
	تمهيد	167
	المطلب الأوّل : المرحلة التأسيسية الأولى: من المجلس الوطني للثورة (1956) إلى مجلس الثورة (1965).	167
	المطلب الثّاني: مرحلة المجلس الشعبي الوطني ضمن الأحاديّة السياسية	169
	المطلب الثّالث: المرحلة الانتقاليّة (1992-1997)	172
	المطلب الرّابع:المؤسسة التشريعية ضمن التعددية السياسية (1997-2012)	174
	1) مجلس الأمة	174
	2) المجلس الشعبي الوطني	175
	المبحث الثاني: العهدة التشريعية السّابعة (2012-2017) واقع جديد بالنسبة للمرأة النائب	181
	تمهيد	181
	المطلب الأوّل :قراءة وصفية للعهدة التشريعية السابعة	181
	المطلب الثاني : نظام الحصص (الكوطا) و ما غيّره في مصير المرأة السياسي	190
	1) تجارب المرأة مع نظام الحصص عالميًّا	190
	2) نظام الحصص، واقع جديد للمرأة السياسيّة الجزائريّة	202
	المبحث الثّالث: ترقية إستراتيجية المرأة البرلمانية	208
	تمهيد	208
	المطلب الأوّل :بناء إستراتيجية على مستوى مؤسّسات التنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة	208
	المطلب الثاني :بناء إستراتيجية على مستوى البرلمان	214
	الباب الثّاني : الجانب الميداني	219
	تقديم مجتمع البحث	220

	الفصل الخامس:التّحقّق من الفرضيّة الأولى: المشاركة البرلمانيّة للمرأة، وليدة تنشئة إجتماعيّة وسياسيّة خاصّة	232
	المبحث الأوّل: الأسرة، داعم أساسيّ لوصول المرأة إلى مقاعد المجلس الشّعبي الوطني	234
	تمهيد	234
	المطلب الأوّل: دور الأسرة في نشأة و تطوير الوعي السياسي لدى المرأة	234
	1) الحوارات و النّقاشات السياسيّة بالأسرة مرجع أساسي لتنشئة الفتاة و المرأة سياسيّا	234
	2) المستوى التعليمي، مؤشّر تنشئة سياسيّة مقصودة	238
	المطلب الثاني: النشاط السياسي للأسرة و آثاره على مشاركة المرأة بالفضاء السياسي الجزائري	246
	1) المشاركة السياسية لأفراد من أسرة المرأة النائب	246
	2) صاحب النشاط السياسي بالأسرة	248
	3) نوع النشاط السياسي لأفراد أسر المبحوثات	253
	المبحث الثاني: جماعة الرّفاق، مصدر و سند سياسي آخر للمرأة	255
	تمهيد	255
	المطلب الأوّل: الحوار السياسي مع جماعة الرّفاق صورة من صور التنشئة السياسيّة	255
	1) المرأة النائب، محاورة لجماعة الرّفاق سياسيّا باختلاف هويّتها المهنيّة	255
	2) قطاعات مهنيّة مختلفة لتفاعلات المبحوثات الإجتماعيّة	257
	3) علاقة المنصب المهني بوجود حوارات سياسيّة	258
	4) السن، تجربة في الحياة هل تزيد من علاقات المرأة بجماعة الرفاق؟	261
	المطلب الثاني: مساندة أفراد آخرين للمرأة النائب	263
	1) الحالة المدنية و علاقتها بمساندة الآخرين للمرأة	263
	2) من الأكثر مساندة من قبل جماعة الرفاق؟، أهي العاصميّة أم غيرها؟	264
	3) المال السياسي، هاجس المرأة المترشّحة	266
	4) علاقة المنصب المهني بمساندة أفراد آخرين	268
	المبحث الثالث: النشاطات المدنية، تحضير سياسي مثالي للمرأة	271
	تمهيد	271

	المطلب الأوّل: واقع النشاط الجمعوي النسوي بمجتمعنا	271
	1) نساء البرلمان نشيطات بالعمل الجمعوي	271
	2) فعاليّة المبحوثات داخل الجمعيات	273
	3) نشاط الجمعيات الوطنية المتداولة من قبل المبحوثات	275
	4) نشاط الجمعيات المحلية المتداولة من قبل المبحوثات	278
	5) المنصب الجمعوي و علاقته بخصوصيات المبحوثات	280
	المطلب الثاني: تواجد كمّي و كيفي ضعيفين للمرأة على مستوى الفضاء النقابي	287
	1) النساء النواب، بعيدات عن التجربة النقابيّة	287
	2) خصوصيات النساء النواب ذوات التجربة النقابية	289
	3) التّواجد الكيفي للمبحوثات بالفضاء النّقابي	296
	المبحث الرابع: التاريخ السياسي للنساء النواب	302
	تمهيد	302
	المطلب الأوّل: خصوصيّات المشاركة السياسية للمبحوثات	302
	1) صور المشاركة السياسية للنساء النواب	302
	2) علاقة الحالة المدنيّة بنشاطات المرأة السّياسيّة	303
	المطلب الثاني: الإنتماء السياسي للنساء النواب المستجوبات	305
	1) إنتماء حزبي واضح لجلّ المبحوثات	305
	2) مقاربة كيفية للمشاركة الحزبيّة للنساء النواب (المبحوثات)	307
	الفصل السّادس:التحقّق من الفرضيّة الثّانية ،وصول المرأة إلى البرلمان، لا يعكس تحرّرًا من صورتها النّمطيّة	319
	المبحث الأوّل: مشاكل أسريّة وليدة النّشاط السّياسي للمرأة	321
	تمهيد	321
	المطلب الأوّل: المبحوثات المتزوّجات أكثر عرضة للمشاكل الأسريّة	321
	1) الحالة المدنيّة للمبحوثات المتعرّضات لمشاكل أسريّة	321
	2) الأطراف الأكثر جدلاً مع النّساء النوّاب بالأسرة	323
	المطلب الثاني: المرأة ما بين الحزب و الأسرة	327
	1) النشاط السّياسي للمبحوثات المرفوض من قبل أطراف في الأسرة	327

	2) المشاكل الأسريّة تعيق وصول المرأة لمناصب حزبية قيادية	328
	المبحث الثّاني: وجود مضايقات بالمحيط الإجتماعي للمرأة النّائب مؤشّر قويّ على عدم تقبّلها	330
	تمهيد	330
	المطلب الأوّل: مستوى المضايقات في مرحلة الترشّح	330
	1) ظروف صعبة للترشّح	330
	2) مستويات مختلفة ضايقت المرأة في مرحلة الترشّح	331
	المطلب الثاني : منافسة شديدة على مستوى الحزب	333
	1) زملاء الحزب، لم يتقبّلوا دوما ترشّح المرأة	333
	2) خصوصيات الفئة التي عانت من مضايقات	338
	المبحث الثّالث: وضعيّة المرأة النّائب داخل المجلس الشّعبي الوطني	345
	تمهيد	345
	المطلب الأول: الأسباب المحفّرة لدخول المجلس الشّعبي الوطني	345
	1) الرّأي حول العوامل المدعّمة للمرأة سياسيًّا	345
	2) نظام الحصص (الكوطا) مفروض بقرار رئاسي	347
	3) الأسباب المحفّزة للترشّح	349
	المطلب الثّاني: الأجواء البرلمانيّة حسب المرأة النّائب	351
	1) تعامل الزّملاء النوّاب مع المبحوثات	351
	2) رغبة قوية في الترشّح مرة أخرى لدى المبحوثات، أهي تحدّي أم ظروف مواتية؟	353
	المبحث الرّابع: رأي المواطن الجزائري في التّواجد البارز للمرأة بالبرلمان	357
	تمهيد	357
	المطلب الأوّل: رأي المستجوبين في وصول المرأة للبرلمان	357
	المطلب الثّاني: إختلاف رأي المبحوثين حسب الإنتماء الجغرافي	363
	إستنتاجات الفصل السّادس	365
	الفصل السّابع: التّحقّق من الفرضيّة الثّالثة، تواجد كمّي بارز بالبرلمان الجزائري للمرأة لا يعكس بالضّرورة تواجدًا كيفيًّا	368
	المبحث الأوّل: تواجد كمّي واضح للفئة النسويّة بالبرلمان مقارنةً بالعهد السّابقة	370

	تمهيد	370
	المطلب الأوّل: مقاربة سوسيولوجيّة لإحصائيّات النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني	370
	1) غالبية النّساء النوّاب أفلانيّات	370
	2) نسب النّساء النوّاب من كل حزب سياسي ممّثل	373
	المطلب الثّاني: مقارنة بين التواجد الربلماني النّسوي بالعهدة السّابعة و العهد السّابقة	375
	المبحث الثّاني: التّواجد الكيفي للنّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني	377
	تمهيد	377
	المطلب الأوّل: خصوصيّات تعكس الكفاءة السياسيّة للنّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني	377
	1) الأقدميّة الحزبيّة مؤشّر قويّ للتّواجد السّياسي الكيفي للمرأة	377
	2) المناصب القياديّة بالحزب السّياسي، مؤشّر آخر للكفاءة السياسيّة للمرأة	381
	3) العوامل المدعّمة للكفاءة السّياسيّة حسب رأي المبحوثات	383
	المطلب الثاني: المهام البرلمانيّة مؤشّر قويّ للتّواجد الكيفي للمرأة النّائب	387
	1) أكثر من نصف المبحوثات لم تُكلّف بمهام برلمانية	387
	2) نوع التدخّل الّذي قامت به المبحوثات	390
	3) الغياب عن الجلسات، مؤشّر آخر يدلّ على تقصيرٍ من قبل المرأة النّائب	392
	المبحث الثّالث: علاقة المرأة النّائب بنظيراتها بالمجلس الشّعبي الوطني	393
	تمهيد	393
	المطلب الأوّل:تعامل المبحوثات مع زملاء و زميلات المهنة	393
	1) نوع التّعامل بين النّساء النوّاب مؤشّرٌ قويٌّ لاحتمال التّحالف النّسوي بالبرلمان	393
	2) مقارنة بسيطة بين تعامل كلّ من زملاء و زميلات المهنة مع المبحوثات	395
	المطلب الثّاني: شبكة العلاقات المبنيّة بين النساء النوّاب	398
	المطلب الثّالث: تدخّلات المرأة النّائب	401
	إستنتاجات الفصل السّابع	403
	الإستنتاج العام	407
	الخاتمة	409

	قائمة المراجع	
	الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نوّاب مجلس الشّعب السّوري حسب الدور التشريعي و الجنس	80
02	عدد المرشّحين و النوّاب في الإنتخابات البرلمانيّة (1993-1997-2003)	82
03	عدد المرشحين و الأعضاء في انتخابات المجالس المحلية (2001-2006)	82
04	المؤشرات السياسيّة للمرأة الفلسطينيّة مقارنةً بالرّجل (2003)	84
05	الخلفيّة الجهويّة و العسكريّة لرؤساء الجزائر	97
06	أمثلة عن الإنشقاقات الحزبية	122
07	أمثلة لمقاطعة الأحزاب للإنتخابات	123
08	خصوصيّات إجتماعيّة و سياسيّة مشتركة بين النّساء الوزيرات بالجزائر.	125
09	التّمثيل النّسوي في مختلف الفترات التّشريعيّة 1962-2012	132
10	التّمثيل النّسوي بمجلس الأمّة	133
11	التواجد النّسوي على مستوى المجالس المحليّة.	133
12	المجالس البلديّة بالأرقام	135
13	المجالس الولائية بالأرقام	136
14	قائمة رؤساء البلديّات حسب الإنتماء السّياسي	138
15	العنف ضدّ المرأة في الفضاءات الخاصّة	146
16	المؤشّر العام للعنف المرتكب ضدّ المرأة حسب الفضاء	147
17	توزيع العنصر النّسوي على قطاعات الوظيفة العموميّة	152
18	نسب التواجد النسوي في بعض القطاعات العمومية مقارنة بالعدد الإجمالي للعمال	153
19	المؤسّسة التشريعيّة (1956-1965)	167
20	أجهزة المجلس الشّعبي الوطني ضمن الثلاث عهدات الأولى	169
21	التّمثيل حسب المهن (بصورة تقريبيّة)	170
22	التّمثيل حسب السّن (بصورة تقريبيّة)	171

23	نسب التمثيل بالمجلس الوطني الانتقالي حسب الإنتماء	173
24	التمثيل حسب السن بالفترات التشريعية (4-5-6).	176
25	التّمثيل حسب المستوى التّعليمي بالفترات التشريعيّة (4-5-6)	177
26	توزيع مناصب نواب الرئيس و مكاتب اللّجان الدائمة بين المجموعات البرلمانيّة الممثّلة في الفترة التشريعيّة الرّابعة	178
27	توزيع مناصب نواب الرئيس و مكاتب اللجان الدائمة بين المجموعات البرلمانية الممثلة في الفترة التشريعية الخامسة	179
28	توزيع مناصب نواب الرئيس و مكاتب اللجان الدائمة بين المجموعات البرلمانية في الفترة التشريعية السادسة	180
29	مهام أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني (العهدة السابعة)	182
30	أعضاء اللجان الدائمة	183
31	توزيع النواب حسب الإنتماء السياسي/الحزبي	185
32	قائمة النواب المعيّنين في الحكومة (العهدة السابعة)	188
33	المتوسط العالمي لتمثيل المرأة في المجالس النيابية (إدماج المجلسين)	198
34	المتوسّط الإقليمي لتمثيل المرأة في المجالس النيابية	199
35	مشاركة المرأة العربية في البرلمان و مجالس الشورى	200
36	الإنتماء الحزبي للنساء النواب بالعهدة التشريعية السادسة (2007-2012)	203
37	التعليم سلاح فعّال للمرأة ضمن اللّعبة السياسية الجزائريّة	223
38	تواجد مهني واضح للمرأة النائب	224
39	الحالة المدنية للمبحوثات	225
40	نساء من أصول الشرق الجزائري بمقاعد البرلمان أهو تقليد أم صدفة فقط؟	226
41	الشريحة الممثّلة من قبل المبحوثات	227
42	سنّ الفئة المستجوبة من المواطنين	230
43	المستوى التّعليمي للفئة المستجوبة	231
44	أسر المبحوثات، مهتمّة بالحوار السياسي	236
45	النساء النواب منتوج أسر مساندة لها سياسيًّا	237
46	أب متجاوب مع المرأة النائب باختلاف مستواه التعليمي	240

47	التحاور الأسري حسب المستوى التعليمي للأم	241
48	تأثير المستوى التعليمي للمبحوثات على حواراتهن السياسية أسريًّا	245
49	هويّة صاحب النشاط السياسي المؤثرة في المبحوثات أسريًّا	248
50	أسر مساندة للمرأة النائب، سياسية كانت أم غير ذلك	249
51	علاقة النشاط السياسي الأسري بنوع المساندة الأسريّة الممنوحة للمرأة	250
52	الخبرة السياسية و علاقتها بالتحاور السياسي	251
53	الأسرة الممتدة أكثر مساندة للمرأة النائب	252
54	علاقة النشاط المهني بالحوار السياسي	256
55	علاقة طردية بين ارتفاع سن المبحوثات و ميلهن للتحاور السياسي مع الآخرين	261
56	مساندة قويّة لجماعة الرفاق باختلاف الحالة المدنية	263
57	مناصب المبحوثات الجمعويّة.	273
58	مناصب المبحوثات بالجمعيّات الوطنيّة و المحليّة	274
59	نشاط الجمعيات الوطنية	275
60	مناصب المبحوثات بالجمعيات الوطنيّة المختلفة	277
61	نشاط الجمعيات المحلية	278
62	مناصب المبحوثات بالجمعيات المحليّة المختلفة	279
63	علاقة المنصب الجمعوي بالحالة المدنية	280
64	المناصب الجمعويّة حسب التوزيع الجغرافي	286
65	النساء النواب، نشيطات جمعويًّا، غائبات نقابيًّا	288
66	النساء القياديات بالمهنة أكثر ممارسة للعمل النقابي	289
67	علاقة البيئة الإجتماعية للمبحوثات بإقبالهن على العمل النقابي	291
68	علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بإقبالهن على العمل النقابي	292
69	علاقة طرديّة بين سنّ المبحوثات و إقبالهن على العمل النقابي	293
70	الحالة المدنية للناشطات نقابيا	294
71	علاقة عدد الأبناء بالمشاركة النقابية للنساء النواب الأمهات	295
72	توزيع المناصب النقابية حسب القطاع المهني	298
73	مناصب نقابية تعكس نفس التواجد القيادي بالجمعيات	300

74	توزيع المناصب النقابية حسب الإنتماء الجغرافي	301
75	المشوار السياسي للنساء النواب	302
76	المشوار السياسي للمبحوثات باختلاف حالاتهن المدنية	304
77	الإنتماء السياسي للنساء النواب	305
78	توزيع المناصب الحزبية للمبحوثات حسب الأقدميّة الحزبية	307
79	الأقدميّة الحزبيّة للنساء النواب	308
80	علاقة النشاط الجمعوي بأقدميّة النشاط الحزبي	310
81	الفضاء النقابي جديد على المرأة مقارنة بالفضاء الحزبي	312
82	المترشّحات ، معظمهن من قيادات الحزب	314
83	رفض أسري للمشاركة السّياسيّة النسويّة	327
84	القيادة الحزبيّة إشكال بالأسرة الجزائرية	329
85	سبعة أحزاب عانت ممثلاتها من مضايقات	333
86	نسب المضايقات حسب كلّ حزب سياسي	334
87	مستوى المضايقات حسب كل حزب	335
88	الرّأي حول تعامل أفراد الحزب مع المرأة	336
89	مضايقات عديدة باختلاف الحالة المدنيّة	338
90	اختلاف نسب المضايقات باختلاف الموروث الثّقافي	339
91	القيادة الحزبية عامل مدعّم للمرأة المترشحة	343
92	القياديات أكثر إرتياحا داخل الحزب السياسي	344
93	الكوطا النّسائيّة أكثر العوامل تدعيما للمرأة سياسيا	346
94	رأي المبحوثات حول نظام الحصص	347
95	التّغيير من وضع المرأة و المجتمع أهمّ أسباب الترشّح	349
96	الإحترام سائد بين معظم نوّاب و نائبات المجلس	351
97	تحدّي قويّ لدى النّساء النوّاب	354
98	توزيع العيّنة باختلاف المهام البرلمانيّة و حسب الرّغبة في مواصلة المشوار البرلماني	356
99	رفض واضح لوجود المرأة بالبرلمان لدى الجنسين	357

100	تغيّر في النّظرة للمرأة السياسيّة لدى الأجيال الجديدة	359
101	تأثير كبير للمستوى التّعليمي برأي المبحوثين في المرأة النّائب	361
102	صورة سلبيّة عن المرأة النّائب بشتّى مناطق الوطن	363
103	توزيع مجتمع البحث حسب الإنتماء السّياسي	370
104	تمثيل نسوي متنوّع للجهات السّياسية بالمجلس الشعبي الوطني	373
105	التمثيل النّسوي بالمجالس التشريعية المنتخبة (1962-2017)	375
106	حمس، أكثر الأحزاب ترشيحًا للنّساء ذات أقدميّة حزبيّة	379
107	المناصب الحزبيّة للمبحوثات حسب إنتماءاتهن السياسيّة	381
108	العوامل المدعمة للكفاءة السياسية النسويّة	383
109	تدخّلات المبحوثات بالمجلس	390
110	نوع التّعامل مع زميل و زميلة المهنة	395
111	العاصميّات أكثر تحفّظًا في علاقاتهن	396
112	تقارب الأفكار دافعٌ أساسي للتّحالف	399
113	التّغيير الإقتصادي و الإجتماعي أهمّ إنشغالات المرأة النّائب	401

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطّط هرمي لصور المشاركة السياسيّة للمرأة الجزائريّة	66
02	سن المبحوثات	222
03	تحاور سياسي واضح على مستوى الأسرة .	235
04	المستوى التّعليمي للوالدين	239
05	التحاور الأسري حسب المستوى التّعليمي للزوج .	243
06	نشاط سياسي واضح للعديد من أفراد أسر المبحوثات	247
07	النضال الحزبي، أكثر المشاركات السياسية تداولا.	253
08	المبحوثات من قطاعات مهنيّة مختلفة.	257
09	علاقة المنصب المهني بالتحاور السياسي.	258
10	المناصب المهنيّة للمبحوثات.	259
11	مساندة للمرأة المترشّحة بمختلف المناطق .	264
12	مكان ميلاد المبحوثات المستفيدات من مساندة الآخرين.	265
13	نوع المساندة المقدّمة للمرأةحسب الإقامة.	266
14	المرأة القائد أكثر مساندة من غيرها.	268
15	النّشاط الجمعوي بؤرة تدريب المبحوثات على العمل السّياسي.	271
16	علاقة عدد أبناء بالنشاط الجمعوي.	281
17	علاقة السّن بالمنصب الجمعوي.	283
18	علاقة المستوى التعليمي بالمنصب الجمعوي.	285
19	تجربة نقابيّة محدودة لدى النساء النواب .	287
20	المناصب النقابية للمبحوثات .	297
21	توزيع المناصب النقابية حسب المهنة.	299
22	القيادة الجمعوية تدريب على القيادة الحزبيّة.	311
23	نساء قياديات بالنقابة و الحزب.	313
24	المتزوّجات أكثر المتعرّضات لمشاكل أسريّة.	321

25	الأطراف المعنيّة بالإشكال الأسري مع المرأة النّائب.	323
26	أسباب الإشكال حسب كلّ طرف أسري	324
27	الطّرف المعني بالإشكال مع النّائب الأمّ .	326
28	حجم المضايقات بالبيئة الإجتماعيّة	330
29	مستوى المضايقات بمرحلة الترشّح.	331
30	مستوى المضايقات حسب الرّقعة الجغرافيّة.	341
31	الرّغبة في الترشّح مرّة أخرى بناءًا على الوضعيّة البرلمانيّة الحالية.	353
32	تجربة حزبيّة قصيرة لدى معظم المبحوثات .	378
33	العوامل المدعّمة للمرأة سياسيًّا حسب المستوى التعليمي للمبحوثات.	384
34	العوامل المدعّمة للمرأة سياسيًّا حسب خبرة المبحوثات الحزبيّة.	386
35	سبب عدم تكليف المرأة النّائب بمهام برلمانيّة خاصّة	387
36	نوع العلاقة القائمة بين النساء النوّاب بالمجلس.	394
37	دخول المرأة النّائب في شبكة علاقات خاصّة مع نظيراتها.	398

مقدّمة :

الجزائر اليوم وسط مخاضٍ سياسيٍّ كبير،مجتمعٌ باقتصاد ريعي فشلت فيه الدّولة الوطنيّة في خلق ثروة ممّا جعله أسيرًا لأسعار النّفط ، حيث يعتمد على البترول في بناء مشاريعه و تسيير دولته دون توفير مجالات إنتاجيّة أخرى، ممّا يجعل الثّروة الوحيدة فيه مستنزفةً بصورة غير عقلانيّة و لا إستراتيجيّة هذا ما يمكن أن يقرّر مصير أجيالٍ قادمةٍ بنحو سلبيّ و خطير إن تدهور سعر البترول ،ممّا يجعلهم أسرى لسوء التّسيير المادّي والمؤسّساتي الحاصل اليوم .

سوء تسيير نلتمسه من الفساد المالي و المؤسّساتي الواضح بالعديد من منظّمات المجتمع ، فعلى سبيل المثال نجد على رأسها فضيحة سوناطراك المنظّمة المسؤولة إقتصاديّا بصورة مباشرة على تسيير أهمّ موارد المجتمع الماديّة بل الوحيدة أي المحروقات .

هذه أمثلةٌ فقط لظروفٍ وضعت السّلطة السّياسيّة بالمجتمع في حرجٍ أمام القاعدة الإجتماعيّة ، تلك القاعدة الّتي عُرفت في السّنوات الأخيرة بحراك إحتجاجي واسع و منظّم ، مطالبه الأساسية سوسيوإقتصاديّة ، ممّا سهّل على النّظام قتلها في المهد بعد كلّ ظهور لها، بشراء السّلم الإجتماعي كي لا تتحوّل إلى مطالب سياسيّة تعجيزيّة بالنّسبة له ، كون مؤسّساته السّياسيّة تفتقد إلى الشّرعيّة لدى الفرد الجزائري البسيط و حتّى لدى صاحب رأسمال ثقافيّ عالي .

فكثيرًا ما اتّهم المواطن السُّلطات بالجزائر ، بانحرافاتٍ و تجاوزات على مستوى مؤسّساتها مثل تزوير الإنتخابات أو التّعاملات المصلحيّة.... ممّا يفسّر عزوفه عن المشاركة السياسيّة و استقالته عن دوره كمواطن ، كما يتّهمها بالفشل المؤسّساتي ممّا يدفعه للّجوء إلى الشّارع لتحقيق مطالبه بأقصر وقت ممكن و بأبسط التّضحيات ، خاصّة مع غياب منظّمات المجتمع المدني على مستواه ، أي أنّه استراتيجي في مطالبه ، مقتنع أنّ السّلطة بمجتمعه لا تمتلك حلًّا آخر غير تلبيتها ، تفادياً للضّغط الّذي لا تحتاجه اليوم مع ما تعيشه من تخوّف لآثارٍ محتملة لصدى الثّورات العربيّة بمجتمعات منها من تجاورها ، إلى جانب ما يقع على النّظام السّياسي الجزائري من ضغوطات دوليّة تحت تسميات قانونيّة و دبلوماسيّة مختلفة .

و الضّغط الواقع اليوم على النّظام السّياسي الجزائري مسّ سلطاته الثّلاث دون استثناء ، فسلطته التّنفيذيّة متّهمة بتعطيل التداول على السّلطة و القاعدة الشّعبيّة تتساءل اليوم : من يحكم ؟ و كيف يحكم ؟ وزاد صدى الصّراعات الدّاخليّة بين رجال السّلطة الّتي وصلت إلى مسامعه من حيرته السّياسيّة .

أمّا السّلطة الثّانية فهي القضائيّة الّتي بدأت تفتقد لشرعيّتها المؤسّساتيّة بعد سقوطها في بعض المواقف السّلبيّة و المؤطّرة ، فأفراد المجتمع اليوم يتساءلون عن مصير شكيب خليل و أمثاله، و اعتداء المحتجّين على بعض مقرّاتها يُعتبر أكبر دليلٍ على عدم تقديرهم لهيبة سلطتها .

و فيما يخصّ السّلطة الثّالثة أي التّشريعيّة ، فتَصف القاعدة الشّعبيّة البرلمان اليوم بالهشّ ، لا يمتلك نوّابه أيّة مصداقيّة في أعين العديد من الفئات الإجتماعيّة ، حيث يتمّ وصف بعضهم بالفاشلين وآخرين بعلاقتهم مع قنوات المال السياسي(أصحاب الشكارة) هذا ما يصعّب على النوّاب عمليّة التّواصل مع المجتمع التي تعتبر نواة وظيفتهم التّشريعيّة، و قد زادت الصّراعات الحاصلة بين كتله بالمجلس الشّعبي الوطني و ما يصرّحه بعض النوّاب لتشويه صورة زملاءٍ لهم من حزب مقابل، من سلبيّة نظرة المجتمع إليهم.

في وسط هذا المخاض تظهر المرأة في دور مشرّعة داخل برلمان تطغى عليه الذّهنيّة الذّكوريّة ، مجابهة بذلك المجتمع الّذي لا يثق في سلطة البرلمان من جهة و الّذي من سلبيّات موروثه الثّقافي حمله لصورة نمطيّة للمرأة تصفها بالنّقص و التّبعيّة من جهة ثانية ، تلك الصّورة الّتي لا تُلي أهميّةً تُذكر لكون الفئة النّسويّة تمثّل نصف الموارد البشريّة للمجتمع الجزائري ، يمكن استغلالها للإرتقاء به اقتصاديًّا و اجتماعيًّا و حتّى سياسيًا إلى مستوياتٍ أكثر رقيّ و تحضّر ، تليق بالفرد الجزائري خاصّة و أنّ المرأة اليوم قد برزت بكفاءات علميّة وحتّى مهنيّة قياديّة عالية، ممّا يجعل من الفئة النّسويّة موردًا أساسيًا ضمن استراتيجيّة تطوير المجتمع و المضيّ به إلى مستقبل أضمن .

أمّا عن وصولها إلى البرلمان ، فالجدل عليه أكبر و من زوايا و رؤى مختلفة ، هذا رغم ما تتمتّع به المرأة من تغطية قانونيّة ، كون الدّستور الجزائري قد ساوى بينها و بين نظيرها الرّجل في الحقوق و الواجبات حتّى تلك السّياسيّة الّتي دعّمها بنظام الحصص ، لتظهر بذلك الجزائريّة بتواجد كميّ واضح على مستوى التّشريع بكتلة حرجة تفوق الثّلاثين بالمئة كونها تحصّلت على 146 مقعد ، فتكون بذلك قد سبقت نساءًا عديدات على المستوى العربي و حتّى العالمي هذا ما يُناقض واقعًا إجتماعيًّا أكثر تهميشًا لها سياسيًّا إذا ما قارنناه مثلًا بواقع المرأة الأمريكيّة أو السويسريّة .....أو غيرهنّ .

كلّ ذلك كان سببًا تحفيزيًّا لدراسة التّواجد البرلماني للمرأة الجزائريّة بالعهدة السّابعة ، ضمن أطروحة دكتوراه دولة عنونتها ب: **المرأة الجزائريّة و الإنتخابات التّشريعيّة مابين الغطاء القانوني وتناقضات الواقع الإجتماعي ، دراسة ميدانيّة لعيّنة من النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني في العهدة السّابعة .**

تنقسم هذه الدّراسة إلى بابين الباب الأوّل المتمثّل في الجانب النّظري أمّا الباب الثّاني فهو الجانب الميداني المتمّم لما بنيته نظريًّا .

ففيما يخصّ **الباب الأوّل** ، مقسّم إلى أربعة فصول:

الفصل الأوّل: وهو الإطار المنهجي للدّراسة ، أين تطرّقتُ إلى إشكاليّة و فرضيّات مبنيّة ضمن نموذج تحليلي يتماشى مع متطلّبات و أهداف الدّراسة ، المبنيّة أساسًا على ضرورة الإقتراب سوسيولوجيًّا من الواقع البرلماني الجديد للمرأة بالفضاء السّياسي الجزائري، كما استعرضتُ بعض المفاهيم الأساسيّة إلى جانب أهم الدّراسات و النّظريّات الّتي تحمل صلة بموضوع دراستي .

الفصل الثّاني : الّذي يحلّل تكوّن الشّخصيّة السياسيّة لدى المرأة و آثارها على مشاركتها السياسيّة من خلال ثلاث مباحث ، يتطرّق المبحث الأوّل إلى العمليّة التّفاعليّة الحاصلة بين مؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السّياسيّة و المرأة الممثّلة لنصف القوى الإجتماعيّة و السّياسيّة بالمجتمع ، و ذلك باستعراض أولّاً أهمّ مؤسسّات التّنشئة الإجتماعيّة و السّياسيّة المؤثّرة في المرأة بمجتمعنا و هي الأسرة و المؤسّسات التّعليميّة و وسائل الإعلام و الإتّصال و جماعة الرّفاق و التّنظيمات السّياسيّة و شبه السّياسيّة و المنظومة الدّينيّة .

أمّا المبحث الثّاني فقد حاولت من خلاله ربط علاقة بين الثّقافة السّياسيّة السّائدة بالمجتمع الجزائري و وضعيّة المرأة باللّعبة السّيايّة مع استعراض وجيز لأهمّ الثقافات السّياسيّة و مدى تأثير كلّ واحدةٍ منها في الفرد.

و فيما يخصّ المبحث الثّالث استعرضت من خلاله تأثير الشّخصيّة السّياسيّة في المشاركة السياسيّة للمرأة بمجتمعنا ، و أعني هنا بالشّخصيّة السّياسيّة للمرأة درجة الوعي السّياسي الّذي يمكن أن تكتسبه ضمن ثقافة سياسيّة معيّنة ، ممّا يسمح بتفسير تفاعلاتها السّياسيّة من مواقف ونشاطات و حتّى لامبالاة و سلبيّة سياسيّة.

كما تطرّقت من خلاله إلى المشاركة السياسيّة النّسويّة بالفكر الإسلامي و بالفكر التّحرري المرتبط على وجه الخصوص بالمرأة العربيّة ، و علاقة المجتمع المدني بذلك و استعرضتُ بعض النّماذج للمشاركة السياسيّة النّسويّة عربيًّا.

الفصل الثّالث: يحلّل تواجد المرأة بالفضاء السّياسي الجزائري من خلال ثلاث مباحث، حيث يعكس المبحث الأوّل قراءة سوسيولوجيّة للفضاء السّياسي الجزائري ، أي النّظام السّياسي القائم بالمجتمع إلى جانب الجيش و دوره القديم الجديد داخل اللّعبة السّياسيّة ، مع الإشارة بشكلٍ خاصّ للحزب السّياسي كونه فضاء أساسي و استراتيجي بالنّسبة للمرأة .

أمّا المبحث الثّاني حاولت من خلاله دراسة وضعيّة المرأة داخل حقل الفعل السّياسي بمجتمعنا ، من خلال التطرّق لأهمّ صور المشاركة السياسيّة النّسويّة بمجتمعنا و ربطها بما تحمله تلك الوضعيّة من رهانات و ما تعانيه من عوائق، لأستعرض بعد ذلك من خلال المبحث الثّالث أهمّ الموارد الأساسيّة لتفعيل المشاركة السياسيّة النّسويّة بمجتمعنا.

الفصل الرّابع : يشير إلى إستراتيجيّة المرأة النّائب، لكن قبل ذلك حاولتُ الإشارة بالمبحث الأوّل للتطوّر الّذي مسّ المؤسّسة التّشريعيّة بالمجتمع إبتداءًا من 1956 إلى غاية نهاية العهدة التّشريعيّة السّادسة سنة 2012 ، و قد خصصّت المبحث الثّاني للعهدة التّشريعيّة السّابعة الّتي بدأت سنة 2012 و ستدوم قانونيًّا إلى غاية 2017 ، كونها تحمل الجديد بالنّسبة للمصير البرلماني للتّواجد النّسوي بمجتمعنا ،خاصّة بعد تطبيق لأوّل مرّة نظام الحصص ، ذلك النّظام الّذي حاولتُ الإشارة لأمثلةٍ عن تطبيقه لصالح الفئة النّسويّة عالميًّا .

أمّا المبحث الثّالث بهذا الجزء من الدّراسة ، اقترحتُ من خلاله ترقيةً لاستراتيجيّة المرأة النّائب على مستوى مؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السّياسيّة أوّلًا، ثمّ على مستوى البرلمان .

و فيما يخصّ **الباب الثّاني** أي الجانب الميداني للدّراسة ، فيحتوي على:

تقديمٍ لمجتمع البحث أين أشرت للعيّنة المستجوبة و المنهج المعتمد و تقنيّات البحث الّتي استخدمتها في دراستي.

الفصل الخامس : الّذي حاولتُ من خلاله التحقّق من الفرضيّة الأولى المتعلّقة بربط المشاركة البرلمانيّة للمرأة الجزائريّة بتنشئة إجتماعيّة و سياسيّة خاصّة ، حيث يؤكّد لنا الواقع الإجتماعي و السّياسي للنّساء الجزائريّات كون الّتي تخطو منهنّ خطوة شجاعة إجتماعيا مثل الترشّح لانتخابات تشريعيّة و ما يعنيه ذلك من إحتكاك و تنافس مع فاعلين إجتماعيّين يحملون صورة نمطيّة عليها متشبّعة بالأفكار المسبقة ، يستلزم وعيًا سياسيًّا لديها اكتسبته من تنشئةٍ سياسيّة عبر سنواتٍ من التّفاعل ضمن مؤسّساتٍ عديدةٍ ، على رأسها الأسرة و الحزب السّياسي و الجمعيّات و النّقابات.

فخروج المرأة إلى الدّراسة ثم إلى العمل جعلها تحتك بالمجتمع و ما يحمله في موروثه الثّقافي من تصوّر للأدوار الإجتماعية الممكن منحها إيّاها، و الخروج عنها كان غير مألوفٍ و لا مقبولٍ غير أنّ تكوينها شبه السّياسي و السّياسي يُعتبر سببًا لقدرتها على المقاومة.

هذا ما تطرّقتُ إليه من خلال المبحث الأوّل الّذي يشير إلى قيمة الدّعم الأسري الّذي تلقّته المرأة في مرحلة الترشّح للانتخابات التّشريعيّة ، وذلك بدراسة دور الأسرة في نشأة و تطوير الوعي السّياسي لدى المرأة ، هذا ما حدّدته بعدّة مؤشّرات: وجود تحاور سياسي على مستوى الأسرة ، المستوى التّعليمي للوالدين ، وجود تجربة بالعمل السّياسي لدى أحد أفراد الأسرة و نوعها .

أمّا المبحث الثّاني ، فأشرتُ من خلاله إلى جماعة الرّفاق كونها تُعتبر مصدرًا و سندًا سياسيًّا مهمًّا بالنّسبة للمرأة الجزائريّة ، هذا ما حاولتُ قياسهُ من خلال بعض المؤشّرات : وجود حوار سياسي مع الأصدقاء و زملاء المهنة ،

و ربط ذلك بهويّتها المهنيّة و القطاع و المنصب ،كما ربطتُ ذلك بسنّ المبحوثات .
حاولتُ أيضًا تحديد نوع و مدى مساندة أفراد آخرين غير أفراد الأسرة للنّساء النوّاب المستجوبات ، و ربط ذلك بالحالة المدنيّة و الإنتماء الجغرافي و المنصب المهني .

أمّا المبحث الثّالث فأشرتُ من خلاله إلى المشاركة المدنيّة الّتي تُعتبر تحضيرًا سياسيًّا مثاليًّا للمرأة ، حيث تطرّقتُ لواقع النّشاط الجمعوي النّسوي بمجتمعنا ، فاتّضح أنّ نساء البرلمان نشيطات بالعمل الجمعوي ، عكس الفضاء النّقابي الّذي لم تبرز فيه المرأة بعد ، خاصّةً بالجانب الكيفي منه ، وفيما يخصّ المبحث الرّابع تطرّقتُ من خلاله للتّاريخ السّياسي للنّساء النوّاب اللّواتي تمّ استجوابهنّ ، الّذي يغلب عليه الطّابع الحزبي.

الفصل السّادس: خصّصتُه للتحقّق من الفرضيّة الثّانية حول حقيقة كون وصول المرأة إلى البرلمان، لا يعكس بالضّرورة تحرّرًا من صورتها النّمطيّة ، فتواجد النّساء النوّاب اليوم بالمجلس الشّعبي الوطني جاء بفضل ما يمكن اعتباره فرصةً مُنحت لها من قبل رئيس الدّولة السيّد بوتفليقة فقط ، و لا يعكس ذلك رغبةً شعبيّةً أو مؤسساتيّةً في ذلك ، كون الذّهنيّة الذّكوريّة الطّاغية على جلّ المجالات الإجتماعية و على رأسها السياسيّة لا يمكن أن تكون مصدرًا لهذا القرار، و أكبر دليلٍ على ذلك نسب النّساء المدمجات بالقوائم الإنتخابيّة قبل صدوره و عدد اللّواتي استطاعت أن تصل إلى المجالس المنتخبة قبل أن يضمن لها نظام الحصص بعض المقاعد.
حيث أشرتُ بالمبحث الأوّل إلى المشاكل الأسريّة الّتي عانت منها المرأة النّائب بسبب نشاطاتها السّياسيّة ، مشاكل ربطتُها بمؤشّرات أخرى مثل الحالة المدنيّة ونوع النّشاط السّياسي ، أمّا المبحث الثّاني فخصّصته للمضايقات الّتي واجهت المبحوثات بالمحيط الإجتماعي، كونها تؤكّد ما افترضته حول حقيقة عدم تقبّل فكرة تواجدها برلمانيًّا و بمجالات سياسيّة أخرى بنسب كبيرة من قبل أفراد المجتمع العام ، حيث تطرّقت إلى مستوى تلك المضايقات في مرحلة الترشّح و خصوصيّات الفئة الّتي عانت منها .
وحاولتُ من خلال المبحث الثّالث عرض وضعيّة المرأة النّائب بالمجلس الشّعبي الوطني بعهدته السّابعة ، ابتداءًا من الأسباب الّتي حفّزتها للسّعي إلى دخوله و أهمّ العوامل الّتي سهّلت عليها ذلك ، إلى رأيها في نظام الحصص و ما تعيشه من ظروف تحت قبّة البرلمان و إن كانت متحمّسة للترشّح مرّة أخرى لتقلّد منصب التّشريع بالمجتمع الجزائري أمّا المبحث الرّابع فقد خصّصته لرأي المواطن الجزائري في التّواجد البارز للمرأة بالبرلمان اليوم ، حيث وضّحتُ آثار الموروث الثّقافي عليه ،كما ربطتُ ذلك بالجنس و المستوى التّعليمي و السنّ و الإنتماء الجغرافي للمواطنين المستجوبين .

الفصل السّابع: خصّصته للتحقّق من الفرضيّة الثّالثة، حول حقيقة تواجد نسوي كمّي بالبرلمان الجزائري لا يعكس بالضّرورة تواجدًا كيفيًّا حيث لا يمكن لنظام الحصص المفروض على الأحزاب السياسيّة دون مرحلة تمهيديّة لسنواتٍ على الأقلّ قبل الإنتخابات أن يكون قد ترك مجالاً واسعًا لتلك الأحزاب السياسيّة كي تختار أو حتّى تكوّن نسبة تغطّي الكوطا المفروضة من النساء اللّواتي تتميّز بكفاءات و تجربة سياسيّة كافية، هذا ما يجعلني لا أنف وصول نساءٍ محنّكاتٍ سياسيًّا للمجلس الشّعبي الوطني ، لكن أؤكّد أيضًا كون الأحزاب قد استعانت بنساء دون خبرة سياسيّة كافية لملأ قوائمها الإنتخابية.

حيث حاولتُ التطرّق للتّواجد الكمّي الواضح للفئة النّسويّة بالمجلس الشّعبي الوطني بالعهدة السّابعة بقراءة إحصائيّة مقارنةً إيّاها بعهدٍ برلمانيّة سابقة ، كما حاولتُ قياس الجانب الكيفي من ذلك التّواجد البرلماني النّسوي بالمبحث الثّاني من خلال ربط بعض مؤشّرات الكفاءة بتواجد المرأة النّائب مثل الحضور و التدخّل بالجلسات و نوعها ومجالها و وجود مهام برلمانيّة ، أمّا بالمبحث الثّالث فدرستُ علاقة المرأة النّائب بنظيراتها ، كون تكوّن شبكة علاقات نسويّة بالمجلس و حتّى خارج أسواره بينهنّ من شأنه أن ينعكس على نوع التدخّل و مدى خدمته لمصير المرأة الجزائريّة بشكلٍ عام ، هذا ما يمكن ربطه أيضًا بمخرجات المجلس أي القرارات و القوانين و مشاريع القوانين الّتي تمّ المصادقة عليها لصالح المرأة، غير أنّ ذلك كان إضافةً تدعيميّة فقط كون عمر هذه الدّراسة انتهى قبل انتهاء عمر العهدة التّشريعيّة السّابعة ممّا يجعل الحكم على ما استطاعت النّساء النوّاب توفيره بالجانب التّشريعي لنظيراتهنّ بالمجتمع أمرًا سابقًا لأوانه.

الباب الأوّل : الجانب النّظري

الفصل الأوّل : الإطار المنهجي

أوّلًا: إشكاليّة و فرضيّات الدّراسة.

ثانيًا: أسباب إختيار الموضوع

ثالثًا : أهداف الدّراسة

رابعًا : تحديد المفاهيم

خامسًا:مقاربات نظريّة تحلّل الدّور النسوي بالمجتمع

سادسًا :الدّراسات السّابقة

أوّلًا: إشكاليّة و فرضيّات الدّراسة.

1) الإشكاليّة:

كثيرًا ما تطرح قضايا المرأة جدلًا واسعًا بين فئات إجتماعيّة و ثقافيّة مُختلفة خاصّةً بالمجتمعات العربيّة ، أين تمّ تقليص هوامش الحريّة الممكن منحها إيّاها لسنوات طويلة و لأسباب متعدّدة هذا ما تعكسه مكانة المرأة بمؤسّسات المجتمع العربي بدايةً من الأسرة ، غير أنّ ذلك قد تغيّر نسبيًّا اليوم مع ما تعيشه تلك المجتمعات من تحوّلات في بناها التّقليديّة و على مستوى الفضاء العام و مؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السّياسيّة المؤثّرة بالفاعلين الإجتماعيّين ، حيث كثر الكلام عن ضرورة تحرير نصف قوى المجتمعات من سجنها الإجتماعي و القيمي ، كي تكون سندًا لنصفها الآخر للتمكّن من بناء الفرد و المجتمع على كلّ المستويات.

وتحرّر المرأة العربيّة اليوم لا ينبغي أن يتمّ بتقليد المجتمعات الغربيّة قي انحلالاتها الخلقيّة و القيميّة ، فإسلامنا قد قيّم المرأة وحرّرها قبل غيره من الدّيانات و التوجّهات وجعل دورها مكمّلًا لدور الرّجل و ليست عدوّةً ولا عبدةً له، لكنّ القراءة الخاطئة لهوامش الحريّة الممكن منحها إيّاها من قبل البعض كان متشبّعًا بذهنيّة ذكوريّة مُقصية ومُهمّشة لها ، و تحريرها اليوم لن يتمّ بكلامٍ ناعم أو بوعود مستقبليّة صعبة التّطبيق ،كما لن يتمّ بتوفير حريّات حسب نماذج مستوردة ، فتحقيق ذلك كما أشار إليه هشام شرابي" ليس فقط على صعيد النيّة الحسنة و الخطب الرنّانة ، بل على مستوى القانون و الممارسة الإجتماعيّة ، وذلك يتطلّب المساواة في التّنشئة في مرحلة الطّفولة بين الذّكر و الأنثى ، وفي المعاملة ضمن العائلة و في المدرسة و في الجامعة و مكان العمل ، و هو يعني إتاحة فرص الإستقلال الإقتصادي ، فتصبح المرأة قادرة على إعالة نفسها و التخلّص من عبوديّتها الماديّة للرّجل ، الّتي هي مصدر عبوديّتها الإجتماعيّة و هذا بدوره يعني التّشريع الّذي يحميها من سطوة المجتمع البطريكي الّذي هو من أقسى و أعنف المجتمعات الذّكوريّة في التّاريخ ، بتأمين حقّها في العمل و الوراثة و الطّلاق و رعاية الأطفال و التّأمين الإجتماعي الكامل "[1] .

و يبدو أنّ المرأة الجزائريّة قد قطعت أشواطًا عديدة في هذا المجال ، متحدّيةً بذلك سلبيّات الموروث الثّقافي الّذي تتشبّع منه يوميًّا مثلها مثل غيرها من أفراد المجتمع ، حيث استطاعت أن تضمن مقاعد دراسيّة و أحسنت استغلالها فتفوّقت على الرّجل في كثيرٍ من المجالات العلميّة ، هذا ما تعكسه النّتائج المدرسيّة و حتّى الجامعيّة

[1] - شرابي هشام : **مقدّمات لدراسة المجتمع العربي**، ط06، دار نلسن ، السويد- لبنان، 1999 ، ص :21

و نسب التسرّب المدرسي و..... غيرها من المؤشّرات، فمثلًا وصلت نسبة التّلميذات النّاجحات بشهادة البكالوريا سنة 2012 إلى 62,34% أمّا سنة 2015 فقد ارتفعت إلى 66 %.

وقد فتح لها تعلّمها هذا الّذي أبعدها عن شبح الجهل و الأميّة باب العمل و تقلّد مناصب مهنيّة ، و إن كان ذلك قد تمّ بوتيرة أبطء و بنسبٍ أقلّ لا يزال ارتفاعها منتظرًا ، ففي تحقيق للديوان الوطني للإحصائيات اتّضح أنّ حجم الفئة النشطة النسويّة في تزايد مستمر ، حيث انتقلت من 1660000 سنة 2004 إلى 2275000 سنة 2013 أي ارتفاع بنسبة 37 % خلال عشريّة ، و قد أبرزت دراسة لنفس المصدر بسبتمبر 2014 أنّ العمل النسائي يتركّز بشكل كبير في القطاع العام بنسبة 62,8% من التشغيل النسائي، هذا ما يعكس نوعًا من الإستقرار المهني الّذي تسعى إليه المرأة باللّجوء إلى القطاع العام الّذي يضمن لها الأجر و التقاعد و غيرها من الإمتيازات.

كما يعكس أيضًا وصولها لمناصب مهنيّة قياديّة تفاعلًا إيجابيًّا لها مع هذا المجال ، غير أنّ ذلك غير كافٍ مع عدم بروز المرأة بالفضاء النقابي خاصّة الجانب القيادي منه الّذي يُعتبر سببًا مباشرًا في تقلّص فرص تحسين وضعها بالفضاء المهني العام ، رغم كون القانون الجزائري لم يحرمها من حق المشاركة في مثل هذا النوع من الأنشطة المدنيّة.

و وجب الإشارة أيضًا إلى وجود شريحة نسويّة معتبرة يتمّ استغلالها و هضم حقوقها بالإقتصاد الموازي أي غير الرّسمي الّذي تلجأ إليه المرأة بسبب الحاجة الماديّة ، مثل العمل بالخياطة و الحلاقة و التنظيف والبيع بالمحلّات التجاريّة .....وغيرها من المهن أين لا تمتلك المرأة أدنى الحقوق المهنيّة مثل الضمان الإجتماعي و الحق في العُطل المدفوعة الأجر، و ذلك رغم كون القانون قد منع هذا النوع من الإستغلال لليد العاملة .

لكن عمومًا يمكن اعتبار أنّ المرأة الجزائريّة اليوم تتبنّى أدوارًا جديدة غير تلك التقليديّة الّتي عرفها المجتمع بها، و قد زادها الغطاء القانوني الّذي وفّرته الدّساتير و القوانين لها تحفيزًا للقيام بنشاطات مهنيّة وحتّى مدنيّة و سّياسيّة معقّدة، فقد ساوى الدّستور بينها و بين نظيرها الرّجل بشتّى الحقوق و الواجبات و لم يحرمها من محاولة الإرتقاء بنفسها اجتماعيًّا لخلق مكانة رمزيّة تليق بها داخل مجتمع يغلب عليه الطّابع الذّكوري ، هذا طبعًا إن كانت تمتلك و لوحدّ أدنى من الثقافة القانونيّة والسياسيّة الّتي تجعلها تستوعب ما لها من حقوق و ما عليها من واجبات، فالمتتبّع لأدوار المرأة الجزائريّة اليوم يلاحظ تناقضًا واضحًا بين الإرتقاء الإجتماعي و السياسي الّذي عرفته.

تبقى كلّ هذه الأمثلة إنجازات قيّمة تُحتسب للمرأة الجزائريّة تحتاج لتتبّع وتطوير من قبلها ، مقارنةً بما تعانيه من تهميشٍ و إقصاءٍ وحتّى من تعنيف ممارس عليها من قبل العديد من أفراد المجتمع بمؤسّساته المختلفة بدايةً من

مؤسّسة الأسرة وحتّى وسائل الإعلام و التنظيمات السياسيّة ....وغيرها ، تهميشٌ مرتبطٌ بذهنيّة ذكوريّة تأثّرت بها حتّى بعض النّساء المتشبّعات بتنشئةٍ رافضةٍ لفكرة منح الفئة النّسويّة حقوقًا جديدة غير تلك الّتي تمتلكها منذ أجيال، و هذا وجه آخر من أوجه العنف الممارس على المرأة ، تلك المرأة الّتي لا تزال في كثير من الحالات تقبل بالتبعيّة السياسيّة ، بتبنّيها لتفكير يتماشى مع الذهنيّة الذكوريّة السائدة ببيئتها الإجتماعيّة و السياسيّة كي يقبلها الزميل سياسيًّا رغم اقتناعها بغير ذلك.

لكن و رغم كلّ صور العنف الممارس عليها بمجتمعنا ، غير أنّ إنجازاتها العلميّة و الإجتماعيّة كثيرًا ما تشجّعتها على قبول التحدّي الإجتماعي السياسي المفروض عليها، فحُجّتها قويّة و مواردها في تزايد مستمر ، ممّا جعلها تجرؤ على المشاركة سياسيًّا بفضاءٍ لطالما كان حكرًا على الرّجل الّذي هو الآخر غائب عنه نسبيًّا أو تمّ تغييبه ، هذا ما يجعل المرأة ذات الثقافة القانونيّة المحدودة في غالب الأحيان تواجه فئة تحاول إقصاءها من مجال هي الأخرى مهمّشة فيه .

غير أنّ المادّة(31) مكرّر من الدستور دعّمت تلك المشاركة و فتحت المجال السّياسي أكثر أمام المرأة الجزائريّة بعمليّة التّمييز الإيجابي لصالحها و المتمثّلة في قانون نظام الحصص أو كما يسمّيه البعض بالكوطا الّذي فُرض على الأحزاب السياسيّة بقوائمها الإنتخابيّة في المناسبات الإنتخابيّة (التّشريعيّة / المحليّة) إبتداءًا من سنة 2012 هذا ما أوصل146 امرأة للمجلس الشّعبي الوطني بالعهدة التّشريعيّة السّابعة ، معظمهنّ من حزب الأغلبيّة بهذه المناسبة الإنتخابيّة و هو حزب جبهة التّحرير الوطني ، كما أوصل 4126 امرأة للمجالس المنتخبة محليًّا، وهي سابقة أخرى من نوعها بالتّاريخ السّياسي للفئة النّسويّة بمجتمعنا ، كما استطاعت المادّة (31) مكرّر أن تغيّر قليلًا من الصّورة النمطيّة للمرأة السّياسيّة و خاصّة الحزبيّة بمجتمعنا فوجودها الكمّي الواسع اليوم لم يجعل منها كما يصفها البعض بالجريئة إن لم أقل (ما تحشمش) حسب تعبير بعض أفراد المجتمع، بل نجدها من فئات إجتماعيّة و فكريّة و مهنيّة و حتّى جهويّة مختلفة ، أكسبها الدّستور شرعيّة قانونيّة و اجتماعيّة حفّزتها على دخول الحزب و الترشّح من خلاله بهدف دخول البرلمان .

كما برزت المرأة أيضًا لأوّل مرّة بسبع حقائب وزاريّة وكسفيرة و بأربع مناصب جنرال و بالقضاء و بالأمن الوطني و....غيرها من المناصب الحسّاسة الأخرى بالمجتمع ، مجتمع تحاول السّلطة القائمة به تطبيق إصلاحات متعدّدة المستويات على ضوء متطلّبات الجبهة الدّاخليّة و حتّى الخارجيّة ، إصلاحات مسّت حتّى المصير السّياسي للمرأة الّتي يبدو أنّ رئيس الدّولة عبد العزيز بوتفليقة قد عوّل عليها ناخبةً و مُنتخبة في رؤيته المستقبليّة لما يمكن أن يؤول إليه المجتمع سياسيًّا و اقتصاديًّا و على مستوى كلّ الجبهات الأخرى .

كلّ ما سبق ذكره ، إشارة موجزة لأسباب قد حفّزتني لدراسة تفاعلات المرأة الجزائريّة كمترشّحة و كمُنتخَبة ضمن أوّل انتخابات تشريعيّة في ظلّ ما وفّره لها نظام الحصص من امتيازات لدخول المجلس الشعبي الوطني، ذلك المجلس الّذي لا يمتلك شرعيّة عند العديد من الفئات الإجتماعيّة و السياسيّة كونه متّهم بتبعيّته للسلطة التنفيذيّة و بعدم استقلاليّة قراراته ، ممّا يصعّب على المرأة أداءها لمهامها كنائب على المستوى البرلماني إضافة إلى ما تعانيه من صعوبات على المستوى الإجتماعي بسبب هويّتها الجنسيّة ، و هذا ما جعلني أتساءل :

ما هي خصوصيّات المرأة الّتي ترشّحت لتلك الإنتخابات و فازت بها لتصبح مشرّعة للمجتمع اليوم؟

أهي ذات تاريخ سياسي منحها شرعيّةً للترشّح أم هناك عوامل أخرى قد ساهمت في استحضار الظّروف المواتية لذلك ؟

و ما حقيقة تطبيق نظام الحصص ؟

وهل الإستعانة به سيغيّر من واقع المشاركة البرلمانيّة للمرأة بمجتمعنا ؟

2) الفرضيّات:

الفرضيّة الأولى:

ترشّح المرأة للإنتخابات التّشريعيّة بمجتمعنا مرتبط بتنشئة إجتماعيّة و سياسيّة خاصّة ، سهّلت عليها وصولها لهذا المستوى من المشاركة السّياسيّة .

الفرضيّة الثّانية:

التّعديل الدّستوري الّذي تمّ تطبيقه لصالح ترشّح المرأة يعبّر عن قرار سياسي لا يعكس بالضّرورة نضج الفكرة بالمجتمع الجزائري .

الفرضيّة الثّالثة:

إستخدام نظام الحصص (الكوطا) لصالح المرأة سيغيّر من تواجدها البرلماني الكمّي أكثر من النّوعي.

ثانيًا: أسباب إختيار الموضوع.

تندرج هذه الدّراسة في إطار اقتراب سوسيولوجي من منظور سياسي لوضعيّة المرأة الجديدة بالفضاء السّياسي الجزائري وبالأخصّ بالفضاء البرلماني .

وهي جديدة لكونها أوّل تجربة لها مع تلك المنظّمة بتغطيّة قانونيّة (نظام الحصص) الّتي تُعتبر أقوى و أضمن ما استطاعت أن تكتسبه من موارد لترقية مشاركتها السّياسيّة ضمن إستراتيجية تبّنتها لمجابهة مجتمع ذكوري مثل مجتمعنا ، فالكوطا مكسب لم تنله المرأة السياسيّة بعد استقلال الجزائر و حتّى قبل ذلك ، رغم بصمتها الموضوعة بالثورة التحريريّة و تضحيّاتها الكبيرة لأجل مجتمعها باختلاف المحطّات التّاريخيّة الّتي مرّ بها.

هذا ما يزيد من قيمة نظام الحصص كمكسب إستراتيجي للمرأة ضمن اللّعبة السياسيّة بالمجتمع الجزائري غير المتسامح في نظرته معها إن حاولت أن تطمع في مناصب سياسيّة عالية ، إن كان ذلك على مستوى أفراده البسطاء أو حتّى قياديّيه، فما بالك إن كانت مناصب تشرّع من خلالها المرأة للمجتمع وتتسبّب في إحداث تغييرات على مستوى أنساقه و هوامش حريّة أفراده !.

و ربّما كوني امرأة و أمّ تحتكّ بمخلّفات الموروث الثّقافي المهمّشة للمرأة كفاعل إجتماعي و حتّى كمربيّة لجيل جديد خارج أسوار البيت يوميًّا و أحيانًا حتّى بداخله و الّتي اقتنعتُ أنّ تغييرها ليس بالأمر الهيّن ، و لاقتناعي أيضًا بكون الدّراسة العلميّة المقنّنة و المنهجة من أهمّ العوامل القادرة على إحداث تغييرات جذريّة من خلال تشخيص المرض للتمكّن من معالجته أو استئصاله بعد ذلك ، كلّ ذلك حفّزني كثيرًا لدراسة موضوع المرأة و الإنتخابات التّشريعيّة ، فهو بمثابة نقطة تحوّل بالنّسبة للمرأة على المستوى السياسي من جهة ، و يُعتبر وسيلة ضغط قويّة في يد المرأة بمجتمعها من جهة ثانية .

فمنصب المشرّع يوسّع من هامش حريّة صاحبه ممّا يمكّنه من تمرير استراتيجيّته بشكل أو بآخر ، هذا ما يزيد من فرص ترقية المرأة على جلّ المستويات ، و يمكن أن يكون سببًا مباشرًا في تغيير الصّورة النمطيّة الممنوحة للمرأة المحدَّدة بسقف إجتماعي و قيمي لا يرتبط بأيّ صلة مع الإسلام أو الدّستور أو حتّى مع المنطق و حقيقة كون المرأة إنسان و فرد إجتماعي بطموح و أهداف مشروعة،فردٌ لديه حقوقٌ وعليه واجبات و هو كيان يمثّل في مجموعه(أي الفئة النّسويّة) نصف القوى الإجتماعيّة الّتي يمتلكها المجتمع ، و معروف أنّ الحضارة و الإزدهار لا يتمّ بناؤهما بنصف موارد المجتمعات فقط و لا بتهميش الآخر لضمان البقاء ، بل بتكافؤ الفرص بصورة عادلة و منطقيّة و بتعاون الجميع في ذلك ، كلٌّ في تخصّصه طبعًا.

ثالثًا : أهداف الدّراسة:

أحاول من خلال هذه الدّراسة:

- الكشف عن الأدوار الإجتماعيّة الجديدة الّتي تبنّتها المرأة الجزائريّة ومقارنتها بأدوارها التّقليديّة و إن كان ذلك التغيير قد تمّ في سياق استمراريٍّ منطقيٍّ لتواجدها كفرد إجتماعي ، أم أنّه حدث نتيجة تغيّر على مستوى البيئة الإجتماعيّة للمرأة و خصوصيّاتها .

- دراسة الأسباب الّتي جعلت الإرتقاء الإجتماعي الّذي عرفته العديد من النّساء لم يصل للجانب السّياسي من تواجدهنّ الإجتماعي ، لولا تدخّل نظام الحصص الّذي أبرز المرأة لأوّل مرّة كمترشّحة و كمُنتخَبَة .

- تحديد الأسباب الفعليّة وراء قرار تطبيق نظام الحصص بالمجالس المنتخبة لصالح الفئة النّسويّة بمجتمعنا ، و محاولة قراءة ذلك ضمن الواقع السياسي و حتّى الإجتماعي بالجزائر .

- دراسة خصوصيّات الفئة النّسويّة المتفاعلة مع الإنتخابات التّشريعيّة سواءًا كان ذلك بمرحلة الترشّح أو بعد دخول المجلس الشّعبي الوطني .

- قياس مدى إيجابيّة هذا القرار بمجتمعنا الجزائري ، أي إن كان يخدم المرأة و المجتمع ، ومحاولة التأكّد من أنّ لتواجد المرأة الكميّ الواضح على مستوى المجلس الشّعبي الوطني بعهدته السّابعة تواجدٌ كيفيٌّ يناظره .

- تأكيد فكرة كون الفئة النّسويّة تمثّل قوّة بالمجتمع الجزائري مكمّلة لقوّة رجاله ، فلا يجوز تهميشها ولا إشباعها بخطب رنّانة دون تطبيق ، بل حان الوقت أن يفهم كلّ فرد ما له وما عليه اجتماعيًّا ، دون إقصاءٍ للطّرف الآخر أو تجاهل لإمكانيّاته و ما يستطيع أن يحقّقه بموارده الّتي تعتبر قيمة مضافة يمكن الإستفادة منها .

رابعًا : تحديد المفاهيم.

1) الدور الإجتماعي:

يتعلّم الفرد عبر عمليّة التنشئة الإجتماعيّة و احتكاكه الدّائم ببيئته الخاصّة تبنّي أدوارٍ إجتماعيّة ، تلك الأدوار الّتي تحدّد "طبيعة التوقّعات الإجتماعيّة المرتبطة بمكانات أو أوضاع إجتماعيّة معيّنة ، و هناك إتجاهان مختلفان داخل نظريّة الدور، أحدهما تطوّر ضمن إطار الأنثروبولوجيا الإجتماعيّة لرالف لنثون الّذي يولي أهميّة بنائيّة للأدوار القائمة داخل النظام الإجتماعي، و هنا تصبح الأدوار مجموعة مترابطة مؤسّسيًّا من الحقوق و الواجبات المعياريّة، أما الإتجاه الثاني فيركّز على العمليات النشطة المتضمّنة في صنع الأدوار و تولّيها و ممارستها و هو جزء من تراث التفاعليّة الرمزيّة و المنظور المسرحي"[1](أعطى تالكوت بارسونز مثالا لذلك، و هو دور المريض أي أنماط السلوك التي يتبناها الشخص المريض لكي يقلّل من الآثار السلبيّة لمرضه على الآخرين و عمومًا يهتم هذا الإتجاه بالمكانة المرتبطة بالنمط المثالي داخل المجتمع) .

كما أشار أنتوني غدنز[2] إلى أنّ بعض علماء الإجتماع و لاسيّما أتباع المدرسة الوظيفيّة يميلون لاعتبار الأدوار الإجتماعيّة أجزاءً ثابتة و غير متغيّرة من ثقافة المجتمع فهي تعتبر حقائق إجتماعيّة لا تحتمل التفاوض أو ضرورة الإبتكار، إلا أنّه انتقد هذا الرأي حيث اعتبر الأفراد الذين يقومون بعمليّة التنشئة الإجتماعيّة غير سلبيّين أو مكتوفي الأيدي بل هم في تفاعل مستمر مع واقعهم الإجتماعي الّذي يفرض عليهم في كثير من الأحيان التغيير من معنى الدور الإجتماعي و متطلباته و هذا ما يمكن أن يفسّر التغيّرات المستمرّة الطارئة على دور المرأة بالمجتمعات صورةً و تطبيقًا و يمكن الإشارة أيضًا إلى أنّ " الدور يحدّد منطقة من الإلتزامات و الإكراهات مرتبطة بمنطقة من الإستقلال الذاتي المشروط... و الواقع أنّ الإكراهات المعياريّة تتضمّن على وجه العموم ضربًا من اللاّتعيّن و ضربًا من الغموض يؤمّنان للفاعل الإجتماعي هامشا من المناورة يمكن أن يتطوّر داخله ضربٌ من التصرّف الإستراتيجي و ألحّ غوسمان على واقع مفاده أنّ الشخص الذي يمثّل دورًا يعترف بوجود مسافة (متغيّرة وفق الحالات) بينه و بين دوره و ألحّ بارسونز إلحاحًا واسعًا على تباين الإكراهات المعياريّة

---

[1] - جون سكوت و جوردون مارشال: **موسوعة علم الإجتماع**، المجلّد الثاني، تر: الجوهري محمّد (و آخرون)، المركز القومي للترجمة، ط 02، مصر، 2011 ، ص ص124 -125 (بالتصرّف).

[2] - غدنز أنتوني: **علم الإجتماع** ، تر: د / فايز الصياغ فايز، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2005، ص 89 (بالتصرّف).

المقترنة بالأدوار و ألحّ مرتون على إجتماع الضدّين فيها"[1] ، و قد حاولتُ من خلال هذه الدراسة تحليل دور المرأة النائب بوجه خاصّ و المرأة كفاعل إجتماعي و سياسي على وجه أعمّ ، و ذلك بدراسة التّفاعلات التي تمارسها المرأة الجزائريّة من خلال أدوارها و كيفيّة تبنّيها لتلك الأدوار و طرق أدائها و التغيّرات الطارئة على تلك الأدوار ، مع محاولة تحديد أهمّ العوامل المتسبّبة فيها و مدى تأثير ذلك على المرأة و على بيئتها الإجتماعيّة ، و يمكن الرجوع إلى أعمال إيرفنغ غوفمان حول طرق ممارسة الدور و تقبّله و مسافة الدور (أي حب القيام به أم لا)، من كتبه «تصوير الذات في الحياة اليوميّة» سنة 1959 و «المواجهات» سنة 1961.

2) النّوع:

كثيرًا ما يصادفنا مصطلح النوع عند التطرّق لحقوق الأقليّات و المهمشّين ، ذلك التّهميش المبني في كثير من الأحيان على أساس الهويّة الجنسيّة، أي اعتبار المرأة أو الأنثى نوعًا مختلفًا ، له خصوصيّاته الّتي تحدّدها ذهنيّة ذكوريّة متعصّبة،

حيث "يشير الجنس sex عند آن أوكلي[*] التي أدخلت المصطلح إلى علم الإجتماع إلى التقسيم البيولوجي بين الذكر و الأنثى، بينما يشير النوع إلى التقسيمات الموازية و غير المتكافئة إجتماعيًّا إلى: الذكورة و الأنوثة، من هنا يلفت مفهوم النوع الإنتباه إلى الجوانب ذات الأساس الإجتماعي للفروق بين الرجال و النساء و لكن مصطلح النوع قد اتسع منذ ذلك الوقت ليشير ليس فقط إلى الهويّة الفرديّة و إلى الشخصيّة و لكن ليشير على المستوى الرمزي أيضا إلى المثل و الصور النمطيّة الثقافية للرجولة و الأنوثة و يشير على المستوى البنائي إلى تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات و التنظيمات"[2].

كما تعتبر عملية التنشئة الإجتماعية المصدر الأوّل لبناء و ترسيخ مفهوم و صور النوع بالمجتمعات، المبني على فروق بيولوجية[**] و إجتماعية، و اليوم لو "وعينا أن هناك ثمة حاجة إلى إعتبار الفروق البيولوجيّة و الفروق في أبنية القوة في علاقتها بالتشكيل الإجتماعي للفروق (بين النوعين) فإنّ مفهوم النوع سوف يكون له مزايا تتعلّق

---

[1] : بودون ريمون و بوريكو فرانسوا: **المعجم النقدي في علم الإجتماع**، الجزء الأوّل، الهيئة العامة السوريّة للكتاب، سوريا، 2007، ص ص 436-437.

[*] : كتاب: الجنس و النوع و المجتمع، 1972 (Sex, Gender and Society).

[2] : جون سكوت و جوردون مارشال: **موسوعة علم الإجتماع**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص 109.

[**] : ميّز ميشال فوكو بين الجنس و النوع، و حسبه لا يوجد فرق بيولوجي كالجنس خارج نطاق ما هو إجتماعي.

بتشجيع الذكورة مثلما ندرس الأنوثة ، و دراسة العلاقات بين النّوعين مثلما ندرس الوضع الإجتماعي للمرأة، مع إدراك التنوّع التاريخي و الثقافي و التغيّر التاريخي و الثقافي بدلاً من تقديم تحليل عام"[1] ، فالنوع محدّد للدور بالمجتمعات وما دامت الأدوار تعرف تغييرات مختلفة فهذا يعني أنّ تحديد المجتمعات لمعنى النوع قد عرف هو الآخر تغييرات مبنيّة على موروث ثقافي و سلطة سائدة تختلف باختلاف كلّ مجتمع ، فلا يمكن اعتبار معنى النوع المبني بالمجتمعات الغربية هو نفسه لدى الدول العربيّة ، بل و يختلف أيضًا من مجتمع عربيّ إلى آخر ، فمثلًا قام بورديو "بدراسة نظام التحيزات الذكورية في المجتمع القبائلي بالجزائر، وخلص إلى أنّ الثقافة الذكورية في المجتمع القبائلي لها علاقة بالبنى الاقتصادية وتقسيم العمل والانتاج، التي كرّست التّمييز الرّمزي ضدّ النساء"[2].

و رغم كون التّمييز على أساس النوع المبني على الهويّة الجنسيّة قد عرف تغيّرات عديدة منذ قيام بورديو بتلك الدراسة إلى يومنا هذا ، لكن يجب التأكيد على أنّه " لا يوجد طبعًا عنصر بيولوجي في الإنسانيّة، لكن العنصريّة موجودة بشكل واضح و صريح"[3] عنصريّة تعاني منها المرأة عالميّا و لو بدرجات متفاوتة.

3) التنشئة الإجتماعية و السياسية:

التّنشئة الإجتماعيّة ، بما فيها الجانب السّياسي منها (التنشئة السياسيّة) المفسّر الرّئيسي لسلوك الفرد ككائن إجتماعي داخل محيطه رجلًا كان أم امرأة ، فهي عمليّة تفاعليّة مع البيئة الإجتماعيّة من شتّى الجوانب و بوسائل مختلفة، "تستمر طول العمر، تتمخّض في بعض نتائجها عن تشكيل و إعادة تشكيل التّفاعلات الإجتماعية،ذلك أنّها تتيح للأفراد بأن ينمّوا أنفسهم و يطوّروا طاقاتهم و يتعلّموا و يتكيّفوا مع ظروف الحياة المستجدّة حولهم "[4]، لذلك نجد الفرد يتعلّم من خلالها منذ طفولته كيف يقوم " بتأدية أدوار، أن يشاطر الغير في الدّلالات، أن يستجيب للتوقّعات و أن يتنبّأ بها،أن يستدخل المعايير و القيم و منظومات الفكر"[5].

---

[1] - نفس المرجع، ص 111.

[2] - بورديو بيار: **الهيمنة الذكوريّة** ، تر: فعفراني سلمان ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، 2009 ، ص ص : 11 – 15

[3] - Flaquet,j : De gré ou de force , les femmes dans la mandialisation ,édition La dispute , Paris,2008,p 15

[4] -غدنز أنتوني:مرجع سابق، ص 88 .

[5] -بودون ريمون (و آخرون): **المطوّل في علم الإجتماع** ، تر: د/ أسعد وجيه ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، سوريا ، 2007 ،الجزء الأوّل ، ص 211 .

و هي" ترتكز على ثلاث ميكانيزمات أساسيّة ، التعريف بالوالدين و بمختلف النماذج الاجتماعيّة ، إستدخال و التكفل بعدد من المعايير و المعارف ، تجربة وتجسيد أنماط السلوك و الممارسات ، فتنشئة الطفل تعني النجاح في عمليّة إدماجه داخل مختلف الدوائر الإجتماعية الّتي ينتمي إليها"[1] و هي كما يراها إميل دوركايم،حاملة لبعدين أساسيّين في الحياة الإجتماعية،فالبعد الأوّل مرتبط بعملية الضبط الإجتماعي الّتي تفرض رقابة إجتماعيّة على الأفراد، تتأثّر بمجتمعنا بعامل الجنس في العديد من جوانبها، أمّا البعد الثّاني فهو الضبط المعرفي الّذي يجعل الفرد يتعلّم أنماط الفكر و المهارات، فيكتسب رأسمال ثقافي و علمي حسب معالم المجتمع المتواجد فيه، و هذان العاملان ضروريّان للتمكن من الإندماج إجتماعيًّا و المساهمة في الحفاظ على التّوازنات الإجتماعية.

و إلى جانب وجود إختلاف في هذه التنشئة بين الجنسين (ذكور/إناث) بمجتمعنا يمكن أن نجد إختلافات أخرى في نفس الجنس الواحد مرتبطة بالمؤسّسات التي تقوم بهذه العمليّة،خاصة مؤسّسة الأسرة الّتي تقوم بدور التنشئة الأوليّة، و أين تنشئة الفرد تتأثّر بالمركز الإجتماعي و الإقتصادي للأسرة، و مستواها الثّقافي و العلمي الذي يمكن أن يُعتبر العامل الأساسي الّذي يحدّد نوع تلك التنشئة(عفوية/مقصودة)، كما أنّ وجود إخوة أو أخوات، و عدد الإخوة و حتّى الملكات الفردية للفرد المتعرّض لعملية التنشئة(ذكاء،مبادرة،....)، كلها عوامل تؤثّر بشكل مباشر في تلك التنشئة الأوليّة الّتي توفّرها الأسرة لأفرادها.

و إلى جانب التنشئة الإجتماعية و السياسية الأوليّة،هناك التنشئة الإجتماعية و السياسية المكمّلة، الّتي تشتمل على ما تبقّى من مرحلة الطفولة(دخول الطفل إلى المدرسة)، إلى غاية مرحلة البلوغ و ما بعدها.

و تتدخّل في هذه المرحلة الطويلة من الحياة الأجتماعية للفرد مؤسّسات إجتماعيّة عديدة أهمّها المؤسّسة التعليمية (مدرسة، جامعة،...)، و جماعة الرفاق(في الحي، في مقر العمل،...)، ووسائل الإعلام(مرئية، مسموعة، مكتوبة،...)، و المنظّمات الدينيّة و السياسيّة، و حتّى منظّمات المجتمع المدني.

إلّا أنّ تأثير كلّ مؤسّسة من هذه المؤسّسات يختلف من مجتمع إلى آخر، حسب فعاليّة كلّ مؤسّسة و نوع النظام الإجتماعي و السّياسي المتواجدة فيه.

و تعتبر بذلك التّنشئة السياسيّة جزءًا من التنشئة الإجتماعية،تساعد الفرد في عمليّة التفاعل السياسي والبقاء مندمجًا سياسيا، إمّا بالحفاظ على السّياسة القائمة بالمجتمع أو المشاركة في التّغيير منها للحفاظ على التّوازنات،

[1] - Martin Segalen : Sociologie de la famille, edition Armand colin , Paris, 2000,p :167

هذا ما يجعل منها "عمليّة تعلّم يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجّهات، و هي من المنظور الإجتماعي بمثابة السّبيل إلى إبقاء أو تغيير الثقافة السياسيّة"[1]

هذا ما يجعل الأنظمة السياسيّة ديمقراطيّة كانت أم غير ديمقراطيّة، تسعى دائمًا للتّأثير في التنشئة السياسيّة لأفرادها من خلال استهداف أفكار محدّدة بغرس و إدراج معلومات و قيم و معايير و ممارسات معيّنة تساهم في تكوين مواقف و اتّجاهات فكريّة و إيديولوجيّة تنتج سلوكًا سياسيًّا مقروءًا مسبقًا، و لربّما المرأة الّتي تعاني من التّهميش السّياسي خاصّة بالمجتمعات العربيّة، تعتبر الأكثر تأثّرا بمشاريع و أهداف أنظمتها السياسية .

و عمومًا يمكن القول أنّه "تضمن عملية التنشئة الناجحة نسبيًّا قبول الأغلبيّة لتوزيع الأدوار السياسيّة، بما يتناسب مع الثقافة السياسيّة "[2]، كما تضمن توفّر درجة من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، يحفّزهم للمشاركة السياسيّة، و بذلك فتكوُّن الشخصيّة السياسيّة لدى المرأة باكتساب ثقافة سياسيّة و درجة معيّنة من الوعي السياسي مرتبطان إرتباطًا مباشرًا بتنشئتها السياسيّة و الإجتماعيّة.

4) الثقافة السياسيّة:

" تشكّل الثقافة ظاهرة عالميّة كونها وُجدت في المجتمعات الماضية و الحاضرة ، فمعظم التعاريف الّتي خصّت الثقافة أظهرت بأنّ هذه الأخيرة عبارة عن خط إلتقاء بين المجتمع من جهة أي بالتحديد المحيط و الفرد من جهة أخرى ، فلا يمكن فهم هذا الأخير دون الرجوع إلى الوسط الّذي يعيش فيه "[3]

ويمكن اعتبار الثقافة السياسيّة الّتي هي جزء من تلك الثقافة كما يراها البعض جل " المواقف و المعتقدات و المشاعر الّتي تمنح نظامًا و معنى للمسلسل السياسي و الّتي تهيّئ القواعد و القناعات المتحكّمة في السلوك داخل النسق السياسي."[4]

فهي من أهم نتائج التنشئة الاجتماعيّة الّتي يتلقّاها الفرد بمحيطه الاجتماعي، حيث يتبنى قيم و اتّجاهات معيّنة، ويتشكّل لديه وعي سياسي، متأثّرا بالتوجهات و المصالح الإيديولوجيّة و التيارات الفكرية السّائدة في المجتمع، فيساعده ذلك على استيعاب و تحديد حقوقه و واجباته السياسية أو يجعله أكثر اندماجًا مع ما يجري حوله من

---

[1] - د/خطاب سمير: **التنشئة السياسية و القيم**، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2004، ص 40.

[2] -د/: الجوهري عبد الهادي: **أصول علم إجتماع سياسي**، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة 1998،ص 171.

[3] - Megherbi Abd-el-Ghani : Culture et personnalité Algérienne de massinissa à nos jours,OPU,Alger,1986,p14

[4] - Grawitz ,M et Luca J : L'action politique ,traité de science politique , édition PUF Paris ,1985,pp 245-246 .

أحداث ووقائع سياسية، ممّا يسمح له بفهم سياسة مجتمعه و يحفّزه على المشاركة في تغييرها أو الإبقاء عليها و يفتح له أيضا آفاقًا واسعةً لفهم سياسات النظم و المجتمعات الأخرى.

هذا ما يجعل من الثقافة السياسية المحرّك الأوّل للمرأة السياسيّة و الدّاعم الأكبر لإثبات تواجدها السياسي الفعال، خاصة وأنّ تلك الثقافة "تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويتها، إنها تسمح إذن لكل منهم بتحديد موقعه في المجال المعقّد للسياسي،و ذلك من خلال تعبئة حدٍّ أدنى من المعالم، الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه"[1]كناخب مثلا أو مترشّح، هذا ما يجعل من هذه الثقافة الفرعية مصدرًا أساسيًّا لترسيخ المبادئ السياسيّة و الهويّات (قوميّة، وطنيّة....).

إلّا أنّها في نفس الوقت متغيّرة حسب تغيّر المجتمعات و الفاعلين الاجتماعيّين المتأثّرين بها ، و الّذين يتميّزون باختلافات عديدة مثل السن و الجنس و المستوى الاقتصادي و الفكري و الأصل الجغرافي و المهني و ...إلخ، ممّا يجعلهم يحتكّون بمؤسّسات و قنوات مختلفة للتنشئة السياسيّة و بطرق متباينة ، حتّى مستوى الإدراك والملكات الشخصيّة للفرد تلعب دورًا بارزًا في كيفيّة و نوعيّة ما يكتسبه من معلومات و معارف سياسية.

يبقى أن أشير إلى أنّ للثقافة السياسيّة تأثير مزدوج على المرأة السياسية حيث من جهة تؤثّر في تكوين و تطوّر شخصيّتها السياسيّة، لكنّها أيضًا من جهة ثانية تؤثّر في الأفراد الاجتماعيّين المتفاعلين معها (المرأة) من خلال إكسابهم قيم و مواقف تتحدّد وفقًا للموروث الثّقافي و ما يحمله من تناقضات اتُّجاه ما تمتلكه تلك المرأة من حقوق بالمجتمع، و هامش الحرية الممنوح لها ضمن تفاعلاتها الإجتماعيّة المختلفة .

و إنّ اختلاف الثقافات السياسيّة، حسب المتغيرات السّابق ذكرها، "يفسّر الطريقة التي اهتم من خلالها علماء الاجتماع أكثر بمختلف الثقافات السياسيّة الفرعيّة الموجودة في المجتمع الواحد، إذ تشهد الأمم المعاصرة كافّة، تعدديّة في نماذج القيم التي توجّه المواقف و التصرفات السياسية"[2]، حيث" لا توجد في أي مجتمع مهما بلغت درجة تماسكه ثقافة سياسيّة وحيدة "[3] غير أنّ ذلك التنوّع الّذي يمكن أن يصل إلى درجة التّباين أحيانًا في

---

[1]- برو فيليب: **علم الا جتماع السياسي**، تر: د/صاصيلا محمد عرب، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، لبنان، 1998، ص213.

[2]- كوش دنيس، **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: السعيداني منير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007 ص 175(بالتصرف)

[3] - Grawitz ,M et Luca J : op-cit, p 242

الثقافات السياسيّة السّائدة بالمجتمعات يمكن أن يكون صحيًّا للحياة السياسيّة ، كون ذلك سيمتصّ توجّهات و طاقات الجماهير المختلفة ، و حتّى المعارضة ضروريّة لتصحيح و تحسين أداء الأنظمة السياسيّة .

5) المشاركة السياسيّة

تعتبر المشاركة السياسيّة نتيجة حتميّة يصل إليها سلوك الفرد السّياسي بدرجات وصور مختلفة، حسب ما لديه من ثقافة سياسيّة وحسب نوع الرصيد السياسي الذي أكسبته إيّاه مؤسّسات التنشئة السياسيّة بمحيطه الإجتماعي، حيث أنّ "إندماج الأفراد بما هو سياسي يظهر بمشاركتهم السياسيّة الّتي تعتبر ثاني مسار تأسيسي لأي نظام سياسي بعد عملية التنشئة السياسية"[1]، فيؤثّرون في عمليّة صنع القرار أو اتخاذه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفق طريقة رسمية أو غير رسمية وبدوافع مختلفة وتأثير متباين حسب الفرد وميولاته وقدراته ودرجة تغلغله في العمل السياسي.

هذا ما يجعل المشاركة السياسية من أنجح المقاييس التي نقيس بها مدى تطبيق المبادئ الديمقراطية بمجتمع ما، من خلال تحديد ما يتوفّر بذلك المجتمع من مساواة واحترام لحقوق وواجبات الأفراد ، عكس الأنظمة المستبدّة والديكتاتوريّة الّتي تقوم على مبدأ التسلّط واحتكار السلطة، وأين تصبح المشاركة السياسيّة خاصة الرسميّة منها وسيلة للتقرّب من رجال السلطة والتمتّع بامتيازات تلك الوضعيّة وأين يصبح الفرد قريبًا جدًّا من الصّورة التي رسمها ماكس فيبر حيث اعتبر "كلّ إنسان يشارك في السياسة طمعًا في السلطة، إمّا لأنه يعتبرها وسيلة لتلبية رغباته غير المنتهية المثاليّة أو الأنانيّة، وإمّاأنّه يتمنّاها لنفسه بهدف التمتّع بإحساس البرستيج الّذي تمنحه إيّاه"[2] .

و تمرُّ المشاركة السياسيّة بمراحل وهي:

- السلبيّة السياسيّة ، المقصودة أو العفويّة.
- الإهتمام بالسياسة.
- الإنخراط السياسي من خلال القيام بنشاطات سياسيّة ، من أبسطها حتّى ممارسة السلطة السياسيّة

1- Le comte Patrick et Denni Bernard : Sociologie du politique , presses universitaire de Grenoble,France , 1990 , p : 133 . [1]

2-Weber Max:Le savant et le politique, Librerie Le plon , 1959 , p:101 [2]

وأعني بالسلبيّة السياسية تلك السلوكات والمواقف السياسية السلبيّة التي يتبنّاها الفرد- بصورة مقصورة أو عفويّة اتّجاه السياسية القائمة بالمجتمع، وتتمثّل في"اللّامبالاة وعدم الإهتمام بالأفراد أو الظواهر و المواقف في المجتمع بصفة عامّة أو خاصّة"[1] .

كما نجد"الشك السياسي أو الشك في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع، خاصة قيادته والنظر إلى العمل السياسي على أنّه عمل رديء و أنّ الثقة في رجال السّياسة أمر مستحيل"[2]، "و الغربة السياسيّة وذلك حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي و الحكومة و ما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، وفي مقابل الغربة السياسية، نجد الإغتراب السياسي والّذي يتمثّل في شعور الفرد (المواطن) بأنّ المجتمع والسلطة لا يحسّان به ولا يعنيهما أمره، وبأنّه لا قيمة له في هذا المجتمع ، الأمر الّذي يؤدّي بالفرد إلى التّقليل من أهدافه، وفقدان الحماس والدّافع والباعث عن المشاركة الفعّالة في الحياة السياسيّة في مجتمعه"[3]

أمّا الإهتمام بالسياسة فهو أوّل مؤشّر للوصول إلى مشاركة سياسيّة إيجابيّة بالمجتمع، حيث أنّ مرحلة التعرّف على النظام السّياسي القائم ضمن اللّعبة السياسية بمجتمع ما، بما فيها من لاعبين وأساليب وأهداف و رهانات تعتبر المفسّر الأوّل لسلوك الفرد السياسي.

وعمومًا فإنّ المشاركة السياسيّة خاصّة الإيجابيّة منها تُعتبر واجبًا و حقًّا على ولكلّ فرد اجتماعي، تهدف إلى:

- ترسيخ معاني الوحدة الوطنية الّتي تحوّل الفرد إلى مواطن.
- تنمية الإحساس بالمسؤولية السياسية لدى الفرد.
- ترقية الوعي السياسي للفرد، من خلال اكتساب ثقافة سياسية أوسع.
- تنبيه مَن في السلطة لما عليه من واجبات وحدود لا يجوز تجاوزها.
- ترقية المجتمعات سياسيا من خلال فرض السلوك الديمقراطي بداخلها.

هذا ما يجعل من المشاركة السياسيّة شرطًا أساسيا لتطوّر وتوازن المجتمعات، خاصّة إذا تمّ الوصول إلى إشراك جميع الأفراد القادرين على الممارسة السياسيّة باختلاف جنسهم وسنّهم وما لديهم من رأس مال ثقافي أو اقتصادي أو ....إلخ ، ممّا يجعل الفئة النسويّة تمثّل موردًا ضروريًّا وفعّالًا بالنّسبة لأيّ مجتمع كان ، حيث أنّ "مشاركة المرأة السياسية، بأشكالها المباشرة وغير المباشرة مؤشّر أساسي من مؤشّرات التطوّر الحضاري لأي مجتمع،

---

[1] - د/ السويدي محمد: **علم الإجتماع السياسي ، ميدانه و قضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1990، ص ص 160-161.

[2] - المرجع السابق ، ص: 161

[3] - نفس المرجع ، نفس الصفحة

لأنّ نهوض المرأة وكونها شريكة في صنع القرار وتحمّلها المسؤلية في التغير الإجتماعي والتخلّص من سمة التبعيّة على الأصعدة كافة، كلّ ذلك يعطي الوطن دفعة إلى الأمام وزخمًا متسارعًا نحو تحقيق خطط التنمية وإنجاز المزيد من التقدم للمجتمع كله"[1] خاصّة وأن تلك المشاركة حقًّا من حقوقها، تسمح لها بإثبات كفاءتها وقدرتها على إحداث تغيير بمحيطها الإجتماعي والسّياسي لما هو أفضل.

6) الإستراتيجيّة:

الإستراتيجيّة هي " مجموعة متجانسة من السلوكات يتبنّاها فاعل ما من أجل المحافظة على مصالحه ، و هي موجّهة حسب الرهانات و كلّ استراتيجيّة تعتبر عقلانيّة في نظر من يستعملها لكن هناك العديد من المناهج العقلانيّة (حسب الدور ، الهويّة، إدراك الوضع ....) "[2] فحسب كروزييه " السلوك لديه دومًا معنى ، فهو عقلاني وفق الفرص المتاحة و الفاعلين الآخرين و اللّعبة الّتي هم مشتركين فيها "[3] هذا ما يشرح حرص العديد من فئة الرّجال بمجتمعاتنا العربيّة و حتّى عالميًّا على تهميش المرأة و محاولة إقصائها كما يشرح تمسّك المرأة بفرصة التعلّم و العمل لاكتساب هوامش مناورة جديدة تسمح لها بتطبيق استراتيجيّتها الخاصة وفق نظام فعل محسوب بدقّة قابل للتّجديد كلّما استلزم الواقع لذلك ،حيث تَعتبر النّظرة الإستراتيجيّة " السّلوك البشري ليس سلوكًا ميكانيكيًّا يعبّر عن طاعة الفرد الآليّة لأوامر البناء التنظيمي الّذي ينتمي إليه ، بل بالعكس هو نتاج استخدام لحريّته مهما كانت درجة هذه الحريّة" [4] ، تلك الحريّة الّتي تحدّد نوع الإستراتيجيّة المعمول بها حيث هناك ما سمّاه ميشال كروزييه بالإستراتيجيّة الدفاعيّة وهي تعني" امتلاك الفاعل حيّزًا من الحريّة في التنظيم معناه امتلاك نسبة من السلطة الّتي يمكن الدفاع بها عن مصالحه"[5] كما توجد استراتيجيّة هجوميّة مبنيّة على المبادرة و على القدرة على الإستباق .

---

[1]- زكنة هيفاء : **المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي**، أوراق عربية (9)، شؤون سياسية (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2011،ص14.

1- Remi Bachelet : L' analyse stratégique des projets , école centrale de l' ile , Cedex , . France , 2008, p : 20 .

2- Crozier Michel et Erhard Friedberg : L' acteur et le système ,Les contraintes de l'action collective, edition Du Seuil, france,1977, p: 55 [3]

3- Decoster Michel et Pichault François: Traite de sociologie du travail , Bruxelles , paris , De boeck et larcier , 2 éme edition , 1998 , p: 96 .

4 - Ibid : p : 96

[5]

خامسًا:مقاربات نظريّة تحلّل الدّور النسوي بالمجتمع

اختلفت النظريّات و تعدّدت حول دور المرأة بالمجتمع، من يسطّره لها؟ و على أيّ أساس؟ و ما هي حدود سقف حريّتها بالمجتمعات؟ و مِن تلك النظريّات أذكر:

1) المقاربة الوظيفية و تقسيمها لأدوار الفاعلين على أساس الجنس:

تعتبر النظرة الوظيفيّة "أن الفروق الجنوسيّة تُسهم في التضامن و التكامل الإجتماعيين"[1] حيث أن لكل من الرجل و المرأة أدوارًا إجتماعية مختلفة حسب طبيعة كلّ جنس لكنها متكاملة و ضروريّة للتفاعل الإجتماعي و من أولائك العلماء المتبنّين لهذا التفكير الأنثروبولوجي جورج ميردوك الذي "يعتقد أنّ من الأفضل و الأكثر نفعًا من الناحية العمليّة أن تركزّ النساء على العمل البيتي و على المسؤوليّات العائليّة، بينما يتولّى الرّجال العمل خارج المنزل، و خلص ميردوك بعد دراسة مقارنة لنحو مائتي مجتمع إلى أنّ تقسيم العمل بين الجنسين موجود في جميع الثّقافات (Murdock, 1949) وهو لا يعتبر ذلك نتيجة للبرمجة البيولوجيّة بقدر ما يراه نتيجة منطقيّة لتنظيم المجتمع"[2].

أمّا جون باولبي (BowLby, 1953) فقد حاول من منظور علم الإجتماع النفسي، إثبات أهميّة دور الأمومة للمرأة في عملية التنشئة الإجتماعيّة، "فإذا ما غابت الأمّ أو انفصل عنها الطفل في مرحلة مبكرّة من عُمره، تنشأ حالة من الحرمان من الأمومة، يكون من نتائجها أن يتعرّض الطفل للخطر بسبب التنشئة الإجتماعيّة القاصرة، و ربّما يؤدي ذلك في مرحلة لاحقة من العمر إلى صعوبات إجتماعيّة و نفسيّة خطيرة"[3] مثل السلوكات العدوانية و الشعور بالعزلة و الإغتراب ،و كثيرا ما استدلّ بهذه النظرية الرافضون لفكرة عمل المرأة الأمّ، كونها بذلك ستقصّر في دورها الطبيعي أي الأمومة .

و ركّز كلّ من تالكوت بارسونز و بال (1956) على تقاسم الأدوار بين الجنسين داخل الأسرة الذي يؤثّر بصورة مباشرة على تنشئة الأبناء، حيث اعتبر بارسونز أنّ النساء تؤدّي " أداورًا تعبيريّة(*)، توفّرت فيها العناية و الأمن للأطفال و تقدّمن لهم الدعم العاطفي، أمّا الرجال فعليهم تأدية أدوار مساعدة مثل تأمين الرزق و المعيشة

---

[1] - غدنز أنتوني: مرجع سابق، ص 191

[2] - نفس المرجع، ص 192

[3] - نفس المرجع ،نفس الصفحة

(*) : حسب بارسونز يستفيد الرجل أيضا من الأدوار التعبيرية للمرأة داخل الأسرة، خاصة في حالة تعرّضه لضغوطات.

و بذلك حسب بارسونز سيكون من شأن هذا التقسيم التكاملي للعمل القائم على أساس التّمايز البيولوجي بين الجنسين أن يؤمّن التّضامن للعائلة"[1]، الّذي بدوره يؤمّن التوازن الإجتماعي.

2) المقاربة الماركسية (Karl Marx) للصراع و ما أضافته في تحليل وضع المرأة:

رغم كون دراسة ماركس للصراع البروليتاري البرجوازي قد ساهمت في تحديد و تحليل صراع طبقي حادّ سببه الرئيسي نهم و بطش الرّأسمالية، إلاّ أنّه من الممكن تحليل وضعيّة المرأة من هذا المنظور داخل فضاء تفاعلاتها الإجتماعيّة، ليس كعاملة فقط و لكن ضمن كلّ مجالات الحياة الأخرى، كما يمكن استخدامها لتحليل دور ووضعيّة كلّ فئة إجتماعيّة أخرى، حيث "قام أنصار الصراع المحدثون من أمثال دان روندورف (Danrendorf) و كولنيز (Collnis) بتنقيح الثوابت الماركسيّة الأصليّة بما يعكس النماذج المعاصرة، فالصراع لا يرتكز ببساطة على مجرّد الصراع الطبقي و التوتر بين المالك و العامل أو صاحب العمل و من يعمل لديه، بل يقع بين الكثير من الجماعات الأخرى كذلك ، هذه الجماعات تشمل الأبوين و الأطفال والأزواج و الزوجات، الشباب أو متوسطي العمر و المسنين، المعاقين و غير المعاقين، الأطباء والمرضى، الذكور و الإناث و أي جماعات أخرى يمكن تعريفها بأقليّة أو أغلبيّة"[2].

لذلك تبنّت العديد من الحركات النسويّة هذا المنظور للمطالبة بالمساواة حيث أصبحت "نظرية الصراع تأكيدًا على الترتيب الخاص بنوع الجنس في مطالب المساواة في عالم الرجال الذين يملكون السلطة الأبويّة و يتميّزون بها في سوق العمل"[3] و داخل الأسرة و كل مجالات التّفاعلات الإجتماعيّة الأخرى (سياسيّة، قيميّة، ثقافيّة،...)، هذا ما جعل إنجلز يركّز على تقييد المرأة بأدوار منزليّة مقابل هيمنة الرجل، و هاكر التي تطرّقت للفئة النسويّة، كأقليّة تتقاسم سمات مع الأقليات العرقيّة (التمييز السّلبي، مكانة هامشيّة،...) كما يتماشى مع المفهوم الحديث للأقليّات (مسنين، معاقين،...).

---

[1] - المرجع السابق، نفس الصفحة (بالتصرّف).

[2] - د/ حنفي عوض السيد: **في علم الإجتماع النسوي: الحركات الراديكالية النسائية و سوق العمل**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2014، ص ص 105، 106.

[3] - نفس المرجع، ص 108.

3) مقاربة التفاعليّة الرمزيّة و تحليلها لأدوار المرأة داخل المسرح الإجتماعي:

يعتبر النموذج التّفاعلي منشأ و استمرار المجتمع من خلال تفاعل أفراده الّذين يحدّدون الواقع المتّفق عليه بصيغة تفاوضيّة كما أشار إليه الكلاسيكيّون أمثال ويليام توماس، "أمّا جورج هربرت ميد (1934)، فهو يرى أنّ التفاعل الرمزي يزخر بتلك المدلولات الّتي يضيفها الناس على سلوكهم الخاص و على سلوك الآخرين، و التفاعل يقع بطريقة بنائيّة مقوليّة لأنّ النّاس في مقدورهم الإتّفاق على مدلول الرموز المشتركة، مثل الكلمات و اللّغة المكتوبة والإشارات و الإيماءات ، و الأفراد في الجماعة يستجيبون بعضهم لبعض على أساس المدلولات و التوقعات المشتركة للسلوك"[1] هذا ما يمكن أن يفسّر المكانة الرمزيّة للمرأة المختلفة و المتباينة أحيانًا في العديد من جوانبها من مجتمع إلى آخر، كما يفسّر اختلاف المدلولات الرّمزيّة و اللّغويّة و النظرة التقليديّة و الصورة النمطيّة لدور المرأة الإجتماعي.

و من أهم دلالات هذا الطّرح النظري هي اعتبار الفرد متفاعلًا داخل مسرح إجتماعي، يتقمّص فيه أدوارًا مختلفة سوف يتمّ تقسيمها من قبل الآخرين حسب الدلالات و الرموز المبنيّة مسبقًا، هذا ما أشارت إليه إرينغ قوفمان (Erring Goffman) و التي أكّدت أنّ "نوع الجنس يستعرض في جوهره تعبيرات منصوص عليها و متعارض عليها تقليديًّا من الناحية الإجتماعيّة "[2] يبقى أنّ تطبيق هذه النظريّة صعب على الواقع، كون تأسيس مدلولات مبنيّة على قواعد أخرى غير الجنس لنُصوِّر ونتفاعل مع دور و مكانة المرأة بالمجتمع أمر بعيد المنال.

4) مقاربات نسويّة مختلفة الآراء و الإتّجاهات:

هناك العديد من النساء الباحثات و العالمات اللّواتي حاولن الإقتراب فكريًّا من ظاهرة اللاّمساواة الجنوسيّة و تحليل دور كلّ من الرّجل و المرأة بالمجتمع من منظور فلسفي أو نفسي أو إجتماعي... أو غير ذلك ، و من أمثلتهن:

أ. لوس إيريغاراي (Luce Irigaray) و تحليلها لصورة المرأة برموز و لغة المجتمع:

تعتبر العالمة اللّغويّة و المحلّلة النفسيّة لوس إيريغاراي من أبرز مناصرات الحركة النسويّة الفلسفيّة، "نشرت عام 1974 كتابًا بعنوان: نظرة تأمليّة للمرأة الأخرى (Speculum of the other woman) طرحت فيه فكرة الأنوثة بما في ذلك علاقة الأمّ بابنتها[(*)]، انتقدت الخيال الذكوري الّذي يحكم على المرأة بالصّمت لكونها

---

[1] - المرجع السابق، ص 108.

[2] - نفس المرجع، ص 109

[(*)] : يمكن الرجوع أيضا إلى التحليل النفسي لفرويد في هذا الموضوع.

امرأة ناقصة فيزيولوجيًّا (من حيث التركيبة الجنسيّة) و إجتماعيًّا ، ممّا يفسّر -كما أشار لاكان- كون النظام الرّمزي (اللّغوي) ذكوري و أبوي"[1] .

و من أشدّ الإنتقادات الّتي قدّمتها إيريغاراي لمنظّري التّحليلات النفسيّة و اللّغويّة و الثقافيّة هي كونها تقدّم "تسوية (مذلّة أو مشبوهة) منذ البداية ، لأنها ستفرض مسبقًا، و بصورة حتميّة أنّ النساء هنّ في جانب العجز من سجل الموازنة و بأنه ينقصهنّ شيء ما (سواء بالمعنى الإجتماعي أو الجنسي)، في حين أنّ النساء تستحق الحصول على ما هو غير مسموح لهن (المكانة الإجتماعيّة و الحياة العامة و الحكم الذاتي و الإستقلال والهويّة المنفصلة)، ممّا يستلزم تدمير النسخة الفالوسيّة للرمزي(**) المضطهد للمرأة"[2].و تشبه وضعيّة المرأة حسب نظرة إيريغاراي إليها كثيرًا "نظرة ماركس للطبقة العمّاليّة (البروليتاريا): فالطبقة العماليّة، كما يقول ماركس هي في المجتمع و لكنّها ليست من المجتمع"[3].

فالمرأة حسب إيريغاراي مستبعدة عن العقد الإجتماعي، لا تمتلك صفة رمزيّة تخصّها دون مقارنتها بالرجل، فصورة الرجل الكامل هي المرجعية مما يجعل من المرأة العنصر النّاقص دائما وفي كلّ المجالات ، فمثلًا في عملية التنشئة الإجتماعيّة و كما جاء به فرويد فإنّ الأب هو "عنصر الضّبط والتّأديب الأوّل خلال عمليّة التنشئة الإجتماعيّة برمّتها، بينما تقوم الأمّ في كثير من الثّقافات بالدّور الأهمّ في عمليّة الضبط"[4] خاصّة عند غياب الوالد أو عدم تحمّله لمسؤوليّاته أو مرضه...إلخ و أحيانًا أخرى بسبب عادات و تقاليد البيئة الإجتماعيّة المتواجدة فيها الأسرة.

ب. سيلفيا وولبي (S.Walby) و تحليلها للمجتمع البطريكي:

حاولت عالمة الإجتماع سيلفيا وولبي أن تتطرّق إلى اللاّمساواة بين النساء و الرجال بالمجتمعات من منظور بطريكي، ففي أحد مؤلّفاتها الرئيسية (تنظير البطريكيّة، 1990)(*)، حاولت فهم و تحليل النزعة البطريكيّة من منظورها الخاص، حيث أشارت إلى بعض العوامل المؤثّرة في هذه الظاهرة مثل تغيّر المرحلة التاريخيّة و الإعتبارات

---

[1] -: ليشته جون: **خمسون مفكرًا أساسيًّا معاصرا (من البنيويّة إلى ما بعد الحداثة)**، تر: د/ البستاني فاتن، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2008، ص ص 329-330 (بالتصرّف

(**) : حسب نظرية لاكان حول النقص الفيزيولوجي (الجنسي) الذي يفرض نقصا إجتماعيا على المرأة.

[2] - نفس المرجع: ص ص 330-331 (بالتصرّف).

[3] - نفس المرجع: ص 332.

[4] - غدنز أنتوني: مرجع سابق، ص 194.

(*) : إرجع إلى نفس المرجع، ص 198 (بالتصرّف).

المتعلّقة بالأصول الإثنيّة و الإختلافات الطبقيّة.

كما اعتبرت البطريكيّة "نسق من البنى و الممارسات الإجتماعيّة، يقوم فيه الرجال بإخضاع النساء وقمعهنّ واستغلالهن، كما ربطت هذه الظاهرة بالرأسماليّة،حيث اعتبرتهما نظامان متميّزان يتفاعلان أحدهما مع الآخر بأساليب مختلفة حسب الظروف التاريخية، فقد انتفعت الرأسمالية من البطريكيّة خلال مرحلة تقسيم العمل على أساس الجنس، و بعدها تضاربت مصالح الرأسمالية و البطريكية خلال فترة الحرب عندما دخلت النّساء سوق العمل بأعداد كبيرة" [1] أمّا اليوم، فهي تقرّ بأنّ العديد من المجتمعات الغربيّة قد اضمحلّت فيها النزعة البطريكية، و أرجعت العالمة ذلك لسببين رئيسيّين و هما: بروز المرأة بالتعليم (التحصيل العلمّي) و تضاؤل الفرق بين أجر كل من الرجل و المرأة بسوق العمل مما زاد من هوامش حريّة المرأة ،كما حاولت وولبي إقتراح ستّ بنى ترتكز عليها البطريكيّة الأبويّة يمكن تطبيقها على مجتمعنا و هي: [2]

- **علاقات الإنتاج في الأسرة:** فالزوج يصادر عمل المرأة المنزلي غير المأجور.
- **العمل المأجور:** كثيرا ما تمّ إقصاء المرأة في بعض المهن في سوق العمل، كما يتم استغلالها في بعض الحالات بمنحها أجرًا أقلّ من أجل نظيرها الرجل.
- **الدولة البطريكيّة:** تتّخذ الدولة الأبويّة البطريكيّة سياساتها و أوليّاتها مواقف منحازة بصورة مُنظّمة لمصالحها البطريكيّة، فمثلًا تمّ إقصاء المرأة سياسيا بمجتمعنا في التسعينات خاصة على مستوى الحكومة بسبب الأوضاع غير المستقرة و لكونها امرأة ضعيفة في نظر الجميع.
- **العنف الذكوري:** العنف الذكوري يكشف عن أنماط سلوكيّة منسّقة و ليس عبارة عن أفعال فرديّة، حتّى كثيرا ما يكون المجتمع متساهلاً مع الأذى الّذي يلحق بالنساء بصورة مختلفة ولكنها نمطيّة.
- **العلاقات البطريكيّة في الأنشطة الجنسيّة:** حيث أنّ هناك ازدواج في المعايير بين الرجال والنساء ، و التي تُطبّق فيها على كل منهما قواعد مختلفة فيما يتعلّق بالسلوك الجنسي، فمثلا بمجتمعنا الجزائري يمكن في كثير من الأحيان أن يتقبّل و يتسامح المجتمع مع الرجل الزاني وخائن زوجته[(*)]، لكنّه يرفض و ينبذ المرأة الزانية و خائنة زوجها، مع العلم أنّنا في مجتمع إسلامي و الإسلام حرّم هذا السلوك على الجنسين و يعاقب عليه كلاهما.

---

[1] - نفس المرجع، ص ص: 198-199(بالتصرّف).

[2] - المرجع السابق: ص ص 198-199 (بالتصرّف).

[(*)] : تُلام الزوجة في بعض الأسر الجزائرية، لعدم تسامحها مع زوجها الخائن و السبب في ذلك النظرة البطريكيّة التي يمكن ترجمتها في هذا المثل الشعبي: **(الراجل ما فيهش العيب)**، أي أن الرجل لا يُعَاب.

- **المؤسّسات الثقافيّة البطريكيّة:** خاصّة مؤسّسات التنشئة الإجتماعية التي تنتج أدوارًا للمرأة بالشكل الّذي ترغبه النزعة البطريكيّة، فتؤثّر هذه العروض و الأدوار النموذجيّة على هُويّة المرأة و تحدّد المواصفات و المقاييس المقبولة لسلوكها و أفعالها(**).

ج. كارول باتمان (Carol Pateman) و تحليلها لفرص المرأة بالفضاء السياسي:

اهتمّت المنظّرة السياسيّة كارول باتمان "بالطريقة الّتي يمكن فيها للنظريّة السياسيّة أن تؤدّي إلى شكل من أشكال السياسة يتّصف بكونه أكثر ديمقراطيّة و بالتالي أكثر فعاليّة و مشاركة (بين أفراد المجتمع) في الغرب كما في أي مكان آخر بشكل واقعي و شرعي، حيث حسبها تمّ تجريد فئات من الناس و من دون مبرّر من أهليّتهم لأن يكونوا رعايا أو مواطنين سياسيّين بصورة كاملة، و إنّ عدم الأهليّة هذا و الحرمان من حقوق و امتيازات عانت منه النساء في الواقع و على الأقلّ حتّى ظهور الحركة النسويّة التي تنادي بالمساواة بين الجنسين" [1] (درست أيضًا الفلسفة و الإقتصاد، أوّل كتاب لها سنة 1972 بعنوان المشاركة و النظرية الديمقراطية).

و تعتبر نظرة باتمان عن الديمقراطيّة اللّيبراليّة قراءة جديدة للمنظرين الكلاسكيّين في الديمقراطيّة اللّيبراليّة مثل هوبز و لوك و روسو و ميك فمثلًا و " تبعًا لروسو على وجه الخصوص فإنّ المجال المنزلي يُعتبر ولاية النساء حصريّا، ذلك لأنّ المجال الخاص أو المنزلي يعرّف بقليل أو كثير بسيادة التكاثر البيولوجي و الأمومة و الروابط العاطفيّة و علاقات القرابة: إنّه باختصار مجال الجسد والمصالح أو الإهتمامات الخاصّة المحدّدة ؛ أمّا المجال العام فعلى العكس من ذلك فهو مجال العقل و الحريّة الكليّة و الإستقلال الذاتي و الإبداع و التربية و التعليم و النقاش العقلاني، لا مكان فيه للمرأة المقيّدة بالطبيعة حسب روسو" [2] .

هذا ما جعل باتمان تؤكّد أنّ النظرة السياسيّة الكلاسيكية للحريّة الّتي تعتبر الفرد حرًّا متساويًا مع الآخرين هو في الواقع الرّجل ، أمّا المرأة لا يمكن إعتبارها حرّة في مجال لا تملك حقّ دخوله، و تذهب المنظّرة إلى أبعد من ذلك، حيث تعتبر عدم قبول المرأة بوضعها داخل الحراك الإجتماعي الذي يفرض عليها أدوارًا دون غيرها(**) دليلٌ على عدم تحقّق العقد الإجتماعي، بل مازال في حالة تشكيل.

(**) : الضّبط الإجتماعي يحدّد أدوار المرأة و يضع سقفًا لها.

[1] - ليشته جون: مرجع سابق، ص 347.

[2] - نفس المرجع ، ص 349 (بالتصرّف).

(**) : لا تزال المرأة كي تتمكن من الإنخراط في السياسة، تتبنى فكر يتماشى مع الذهنية الذكوريّة كونها المقياس الوحيد المتعامل به حسب كارول باتمان.

د. شولاميت فايرستون (Fireston) و تفكيرها الراديكالي المتطرّف:

تنتمي عالمة الإجتماع شولاميت فايرستون إلى المدرسة النسويّة الراديكاليّة[*] ذات التفكير الجذري المتطرّف التي تنطلق من الإعتقاد بأن "الرجال هم المسؤولون عن استغلال النساء و هم المنتفعون في الوقت نفسه، و تعتبر البطريكيّة من القضايا المحوريّة لهذه المدرسة، كما تركّز هذه الأخيرة على الأسرة باعتبارها المنبع الأوّل لقمع المرأة في المجتمع، و تركّز بالأخص على الرّجل الذي يستغل المرأة الّتي تقدّم أعمالا منزليّة بينما يتنكّر عليها هذا الأخير و يمنعها من الوصول إلى مواقع السلطة" [1] والمشاركة في الحياة العامة بمختلف مجالاتها.

و تعتبر شولاميت فايرستون النساء صاحبات دور بيولوجي (إنجاب)، تابعات للرجال خاصّة من الناحية الماديّة، و حسبها "جرى تنظيم هذا التفاوت البيولوجي في العائلة النواتيّة الصغيرة و تشير الباحثة إلى نشوء طبقة متميزة مقموعة من النساء في المجتمع، و تذهب في بعض آرائها إلى درجة الدعوة إلى إلغاء العائلة، لأنه الوسيلة الوحيدة لتحرير المرأة و انعتاقها من علاقات السلطة و القوة" [2] إلاّ أنّ هذا الرأي راديكالي، بل وجدّ متطرّف، فكيف لنا أن نحلّ مشكلة بخلق مشكلة أكبر منها؟، فالأسرة من أهمّ مؤسسات التنشئة الإجتماعية، و إن تمّ الإستغناء عنها أو استبدالها بنموذج غير طبيعي مثل أسر الشواذ (يعني (أب/أب) أو (أم/أم))، فهذا كفيل بأن يُحدِث اختلالات اجتماعية عديدة لا تخدم المرأة في شيء، بل ستزيد من درجات تهميشها و تعنيفها و إقصائها الكلّي من الحياة الإجتماعيّة.

---

[*] : هناك أيضا المدرسة النسويّة اللّيبراليّة التي تسعى إلى تحقيق إصلاحات بصورة تدريجية (قانونية، تشريعية، تربوية،...) لتحقيق المساواة بين الجنسين و هي تختلف عن المدرسة الراديكالية بكونها لا تسعى إلى الإطاحة بالنظام القائم بصورة كاملة وجذريّة.

[1] - غدنز أنتوني: مرجع سابق، ص 197 (بالتصرّف).

[2] - : نفس المرجع، نفس الصفحة.

سادسًا :الدّراسات السّابقة .

1) الدّراسات الجزائريّة:

أ) باللّغة العربيّة :

الدّراسة الأولى:

دراسة الباحثة **دكّار فريدة**، تحت عنوان :**الوضعيّة الإجتماعيّة للمرأة في الجزائر و انعكاساتها على المشاركة السّياسيّة** و المدرجة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع السياسي ، تحت إشراف الدّكتور مصطفى بوتفنوشانت بجامعة الجزائر (02) قسم علم الإجتماع في السّنة الجامعيّة : 2009- 2010.

اعتبرت الباحثة أنّ موضوع المشاركة السّياسيّة في المجتمع الجزائري يعدّ قضيّة هامّة تمثّل حلقة تطوّر في مسؤوليّة إشراك المرأة في السّياسة و التّنمية بصفة عامّة و أثر ذلك ضمن سلسلة من المفاهيم المتعلّقة بالتّنمية في الحياة العامّة سياسيّا و اقتصاديّا و ثقافيّا و اجتماعيّا باعتبار المرأة نصف المجتمع و لأنّه بدون مشاركتها يفقد هذا المجتمع نصف قوّته .

و قد أشارت الباحثة إلى إشكاليّة تحديد الإطار الثّقافي و القانوني و الإقتصادي لدور كلّ من الرّجل و المرأة في المجتمع و الّذي تشكّل بالتفاعل مع الثّقافة الجديدة ، في حين ظلّت حسب الباحثة الثّقافة التّقليديّة قائمة دون تجديد و هذا ما خلق بدوره نمطين في طرق التّفكير و في السّلوك و التّعامل مع القضايا المختلفة ، أحيانا يتغلّب الإتّجاه الجديد وفي لحظات أخرى يتغلّب الإتّجاه التّقليدي الّذي لا يزال ينظر إلى قيم مثل الحريّة و حقوق المرأة و مشاركتها السياسيّة أفكار مستوردة و غريبة عن التّراث .

و اعتبرت الباحثة أنّ المجتمع ما زال يكرّس نمطاً من الثّقافة التّقليديّة الّتي توارثتها الأجيال من خلال المعاملات الّتي فرضتها في أدوار كلّ من الرّجل و المرأة داخل الأسرة و بالتّالي في المجتمع ، و الّتي لا تتّفق مع روح المساواة حسبها ،بما يحفل ذلك النّمط التقليدي من تمييز جنسي و تفضيل ذكوري فرض نفسه بطريقة عفويّة أو إراديّة بإعاقة مساهمة المرأة في الكثير من المجالات و منها المشاركة السياسيّة .

أمّا عن التّساؤل المطروح بالإشكاليّة الّتي قامت ببنائها الباحثة فهو : هل استطاعت المرأة من خلال نضالها و تعليمها و عملها أن تنتزع مكانة كفاعل إجتماعي في مجتمع يؤكّد محدوديّات قدرات المرأة ، لتقبل دورها السّياسي باعتبارها شريك متكامل مع الرّجل ؟ .

و للإجابة على هذا التّساؤل افترضت الباحثة الفرضيّات التّالية :

الفرضيّة الأولى : إنّ الوثبة الّتي حقّقتها المرأة في مجال التّعليم و العمل لم تكن في نفس المستوى في المشاركة السّياسيّة.

الفرضية الثانية : إنّ المشاركة السّياسيّة للمرأة تعدّ انعكاسًا لمكانة المرأة داخل الوسط الأسري الّذي يجعل من النّوع مرجعًا للتّمييز و التّفضيل .

الفرضيّة الثّالثة: إنّ المشاركة السّياسيّة للمرأة تتطلّب المشاركة النشطة في منظّمات المجتمع المدني و الجمعيّات السّياسيّة

الفرضيّة الرّابعة: تعيق الأحزاب السّياسيّة الأبويّة المشاركة السّياسيّة للمرأة.

أمّا عن عيّنة الدّراسة ذات المنهج الوصفي و التّحليلي لمعطيات الميدان فتتكوّن من مبحوثات تنتمي إلى المجلس الشعبي الوطني و أحزاب سياسيّة عديدة بالجزائر العاصمة سنة 2008 بإجراء بعض المقابلات و توزيع استمارة إستبيانيّة.

و فيما يخصّ أهمّ نتائج هذه الدّراسة فيمكن تلخيصها في النّقاط التّالية :

- التّعليم ساعد المرأة في اقتحام المجال السّياسي .
- ظاهرة العنوسة بالمجتمع الجزائري تفسّر تطلّعات جديدة (سياسيّة) أمام المرأة .
- المشاركة السّياسيّة تزيد بين النّساء المقيمات بالجزائر العاصمة .
- المشاركة السياسيّة تزيد عند النّساء الكبيرات في السن .
- المرأة السّياسيّة تتبعها مسؤوليّات أسريّة مثل كلّ امرأة .
- الجمعيّات النّسويّة لم تلعب الدّور المنوط بها في جمع الشّمل و الدّفاع عن المرأة و مصالحها .
- ترشيح المرأة في القوائم الإنتخابيّة ضعيف .
- ضعف دور الأحزاب في دعم و إعداد الإطارات النّسويّة السّياسيّة .
- وجود فجوة بين المرأة و الرّجل على مستوى المجلس الشّعبي الوطني و في عضويّة و قيادة الأحزاب السّياسيّة.

الدّراسة الثّانية :

دراسة الباحثة **بيبيمون كلثوم** تحت عنوان **النّخبة النّسويّة و السّلطة في الجزائر** لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الإجتماع الثّقافي تحت إشراف الدّكتور محفوظ السماتي بجامعة الجزائر (2) قسم علم الإجتماع في السّنة الدّراسيّة (2010-2011) .

حيث قامت الباحثة بدراسة ميدانيّة خصّت عيّنة من النّخبة النّسويّة الجزائريّة المتمركزة في مواقع السّلطة بأهم القطاعات بولاية الجزائر ، انطلقت من تساؤلات ، الرّئيسيّة منها هي : ما هي مواصفات النّخبة النّسويّة الفاعلة في مراكز السّلطة و القرار في المجتمع الجزائري ؟ و كيف تمارس دورها السّلطوي ؟ .

و للإجابة على إشكاليّتها ، اقترحت الباحثة الفرضيّات التّالية:

الفرضّية العامّة: يرتبط تفوّق نساء النّخبة في أداء الدّور السّلطوي بنوعيّة الرّسمال الشّخصي الّذي تتمتّع به المرأة و بخواص الظّروف المجتمعيّة المحيطة بها و الّتي تأخدها بعين الإعتبار لتنجح في أداء الدّور السّلطوي .

الفرضيّات الجزئيّة:

- يرتبط تفوّق سلطة النّخبة النّسويّة الجزائريّة بطبيعة الرّأسمال الشّخصي المميّز الّذي تمتلكه المرأة و الّذي يعتبر نتاج مسار علمي مهني و نضالي ذاتي، المتأثّر بخواص المحيط العائلي الّذي تنتمي إليه .

– تأخذ نساء النّخبة بعين الإعتبار قيم النّسق الثّقافي المحدّدة لصورة المرأة في المجتمع أثناء أداء الدّور السّلطوي ،كي تتمكّن سلطتهن من النّفاذ قي المجتمع حيث تتفاعل معها دون أن تدوسها .

- تعمل نساء النّخبة على إعادة إنتاج مواقف النّخبة المسيطرة ذات الطّبيعة الذّكوريّة في أغلب الأحيان لضمان قوّتها و شرعيّة وجودها في المجال كشريك أساسي حتّى تمرّر بذلك مطالبها و مساعيها .

و قد سعت الباحثة من خلال هذه الدّراسة إلى الكشف عن التّحوّلات الهامّة الّتي يعرفها وضع المرأة الجزائريّة

بتوضيح طبيعة الأدوار الّتي تشغلها حاليًا و المجالات المتنوّعة الّتي استطاعت اختراقها في المجتمع بتوظيف المعطيات الكميّة و بتحليل مقاييس تفوّق السّلطة النّسويّة في المجتمع المعاصر بوصف المتغيّرات الرّاهنة و الغوص في سمات النّسق الثّقافي الجزائري الّذي يؤطّر هذا المفهوم و يبني خصوصيّته .

كما حاولت الباحثة دراسة طبيعة السّلطة النّسويّة و مصادر تفوّقها في كلّ من المجتمعين التّقليدي و العصري بالتّركيز على بعض النّماذج الحيّة من التّاريخ و الكشف عن آليات الحراك الإجتماعي في المجتمع النّسوي .

و توصّلت الباحثة من خلال هذه الدّراسة إلى عدّة نتائج ، أهمّها كون المرأة الجزائريّة قد تخطّت خلال السّنوات الأخيرة خطوات فريدة حقّقت من خلالها قفزة نوعيّة في مجالات عديدة ، صنعت كفاءتها و سمحت لها باختراق مراكز السّلطة و صنع القرار لا سيما أنّ المسار التّاريخي الّذي خطته المرأة الجزائريّة عبر مشاركتها في الثّورة فتح لها باب التّعليم و العمل على مصراعيه بعد الإستقلال .

إلّا أنّ التدرّج لمناصب السّلطة بقي إحدى الإنشغالات النّوعيّة الّتي ظلّت لصيقة بفئة قليلة من النّساء اللّواتي برزن كنخبة نوعيّة توزّعت في مختلف المؤسّسات الإستراتيجيّة و استفادت من الظّروف التّاريخيّة الّتي وجدت نفسها فيها فتمكّنت من فهم ديناميكيّة الدّور السّلطوي الّتي أخذتها بعين الإعتبار ، و ساعدها في ذلك الرأسمال الشّخصي الّذي بنته بنفسها لإدراكها تأثير المعوقات الثّقافيّة الّتي تدعّم التّقسيم الجنساني للأدوار، لذا حاولت تجاوز تلك النّظرة عبر احترام قيم النّسق الّتي تحدد صورتها في المجتمع ، فالنّخبة النّسويّة الجزائريّة فرضت نفسها كسند وظيفي للنّخبة الذّكوريّة من خلال تمركزها كشريك أساسي لها ، مع أنّ جزء منهالا زالت تنظر إلى سلطة المرأة بنوع من الدّونيّة و عدم الثّقة الّتي تجد لها مبرّرات كثيرة في النّسق الثّقافي القائم و الّتي تعيها المرأة جيّدًا ، لذا سعت و لازالت تسعى للبحث عن مقاييس تدعّم سلطتها المضادّة مستفيدة من الظروف و الإمكانيّات المتاحة .

كما اعتمدت الباحثة في بحثها الميداني على تقنيّتين ، المقابلة نصف الموجّهة (29 سؤال) لوجوه نسويّة سياسيّة معروفة، إلى جانب الإستمارة (54 سؤال) التي هدفت من خلالها جمع معطيات للتّعرّف على النخبة النّسويّة الجزائريّة.

و من نتائج هذه الدّراسة بشقّيها الكيفي و الكمّي :

- يرتبط تفوّق سلطة النخبة النسويّة الجزائريّة بطبيعة الرأسمال الشّخصي المميّز الّذي تمتلكه المرأة و الّذي يُعتبر نتاج مسار علمي مهني و نضالي ذاتي المتأثّر بخواص المحيط العائلي الّذي تنتمي إليه ، فحسب الباحثة توفّرت للفرضيّة الأولى جملة من النتائج التّي تؤكّد تحقّقها .

- توفّرت أيضًا حسب الباحثة للفرضيّة الثّانية جملة من النتائج الّتي تؤكّد على صحّتها ، هذا ما عكسته حسبها مواقف المبحوثات من بعض القضايا الأساسيّة المحدّدة لصورتها في المجتمع و المتمثّلة في: قيم المساواة بين الجنسين ، أهميّة الأدوار الأسريّة ، الأدوار المهنيّة المناسبة للمرأة ، صورة المرأة الممارسة للسّلطة في المجتمع .

- كما اتّضح حسب الباحثة أنّ الفرضيّة الثّالثة لم تتحقّق كليًّا بل جزئيًّا فقط ، فالمرأة القائمة بالسّلطة لا تعيد إنتاج نفس المواقف الذكوريّة كليًّا بل تحترم مواقف زميلها الرجل و تعمل معه كشريك لتتجاوز الحواجز الثقافيّة الّتي تصرّ على عدم أهليّتها ، بحيث تتفادى التعامل معه كمنافس كما تتجنّب الدخول في صراعات حيث لا تستعمل القوّة و المواجهة المباشرة ، بل تبحث لها عن استراتيجيّات مضادّة ، تدعّم العمل التشاركي لتحقّق أهدافها و تفرض شرعيّة سلطتها .

ب) باللّغة الفرنسيّة :

الدّراسة الثّالثة:

دراسة الباحثة **سعاد خوجة** تحت عنوان **المرأة و السياسة في الجزائر** ، الّتي تُعتبر من أهمّ الدّراسات الّتي اهتمّت بالمشاركة السياسيّة للمرأة الجزائريّة غداة الإستقلال و بالأخصّ في السّبعينات من القرن الماضي .

حيث أشارت الباحثة إلى عدم وجود سياسات تسعى حقيقةً لتحرير المرأة الجزائريّة و منحها هامشًا واسعًا للمشاركة سياسيًّا ، كما اعتبرت الخطاب الّذي يدعو إلى تحرير المرأة لم يكن له تأثير ملموس على وضع المرأة في المجتمع .

و قد تساءلت الباحثة : **أليست هذه الأقاويل تريد أن تصرفنا عن بعض الحقائق الّتي تتجاوز الخطابات السياسيّة ؟ .**

إنّ الميثاق الوطني لعام 1976 كان ينصّ على أنّه بالرغم من أنّ وضعيّة المرأة قد تحسّنت منذ الإستقلال وفقًا للمبادئ الإسلاميّة الّتي يحملها ، لكن الحقيقة تظلّ تتطلّب تعزيز المبادرات الشجاعة ، فالميثاق الوطني يعترف بأنّ ترقية المرأة أمر حتمي تمليه روح العدالة فضلًا عن متطلّبات بناء مجتمع متجانس مثل مكافحة التصرّفات الّتي من شأنها التّقليل من شأن المرأة من خلال إصلاح القانون لمصلحتهن، كما حمّل الميثاق المرأة مسؤوليّة هذا الكفاح ، لأنّ الدولة أعطتها كلّ الحقوق السياسيّة .

و لفحص تأثير هذا الكلام على الوضع الفعلي للمرأة ، قامت الباحثة بزيارة المؤتمر الّذي انعقد في الجزائر شهر أكتوبر من سنة 1978 ، أين بالنسبة لجبهة التحرير الوطني كان الرجال و النساء متساوون في الحقوق والواجبات و قد اعتُبر آنذاك أنّ تحرير المرأة لن يتمّ حقًّا إلّا في مجتمع إشتراكي .

و من أهمّ القرارات الّتي تمّ اتّخاذها بهذا المؤتمر : وضع السياسة العامّة للإتّحاد الوطني للنّساء الجزائريّات ، أين تمّ الإتّفاق من أجل زيادة الوعي و تعبئة النساء لضمان تنفيذ الميثاق الوطني و تشجيع المرأة الرّيفيّة و نشر التعليم و مكافحة الأميّة و التخلّف و التّمييز ضدّ المرأة و تشجيع العمل التطوّعي و الجمعوي السّاعي لتعبئة الفئة النّسويّة لمواجهة المناورات الإمبرياليّة و الّتي تتطلّب العناية اليوميّة بمشاكل المرأة و تطلّعاتها للتقدّم ، كما تمّ إصدار من خلال هذا المؤتمر قرار بشأن المرأة و الطفل يصرّ على حلّ المشاكل الصحيّة و إنشاء خدمات إجتماعيّة للأطفال.

و رغم كلّ ذلك ، أكّدت الباحثة أنّ المجتمع الجزائري لم يكن آنذاك قادرًا على فتح نقاش وطني فعّال حول وضع المرأة ، رغم كونه قد عرف تطوّرًا كبيرًا في مجال تعليم الفتيات ، ممّا استلزم حسب الباحثة تحليل الوقائع الإجتماعيّة لتحديد حجم التضحية الّتي تقوم بها أجيال من النساء الجزائريّات ، من أجل تحقيق ذلك أي تحرير المرأة الّتي شاركت في الثّورة ، واستطاعت أن تدخل ميدان التعليم و من بعده ميدان العمل ، فتمكّنت من أن تصبح مستقلّةً ماديًّا و من أن تنال بعض الحريّة، غير أنّها لا تزال الدّخيل الّذي يخضع لأيّ شكل من أشكال المضايقة كونها انحرفت عن الخط التقليدي المسطّر لها ، فضلًا عن الإشارة إلى التّمييز من حيث المساواة في الأجر مع الرجل ، و الإستحقاقات الأخرى في العمل .

فالحصول على الوظائف ليس دائمًا على قدم المساواة ، حيث نجد حسب الباحثة المرأة آنذاك بالوظائف الّتي يقال بأنّها خاصّة بالنساء ، التشغيل في موزّع الهاتف أو عاملة تنظيف .....في أفضل الأحوال نجدها معلّمة ، ممرّضة أو حلّاقة .

و على الرغم من بداية تحديث واضحة للبنى الإقتصاديّة و الحياة السياسيّة للمجتمع آنذاك ، غير أنّ المرأة كانت لا تزال أسيرة السلطة الأبويّة في المجتمع ، هذا الأخير يقوم بالفصل بين الجنسين الدّاخل للمرأة و الخارج للرّجل، فخروج المرأة حسب هذه النظرة يجب أن يخضع لنموذج معيّن يضعه المجتمع و يجب أن يكون لتحرّكها مبرّرًا: زيارة الأقارب و الجنازات.....و المرأة كانت ضعيفة وزواجها يتمّ دون رضاها ، كما أنّ المجتمع كان ينظر إليها كأداة للتكاثر لا غير ، كلّ هذه النتائج تلخّص أهمّ ما وصلت إليه الباحثة آنذاك.

الدراسة الرّابعة:

دراسة الباحثة **فاطمة الزهراء ساي** الّتي تحمل عنوان : **النساء في المؤسسات التمثيليّة و الحكومة بالجزائر** ، مركز البحث الأنتروبولوجي و الإجتماعي و الثقافي(CRASC) ، وهران ، الجزائر، أفريل 1995.

حيث اهتمّت الباحثة بمشاركة النساء الجزائريّات داخل المؤسّسات التمثيليّة مثل المجالس الشعبيّة البلديّة أو الولائيّة و حتّى المجلس الشّعبي الوطني ، و تساءلت عن وضعيّة النساء الّتي تميّزت بتقوقعهنّ الأزلي في مهام محدّدة (الأعمال المنزليّة) في جوّ معيّن(العائلة) و انخراط بعضهنّ التّدريجي في الحياة العامّة .

فتساءلت الباحثة : **لماذا النساء أقليّة داخل هذه المؤسّسات ؟ و هل لمشاركتهنّ طابع خاصّ يعود إلى وضع المرأة؟** وقد اعتبرت الباحثة أنّ وصول المرأة إلى المؤسّسات التمثيليّة يخضع على غرار مشاركتها الضئيلة في النشاطات خارج الأسرة ، لتقوقعها داخل النطاق العائلي و لكلّ الإيديولوجيّات الّتي تفرض هذا التقوقع ، كما اعتبرت حضورها في مثل هذه المؤسّسات له وظيفة مزدوجة حيث يؤمّن تمثيلها كفئة اجتماعيّة و تحميلها مهام تعود إلى المؤسّسات المحليّة (مهمّات إجتماعيّة) تتطلّب تقليديًّا مهمّة نسائيّة .

و قد تناولت هذه الدراسة انتخابات المجلس الشعبي البلدي لسنوات 1967 و 1971 و 1975 وانتخابات المجلش الشعبي الولائي لسنوات 1969 و 1974 و 1979 و انتخابات المجلس الشعبي الوطني لسنة 1977.

فاهتمّت الباحثة من خلالها بالفرق الواضح بين الوصول الصّوري للنساء كمترشّحات و وصولهن الحقيقي كمنتخبات ، ففي الحالتين تأكّد للباحثة أنّ التمثيل كان ناقصًا لفئة اجتماعيّة تعدادها يعادل نصف المجتمع تقريبًا، و أرجعت السّبب في ذلك إلى ملازمة الهيئات المكلّفة بفرز المرشّحين(الحزب ، الإدارة ، الجيش و التنظيمات الجماهيريّة) و تلك الّتي تنجم عن مقياس النضاليّة المعتمد لاختيار المرشحين .

و عمومًا يمكن اعتبار هذه الدراسة ، دراسة وصفيّة إحصائيّة لمشاركة المرأة الجزائريّة باللّعبة السياسيّة و بالخصوص على مستوى المقاعد المنتخبة بالبرلمان و المجالس الولائيّة و البلديّة منذ استقلال الجزائر ، مع تحليل للبيئة الإجتماعيّة و السياسيّة الّتي تزامنت و تلك المشاركة .

2) الدراسات الأجنبيّة :

أ) باللّغة العربيّة :

الدراسة الخامسة:

الدراسة السوسيولوجّة الّتي قامت بها الدكتورة **سعاد يوسف نور الدين** تحت عنوان **المرأة العربيّة في البرلمان (التمكين الجنساني)** المنشورة من قبل دار النهضة العربيّة بلبنان سنة 2006 .

حيث اهتمّت الباحثة بدور المرأة العربيّة بالفضاء السياسي و بوجه أخصّ الجانب البرلماني منه ، و اعتبرت أنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ هناك أزمة حكم في الدول العربيّة انعكست بين الحاكم و المواطن ، فتساءلت : **هل وصل الواقع حقًّا إلى هذه الدرجة من الحدّة و المأساويّة؟ و أين هو دور المرأة العربيّة الّذي لا نسمع عنه سوى القليل، خصوصًا في مجال المشاركة السياسيّة .....الّتي هي المحور الرئيس لبحثنا هذا ؟**

ثمّ، ما هي الإنجازات الّتي حقّقتها المرأة في هذا المجال ؟ و أيّ موقع لها على المستوى القطري ...؟ أو على المستوى العربي؟ أو الإقليمي ؟ أو العالمي ؟ وما هي العقبات و التحديّات الّتي مازالت تعترضها؟ ....و ما هي الحلول الّتي قد تساهم في تفعيل دورها ؟ .

و لإنجاز بحثها ، وللإجابة على هذه التساؤلات ، اعتمدت الباحثة منهج البحث المكتبي التوثيقي إلى جانب العمل الميداني و بعض المقابلات .

ففي مجال البحث المكتبي التوثيقي ، اعتمدَت على النشرات و الإحصائيّات و التقارير الصّادرة عن مؤسّسات مختصّة مثل تلك عن منظّمات الأمم المتّحدة ، أمّا على الصّعيد الميداني فقد توجّهت الدكتورة باستمارة إلى النساء النوّاب العربيّات اللّواتي شاركن **بملتقى البرلمانيّات العربيّات الثالث** المنعقد في بيروت سنة 2002 بفندق البريستول و المبحوثات كن من البلدان التّالية: السودان ، اليمن ، المغرب، الأردن ،تونس ، فلسطين ، سورية ، العراق ، الجزائر

كما استعانت الباحثة بمقابلة أجرتها مع الأمين العام للإتّحاد البرلماني العربي ، السيّد نور الدين بوشكوج حول المشاركة السياسيّة للمرأة العربيّة في السلطة التشريعيّة و ذلك لحساسيّة منصبه كمسؤول وحتّى لمعرفة نظرته كرجل .

و تتكوّن هذه الدراسة من خمسة فصول إضافةً إلى مقدّمة عارضة للبحث و الهدف منه و خاتمة تحتوي على عرض موجز لأبرز النتائج ، أمّا فيما يخصّ محتوى الفصول فيبحث الفصل الأوّل في الخلفيّة التاريخيّة الّتي أسّست و أثمرت على المستوى الدّولي و العربي اهتمامًا مضطردًا بقضايا المرأة و تذكيرًا بحقوق الإنسان و مفهوم النوع الإجتماعي ، أمّا الفصل الثّاني فتضمّن توضيحًا لمفاهيم التمكين الجنساني و الديمقراطيّة و التصويت و لتاريخ المشاركة السياسيّة للمرأة في التصويت و الترشح و دخول المرأة البرلمان و تمثيلها فيه .....على المستوى الدولي عامّة و العربي خاصّة .

و فيما يخصّ الفصل الثالث فيبحث في الخلفيّة التاريخيّة للحياة البرلمانيّة في الدول العربيّة و في كيفيّة تطوّر تمثيل المرأة في برلمانات دولها ، و يبحث الفصل الرابع في أسباب ضآلة تمثيل المرأة و في الحلول و التطلّعات

المستقبليّة إلى جانب الإشارة إلى المقابلة الّتي أجرتها ، و عرضت بالفصل الخامس أسئلة الإستمارة و ما أجابت به المبحوثات حرفيًّا .

و من أهمّ نتائج هذه الدراسة ، هو رغم كون المرأة العربيّة قد حقّقت بعضًا من حقوقها السياسيّة على مراحل منها على المستوى البرلماني غير أنّها لا تزال تتبنّى تحدّيات و صعوبات كثيرة مثل ارتفاع نسب الأميّة بمعناها القديم و حتّى التكنولوجيّة ، إلى جانب انخفاض مشاركتها في النشاطات الإقتصاديّة ، و تطبيق قوانين مجحفة بحق المرأة السياسي ببعض الدول العربيّة ، و الأوضاع الأمنيّة و السياسية المضطربة في العديد من الدول العربيّة ، إلى جانب العائق الأكبر حسب الباحثة و هو سيطرة الذهنيّة التقليديّة الّتي تضع المرأة في منزلة دونيّة عن الرجل حاصرة دورها في كثير من الحالات في عمليّة الإنجاب و الإهتمام بالشّأن الأسري فقط .

كما استنتجت الباحثة أنّ المهمّات المتعدّدة الّتي تحملها المرأة العربيّة و تتحمّلها في آن واحد لا تثنيها عن متابعة مسيرتها النضاليّة ..... هادفة من خلالها إلى إثبات جدارتها و كفاءتها في مختلف المجالات إذا ما أُتيح لها ذلك ، و تؤكّد ثقتها بنفسها و تعمل على كسب ثقة الآخرين بها ، و إزالة الغبن اللّاحق بها و ذلك من خلال تغيير الذهنيّة التقليديّة و إقرار القوانين المساواتيّة و تطبيقها لضمان حقوق الإنسان ..... و منها القوانين الإنتخابيّة ، عند ذلك فقط حسب الباحثة تستقيم الديمقراطيّة و يتحقّق مضمونها في العدالة و المساواة والتمكين الجنساني .

الدراسة السّادسة :

دراسة قام بها مجموعة من الباحثين: **عزة وهبي** وكيل وزارة الأمانة العامة لمجلس الشعب بمصر و **حفيظة شقير** أستاذة مساعدة في القانون العام و العلوم السياسيّة بكليّة الحقوق و العلوم السياسيّة بتونس و كلّ من الباحثان السوريان **صموئيل عبود و هالة سليمان** بإشراف من الباحث و الكاتب السوري **منير الحمش** إلى جانب **نيفين مسعد** الّتي قامت بالتحرير إلى جانب دراسة مقارنة بين حالات مصر و سوريا و تونس و هي أستاذة في كليّة الإقتصاد و العلوم السياسيّة بجامعة القاهرة ، و قام بتقديم الكتاب **جمال مطر.**

أمّا عن عنوان الدراسة فهو **الأداء البرلماني للمرأة العربيّة ، دراسة حالات مصر و سوريا و تونس**،مركز دراسات الوحدة العربيّة ، لبنان ، 2005 .

حيث حاول الباحثون من خلال هذا الكتاب ، الاقتراب من قضيّة المشاركة السياسيّة للمرأة من منظور مختلف هو منظور الأداء البرلماني للمرأة النائب حيث عادة ما يثور السؤال حول سبب انخفاض التمثيل النسائي البرلماني في البلدان العربيّة ، لكن قلّما يتمّ التساؤل حول جوهر الأداء النسائي في حالة التمثيل البرلماني ، فزيادة تمثيل المرأة

يمكن ربطه بمضمون أداء النساء النواب و ليس من المطلوب انتخاب المرأة في ذاتها بل لأداء دورها التمثيلي المنوط بها .

فتمّ دراسة أكثر من حالة ، و اتّجه آنذاك التفكير إلى اختيار نماذج مصر و سوريا و تونس ، استلزم عامين من العمل و اختبار النتائج بعد ذلك و الإضافة إليها عبر ثلاث ندوات عقدت في بيروت و أبو ظبي و القاهرة على التوالي ، حيث شاركت فيها مجموعة من النخبة النسائيّة الناشطة في مجال العمل العام .

و قد تضمّن الفصل الأوّل من هذه الدراسة الحالة المصريّة الّتي تُلقي الضوء على أداء النساء النواب المصريّات عبر تجربة امتدّت ما يقرب من خمسين سنة ، دراسة أشارت إلى وجود فجوة لا يمكن إنكارها بين الواقع و بين الطموحات المأمول تحقيقها ، حيث يتمثّل الواقع في ضآلة نسبة النساء النواب بالمجلس النيابي قياسًا إلى العدد الكلّي لأعضاء المجلس و إلى عدد النساء بالمجتمع المصري ، تلك الضآلة التي تنعكس على قدرتهن على الاضطلاع بمسؤوليات النيابة بالكفاءة المطلوبة و الواجبة .

كما ركزت بعض المقترحات في هذه الدراسة على الجانب العملي الّذي يتناول إنشاء معهد للدراسات و التعليم البرلماني لتدريب هؤلاء النساء على تعلّم أسس العمل السياسي و الممارسة الديمقراطيّة و من خلال تبنّي عدد من البرامج الموجّهة إلى الناخبات و المرشحات .

و كان هناك طرح متزايد للآراء المنادية بتغيير النظام الإنتخابي الفردي و العودة إلى الأخذ بنظام القائمة الّذي يسمح بفرصة أكبر لتمثيل الكوادر و الكفاءات النسائيّة في البرلمان ، كما تمّ الإشارة من خلال هذه الدراسة إلى أنّه لا يمكن الحديث عن تمثيل مؤثّر للمرأة داخل المجالس التشريعيّة و المحليّة المنتخبة بمعزل عن دورها داخل الأحزاب السياسيّة الّتي تعدّ بمنزلة المعمل الّذي تتكوّن فيه الكوادر السياسيّة و باعتبار أنّ الأحزاب تمثّل الوعاء الأساسي للمشاركة السياسيّة .

كما ركّزت توصيات عديدة على المطالبة بالعودة إلى نظام الحصص على مستوى المجلس النيابي و الّذي طالب البعض أيضًا بتطبيقه على مستوى الحزب ، و في سياق الإهتمام بدعم الأداء الكيفي للنساء النواب تمّ اقتراح ضرورة تكثيف الإتّصال بين منظمات المرأة من ناحية و النساء النواب من ناحية أخرى لتعريفهن بمواقف تلك المنظمات من التشريعات و مشروعات القوانين عامّةً ، وتلك المؤثّرة في المرأة بشكل خاص .

و تمّ تسليط الضوء على ضرورة توفير الظروف الملائمة و الأطر المجتمعيّة المساعدة لها أي توفير أوضاع اقتصاديّة و اجتماعيّة و سياسيّة تضمن لها حياة آمنة و مستقرّة تمكّنها من التوفيق بين أعبائها الشخصيّة و ممارسة العمل العام بالكفاءة المطلوبة .

أمّا الفصل الثّاني ، فقد تطرّقت من خلاله الأستاذة شقير حفيظة إلى الحالة التونسيّة الّتي أشارت إلى عدّة حقائق للمشاركة البرلمانية النسويّة بتونس ، فقد اتّضح أن التفاعل مع القضايا المطروحة على أنظار أعضاء مجلس النواب يتمّ عادةً عن طريق طرح الأسئلة و المناقشات و هذا عائد إلى طبيعة النظام التونسي الّذي تحتكر فيه السلطة التنفيذيّة تقديم و اقتراح مشاريع القوانين ، بينما يكتفي مجلس النواب بالمصادقة و التصويت على الرغم من أن الإختصاص البرلماني في المادة التشريعيّة يظلّ مكرّسًا دستوريًّا .

ومن نتائج البحث الميداني ، كون أغلب النساء النواب تشدّدن على أنّ اهتمامهن لا يتوقّف على القضايا النسائيّة ، و لكنه يشمل مختلف القضايا الأخرى ، مؤكّدات أنّ اختيارهن لبعض المسائل دون أخرى في سياق الإستجواب يندرج ضمن عملهن الّذي يقتضي لجان عمل متخصّصة بمسائل معيّنة .

كما أشارت الباحثة إلى أنّه و في مقابل تأكيد بعض المبحوثات أنّ أداءهنّ مستمر و متواتر و مؤثّر و فاعل ، هناك بعضهن اللّواتي أوضحن بحماس أقلّ بأنّ أداءهنّ ليس موسميّا و شكليّا و ليس مستمرّا و متواترًا ، وإنّما يخضع للظروف و المناسبات و يبرز كلّما كان ذلك ضروريًّا و ملحًّا .

وقد خلص البحث أيضًا إلى أنّ الإنتماء الحزبي للنساء النواب الأعضاء يعتبر وحده الإنتماء المؤثّر في توجّهاتهن و سلوكهن و تبنيهن لمختلف القضايا ، فما دامت النساء النواب لا تصل إلى البرلمان عن طريق قوائم مستقلّة و بحسب برامج تعمل على النهوض بأوضاع النساء لا يمكن أن يكون أداؤهن فعليًّا و مؤثّرًا في سير العمل السياسي و في تطوير أوضاع النساء.

و تطرّق كل من صموئيل عبود و هالة سليمان بالفصل الثالث إلى الحالة السوريّة ، وقد استنتج الباحثان أنّ رغم كون الدستور و قانون الإنتخاب منح المرأة السوريّة حقّ الترشّح إلى المجالس النيابيّة المتعاقبة منذ عام 1953 إلّا أنّ وصول المرأة إلى البرلمان لم يتحقّق إلّا في فترة المدّ القومي الّذي ساد المنطقة في حقبة الخمسينات (1958) و لم يكن تمثيلها لأوّل مرّة عبر صناديق الإقتراع بل تحقّق ذلك عبر قرار القيادة السياسيّة .

كما تبيّن أنّ 91 بالمئة من العيّنة جئن إلى البرلمان ممثّلات لفئة العمال و الفلّاحين ، و ذكرت المبحوثات أنّهنّ تدافعن عن مطالب إجتماعيّة و اقتصاديّة و خدماتيّة و وطنيّة و عن حقوق المرأة ، كما أجبن جميعهن بأنّه ليس لديهن مكتب استشاري برلماني يقوم بإعداد الدراسات الّتي تساعدهنّ في عملهنّ البرلماني و يقدّم المعونة لهن في عملهنّ ، شأنهنّ في ذلك شأن الأعضاء الذكور .

و يمكن القول أنّ تعيين المرأة بواسطة السياسة أو انتخابها كممثّلة للجبهة الوطنيّة التقدميّة قد ربط أداءها بالمصدرين السابقين أكثر ممّا ربطه بالتّأييد الشعبي ، أمّا عن محتوى المداخلات الّتي قمن بها فقد غابت فيه

القضايا الإستراتيجيّة بالنسبة للمرأة السوريّة ، وكانت تميل خاصّة إلى مواضيع من شأن النقابات و المجالس البلديّة و المحليّة .

أمّا الفصل السّابع الّذي أعدّته الأستاذة نيفين مسعد فقد عرضت من خلاله دراسة مقارنة بين حالات مصر و سوريا و تونس ، إلى جانب عرضها لبعض الأمثلة الأخرى .

ب) باللغة الفرنسيّة :

الدراسة السّابعة :

الأمثلة كثيرة لكن يمكن الإشارة إلى الدراسة التّالية و الّتي أشارت إليها أيضًا الباحثة بيبيمون:

Gwen Moor : Genre et pouvoir dans les pays industrialises, enquête sur les disparités homme / femme, collection logiques sociales, édition Harmattan, Paris, 2004.

حيث اهتمّت هذه الدراسة بموضوع النخب النسويّة و مكانة المرأة بداخلها ، كون معظم أعضاء تلك النخب رجال ممّا استلزم دراسة وضعيّة المرأة بداخلها و مدى معاناتها من الإقصاء و التهميش بمراكز اتّخاذ القرار ، و قد شارك بهذه الدراسة باحثين من 27 دولة بهدف إجراء مقارنة بين النخب المتواجدة بمراكز اتخاذ القرارات السياسيّة و تفاعلات تلك الأخيرة حسب الهويّة الجنسيّة ، مع الإشارة لخصوصيّات الفئة النسويّة من تلك النخب و كيفية ممارستهن للقيادة بالمجال السياسي .

و قد وصلت هذه الدراسة إلى حقيقة كون الفئة النسويّة تحتاج إلى موارد أساسيّة لترقية وضعيّتهن داخل عالم النخب السياسيّة و ذلك على المستوى الأسري (الوالدين ، الزوج .....) و المجتمعي.

و حسب الدراسة تواجه نساء هذه الفئة عراقيل عديدة لممارسة السّلطة و بلوغ مراكز القرار أكثر من الرجل ، و بالأخصّ إذا حاولت بناء أسرتها الخاصّة ، لذلك قد تلجأ إلى التضحية بحياتها الأسريّة في سبيل تحقيق مسارها السياسي الشخصي بنجاح ، هذا ما يجعل حياتها الأسريّة متوتّرة حيث لا تتمكّن هذه الأخيرة من التوفيق بين المجالين السّياسي و الأسري .

و يبدو أنّ ذلك يجعل المرأة أكثر اهتمامًا من الرجل بمسائل النوع و اللّامساواة المبنيّة على الهويّة الجنسيّة و الموروث الثقافي المرسّخ لها ، هذا ما يفسّر تقديم الفئة النسويّة لتنازلات مختلفة وللمجهود الكبير الّذي تبذله مقارنة بالرّجال لإيجاد مكان لها باللّعبة السياسيّة ،كما أوضحت الدراسة أنّ النمط القيادي النّسوي يتميّز في كثير من الحالات بطابع ديمقراطي و منظّم .

كلّ هذه الدراسات أمثلة فقط عن إشارات للمشاركة البرلمانيّة النسويّة جزائريًّا و عربيًّا و حتّى عالميًّا ، يبقى أن أؤكّد على كون الدراسات الجزائريّة حول هذا الموضوع تعرف اليوم بداية عهد جديد في تاريخ المشاركة البرلمانيّة للمرأة الجزائريّة و ذلك بسبب تطبيق نظام الحصص لصالح الفئة النسويّة بمجتمعنا ، الّذي سيحدث تغييرًا جذريًّا في نوع تلك المشاركة و لو على المستوى الكمّي إن تمّ الأخذ به لسنوات طويلة ، حيث كلّما زاد عددهن أي النساء المشاركات بالمجالس المنتخبة كلّما صعب إقناعهنّ أو إرغامهنّ على ترك أماكنهنّ لرجال لا لسَبب سوى لكونهم رجال .

و يجدر بي الإشارة هنا إلى أنّه رغم وفرة الكتب و الدراسات الّتي تطرّقت لموضوع المرأة و تفاعلاتها الإجتماعيّة و السياسيّة ..... و غيرها، إلّا أنّ دراسات قليلة تلك الّتي حاولت تسليط الضّوء على فعاليّة المرأة بالبرلمان و كيفيّة أدائها لدورها التّشريعي بداخله ، و ما زال العديد يناقش فكرة ما يجب أن يكون عليه وضع المرأة بالفضاء السياسي كميًّا ، دون التركيز على ما هو كائن كيفيًّا و مناقشته.

الفصل الثّاني:

تكوّن الشّخصيّة السياسيّة لدى المرأة و آثارها على مشاركتها السّياسيّة.

المبحث الأوّل:تأثّر المرأة بمؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة.

تمهيد

المطلب الأوّل :الأسرة

المطلب الثّاني : المؤسّسات التّعليميّة

المطلب الثّالث: وسائل الإعلام و الإتّصال

المطلب الرّابع : جماعة الرّفاق

المطلب الخامس: التّنظيمات السياسيّة و شبه السياسيّة و الدّينيّة

المبحث الثاني:بناء ثقافة سياسية لدى المرأة.

تمهيد

المطلب الأوّل : نوع الثّقافة السياسية السائدة وتأثيرها على التواجد السياسي للمرأة

المطلب الثاني: الثقافة السياسية بالمجتمع الجزائري و انعكاساتها على المرأة سياسيا

المبحث الثالث: علاقة الشّخصيّة السياسيّة بالفعل السياسي لدى المرأة.

تمهيد

المطلب الأول :المرأة الجزائريّة و المشاركة السياسيّة

المطلب الثاني:المشاركة السياسية للمرأة في الثقافة الإسلامية

المطلب الثالث :الفكر التحرّري و تأثيره في المشاركة السياسية للمرأة العربية

المطلب الرابع :آثار المجتمع المدني على المشاركة السياسية النسويّة

المطلب الخامس :نماذج للمشاركة السياسية النسوية العربيّة

المبحث الأوّل: تأثّر المرأة بمؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة

تمهيد :

للتّنشئة الإجتماعية و السياسيّة الّتي تتلقّاها المرأة عدّة مؤسّسات بمجتمعنا تساهم في تكوين شخصيّتها السّياسيّة،أهمّها:

المطلب الأوّل :الأسرة.

الأسرة هي نواة المجتمع و من أهم مؤسّساته لتنشئة أفراده إجتماعيًّا و سياسيًّا، فهي أوّل المؤسّسات الّتي يتفاعل معها الفرد منذ ولادته و طيلة حياته، و تُعتبر أوّل مصدرٍ له للمعرفة و اكتساب الخبرات الإيجابيّة منها أو السلبيّة، ممّا يجعلها مؤشّرًا قويًّا لصلاح الفرد مستقبلًا أو انحرافه .

تقوم على نظام الزواج، تكون ممتدّة أونواتيّة أو مركّبة، تنقل قيم و معايير المجتمع للأطفال الصّغار، فتتحدّد بذلك أدوارهم داخل الأسرة ، و من ثم داخل المجتمع، فهي " تعدّل من فرص حياة الطّفل، و وضعه الإقتصادي أو السّياسي في المجتمع و مستواه الإجتماعي ".[1]

و بمجتمعنا الجزائري، و إن كانت الأسر النواتيّة الأكثر بروزا، خاصّة بالمدن الكبرى، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي وجود أسر ممتدّة و أخرى مركّبة أي بالإضافة إلى الوالدين و الأبناء و الجدّ و الجدّة، يمكن أن نجد " المتزوّجين من الأبناء، خاصة في العائلات التّقليدية، يشكّلون كيانها الإجتماعي و الإقتصادي، حيث يمارس ربّ العائلة سلطته على جميع أفرادها خاصة الإناث "[2] ، ممّا يجعل من المرأة الأكثر تأثّرًا و انصياعًا للسّلطة الأسريّة بأسلوب تفاعلي تلقائي أو بصورة قهريّة ، خاصّة و إن لم تكن أُمًّا حيث عدم أمومتها تضعّف وضعيّتها أمام الجماعة الأسريّة الّتي تحمّلها غالبًا ذنب ذلك حتّى و إن كان العقم من الزّوج وليس منها .

---

[1]- د/ رشوان حسين عبد الحميد أحمد: **البناء الإجتماعي (الأنساق و الجماعات)** ، مؤسّسة شباب الجامعة، مصر، 2007، ص113

[2]- Boutefnouchet Mustafa : La famille Algérienne – Evolution et Caractéristiques, ANEL, Alger, 1982, p38

في حين " تدعّم خصوبة النّساء قوّة الجماعة العائليّة و تميّزها رجالًا كانوا أو نساءًا، فالنّساء لا تجدن الرّاحة " التكوين العائلي بمفهومه الواسع يتمثّل في خارج هذا النّموذج المرتبط بالشّرف الجماعي "[1] و يمكن اعتبار منتوج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الّذي يتواجد فيه و يتطوّر من خلاله"[2] ، وبذلك فللأسرة أدوار متعدّدة (بيولوجي، تربوي، اجتماعي، سياسي،.....) تتضمّن فكرة التّماسك و التّضامن و الضّبط الإجتماعي، يتعلّم من خلالها الفرد أوّل أوجه و معاني السّلطة (السّلطة الأبويّة، سلطة الجدّ، سلطة الأخ الأكبر....) تعتبر وسيطاً بين أفرادها و المجتمع الأكبر، حيث تزوّدهم بالضّمير الجمعي، و تجهّزهم للقيام بأدوار إجتماعيّة و سياسيّة مختلفة، من خلال أساليب كثيرة "لا تزال تختلف إلى حدّ بعيد من حيث التّشديد على استعمال وسائل العقاب الجسدي و القهر والتّرهيب أو الإقناع و التّرغيب، في ظلّ اللّجوء إلى الوسائل القسريّة، تنشأ نزعات معاكسة كالفرديّة و الأنانيّة وتأكيد (الأنا) أكثر من تأكيد (النحن)"[3] حيث و كنتيجة حتميّة لبعض التّعاملات الأسريّة القهريّة الّتي تسعى"لسحق الذّات و تذويبها في الجماعة و فرض الطاعة و تأكيد العضويّة على حساب الفرديّة و التّقليد على حساب الإبداع و الإستقلاليّة، تتكوّن عند الأفراد في الخفاء حاجة ماسّة مضادّة لتأكيد الذّات و هدم غيرها إنّ الهيمنة التسلطيّة في العائلة و المؤسّسات الأخرى هي من بين أهمّ مصادر النّزوع الفردي الأناني و التّهديمي، إذ تُغرِّب الإنسان و تُبعد بينه و بين مؤسّساته و مجتمعه"[4]، هذا ما يجعل المرأة بمجتمعنا و بجلّ المجتمعات العربيّة تعاني أكثر من نظيرها الرّجل من حالة الإغتراب ، خاصّة الجانب السّياسي منه.

لذلك يجب أن تمنح الأسرة للفرد منذ صغره، حريّة في التّعبير و الإختيار المؤطّر، و التّعامل معه بطريقة عادلة، لترسّخ فيه معاني الدّيمقراطية، و ينشأ بشخصيّة قويّة و متّزنة، تميل لمعاني التّعاون و الضّمير الجمعي أكثر من ميلها للفرديّة السلبيّة ، و المرأة اليوم تصارع من أجل تحقيق ذلك بشتّى الطّرق و الوسائل المتاحة لديها ، هذا ما أشارت إليه دوجاردان مثلًا الّتي اعتبرت " أنّ رفض النّساء لتهميشهنّ من قبل رجال المؤسّسات الأبويّة ،

---

[1] Du jardin Lacoste Camille : La vaillance des femmes, les relations entre femmes et hommes berbères de Kabylie , édition Découverte, Paris ,2008 ,p :31

[2] Boutefnouchet Mostafa :op-cit,p :9

[3]: د/بركات حليم: **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال و العلاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008، ص 264

[4]: نفس المرجع، نفس الصفحة

جعلهنّ تحرص على استغلال ثرواتهنّ المتمثّلة في الذّكاء النّقدي الّذي يبرز من خلال العلم النّسوي كونهنّ استخدمن أسلحتهن الخاصّة لتزويد سلطتهن المضادّة "[1] .

و تعتبر التّنشئة الّتي تتلقّاها المرأة من الأسرة، تنشئة أوّلية(كما أشرت سابقًا)، كونها أوّل مؤسّسة من مؤسّسات المجتمع الّتي تحتك بها، من خلال علاقات شخصيّة، تزوّدها بكيفيّة التّعامل مع الآخرين، و ضرورة الاحتكاك والتّواصل الإجتماعيّين لاكتساب ثقة بالنّفس و بالآخرين و الّتي يمكن أن تتحوّل إلى ثقة سياسيّة في المجتمعات المتّزنة والديمقراطية.

كما أنّ الأسرة تحدّد للفرد عمومًا باختلاف هويّته الجنسيّة (خاصة في مرحلتي الطفولة و المراهقة)، كيفية التعرّض لمؤثّرات مؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة المكمّلة، مثل اختيار جماعات الرّفاق و المدرسة و المدرّس و الجماعة الدينيّة أو الترفيهيّة...إلخ، و هذا بدرجات متفاوتة، حسب خصوصيات الأسرة الّتي من أهمّها وضعها الإجتماعي و الإقتصادي والفكري و الجغرافي[2*]

و عموما تُعتبر "طرائق توكيد السّلطة المتّبعة ضمن العائلة العربيّة و خارجها، تميل إلى التركيز على الخصائص التالية في نفس الفرد:

- الخوف من العقاب بدلًا من الشّعور بالذّنب.
- العداء الموجّه إلى الخارج بدلًا من الثّقة.
- الفرديّة المرتكزة على الذّات بدلًا من التّطابق مع المجتمع.
- النّزعة إلى العدوانيّة بدلًا من الخدمة و التّعاون.
- الإتّكالية على الآخرين بسبب موقف الأمّ المتأرجح بين الشدّة و اللّيونة بهدف الحماية المفرطة"[3]

و هي كلّها صفات سلبيّة تؤثّر في تكوّن شخصيّة الفرد إجتماعيًّا و سياسيًّا في مجتمعات تتّسم بكونها مجتمعات أبويّة أو ما يسمّى ببطريكيّة، و معروف أنّ "لمجتمع البطريكي يتمكّن من فرض سيطرته بطرق غير مرئيّة بوضوح و عن طريق قيم فرديّة و أنماط سلوكيّة يجري غرسها في المرأة و في الرّجل على حدّ سواء في

[1]- Du jardin Lacoste Camille : op-cit , p : 96

[2]*: داوسن ريتشارد (و آخرون): **التنشئة السياسية**، تر:د/ أبو قاسم خشيم مصطفى عبد الله (و آخرون)، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1990، ص ص 156- 157 (بالتصرف)

[3]- شرابي هشام: مرجع سابق ، ص 168 (بالتصرّف).

مرحلة مبكّرة، ثمّ يجري تعزيزها لاحقًا ضمن إطار النظام بعادات وتقاليد و أعراف و تفاهمات علنيّة أو ضمنيّة"[1] فللمجتمع البطريكي إمتدادٌ "على صعيد الفرد نفسيًّا على شكل ذهنيّة و مجموعة قيم فرديّة و إجتماعيًّا على شكل بنى و هياكل تؤمّن السّيطرة الذكوريّة في المجتمع و فكريًّا ومعرفيًّا على شكل ايدولوجيا ذكوريّة تغلغلت في الأدب و الفن و الشّعر، في الفلسفة و علم النّفس، في نظريّة المعرفة و في العلوم الطّبيعيّة أيضًا و في معتقدات دينيّة شعبية"[2].

ويبدو أنّ المرأة بمجتمعاتنا العربيّة لا تزال تشارك في إعادة إنتاج نفس المجتمع البطريكي الذّكوري ، فمثلًا يرى البروفيسور هوّاري عدّي أنّ لاكوست دوجاردان قد "سطّرت دور المرأة الأمّ في إعادة البناء الإجتماعي للإيديولوجيّة البطريكيّة كما وضّحت أيضًا دور المرأة الزّوجة ، فحسبها المرأة المغاربيّة لا تَعتبر نفسها امرأة بالعيش مع رجل، بل بامتلاك ابن ...و منح في نفس الوقت طفلًا ذكرًا للزّوج و على وجه أخصّ للأسرة البطريكيّة ، فالنّساء حسبها بذلك تضعن الأبناء الذّكور ،الرّجال الوحيدين حقيقةً في حياتهن (أي ذوي أهميّة اجتماعيّة)،و الدّورة الأسريّة هي خاصّة مؤنّثة ، مفتوحة على المرأة الشابّة ، المطموسة الشّخصيّة لدى والديها لتكمّل نفس الدّور كزوجة كي تظهر كإنسان بدور الأمّ لتظفر بعد ذلك بدور الجدّة هذه الدّورة تخصّ نفس الفرد أين الوضعيّة تتحوّل للإشارة على أدوار مختلفة "[3] و تتأثّر أيضًا التّنشئة السّياسيّة للأفراد أسريًّا ب:

وجود مواقف سياسيّة لدى الوالدين، و درجة توضيحها لأبنائهم:

حيث يمكن أن لا تكون هناك توجّهات سياسيّة للوالدين، أو إن وُجدت لا تكون لديهم الرّغبة في نقلها إلى أولادهم، و هذا ما يجعل الأسرة لا تؤثّر في المجال السّياسي.

---

1 - جمقان جورج: الديمقراطية في نهاية القرن العشرين : نحو خارطة فكريّة ، في غليون برهان (و آخرون) : **حول الخيار الديمقراطي (دراسات نقديّة)** ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ، ص 49

2 - نفس المرجع: نفس الصفحة .

3 - Addi Elhouari : Femme, famille et lien social en Algérie In A. Thiebaut et M. Ladier, Famille et mutations sociopolitiques. L'approche culturaliste à l'épreuve, Ed. de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 2005, pp 71-87

إستقرار و تطابق توجّهات الوالدين:

فمن المنطقيّ أن يتضاءل تأثيرُ أيًّا من الوالدين على أبنائهما إذا اتّخذ الطّرف الآخر موقفًا مخالفًا والعكس صحيح.

العلاقة بين الوالدين و الأبناء:

فكلّما كانت العلاقة الّتي تربط الوالدين بأبنائهم وثيقة و عادلة و إيجابية زاد ذلك من درجة الإتّفاق بينهم حتّى فيما يخص التوجّهات و الإنتماءات السياسيّة.

كلّ ما سبق ذكره يجعلنا نكتسب نظرة عن وضعية و مكانة المرأة بمجتمعاتنا العربيّة المرتبطتان طبعًا بأدوارها داخل الأسرة و الّتي تؤثّر بصورة مباشرة على أدوارها خارج البيت ، فعلى سبيل المثال "النظرية الوظيفية لا تكتفي بتفسير الوظائف البيولوجيّة للأسرة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي والأنساق الأكبر وإنّما تذهب لتحدّد وتفهم الوظائف الأكثر دقّة داخل النسق الأسري نفسه، كالأدوار والمراكز، العلاقات، المعايير، القيم...وغيرها .

فمثلًا إذا حاولنا تحليل أدوار المرأة العاملة داخل و خارج أسوار بيتها ، لاتّضح أنّ طبيعة العمل وطريقة أدائه يختلف باختلاف البيئة الإجتماعية التي تعيش فيها المرأة ، خاصّة في ظل الظروف الثقافية والإجتماعية والإقتصادية اليوم ، والّتي تحدّد اختلاف عمل المرأة بين الرّيف والحضر نظرًا لامتلاك هذه الأخيرة فرص اقتحام سوق العمل في مهن مختلفة منها المهن المتخصّصة عمليًّا ، والأعمال الفنيّة والكتابيّة والتدريس والإدارة والطب أو التمريض...إلخ ، أمّا على مستوى المجتمع العربي فإنّ التغيّر الّذي طرأ على المجتمع أثّر على تقسيم العمل داخل الأسرة وعلى تغيير المواقف التربويّة والاجتماعيّة وكيفيّة التعامل معها " [1] .

1 - أ / عمومن رمضان (جامعة الأغواط) : **عمل المرأة بين صراع الدور و الطموح** ، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال و جودة الحياة في الأسرة[1] ، الجزائر ، 09 – 10 أفريل 2013

المطلب الثّاني : المؤسّسات التّعليميّة.

تؤدّي المؤسّسات التّعليميّة بدايةً من المدرسة التّحضيريّة و الإبتدائيّة حتّى الجامعة دورًا هامًّا في تطوير شخصيّة المرأة الجزائريّة و تحرّرها من قيود الأميّة، حيث سمحت لها باكتساب رأسمال علمي و ثقافي قيّم، و التفوّق بجدارة على كلّ المستويات تقريبًا ، هذا لأنّ" العلم يضع طبيعيًّا تحت تصرّفنا عددًا من المعارف الّتي تسمح لنا بالسيطرة تقنيًّا على الحياة بالقدرة على التنبّؤ"[1]و الإستباق، ممّا يجعل من المؤسّسات التّعليميّة المصدر الرّسمي الأوّل و الأساسي لتنشئتها الإجتماعيّة و السياسيّة، خاصّة بعد اكتساب العديد من الأسر الجزائريّة أساليب جديدة لتنشئة أطفالهم حسب التغيّرات الإجتماعيّة و الإقتصاديّة و التكنولوجيّة و بالأخصّ بعد خروج المرأة للعمل أين أصبحت رياض الأطفال و المدارس بالنّسبة للعديد من العائلات واقعًا يوميًّا لا يمكن الإستغناء عنها في تنشئة الأبناء.

و لكون الفرد يقضي مدّة طويلة من حياته اليوميّة في المدرسة و لفترة معتبرة، يكتسب إذن من خلالها طرق التّواصل و التّفاعل مع الآخرين،و يتعلّم معاني التّماسك الإجتماعي وفق المعايير و المصالح المشتركة، و معاني تقسيم العمل و الإنتاج داخل البنى الإجتماعية. "حيث أنّ البيئة المدرسيّة تتيح لنا أن نعلّم الطفل التعاون و المشاركة و حبّ العمل و خدمة الآخرين و كيفيّة التّطابق مع الفئة الّتي ينتمي إليها" .[2]

كما تعتبر المدرسة وسيلة للتّطبيع الإجتماعي و السّياسي "ارتضاها المجتمع و عهد إليها بتربية و تعليم وتثقيف أبنائه، و إعدادهم لمواجهة المستقبل، و يقع على عاتقها مسؤوليّة تربية الأفراد تربيةً شاملةً و متكاملةً و متوازنةً، وتعديل سلوكيّاتهم و اتجاهاتهم و قيمهم و إعدادهم للحياة بالطّريقة التي يرغبها المجتمع و يؤمن بها"[3] من خلال محاولة ترسيخ إيديولوجيا معينة، و نقل تراث المجتمع إلى الجيل الجديد لإقامة علاقات تكامليّة و منسجمة بين أفراد الفئات الاجتماعية المختلفة و التمكّن بذلك من تشكيل مواطن إجتماعي و فعّال وفق نموذج إجتماعي و سياسي يحقّق الوحدة الوطنيّة و الفكريّة و يحافظ بذلك على البنى الإجتماعيّة و يعيد إنتاج الثّقافة بما فيها الجانب السّياسي منها، حيث أنّ مفهوم إعادة الإنتاج الثقافي- كما أشار إليه بورديو- يتم من خلال مؤسّسات إجتماعية مختلفة، أهمّها المدرسة .

---

[1] - Weber Max : Le savant et le politique, librairie Plon, Paris, 1959,p 88

[2]- شرابي هشام: مرجع سابق، ص 204.

[3]: محمد مرسي أنوار: **المؤسّسات التربوية و دورها في التنشئة السياسية للمرأة** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2012، ص 130.

و تقوم المدرسة بعمليّة التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة بصورة مباشرة من خلال ما تحتويه المقرّرات الدراسيّة (خاصّة المواد الإجتماعية و الدينيّة،...الخ) و بصورة غير مباشرة، من خلال النّظام الدّاخلي للمدرسة (إحترام القائد : مدير، معلم،...، و احترام النّشيد الوطني، و تحيّة العلم الوطني، و انتخاب رئيس القسم، و...الخ).

كما أنّ للمعلّم دور مهم في هذه العمليّة، من خلال ما ينقله من معارف و قيم و مواقف سياسيّة للتّلاميذ، و أيضًا من خلال أسلوب التّعامل معهم الّذي يعكس معاني الديمقراطيّة و المساواة و العدل أو أحيانا معاني الدكتاتوريّة أو المراوغة و التّقصير، و ما ينتج من سلبيّات عن تلك السّلوكات التّفاعليّة.

حتّى أنّ "النّظام المبني على التسلّط و طريقة الإستظهار بدون فهم، يؤدّيان إلى خنق روح المبادرة لدى التلميذ و كبت اندفاعه نحو النقد و الإبداع" [1]، لذلك تُعتبر المدرسة مصدرًا أساسيًّا للتّنشئة السياسيّة للفتاة، أين تحتكّ بمناخٍ مدرسيٍّ مؤطّر، وفق قوانين داخليّة و خارجيّة، و بأساليب ذات أوجه مختلفة للسّلطة، ممّا يساعدها ككائن إجتماعي على فهم مجتمعها المصغّر(المدرسة) و الأكبر منه (المجتمع) و كيفيّة التّعامل معه،كونها تصبح واعيةً بدورها الإجتماعي، و فوائد التعلّم و الإحتكاك مع الآخرين، و حتّى إيجابيّات و سلبيّات و جود فوارق جنسيّة أي " النّوع "، ممّا يجعلها تتبنّى مبادئ و قيم و حتّى أهداف النّوع الّذي تنتمي إليه، خاصّة و أنّ العديد من الأنظمة التربويّة، و مناهج التّدريس تميل "في المراحل الإبتدائيّة و الثّانويّة عمومًا إلى ترسيخ جوانب التّفاوت و اللّامساواة بين الجنسين، و لا سيما في مجال رسم أدوارٍ و صورٍ للمرأة، لا تتّفق و مبادئ المساواة الجنوسيّة"[2] ممّا يجعل هذه الأخيرة أكثر إيمانًا و تحمّسًا لفكرة نشر المساواة بين الجنسين .

أمّا التّعليم العالي، فيمكن أن يعطي المرأة تنشئةً إجتماعيّة و خاصّةً سياسيّة أعمق، ممّا تعطيها إيّاها المدرسة حتّى مستوى الثّانوي ، حيث " تتميّز الجامعة عن المؤسّسات التعليميّة الأخرى بكونها أبرز المؤسّسات الّتي لها علاقة مباشرة بجميع جوانب التّنمية الإجتماعيّة بصفة عامّة و السياسيّة بصفة خاصّة، بالإضافة إلى أنّ الفرد يلتحق بها في مرحلة خطيرة من عمره، يطلق عليها فترة الشّباب التي تتميّز بدرجة عالية من الحماس و النّشاط و الرّغبة في تأكيد الذّات، مع البحث عن دور إجتماعي في المجتمع، مع السّعي المستمر إلى التّغيير و التّطوير الإجتماعي"[3]، من خلال تفاعلات إجتماعيّة عديدة، يقوم بها الطّالب داخل الحرم الجامعي أهمّها:

---

[1]- شرابي هشام: مرجع سابق، ص 200

[2]: غدنز أنتوني: مرجع سابق، ص 566.

[3]: محمد مرسي أنوار: مرجع سابق، ص 145.

- تعلّم التّفكير النّقدي المحفّز للتّغيير و التطوّر .

- تعلّم مهارات أكثر دقّة و تخصّصًا، تجعل الطّالب أكثر ثقة بنفسه و بمستواه، و أكثر جرأة للمطالبة و المبادأة في التّغيير.

- التشرّب من ثقافات سياسيّة مختلفة، من حيث المستوى و الإتّجاه، من خلال المحاضرات و النّدوات و المعسكرات، و الإحتكاك اليومي مع الآخرين (أساتذة، طلّاب، إداريّين،عمّال،...).

- تعلّم فنون السّياسة (إضراب، ضغط، إنتخاب، ترشّح، تسيير، حملات إنتخابية ،تأسيس و عرض برامج طلابية، مناظرات،...) كل ذلك من خلال الإتّحادات الطلابية على وجه الخصوص.

- التعرّف على الوضع السياسي القائم بمجتمعه من خلال النّقاشات و القراءات السياسيّة، هذا ما يجعل من الجامعة "إحدى أدوات النّظم السياسيّة الرئيسيّة في انتقاء و تدريب و إعداد الصّفوة السياسيّة المستقبليّة"[1] و هذا ما جعل المرأة تختار الجامعة كأقوى أسلحتها لفرض تغيير واقعها.

[1]: الرجع السابق ، ص 147

المطلب الثّالث: وسائل الإعلام و الإتّصال:

يزداد دور وسائل الإعلام و الإتّصال أهميّةً في تنشئة الأفراد إجتماعيًّا و سياسيًّا يومًا بعد يوم ، بسبب العولمة و التطوّر التّكنولوجي السّريع و الكمّ الهائل من البرامج المتنوّعة و المعلومات الّتي تبثّها مصادرٌ مختلفة في ظرف زمني قصير ، منها السمعيّة البصريّة كالقنوات التلفزيونيّة الخاصّة و العمومية و السّمعية (الإذاعة) و المكتوبة (الصحف، المجلّات،...) و شبكات الأنترنيت.

و يجب التّأكيد على أنّ كلّ هذه الوسائل تسيّرها"مصالح محدّدة هي الّتي تسيطر على المادّة الإعلاميّة المتداولة المنقولة إلى الرّأي العام أو المواطنين أو الأفراد أو الجماعات في أقطار العالم المختلفة، و أنّ ثمّة رسائل و دعوات معيّنة كامنة وراءها،سواء منها السياسية أو الإيديولوجية أو التجارية"[1] ، و تأثيرها على الفرد يبدأ منذ الطّفولة، تساهم في كسر العزلة و تشكيل الإدراك الذي يبني به الفرد سلوكات وفق اتّجاهات و قيم و معايير اجتماعية متّفق عليها بمجتمعه، إلّا أنّ هذا لا ينفي وجود احتمال أن تكون تلك الوسائل حاملة لتنشئة سلبيّة، إذا نُقلت من خلالها قيم و معايير سلبيّة أو رصيد ثقافي أجنبي مليء بالشّوائب و مناقض لقيم و معايير المجتمع المحلّي.

كما نجدها تختلف حسب النّظام السياسي المتواجدة فيه، حيث تمتاز بالشّفافية و الإيجابيّة في الدّول الديمقراطيّة، أمّا في الدّول المستبدّة و المتخلّفة نجدها " تخضع خضوعًا تامًّا لسلطة الدّولة، و من ثمّ يتمّ تسخيرها في نشر الاتّجاهات و القيم الملائمة مع التوجّه السّياسي للسّلطة، فمن خلال الاستعانة بقادة الرّأي أو المختصّين عن طريق النّشر في الصّحف أو عبر البرامج الإذاعيّة أو التلفزيونيّة، يتمّ التّرويج عن تلك القيم و الاتّجاهات بصورة مباشرة " [2] ، منها تلك المتعلّقة بقيمة و مكانة المرأة الرّمزيّة .

و عمومًا يمكن تلخيص دورها في عمليّة التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة كما يلي:

- نقل الموروث الثّقافي والمخزون العلمي للأفراد الإجتماعيّين منذ مرحلة الطفولة ،حتّى الجانب السّياسي منه

- تسهيل عمليّة وصول المعلومات للفئات الإجتماعية المختلفة، حتى تلك الّتي تعاني من نقائص (الأميّين، فاقدي البصر،...).

---

[1]: غدنز أنتوني : مرجع سابق، ص 502.

[2]: د/ خطاب سمير: مرجع سابق، ص 55.

- خلق ثقافة جماهيريّة عوض الثّقافات الفرعيّة، من خلال نقل عدّة رسائل إجتماعيّة، سياسيّة...إلخ.

- التّأثير في سلوك الأفراد و من أهمّه السّلوك السّياسي، مثلًا سلوك النّاخبين.

و من الضّروري الإشارة إلى أنّ العديد من وسائل الإعلام خاصّة العربيّة منها، تركّز على "مجموعة من القيم التراثيّة الّتي تؤكّد على مشروعيّة التّمايز الإجتماعي و الثّقافي بين الجنسين"[1] ، فلا تُظهر المرأة في منتوجها على كامل صورها المتواجدة في الواقع، بل تركّز على بعض الصور فقط، ككونها امرأة ضعيفة تابعة، أو على عكس ذلك متمرّدة و خطيرة، أو يتم استغلالها كمادّة إعلانية فقط، خاصّة من خلال الإعلانات و الأغاني المصوّرة. حتّى الصور الكاريكاتوريّة بالصحف المكتوبة أو على الأنترنيت .....الخ ، نجدها تصوّر المرأة في معظم الأحيان بهيئة فاضحة، بدينة و مليئة بالمساحيق التّجميليّة، أو ذات شعر منكوش و ملابس رديئة و الغباء ظاهر على ملامحها !.

إلا أنّه قليلًا جدًّا ما نجد منتوجًا إعلاميًّا عربياً على وجه الخصوص يركّز على النّشاط السّياسي للمرأة ما عدى بعض الأفلام السينيمائيّة و الوثائقيّة و الدّراسات و البرامج الصحفيّة حول المشاركات النسويّة في الحروب و المقاومات السياسية.

و عمومًا يمكن اعتبار التلفزيون من أهمّ الأدوات الإعلاميّة المؤثّرة على المرأة بمجتمعنا ، فليس غريبًا" قوّة الإتّصال الّتي تحدثها الصورة الّتي يعرفها الجميع"[2] حيث" يساهم التلفزيون في تكوين بصورة إيجابيّة أو سلبيّة اللّغة و الفكر و الإستدلال و طريقة التفكير و الإحساس و التخيّل و الحياة أيضًا ، فهو أداة توصل قيمًا و تقدّم لكلّ واحد نظرة عن العالم و المجتمع"[3].

---

[1]: محمد مرسي أنوار: مرجع سابق، ص 151.

[2] - Siberman Alphones : Communication de mass, traduction : Perrot Michel, édition Hachette, Paris, 1981, p 87

[3] - Campet jacques : L'avenir de la télévision publique, La documentation française, Paris,1994,p 13

المطلب الرّابع : جماعة الرّفاق

لجماعة الرّفاق تأثير مباشر في تنشئة الفرد، مهما اختلف السن أو المستوى الإجتماعي أو الثقافي، أو بؤرة التّفاعل (مدرسة، حي، مقر عمل،...)، و يزداد تأثيرها كلّما كان الفرد أكثر إنفصالا عن الأسرة، يشعر من خلالها بتواجده الإجتماعي، عن طريق تبنّيه لدور إجتماعي بداخلها، دورًا يكون متكاملًا مع أدوار أفراد آخرين، متكافئين نسبيًّا معه، ممّا يسهّل عليه عمليّة التّواصل معهم، من خلال تبادل القيم و المكتسبات المعرفيّة منها السياسيّة، فتساعده على بناء صورة للمشهد السياسي بمجتمعه، و مواقف معيّنة اتجاهه وفق ثقافة فرعيّة، و هذا طبعًا مفسّر منطقي لميولاته و سلوكاته السياسيّة.

حيث" يتميّز كلّ شخص بوضع اجتماعي معيّن يتعلّق بمجموعة من المعايير الّتي لا يمكنه أن يتفاعل معها مثل الجنس و السن و الأصل الإجتماعي للوالدين ، لون البشرة و مجموعة من المعايير الّتي بإمكانه التفاعل معها مثل الشهادات و الثقافة و الإختيار المهني و النضال السياسي و الجمعوي ....و غيرها "[1] من العوامل الّتي تزيد من فرص احتكاكه بجماعة الرّفاق الّتي كلّما زاد عدد عناصرها ، زاد رصيد المعارف و التّجربة الّذي يكتسبه الفرد منها

إلاّ أنه فيما يخص المرأة بمجتمعنا، تتأثر تنشئتها بجماعة الرّفاق اجتماعيًّا أكثر منه سياسيًّا، بسبب الرّصيد الثقافي السياسي المحدود عند العديد من النساء، و ميولاتهن اليوميّة البعيدة عن السياسة،لكونهن تمثّلن النّسبة الغالبة من هذه الجماعة.

غير أنّ ذلك لا ينفي التّأثير السّياسي المباشر لجماعة الرّفاق على المرأة، خاصّة بالجامعة و داخل الأحزاب السياسية، و حتى من خلال النّشاط النّقابي الذي يُعتبر تدريبًا للمشاركة سياسيًّا بالمجتمع.

[1] - Michel Ferrand : Féminin-masculin ,édition La découverte,Paris,2004,p :66

المطلب الخامس: التّنظيمات السياسيّة و شبه السياسيّة و الدّينيّة.

تلعب التّنظيمات السياسيّة دورًا مهمًّا في تنشئة الأفراد سياسيًّا، و على رأسها الأحزاب السياسيّة الّتي تحمل على عاتقها مسؤوليّة تكوين و تدريب أعضاء كفوئين للعمل السّياسي، رجالًا كانوا أم نساءًا، رغم وجود فوارق واضحة للتّواجد النّسوي بين الأحزاب السياسيّة الجزائريّة التي تسعى لاستقطاب و استغلال إمكانيّات المرأة السياسية ، و من أهم الأحزاب السياسية التي برزت فيها المرأة بمجتمعنا-بعضوية خاصّة - نجد حزب جبهة التّحرير الوطني (FLN) و حركة مجتمع السّلم - حمس- (MPS) و حزب العمّال (PT) و حزب التجمّع الوطني الدّيمقراطي (RND) .

أمّا التّنظيمات شبه السّياسية ، فهي من تنظيمات المجتمع المدني، الّتي لا يقتصر نشاطها على المجال السّياسي بل هو جانب منه فقط، حيث تستخدم الضّغط السّياسي إذا استلزم تحقيق أهدافها لذلك، مثل النّقابات و الجمعيّات المختلفة و المنظّمات النسويّة، و أهمّ هذا النوع من التّنظيمات الّتي تؤثر في التّنشئة السياسيّة للمرأة هي النّقابات التي تُعتبر مدارس تجريبيّة أوليّة للفعل السّياسي، بإتقان مهارات الضّغط و التّفاوض و فرض التّواجد و تحديد الحقوق و الواجبات و كيفيّة تحقيق المطالب بأقلّ الخسائر الممكنة، و على رأس هذه النّقابات تلك الخاصّة بالمعلّمين، حيث أنّ المرأة قد اكتسحت ميدان التّعليم، هذا ما جعلها تنخرط بأعداد كبيرة و لسنوات طويلة في النّقابات التّعليميّة الّتي استطاعت أن تؤثّر في النّظام التّربوي و حتّى السّياسي القائم، خاصّة منذ إضراب 2003 حتّى إضرابات 2009-2010 و من أهمّ تلك النّقابات نقابة الإتّحاد العام للعمّال الجزائريّين (UGTA)، والمجلس الوطني المستقل لأساتذة التّعليم الثّانوي والتّقني (CNAPEST) و نقابة مجلس ثانويّات العاصمة (CLA) و الإتّحاد الوطني لعمّال التّربية و التّكوين (UNPEF) ؛ هذا دون أن أنسى ما تتعلّمه المرأة من نقابات قطاع الصحّة و القضاء و غيرها من النّقابات العماليّة.

كما يؤثّر الدّين في الأفراد بدرجات متفاوتة، حسب تعلّقهم بالمعتقدات السّائدة بمجتمعهم، إلّا أنّه يبقى مؤثّرا من المؤثّرات القويّة في التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة، حيث "ينبثق من واقع اجتماعي و اقتصادي و سياسي و تاريخي شديد التّعقيد و يتطوّر بتطوّر هذا الواقع، يتّصل بمؤسسات التّنشئة الأخرى و يتفاعل

معها، يساهم في تأطير و تلبية حاجيات الأفراد إلّا أنّه كثيرًا ما يعاني من تغييرات و تأويلات متناقضة"[1] ، منها ما يخصّ المرأة و ما لها من حقوق، و ما عليها من واجبات خاصّة الجانب السّياسي منها.

فمثلًا أكّد فيبر على " الدور التاريخي للمعتقدات الدينيّة كون فكرة تأثير الإصلاح الإقتصادي و الإجتماعي كان منتشر بشكل كبير في عصره"[2] فقد ركّز على " تأثير الأخلاق البروتستانتيّة خاصّة الكالفينيّة تاريخيًّا ، حيث اعتبرها ناقلة للثقافة الرأسماليّة في كثير من المناطق"[3].

أمّا بمجتمعاتنا الإسلاميّة فقد جاء الإسلام بحلول عدّة للحياة الإجتماعيّة و الإقتصاديّة و حتّى السياسيّة الّتي لم يقص المرأة منها حيث لم يحرّم قط المشاركة السياسيّة للمرأة (مثلًا المقاومة، الجهاد، الشّورى...) غير أنّها كثيرًا ما تتلقّى تنشئةً لا تحفّزها على العمل السّياسي ،حتّى المرأة السياسيّة تعاني من الصّورة السلبيّة الّتي يحملها بعض الإسلاميّين عنها ، و الّتي يمكن أن تتحوّل إلى عنفٍ لفظيٍّ أحيانا، إلّا أنّ هذا لاينفي وجود حركات إسلامية وأحزاب ذات إيديولوجية دينية تحفّز المرأة على العمل السّياسي، أهمّها حركة مجتمع السلم- حمس – و حزب النهضة.

و كثيرًا ما كان الدّور البارز للدّين في التّنشئة السياسيّة من خلال نشأة و نشاط الأحزاب خاصة المعارِضة للنّظام السّياسي القائم، كما أنَّ النّظام الحاكم يمكن أن يستخدمه لفرض سلطته و تثبيت شرعيّته، و نجد في حالات التفكّك الإجتماعي و السّياسي الكثير من الأفراد يلجؤون إليه للهروب من واقعهم و محاولة إيجاد حلولٍ فيه لأزماتهم.

---

[1]- د بركات حليم: مرجع سابق، ص ص270-271 (بالتصرف).

[2] - Weber Max : sociologie des religions ,traduit par : Jeam pierre grossein ,édition Gallimard,1996,p :63

[3] - ibid, p : 46

المبحث الثّاني: بناء ثقافة سياسيّة لدى المرأة:

تمهيد:

تساعد الثّقافة السّياسيّة السّائدة بالمجتمع على وصول المرأة للعمل السّياسي أو تتسبّب أحيانًا في إبعادها عن ذلك المجال، هذا ما أحاول دراسته من خلال هذا المبحث بدايةً بتوضيح نوع الثّقافة السّياسيّة السّائدة بمجتمعنا و مدى تأثيرها في مصير المرأة السّياسي.

المطلب الأوّل : نوع الثّقافة السياسيّة السّائدة وتأثيرها على التّواجد السّياسي للمرأة:

ما دام للثّقافة السياسيّة تأثيرٌ مزدوجٌ على التّواجد السّياسي النّسوي بالمجتمع، فمن الطّبيعي أن يكون ذلك التّواجد متباينًا بين المجتمعات حسب الثّقافة السّائدة و الثّقافات الفرعيّة الّتي توازيها، و ما لذلك المجتمع من ركائز فكريّة وإيديولوجيّة و عقائديّة و تاريخيّة ، كون ذلك كلّه يسمح لنا بفهم كيفيّة توزيع السّلطة بالمجتمعات و سبب استقطابها لأفراد معيّنين دون غيرهم .

حيث " يمكن تقسيم المجتمع إلى ثلاثة فئات : عامة النّاس أي فئة الجماهير الّتي لا تتميّز عن باقي الأفراد و لا تمتلك أيّ نجاح اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي ممّا يجعلها تحت سيطرة الأقليّة،كما يوجد فئة الخاصّة و هي النخبة ذات المكانة الإجتماعيّة الراقية الّتي يلعب المستوى الفكري دورًا أساسيًّا في تمييزها ، أمّا الفئة الثالثة فهي فئة خاصّة الخاصّة أي نخبة النخبة"[1] الّتي تتمتّع بسلطة اتّخاذ القرار و" لتسيير الآخرين تعتمد النخبة على نفسها لتخفّف عنهم ، و تضحّي من أجل راحتهم" [2] و هذا أمر تكتسبه تلك النخبة من ثقافة قياديّة خاصّة بها .

كلّ هذا فرض عليّ الإشارة إلى أهمّ أنواع الثّقافات السياسيّة السّائدة بالمجتمعات ، خاصّة العربية منها، حيث يمكن التّمييز بين:

1- الثّقافة السياسيّة الرعويّة:

[1] - Smati Mahfoud : Les élites sous la colonialisation, édition Dahleb, Alger, 1998,pp :6 – 7.
[2]: ibid, p : 9 .

نجد الفرد المتأثّر بثقافة سياسيّة رعويّة غير مهتم كثيرا بالجانب السّياسي بمجتمعه ،حيث لا يمتلك صورةً واضحةً "عن حقوقه و سلطاته و دوره في التّأثير على النّظام السّياسي، أيضًا لا يكون للفرد ضمن هذا النّوع من الثّقافات أيّ مشاعر حول أمّته و نظامها السّياسي، بشكل عام و كذا حول البنى و القادة السياسيّين كما وليس لديه أيّ معايير يستند إليها في صياغة أحكامه و آرائه السياسيّة، عادةً ما يسود هذا النّوع من الثّقافة في المجتمعات التي يوجد فيها أدوار سياسية متمايزة،"[1] و أين الولاء يكون للجماعات الفرعيّة أكثر منه للمجتمع ككلّ، مثل الولاء السرّي أو العشائري أو القبلي، أو النّخبوي، ونجد هذا النّوع من الثّقافات السياسيّة خاصّة بالمجتمعات التّقليدية و غير المتطوّرة البعيدة عن التمدّن و الّتي تتميّز بتقسيمات و نشاطات سياسيّة بسيطة، ممّا يجعل الأفراد ينشؤون على تنشئة سياسيّة ضعيفة، تكون سببًا أساسيًّا في وصولهم إلى حالة اللّامبالاة و عدم الإكتراث لكلّ ما هو سياسي، و المرأة في ظلّ هذه الثّقافة تمثّل الخاسر الأكبر سياسيًّا، حيث تكون بعيدةً عن كلّ ما هو سياسي ما دام أنّ أهمّ الفاعلين الاجتماعيّين المتسبّبين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تكوين شخصيّتها السياسيّة لا يمتلكون ما ينشئونها به سياسيًّا ، و من جهة ثانية من المنطقي أن لا تكون لهم أدنى فكرة أو اعتقاد عن ما تستطيع المرأة أن تنجزه سياسيًّا، فتصبح بذلك الفئة النسويّة مقصيّة من كلّ نشاط سياسي.

2-الثقافة السياسية الخاضعة:

عندما تسود ثقافة سياسية خاضعة المجتمع لا يميل الفرد للمشاركة السياسية، كونه يحمل شعورا بالخضوع والاستسلام للنظام السياسي القائم، و "غالبا ما يسود المجتمعات التي تعيش هذا النوع من الثقافة العنف السياسي، بسبب نقص الإجراءات المدنية المقبولة من غالبية السكان، و العملية لإدارة النزاع كما و تنتشر حالة عدم الثقة في هذه المجتمعات التي تقود إلى فوضى و عدم استقرار"[2] فيصبح الأفراد الاجتماعيين في هذه الحالة رعايا لأنظمة لا تمتلك في كثير من الأحيان الشرعية في أعين مواطنيها خاصّةً ببلداننا العربيّة أين يسود "نمط من التفكير ينظر إلى السلطة السياسيّة باعتبارها حكرا على طبقة تختلف عن عامة الناس و الحصول على السلطة هو حتمية لأشخاص دون آخرين حسب الهويّة و الوراثة"[3].

---

[1]- رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص 160.

[2]- نفس المرجع، ص 162

[3]- عروي عبد الله: **مفهوم الدولة**، دار التنوير، لبنان، 1998، ص 20.

و يكون حال المرأة في هذه المجتمعات – خاصة العربية منها مزريا أكثر من نظيرها الرجل، كوناه تعاني من خضوع لفئة اجتماعية تتسم بالخضوع و التبعية، هذا ما يجعلها تعاني من العنف، و القهر و تصبح المطالبة بحقوقها السياسية و محاولة المشاركة في اتخاذ القرار السياسي، أو حتى التأثير فيه أمرا مستحيلا خاصة و أنها قد تتلقى في كثير من الأحيان تنشئة سياسية مليئة بمعاني العجز و الاتكالية و عدم القدرة على التغيير.

3- الثّقافة السياسيّة المشاركة:

يكون للفاعلين الإجتماعيّين في ظلّ الثّقافة السياسيّة المشاركة إدراكًا تامًّا لحقوقهم و واجباتهم السياسيّة والبُنى و أساليب النظام السياسي القائم بمجتمعهم، و كيفيّة التّأثير فيه لتعزيز بقائه أو تغييره، و تكون بذلك إتّجاهات وتفعيلات الفرد ايجابية نحو الموضوعات السياسيّة ، أي أنّه متحفّز للمشاركة السياسيّة، كونه يؤمن بامتلاكه لهامش حريّة و مكانة سياسيّة وفق الإستراتيجية السياسيّة المنتهجة بمجتمعه ، الّذي غالبًا ما يتميّز بالدّيمقراطية و الإنفتاح السّياسي و الشّفافيّة، و احترام الحريّات و الإنتقال السّلس للسّلطة و الذي يكون بعيدًا عن العنف السياسي، و عن عمليّات التّهميش و الإقصاء.

و كلّ هذه الظّروف تُعتر إيجابيّة و محفّزة للتّواجد السّياسي للمرأة ، حيث تُنشئها تنشئةً سياسيّةً فعّالةً و مساويةً لتنشئة الرّجل، كما تمنحها غطاءًا قانونيًّا صلبًا، و تسهّل عليها عمليّتي التّفاعل و الإندماج السياسيّين، لكونها تتمتّع في مثل هذه المجتمعات بنفس الحقوق و الحريّات السياسيّة الممنوحة للرّجل، ممّا يجعلها في منافسة شفّافة و معقولة معه، تعتمد على الكفاءات و تساوي الفرص، بعيدة عن كلّ أشكال التّمييز الجنسي الإقصائي ، و لربمّا المرأة الأمريكيّة و بعض الأوروبيّات، هن الأكثر تمتّعًا و استفادةً من هذا النّوع من الثّقافات السياسيّة ، لكن من الضّروري الإشارة إلى أنّه من الممكن وجود أكثر من نوع من الثّقافات السياسيّة السابق ذكرها في المجتمع الواحد، حيث أن الثّقافة الأكثر إنتشارًا تصبح السّائدة، أمّا الأخرى يتفاعل معها أفراد المجتمع على أساس كونها ثقافات فرعيّة لا يمكن تجاهلها ، فعلى سبيل المثال نجد ثقافة رعويّة خاضعة أو ثقافة رعويّة مشاركة، ....هذا ما يفرض علينا دراسة جلّ الثّقافات المنتشرة، حيث "ليس في كل مجتمع بالضّرورة ثقافة سياسيّة يُعترف بها و تنقل على أنّها كذلك ، إنّ السّعي إلى فهم دلالات الأفعال السياسيّة في مجتمع ما يعني حتمًا الإستناد إلى مجموع نسق الدّلالات الّذي هو ثقافة المجتمع المدروس"[1].

[1]- كوش دنيس، مرجع سابق، ص 175.

طبعًا مصير المرأة و وضعيّتها الإجتماعيّة و السياسيّة تتأثّر بكلّ الثّقافة المنتشرة بالمجتمع، وعمومًا"يحكم المجتمع العربي خليط من قيم الأسرة الممتدّة و النوويّة و مفهوم العلاقات العائليّة و القبليّة، إلى جانب مفهوم المواطنة و المجتمع المدني و الدّولة الحديثة، ممّا يؤدّي إلى اختلالات مرحليّة و اختلاط في القيم و العلاقات في نفس الوقت الذي تواجه فيه الدّول العربيّة مولد نظامٍ عالميٍّ إقتصادي و ثقافي جديد يؤثّر بقوّة على إقتصاديات الدّول العربيّة، بل أخطر من ذلك فإنّه يعمل على تكوين قيم ثقافيّة و إجتماعيّة جديدة لا تتلاءم و طموحاته الإقتصاديّة العالميّة" [1] ، و هذا ينعكس بصورة مباشرة على الثّقافة القائمة بالمجتمع و يزيد من فرص تهميش المرأة إجتماعيًّا و سياسيًّا و لربّما الأمثال الشعبيّة المتداولة بمجتمعنا و حتّى عربيًّا حول المرأة تعكس نظرة المجتمع إليها، المليئة بمعاني التّحقير و التّسفيه و التّهميش و التّخوين و الّتي يمكن ذكر بعضها:

بالمجتمع الجزائري:

- شيبة النّار.
- بقرة إبليس.
- المرأة حاشاك (مُصطلح حاشاك يُتداول بمجتمعنا الجزائري عند التكلُّم عن البهائم و القاذورات).
- عجوزة النّار.
- بالاك تنسى و تامن النساء.
- اتولّد البغلة و اتقمّط الجمل.
- لا تغرّك شمس الشتاء و لا تغرّك ضحكة النساء.
- إلّي عينو في العذاب، يخالط النساء و الكلاب.
- إلّي يحب الهراج، يكثّر النساء و الدّجاج.
- كلّ بليّة سببها وليّة.
- إذا حلفوا فيه الرّجال بات راقد و إذا حلفوا فيك النّساء بات قاعد.
- ما يغلب الرّجال غير النّساء قليلات الأصل، و ما يغلب قليلات الأصل غير صفّاح القبور.

1-د/ فهمي محمد سيد: **المشاركة الإجتماعيّة و السياسيّة للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص 113

- الرّجال تهدّ الجبال و النّساء تهد الرجال.
- المرأة تغلبها المرأة و الرّجل تغلبه المرأة.
- كان سبع كي تزوّج ارجع ضبع.
- اضرب الغنم بالعصا و اضرب الرجّالة بالنساء.
- ما يخسّر بين الرجال غير النّساء و الدراهم.
- سوق النساء سوق مطيار، يا داخلو ردّ بالك، إيورّولك من الرّبح قنطار و يدّولك رأس مالك.

أما عن بعض الأمثلة الشعبيّة العربيّة[*]:

- آمن للشّيطان و لا تأمّن للنّسوان.
- كثرة البنات شماتة و لو كانوا ثلاثة.
- البنت لا تأمّنها، من بيتها لبيت خالها.
- زوّجناها لنخلص من بلاها، رجعت و جابت ذنابها وراها.
- همّ البنات للممات.
- شاور المرأة و خالفها.
- عار النساء باقي.
- تحت الملايا حيايا.
- المرأة خيرها لزوجها و شرّها لأهلها.
- المرأة الزعلانة بتروح قملة و باترجع سيبانة (قيمة المرأة تقل عندما تترك بيت زوجها).
- المرأة مخلوقة من ضلع أعوج.

حتّى حوّاء آدم عليه السّلام، اتُّهمت بأنّها أخرجت آدم و كلّ البشريّة من الجنّة!

[*] : إرجع إلى المؤلّف:د/ بركات حليم: مرجع سابق، ص 244 (بالتصرّف).

المطلب الثّاني: الثّقافة السياسيّة بالمجتمع الجزائري و انعكاساتها على المرأة سياسيًّا:

1- الثّقافة السياسيّة السّائدة بالمجتمع الجزائري:

تترجم الثّقافة السياسيّة السّائدة بمجتمع ما ، البارزة منها و حتّى الفرعيّة، تركيبية و آليّة النّظام السّياسي القائم به من جهة و كذلك تفاعلات الفرد مع ذلك النّظام حسب ما اكتسبه من تلك الثّقافة من تقييم و إدراك و مشاعر من جهة ثانية ، تولّد فيه معايير أساسيّة مثل قيمة المبادرة السياسيّة و القدرة على التّفاعل من خلال اكتساب الثّقة السياسيّة الّتي تأثّر بصوة مباشرة في عمليّة المشاركة السياسيّة.

هذا ما جعلني أشير إلى ركائز الثّقافة السياسيّة بمجتمعنا الجزائري الّذي عرف عدّة محطّات تهديميّة و أخرى بنّاءة عبر تاريخه السّياسي و الإجتماعي، تعتبر المفسّر الأوّل لما آلت إليه اليوم معايير الثّقافة السياسيّة بمجتمعنا و أساليب تفاعل الأفراد مع كلّ ما هو سياسي، حيث نجد شوائب بثقافتنا تعود إلى مرحلة الإستعمار الّذي حاول محو الأصل الإسلامي و العربي و القومي للهويّة الجزائريّة، و كان أوّل الأسباب الإنقساميّة الّتي لا زالت تحول دون الوصول إلى التوحّد التّام و الشّامل للفاعليين الإجتماعيّين بمحيطهم الإجتماعي المشترك في جميع المجالات، بل و تحوّل من ثنائيّات لغويّة إلى وظيفيّة منذ بداية الإستقلال حيث أنّ " انقساميّة النّخبة هذه ، هي الّتي كوّنت الأرضيّة السوسيولوجيّة للإقطاعيّة الّتي ميّزت مؤسّسة الدّولة، بموجب تقسيم المهامات التي عرفت به النّخبة الجزائريّة المختلفة المتمرّسة داخل مختلف الهياكل و المؤسّسات، و الّذي كان من نتائجه أن مُنحت المؤسّسات الإيديولوجيّة كهياكل حزب جبهة التّحرير و المنظّمات الجماهيريّة بالإضافة إلى وزارات إيديولوجيّة أخرى كوزارة التّربية و العدل و الشّؤون الدينيّة إلى النّخب المعرّبة مقابل منح المؤسّسات الإقتصاديّة و الإداريّة إلى النّخب المفرنسة الّتي أعادت إنتاج سيطرتها داخلها "[1] ، حيث تمّ تقسيم مؤسّسات الدّولة على أساس ثنائيّة لغويّة (معرّبة و مفرنسة)، أين المعرّب يمثّل لغة الدّين الإسلامي، و خطاب القاعدة الإجتماعية، في حين أنّ المفرنس يمثّل لغة الحداثة و النّطق الإداري و التّكنولوجي المرتبط مباشرةً بنخبة مفرنسة أحسنت قبضتها على المجال الإقتصادي و الأكاديمي، فقد تميّزت بعد نشأة الدّولة الوطنيّة " الإنتليجانسيا الجزائريّة بالمحدوديّة كونها انفجرت إلى تيّارات من معرّبين، مفرنسين، بربر،إسلاميّين ، لائيكيّين يشكّل كلّ جزء منها و يبني خطابه حول المجتمع ، الأمّة ، التّاريخ ، حتّى القيم غير انّه لا يوجد و لم يوجد حتّى بعد الإستقلال

[1]- د/جابي ناصر: الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار أم ركود سياسي؟، في الدّين أحمد (وآخرون): **الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص ص 72- 73

توحيد للإنتليجانسيا فلم يوجد بذلك إنتاج لتاريخ وطني بإمكانه أن يساهم في بناء المثقّف و حتّى بناء الأمة"[1].

لكن هذا لا يُنقص من تأثير الإيديولوجيّة المعرّبة الإسلاميّة، حيث منذ المرحلة الإستعماريّة و " نظرًا إلى أهميّة الإسلام في الثّقافة السياسيّة الجزائريّة، فقد ضمن في برنامج الجبهة كوسيلة لربح التّأييد الشّعبي الواسع، بعبارة أخرى، فالإسلام باعتباره يمثّل إيديولوجيّة الشّريحة العريضة في المجتمع، استغلّته الجبهة بطريقتن: تجنيد الجماهير ضدّ الإستعمار الفرنسي من جهة و عزل الأحزاب أو الحركات الوطنيّة الّتي رفضت الإلتحاق بالثّورة عن الجماهير من جهة أخرى"[2].

وعمومًا أهمّ الثّنائيّات المتناقضة البارزة بالمجتمع الجزائري، و المأثّرة على كل قطاعاته بصورة مباشرة و أخرى غير مباشرة هي: (عربي - آمازيغي)، (مفرنس – معرّب)، (سلفي – حداثي)، و كلّها تؤكّد على انقساميّة ترسّخت بثقافة مجتمعنا، ممّا زاد من تأثير الثّقافات السياسيّة الفرعيّة على الأفراد أحيانًا وكوّن قيمًا ومعايير متداخلة فيما بينها أحيانًا أخرى.

و يمكن اعتبار الثّقافة السياسيّة بالمجتمع الجزائري قريبة من كونها رعويّة، خاصّة في المرحلة الأولى من بعد الإستقلال، أين العديد من أفراد المجتمع الّذين عاشوا لسنواتٍ طويلةٍ ضمن ثقافة سياسيّة خاضعة للإستعمار الفرنسي، لم يعتبروا القرار السّياسي من اختصاصهم، بل حكرٌ على رجال السلطة فقط، الموجودين خاصة داخل الحزب الواحد، و المتمتعين بشرعيّة ثوريّة.

و ما زاد من تثبيت هذا النّوع من الثّقافات هو ما عرفته هذه الحقبة الزمنيّة من عنف سياسي، نتيجة الصّراع الّذي كان واضحًا بين أعلى القيادات السياسيّة، مثل الإعتقالات و الإغتيالات المجهولة المصدر وعمليّات النّفي والإقامة الجبريّة....الخ ، ممّا ولّد في أفراد المجتمع معاني الشكّ و الإغتراب السّياسيّين كونه لم يتمكّن من التّعامل في معظم الأحيان بثقة مع كل ماهو سياسي بمجتمعه ، حتّى بعد الإنفتاح السّياسي الّذي فرضته مرحلة التعدديّة السياسيّة، لم يتخلّ الفرد الجزائري عن ما لديه من شكوك ومخاوف من عواقب المشاركة

[1] - Lardjane Omar : Identité collective et identité individuelle , dans Elites et questions identitaire , édition Casbah , Alger , 1997, pp : 15 - 16

[2] - فيلالي صالح: إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية، في: الرياشي سليمان (وآخرون): **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (11) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 1999، ص 34.

سياسيًّا، بسبب الأزمة السياسيّة الّتي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة وفرض حالة الطوارئ الّتي زادت من الفجوة الّتي أبعدت الفاعل الإجتماعي بمجتمعنا من ثقافة سياسيّة مشاركة ، هذا أكبر دليل على وجود هفوات ونقائص في الثّقافة السياسيّة الّتي تلقّاها أفراد المجتمع بعد الإستقلال حيث أنّ "غياب الأدلجة بتعريف العروي هو في واقع الأمر غياب للثّقافة السياسيّة الواجبة للتّعبير عن شريعة الدّولة ومؤسّساتها وبالتّالي تقليص الفجوة بين الدّولة و المجتمع ، فثقافة الثّورة و التّحرير هي إيديولوجيّة فكرة التطلّع إلى الإستقلال ، أمّا بناء الدّولة وتنمية المجتمع فتحتاج إلى ثقافة أخرى تمنحها الإيديولوجيّة الشرعيّة"[1] المبنيّة على إطار ديمقراطي وشفّاف .

وقد أكّد الدّكتور **هوّاري عدّي** على هذه الأزمة الإديولوجيّة في الثّقافة السياسيّة المبنيّة بعد الإستقلال ، حيث اعتبر أنّ "الجزائر ضيّعت فرصة بناء الدّولة الحديثة بسبب استمرارها في تداول خطاب دعائي وليس إيديولوجي مناهض للإحتلال الفرنسي، فقد استمرّت السّلطة ما بعد الإستقلال توظّف الإيديولوجيّة الإحتجاجيّة ذات النّزعة الوطنيّة (الشعبويّة)، ولم تنتبه إلى الفجوة التاريخيّة الّتي مرّت على عهد الإحتلال"[2]، تلك الفجوة الظّاهرة بين أجيال سياسيّة ثلاث كما حدّدها عالم الإجتماع البروفسور جابي ناصر والّتي تعكس بعض التّباينات من حيث الثّقافة السياسيّة المنتهجة وبالتّالي سولوكات سياسيّة متباينة.

حيث أنّ الجيل السّياسي الأوّل هو "جيل قاد ثورة التّحرير ووصل إلى السّلطة وهو صغيرٌ جدًّا في السّن، ليستمرَّ طويلًا على رأسها، دون التّفكير في الإبتعاد عن مقاليد الأمور اقتناعًا منه ربّما بأنّ الأجيال الأصغر سنًّا منه لازالت قاصرة لا تملك الشرعيّة الثوريّة الّتي بنى عليها مجده السّياسي"[3]، لذلك أهم ما يميّز الثّقافة السياسيّة لهذا الجيل هو الثّقة التي يمتلكها في قراراته السياسيّة عكس النّظرة السياسيّة السلبيّة الّتي يحملها على الأجيال الأصغر منه ، رغم كونه قام بالثّورة في سن مبكّرة، وهو جيل فخور بأصوله الريفيّة *وببنائه للدّولة الوطنيّة رغم ما عانته بعد ذلك هذه الدولة من انتكاسات.

---

[1]- ثنيو نور الدين: الدولةالجزائرية .... المشوع العصيّ، في سليمان الرياشي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 201 .

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- جابي ناصر: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012، ص 19.

*- أشار البروفسور جابي إلى هذه الفكرة عندما ذكر مكان الدفن بالنسبة لهذا الجيل الّذي رغم كونه دخل المدينة صغيرا و تجذّر فيها، إلّا أنّه يفضّل أن يُدفن في مدينته الريفية بعد موته.

أمّا الجيل السّياسي الثّاني، أو كما سمّاه البروفسور جابي جيل الإستقلال والبناء الوطني فهو الأكثر تأثّرا بخصوصيّات الثّقافة السياسيّة القائمة لدى الجيل الأوّل حيث أنّه "لم يتعوّد على المبادرة السياسيّة المستقلّة، بعد أن رضي وتربّى على قبول الأدوار الممنوحة له من قبل جيل السّلطة وارتضاها لمدّة طويلة داخل مؤسّسات التّنشئة الّتي مرّ عليها أو حتى سيّرها انطلاقا من المدرسة مرورًا بالمصنع فالمؤسّسة الخدماتيّة"[1] هذا مايجعل أهمّ خصوصيّات الثّقافة السياسيّة لهذا الجيل كونها قريبة جدًّا من أن تكون رعويّة حيث لم يتعوّد على اتّخاذ القرار السّياسي أو حتّى المشاركة في التّغيير أو التّأثير فيه ، بل اعتبر ذلك من خصوصيّات ومهام رجال السّلطة فقط الّذي تعلّم أن يحترمهم كونهم يمثّلون الآباء الّذين ضحّوا من أجل الفوز بحريّة الوطن والّذين أصبح على عاتقهم المحافظة عليه وترقيته.

وفيما يخصّ الجيل السّياسي الثّالث أو كما سمّاه البروفيسور جابي جيل الفعل المباشر والحركات الإحتجاجيّة فلديه خصوصيّات تميّزه عن الأجيال الّتي سبقته ، حيث أنّ "لحظة الجيل الثّالث السياسيّة ارتبطت منذ بدايتها بالإنكسار داخل هذا المشروع الوطني، ليكون هذا الجيل الشّاب على رأس ضحايا الإنتكاسة في سير المشروع الوطني"[2]،ممّا جعله يكوّن ثقافة سياسيّة سلبيّة أكثر منها إيجابيّة كونه عايش نتائج العنف السّياسي الّذي ميّز العشريّة الحمراء وأين أصبحت الصّورة السّائدة هي لمواطنٍ "جزائريٍّ غير مبالٍ ، لا يهتمّ إلّا بنفسه ومشاكله الشخصيّة ، لاينخرط في الأحزاب الّتي غادرها،يفضّل الصّلاة في منزله بدل من المسجد،لا يقرأ الجرائد ولا يثق في أيّ خطاب"[3]لا يشعر أنّه حرّ سياسيًّا،في مجتمع يمتاز بصراعات سياسيّة شخصيّة أكثر منها تنظيمية، صراعات تتمّ في معظمها بالكواليس يكون الرّهان الأساسي فيها المصلحة الماديّة والمحافظة على دواليب السّلطة ممّا أوصل أفراد هذا الجيل للتّشكيك في شرعيّة السّلطة وانتقاذها بدايةً بالتّشكيك في كلّ الإنتخابات المنظّمة بعد مرحلة التعديديّة السياسيّة وعدم الثّقة بالإدارة والسّلطة المركزيّة الّتي يتّهمها ببيروقراطيّتها السلبيّة وتفشّي الفساد والرّشوة بداخلها ، وإلى جانب كل ما سبق ذكره، يجب أن أشير إلى تلك الراديكاليّة أو كما يسمّيها بعض الباحثين بالجذريّة الّتي اتّسمت بها بعض الثّقافات الفرعيّة بمجتمعنا، راديكاليّة تسبّبت في تأزّم عدّة مواقف سياسيّة، بسبب محاولة فرض الرّأي الشّخصي وعدم تقبّل الآخر.

---

[1]- المرجع السابق ، ص ص 21-22.

[2]- نفس المرجع ، ص 23-24.

[3]- نفس المرجع ، ص 38.

2- تأثّر المرأة بالثّقافة السياسيّة السّائدة بمجتمعنا:

ربّما اكتسبت المرأة خلال الحقبة الإستعماريّة ثقافةً سياسيّةً ثوريّة بسبب الحِقد الّذي كان يكنّه كلّ جزائري و جزائريّة للمستعمِر الظّالم الّذي قتل وهدّم وشرّد، وعانت منه كامرأة من الإغتصاب والتّيتيم والترمّل.

إلّا أنّ تلك الظّروف ذات تأثير مزدوَج عليها، حيث وإن كانت تحمل المرأة في هذه المرحلة الحسّاسة من الحياة السياسيّة لأفراد المجتمع الجزائري، أفكارًا وقيمًا ثوريّة معادية للإستعمار ومتطلّعة للحريّة و الإستقلال، ممّا جعل منها عاملًا محفّزا للعمل السّياسي في ظلّ المقاومة السياسيّة، إلّا أنّها في نفس الوقت كانت تعاني من التّهميش الإجتماعي والسياسي الّذي فرضته عليها الأسرة داخليًّا والمجتمع التّقليدي خارجيًّا، ذلك التّهميش الّذي فُرض عليها بسبب العادات والتّقاليد من جهة، ولكون صاحب السّلطة عليها(أب،جد،أخ،زوج،.....) من جهة ثانية كان متخوّفًا من فكرة منحها حريّات تجعلها أكثر عرضةً لطمع وبطش المستعمر، هذا ما تعكسه بعض السّلوكات والقوانين الداخليّة للأسرة الجزائريّة آن ذاك ، خاصّة بالمناطق النائيّة، مثل عدم خروج الفتاة من البيت إلا للضّرورة القصوى ، وفرض لباسٍ عليها بمعايير محدّدة ، وحرمانها من الدّراسة ، أو السّماح لها بالدّراسة لسنوات قليلة فقط مهما كانت نتائجها الدراسيّة، وتزويجها في سنّ مبكّرة، وتزويج الأرملة بأخ زوجها ، وتفادي فكرة الطّلاق بشتّى الطرق، حتى وإن كان على المرأة أن تضحّي لأقصى الحدود.

كل هذه الإجراءات التحفظيّة التي مورست على المرأة آنذاك، لم تسمح لها بتشكيل وعيٍ سياسيٍّ كافٍ، بل على العكس، رسّخت فيها معاني الخوف والخضوع و الإغتراب، وحتّى تلك الّتي كانت تمتلك ذلك الوعي نسبيًّا، بقيت الحواجز الإجتماعيّة عائقًا أمام مشاركتها سياسيًّا ، حتى تقسيم الأدوار داخل البيت يحمل في طيّاته تمييزًا حسب الهويّة الجنسيّة ، هنا يمكن الإشارة مثل خوجة سعاد إلى" النّيف رمز الشّرف الخاصّ بفرد واحد و الحرمة جملة التّحذيرات الّتي تعكس المقدّس حيث تتضمّن الفضاء الخاصّ وبالتّحديد المجال العائلي المغلق من المنزل و الخاصّ بالنّساء "[1]

[1] Khoudja Souad : Nous les Algériennes la grande solitude, édition Casbah, Alger, 2002, p: 33

أمّا بعد الإستقلال، وفي مرحلة بناء الدّولة الوطنيّة، لم تساعدها الثّقافة السياسيّة السّائدة آنذاك -كما ذكرت سابقًا - في اكتساب وعي سياسي كافٍ للمشاركة السياسيّة ، تلك المشاركة الّتي لم تكن في متناول معظم الرّجال، فما بالك إن كانت امرأة ؟ خاصةَ بوجود ثنائيّات متناقضة وفكر ذكوري عند بعض الفئات الإجتماعيّة ، إلى جانب ثقافة إقصاء الآخر كلّ ذلك أوصل المجتمع الجزائري لمرّات عديدة إلى صراعات سياسيّة داخليّة ، تجاوزت المرحلة الأولى لبعد الإستقلال .

إلاّ أنه من الضّروري ذكر ما اكتسبته المرأة في بداية استقلال المجتمع الجزائري من وعيٍ ورأسِ مالٍ ثقافيٍّ بفضل تعميم التّعليم المجّاني للجنسين وإن كان رصيدها السّياسي في هذه المرحلة قد زُوِّد خاصّةَ بما عرضتهُ عليها البرامج الدراسيّة بالأطراف التّعليميّة المختلفة ،كما أنّها خرجت للعمل، خاصّةً بقطاع التّعليم ، وشاركت - ولو بشكل بسيط- في التّنمية الإقتصاديّة للمجتمع، تلك التّنمية الّتي تعثّرت في أزمة اقتصاديّة تحوّلت إلى اجتماعيّة وسياسيّة، انتهت بأحداث أكتوبر 1988، والّتي وإن حاولت السّلطة السياسيّة معالجتها بفرض التعديديّة السياسيّة وتعزيز الحريّات (الإعلاميّة،الجمعويّة،التّجاريّة،...) بمجتمعنا ، إلاّ أنّ صراع الأجيال السياسيّة الّذي لازلنا نلتمسه بمجتمعنا إلى يومنا هذا ، لم يساعد في الرّفع من الوعي السّياسي لدى الفئة النسويّة بشكل عام، بل كنّ قليلات اللّواتي تميّزن بثقافة سياسيّة عالية و بمشاركة سياسيّة بارزة ، أمّا مرحلة العشريّة الحمراء الّتي أدخلت المجتمع الجزائري في نفق مسدود بسبب الأزمة السياسيّة وظاهرة الإرهاب الّتي عانت منها كل الفئات الإجتماعيّة دون تمييز، فقد تسبّبت بصورة مباشرة في سحق المرأة سياسيًّا، تلك المرأة الّتي تعرّضت للقتل والتّهديد و الإغتصاب والتّيتيم والترمّل و....، ممّا جعلها تعيش نفس ما عاشته نظيرتها في مرحلة الإستعمار داخل الأسرة الجزائرية من قوانين للضّبط اجتماعيًّا الحريّات الّتي يمكن منحها إيّاها ولو كان ذلك بشكل أقلّ حدّة ، فجعلت منها فردًا اجتماعيًّا ضعيفًا سياسيًّا، يتّصف أحيانًا باللاّمبالاة السياسيّة وأحيانًا أخرى بالإغتراب والشّك السّياسيّين.فالفرد يتشجّع عندما يشعر بأنه " ليس وحيدًا بل ينتمي إلى جماعة يتقاسم معها نفس المعايير ، الشّعور بأنّك على حق عكس الآخرين ، ملذّة الكفاح بأوج مواقفها ..."[1] و هذا ما افتقدت إليه المرأة آنذاك .

[1] MATHIEU, Lilian: Quand la sociologie de l'action collective rencontre les identités. État des lieux et perspectives , in ARNAUD, Lionel(et autres) : L'action collective face à l'imbrication des rapports sociaux , Classe, ethnicité, genre, L'Harmattan, Paris, 2009 , p. 4

المبحث الثالث : علاقة الشّخصيّة السياسيّة بالفعل السّياسي لدى المرأة.

تمهيد: للمرأة الجزائريّة صورٌ مختلفة للمشاركة سياسيًّا باختلاف مستوياتها و نسب تواجدها ممّا يحفّز على تسليط الضّوء على أهمّها و دراسة العوامل المؤثّرة فيها.

المطلب الأوّل:المرأة الجزائريّة و المشاركة السياسيّة.

يمكن إظهار التّفاعل الإيجابي للمرأة الجزائريّة مع السّياسة من خلال صور مشاركتها السياسيّة الّتي يمكن تصنيفها من الأكثر تعقيدًا إلى أبسطها :

الشّكل رقم (1): مخطّط هرمي لصور المشاركة السّياسيّة للمرأة الجزائريّة.

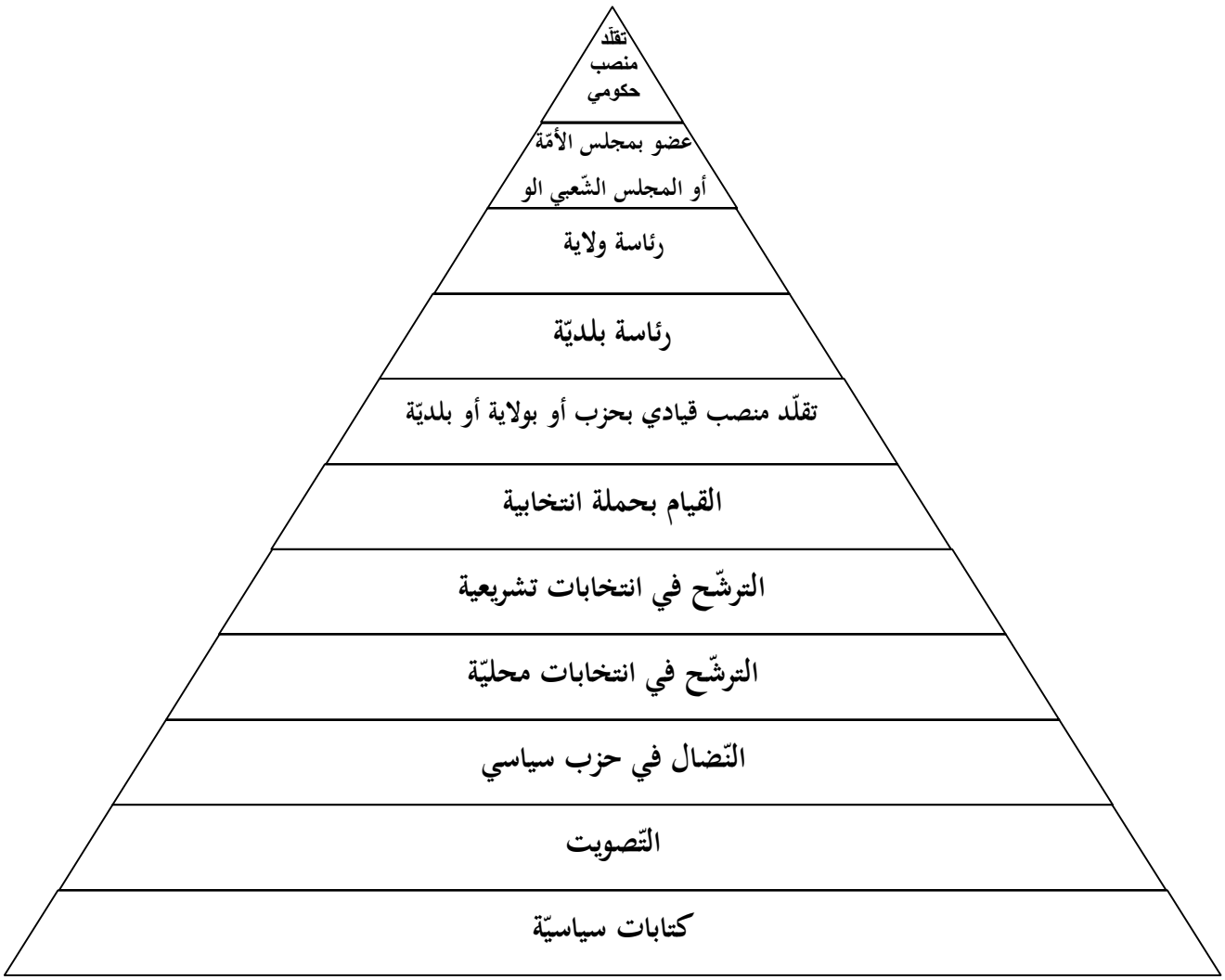

و إلى جانب هذه الصّور من المشاركة السياسيّة، لا يجب أن ننسى دور المرأة السّياسي في الثّورة التّحريريّة، وسأحاول لاحقًا التطرّق بصورة تحليليّة وتفصيليّة لكلّ نوع من أنواع تلك المشاركات السّياسيّة الّتي قامت بها المرأة الجزائريّة، كيف اختارتها دون غيرها؟ وهل كان إختيارها إراديّ أم حسب ما سمح به المجتمع ؟ وما هي الظّروف التي مارست من خلالها تلك النشاطات؟.

أمّا عن التّفاعل السّلبي للمرأة بمجتمعنا مع السّياسة، فبعدما تطرّقت إليه من خصوصيّات العوامل والظّروف الّتي تُبنى على أساسها الشّخصيّة السياسيّة لدى المرأة بمجتمعنا الجزائري ، يبدو لي حاليًّا أنّ وجود حالة من السلبيّة السياسيّة لدى العديد من النّساء الجزائريّات أمرًا منطقيًّا ومفهومًا، هذا ما يمكن تلخيصه في النّقاط التّالية :

- المرأة المضطهدة أُسريًّا لا تحمل ثقافة المشاركة اجتماعيًّا أو سياسيًّا ، حيث لم تنشأ على مفاهيم الديمقراطية وحريّة التّعبير و الإختيار، بل على العكس من ذلك تمامًا ، تشبّعت من ثقافة تسلّط القويّ على الضّعيف، الحاملة لمعاني الكبت والإقصاء، هذا ما يجعلها تعيش حالة اغتراب داخل أسرتها وبالمجتمع الّذي تنتمي إليه ، ممّا لا يسمح لها حتّى بالتفكير في العمل السّياسي.

- نجد المرأة في كثيرٍ من الأحيان، لا تهتمّ بالعمل السّياسي كونها لا تفهمه ولم تسمع عنه من قبل في محيطها الإجتماعي وهذه أقصى أنواع الإقصاء السّياسي الممارس على المرأة.

- وجود أزمات سياسيّة مثل الّتي عانى منها المجتمع الجزائري الّذي أوصلته الظّروف إلى فرض حالة الطّوارئ الّتي تمّ تسييره تحت غطائها لمدّة طويلة ، هذا ما جعل هامش حريّة المرأة السّياسي ضئيلٌ جدًّا، حيث أنّه تمّ باسم المصلحة العامّة للوطن إقصاؤها بصورةٍ مباشرةٍ وأخرى غير مباشرةٍ من المشهد السّياسي، بحجّة الوضع الأمني الّذي لا يسمح بإعطائها مسؤوليّات سياسيّة ، وترك المجال لمن هو ذو خبرة وقدرة سياسيّة كافية من فئة الرّجال.

- التّفاوت الظّاهر بين الحقوق السياسيّة الممنوحة للمرأة قانونيًّا وميدانيًّا ، يجعل العمل السّياسي بالنّسبة لها أكثر صعوبة و حتّى صعب المنال أحيانًا، كونها تتعامل مع ذهنيّات ترفُض مشاركتها في العمل السّياسي، فتتلاعب أحيانًا بالقوانين لتتفادى التّواجد النّسوي بين رجال السّياسة، خاصّة في مناصب السّلطة والقيادة.

المطلب الثّاني:المشاركة السّياسيّة للمرأة في الثّقافة الإسلاميّة:

1) الحقوق الإجتماعيّة والمدنيّة للمرأة في الثّقافة الإسلاميّة :

عزّز الإسلام مكانة المرأة ورفع من شأنها، هذا ما تتّفق عليه جلّ التيّارات الإسلاميّة، إلّا أنّ الإختلاف ظاهرٌ وبقوّة بين البعض منها ، عندما يتمّ التناقش حول الحريّات الممنوحة للمرأة، حريّات إجتماعيّة ومدنيّة واقتصاديّة وخاصّة سياسيّة.

وبالعودة إلى ما جاء بالقرآن الكريم والسنّة، يتّضح لنا ما كرّم به الإسلام المرأة من فضائل ومساواة، حيث حرّم وأْدَ البنات، وأكّد على ضرورة احترام حدود الله فيما يخصّ المحارم وأصول التّعامل مع المرأة منذ مراحل تنشئتها ، إلى حالات الزّواج والطّلاق و... غيرها من التّفاعلات الإجتماعيّة الأخرى.

وجعل الرّجل والمرأة يتحاسبان ويجازان حسب أعمالهما وليس جنسيهما ، وقد ساوى بينهما في التّكليف بالعبادات كالصّلاة والصّيام والزّكاة والحجّ ، حيث ممّا يقوله سبحانه وتعالى:**{ ومن يعمل من الصّالحات من ذكرٍ أو أنثىَ وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنّة ولا يُظلمون نقيرًا }** (سورة النّساء الآية 123).

وقوله تعالى:**{ الزّانية والزّاني فاجلِدوا كلّ واحدٍ منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الأخر، وليشهد عذابهما طائفةٌ من المؤمنين }**(سورة النّور الأية02).

كما يقول عزّ وجلّ: **{والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيديَهما جزاءً بما كسبا نكلا من الله والله عزيزٌ حكيم}** (سورة المائدة الأية40).

" وساوى الإسلام بين الرّجل والمرأة أيضًا في حقّ التّعليم، ولا يفرّق في ذلك بين الحرّة والأمة وقد حضّ على العلم فيقول سبحانه تعالى: **{قل هل يستوي الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون}**(سورة الزمر الأية10)"[1].

وكثيرات هنّ النّساء المسلمات اللّواتي كنّ مرجعًا للعلماء والمسلمين عامّة، في العلم ورواية السنّة النبويّة، ومنهنّ السيّدة **عائشة أمّ المؤمنين** والسيّدة **فاطمة الزهراء** بنت الرّسول محمّد صلّى الله عليه وسلّم **وسكينة بنت الحسين** رضي الله عنهن، ممّا يُبرز الدّور المهمّ للمرأة في عمليّة تعليم وتنشئة الأفراد اجتماعيًّا وحتّى

[1] - د/ محمد أحمد نافع نمى: **المرأة و السياسة في مصر**، المكتبة المصريّة للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2004، ص: 106.

سياسيًّا، فتشارك بذلك في زرع ثقافةٍ سياسيّةٍ تخلق درجةً من الوعي السّياسي لدى الأفراد.

كما أنّ الإسلام منح المرأة نفس حريّة إبداء الرّأي و الإختيار الّتي منحها لنظيرها الرجل في كل مجالات الحياة الإجتماعيّة ، حيث "كانت المرأة تعبّر عن موقفها وتبدي رأيها*، وقد يكون هذا الرّأي يخالف موقف المسؤول، بل تقوم بتصويبه ولا يجد المسؤول في نفسه شيئا أن يأخذ برأي المرأة إن كان صوابا"[1]كما أنّ الإسلام لم يحرّم عمل المرأة ، إن لم يخرج عن شروطٍ معيّنة لذلك.

وعمومًا فإنّ "الشّريعة الإسلاميّة، و إن كانت قد خصّت المرأة ببعض الأحكام كنصيبها في الميراث الّذي يُعادل نصف نصيب الذّكر، وشهادة امرأتين والّتي تعادلها شهادة رجل واحد، إلّا أنّ هذه تُعدُّ استثناءات تردّ على القاعدة الّتي هي المساواة "[2].

2) حقّ المشاركة السياسيّة للمرأة في الإسلام:

يهمّني كثيرًا في هذه الدّراسة، الجانب السّياسي من حقوق المرأة الّتي منحها إيّاها الإسلام ، تلك السّياسة الّتي حضرتها بعض التيّارات عن المرأة ، في حين أجازت تيّارات أُخرى للمرأة الفعل السّياسي بتحفّظ واضح خاصّةً فيما يخصّ نقطة الولاية العامة" لم يثبت ورود نصّ قرآني أو سنّة نبويّة أو إجماع صحيح وصريح أو قياس معتبر، يحرّم حقّ المرأة السّياسي، ففي حقّ الانتخابات والتّشريع ، ليس من الحقّ أن نقول أنّه حرام ، إذ لو كان محرّمًا لَنصَّ القرآن عليه، وهو القائل عزّ و جلّ **{...وقد فصّل لكم ما حرّم عليكم إلّا ما اضطُررتم إليه...}** (سورة الأنعام، الآية 120) أو فصّلته السنّة ، فكون القرآن لم ينصّ عليه و السنّة لم تحرّمه دليلٌ على أنّه أمر مُباح، يقول تعالى:**{...و ما كان ربُّك نسيًّا}** (سورة مريم ، الآية 64)"[3].

ومن خلال تاريخنا الإسلامي، الّذي سجّل للمرأة مشاركتها في الدّعوة السريّة للإسلام في بدايته كنظام اجتماعي و سياسي للبشريّة ،كما سجّل خروجها مهاجرةً في سبيل قضيّتها الدينيّة و السياسيّة، وضحّت

---

[1]- د/ محمد عبد القادر أبو فارس : **حقوق المرأة المدنية و السياسيّة في الإسلام** ، دار الفرقان للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000 ، ص 112 .

*- من أمثلة ذلك حسب الكاتب : عائشة أم المؤمنين و أسماء بنت أبي بكر و خولة بنت ثعلبة زوجة أوس بن الصامت و هند زوجة أبي سفيان و أمّ سلمة (يوم الحديبية) و غيرهنّ من اللّواتي دخلن التاريخ بمواقفهنّ و آرائهن.

[2]- د/ محمد أحمد نافع نهى: مرجع سابق، ص 105.

[3]- دكار فريدة: **الوضعية الإجتماعيّة للمرأة في الجزائر و انعكاساتها على المشاركة السياسية**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر – 2 - ، (2009 – 2010)، ص ص 45-46.

بالكثير في سبيل ذلك، يتّضح لنا أيضا أنّه قد " كانت للمشاركة السياسيّة للمرأة العربيّة المسلمة قدماً راسخةً و دورًا خطيرًا في رفع الرّوح المعنويّة للجنود و مداواة المرضى و الجرحى ، و نقل الطّعام و العتاد، و إلقاء الشّعر المقاوم مثل الخنساء، و الجهاد بالنّفس مثل السيّدة زينب بطلة كربالاء ... كما امتدح الرّسول محمّد صلّى الله عليه وسلّم نسيبة بنت كعب بقوله (ما نظرت يمنه أو يسره إلاّ وجدتها دوني تدافع عنّي)، كما حضيت امرأة عربيّة بإنقاذ المسلمين في غزوة الخندق و هي صفيّة بنت عبد المطّلب"[1].

و كلّها أمثلة من الواقع التّاريخي للمشاركة السياسيّة للمرأة الّتي و صلت أحياناً لقمّتها وهي المشاركة في الحروب ، فرغم أنّ الجهاد ليس فرضاً على المرأة في الدّين الإسلامي، إلّا أنّه في حالة الفوضى العارمة النّاجمة عن هجوم قويّ من قِبل العدوّ على ديار المسلمين أو على رحالهم، يصبح الجهاد (المشاركة في الحرب) من واجب كلّ رجل و امرأة قادرين على ذلك.

و عموماً فقد كان" للمرأة الحقّ في أن تبدي رأيها في القضايا السياسيّة الّتي تهمّ المسلمين، سواءٌ كانت هذه القضايا داخليّة في الدّولة الإسلاميّة أو خارجيّة، أي في العلاقات الدوليّة للدّولة الإسلاميّة، وكذلك لها أن تنضم إلى حزب سياسي و أن تنصح الحاكم المسلم و أن تساهم في إفراز أهل الشّورى، و لها أن تشكّل الجمعيات السياسيّة "[2]، و كل ذلك في إطار بناء المجتمع و الحفاظ على توازنه الّذي يُعتبر من واجب كلّ أفراده رجالاً كانوا أم نساء، و هذا ما يدّله قوله تعالى:**{و المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر}** (سورة التوبة الآية 72).

و هذا ما يؤكّد على حقّها في الإنتخاب و اختيار من يمثّلها أو من هو جدير باكتساب السّلطة السياسيّة، وهو نفس السّلوك السّياسي الّذي كان يُعرَف تاريخيًا بالبيعة*، تلك البيعة الّتي لم تكن حكرًا على الرّجال فقط، بل بايعت المرأة بعدّة مناسبات و في عدّة محطّات سياسيّة بالمجتمع الإسلامي الّذي لم يحرّم مبايعة النّساء، و من أدلّة ذلك قوله تعالى: **{يا أيّها النبيّ إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ألاّ يشركن بالله شيئا و لا يسرقن ولايزنين و لا يقتلن أولادهن و لا يأتين ببهتان يفترينه بين أيديهن و أرجلهن و لا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله إنّ الله غفور رحيم}** (سورة الممتحنة، الآية 12)

---

[1]- د/ محمد سيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص 134.

[2] : د/محمّد عبد القادر أبو فارس: مرجع سابق ص 118 (بالتصرف)

*- المبايعة بالنسبة للمرأة في الإسلام كانت دون مصافحة.

و من أمثلة ذلك من الواقع التّاريخي أمّ سلمة التي بايعت الرسول صلى الله عليه و سلم على القتال حتى الموت في غزوة الحديبية و نسيبة بنت كعب و صفية بنت عبد المطلب اللّتان بايعتا الرسول محمّد صلّى الله عليه و سلّم بالعقبة.

"و قد أسهب ابن سعد في الطّبقات الكبرى* في الحديث عن البيعة و بخاصّة بيعة النّساء، و ذكر كثيرًا من الأحاديث بروايات صحيحة ذكرت في صحيح البخاري و صحيح مسلم و مسند الإمام أحمد و غيرها من كتب السنّة، تمّ ذكر أسماء نساء المسلمات المبايعات من قريش و حلفائهم و مواليهم، و بلغ عدد هؤلاء سبعين امرأة وترجم لهن، و حدّثنا عن بيعتهن، ثم ذكر غرائب نساء العرب المسلمات المهاجرات المبايعات، و ترجم لهن و قد بلغ عددهن تسعًا و خمسين امرأة، ثمّ ذكر أسماء نساء الأنصار المسلمات المبايعات و ترجم لهنّ و بلغ عددهنّ ثلاث مائة و خمسين امرأة"[1].

أمّا عن دور المرأة في **التّشريع**، فهناك من حرّمه كونه يدخل في إطار الولاية العامّة مثله مثل رئاسة الدّولة، و بالمقابل نجد تيّارات ربطت التّشريع مع دور الفرد في الأمر بالمعروف و النّهي عن المنكر الّذي يجعل صاحب السّلطة يفرض قوانين في مجتمعه أو يقوم بالتّعديل في قوانين سارية، وكما قلت سابقاً هذا دور لم يُفرض على الرجل بشكل خاص لا في الكتاب و لا في السنة النبويّة، بل على الجنسين ، ممّا يجعل الرّأي الأكثر انتشارًا هو أنّ كلّ صور المشاركة السياسيّة مشروعة للمرأة المسلمة ما عدى الولاية و هذا ما أشار إليه الدّكتور محمّد سعيد رمضان البوطي (رحمه الله) حيث قال: "إنّنا إذا استثنينا رئاسة الدّولة و الّتي كثيرًا ما يعبَّر عنها بالخلافة عن رسول الله صلّى الله عليه و سلّم، فإنّ سائر الرّتب و الأنشطة السياسيّة الأخرى تعدّ في الشّريعة الإسلاميّة مجالات متّسعة لكلٍّ من الرّجل و المرأة"[2].

---

[1]- المرجع السابق، ص 126.

* ابن سعد: **الطبقات الكبرى** ، المجلّد 08 ، أين ذكر أكثر من 470 امرأة مبايعة من (ص: 222 إلى ص: 461) .

2- د/ البوطي محمد سعيد رمضان: **المرأة بين طغيان النظام الغربي و لطائف التشريع الرباني**، دار الفكر، سوريا، 1986، ص 69.

المطلب الثّالث:الفكر التحرّري و تأثيره في المشاركة السياسيّة للمرأة العربيّة:

تناقضت و لا زالت تختلف التيّارات الفكريّة و الدينيّة عندما يتمّ التطرّق لوضع المرأة العربيّة بمجتمعها، كفرد له أدوارٌ إجتماعية تتحدّد حسب ما لديها من حقوق و واجبات و ما تمتلكه من موارد و هوامش حريّة فالمحافظين يرفضون فكرة تحرير المرأة ، كونها تمثّل خطرًا (حسبهم) على البنى الإجتماعية (الأسريّة، الأخلاقيّة، القيميّة،...) و عادةً ما يربطون فكرة التحرّر هذه بمؤامرة غربيّة/يهودية ضدّ الإسلام، في حين نجد بعض المنادين بتحرّر المرأة يتّهمون الإسلام بظلمه للمرأة و يطالبون بفصل الدّين عن أحكام الدولة أو محاولة تطبيق أحكام إسلاميّة مواكبة للعصر الذي تطوّر و تغيّر فيه الكثير من جوانبه.

و فيما يخصّ مجتمعنا الجزائري "يعدّ المفكّر الجزائري محمّد بن مصطفى بن خوجة من الأوائل الّذين أولوا اهتمامًا بقضيّة المرأة و تحريرها و ذلك في كتابة (الإكتراث بحقوق الإناث) الّذي نشره سنة 1895" [1] أين اهتم بدراسة الوضع الإجتماعي للمرأة الّتي كانت تعاني من التّجهيل و التّهميش و قد" فسّر أن الإهتمامات الفكريّة بقضيّة المرأة أثناء العهد الإستعماري تتميّز بردّ فعل على الصّدمة الحضاريّة الّتي جاء بها المستعمر الفرنسي و الّذي كان يدعو إلى تحرير المرأة و ترقيتها، فانغلق المجتمع الجزائري على نفسه ردًّا على هذه الفكرة[*]، باعتبارها أداة سيطرة على المجتمع من الدّاخل، خاصّة أنّه توجد أقليّة من الجزائريّين الّذين آمنوا بأفكار هذا النّموذج الحضري الجديد و تمنّوا تحقيقه" [2]

1 - دكّار فريدة: مرجع سابق، ص 136

[*] : اختلفت ردود الأفعال و الرؤى حول هذه الفكرة، حيث و كما أشارت الباحثة دكّار فريدة : "هناك رؤية محافظة تدعو للإندماج و التفرنس مما زاد من تعصّب المجتمع و الإنغلاق حول المرأة و التخوف عليها و الرؤية الليبراليّة المركّزة على ظلم الرجل للمرأة باسم الدين و التقاليد، أما الرؤية الشيوعية أرادت جعل المرأة مثل نظيراتها الأوروبيات بالقضاء على الرأسمالية الإستعمارية و الرؤية الإصلاحيّة تحت رعاية الإمام الشيخ عبد الحميد بن باديس، فقد كانت ضد التفرنس و التنصير، مصرّة على ضرورة تعليم المرأة للحفاظ على هويّة الأمّة و يعتبر مالك بن نبي ذو رؤية إصلاحيّة وسطيّة تعتبر قضية المرأة ليست فقط في إطار صراع بين الرجل و المرأة و إنما تتعلّق بحاجة المجتمع إلى نهضة حضاريّة لذا أوصى إلى إعادة منح المرأة حقوقها الإسلاميّة".(ص ص 136 – 140 ، بالتصرف) .

[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

حتّى بعد الإستقلال، نادت العديد من الأصوات بتحرير المرأة الجزائريّة من قيود الأعراف و مخلّفات الإستعمار الفرنسي بمنحها فرصةً في التّعليم و العمل و تعزيز مكانتها أسريًّا و قانونيًّا(**) و عمومًا فإنّ "وضع المرأة يتغيّر نتيجة حصول تحوّلٍ في البنى الإجتماعيّة ، فالمرأة ضعيفة في المجتمع العربي، ليس بسبب تركيبها الجسماني و طبيعتها، و ليس حتّى بسبب إرادةٍ تعلو على إرادةِ الإنسان، بل بسبب تجريدها من حقوق الملكيّة ومسؤوليّة السّعي و المشاركة النّاشطة في الإنتاج* و الحياة العامّة "[1]،كما أنّ تحرير المرأة يستلزم تحرير المجتمعات العربيّة أوّلًا ، لأنّ " هرميّة العائلة جزءٌ من هرميّة المجتمع، فلا يتمُّ تحرير المرأة بمعزلٍ عن عمليّة تحريرِ المجتمع نفسه ، إنّ هناك علاقة تفاعليّة جدليّة بين عمليّتي التحرّر "[2]، حيث و كما و صفتها بعض التيّارات، تصبح المرأة في هذه الحالة عبدة العبد، مضطهدة من طرف فئة تعاني بدورها من اضطهاد حكّام مجتمعاتها ، يظلمونها (أي المرأة) و هم يُظلمون إذا خرجوا من البيت ممّا يجعلها تعاني من اغتراب أسريّ و آخر اجتماعي و سياسي .

و على رأس أصحاب هذا الفكر التحرّري الّذي حاول رسم أدوارٍ جديدةٍ للمرأة العربيّة **رافع الطهراوي** صاحب كتاب **المرشد الأمين في تربية البنات و البنين (1873)** الّذي " دعا إلى تعليم البنات، و طالب بأن يكون التّعليم مختلطاً ، فيرفع من شأن المرأة و دورها في المجتمع و يؤهّلها للعمل خارج المنزل، كما دعا إلى إلغاء الحجاب"[3].

(**) : أشار غدنز (**علم الإجتماع**، ص 197) إلى أن من نتائج النظام البطريكي حسب المدرسة النسوية الراديكالية هو اللاّمساواة الجنوسية التي يمكن أن نلمحها في تفاعلاتنا اليومية، مثل أنماط الإستماع و المقاطعة في الحديث و شعور المرأة بالتوجّس والضيق في الأماكن العامة، و فرض الرجال على النساء المفاهيم الشائعة عن الجمال و الجاذبية فيرغمون المجتمع بأكمله على القبول بنوع من الأنوثة، فمثلا تساعد المعايير الإجتماعية و الثقافية التي تركّز على رشاقة الجسم على خضوع المرأة، و في هذا السياق تشيّأت المرأة فأصبحت شيئا أو سلعة تُستخدم من خلال وسائل الإعلام و دور تصميم الأزياء و المؤسسات الإعلانيّة كدمية و أداة للجنس.

[1]- بركات حليم : مرجع سابق، ص 245.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

*- حسب تقرير للأمم المتحدة، كانت المشاركة الإقتصادية للمرأة العربية عام 1993 لاتفوق 13 %

[3]- نفس المرجع ، ص 241.

و قد أكّد أيضًا **قاسم أمين** من خلال كتاباته (تحرير المرأة، المرأة الجديدة، ...) على ضرورة تحرير المرأة، وكانت مطالبه الأساسّية:[1]

- تحريم تعدد الزّوجات.
- تقييد حقّ الرجل في الطلاق.
- تعليم المرأة.
- ضمان حقّ المرأة في العمل.
- إلغاء الحجاب.

كما أشار إلى أنّ" الشّريعة ساوت المرأة بالرّجل إلاّ في حالة تعدّد الزّوجات و كان حذراً، فلم يمنح المرأة حقوقها السياسيّة، موضّحاً أنّ المرأة بحاجة إلى وقت طويل من التثقيف قبل أن تصبح جديرة بالمشاركة في الحياة العامة "[2].

وعلى غرار هذان الباحثان، هناك العديد من الأسماء البارزة في الدّفاع عن تحرّر المرأة مثل: السّعداوي نوال و سعيد خالدة و موسى سلامة و الشعراوي هدى و الجبّار آسيا و المرنيسي فاطمة و الحدّاد الطاهر و الزيّات لطيفة و ...الخ ، و لقد كان لهذا الفكر التحرّري تأثيراً مباشراً على المشاركة السياسيّة للمرأة العربيّة.

و حديثًا حاول العديد من الباحثين إكمال هذه الرّسالة التحرريّة للمرأة منهم جمانة طه الّتي كشفت عن "المعاناة التي يشهدها المجتمع نتيجة تعقّد المشهد الإجتماعي و الإقتصادي و الثّقافي والدّيني و الّذي فرض علينا نوعًا من الازدواجيّة بين الفكر و الممارسة في كلّ المسارات اليوميّة وحتّى المصيريّة و من ثمّ استخلصت طبيعة هذه الازدواجيّة الّتي حالت دون الوصول إلى تحديد سقف الموازنة بين التّراث و القيم الوافدة ".[3]

---

[1]- عبد الوهاب ليلى*: تأثير التيارات الدينيّة في الوعي الإجتماعي للمرأة العربية في سليم مريم (و آخرون): **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرير**، المستقبل العربي (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 02، لبنان، 2004، ص 170.

[2]- بركات حليم، مرجع سابق، ص 241.

*- أستاذة علم الإجتماع ، مصر .

3- : شرشار عبد القادر: قراءة لكتاب المرأة العربية في منظور الدين و الواقع، دراسة مقارنة للباحثة جمانة طه، في: **إنسانيات: المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجية و العلوم الإجتماعية (السوسيو-أنتروبولوجيا في تحول)**، السنة: 09، العدد: 27، (جانفي، مارس) 2005، ص 44 (بالتصرّف).

المطلب الرّابع :آثار المجتمع المدني على المشاركة السياسيّة النسويّة:

للمجتمع المدني تأثيٌر سياسيٌّ مزدوج على المرأة ، حيث من جهة و بحكم نضالها في منظّماته المختلفة أين تمارس القيادة و التّفاوض و المطالبة و الإحتجاج و...غيرها من النّشاطات المدنيّة، تتقوّى شخصيّتها السياسيّة ممّا يعزّز من وعيها السّياسي أيضًا، و من جهة ثانية تعتبر منظّمات المجتمع المدني قنوات تمهيديّة توصل المرأة لقنوات المشاركة السياسيّة المختلفة عبر المجتمع و على رأسها الأحزاب السياسيّة أي بتعبير آخر، يكسب المجتمع المدني المرأة الخبرة القياديّة و النّضاليّة والشّهرة و يوسّع لها دائرة معارفها من أصدقاء و مؤيّدين لأفكارها و حتّى أعداءً و مخالفين لمبادئها.

و يتميّز المجتمع المدني بأسلوب رقابيّ، ذو طابع مؤسّساتي، يؤثّر في جميع الأنساق الإجتماعية المتفاعلة بالمجتمع (الإقتصادي، السّياسي، الثّقافي،...) و يلعب دورًا بارزًا في عمليّتي التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة و في عمليّة الضّبط الإجتماعي، و كلّها ضرورية لتمكين الفرد من الإندماج و تُعتبر "السّمة المؤسسيّة هي أحد أبرز مؤشّرات وجود مجتمع مدنيّ قويّ، و تتحدّد هذه السّمة وفقًا لتوافر أربعة معايير أساسيّة للحكم على مدى التطوّر الّذي بلغته مؤسّسة أو منظّمة ما ، و هي: القدرة على التكيّف في مقابل الجمود ، و الإستقلال في مقابل التبعيّة و الخضوع ، و التّركيب في مقابل الضّعف التّنظيمي، و التّجانس في مقابل الإنقسام"[1]، و تتّصف مؤسّسات المجتمع المدني (نقابات، جمعيّات، روابط، نوادي،...) باستقلاليّتها الماديّة و الإداريّة عن النظّام السّياسي القائم و بوضعيّتها القانونيّة بداخله و بكونها طوعيّة و ذو طابع سلميّ، قوّتها تكمن في كونها تمثيليّة لفئات المجتمع المختلفة، تساهم في الحفاظ على التّوازنات الإجتماعيّة، حيث ينتمي إليها أفراد من إيديولوجيّات و طبقات متباينة، استطاعوا أن ينسجموا تحت غطاء تنظيماته المختلفة الّتي بفعاليّتها ، يفوق تأثيرها حدود المجتمع الّذي تنتمي إليه ،

1- السيد يسين(*): قياس الديمقراطية العربيّة: تجربة (مرصد الإصلاح العربي)، في وقائع ورشة عمل: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية و المؤسسة العربية للديمقراطية، لبنان، 2009، ص 39.

(*): السيد يسين: أستاذ علم الإجتماع السياسي، مصر .

و هذا ما يصعُب تحقيقه بمجتمعاتنا العربيّة، أين نجد المجتمع المدني يعاني من الضّعف نظرًا لتأثير التّركيبة الإجتماعيّة في الفضاء السياسي و ليس "المجتمع المدني إذًا وحدة عضويّة تجمعها رابطة الدم أو العقيدة و إنمّا وحدة غير عضويّة بين أفراد يشكّل كلّ فرد منهم ذات حقوقيّة مستقلة، تنتسب إلى هيئات و مؤسّسات و طوائف و أخويّات و لكنّها لا تكتسب تعريفها و حقوقها من الإنتساب إلى هذه الهيئات، بدون ذلك لا توجد و لا يمكن أن توجد ديمقراطيّة أو مجتمع مدني "[1] ممّا يجعل من هذا الأخير هامش حريّة للفئات الإجتماعيّة، يمكن أن يكبر أو يتقلّص حسب النظام السّياسي السّائد و ما لدى تنظيمات المجتمع المدني من آليّات و إمكانيّات، و هذا ما يجعل منه أهمّ مورد من موارد المرأة السّياسية التي تسمح لها بتحقيق إستراتيجياتها في مواجهة واقعها الإجتماعي و السّياسي، خاصّة إذا كانت في بيئة إجتماعية تتّسم "بوجود قواعد شعبيّة تساهم في صناعة القرارات على المستويات المختلفة يساعد في تكثيف الممارسة السياسيّة من جانب التّنظيمات الأهليّة و من ثمّ زيادة هامش حركتها في المجتمع "[2]هذا ما يؤكّد على أنّ المجتمع المدني يمكن اعتباره سلطة موازية للسّلطة القائمة إذا أحسن الأفراد الإجتماعيّين (منهم المرأة) استغلال ما يوفّره لهم من هوامش حريّة و من مكانة و دور إجتماعيّين، حيث "يستمدّ الفرد قيمته و يحصل على إمتيازات معيّنة بالنظر إلى موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها و موقع تلك الجماعة ذاتها في شبكة العلاقات الرّبونيّة التي تحكم شؤون الدولة و تحدّد ميزان القوّة الّذي يخضع له المجتمع عمومًا "[3] قانونية و دستوريّة تكرّس سياسات التعدديّة السياسيّة و الفصل بين السّلطات واحترام القضاء و تعمل على تفعيل المشاركة .

لكن التّساؤل الذي يطرح نفسه دائمًا عند التطرّق للمجتمع المدني بالدّول العربيّة، هو هل حقا نمتلك مجتمعًا مدنيًّا؟ أم أنّ هذا المصطلح مستورد من الغرب فقط؟ و هل التركيبة الإجتماعيّة لدولنا العربيّة تساعد على بنائه و تطويره على أسس صحيحة؟ أم أنّه مجرّد واجهة للإستهلاك الخارجي؟ و كيف للمرأة أن تحسن استغلاله في تغيير واقعها الإجتماعي و السّياسي؟.

---

[1] - بشارة عزمي : مدخل إلى معالجة الديمقراطية و أنماط التديّن ، في : غليون برهان (و آخرون) ، مرجع سابق ، ص 82 .

[2] - السيد يسين : قياس الديمقراطية العربية ، مرجع سابق ، ص ص : 39 – 40 .

[3] - العياشي عنصر : سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر ، في : الرياشي سليمان (و آخرون) ، مرجع سابق ، ص: 232 .

المطلب الخامس :نماذج للمشاركة السّياسية النسويّة عربيًّا:

رغم اختلاف الرّقعة الجغرافيّة، إلاّ أنّ العديد من النّساء العربيّات تشتركن في نقطة مهمّة و هي مشاركتهنّ السياسيّة المحدودة نوعًا ما مقارنة بنظيراتهن عالميًّا ، كما تشتركن في العراقيل و سياسات التّهميش الّتي تحول دون تطوّرٍ سريعٍ و فعّال كمًّا و كيفًا لفعلهنّ السّياسي، و قد ارتأيت في هذا الجزء من الدّراسة أخذ أمثلة لنماذج عربيّة حول التّفاعل السّياسي للمرأة العربيّة ببيئتها الإجتماعية و منها:

- **المرأة المصريّة:** التي عرفت سبل و قنوات مشاركاتها السياسيّة محطّات و تغيّرات عديدة، حيث "شاركت في ثورة عرابي 1881 احتجاجًا على سياسة الخديوي توفيق، كما شاركت[*] في ثورة 1919 التي ربطت بين الإستقلال و الدّيمقراطيّة، و حصلت على حقوقها الإنتخابيّة بدستور 1956، لتدخل بذلك أوّل امرأة للبرلمان المصري عام 1957 و عيّنت أوّل وزيرة للشؤون الإجتماعية و تشكّلت نقابة عمّاليّة نسائيّة و دخلت المرأة المجلس الإستشاري الأعلى، كما عزّز بعد ذلك قرار الرّئيس السّادات (القانون رقم 12 لسنة 1979) من تواجدها السّياسي، حيث نصّ على تخصيص[**] ثلاثين مقعدًا من مقاعد الشّعب على الأقلّ لصالح المرأة من دون انتقاص من حقّها في الفوز بأيّة مقاعد إضافيّة" [1].

كما دُعّمت بعد ذلك المشاركة السّياسيّة النسويّة بمصر بقرار "الرّئيس محمّد حسني مبارك رقم 90 في فبراير 2000 الّذي نصّ على تأسيس مجلس قومي للمرأة[*] كهيئة مستقلّة تتبع رئيس الجمهوريّة، مهمّتها النهوض بالمرأة و تمكينها من أداء دورها الإقتصادي و الإجتماعي و دمج جهودها في برامج التّنمية و ذلك عبر العديد من الأنشطة البحثيّة و التّدريسيّة و التوثيقيّة و الدعائيّة،... و على مدار خمسة أعوام الّتي هي كلّ عمر المجلس فإنّه تولّى دعم المهارات السياسيّة للمرشّحات للإنتخابات البرلمانيّة و المحليّة و النقابيّة عبر مركزه للتّأهيل السّياسي للمرأة ، كما لعب دورًا في نشر ثقافة المشاركة السياسيّة عبر برنامج المنتديات السياسيّة للمرأة و قام

---

[*] : برز في هذه المرحلة حزب الوفد كطليعة للنضال الشعبي المصري و قد انخرطت المرأة المصرية بهذا الحزب و حاولت من خلال منبره، تحسيس المجتمع المصري، بضرورة إدماج المرأة إجتماعيا و سياسيا مع نظيرها الرجل.

[**] : تم إلغاء عمليّة تخصيص مقاعد للمرأة بصدور القانون رقم 188 لسنة 1986، ممّا أثّر على التواجد النسوي بالفضاء السياسي المصري.

[1] : د/ كيوان فاديا: **تقرير إقليمي عن الدراسات المسحيّة للمشروعات الموجهة للمرأة العربيّة في مجال السياسة**، منظمة المرأة العربيّة، مصر، 2007، ص 08 (بالتصرّف).

[*] : لم يكن هذا المجلس أوّل مبادرة تنظيمية لتمكين المرأة إجتماعيا و سياسيا، حيث سبقه في ذلك التنظيم النسائي للإتحاد القومي و التنظيم النسائي للإتحاد الإشتراكي اللّذان خلفا الإتحاد النسائي المصري بعدما تمّ حلّه سنة 1956.

بجهد ملموس في مجال توعية المرأة بحقوقها المدنيّة... و خلق بيئة إعلاميّة و تشريعيّة مواتية للتّمكين السّياسي للمرأة" [1].

إلّا أنّ ذلك لم يكن كافيًا للرّفع حقًّا من نسب المشاركة السياسيّة النّسوية فمثلا "لم تفت نسبة النّساء أعضاء المجالس المحليّة سنة 2010 نسبة 5 بالمئة بعدما كانت تقدر بـ1,8 بالمئة سنة 2005، كما مثّلت النساء بنسبة 3,9 بالمئة فقط سنة 2005 في الحكومة المصريّة على المستوى الوزاري" [2].

- **المرأة الأردنيّة:** الّتي عانت لسنواتٍ طويلة من غيابٍ على السّاحة السياسيّة حيث "لم تمتلك حقّ الإقتراع أو الترشّح لغاية عام 1974، و رغم حصولها على هذا الحقّ لم تستطع ممارسته فعليًّا حتّى عام 1984، حيث استطاعت أن تقترع و في عام 1989 أصبح باستطاعتها أن تقترع و تترشّح، و قد نتج هذا التأخير عن عدم وجود مجالس نيابيّة منذ احتلال إسرائيل للضفّة الغربيّة عام 1967، حيث لم تجر الإنتخابات في الضفّة الشرقيّة إلى حين صدور قرار فكّ الإرتباط الإداري مع الضفّة الغربيّة في عام 1988.

هذا التّأخير في ممارسة المرأة لحقوقها الإنتخابية أثّر على تنمية قدراتها السياسيّة، إضافةً إلى تأثيره على تقبّل المواطنين لممارستها لهذا الدّور، كما أنّ غياب الأحزاب السياسيّة بين عامي 1965 و 1993 كان له أثر كبير في الحياة السياسيّة و في وعي النّساء عمومًا بأهميّة المشاركة في الأحزاب" [3].

و حتّى بعد عودة الحياة الحزبيّة لم تتفوّق المرأة الأردنيّة في محاولاتها للتّغيير من واقعها السّياسي، ويعود السّبب في ذلك لعوامل عديدة متشابكة فيما بينها، أهمّها تعديل قانون الإنتخاب سنة 1993، حيث بموجبه "ينتخب النّاخب مرشّحًا واحدًا فقط، فلا وجود لقوائم إنتخابيّة و بالتّالي أن يترشّح أي شخص بمفرده أو عن طريق دعم حزبه السّياسي أو عشيرته، فاستثمرت العشائر هذا الوضع لصالحها بترشّح أبنائها لمجلس النوّاب، أمّا النّقابات المهنيّة، فقد كانت القوى اليساريّة أو الإسلاميّة هي المسيطرة عليها في معظم الأحيان و ضمن هذه المعادلة للتّرشيح، كان من الصّعب على المرأة اختراق الحواجز فلم

---

[1] : د/عبد المنعم مسعد نيفين: **مشروع الدراسات المسحية في المجال السياسي، الحالة المصرية**، جامعة القاهرة، مصر، 2006، ص: 08 (بالتصرّف)

[2] : منظمة المرأة العربية: **المرأة العربية: مؤشرات و أرقام، بيانات جمهورية مصر العربية في مجال السياسة**، على الموقع: http://gis.arabwomenorg.org

[3] :د/ كيوان فاديا: مرجع سابق، ص 03.

تفز أيّ امرأة في إنتخابات 1989، و فازت واحدة فقط في إنتخابات عام 1993 و لم تفز أيّ امرأة عام 1997" [1]، ممّا جعل المجتمع المدني يطالب (خاصّة الحركات النسويّة) بنظام الحصص لترقية المشاركة السياسيّة النسوية و قد وصلت سنة 2013 "18 امرأة للغرفة الأولى للبرلمان و 09 نساء للغرفة الثّانية"[2]

- **المرأة السّوريّة:** الّتي بدأ الحديث عن حقوقها و واجباتها السياسيّة، بشكل جدّي و رسميّ في الستّينات من عمر النّظام السّياسي السّوري الذي حظي بالإستقلال سنة 1946، خاصّة بعد قيام "ثورة الثّامن من آذار بقيادة حزب البعث العربي الإشتراكي عام 1963 الّذي أسّس لبنى إجتماعيّة و سياسيّة تنحو إلى تحقيق العدالة و بناء المجتمع التقدّمي و الّذي تتمتّع فيه المرأة كما وردَ في المادّة 12 من دستوره بحقوق المواطن كلّها، كما ورد فيها أنّ الحزب يناضل إلى جانب المرأة في سبيل تحقيق رفع مستوى المرأة و نيلها لحقوقها،ومع الحركة التّصحيحيّة الّتي قادها الرّئيس حافظ الأسد لبناء الدّولة المؤسّساتيّة، و لتوفير الشّروط الموضوعيّة لتحقيق العدالة الإجتماعية ، فحسب دستور 1973 نالت المرأة عدّة حقوق أهمّها حقّ تقليد المناصب العليا و مباشرة الوظائف العامّة و حقّ الإقتراع و الإنتخاب و التّرشيح إلى الهيئات النيابيّة و المنتخبة و حقّ التّعليم و حقّ الأجر المتساوي في العمل المتساوي" [3]، و قد انتهج الرّئيس بشّار الأسد بعد ذلك نفس السّياسة المؤيّدة للمرأة[*]، وصادقت سورية على العديد من الإتّفاقيّات و المواثيق في هذا الصّدد، أوصلت المرأة لمناصب سياسيّة قياديّة، حيث "تمّ تعيين أوّل وزيرة في سوريّة عام 1976 و هي وزيرة الثّقافة كما تمّ تعيين وزيرة للتّعليم العالي عام 1991 كما تمّ تعيين وزيرة للمغتربين عام 2003 و تمّ تعيين عدد من النّساء في منصب معاون وزير" [4].

---

[1] : د/ أديب الصباغ أمل: **دراسة استطلاعية للأنشطة و المشاريع الموجهة للمرأة في المجال السياسي (1995-2005)**، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006، ص ص: 01-02.

[2] : Statistique sur les pourcentages de femme dans les parlements nationaux: http://wwwipu.org/wmn-f/classif-arc.htm

.

[3] : د/ قصاب نجوة حسن: **مسح المشاريع المطبقة للنهوض بالمرأة في المجال السياسي في سوريّة**، دراسة نهائية مقدمة لمنظمة المرأة العربية، سوريا، (2007)، ص: 05 (بالتصرّف)

[*] : تم إنتخاب لأوّل مرة في حزب البعث الإشتراكي امرأة في القيادة القطريّة، كما تم تنصيب امرأة نائب لرئيس الجمهوريّة (**د/ نجاح العطّار**).

[4] : المرجع السابق، ص: 12.

إلاّ أنّ كلّ تلك المبادرات، لم تكن كافية للرّفع من مستوى المشاركة السياسيّة النّسوية كمًّا وكيفًا، فمثلًا فيما يخصّ ترشّحها للإنتخابات التّشريعيّة، نجد أنّ المرأة قد أقبلت بصورة متزايدة على هذه العمليّة لكن بنسب قليلة مقارنةً بنظيرها الرّجل، حيث و على سبيل المثال لا الحصر "وصلت في الدّور التّشريعي السّادس إلى ما يزيد عن 500 سيّدة و وصلت في الدّور التشريعي الثامن إلى 849 مترشّحة مقابل 10405 مترشّح فقط"[1]. أي بنسبة 8,1 بالمئة ،كما تميّزت مشاركتها البرلمانيّة بنسب ضعيفة مقارنةً بتواجد النوّاب الرّجال، هذا ما يمكن توضيحهُ من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (1): نوّاب مجلس الشّعب السّوري حسب الدور التشريعي و الجنس[2]

الدور التشريعي	عدد أعضاء مجلس الشعب		المجموع	نسبة النساء %
	ذكور	إناث		
إحداث المجلس	169	04	173	2,3
1973-1977	182	05	187	2,7
1977-1981	180	06	186	3,2
1981-1985	182	13	195	6,7
1986-1990	178	17	195	8,7

[1] : المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] : صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، **تقرير أوضاع المرأة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة (الديمغرافيا، المشاركة السياسية، المشاركة الإقتصاديّة، العنف ضد المرأة)**، سورية، 2004، ص: 45.

8,5	247	21	226	1990 1994-
9,7	246	24	222	-1994 1998
10,4	249	26	223	-1998 2002
12	250	30	220	-2003 2007

فمن الجدول السّابق، يتّضح الدّور غير البارز للفئة النسويّة بعمليّة التشريع، و هو حال جلّ الدّول العربيّة، الّتي لجأت بعضها إلى نظام الحصص للرّفع من هذه النّسب بالبرلمان و بمختلف المجالس المنتخبة، أمّا سنة 2013، فقد وصلت مثلا بالبرلمان " 30 امرأة أي بنسبة 12 بالمئة " [1].

- **المرأة اليمنيّة:** الّتي برز اسمها بالتّاريخ السّياسي القديم للمجتمع اليمني (الملكة بلقيس ملكة سبأ و الملكة أروى بنت أحمد الصّليحي ملكة الدّولة الصّليحية) ، "هذا الإرث التّاريخي يجعل اليمن من الدّول القلائل الّتي حظيت المرأة فيها بوزن كبير على مسرح التّاريخ السّياسي وتمتّعت بالثّقة الشعبيّة و الإحترام و القبول بها لتُدير و تتولّى شؤون الحكم، أمّا التّاريخ الحديث فقد شهد تبلورًا جديدًا لدور المرأة في مراحل النّضال ضدّ الإستعمار البريطاني في الجنوب و حتّى في مواجهاتها للنّظام الإمامي في الشّمال" [2]، و كان منطقيًّا لو وجدنا المرأة اليمنيّة اليوم قد اكتسحت الميادين السياسيّة بنسب عالية، لكن الواقع اليمني عكس ذلك تمامًا وهذا ما يمكن توضيحه ببعض الأمثلة، حيث يوضّح الجدول التّالي عدد النّساء اللّواتي ترشّحن للإنتخابات البرلمانيّة في ثلاث عهدات مختلفة و عدد اللّواتي وصلن للمجلس:

---

[1] : Statistique sur le pourcentage de femme dans les parlements nationaux, OP-cit

[2] : د/ أحمد منصور أبو اصبع بلقيس: **دراسة مسحيّة لمشروعات التمكين السياسي للمرأة في الجمهوريّة اليمنية (1995-2005)**، جامعة صنعاء، اليمن، 2006، ص: 06.

الجدول رقم (2): عدد المرشّحين و النوّاب في الإنتخابات البرلمانيّة (1993-1997-2003)[1]

سنة الإنتخاب	عدد النّساء المرشّحات	عدد الرّجال المرشّحين	الإجمالي	أعضاء مجلس النوّاب		
				نساء	رجال	الإجمالي
1993	42	3181	3223	02	299	301
1997	23	3814	3837	02	299	301
2003	11	1529	1540	01	300	301

يمكن ملاحظة من الجدول عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين بشكل واضح إن كان في عمليّة الترشّح وحتّى بالتّمثيل النّيابي و نفس الإشكال يتكرّر في الإنتخابات المحليّة و يمكن أخذ الجدول التّالي كمثال فقط على ذلك:

الجدول رقم (3): عدد المرشحين و الأعضاء في انتخابات المجالس المحلية (2001-2006)[2]

سنة الإنتخاب	عدد المرشّحين			أعضاء المجالس المحليّة		
	نساء	رجال	الإجمالي	نساء	رجال	الإجمالي
2001	128	23772	2390	38	7279	7317
2006	149	20512	20661	35	7290	7325

[1] - المرجع السابق : ص 09، نقلاً عن وزارة التخطيط و التعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، 2003.

[2] - نفس المرجع : ص 10، نقلاً عن اللّجنة العليا للإنتخابات و الإستفتاء (اليمن).

فمن الجدول يتّضح أنّ الفرق شاسع بين عدد المرشّحين نساء و رجال بانتخابات 2001 و2006 المحليّة باليمن و حتّى فيما يخصّ الأعضاء المنتخبين حيث لم تكن سوى 38 منتخبة بالمجالس المحليّة سنة 2001 لينخفض العدد إلى 35 سنة 2006.

و فيما يخصّ المراكز السياسيّة "لم تمثّل المرأة سوى نسبة 0,57 بالمئة من أعضاء الحكومة سنة 2006 أي امرأتين مقابل 345 رجل ،و امرأتان فقط في منصب وزير مفوّض (1,82) بالمئة و ثلاث نساء في منصب وكيل وزارة (7,9)"[1] ، أمّا سنة 2013، فلم تصل مثلًا سوى" امرأة واحدة للغرفة الأولى للبرلمان بنسبة 0,3 بالمئة، أمّا الغرفة الثانية فوصلتها امرأتان بنسبة 1,8 بالمئة "[2].

- **المرأة الفلسطينيّة:** المقاوِمة للمحتلّ الإسرائيلي بشتّى الطّرق، حيث احتجّت و تظاهرت بالطّرقات وساهمت في تأسيس و تسيير الجمعيّات، كما قد "شاركت من قبل المرأة الفلسطينية الرّجل في مختلف مراحل النّضال ضدّ الإنتداب البريطاني حيث شهد عام 1929 عقد أوّل مؤتمر نسوي في القدس، انبثقت منه اللّجنة التنفيذيّة لجمعيّة السيّدات العربيّات، ثمّ أنشئ في العام نفسه الإتّحاد النّسائي العربي في القدس و فرع آخر في نابلس"[3] ، أمّا في عهد الإحتلال الصّهيوني، أُسِرت المرأة و استشهدت، تيتّمت و ترمّلت و دَفنت أبناءها، و لا تزال إلى يومنا هذا تعاني من استعمار ظالم متواطئ مع العديد من الأنظمة السياسية ذات مصلحة مشتركة معه .

و أصبحت المرأة الفلسطينيّة تتبنّى سلوكيّات مقاومة في حياتها اليوميّة، حتّى إنجاب الأطفال بالنّسبة لها أصبح سلوكًا مقاومًا للمستوطن الصّهيوني الّذي يسرق الأرض و يحاول إخلاءها من سكّانها بالقتل و التّنكيل و التّعذيب، و يمكن أخذ كمثالٍ فقط الجدول التّالي كمؤشّر لأهمّ حالات المرأة السياسيّة بفلسطين و ذلك سنة 2003:

1- اللجنة الوطنية للمرأة: **التقرير الوطني السادس حول تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)**، اليمن، 2006، ص: 13

[2] Statistique sur le pourcentage de femme dans les parlements nationaux, op-cit.

[3]- د/ علي العيلة رياض: **الدراسة المسحيّة في المجال السياسي في فلسطين (برنامج تمكين المرأة)**، فلسطين، 2006، ص 11.

الجدول رقم (4): المؤشرات السياسيّة للمرأة الفلسطينيّة مقارنةً بالرّجل (2003) [1]

النّسبة المئويّة / المؤشّر السّياسي	إناث	ذكور
العضويّة في المجلس التّشريعي	5,6	94,4
العضويّة في المجالس المحليّة	1,5	98,5
الوزراء	8,7	91,3
الأسرى	1,3	98,7
الشّهداء	06	94

و لم تتغيّر بعد ذلك كثيرًا النّسب السّابق ذكرها، فعلى سبيل المثال(*) وصلت نسبة النساء في الحكومة الفلسطينيّة على المستوى الوزاري 2,7 بالمئة سنة 2010 بعدما كانت تقدر بـ8,7 بالمئة سنة 2005 و بـ4,2 بالمئة سنة 2000، بينما وصلت نسبة الأعضاء بالمجالس المحليّة إلى 15,6 بالمئة سنة 2010، بعدما كانت تقدر بـ17بالمئة سنة 2005 و 02 بالمئة فقط سنة 2000.

- **المرأة اللّبنانيّة:** لم تكن لها مشاركة سياسيّة واسعة مع بداية نشأة الدّولة اللّبنانية، خاصّة بمجيء "قانون الإنتخاب بعد الإستقلال في عام 1943 ليحرُم المرأة من الحقّ في المشاركة في الحياة السياسيّة، إقتراعًا و ترشّحًا، و بفعل موجات الإحتجاج و الضّغط تمّ إقرار حقوق المرأة المدنيّة و السياسيّة سنة 1953، لكن و حتّى التّسعينات بقيت المشاركة السياسيّة النسويّة ضعيفة ، و بعد ذلك وصلت مثلًا إلى برلمان 2005-2009 ستّ نساء فقط من 128 نائب، احتلّت ثلاثة منهنّ رئاسة لجنة برلمانيّة، كما عُيّنت المرأة في منصب وزاري لأوّل مرّة في عام 2004 و قد اعتمد مشروع قانون الإنتخاب المتداول في عام 2007 نظام الكوطا

[1] - المرجع السابق ، ص: 13، نقلاً عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2003.

(*) : إرجع إلى موقع منظمة المرأة العربية: http://gis.arabwomenorg.org

بنسبة 30 بالمئة في التّرشيحات على جزء من الدّوائر تشكّل نسبة 40 بالمئة من مجمل المقاعد النّيابيّة (30 بالمئة من التّرشيحات في متن اللّوائح المتنافسة على 51 مقعدًا نيابيًّا تمّ من أصل 128 مقعد)"[1].

و مثّلت المرأة[*] نسبة 03 بالمئة فقط من الحكومة على المستوى الوزاري سنة 2005 و 2,3بالمئة فقط من المجلس التشريعي المنتخب في نفس السنة (2005) و 3,1 بالمئة من أعضاء المجالس المحليّة، أمّا سنة 2013 "وصلت نسبتهن 3,1 بالمئة أي أربع نساء فقط بالبرلمان" [2].

- **المرأة البحرينيّة:** لم ترتق مشاركتها السّياسيّة بعد إلى المستوى الّذي وصلت إليه علميًّا ومهنيًّا و "يعود ذلك لعدّة أسباب في مقدّمتها التّقاليد و المعتقدات و الموروثات في المجتمع والّتي تكرّس النّظرة الدونيّة للمرأة سياسيًّا، أمّا المنظّمات السياسيّة الّتي نشأت منذ الخمسينات من القرن العشرين فقد بقيت غير شرعيّة حتّى عام 2001 عندما بدأ مشروع الإصلاح...منذ ذلك التّاريخ هناك هامش معقول من الحريّات العامّة و حقّ تشكيل المنظّمات السياسيّة والمزيد من الجمعيّات النّسائيّة و الشّبابيّة و البيئيّة.

و هناك حراك إجتماعي وسياسي و قد نصّت أغلبيّة القوانين الصّادرة بعد إقرار دستور عام 2002 صراحةً على مشاركة المرأة" [3]إجتماعيًّا و سياسيًّا .(مثلا تشكيل المجلس الأعلى للمرأة بمرسوم ملكي و الإتحاد النسائي البحريني) أمّا سنة 2013 "لم تصل سوى 04 نساء بحرينيات إلى الغرفة البرلمانية الأولى أي بنسبة 10 بالمئة في حين وصلت 11 امرأة للغرفة الثانية بنسبة 27,5 بالمئة "[4].

- **المرأة الإماراتيّة:** أقلّ حظًّا من غيرها، تعاني من تهميش و إقصاء سياسيّين على جلّ المستويات، خاصّة مع ضعف المشاركة الحزبيّة و المدنيّة و مع تقسيم و تفتيت السّلطة على إمارات عديدة ، "لكنّ غياب قنوات المشاركة السياسيّة التقليديّة لم يمنع من تكليف سيّدتين بتولّي وزارتي الإقتصاد و الشّؤون الإجتماعيّة، كما

---

1 - د / كيوان فاديا : مرجع سابق ، ص: 16

(*) : ارجع إلى: منظمة المرأة العربية: **المرأة العربية: مؤشرات و أرقام، بيانات الجمهورية اللبنانية في مجال السياسة**، على الموقع: http://gis.arabwomenorg.org

2 Statistiques sur le pourcentage de femme dans les parlements nationaux, op-cit.

3 - د/ كيوان فاديا: مرجع سابق، ص: 05

4 Statistiques sur le pourcentage de femme dans les parlements nationaux, op-cit

تولّت سيّدة رئاسة جامعة الخليج العربي (و هي جامعة إقليميّة لدول الخليج) و هناك عدد من النّساء اللاّتي شغلن منصب وكيل وزارة مساعد" [1]يبقى ذلك غير كافٍ فمثلًا لم تصل سنة 2013 سوى "سبع نساء للبرلمان بنسبة 1,75 بالمئة " [2]و هذا رغم المجهودات المبذولة لترقية المشاركة السياسية للمرأة الإماراتيّة.

المرأة التونسيّة: اهتمّ بها الزّعيم **الحبيب بورقيبة** و "حرص على الإعتراف بحقوقها منذ الإستقلال (1956) و ذلك بموجب الفصل 07 جديد من مجلّة العقود و الواجبات في 03 أوت 1956، حيث تمّ منع تعدّد الزّوجات و أُلغي حقّ الجبر ، و على مستوى الحقوق السياسيّة سوّى كل من الدّستور و المجلّة الإنتخابيّة الصّادرة في عام 1969 بين الجنسين في الإنتخابات و التّرشيح و هذا ما أكّد عليه بعد ذلك الرّئيس **بن علي**[(*)]، غير أنّ كلّ هذه الإجراءات، لم ترفع كثيرًا من نسب المشاركة السياسيّة النّسويّة بتونس، فعلى مستوى السّلطة التنفيذيّة مثلاً، بلغت نسبة النساء 14,89 عام 2006 من جملة أعضاء الحكومة و ارتفعت نسبتهنّ في السّلطة التّشريعيّة من 7,4 بالمئة سنة 1994 إلى 11,5 بالمئة سنة 1999 ثمّ إلى 22,75 بالمئة سنة 2004، أمّا في المجالس البلديّة فقد ارتفعت نسبتهنّ إلى 24,4بالمئة مقابل 21,6 بالمئة عام 2000 و 16 بالمئة عام 1995"[3] أمّا سنة 2010، فقد مثّلت[(**)] المرأة التونسية 11,6 بالمئة فقط من الحكومة على المستوى الوزاري و 19بالمئة من المجلس التشريعي المعيّن و 27,2 بالمئة من المجلس التشريعي المنتخب، أمّا عن مشاركتها في هيئة مكاتب الأحزاب السياسية فقد وصلت 26 بالمئة بعدما كانت تقدّر ب10,2 بالمئة سنة 2000 و بالمجالس المحليّة وصلت نسبتها32,8 سنة 2010 بعدما كانت تقدّر ب 20,6 بالمئة سنة 2005 و 16,6 بالمئة سنة 2000 و 13,3 بالمئة في 1995 و 13,1 بالمئة سنة 1990 و قد وصل "عدد النساء بالبرلمان التونسي سنة 2013، 58 امرأة أي ما يعادل نسبة 26,7" [4]

---

[1] - المرجع السابق ، ص 04 (بالتصرّف)

[2] Statistiques sur le pourcentage de femme dans les parlements nationaux, op-cit.

[(*)] : مثل إعلان 07 نوفمبر 1987 و الميثاق الوطني لسنة 1988، و تخصيص نسبة (30) مرحلة (2004-2009) في مواقع إتخاذ القرار و السلطة.

[3]- د/ كيوان فاديا: مرجع سابق، ص: 07، (بالتصرّف).

[(**)] : ارجع إلى: منظمة المرأة العربية: **المرأة العربية: مؤشرات و أرقام، بيانات الجمهورية التونسية في مجال السياسة**، على الموقع: http://girs.arabwomenorg.org

[4] Statistiques sur le pourcentage de femme dans les parlements nationaux, op-cit

المرأة الموريتانيّة : لعبت دورًا بارزًا اجتماعيًّا بالبيئة الإجتماعيّة التّقليديّة ذات الطّابع الصّحرواي البدوي، "ممّا يفترض ضرورة التّشارك و قيام النّظام الإجتماعي التّكافلي الّذي يتجاوز النّظام الأبوي الموجود في كثير من المجتمعات التّقليديّة... تتمتّع منذ القديم بحق إمتلاك وسائل الإنتاج و قد أهّلها هذا الدور إلى المشاركة في الحياة السياسيّة و تدبير الشّأن السّياسي و العلمي (مثل زينب النفراوية، اخناثة بنت بكار، خديجة بنت العاقل)" [1]،غير أنّ مشاركتها السياسيّة اليوم ، لا تعكس نفس نسب مشاركاتها الإجتماعية و ذلك باختلاف المراحل التاريخيّة للنّظام السّياسي الموريتاني، فمثلًا" مع الحركة التّصحيحيّة أعطى نظام معاوية ولد سيد أحمد أولويّة لقضيّة المرأة، فتمّ إنشاء قطاع النّساء بالأمانة العامّة الدّائمة للّجنة العسكريّة للخلاص الوطني و ذلك في 07 جانفي 1985، و جاء خطاب النعمة الّتاريخي في 05 مارس 1986 داعيًا للمساواة و دخلت المرأة الموريتانيّة إلى المجالس البلديّة في أوّل انتخابات جرت، فترشّحت 144 امرأة فازت من بينهن 10 نساء و تمّ استحداث وزارة خاصّة بترقية النّساء، خاصّةً إقتصاديًّا، لكنّها لم تعمّر طويلاً، و مع بداية التّسعينات دخل المجتمع الموريتاني مرحلة التعدديّة الحزبيّة و انتهى حكم اللّجنة العسكريّة وتمّ إنشاء كتابة الدّولة لشؤون المرأة، تزامن ذلك مع الإهتمام الدّولي بقضيّة المرأة و انعقاد القمم و المؤتمرات المخصّصة لها" [2] لكن بقي ذلك غير كافي لإبراز قدرات و كفاءات المرأة الموريتانيّة سياسيًّا ، و تحاول المرأة الموريتانيّة اليوم خوض اللّعبة السياسيّة رغم ما تعانيه من تهميش و من تقييد بحكم الأعراف و التّقاليد، حيث ترشّحت مثلًا امرأة[(*)] لانتخابات 2014 الرّئاسية، و هي ثاني محاولة، بعد ترشّح سيّدة الأعمال عائشة بنت الجدان لرئاسيّات 2003، أين لم تتحصّل هذه الأخيرة على نسبة تُذكر، أمّا نسبة النساء في الحكومة على المستوى الوزاري فقد وصلت 10 بالمئة فقط سنة 2010، بعدما كانت تقدّر بـ15,78 بالمئة سنة 2005[(**)] و في سنة 2013 و بعد كل المجهودات المبذولة، "لم تصل مثلًا إلى الغرفة البرلمانيّة الأولى سوى 21 امرأة أي بنسبة 22,1 بالمئة مقابل ثمان نساء فقط بالغرفة الثّانية أي بنسبة 14,3 بالمئة " [3].

---

1 - الحسن ولد الشيخ محمّد: **حول مشاريع التّمكين السياسي للمرأة المنفّذة في موريتانيا خلال الفترة (1995-2005)**، مشروع دراسة مسحيّة، منظمة المرأة العربية، موريتانيا، 2006، ص: 02

[2] - د/ كيوان فاديا: مرجع سابق، ص: 11 (بالتصرّف).

[(*)] : السيدة **لالة بنت مولاي إدريس**، رئيسة مجلس إدارة وكالة الأنباء الموريتانية و أمينة عامة بعدّة وزارات سابقًا.

[(**)] : إرجع إلى: منظمة المرأة العربية: المرأة العربية: مؤشرات و أرقام، على الموقع التالي: http://gis.arabwomenorg.org

[3] Statistiques sur le pourcentage de femme dans les parlements nationaux, op-cit

إلى جانب الأمثلة السّابق ذكرها ، يمكن حديثًا ملاحظة مشاركة سياسيّة نوعيّة للمرأة العربيّة ببعض البلدان على غرار اليمن و تونس و ليبيا و سوريا و مصر، مشاركة قويّة للمرأة بالحركات الإحتجاجية و الإعتصامات و الإضرابات، كتابات و نقاشات سياسيّة، حملات تحسيسيّة ذو اتّجاه سياسي على وسائل الإعلام ، استخدمت الفايسبوك و التويتر و الشّعر و الأدب لإيصال صوتها و مطالبها.

فبداية شاركت المرأة العربيّة بالحركات الإجتماعيّة و معلوم أنّ " كلّ حركة اجتماعية تتطلب حدّا أدنى من التنظيم مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات و قواعد السلوك و التدبير و التعبير، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي، كما لا يمكن أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطّر و موجه لفكرة الاحتجاج، فالخطاب يعبر عن البنية الفوقية للحركة الاجتماعية"[1].

و هو خطاب من الطبيعي أن يزيد من الوعي السياسي لدى المرأة الّتي تعيد قراءة الفضاء السياسي لمجتمعها من زوايا جديدة و بنظرة مغايرة ، تحفّزها على الإعتراض و على المطالبة بحقوقها لأنّ "التغيير يفترض بداية درجة معيّنة من الوعي بالحاجات و المطالب، هذا بالإضافة إلى وجود حدّ أدنى من التنظيم كخاصية مميزة للحركة الاجتماعية"[2].

و لربمّا حاليًّا يُمكن اعتبار المرأة المصريّة الأكثر بروزًا من حيث المشاركة في الثّورات " إذ بلغت نسبة من شاركن في الثّورة عمومًا 51,8 في المائة، في مقابل نسبة 58,7 في المائة للذّكور ، و بلغت نسبة من شاركن لمرّة واحدة على الأقل 41,3 في المائة من إجمالي المشاركات، أمّا من اعتدن المشاركة المستمرّة في التّظاهرات، فبلغت نسبتهن 24,2 في المائة، مقابل 75,8 في المائة للذكورّ"[3]،في الثّورة التي أطاحت بحسني مبارك.

و تُعدّ مشاركة المرأة المصريّة على هذا المستوى "ظاهرة جديدة تستحقّ الدّراسة في المجتمع المصري، خصوصًا إذا نظرنا إلى حجم الأخطار الّتي كانت تتهدّدُ المتظاهرين جميعًا، ذكورًا كانوا أم إناثًا، من جرّاء المشاركة في التّظاهرات، و أين كانت البعض منهنّ أمّهات، نزلن إلى الشّارع بأطفالهنّ و هذا ما يزيد من خصوصيّة مشاركة المرأة المصريّة في الثّورة".[4]

---

[1]- العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في: **إضافات**، المجلة العربية لعلم الإجتماع، العدد 13، لبنان، 2011 ، ص 22.

[2]- نفس المرجع ، ص 20.

3- الشّامي علاء: المعارضة الإلكترونية و علاقتها بالتحوّل الديمقراطي في العالم العربي (الثورة المصرية نموذجًا) في أنصار آية (و آخرون): **الثورة المصريّة الدّوافع و الإتّجاهات و التحديّات**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2012، ص 346.

[4]- نفس المرجع، نفس الصفحة (بالتصرّف).

دون أن أنسى مقاومة المرأة الفلسطينيّة، الّتي شاركت و لا تزال تشارك في المقاومة السياسيّة للإستعمار اليهودي، اغتُصبت و قُتّلت و رُمّلت و يُتّمت، لكنّها لازالت صامدة تقاوم بشتّى الطرق، حتّى الإنجاب بالنسبة لها يُعتبر مقاومة، كونها تكثر بمفهومها و أسلوبها من مقاومين جدد للإستعمار الظالم ، و عمومًا رغم ما خسرته المرأة العربيّة بمشاركتها في الثّورات حيث أصبحت عُرضةً للتحرّش الجنسي و العنف المادّي و اللّفظي إلاّ أنّها اكتسبت شخصيّة أقوى سياسيًّا، يصعب كسرها أو ترويضها.

و عمومًا أصبحت تُعرف المرأة العربيّة بمقاومتها غير العنيفة، مثل المشاركة في "القيام بانتفاضة شعبيّة سياسية ضد نظام حكم قمعي، باستخدام حملات واسعة من عدم التعاون و التحدي" [1]، وذلك باستخدام:

-" أساليب عدم التعاون الاجتماعي (و تتضمن المقاطعات الاجتماعية)

- أساليب عدم التعاون الاقتصادي (وتتضمن المقاطعات الاقتصادية و الإضرابات)

- أساليب عدم التعاون السياسي (و يمكن أن يطلق عليها المقاطعة السياسية)"[2]

يبقى أنّ هذه الأساليب ، قد تلجأ إليها المرأة حسب طبيعة النظام السياسي القائم ، و ما تمتلك من هوامش حريّة بداخله.

[1]- شارب حين: **المقاومة اللّاعنفية، دراسات النضال بوسائل اللاعنف**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011 ، ص 160.

[2]- نفس المرجع السابق ص 181.

الفصل الثّالث:

المرأة بالفضاء

السّياسي الجزائري

المبحث الأوّل: قراءة سوسيولوجيّة للفضاء السّياسي الجزائري

تمهيد

المطلب الأوّل :النّظام السّياسي القائم بالمجتمع الجزائري.

المطلب الثّاني :الجيش و السّلطة السياسيّة بالمجتمع الجزائري.

المطلب الثّالث :الحزب السّياسي الجزائري فضاء أساسي للمرأة.

المبحث الثّاني: وضعيّة المرأة داخل حقل الفعل السّياسي بمجتمعنا

تمهيد

المطلب الأوّل :أهمّ صور المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا.

المطلب الثّاني : المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا ما بين الرّهانات و العوائق.

المبحث الثّالث: موارد أساسيّة لتفعيل المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا

تمهيد

المطلب الأوّل : التّعليم.

المطلب الثاني :العمل و تقلّد المناصب القياديّة.

المطلب الثالث :الإستقلاليّة الماديّة.

المطلب الرابع :المشاركة المدنيّة.

المطلب الخامس :الغطاء القانوني.

المبحث الأوّل: قراءة سوسيولوجيّة للفضاء السّياسي الجزائري:

تمهيد:

من الضّروري قبل التطرّق للمشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا دراسة العوامل المتحكّمة و المؤثّرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة و بشكل قانوني و شرعي أو غير قانوني في اتّخاذ القرار السّياسي بمجتمعنا الجزائري، والّتي بدورها سيكون لديها تأثيرًا مباشرًا على الفعل السّياسي النّسوي.

لذلك قمت من خلال هذا المبحث بدراسة الفضاء السّياسي الجزائري من خلال تحليل أهمّ عناصر اللّعبة السياسيّة الّتي تمتلك و لو بصورة متفاوتة فيما بينها - سلطة القرار أو القدرة على التّأثير فيه- و هي النّظام السّياسي القائم و مؤسّسة الجيش و الحزب السّياسي.

المطلب الأوّل :النّظام السّياسي القائم بالمجتمع الجزائري.

1) خصوصيّات الأنظمة السياسيّة الحديثة:

يُعتبر النّظام السّياسي أهمّ عنصر من العناصر المحرّكة للّعبة السياسيّة ، لديه شرعيّة في اكتساب سلطة قهريّة يمارسها على الفاعلين الإجتماعيّين لتحقيق التّوازن و الإستقرار وفق عمليّتي الضّبط و الرّقابة الإجتماعيّتين، هذا ما يجعل النّظام السّياسي يدخل في شبكة من العلاقات السياسيّة و "يصبح تعبيرًا عن ذلك الكلّ الّذي يتأتّى من نتائج التفاعل والتّرابط الواعي بين مختلف المتغيّرات الواقعة ضمن الإطار السّياسي العام، و هذه المتغيّرات إمّا تكون بنائيّة و تشتمل على المقوّمات الماديّة و البشريّة و المعنويّة، إلى جانب المقوّمات التنظيميّة و القياديّة، و إمّا متغيّرات وظيفيّة تتعلّق بطبيعة و وظيفة النّظام السّياسي و حجمها، أو متغيّرات تختص بالعلاقات الدّاخلية والخارجية و نوعيّتها"[1]، ووفقًا لتلك العلاقات السياسيّة، والأساليب الّتي أوجدها العلماء لتحليل الأنظمة السياسيّة، لكن إذا ركّزنا على العصر الحديث، نجد أهمّها: أنظمة سياسيّة ديمقراطيّة (مثل النّظام السّياسي الرّئاسي الجمهوري أو البرلماني أو نظام حكومة الجمعيّة النيابيّة)، كما نجد أنظمة سياسيّة مستبدّة و أخرى تتّصف بالشموليّة ذات الطّابع البوليسي، تمتاز بولاء أفرادها الشّديد للقائد ذو السّلطة المطلقة.

[1]-د/ الأسود شعبان طاهر، **علم الإجتماع السياسي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص50.

و عمومًا فإنّ للأنظمة السياسيّة، خاصّة الحديثة منها خصوصيّات مشتركة و هي:

أ- الإعتماد على وجود دولة بأركانها:

حيث من الضّروري لبقاء و استقرار النّظام السّياسي وجود دولة مرتكِزة على:

وجود أفراد إجتماعيّين (الشّعب):

و هم الأفراد المتواجدين داخل المحيط الاجتماعي و الوظيفي* للنّظام السّياسي، يشتركون في الجنسيّة الّتي ينتمون بفضلها لنفس الدّولة القائم فيها النّظام السّياسي، مهما اختلفت دياناتهم و لغاتهم و معتقداتهم و أدوارهم الإجتماعيّة، فيتفاعل معهم النّظام بممارسة السّلطة عليهم ، وفق ما يمتلكه من موارد و هوامش حريّة ضمن اللّعبة السياسيّة ، وفي نفس الوقت نجد أولئك الأفراد متفاعلين مع النّظام السّياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و بطرق قانونيّة أو غير قانونيّة ، حسب ما لديهم من رهانات و موارد و هوامش حريّة، أي بتعبير آخر وفق إستراتيجيّة معيّنة.

وجود محيط إجتماعي مادّي (الإقليم):

وجود نظام سياسي يعكس بالضّرورة وجود مجال يمارس فيه ذلك النّظام سلطته، ويتمثّل مجاله ماديًّا في الإقليم الّذي يمتلك حدودًا بريّة و بحريّة و جويّة، و ثروات و موارد، أي أنّ لديه "مساحته من الأرض تعيش عليها الجماعة، و ترتبط بها و تساهم في بلورة الشّعور الجماعي و الشخصيّة المميّزة للمجتمع ككلّ، وهي تنشأ نتيجة لاستمرار نقل التّراث الإجتماعي و الثّقافي عبر الأجيال"[1].

ب- القدرة على ممارسة السّلطة:

السّلطة السياسيّة ضروريّة لقيام النّظام السّياسي و بقائه باستقرار و فعاليّة و تحديد مسؤوليّاته و سيادته الدّاخليّة و الدوليّة، فهي تعني ممارسة السّياسة وفق معايير و أساليب معيّنة، للتمكّن من توجيه و تدبير أمور

[1]- المرجع السابق، ص 80.

* أعني هنا بالمحيط الوظيفي أي الأفراد الموجودين تحت مسؤوليّة و سلطة ذلك النظام إن كانوا داخل نفس المجتمع المتواجد فيه أو يقيمون بمجتمع آخر.

الفاعلين الإجتماعيّين بصورة تأطيريّة، إن كان ذلك باستعمال التّحفيز أو القهر، و "من هذا القبيل، الوزير الّذي يعطي أوامر لمعاونيه، أو زعيم الأغلبيّة البرلمانيّة الّذي يدفع الجمعيّة التّشريعيّة لتبنّي نصّ مطابق لأمانيه، هذه المقاربة تسمح بإقامة صلة بين مقولة السّلطة (أو الأهلية القانونيّة) و مقولة المسؤوليّة"[1].

ج- مبدأ الفصل بين السّلطات:

تشترك الأنظمة السياسيّة الحديثة في تطبيقها لمبدأ الفصل بين السّلطات (السّلطة التشريعيّة و السّلطة التنفيذيّة و السّلطة القضائيّة) و هو إجراء تحاول المجتمعات الحديثة من خلاله تسهيل تطبيق مبدأ الديمقراطيّة بتفادي السّلطة المطلقة المركزيّة، و الّتي من السّهل أن تتحوّل إلى استبداديّة، بتفكيكها و توزيعها على عدّة أجهزة وظيفيّة بالمجتمع.

إلا أنّ ذلك الفصل يختلف من حيث وضوحه و شرعيّته، حيث منها من تفصل تمامًا بين هذه السّلطات الثّلاث ، و منها من تطغى فيها سلطة على أخرى، و عمومًا فإنّ الأنظمة السياسيّة تشترك في كونها تتأسّس بحكومات و برلمانات و مجالس و قضاء و غيرها من الهيئات و المؤسّسات التّمثيليّة لتلك السّلطات لكن اعتبر العديد من الباحثين أنّ " مبدأ الفصل بين السلطات كان دائما مبدأ نظريا وطموحا سياسيّا أكثر منه حقيقة معاشة في كافّة الأنظمة السياسية لكونه ضعيف الارتباط بالواقع الفعلي"[2].

[1]- برو فيليب، مرجع سابق، ص 27.

[2]- Avril Pierre: la séparation des pouvoirs est – elle un concept opératoire ? In : congres Paris, atelier p 06, septembre 2008, www .droit .constitutionnel. org

2) خصوصيّات النّظام السّياسي الجزائري:

النّظام السّياسي الجزائري نظام رئاسي جمهوري (الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشعبيّة) ، مرّ بمرحلة الأحاديّة السياسيّة ، الّتي تميّزت -كما قلت سابقًا- بعنف سياسي و بصراعات داخليّة و برؤساء ذو قوّة كاريزماتيّة، مثل شخصية الرّئيس بن بلّة، و الرئيس بومدين .

وقد كان الرّئيس في هذه المرحلة السياسيّة من عمر النّظام السّياسي الجزائري يجمع بين عدّة مناصب في آن واحد (رئاسة الدّولة، رئاسة الحكومة، وزارة الداخليّة، وزارة الإعلام، وزارة الماليّة، الأمانة العامّة للحزب الواحد...) و يمكن اعتبار مرحلة الرئيس الراحل هواري بومدين المرحلة الّتي كانت فيها الرئاسة الأكثر تدخّلًا و تأثيرًا في الفضاء السياسي الجزائري ضمن الأحاديّة السياسيّة ، ذلك النظام الّذي كما أشار إليه **محمّد حربي** " ليس إذا نظام اشتراكي و لا نظام في طريقه للاشتراكيّة ، هو رأسمالي بيروقراطي ، دوره كان مصيري في تكوين المجتمع "[1].

و قد تمّ الإقرار بعد ذلك من خلال دستور 1989 بالتعدديّة السياسيّة ، بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث أنّ الأزمة الإقتصاديّة و الإجتماعيّة و السياسيّة بالمجتمع الجزائري وصلت إلى ذروتها في مرحلة رئاسة الشّاذلي بن جديد الذي استلزم عليه الأمر بعد انفجار الأوضاع أن يتّخذ قرارات تصحيحية و إصلاحية*[2] للتّخفيف عن فئات المجتمع الجزائري .

حيث كان يعيش الشعب أزمة إقتصاديّة بسبب تراجع عائدات النّفط، الّتي كانت ولا زالت المدخول الأساسي بمجتمعنا ،كما أنّ تفشّي الفساد المؤسّساتي و الانقسامات و الثّنائيّات السّائدة و التّفكير الرّاديكالي لدى بعض الفئات الإجتماعيّة، زاد من حدّة الأزمة الّتي انعكست إلى أزمة هويّة و إلى اغتراب سياسي لدى العديد من أفراد المجتمع، حيث أصبحوا لا يثقون بقدرة النّظام على القيام بانتقال ديمقراطي سلس و فعّال،كما لا يمتلكون أيّ ثقة في قنوات المشاركة السياسيّة المتوفّرة لديهم.

---

[1] -Harbi Mohamed : Le FLN mirage et realité(1945-1962),ENAL ,NAQD,Algérie,1993,p375

*- من أهم تلك الإجراءات:

- تعديلات دستورية مدعّمة للحريّة السياسيّة و التعدديّة السياسيّة و الحزبيّة، و تعديلات بقوانين عديدة مثل قانون الإنتخاب و الإعلام و الأحزاب.
- تضييق هامش الحرية على حزب FLN و الجيش لمنع تدخّلهما المباشر في القرارات السياسية .
- تفعيل السلطة التشريعية .
- تفعيل دور رئيس الوزراء.

و من سلبيّات هذه المرحلة أيضًا هو أنّ التعدديّة السياسيّة رغم كونها فتحت المجال السّياسي - و لو بشكل نسبي - كما يفرّق الدّستور رسميا بين السّلطات الثّلاث[1]، (التنفيذيّة و التشريعيّة و القضائيّة)، إلّا أنّ ما يَلفت انتباه القارئ لهذا الدّستور، هو السّلطة الواسعة الّتي يمتلكها رئيس الجمهوريّة، خاصّة بعدما قام الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة بتعديل الدّستور، لجعل عدد عهد الرّئيس مفتوحًا.

و بذلك رغم أنّ سياسة الجزائر قد امتازت بكونها "خليط يجمع بين الطّابع البرلماني و الطّابع الرّئاسي لكنّها على مستوى التّطبيق و الممارسة أصبحت تتميّز بالطّابع الرّئاسي المهيمن على باقي المؤسّسات الدستوريّة من حيث موقعها المادّي و النّفسي، وقدرتها الذاتيّة و قوّتها التّأثيريّة"[2] .

ولا تعتبر هذه المواصفات جديدة على السّلطة السياسيّة بالجزائر، المتأثّرة بالحقبة الإستعماريّة و ما اتّصفت به من مظاهر عنف سياسي و بعدها بنشأة الدّولة الوطنيّة، حيث "ورث النّظام السّياسي الجزائري عن هذه المرحلة المؤسِّسة الكثير من القيم السياسيّة المركزيّة، والسلوكيّات كضعف الشّفافيّة، وتفضيل العمل السرّي، وسيطرة العسكري على المدني، و أفضليّة قيم الإنضباط شبه العسكري، وعدم تحبيذ النّقاش السّياسي العلني الّذي سُوِّي بالإختلاف و الفرقة و من ثمّة الضعف"[3]، هذا ما زاد من تداخل صلاحيات السّلطات الثّلاث، وجعل للسّلطة التّنفيذيّة تأثيرًا واضحًا على السّلطة التّشريعيّة.

و إلى جانب مركزيّة السّلطة السياسيّة بالجزائر، المتأثّرة بالجناح العسكري منها، يمكن ملاحظة الخلفيّة الجهويّة الواضحة داخل النّظام السياسي بكل أركانه و قواعده ، فمثلًا جهاز الرّئاسة يميل للجهة الشرقيّة من الوطن ، وهذا ما يمكن إ لتماسه من خلال الجدول التّالي:

---

[1]- إرجع إلى المواد: 70-74-77-98-101-123-135-138-139-154 من دستور 1996 المعدل بقانون رقم 02-03 في أفريل 2002، وبقانون رقم 08-19 في نوفمبر 2008، بالجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 **"دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"**

[2]- قيرة إسماعيل و آخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009، ص 152.

[3]- جابي ناصر: **لماذا تأخّر الرّبيع الجزائري**، مرجع سابق، ص 115.

الجدول رقم 5 : الخلفيّة الجهويّة و العسكريّة لرؤساء الجزائر:[1]

الرّئيس	مكان الميلاد	الخلفيّة الجهويّة	فترة الحكم (السنة)	الخلفيّة العسكريّة (مدني/عسكري)
بن بلّة أحمد	مغنيّة	الغرب	03	مدني
بومدين هوّاري	قالمة	الشّرق	12	عسكري
بن جديد الشّاذلي	بوثلجة / عنّابة	الشّرق	14	عسكري
بوضياف محمد	أولاد ماضي/ المسيلة	الشّرق	عدة أشهر	مدني
كافي علي	الحروش/ سكيكدة	الشّرق	02	عسكري
زروال اليمين	باتنة	الشّرق	05	عسكري
بوتفليقة عبد العزيز	وجدة ونشأ بتلمسان	الغرب	منذ 1999	مدني

و عمومًا فإنّ تلك "التّوازنات الجهويّة الّتي ظهرت قبل الإستقلال داخل المؤسّسات بين أبناء جهويّات سياسيّة فاعلة، يأتي على رأسها أبناء المنطقة الشرقيّة من البلاد الّذين سيطروا على مؤسّسات سياسيّة وعسكريّة مهمّة مقابل أبناء الجهات الغربيّة الّذين كانوا لغاية انتخاب الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة ابن مدينة تلمسان بالغرب الجزائري يشعرون بنوع من الإقصاء و التّهميش"[2] .

كما "يمكن إضافة جهويّة أبناء منطقة القبائل بكلّ ما يميّزها من خصائص ثقافيّة و حتّى سياسيّة، عبّرت عن نفسها بأشكال مختلفة من داخل مؤسّسات السّلطة و عن طريق المعارضة"[3]، و في المقابل لا نجد جهويّة واضحة

[1]- ولد أحمد سالم سيد أحمد : **الحياة السياسيّة في الجزائر : قراءة أوّليّة** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2008/11/27، (بالتصرف) على الموقع: www.aldjazira.net

[2]- جابي ناصر: **لماذا تأخّر الربيع الجزائري**، مرجع سابق، ص 70

[3]- نفس المرجع : ص ص 70-71.

و مؤثّرة سياسيًّا بالعاصمة و المناطق الجنوبيّة مقارنةً بالجهويّات السّابق ذكرها، ويمكن إرجاع ذلك لاضمحلال معنى العصبيّة (العروشيّة) بالعاصمة من جهة و لما تعانيه المناطق الجنوبيّة من تهميش سياسي و اقتصادي من جهة أخرى.

و قد عايش النّظام السّياسي في التّسعينات أزمة سياسيّة أزهقت أرواح الجزائريّين، الّذين عانوا من ظاهرة الإرهاب ممّا جعل النّظام يعيش حالة لا استقرار لسنوات عديدة ، فبعد توقيف المسار الإنتخابي ظهرت صراعات سياسيّة عنيفة وصلت عند بعض التيّارات الإسلاميّة إلى التسلّح ، لتلي هذه المرحلة ، مرحلة الحكومات غير المستقرّة ، و التّغيير المستمر لرؤسائها، فقد مرّ على رأس الحكومة الجزائرية إبتداءً من 1992 عشر رؤساء ، في هذه العشرية من عمر النظام، منهم من لم يكمل السّنة، و إذا حاولنا الرّجوع إلى "أوّل حكومة تعدديّة جاءت مباشرةً بعد أحداث أكتوبر، ترأّسها المرحوم قاصدي مرباح باسم تدشين عهد التعدديّة و الديمقراطية، قبل أن يتم تعيين مولود حمروش على رأس حكومة الإصلاحات ، الّتي سقطت على وقع تمرّد و عصيان...1991، وقد تولّى بلعيد عبد السّلام الحكومة الثّالثة، الّتي أعلن عنها بعد رحيل الرّئيس الشّاذلي بن جديد و عودة المجاهد محمّد بوضياف للجزائر على رأس هيئة خماسية سمّيت المجلس الأعلى للدولة"[1]، وبعد اغتيال الرّئيس محمد بوضياف و ما تركه هذا الفعل من تبعات على الحياة السياسيّة بالجزائر تمّ تعيين "رضا مالك رئيسًا لحكومة مكافحة الإرهاب ونقل الرّعب إلى الطرف الآخر، وبعد تولّي اليمين زروال رئاسة الدّولة عام 1995 عيّن أحمد أويحي رئيسًا لحكومة العودة إلى المسار الإنتخابي، ليتمّ بعد ذلك تعيين إسماعيل حمداني رئيسًا لحكومة جديدة أشرفت على تنظيم رئاسيّات 1999، وبعد أسابيع من بحث الرّئيس بوتفليقة عن حكومة رجال الدّولة، كانت الفرصة لأحمد بن بيتور على رأس حكومة تكنوقراطية، انتهت بتعيين علي بن فليس رئيسًا لحكومة العهد الجديد الإصلاحيّة، ليتمّ عشيّة رئاسيات 2004 إعادة أويحي إلى رئاسة الحكومة و بعدها تمّ تنصيب عبد العزيز بلخادم رئيسًا لطاقم حكومي قديم جديد في ماي 2006، كما أعيد أويحي على رأس حكومة جوان 2008"[2]، و يتواجد حاليًّا السيد سلّال على رأس الوزارات (وزير أوّل) أي حتّى سنة 2015 سنة نهاية هذه الدراسة.

[1]- صوالحية منير : **قيم و إستراتيجيات النخبة السياسية و علاقتها بالحكم في الجزائر، (دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري)**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص على إجتماع سياسي، جامعة الجزائر (2)، 2009/2008، ص ص 157-158.

[2]- نفس المرجع ،ص 158، (بالتصرف).

كما عرفت الحياة السياسيّة في هذه المرحلة صراعات حزبيّة و بعض التّحالفات و غيرها من العوامل الّتي كانت ولا زالت تعكس عدم استقرار النّظام السّياسي الجزائري، حيث تعطّلت فيها تقريبًا كلّ المصالح و المؤسّسات الّتي تفشّى فيها الفساد، و الملاحظ للنّظام القائم اليوم، يكتشف أنّه "منذ جانفي 2011، وهي فترة لجأت فيها السّلطات العموميّة إلى سياسات إجتماعية أقرب لمنطق (الرّشوة الإجتماعيّة)، منها للإصلاح الإجتماعي أو الإقتصادي، بهدف شراء سلم إجتماعي هشّ، يساعد على استمرار الأوضاع السياسيّة كما هي، وليس تغييرها أو إدخال تحسينات شكليّة تهتمّ بالإطار القانوني في أحسن الأحوال، لكنّها لا تطرح لبّ المشاكل ممّا جعل هذا الحراك يستمر و يتنوّع في مطالبه، ويبدو كأنّه من دون سقف، حتّى و لو استمر في الطّرح الإقتصادي و الإجتماعي ذو الصّيغة الفئويّة في الغالب".[1]

حيث أنّ الملاحظ للحراك الإحتجاجي بالجزائر، يجده مستمر بوتيرة متفاوتة، تصاعدت في العقود الأخيرة، خاصّة بعد عودة نوع من الأمن و الإستقرار بعد ما مرّ به المجتمع الجزائري من أحداث دمويّة كما أنّ الإحتجاجات ذات طابع فئوي و ذات مطالب سوسيو إقتصادية، لم ترتق إلى مطالب سياسيّة، رغم التّوزيع الجغرافي الواسع لها في كافّة مناطق المجتمع ، بما فيها تلك الّتي كانت تعرف بالهدوء و الإستقرار مثل المناطق الصحراويّة، حيث أصبح الجنوب اليوم ، يشهد العديد من الحركات الإحتجاجيّة التي تبنّت العنف الرّمزي كأسلوب للممارسة المطلبيّة.

و تميّزت الإحتجاجات عمومًا بمجتمعنا، بإعادة إنتاجها لنفس آليّات الإحتجاج، مثل اللّجوء إلى العنف الرّمزي و استهداف مؤسّسات رمزيّة للدّولة (بلديّات، دوائر...) و قطع الطّرقات و التجمّعات العفويّة، واللّجوء في السّنوات الأخيرة إلى محاولات الإنتحار، بما فيها الجماعيّة، و الإضراب عن الطّعام، وقد امتدّ ذلك إلى العمل النّقابي عمومًا، حيث أصبح يشهد الكثير من المظاهر الإحتجاجيّة العنيفة، فإلى جانب التوقّف عن العمل و الإضراب بدون تراخيص مسبقة و اعتماد التّنظيمات النقابيّة و التّنسيقيّة غير المعتمدة قانونيًّا، تمّ اللّجوء إلى محاولات الإنتحار و الإضراب عن الطّعام و الإجتماعات و ...إلخ.

كلّ هذا دفع بالنّظام السّياسي الجزائري إلى محاولة شراء السّلم الإجتماعي من خلال تخصيص سيولة ماليّة، دون وضع شروط للطّرف الآخر ضمن العقد الإجتماعي الّذي يجب أن يكون قائما، و هذا ما يعكس صورة سلبيّة

[1]- جابي ناصر: **لماذا تأخّر الربيع العربي الجزائري**، مرجع سابق، ص 32.

و هشّة لسلطة هذا النّظام، و يمكن اعتبار "الوضع العربي و الدّولي عاملان ضاغطان على النّظام السياسي الجزائري، لكي يقوم بإصلاحات سياسيّة تساعده على عدم التحوّل إلى نظام (شاذ) في المنطقة، محاصَر دوليًّا ومن محيطه القريب" [1]، وللتمكّن من امتصاص الغضب الشّعبي، كي لا يتحوّل إلى ما يسمّيه البعض بالرّبيع العربي وعند البعض الآخر يعرف بالغليان الشّعبي، فكما قال آلان تورين "لا توجد ثورة بلا حركة اجتماعية، بما أنّها هي الّتي تهيّؤ شروط قلب نظام الحكم "[2]،خاصّة إذا وجد بالمجتمع فساد و احتكار للسّلطة وقيود لحقوق الإنسان.

و قد سهّل النّفط على النظام محاولة الإصلاح و سد الثّغرات و حلّ الأزمات الّتي يتسبّب فيها الفساد المؤسّساتي، حيث أنّ "إحتياطي الصّرف في الجزائر بلغ حوالي 160 مليار دولار، وعلمًا بأنّ الجزائر قد قامت بتسديد مسبق لكل ديونها الخارجيّة، أمّا على المستوى الإقتصادي، فإنّ الأمور لم تعرف تحسّنًا نوعيًّا يُذكر، فالإعتماد على البترول لا زال هو السّائد (97بالمئة) في الوقت الّذي فكّكت فيها القاعدة الصّناعية، ولم تنطلق بعد القطاعات الأخرى كالزّراعة و الخدمات كالسّياحة"[3].

هذا قبل أن تنخفض أسعار الذهب الأسود الّتي جعلت النظام في موقف حرج أمام الجبهة الداخليّة و حتّى الخارجيّة ، ممّا أدخل الجزائر في مرحلة اقتصاديّة جديدة خاصّة سنة 2015 و هي مرحلة التقشّف و استبعاد المصاريف الجانبيّة ، و هذا طبعًا ما أنقص من فرصة شراء النظام للسّلم الإجتماعي ، ممّا جعله يبحث عن بدائل مثل مشروعه حول الغاز الصّخري الّذي لا زال أصحاب الجنوب بوجه خاصّ رافضين لفكرة تطبيقه .

---

[1] - المرجع السابق : ص 33 .

2 – تورين ألان : **الثورة أم الديمقراطيّة** ؟ ، تر: سيف محمد ، **مجلّة الثقافة العالميّة** ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، العدد 88 ماي/جوان 1998 ، ص 45

[3]- جابي ناصر: **لماذا تأخّر الربيع الجزائري**، مرجع سابق ،هامش ص 31، نقلًا عن يوميّة الوطن (2011/07/28) .

المطلب الثّاني:الجيش و السّلطة السياسيّة بالمجتمع الجزائري:

إنّ الجيش مؤسّسة عموميّة عسكريّة، تُعتبر في كثيرٍ من الأحيان جماعة ضاغطة ذات تأثير كبير في المجتمعات النّامية، فعلى عكس الدّول المتقدّمة أين يكون الجيش خاضعًا للسّلطة السياسيّة ذات الطّابع الدّيمقراطي و المدني عادةً، نجده في المجتمعات النّامية يكتسب حريّةً أكبر في الضّغط و التّأثير على القرار السّياسي، حيث"لا تختلف مهمّة الجيش الرّئيسية في الدّول النامية عن مهمّته في الدّول المتقدّمة، سواء فيما يتعلّق بالدّفاع عن الوطن أم في حفظ الأمن العام في الدّاخل، إلّا أنّ ضعف الحكومات في الدّول النّامية حديثة الإستقلال، يدفع بالجيش لأن يتقلّد السّلطة السياسيّة، خصوصا بعد انعزال حكومتها عن الشّعب و فقدانها لتأييده"[1] .

و يمكن التّمييز هنا بين الجيش الوطني المتواجد غالبًا بالمجتمعات المتقدّمة و الجيش الشّعبي الّذي يتأسّس خاصّة بالمجتمعات النّامية أو الحديثة الإستقلال، وهو جيش "إمّا أن يكون مسانِدًا للحكم القائم، أو أن يستولي على السّلطة في سبيل إقامة نظام إجتماعي جديد، و في هذه الحالة يلاحَظ أن الجيش يكون منظّما (عقائديًّا)، ولا تقتصر مهمّته على الدّفاع و السّلامة العامّة، و إنّما تتعدّى ذلك إلى المساهمة الفعّالة في البناء الوطني"[2]، حيث يشارك في اتّخاذ القرار السّياسي وحتّى الإقتصادي أحيانًا، وفي تشييد و بناء و تقوية البنية التحتيّة للمجتمع.

و يُعتبر جيش التّحرير الوطني النواة الأولى للجيش الوطني الشّعبي الّذي نشأ بعد الإستقلال بمجتمعنا الجزائري، ممّا جعله يتمتّع بشرعيّة ثوريّة و تاريخيّة، استمدّ منها قوّته السياسيّة، الّتي فرض من خلالها سيطرته على النّظام السّياسي خاصّة في مرحلة (الحزب الواحد) و هو جيش عرفت تركيبته البشريّة تحوّلًا واضحًا، فبعدما كانت تظمّ في مرحلة الثّورة فلّاحين و أفراد بسطاء و بعض السياسيّين المتطوّعين للكفاح من أجل نيل الإستقلال أصبحت بعد الإستقلال تتميّز بمجنّدين العديد منهم في إطار الخدمة الوطنيّة، لكن أيضًا بضبّاط وصلوا لمختلف المراتب العسكريّة و تدخّل البعض منهم بصورة كبيرة في العمل السياسي.

و قد أصبح معلومًا اليوم، عند النّخبة المثقّفة و حتّى عند عامّة المجتمع، الدّور الأساسي الّذي لعبه و لا يزال يلعبه الجيش الجزائري داخل اللّعبة السياسية ، حيث يمكن اعتباره أهمّ جماعة ضاغطة داخل النّظام السّياسي الجزائري، و إن كان دوره قد عرف تراجعًا في السّنوات الأخيرة، إن لم نقل أن تدخّله أصبح بطريقة أكثر تحفّظا، لكن

---

[1]- د/ السويدي محمد: مرجع سابق، ص 123.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

لطالما اعتُبر أنّ هناك "سيطرة واضحة للعسكري على حساب المدني، عندما يتعلّق الأمر بالخيارات الإستراتيجيّة و السّياسة العامة، مع نوع من التّفويض لهذا السّياسي، الإقتصادي و الإداري عندما يتعلّق الأمر بالتّسيير اليومي، في الوقت الّذي يحتفظ فيه العسكري بالكلمة الأخيرة في الكثير من القضايا الهامّة، وحتّى تلك المتعلّقة بالتّعيينات في المناصب السياسيّة و غير السياسيّة المختلفة، الّتي لا يمكن أن تتمّ دون موافقة من صاحب القرار العسكري الأمني، الّذي عادةً ما يستعمل الأدوات الإداريّة و السياسيّة الشكليّة لتبليغ رأيه"[1].

هذا ما جعل ولسنوات عديدة صناعة و اتّخاذ القرار السّياسي بالمجتمع الجزائري، أمرًا شبه مستحيلًا، إن لم يحظى بموافقة الجيش و مخابراته، إن كان في مرحلة الأحاديّة السياسيّة أو حتّى بعد إعلان التعدديّة "فالجيش كان دائمًا مرتبطًا بالسّلطة السياسيّة بالجزائر منذ الإستقلال، حسب ما صرّح به الجنرال العربي بلخير[2] في كلّ مرحلة أزمة تمّ اختيار رجال النّظام، تحت تأطير من العقداء و الجنرالات، حيث يقال الجيش هو الّذي أنشأ الدّولة في الجزائر، بينما بمجتمعات أخرى الدّولة هي الّتي تنشئ الجيش"[3]، وهذا ما يميّز أيضًا الجيش الجزائري عن جيوش عديدة كونه سبق في نشأته نشأة الدولة الجزائرية.

و بالرّجوع إلى التّاريخ السّياسي للمجتمع الجزائري منذ الإستقلال، نجد أنّ الجيش قد زكّى الكثير من القرارات و رفض أخرى، كما أنّه قام بعدّة تعيينات و إقالات و لو بصورة غير رسميّة، و هذا ما تؤكّده أيضًا شهادات أسماء بارزة داخل السّلطة السياسيّة و العسكريّة بمجتمعنا، منها **عبد الحميد مهري** رحمه الله، الأمين العام السّابق لجبهة التّحرير الوطني حيث أشار إلى أنّ الجيش الجزائري لم يفارق العمل السّياسي يومًا، بل كان دومًا حاضرًا سياسيًّا و لو لم يظهر ذلك بشكل رسمي في كل مرّة ، و البداية حسب عبد الحميد مهري كانت [4] مع أزمة 1962 الّتي أحدثت انقلابًا كبيرًا في موازين القوى داخل صفوف الثّورة الجزائريّة، ممّا استلزم عمليّة تصحيح مسار الثّورة و بناء مؤسّساتها من جديد بما فيها الجيش الّذي عزّز بشعار **"الجيش الوطني الشّعبي سليل جيش التّحرير الوطني"**، ذلك الجيش الّذي قام بحركة تصحيحيّة ثانية في 19 جوان 1964، ليتمّ بعد ذلك في 1976 بحكم

---

[1]- جابي ناصر:**الجزائر، الدولة و النخب**، منشورات الشهاب الجزائر، 2008، ص ص 75-76.

2 Voir entretien accordé au journal Le Monde, le 06 Mars 2002

[3]- Tlemçani Rachid : élections et élites en Algérie, (paroles de candidats) chihab éditions Alger, 2003, P3

[4]- ارجع إلى: مهري عبد الحميد: **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي، تجربة الجزائر**، في ولد دادة أحمد (و آخرون): **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، لبنان، 2002، ص ص 68، 69 (بالتصرف).

الميثاق الوطني و الدستور تقنين الدّور السّياسي للجيش الشّعبي الوطني باعتباره جزءا من نظام يضمّ أيضًا جبهة التّحرير الوطني و المنظّمات الجماهيريّة، فأصبح و بشكل متزايد من أهمّ الفاعلين السياسيّين، فمثلًا بعد وفاة الرّئيس بومدين، دعّم الجيش ترشيح الرّئيس الشّاذلي بن جديد، وجاء المؤتمر الرّابع لجبهة التّحرير الّذي عزّز ما جاء في الدستور، بتعيين ضبّاط سامين أعضاءً في اللّجنة المركزيّة للحزب.

إلاّ أنّ أحداث أكتوبر 1988، وما جاء به دستور 1989 من تعدديّة و حريّة سياسيّة، فرض على الجيش الانسحاب من تلك اللّجنة و من العمل السّياسي بشكل رسمي غير أنّ الأزمة السياسيّة الّتي مرّت بها الجزائر كانت أكبر دليل على وجود دور سياسي أساسي للجيش بالمجتمع الجزائري، لم يتخلّ عنه هذا الأخير بشكل كلّي.

و قد أشار **اللّواء نزّار خالد** – وزير الدّفاع الوطني سابقًا- و الّذي شارك كعضو بالمجلس الأعلى للدّولة خلال مرحلة الأزمة السياسيّة الّتي مرّت على المجتمع الجزائري في مذكّراته إلى التّداخل بين العسكري و السّياسي بمجتمعنا، حيث أكّد على أنّ "مسألة وصول بعض الأطراف إلى السّلطة بفضل ماضيهم العسكري لا يمكن أن ينكرها أحد"[1]، وقام باستعراض عدّة مواقف سياسيّة للجيش أو لشخصيّته كعسكري و قائد سامي بالجيش، وقد أشار بمذكّراته إلى دور الجيش في إيقاف المسار الإنتخابي، حيث قال: " لم تكن أمامنا كعسكريّين صعوبة لفهم خطورة الوضعيّة، وكانت الصّحافة تتحدّث عن الأصداء السلبيّة للإنتخابات، وكان ممثّلو الأحزاب السياسيّة و كذا الشخصيّات يقصدوننا لتبليغنا قلقهم العميق، وقد أقرّ احتمال اللّجوء إلى إجراءات قصوى لحماية الدّولة الجمهوريّة و الحفاظ على الإنفتاح الدّيمقراطي، كما حدّدت إجراءات عمليّة سياسيّة و عسكريّة لذلك، لكن استقالة الرّئيس الشّاذلي مكّنتنا من تجنّب اللّجوء إلى هذه الإجراءات القصوى"[2]، و أشار اللّواء نزّار لدور الجيش في إنشاء المجلس الأعلى للدّولة في هذه المرحلة، حيث "تمّ تكوين لجنة من ضبّاط من الجيش الوطني الشعبي و بعض أعضاء الحكومة لدراسة وتقديم الإقتراحات في هذا الشّأن"[3].

---

[1]- نزار خالد: **مذكرات اللّواء خالد نزار**، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999، ص 227.

[2]- نفس المرجع ، ص 208.

[3]- نفس المرجع ، ص 222.

كما أكّد تدخّل الجيش بالعلاقات الخارجيّة للنّظام السّياسي الجزائري، مثل تصريحه: "قمنا عشيّة إيقاف المسار الإنتخابي بإعلام أغلبيّة قادة بلدان الحوض المتوسّط بالتّغييرات الّتي ستحدث في السّاعات القادمة، وقرّرتُ أن لا نخبر الرّئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، لأنّني فهمت أنّه مال نحو أطروحات الفيس"[1].

و أشار أيضًا اللّواء نزار من خلال مذكّراته إلى عدّة أسماء عسكريّة برزت بتدخّلاتها السياسيّة مثل الجنرالات تواتي و العربي بلخير و توفيق و قنايزية و زروال و أكّد أنّ للجيش تأثير مباشر على مؤسّسة الرّئاسة و من أمثلة ذلك تأكيده على أنه "كانت الرّسالة الشّهيرة الّتي قرأها الشّاذلي على شاشة التّلفزيون من إعداد الجنرال تواتي و علي هارون"[2]، وتأكيده بعد ذلك على دور الجيش الفعّال في إقناع و تنصيب محمد بوضياف - رحمه الله- رئيسًا للجمهوريّة حيث قال: " في ليلة 8 جانفي 1992، زارني في منزلي العميد تواتي محمد، بصفته مستشارا مرفوقا بالوزيرين علي هارون و بوبكر بلقايد، وأعيد عليّ اقتراح توجيه نداء للسيّد محمد بوضياف، فكانت موافقتي دون تردّد، وكلّف علي هارون بمهمّة الإتّصال به ابتداءً من اليوم الموالي"[3]، وتعتبر كلّ هذه الأمثلة شهادات لوزير الدّفاع السّابق عن بعض التدخّلات و التّداخلات ما بين العسكري و السّياسي بمجتمعنا الجزائري.

أمّا **الدكتور ابراهيمي عبد الحميد** ، رئيس الوزراء الجزائري سابقًا فقد أشار إلى التدهور الّذي عاشته المنظومة السياسيّة على مستويات مختلفة حيث قال: " منذ عام 1992 ، نجد أنفسنا إزاء نظام أقليّ فاقد للحظوة يفرض نفسه بالقوة ضد إرادة الشعب و قد ترتبت على ذلك عواقب مأساويّة بالنسبة للجزائر على كل المستويات "[4]

و فيما يخصّ تداخل العسكري و السياسي أشار إليه الوزير السابق حين قال : " لم تتجرّأ النواة الصلبة للنظام العسكري يومًا على الإستيلاء المباشر على السلطة ، أو على فرض النموذج السياسي الّذي تفضّله إذا كان لديها نموذج كهذا ؛ لقد فضّلت هذه المجموعة الصغيرة الّتي تمسك بالسلطة الفعليّة اللّجوء إلى وسطاء آخرين معروفين بوطنيّتهم لوضعهم على رأس الدولة ، بدأت باختيار محمّد بوضياف في جانفي 1992 ، ثمّ علي كافي بعد ستة

---

[1]- المرجع السابق ، ص ص 208-209

[2]- نفس المرجع، ص 209.

[3]- نفس المرجع ، ص 223.

[4]- د براهيمي عبد الحميد : **في أصل الأزمة الجزائريّة 1958- 1999** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001، ص258 .

أشهر ثمّ اليامين زروال في جانفي 1994 قبل ترشيحه للإنتخابات الرئاسيّة في نوفمبر 1995 ، لكن من دون أن ينهي ولايته ، حيث حلّ محلّه عبد العزيز بوتفليقة في عام 1999"[1].

أمّا عن الوضعين الإجتماعي و الإقتصادي في التسعينات من عمر الدولة الجزائريّة فقد رأى الدكتور ابراهيمي أنّه

" يشكّل القضاء على الطبقة المتوسّطة الّتي كانت في السابق ضمانة للتماسك و السلام الإجتماعيّين و توسّع الفقر و الإقصاء الإجتماعي قنبلة إجتماعيّة موقوتة مريعة ، و لقد قاد الجزائر إلى حافة الهاوية في أواخر التسعينات تفاقم الوضع الإقتصادي مع هبوط الإستثمارات الإنتاجيّة ما عدا المحروقات ، و مع تباطؤ النشاطات الإقتصاديّة و التدني المأساوي في دخل الفرد و زيادة البطالة و التضخّم الطيّار ، و الإفقار الزاحف و تعميم الفساد و التحكّم بالواردات من طرف بعض البارونات و تبديد الثروات و الريع النفطي"[2] و هو واقع عرف بعض التغييرات مثل طبقة ما يمكن تسميتهم بالأغنياء الجدد و تفشّي الفساد المؤسّساتي و المالي بشكل أكبر .

لكن عمومًا و بالعودة لتدخّل الجيش في السياسة ، تؤكّد كلّ الأمثلة و الشّهادات السّابق ذكرها مرّة أخرى أنّ "مسيّر الواجهة المدني يمكن أن يتغيّر دون أن يطرأ أيّ تغيير على صاحب القرار الفعلي العسكري، و حتّى هذا الأخير يمكن أن يعرف تغييرًا على مستوى الأشخاص، كما حصل أكثر من مرّة، دون أن يعني ذلك بالضّرورة تغييرًا في العلاقة المؤسسيّة بين العسكري و المدني، ممّا يديم عمر النظام بآليّات تسييره الحالية و يصعّب من إمكانيّة تغييره، وضع يقلّص من إمكانيّة محاسبة كلّ المؤسّسات و الأشخاص و يضعّف من شروط الشّفافيّة و تحمّل المسؤوليّات"[3].

---

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة .

[2]- نفس المرجع ، ص 259

[3]- جابي ناصر: **لماذا تأخّر الربيع الجزائري**، مرجع سابق، ص ص 34-35.

المطلب الثّالث:الحزب السّياسي الجزائري فضاء أساسي للمرأة.

1- الحزب السّياسي ضرورة إجتماعية وسياسيّة:

يُعتبر الحزب السّياسي تنظيمًا سياسيًّا هدفه بلوغ السّلطة السياسيّة و تحقيق الدّيمقراطيّة من خلال إشراك الفرد سياسيًّا، حيث يسعى إلى "تحقيق السّيطرة و الوصول إلى الحكم بطريقة قانونيّة شرعيّة، عن طريق العمليّة الإنتخابيّة"[1]، وكثيرًا ما يكون متبنّيًا لإيديولوجيّة و قيم معيّنة ، يُعتبر منظّمة طوعيّة تربط بين النّاس و حكوماتهم من خلال تمثيل مصالح و أهداف فئة معيّنة من المجتمع، اجتمعت داخل هذا الحزب الّذي تعتبره قناة مهمّة و فعّالة للمشاركة السياسيّة، ممّا يجعل منه مؤشّرًا قويًّا لقياس ديمقراطيّة أيّ مجتمع، وتحديد فرص إمكانيّة تداول السّلطة و التّنافس السّياسي الحرّ و العلني فيه ، و من الضّروري الإشارة إلى أنّه " لا يمكن أن يكون الحزب هو الشّعب بأكمله، و بالتّالي لا يعبّر الحزب عن جميع مصالح أفراد المجتمع، مهما يحاول أن يظهر ذلك في خطاباته و برامجه و رؤاه، إلّا إذا كان الشّعب كتلة موحّدة المصالح وخالٍ من التّناقضات"[2] وهذا أمرٌ غيرُ واردٍ بالمجتمعات.

و للحزب السّياسي وظائف مهمّة داخل الفضاء السّياسي الّذي ينتمي إليه وفق ما يمتلكه من موارد و ما سطّر لنفسه من أهداف حسب رهاناته هذا ما يحدّد مركزه داخل اللّعبة السياسيّة الّتي تفرض عليه أن يؤدّي وظائفه على أكمل وجه، والّتي يمكن تلخيص أهمّها فيما يلي:

- ✓ **الإعلام:**

تمارس الأحزاب السياسيّة وظيفة الإعلام من خلال مؤتمراتها و حملاتها و تجمّعاتها و كتاباتها، حيث تعتبر وسائط بين النّظام السّياسي و فئات المجتمع المختلفة .

فهي من ناحية "تحلّل و تبُرز الأحداث بالإعتماد على مطالبها و إلى ما تتطلّع إليه، و تعدّ المواطنين و تجعلهم في حالة تعبئة ضدّ كلّ قرار لا يتلاءم مع مصالحهم، إنّها تقوم بدور الحافز الّذي يجمع ويوحّد بين الآراء الفرديّة المتضاربة المتفرّقة و بين الطّموحات المستترة بصورة بنّاءة في عقيدة شاملة، و عليه فهي تساهم في التّعبير عن الإرادة العامّة و توجيهها"[4].

---

[1]- غدنز أنتوني: مرجع سابق، ص 482

[2]- د/ الشميري عبد الرحمان*، الديمقراطية في الأحزاب السياسية ،نسخة إلكترونية: 2003/07/06 www tajamoaa- jeeram.com

*- د/ الشميري عبد الرحمن، أستاذ علم الإجتماع بجامعة عدن.

[4]- د/ السويدي محمد : مرجع سابق، ص 97

كما أنّها تعتبر ناقلة لمطالب أفراد المجتمع و مشاغلهم لمن في يده سلطة القرار السّياسي بالمجتمع، وتقوم أحيانًا بالمساومة على تلك المطالب لتسويتها و اقتراح سياسات جديدة.

إلّا أنّ ما يُعاب على معظم الأحزاب ، خاصّة في الدّول النّامية، استغلالها السّلبي أحيانًا لوظيفتها الإعلاميّة، بغية الوصول إلى أهدافها، وهذا لكونها "غالبًا ما تقوم بدورها الوسيطي بين الحكام و المحكومين بشكل غير مرضٍ، فهي تحاول عندما تكون في مركز الحكم أن تصوّر الأشياء بصورة تفاؤليّة و بطريقة تبعث على الأمل، و بالعكس فعندما تكون في مقاعد المعارضة، فإنّها تتّجه إلى تضخيم الأمور و التّهويل من الوضع القائم"[1].

- ✓ **التّكوين:**

تكوّن الأحزاب السياسيّة الأفراد من خلال عملية التّنشئة السياسيّة الّتي تُكسبهم ثقافة سياسيّة تعزّز درجة وعيهم السّياسي، لكن تلك الثّقافة تكون مبنيّة على أفكار و إيديولوجيّة الحزب، و إن هذا التكوين يشمل جميع المناضلين بالحزب، من أبسطهم إلى قادتهم و مرشّحيهم، كما يشمل أحيانًا كثيرة المتعاطفين مع الحزب من فئات المجتمع المختلفة.

- ✓ **التّجنيد السّياسي:**

نقصد بعمليّة التّجنيد السّياسي، عملية انتقاء أفراد معيّنين لشغل مناصب رسميّة أو ذات أهميّة على الصّعيد السّياسي بالمجتمع، و يتمّ ذلك من خلال التّعيين أو الإنتخاب، فمثلًا يقوم الحزب الّذي يصل إلى السّلطة بتشكيل الحكومة، كما يقوم بترشيح ممثّلين له بالمجالس المنتخبة.

و يعدّ التجنيد السّياسي أحد المعايير الأساسيّة في قياس درجة ديمقراطيّة الأنظمة، وقياس مدى حريّة النّخب و الأحزاب السياسيّة فيه، فالنّظم غير الدّيمقراطيّة تتّسم بتقييد النّخب السياسيّة و محدوديّة قنوات التّجنيد.

- ✓ **تنظيم الحملات الإنتخابيّة:**

تقوم الأحزاب السياسيّة بتنظيم الحملات الإنتخابيّة ، كما تقوم بمراقبة سير الإنتخابات و نتائجها، ولا يكون تدعيم الحزب للمرشّحين لشخصهم، بل حسب البرنامج المقترح و إنّ التّعبئة (تعبئة الحشود ضرورية في الحملات الإنتخابية، خاصة بالنسبة للأحزاب القوية.) و المساعدات الماديّة و الإعلاميّة الّتي يقدّمها الحزب للمرشّح تفرض على هذا الأخير تقبّل إستراتيجيّات الحزب، أي أنّ هناك دائمًا عقدًا بينهما قبل و أثناء و حتّى بعد الإنتخابات.

---

[1]- المرجع السابق ، ص 98.

و على الحزب أن يحرص على تطبيق ما جاء به من وعود في حملته الإنتخابيّة، خاصّةً إن كان في فضاء سياسي ديمقراطي، وإلّا فلن يضمن بسهولة النّجاح في انتخابات أخرى، لذلك يجب أن تكون البرامج الحزبيّة و الوعود الّتي تحملها واقعيّة و إستراتيجية، حسب ما يمتكله ذلك الحزب من موارد و هوامش حريّة داخل فضائه السّياسي.

- ✓ **التّنمية السياسيّة:**

تنعِش الأحزاب الحياة السياسيّة بتدعيم نشر الدّيمقراطية و الإصلاح السّياسي و محاربة الفساد و الإحتكار السّياسي و يتمّ لها ذلك من خلال نشاطات عديدة، أهمّها المشاركة في البرلمان و مختلف المجالس المنتخبة الأخرى، و تدعيم مؤسّسات المجتمع المدني و حتّى المساعدات المباشرة لأفراد المجتمع.

كما تقوم بدور رقابي لما يُنجزه النّظام حيث أنّها تلعب دورًا جدّ فعّال في دعم شرعيّة النّظام السّياسي القائم أو نفيها بالتّشكيك فيها، و تعكس الشرعيّة مدى تقبّل و خضوع غالبيّة أفراد المجتمع للنّظام السّياسي، وهذه نقطة يستغلّها الحزب للتمكّن من الضّغط على النّظام أو مساندته.

لكن ما يميّز غالبيّة أحزاب الدّول النّامية، و منها العربيّة كونها تدعّم بطريقة غير مسؤولة شرعيّة أنظمتها السياسيّة الّتي لا تتّسم في معظم الأحيان لا بالديمقراطية و لا بالنّزاهة.

و جديرٌ بالذّكر أنّ مشاركة الأحزاب في العمليّة السياسيّة تُعتبر من المعايير الّتي تمنح النّظام السّياسي الشرعيّة، في حين أنّ مقاطعتها للإنتخابات مثلًا، تشكّك في شرعيّته سواء على الصّعيد الدّاخلي أو الدّولي.

كما يمكن للحزب السّياسي أن يقوم بتوحيد أفراد المجتمع تحت شعاره باختلاف انتماءاتهم الفكريّة أو الدينيّة أو العرقيّة...، و كلّ هذه الأدوار تجعل من الحزب السّياسي موردًا مهمًّا لتنمية المجتمعات سياسيًّا.

يبقى أن أؤكّد أنّ وظيفة الحزب السّياسي تزداد أهميّة كلّما كان المجتمع أكثر ديمقراطيّةً، كما أنّ ديمقراطيّة الحزب هي مفتاح نجاحه[1]، غير أنّه لا يمكن اعتبار كلّ الأحزاب السّياسية ديمقراطيّة، خاصّةً في مجتمعاتنا العربيّة أين

---

[1]- يمكن إلتماس الديمقراطية داخل الحزب من خلال عدّة سلوكيات أهمها :

- عودة الحزب إلى التصويت قبل اتخاذ أي قرار إحتراما للقاعدة الحزبية.
- التغيير الدوري للقيادات و عدم احتكار السلطة.
- عدم التمييز في حقوق العضوية.
- القيام بإصلاحات داخلية و تجديد دوري للبرامج.
- المؤتمرات الحزبية الدورية و الإنفتاح على وسائل الإعلام.
- تقبل الرأي الآخر و عدم إستخدام سياسة التهميش.
- العمل في كل شفافية و حرية.

العديد منها – و إن حملت شعار الدّيمقراطيّة في بداية نشأتها – تتحوّل غاياتها تدريجيًّا، ليصبح الحزب في خدمة قياداته فقط، و ليس في خدمة المجتمع الّذي من أهمّ أدوار الحزب المحافظة على استقراره و هذا منذ ظهور الأحزاب السياسيّة حيث أكّد (موريس دوفرجييه-M-Duverger) على أنّه في كلّ "دولة، خلال مرحلة طويلة المدى تقريبًا، عدد الأحزاب و تشكيلتهم الدّاخلية و إيديولوجيّاتهم و حتّى التّدابير الّتي يقومون بها و تحالفاتهم و طريقة معارضتهم، تمثّل نوعًا من الإستقرار، يمكن بذلك وصف نظام الحزب في تلك الدّول من خلال تلك المرحلة"[1].

2- تصنيف الأحزاب السياسيّة:

تختلف تصنيفات الأحزاب السياسيّة حسب البنية و الهدف و حسب كلّ باحث و الزاوية الّتي يتناول منها دراسة الحزب السّياسي و من أهمّ تلك التّصنيفات:

أ) تصنيف الأحزاب السياسيّة من حيث نشأتها إلى:

- **أحزاب داخليّة النّشأة:**

و هي أحزاب سياسيّة نشأت نتيجة وجود تكتّلات برلمانيّة و لجان إنتخابية، يتمّ الإنسجام سياسيًّا فيما بينها حسب ما تحمله من إيديولوجيّة و أفكار و مصالح مشتركة و إنّ استمرار التّفاعل فيما بينها يكون سببًا مباشرًا في ظهور الأحزاب السياسيّة و تُعتبر معظم الأحزاب الّتي نشأت قبل القرن 19 من هذا الصّنف.

- **أحزاب خارجيّة النّشأة:**

يرتبط ظهور هذا النّوع من الأحزاب بنشاطات سياسيّة أو شبه سياسية خارج المؤسّسات السياسيّة الرّسميّة مثل الجمعيّات و النّقابات و الإتّحادات، وقد برز هذا النّوع من الأحزاب حديثًا مع بروز النّشاط النّقابي و الجمعوي الفعّال، هذا دون أن أنسى الدّور البارز و الخفيّ الّذي تلعبه اللُّوبيّات السياسيّة في ظهور هذا النّوع من الأحزاب.

[1] - Duverger Maurice : Sociologie politique , collection thémis , press universitaire de France ,Paris , 1968 , P370.

ب) تصنيف الأحزاب السياسيّة حسب النّمط:

يمكن تصنيف الأحزاب السياسيّة من خلال نمطها إلى:

- **نمط الحزب الأحادي:**

يُعتبر الحزب الأحادي الحاكم الأصلي و الوحيد بالمجتمع الّذي يتأسّس فيه دون وجود منافسين شرعيّين له في ذلك، لعدم فتح السّاحة السياسيّة أمام أحزاب أخرى (التعدديّة السياسيّة)، وهذا الأسلوب الحزبي لا يمكن اعتباره ديمقراطيًّا، لذلك نجده خاصّة في الأنظمة السياسيّة الدّيكتاتوريّة الّتي تخفي مطامحها في الاستحواذ على السّلطة من خلال تلك الأحاديّة السياسيّة، وشعاراتها الثّوريّة أو المحافظة، "فكثير من المجتمعات في الماضي و الأنظمة الشّمولية في أيّامنا هذه لا تقبل تعدديّة الأحزاب، و ينبغي لنا أن نضيف أنّ الأحزاب كانت خلال زمن طويل في الموروث الدّيمقراطي تشبّه بعصابات تعوق عمل الإدارة العامّة"[1] و في مجتمعاتنا العربيّة اليوم كثيرًا ما يتمّ فتح السّاحة السّياسيّة أمام أحزابٍ جديدة ، غير أنّ ذلك يتمّ بشكل صوري أكثر منه لنيّة ديمقراطيّة.

- **نمط تعدديّة الأحزاب:**

نجد نمط التعدديّة السياسيّة في" المجتمعات الّتي تقبل التّعبير عن وجهات النّظر المختلفة، حول الطّريقة الفضلى لتنظيم المجتمع و إدارته، و تترك مناصري كلّ وجهة نظر أحرارًا في تنظيم أنفسهم ليجعلوها رجحة"[2]، ونجد في هذه الحالة أن النّظام السّياسي يسمح بقيام عدّة أحزاب، يعطيها الحريّة في التّعبير عن مواقفها و أهدافها وفق إستراتيجيّاتها الخاصّة، و ذلك لأنّ النّمط التّعدّدي ذو اتّجاه ليبيرالي لا يسمح بظهور السّلطة المركزيّة المستحوذة على الحكم، بل يحفّز على تقسيم الأدوار السياسيّة بما فيها الحزبيّة (التعدديّة الحزبيّة) و عادة ما نجد في مثل هذه الحالات، تحالفات و تكتّلات حزبيّة، تسعى لتشكيل السّلطة التّنفيذيّة أو زيادة ثقلها داخل اللّعبة السياسيّة.

- **نمط الأحزاب الثّنائيّة:**

نجد في العديد من البلدان العربيّة "يتقاسم السّلطة في كثيرٍ من الأحيان حزبان رئيسيّان يضمّان عددًا من الأحزاب الرئيسيّة، تعزّزها أحزاب أقلّ ثقلًا و أصغر حجمًا منها" [3]، حيث يكون الحزبان الكبيران يتبادلان موقع السّلطة بتنافسهما للحصول على الأغلبيّة بطرق شرعيّة و أحيانًا ملتوية (استغلال خدمات اللُّوبيّات، الفضائح....).

---

[1]- بودون ريمون و بوريكو فرونسوا، مرجع سابق، ص 426.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- غدنز أنتوني، مرجع سابق، ص 483

و تبرز الولايات المتّحدة الأمريكيّة و بريطانيا كنموذجين بارزين لتواجد هذا النّمط من الأحزاب السياسيّة، ففي بريطانيا يتنافس عادة حزب العمّال مع حزب المحافظين، أمّا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة نجد تنافسًا واضحًا و راسخًا بين الحزب الدّيمقراطي و الحزب الجمهوري.

- **نمط الحزب الحاكم:**

يحكم الحزب في هذه الحالة المجتمع في ظلّ نظام ديمقراطي برلمانيا أو عن طريق رئاسة الوزارة عن طريق الإنتخابات، وذلك كونه ليس الحزب الوحيد بل الحزب المسيطر، حيث أنّه "في النّظام التّعددي للأحزاب، حزبين على الأقلّ تتعايش ليس لإحداهما على الآخر – أو على الأحزاب الأخرى – مرتبة أعلى و أبديّة، في هذه الحالة نجد الحزب المسيطر"[1] الّذي يتواجد من خلال تحالف حزبي تكون القيادة فيه لحزب معيّن، و غالبًا ما تتّصف الأحزاب السياسيّة البارزة في المجتمعات العربيّة بهذا النّمط لكن بصورة سلبيّة ، حيث أنّها تغلق المجال على الأحزاب السياسيّة الأخرى كي لا تصل إلى الحكم و ذلك من خلال تحالف مع أحزاب صغيرة، أو غير مؤثّرة إن بقيت لوحدها.

ج) تصنيف الأحزاب السياسيّة حسب الهدف:

يمكن تصنيف الأحزاب السياسيّة حسب أهدافها المسطّرة وفق رهاناتها الخاصّة إلى:

- **أحزاب إيديولوجيّة:**

يعبّر الحزب السّياسي عن القوى الإجتماعيّة و التيّارات الفكريّة و الطّبقات و الحركات السياسيّة في أيّ مجتمع، لذلك يكون حاملًا لشعارات و أهداف تتماشى مع قيم و رهانات الجماعة الّتي تنتمي إليه، فيصبح بذلك متبنّيا لإيديولوجيّة معيّنة، (محافظة ، متحرّرة، ...)، حيث "تختلف الأسس الّتي تقوم عليها الأحزاب السياسيّة، غير أنّ بعضها قد ينطلق من اعتبارات دينيّة، و بعضها قد ينشأ على أساس إثني، و قد درجت العادة على إطلاق صفة اليسار على الأحزاب التي ترتكز مفاهيمها الأساسيّة على قضايا التّوزيع العادل للثّروة و السّلطة في المجتمع[2]"
و من جهة ثانية تطلق "صفة اليمين على الأحزاب ذات التوجّهات المحافظة الّتي تميل إلى الحفاظ على القيم التقليديّة و التطرّف في تمييز مجتمع ما، مع وجود نزعة إثنيّة خاصّة"[3]
و عرف التّاريخ السّياسي أحزابًا إيديولوجيّة عديدة منها من لازالت تظهر إلى يومنا هذا، منها أحزاب ذات انتماء

[1] - Duverger Maurice, op-cit, P 370

[2] - غدنز أنتوني، مرجع سابقن ص 483.

[3] - نفس المرجع، نفس الصفحة.

عرقي، وأحزاب دينيّة و أخرى ليبراليّة، و أحزاب ثوريّة، ويعتبر التمسّك بالمبادئ الإيديولوجيّة في هذا النوع من الأحزاب شرطًا ضروريًّا لاستمراريّتها، ممّا يجعل البعض منها تتّصف بالتشدّد العقائدي الّذي يصل أحيانًا إلى التطرّف.

- **أحزاب المصلحة:**

المصلحة الذاتيّة بالنّسبة لهذا النّوع من الأحزاب تعتبر رهانًا و هدفًا أساسيًّا، تُبنى على أساسها مواقف و برنامج الحزب الّتي يمكن التّغيير فيها إن اقتضت المصلحة إلى ذلك ، حيث لا يتقيّد هذا النّوع من الأحزاب بإيديولوجيّة معيّنة، و يتّصف المنخرطون فيها بأهدافهم الشخصيّة، أو الجماعيّة الضيّقة، الّتي تسعى لتلبية مصالح سياسيّة أو إقتصاديّة أو ...، هذا ما يجعل الكثير من أفراد الجماعات الضّاغطة يستغلّون هذا النّوع من الأحزاب، لتلبية مصالحهم و تطبيق إستراتيجيّاتهم المبنيّة، و عمومًا لا تمتلك أحزاب المصلحة تنظيمًا و هيكلًا متينين مثل الّذي نجده في الأحزاب الإيديولوجيّة.

- **الأحزاب الإنتقاليّة:**

تُعتبر هذه الأحزاب وسطيّة، ليست إيديولوجيّة و لا أحزاب مصلحة، يمكن أن تكون قد بدأت مسارها كأحزاب إيديولوجيّة ثمّ "تخلخلت بنيتها التنظيميّة و الإيديولوجيّة و شرعت بالإنتقال تدريجيًّا إلى أحزاب مصلحة، أو قد تكون في بنيتها أحزاب مصلحة فتقوّت بنيتها الإيديولوجيّة و العقائديّة، و تنتقل تدريجيًّا إلى أحزاب عقائديّة، فالأحزاب الإنتقاليّة هي الّتي تسعى للإنتقال من طور إلى طور آخر مغاير للطّور الأوّل"[1].

و إلى جانب هذه التّصنيفات هناك أخرى قدّمها علماء الإجتماع و السّاسة مثل: دوفرجيه الّذي صنّف الأحزاب السياسيّة إلى أحزاب النّخبة و الأحزاب الجماهيريّة، و توكفيل الّذي قسّم الأحزاب السياسيّة إلى أحزاب كبرى و أخرى صغرى.

[1]- د/ الشميري سمير عبد الرحمان، مرجع سابق،(نسخة إلكترونية)

3) الحزب السّياسي الجزائري:

تُعتبر الأحزاب السياسيّة أهمّ مصادر التّنشئة السياسيّة بمجتمعنا ، وهي في نفس الوقت من أبرز القنوات الّتي تمكّن الفرد من مشاركة سياسيّة فعّالة و دائمة، كونها بمثابة طريق شرعي و مقنّن ، لمناصب سياسيّة و مقاعد بالمجالس المنتخبة، خاصّة بالنّسبة للمرأة.

و للتطرّق إلى وضعيّة الحزب بالفضاء السّياسي الجزائري، سنحاول أوّلًا استعراض كلّ حالة حزبيّة على حدا، ضمن كرونولوجيّة مهمّة بالتّاريخ السّياسي و الحزبي الجزائري، وهي تنقسم إلى مرحلتين: مرحلة الأحاديّة الحزبيّة، وتليها مرحلة التعدديّة الحزبيّة، دون أن أنسى الإشارة إلى بعض الأحزاب في ظلّ الإستعمار الفرنسي لمجتمعنا، حيث "يُرجع المؤرّخون بداية الحركة الوطنيّة و النّشاط الحزبي الجزائري إلى سنة 1919، بداية محتشمة تعكس البعد الوطني الجزائري في إطار الشّرعيّة الفرنسيّة ، الّذي مثّله حزبيًّا تيّارين أساسيّين مختلفين في موقفهما من الإستقلال و هما التيّار الإستقلالي (نجم شمال إفريقيا) ثم حزب الشّعب و حركة الإنتصار للحريّات الديمقراطيّة، و التيّار الإصلاحي : جمعيّة العلماء المسلمين، إتّحاديّة المنتخبين ، جناح عبّاس" [1] .

و عمومًا قد اقتنعت فئات إجتماعيّة عديدة من الجزائريّين بضرورة العمل السّياسي، للتمكّن من تحرير المجتمع من بطش و استغلال الفرنسيّين له، فقاموا بتشكيل أحزاب سياسيّة (داخل المجتمع و في المهجر)، فمثلًا "ظهر حزب نجم شمال إفريقيا في فرنسا، الّذي كان أقرب لحزب مغاربي منه إلى حزب جزائري خالص، لمشاركة الكثير من المغاربة و التونسيين في نشاطاته و قيادته، قبل استحواذ الجزائريّين عليه، كانت قواعده و حتّى قياداته مكوّنة في الأساس من العمّال المهاجرين قبل انضمام الكثير من الفئات الشعبيّة إليه، بعد دخول قيادته إلى الجزائر، بدءًا من عقد الأربعينيّات"[2] ، و من أبرز الأمثلة أيضًا الحزب الشّيوعي الجزائري الّذي كان معظم مناضليه من العمّال العرب و حتّى بعض الأوربيين إضافة إلى بعض المثقّفين و الأغنياء إلى جانب بعض الفلّاحين الصّغار و يعتبر هذا الحزب وليد الحزب الشّيوعي الفرنسي الحامل للمبادئ الماركسيّة.

أمّا فيما يخصّ المسار الحزبي بمجتمعنا الجزائري بعد الإستقلال، فيمكن تقسيمه إلى مرحلتين :

---

[1]- شريط الأمين: **التعدديّة الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، (1919-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص ص 6-7، (بالتصرف)

[2]- جابي ناصر: **لماذا تأخّر الربيع الجزائري**، مرجع سابق، ص 44.

أ) مرحلة الأحاديّة الحزبيّة (1962-1988):

بعد الإستقلال، تمّ منع تشكيل أحزاب سياسيّة(الدستور الجزائري 1962 "المادّة 23") ، هذا ما جعل من جبهة التّحرير الوطني الّتي تحوّلت إلى حزب سياسي، الحزب الواحد الحاكم بالمجتمع الجزائري ، (FLN- حزب جبهة التحرير الوطني).

كان كلّ هذه الفترة يترأّسه رئيس البلاد (أحمد بن بلّة، هوّاري بومدين، الشّاذلي بن جديد) عرف الحزب صراعات داخليّة بسبب انتشار الأسلوب البيروقراطي و تراكم الأخطاء الّتي لم تكن هناك محاسبة جديّة عليها، هذا بالتّزامن مع أزمة اقتصاديّة و اجتماعية أدّت إلى أزمة سياسيّة –كما قلت سابقا- بانفجار الأوضاع بعد خروج فئات من المجتمع الجزائري إلى الشّارع، في مظاهرات عنيفة (أحداث أكتوبر 1988)، تسبّبت في تدهور الحزب الواحد ، الّذي لم يعد متمكّنًا من فرض سلطته و نشر الهدوء، وخاصّة بالمدن الكبرى إلّا بواسطة إنزال الجيش إلى الشّوارع، وكان يعُتبر ذلك مؤشّرا آخر لنهاية قريبة لهذا النّمط من الحكم، الّذي لم يستطع حلّ الأزمات و لا مواكبة التغيّرات الإجتماعيّة الّتي عرفتها الجزائر على كلّ الأصعدة: (ديمغرافيًّا، و ثقافيًّا،و اقتصاديًّا و فئويًّا...) .

فجاء على إثر تلك الأحداث دستور 1989، الّذي جعل من حزب جبهة التّحرير الوطني حزبًا متساويًا قانونيًّا مع أحزاب سياسيّة أخرى في ظلّ التعدديّة السياسيّة ، إلّا أنّه من الجدير بالذّكر هنا أنّ فرض الأحاديّة الحزبيّة و السياسيّة طيلة هذه المدّة من عمر النّظام السّياسي الجزائري، لم تمنع وجود حركات و أحزاب معارِضة كانت تنشط سرًّا و من أهمّها:

- **جبهة القوى الاشتراكية:(FFS)**

عُرفت جبهة القوى الإشتراكيّة بمعارضتها السياسيّة تحت قيادة زعيمها الثّوري حسين آيت أحمد (من مواليد 1926 بعين الحمّام)، والّذي كوّن الحزب في 1963، إلّا أنّه لم يلق الإستجابة المرجوّة والدّعم اللّازم، إلّا في منطقة القبائل أو في المهجر – خاصّة فرنسا- و بعد "فترة من الركود ظهر على السّاحة في عام 1979 في منطقة القبائل من خلال تحالفه مع الحركة الثّقافية البربريّة، وقام بعدها مناضلوه بتأسيس رابطة الدّفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر برئاسة المحامي المعروف علي يحي عبد النور[1]"(لا يزال ليومنا هذا، يعتبر حزبا ذو تكتل قبلي و عصبي، لديه إتجاه علماني إشتراكي ممّا يجعل الكثير من الفئات الإجتماعيّة تتخوّف من فكرة الإنضمام إليه.)

[1]- قيرة إسماعيل (و آخرون) مرجع سابق، ص159.

و بعد دستور 1989 حصلت جبهة القوى الإشتراكيّة على الإعتماد القانوني للحزب في 20 نوفمبر 1989، لتخرج بذلك من مرحلة السريّة.

- **حزب الطّليعة الإشتراكيّة (PAGS) الجزب الشّيوعي سابقًا:**

تأسّس هذا الحزب في 1966، وكغيره من الأحزاب السياسيّة في تلك المرحلة كان يعمل سرًّا، ترأّسه صادق هجرس، كان لديه صلة ببعض أجهزة الدّولة، عُرف بمعارضته الشّديدة خاصّة في مرحلة حكم الرّئيس هوّاري بومدين، و "بعدما صادق المؤتمر الإستثنائي لحزب جبهة التّحرير الوطني عام 1980 على المادّة 120 الّتي تقتضي بإقصاء غير الجبهويّين من المنظّمات الجماهيريّة، كان المتضرّر الكبير من ذلك الحزب الشّيوعي الجزائري، الّذي أقصي عدد كبير من مناضليه المندسّين في المنظّمات الجماهيريّة"[1].

ومع بداية مرحلة التعدديّة السياسيّة، تحصّل الحزب على الشرعيّة القانونيّة، وتحوّل اسمه إلى "التّحدي" ثمّ إلى "الحركة الديمقراطيّة الإجتماعيّة"، إلّا أنّ كلّ تلك التغييرات الّتي حدثت فيه، لم تغيّر من دوره الضّعيف في الفضاء السّياسي الجزائري.

- **الحركة من أجل الدّيمقراطية في الجزائر (MDA):**

نشطت هذه الحركة سرًّا بعد إطلاق سراح بن بلّة في بداية الثّمانينات شعارها نشر الدّيمقراطيّة و تطبيق المقوّمات العربيّة الإسلاميّة و مبادئ الثّورة الجزائريّة، من بين مؤسّسيها الرّئيس أحمد بن بلّة و أمينها العام جمال قناش و السيد محمد الصغير نكاش، كان يهدف هذا الحزب إلى العودة إلى الرّئاسة، انتقد النّظام القائم و الفساد الحكومي، تحصّل على الإعتماد سنة 1990، "نبذ العنف و استخدام السّلاح لهذا وجّه هذا الحزب العديد من الإنتقادات بهذا الخصوص إلى جبهة الإنقاذ و أسلوبها في التّعامل مع الحكومة"[2].

إلّا أنّ نشاطه الحزبي لم يدم طويلًا، ولم يبرز في الفضاء السّياسي الجزائري، حيث تمّ حظره سنة 1996 من طرف السّلطات بحجّة تجاوزات في برنامجه.

---

[1]- المرجع السابق ، ص 160.

[2]- منعم العمار، **الجزائر و التعددية المكلفة**، في الرياشي سليمان (و آخرون)، مرجع سابق، ص 76.

- **حركات و أحزاب التيّار الإسلامي:**

رغم بروز جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّة كحركة سياسيّة إسلاميّة إبّان الإستعمار، إلّا أنّ نشاطها السّياسي اضمحلّ بعد ذلك، وربّما يعود ذلك لكون السّلطات آنذاك، لم تساهم في إبراز الجانب السّياسي لهذه الجمعيّة المتعرّبة، بل على العكس عرقلته، ويعتبر "تأسيس جمعيّة القيم عام 1963 برئاسة د. الهاشمي التّيجاني، محاولة غير مباشرة لتعويض حظر جمعيّة العلماء المسلمين، لكن ما لبث أن حلّها النظام الحاكم عام 1969"[1].

لتظهر بعدها حركات سريّة أخرى مثل جماعة الموحّدين (حماس لاحقا) بقيادة محفوظ نحناح عام 1983، الّتي كانت تعتبر امتدادًا لحركة الإخوان المسلمين، و الّتي تمّ حضرها سنة 1976 وسُجن قائدها محفوظ نحناح لمدّة 15 سنة ،كما ظهرت جماعة الدّعوة و التّبليغ سنة 1966 و الإخوان المحليّين (النّهضة لاحقا) بقيادة عبد الله جاب الله سنة 1974، والتيّار المحلّي بقيادة بوجلخة محمد التيجاني.

و هذه هي أهمّ الحركات السياسيّة و الأحزاب السريّة آنذاك، ذات الطّابع الإسلامي، إلّا أنّه يبقى أنّ تأثيرها كان ضعيفًا في الفضاء السّياسي الجزائري.

و يمكن اعتبار المرحلة الممتدّة بين 1962 و 1989 مرحلة مواجهة حادّة بين السّلطة و الحركة الإسلاميّة

ب) مرحلة التعدديّة الحزبيّة:

يُعتبر دستور فيفري 1989 بداية مرحلة جديدة في السّياسية الجزائريّة، وهي مرحلة التعدديّة السياسيّة الّتي اتّسمت بظهور قوى حزبيّة مختلفة منها الجديدة ، وأخرى كانت تنشط قبل هذه المرحلة سرًّا، و قد تمّ الاعتراف بأكثر من 50 حزب في المرحلة من 1989 إلى 1991 من أهمّها:

- ✓ **حزب جبهة التّحرير الوطني (FLN):**

تحوّل حزب جبهة التّحرير الوطني من حزب واحد حاكم إلى حزب عادي، وسط أحزاب أخرى ، يتنافس معها داخل الفضاء السّياسي الجزائري، حيث فقد سلطته المطلقة و أصبح مرغمًا على إحداث تغيير في برنامجه و قوائم أعضائه، إلّا أنّ هذا لا ينفي سيطرة نفوذه و لمدّة طويلة على اللّعبة السياسيّة في الجزائر، من أبرز قادته: عبد الحميد مهري، بوعلام بن حمودة و علي بن فليس و عبد العزيز بلخادم، و حاليًّا عمّار سعيداني (2015) اتُّهم هذا الحزب بكونه يعاني من شيخوخة سياسيّة، بِعدم تجديد صفوفه خاصّة بالمناصب القياديّة من قبل الفئات الشابّة، كما أُتُّهم باستغلال الشرعيّة الثوريّة لبعض المجاهدين و دوره في بناء الدّولة الوطنيّة بعد الإستقلال كي

[1]- قيرة إسماعيل (و آخرون) : مرجع سابق، ص 163.

يثبت قوّته السياسيّة، نتائجه في الإنتخابات التّشريعيّة و المحليّة الأخيرة (2012)كانت ملفتة للإنتباه، حيث أنّ نسبة 5% و 7% المقصية للأحزاب غير المتحصّلة على عدد كاف من الأصوات في العمليّتين الإنتخابيّتين السّابق ذكرهما أرجحت الكفّة لصالحه حيث استحوذ مثلًا على 220 مقعد بالبرلمان.

- ✓ **حزب جبهة القوى الإشتراكيّة (FFS):**

برزت جبهة القوى الإشتراكيّة مع حلول مرحلة التعدديّة السياسيّة، كانت خلال الأزمة السياسيّة الّتي عرفتها الجزائر و كغيرها من الأحزاب ذات الإتّجاه العلماني، معارضة للبرنامج الإسلامي الّذي طرحته الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، مع العلم أنّ هذا الحزب في انتخابات 1991 التّشريعية قد تحصّل على 26 مقعد أي في المرتبة الثّانية بعد الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ ، و بعدد يفوق عدد مقاعد جبهة التّحرير ، إلّا أنّه رفض فكرة وصول حزب إسلامي مثل الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ للسّلطة.

يُعتبر حسين آيت أحمد الزّعيم الأوّل لهذا الحزب حيث ترأّسه منذ نشأته إلى غاية (2012) و استعان الحزب بنظام القيادة الجماعيّة ، قرار اتُّخذ خاصّة بعدما اتُّهم آيت أحمد بقرارات فوقيّة غير مقبولة من طرف كلّ المناضلين بالحزب، مثل حضوره لاجتماع روما (إتّفاقية سانت إيجيدو في 1994) مع شخصيّات سياسيّة و قياديّة أخرى منها قيادة الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، كما اتّهم بغيابه الدّائم (مستقرّ بالمهجر) و اتّهم الحزب أيضًا بالقوقعة القبائليّة،، ممّا جعل منه حزبًا جهويًّا أكثر منه وطنيًّا.(استخدم البروفيسور جابي عبارة القوقعة القبائليّة) وفيما يخصّ العنصر النسوي ، لم يبرز كثيرًا به لا في الترشّح و لا في التمثيل فمثلًا " في الإنتخابات التشريعيّة لسنة 1997 فازت امرأتين من أصل 19 من صفوف مترشحي هذا الحزب "[1]فقط.

و معروف على هذا الحزب اتجاهه المعارض للسّياسة القائمة بالمجتمع ، قاطع العديد من الإنتخابات مثل محليّات 1990 و تشريعيات 2007، و انتقد إستراتيجية النظام الحاكم، خاصّة تلك التي انتهجها في التّعامل مع الأزمة السياسيّة، في التّسعينيّات و طالب بالحوار السّياسي الناجع و الدّيمقراطي.

- ✓ **حزب التجمّع من أجل الثّقافة و الدّيمقراطية (RCD):**

يعرف هذا الحزب بالأصل القبائلي لمؤيّديه مما جعل منه يبدو جهويًّا أكثر منه وطنيًّا، ترأّسه الدكتور سعيد سعدي لسنوات طويلة، له لجنة تنفيذيّة (10 أعضاء) و مجلس إدارة (105 عضو) "يُرجع مؤسّسو هذا الحزب أصوله إلى انعقاد مؤتمر وطني نظّمه أعضاء من الحركة الثّقافية البربريّة في تيزي وزو يومي 9 و 10 فبراير 1989، حيث تمّ

[1] - Alwache Merzak et Colona vincent : Algerie 30 ans , édition autrement , Paris , 1992 , p : 157 .

الإعلان عن ميلاد دستور الحزب الّذي تمّ اعتماده في 13 سبتمبر 1989"[1]، من أهمّ مطالبه، نشر الدّيمقراطية و فصل الدّين عن السّياسة و جعل اللّغة الأمازيغيّة لغة وطنيّة مع اللّغة العربيّة، أيّد تدخّل الجيش و حذّر من فكرة وصول الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ إلى الحكم ، و قد أعيب عليه عدم تمكّنه دومًا من تطبيق المبادئ الدّيمقراطيّة الّتي يطالب غيره بها.

- ✓ **حزب الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ:**

نشأ هذا الحزب في 1989، من أبرز مؤسّسيه عباس مدني و علي بلحاج و قد اعتُبر عباس مدني يميل إلى التيّار الإسلامي المعتدل في حين أنّ علي بلحاج قريب أكثر في سلوكاته و خطاباته للتيار المتشدّد ، كان "يضمّ ما يقارب 3,5 مليون عضو، يعتمد على مبدأ الشّورى و القيادة الجماعيّة، له مجلس يتألّف من 14 عضو، استبدل بعد الفوز في الانتخابات بمجلس شورى يعتبر بمثابة المكتب السّياسي للحزب، مكوّن من 60 شخص".[2]

كان يعد بتحسين ظروف المعيشة و الخدمات الإجتماعيّة و محاربة الإيديولوجيّات الغربيّة و تطبيق الشّريعة الإسلاميّة، فاستطاع أن يؤثّر في فئات اجتماعيّة عديدة مثل فئة الشّباب الّذي كان يعاني من حالة اغتراب سياسي و عدم ثقة في النّظام القائم، خاصّة بعد النّكسات الإقتصاديّة و الإجتماعيّة و السياسيّة و أحداث أكتوبر 1988، و يعتبر الخطاب الدّيني وسيلة سهّلت لهذا الحزب الوصول إلى الفئات الوسطى بالمجتمع و كذا الفئات الفقيرة، كون هذا النوع من الخطابات لا يتنافى مع ما يتلقّاه الفرد من تنشئة إجتماعيّة و دينيّة من خلال المؤسّسات التّعليميّة و المساجد و وسائل الإعلام.. و حتّى أسرته .

ولقد تمّ حلّ هذا الحزب في 1992، بعد الأزمة السياسيّة الّتي عرفتها الجزائر، حيث فقد شرعيّته عند العديد من الفئات الإجتماعيّة بعد دخول قادته السّجون و تسبّب بعض قادته في انزلاق أمني هدّد استقرار المجتمع الجزائري باتّجاههم نحو العنف و حمل السّلاح.

" مارست النساء في صفوفه أدوارا كثيرة و متعدّدة من أجل تنظيم المجتمع حيث عملن في الجمعيّات الخيريّة و محو الأميّة و قدّمن مساعدات في شتّى المجالات و بالرغم من ذلك فإنّ عدم تواجد العنصر النسوي في مجلس الشورى أثار اعتراض المناضلات ، كما أنّه لم يتم تقديم أيّ امرأة منهنّ كمرشّحة في انتخابات 1991"[3] .

---

[1]- قيرة إسماعيل (و آخرون)، مرجع سابق، ص 164.

[2]- منعم العمار، مرجع سابق، ص 68، (بالتصرف).

[3] - Alwache merzak et Colona vincent :op-cit, p : 157.

- ✓ **حركة مجتمع السلم - حمس- MPS :**

تُعتبر متجذّرة من حركة الإخوان المسلمين بالجزائر الّتي بدأت النّشاط سرًّا في 1963 (تمّ سجن قائدها محفوظ نحناح عام 1976 لمدة 15 سنة) بدأت العمل تحت اسم جمعيّة الإرشاد والإصلاح، لتأسّس بعد ذلك حركة المجتمع الإسلامي – حماس- الّتي تمّ الإعلان عن تواجدها الحزبي في 29 ماي 1991 (انعقاد مؤتمرها التّأسيسي)، كانت تعتبر في البداية ذات موقف وسط، منتقد لكلّ من الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ و النّظام السّياسي القائم، كان لديها انتشارًا كبيرًا داخل صفوف الإتّحاد الإسلامي للنّقابات (إحسان).

اعتبرت الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ هذا الحزب عميلًا لصالح النّظام، في حين كان يرى فيه النظام آنذاك حلًّا وسطًا، و طرفًا وسيطًا بينه و بين الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ، كان من أهمّ شعاراته العمل الإصلاحي الإسلامي لإقامة دولة إسلاميّة و استعمال الحوار لتحقيق الوحدة بين فئات المجتمع بتوجّهاتها المختلفة إلى جانب التّحسين من ظروف المعيشة و الخدمات الإجتماعية ، تغيّر بعد ذلك إسم هذا الحزب ليصبح حركة مجتمع السّلم (MPS) حسب القانون العضوي للأحزاب السياسيّة (1997) و هي المرحلة الّتي تمّ فيها حل 30 حزب سياسي بعد صدور القانون العضوي للأحزاب السياسية في 1997.

يعتبر في نظر العديد من أفراد المجتمع – و بحكم سلوكه و ردود أفعاله و مواقفه السياسيّة – حزبًا متأرجحًا ما بين التّأييد و المطالبة داخل الفضاء السّياسي الجزائري، معروف بتحالفاته الحزبيّة (التّحالف الرّئاسي، تكتّل الجزائر الخضراء) عانى من انشقاقات و صراعات داخليّة، يترأّسه حاليًّا السيد مقري بعد تنحّي أبو جرّة سلطاني.

- ✓ **حركة النّهضة (MN) :**

تمثّل تيّارًا إسلاميًّا معتدلًا، تحت قيادة **عبد الله جاب الله**، تعتبر امتدادًا للمنشقّين عن الإخوان المسلمين في سوريا تحت زعامة عدنان سعد الدّين، تأسّس كحزب سياسي سنة 1990 (حركة النّهضة الإسلاميّة)، ونظرًا لما جاء بدستور 1996، أصبح اسمه حركة النّهضة (MN) انتقد كل من النّظام القائم و الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ و دعاهما للحوار، اتّخذ من الإسلام عقيدة و منهج عمل و حياة و تعليم، طالب بعمليّة تعريب شاملة، عرف انشقاقات و صراعات داخليّة، حيث انفصل عنه في 1999 رئيس الحركة عبد الله جاب الله، بعدما وجد معارضة داخليّة حول طريقة تسييره للحزب و كيفيّة تعامله مع النّظام، فأسّس حزبًا جديدًا، تحت اسم حركة الإصلاح الوطني ، تلك الحركة " الّتي غادرها مؤسّسها عبد الله جاب الله، ليتركها بين يدي قيادة كانت قد اتّهمته بالسّيطرة و الدكتاتوريّة و حبّ الزّعامة...إلخ، لتعيش هي نفسها أزمة الإنشقاق من جديد بعد النتائج الهزيلة الّتي

حقّقها أمينها العام جهيد يونسي في الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 ترشّح لها منافسًا للرّئيس بوتفليقة و الّتي لم تتجاوز 1,37 بالمائة من الأصوات".[1]

- ✓ **حزب العمّال (PT):**

بعد صدور دستور 1989، و انفتاح الفضاء السّياسي الجزائري على التعدديّة الحزبيّة "تمّ إيداع ملف التّصريح بتأسيس حزب المنظّمة الإشتراكيّة العماليّة (OST) في 26-12-1989، والّذي تحوّل لاحقًا إلى حزب العمّال (PT) و ذلك بعد انعقاد مؤتمره التّأسيسي يومي 28 و 29 جويلية 1990"[2].

و هو حزب تروتكسي علماني تترأّسه السيّدة **لويزة حنّون** أوّل رئيسة حزب بالجزائر، من أهمّ مطالبه المساواة القانونيّة، وعلمانيّة المدرسة و حريّة الصحافة والتّعبير عن الرأي، اهتماماته منصبّة بشكل خاصّ حول العامل الجزائري و كيفيّة تحسين ظروف معيشته و تثبيت حقوقه القانونيّة و المدنيّة ، موقفه في المرحلة الأخيرة متذبذب ما بين مؤيّد و معارض للنّظام السّياسي القائم، "منح ثقته إلى أكثر من 200 امرأة من أجل خوض المعركة الإنتخابية بداية من 29 أفريل 2009، و أين كانت 16 امرأة على رأس القوائم في مختلف مدن البلاد"[3]

و هو مثال لقيمة هامش الحريّة الممنوح للمرأة من خلال هذا الحزب.

- ✓ **التجمّع الوطني الدّيمقراطي (RND):**

تأسّس عام 1997، تميّز بالدّعم العام للأسرة الثوريّة له (المنظمة الوطنيّة للمجاهدين و منظمة أبناء المجاهدين و منظمة معطوبي حرب التّحرير...) ساند منذ البداية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (مثلا رئاسيات 1999 و رئاسيات 2004 ضمن الحلف الرئاسي مع حمس و جبهة التحرير الوطني) .

ترأّسه بداية عبد القادر بن صالح و الّذي تحوّل إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد ذلك أصبح أحمد أويحي أمينًا عامًّا له ودفعت الضّغوطات و الإنشقاقات بهذا الأخير إلى الإستقالة من قيادة الأرندي أي منصبه كأمين عام لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي، و هي استقالة كانت سارية المفعول إبتداءً من 15 جانفي 2013 ليترأّسه عبد القادر بن صالح و يعود إليه بعد ذلك أحمد أويحي.

بعد التطرّق لكرونولوجية أهمّ الأحزاب بالفضاء السّياسي الجزائري خلال مرحلتي الأحادية و التعدديّة السياسيّة سأحاول الآن استعراض قراءة سوسيولوجيّة لكيفيّة سير الأحزاب السياسيّة كون ذلك يؤثّر بصورة

---

[1]- جابي ناصر: **لماذا تأخّر الربيع الجزائري**، مرجع سابق، ص 60.

[2]- قيرة إسماعيل (و آخرون) ، مرجع سابق ، ص 170

[3]- دكار فريدة، مرجع سابق، ص119، (بالتصرف)

مباشرة على النّشاط الحزبي النّسوي.

فعمومًا تُتّهم الأحزاب السياسيّة القائمة بمجتمعنا بضعفها أمام قرارات النّظام الّذي قلّص من عددها "بعد الإعلان عن شروط المشاركة في انتخابات 2007 ليصل إلى تسعة أحزاب سياسيّة فقط توفّرت فيها الشّروط، بعد القوانين الجديدة الّتي فرضتها وزارة الدّاخلية، و الّتي اشترطت الحصول على نسبة معيّنة من الأصوات في ثلاث آخر انتخابات"[1] قدّرت بـ 3 بالمئة.

كما أنّ ما تبقّى على السّاحة السياسيّة من أحزاب معروف بتذبذب تصريحاته المؤيّدة أحيانًا و المعارضة أحيانًا أخرى للسّياسة القائمة بالمجتمع، فمنها من قامت بمقاطعة الإنتخابات في عدّة مناسبات سياسيّة بحجّة التّزوير أو التّهميش أو عدم اتّصاف العمليّة الإنتخابيّة بالشّفافيّة، كما منها من أيّدت النظام (الحلف الرّئاسي...) ، و عمومًا لم تتمكّن الأحزاب السياسيّة من استقطاب شريحة إجتماعية واسعة ففضلا عن الأزمة السياسيّة الّتي عرفتها الجزائر أين فُرضت حالة الطوارئ الّتي حضرت الحراك الاحتجاجي و المظاهرات و الإعتصامات فقلّصت بذلك من موارد الحزب الّتي يستغلّها عادةً في إيصال صوته لفئات المجتمع المختلفة، نجد أيضًا أنّ الحزب السّياسي اليوم ضحيّة ثقافة سياسيّة ذات نظرة سلبيّة له وعدم ثقة مفرطة فيه .

فمثلًا "في آخر استطلاع للرّأي (البارومتر العربي) 2010 تبيّن أنّ 2،2 بالمائة فقط من الجزائريّين منخرطين في الأحزاب السياسيّة، وأنّ نسبة الّذين لا يثقون في الحزب السّياسي بشكل مطلق وصلت إلى 51,5 بالمائة مقابل نسبة الّذين لا يثقون مطلقًا في الجيش 18,5و الشّرطة 18,8 و القضاء 22,1 و مؤسّسات المجتمع المدني 27,5"[2] .

فمعروفٌ أنّ الفرد الجزائري لا يثق بالمؤسّسات و الهياكل التّنظيميّة خاصّة الإداريّة و السياسيّة منها، و يمكن إرجاع السّبب في ذلك إلى الحقبة الإستعماريّة الّتي أكسبته ثقافة مليئة بمعايير الإغتراب و الشكّ اتّجاه المؤسّسات العموميّة، أمّا بعد الإستقلال ساهم فشل الدّولة الوطنيّة و تفشّي الفساد المؤسّساتي بداخلها في تكريس هذا الجزء من موروثنا الثّقافي و حتّى كيفيّة تعامل النّظام السّياسي و الحزب مع الأزمة السياسيّة التي عانى منها المجتمع زاد من قناعة العديد من أفراد المجتمع الجزائري بعدم كفاءة معظم الأحزاب السياسيّة، وولاء بعضها للنّظام القائم، فهجروها و لم يعودوا يهتمّون حتّى بخطاباتها، خاصّة وهم يلاحظون ما تعانيه تلك الأحزاب من صراعات داخليّة

---

[1]. جابي ناصر: **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، مرجع سابق، ص 49.

[2]- نفس المرجع، هامش ص48 .

و انشقاقات، تشكّك في شرعيّة الحزب وتفكّك هياكله. حيث باسم مكافحة لاشفافيّة و لا ديمقراطيّة القيادات الحزبيّة ، قام البعض بانشقاقات ضدّ سياسات التّهميش و الإقصاء، فالحزب السّياسي اليوم "مازال مغلقًا أمام الكثير من الفئات الإجتماعيّة الحيّة و على رأسهم الشّباب و المرأة، و الكثير من الفئات الحضريّة الوسطى المتعلّمة الّتي أُبعدت عن العمل السّياسي الحزبي المنظّم"[1].

كما يعاب على بعض الأحزاب قراراتها الأفقيّة الّتي تؤخذ دون العودة إلى القاعدة، ممّا جعل منها أحزابًا دكتاتورية حسب المنشقّين، و يعاب أيضًا على الحزب الجزائري عدم تمكّنه "من إنتاج ثقافة سياسيّة حديثة تحثّ مناضليه على الحوار و إبداء الرّأي و الإختلاف، لتتحوّل جلّ الأحزاب في علاقاتها بالسّلطة الفعليّة و صاحب القرار إلى ما يشبه العلاقة القديمة الّتي كان يقيمها معها حزب جبهة التّحرير في ظلّ الأحاديّة، ممّا يؤكّد بقاء و سيطرة نفس الثّقافة السياسيّة الأحادية القديمة على كثير من المؤسّسات التي ظهرت بحلّة جديدة، بعد الإعلان عن التعدديّة القانونيّة الشكليّة"[2]، و من أمثلة تلك الإنشقاقات الّتي عرفتها بعض الأحزاب السياسيّة، ما يوضّحه الجدول التّالي: **الجدول رقم(6) : أمثلة عن الإنشقاقات الحزبية:**

إسم المنشق	حالة الإنشقاق عن
سعيد سعدي	حزب جبهة القوى الإشتراكيّة بزعامة آيت أحمد FFS و أسّس حزب التجمّع من أجل الثّقافة و الديمقراطيّة RCD سنة 1989.
نايت جودي و راشدي عبد السلام	حزب جبهة القوى الإشتراكيّة FFS
دربال عبد الوهاب	حركة النّهضة الإسلاميّة (عبد الله جاب الله) MN
لحبيب آدمي	حركة النّهضة الإسلاميّة (عبد الله جاب الله) MN
بولحية محمد	حركة الإصلاح (يونسي جهيد)2009
بلمهيدي عبد العزيز	حزب التّجديد الجزائري (1996)
بن يونس عمارة	حزب التجمّع من أجل الثّقافة و الديمقراطيّة RCD
بحبوح نور الدين	حزب التجمّع الوطني الديمقراطي RND
عبد المجيد مناصرة و عبد القادر بن قرينة	حركة مجتمع السّلم(أبو جرة سلطاني) MPS سنة 2008 و تم تأسيس حركة الدّعوة و التّغيير الّتي تحوّلت لحزب سياسي سنة 2012

[1]- المرجع السابق، ص ص 76-77.

[2]- نفس المرجع، ص109.

و معروفٌ أيضًا على الحزب السّياسي الجزائري مؤخّرًا الصّراع الحادّ الموجود بداخله على المواقع السياسيّة بين فئات وسطى أجيرة و أخرى غنيّة من أصحاب الأعمال الحرة، "تلك الفئات الأجيرة و الموظّفين الّذين فقدوا الكثير من مواقعهم، حتّى على المستوى الرّمزي و الإجتماعي داخل الأحزاب و بمناسبة الاستحقاقات الانتخابية المختلفة الّتي عرفت بروز ظاهرة المال السّياسي أو (الشكارة) كما سميّت في الجزائر"[1].

و هي ظاهرة سلبيّة، أفقدت الحزب ما تبقّى له من شرعيّة في أعين الجزائريّين الّذين لا يمتلك معظمهم ثقافة حزبيّة، و هذا النّقص في الثقافة السياسيّة الّتي يمتلكها الفرد الجزائري ستنشئ الشّباب دون وعي حزبي كاف للتطلّع لإعادة بناء المنظومة الحزبيّة أو حتّى إصلاح ما يمكن إصلاحه فيها، ممّا يجعلها "تبدو كهياكل فارغة مقابل الحراك الإجتماعي الواسع الّذي تقوده حركات إجتماعية إحتجاجية مختلفة بقيت حتى الآن من دون آفاق سياسيّة واضحة، و قد يكون مآلها الإنتكاسة و اللّجوء إلى العنف وتكرار نفسها إذا غاب التّفكير في حلول ذكيّة لحلّ هذا الإشكال الّذي تعيشه أكثر من دولة عربيّة، أحزاب دون قواعد و لا أدوار و لا جماهير، دون تنظيم و لا آفاق سياسيّة"[2] لا تمتلك قوّة معارضة ، أساليبها لا تعكس قدرةً على التّغيير أو حتّى التّعطيل ، يمكن اعتبار المقاطعة أقصى ما استطاعت القيام به ، و يمكن للجدول التّالي أن يشير لأمثلة عنها بمجتمعنا :

الجدول رقم(7): أمثلة لمقاطعة الأحزاب للإنتخابات.

الحزب السّياسي	نوع الإنتخابات	السنة
FLN	رئاسيات	1995
RCD	محليات	2002
	رئاسيات	2009
	رئاسيات	2014
FFS	محليات	1990
	رئاسيات	1995
	رئاسيات	1999 (انسحب قبل يوم)
	تشريعيات	2002
	رئاسيات	2004
	رئاسيات	2009

[1]- المرجع السابق ، ص76.

[2]- نفس المرجع ، ص 77.

فمن خلال الأمثلة الّتي جاء ذكرها بالجدول ، يتّضح الشك المتواجد بقوّة بين صفوف السياسيّين عند اختيار رئيس للدولة على وجه الخصوص ، و يمكن ربط ذلك بتداخل و تدخّل الجيش في السياسة ، حيث تترجم المقاطعة اغتراب و عزوف واضح بسبب عدم الثقة في أحقيّة و شرعيّة الرئيس المختار .

المبحث الثّاني: وضعيّة المرأة داخل حقل الفعل السّياسي بمجتمعنا:

تمهيد:

أحاول من خلال هذا المبحث استعراض وضعيّة المرأة السياسيّة بمجتمعنا الجزائري، وذلك من خلال التطرّق لأهم المشاركات السياسيّة النسويّة بشكل هرمي، أي من الأكثر تعقيدًا إلى أبسطها.

كما أتطرّق لهامش حريّة المرأة ضمن اللّعبة السياسيّة بمجتمعنا من منظور سوسيولوجي لفهم سبب تواجدها السّياسي ضمن قنوات دون أخرى ، و أسباب ضعف المشاركة السياسيّة النسويّة بشكل عام.

المطلب الأوّل :أهم صور المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا.

سأحاول من خلال هذا الجزء من الدّراسة تسليط الضوء على أهمّ صور المشاركة السياسيّة للمرأة الجزائريّة، الّتي عرفتها خلال تاريخها السّياسي و الّتي يمكن التطرّق إليها بداية من مشاركتها في الثّورة التّحريريّة، أين عُرفت الجزائريّة مناضلةً و مجاهدةً و فدائيّةً و مسبّلةً و ممرّضةً و شهيدةً، حاربت العدوّ الفرنسي جنبًا لجنب مع الأخ و الأب و الإبن و الزّوج و العمّ و الجار ....الجزائري.

و لم يرتبط حضورها السياسي بالثورة الجزائرية فقط، بل كانت مقاومتها للمستعمر الفرنسي قبل هذه المرحلة، حيث "حضرت المرأة مبكّرا في الأحزاب السياسيّة ضمن خلايا نسويّة تعمل في سريّة في نجم شمال إفريقيا منذ 1926، الّذي كان له طابع الشّعب الجزائري منذ سنتي 1945 – 1946، كان عددهن 6 مناضلات عندما تحوّل إلى حزب جزائري محض يدافع عن استقلال الجزائر و ضلّت المرأة تناضل في سريّة إلى غاية وقوع مجازر 8 ماي 1945، فأصبح نضالها علانيّةً"[1] ،كما شاركت المرأة في نشر ثقافة سياسيّة ثوريّة مقاومة بين صفوف النّساء و الأطفال بصورة خاصّة، و ذلك من خلال تأثيرها في الأسر و الأقارب و الأصدقاء، وباستغلال كل الفضاءات النسويّة و المناسبات (أفراح، جنائز، زيارات....) .

[1]- دكار فريدة، مرجع سابق، ص144.

كما برزت بأناشيدها الوطنيّة و الثوريّة و سعت المتعلّمات من نساء الجزائر لتعليم اللّغة العربيّة و مبادئ الإسلام و معنى قيمة الحريّة الوطنية، و قد عُرفت المرأة بتواجدها ضمن إطار تنظيمي مثل [1] إتّحاد نساء الجزائر ذو التوجّه الشّيوعي و الجمعيّات الطلابيّة و الكشّافة الإسلاميّة الجزائريّة، و كلّها تجارب زادت من وعيها السّياسي و جعلتها أكثر استعدادًا للمشاركة في الثّورة، تلك الثّورة المقدّسة الّتي أكسبت بعضهن شرعيّة سهّلت عليهنّ دخول الحزب السّياسي و البروز بالمجتمع المدني بعد الإستقلال، رغم كونهنّ لم تبرز قبل ذلك بمناصب قياديّة أو دبلوماسيّة داخل هياكل الثوّار، وهو أكبر دليل على أنّ التّهميش السّياسي كان دومًا مفروضًا على المرأة الجزائريّة بسبب الذهنيّة الذكوريّة الفارضة على المشاركة السياسيّة النسويّة سقفًا لا يمكن تجاوزه

أمّا عن مشاركة المرأة السياسيّة بعد الإستقلال، فيمكن استعراض أهمّها برؤية هرميّة أي من الأكثر تعقيدًا إلى الأبسط و هي:

1) تقلّد المناصب الوزاريّة:

تعتبر درجة وزير أعلى ما استطاعت المرأة الجزائريّة أن تصل إليه منذ الإستقلال و إلى يومنا هذا و ضمن قطاعات دون غيرها، هذا ما سأحاول إبرازه من خلال الجدول التّالي، باستعراض المسار الوزاري النّسوي بمجتمعنا و الّذي حاولت ربطه بأهمّ النّشاطات السياسيّة و شبه السياسيّة الأخرى لكلّ حالة على حدى:[2]

الجدول رقم: (8) خصوصيّات إجتماعيّة و سياسيّة مشتركة بين النّساء الوزيرات بالجزائر.

البيانات الشخصية	أهمّ النشاطات السياسيّة و شبه السياسيّة	المنصب الوزاري
الطيب ليلى (خيرة) من مواليد 1939 بوهران، لديها تسجيل بجامعة الرّباط لدراسة الحقوق لكنها لم تنه دراستها.	- مناضلة بجيش التّحرير في الولاية الخامسة (1956) - قياديّة في الإتّحاد الوطني للنّساء الجزائريّات بعد الإستقلال - نائب بالمجلس الشّعبي الوطني 1982 - عضو باللّجنة المركزيّة لحزب جبهة التّحرير الوطني (1984-1989)	كاتبة دولة مكلّفة بالتّعليم الثّانوي و التّقني (1984-1987) في حكومة عبد الحميد الإبراهيمي (مع الوزير محمّد شريف خرّوبي)

[1]- إرجع إلى نفس المرجع، ص ص 144-145 (بالتصرف).

[2]- تم الإعتماد في بناء هذا الجدول على مؤلّف جابي ناصر: **الوزير الجزائري أصول و مسارات**، منشورات الشهاب، الجزا ئر، 2011.

	- مديرة دراسات برئاسة الجمهوريّة (1988-1992) - عضو بمجلس الأمّة (2002) - عضو بالمكتب السّياسي لحزب جبهة التّحرير (2010)	
بلميهوب زرداني مريم من مواليد 1935 بالجزائر العاصمة محامية و معيدة بكليّة الحقوق1965	- المشاركة في تأسيس جمعيّة الطلبة المسلمين الجزائريّين في 1955 AJEMA - الإنخراط في جبهة التّحرير و الإلتحاق بجيش التّحرير (الولاية الرّابعة) - السّجن السّياسي (1955) ،(1956 - 1961)، (1964) - المشاركة في المجلس التّأسيسي - عضو بمجلس الأمّة (1997-1999)	وزيرة مستشارة لدى رئيس الحكومة، المكلّفة بالقضايا الإداريّة و القانونيّة (1992-1993) بحكومة بلعيد عبد السّلام
بن جاب الله موساوي سعاد من مواليد 1953 بسطيف، أستاذة حقوق متحصّلة على ليسانس حقوق سنة 1977 دبلوم الدّراسات المعمّقة في الحقوق من جامعة صربون، باريس و على دكتوراه دولة في أنتروبولوجيا القانون من قسنطينة سنة 1997	- مسؤولة عن فرع قسنطينة لجمعية راشدة النسائيّة - عضو باللّجنة الوطنيّة الاستشاريّة لترقية و حماية حقوق الإنسان (رئاسة اللّجنة القانونيّة (2003/2000	وزيرة منتدبة مكلّفة بالبحث العلمي لدى وزير التّعليم العالي و البحث العلمي (2003)
بن حبيلس كتو سعيدة من مواليد 1946 بتونس، مستوى جامعي تخصّص علم النفس و علوم التربية	- الإنخراط في الإتّحاد الوطني للنّساء الجزائريّات - عضو بالمجلس التّنفيذي للرّابطة الجزائريّة لحقوق الإنسان بعد مرحلة التعدديّة السياسيّة - تكوين جمعيّة الحركة النسويّة للتّضامن مع الأسرة الرّيفية (1990) و بعدها جمعيّة ضحايا الإرهاب - عضو بمجلس الأمّة (1997-199)	وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة (بلعيد عبد السلام) مكلّفة بالتّضامن الوطني (1992-1993)
بن عمر أنيسة من مواليد 1953 بقصر البخاري، المدية	- أمينة وطنيّة مكلّفة بالعلاقات الخارجيّة و الهجرة داخل هياكل الإتّحاد الوطني للنّساء	وزيرة التكوين المهني و التّشغيل (1991-1992)

متحصّلة على بكالوريا سنة 1972 و درست بالجامعة تخصّص علم النّفس	الجزائريّات (1986) - منتخبة لعضويّة المجلس الشّعبي الولائي لولاية البيّض - عضو بمجلس الأمّة في مرحلة الرئيس زروال غادرته سنة 2001	
بن عروس زهية من مواليد 1958 بالمسيلة، مستوى جامعي تخصّص علم النّفس (1983)	- مذيعة نشرة الثّامنة بالتلفزيون الجزائري - المشاركة في تأسيس حزب التّجمع الوطني الديمقراطي RND - الترشّح و النّجاح في الإنتخابات التّشريعية، عضو بمجلس الأمّة	أوّل امرأة تصل إلى منصب تنفيذي سنة 1997 ،كاتبة الدّولة لدى وزير الإعلام و الثقافة النّاطق الرسمي للحكومة
بوشملة فاطمة الزهراء من مواليد 1956 بباتنة مستوى جامعي تخصّص حقوق (1982)	- مناضلة في حزب جبهة التّحرير الوطني FLN - نائب بالمجلس الشّعبي الجزائري (2002) لتمثيل الجزائر العاصمة.	وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة (بن فليس) مكلّفة بالهجرة سنة 2003-2002
تومي خليدة من مواليد 1958 بالبويرة متخرجة من المدرسة العليا للأساتذة	- كان لديها في الثمانينات نشاط حزبي سرّي لمدّة قصيرة ضمن حزب الطّليعة الإشتراكيّة - مشاركة قياديًّا ضمن جمعيّات نسويّة في النّصف الثّاني من الثّمانينات - النّضال في حزب التجمّع من أجل الثّقافة و الديمقراطيّة - نائب برلماني عن العاصمة 1997 و أوّل امرأة جزائريّة تترأّس كتلة برلمانيّة - مستشار في رئاسة الجمهوريّة 2001	وزيرة الثّقافة و الإعلام و النّاطق الرّسمي للحكومة 2003/2002 وزيرة الثّقافة و الإعلام 2003/ 2005 وزيرة الثّقافة 2013/2005
جعفر بوقطوشة نوارة سعدية من مواليد 1950 بعين آزال سطيف متخرّجة من معهد الإعلام و الإتّصال بالجزائر 1974	- مذيعة بالإذاعة ثم التلفزيون - عضو برلماني 1997-2002 - عضو بمجلس الأمة 2012	وزيرة منتدبة لدى وزير الصحّة و إصلاح المستشفيات المكلّفة بالأسرة و وقضايا المرأة 2003-2012
شريط بثينة من مواليد 1955 بتونس من أصول تبسية	- الإنخراط بحزب جبهة التّحرير الوطني FLN أواخر 2001	وزيرة منتدبة لدى رئيس الحكومة بن فليس مكلّفة بالأسرة و قضايا المرأة

مستوى جامعي ليسانس في آداب اللّغة الإنجليزيّة بجامعة الجزائر 1977 و دكتوراه في التربية المقارنة بجامعة لندن (1987)	- عضو باللّجنة المركزيّة للحزب	(2003-2002)
عسلاوي ليلى من مواليد 1946 مستوى جامعي ليسانس في الحقوق و العلوم السياسيّة 1968	- قاضية - ذات كتابات سياسيّة	وزيرة الشباب و الرياضة 1991-1992 مستشارة في ديوان وزير العدل علي بن فليس كاتبة الدّولة للتّضامن الوطني 1994
علاب ياكر مليكة من مواليد 1942 بتيزي وزو، مستوى جامعي دكتوراه دولة في الفيزياء النووية 1974	- نشاطات جمعويّة خاصّة بالبحث العلمي	كاتبة الدّولة للبحث العلمي 1992 1993 ضمن حكومة بلعيد عبد السلام
لاليام حمود نفيسة من مواليد 1924 طبيبة عامّة متخرّجة من جامعة الجزائر و متخصّصة في أمراض التّوليد و النساء من جامعة سويسرا	- الإلتحاق بجمعية الطلبة المسلمين الجزائريين (و هي طالبة) - قيادة مظاهرات نسائيّة بإسم جمعيّة النّساء المسلمات بدءًا من 1945 ثمّ أصبحت أمينة عامّة لهذا التّنظيم التّابع لحزب الشّعب - الإنضمام لحركة الإنتصار 1947 - الإلتحاق بجبهة التّحرير بالعاصمة 1953 - الإلتحاق بجيش التّحرير 1955 ،العمل بالتّدريب الصحي لصالح الجيش - السجن لغاية 1959 أجبرت بعد ذلك على الإقامة بفرنسا ثم هربت - تمثيل جبهة التّحرير في عدّة مؤتمرات دوليّة للنساء	عضو بالمجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي في المرحلة البومدينية وزيرة الصحّة جوان – أكتوبر 1991 في حكومة غزالي

	- رئاسة الإتّحاد الوطني للنّساء الجزائريّات 1966- 1969	
مشرنن كرزابي ربيعة من مواليد 1954 بتلمسان متخرّجة من مدرسة المعلّمين بتلمسان (1972)	- الإلتحاق بصفوف جبهة التّحرير 1976 - عضو بالمكتب الولائي للإتّحاد الوطني للنّساء الجزائريّات بوهران 1976 - نائب بالمجلس الشّعبي الولائي لوهران ورئيسة لجنة الشّؤون الإجتماعيّة و التّربية و الصحّة - دخلت العاصمة كأمينة وطنية للإتحاد الوطني للنّساء الجزائريّات مكلّفة بالإعلام 1987 - المشاركة في تأسيس حزب التجمّع الوطني الديمقراطي RND	مستشارة بوزارة التّكوين المهني و التّشغيل بحكومة غزالي وزيرة منتدبة للتضامن الوطني و الأسرة 1996ضمن حكومة أويحي وزيرة التضامن الوطني و الأسرة 1997-1999
منتوري فتيحة من مواليد 1947 بقسنطية ، مستوى جامعي، ليسانس من كليّة الإقتصاد بالجزائر (1971) و شهادة دكتوراه الحلقة الثّالثة 1983 من باريس	- مساعدة المترشّح لرئاسة الجمهورية في 1998 عبد العزيز بوتفليقة في تحرير الشقّ المالي و الإقتصادي المتعلّق بالبرنامج الإنتخابي	- مستشارة برئاسة الجمهورية 1999 -2002 - و زيرة منتدبة بالإصلاح المالي 2002-2004بحكومة بن فليس - وزيرة منتدبة للإصلاح المالي 2006-2008 بحكومة بلخادم - العودة إلى موقعها كمستشارة بالرّئاسة
منتوري شنتوف زهية من مواليد 1947 بسطيف مستوى جامعي، أستاذة مساعدة في الطب سنة 1976 و أستاذة طب 1990	- رئيسة جامعة الطب بعنابة 1985-1990	- وزيرة الصحّة و الشّؤون الإجتماعيّة 1992 ضمن حكومة غزالي

ونيسي زهور من مواليد 1936 بقسنطينة متحصّلة على الشّهاة الإبتدائيّة سنة 1955 لم تكمل الدّراسة بسبب مرض في العيون تحصّلت على ليسانس في الأدب العربي بجامعة الجزائر بعد الإستقلال، حيث دخلت الجامعة بعد إجراء مسابقة و تحصّلت على ليسانس في الفلسفة سنة 1969، ثم شهادة دبلوم الدّراسات المعمّقة في علم الإجتماع بجامعة الجزائر صحفيّة و كاتبة	- الإلتحاق بالثّورة التحريريّة كمناضلة بالأوراس ، العاصمة ثم الولاية الرابعة - المشاركة (الكتابة) في عدّة جرائد ومجلّات، أهمّها مجلّة الجيش التّابعة للمحافظة السياسيّة للجيش الوطني الشّعبي أين تعرّفت على هواري بومدين - عضو باللّجنة المركزيّة لحزب جبهة التّحرير الوطني (1985-1989) - عضو بمجلس الأمّة 1999	- كاتبة لدى وزير الحبوس السيّد توفيق المدني الممثّل لتيّار جمعية العلماء المسلمين في أول حكومة جزائرية - كاتبة دولة للشّؤون الإجتماعيّة (1982-1984) - وزيرة التّربية الوطنيّة 1984-1986 مع حكومة عبد الحميد الإبراهيمي - تعتبر أوّل وزيرة امرأة بالجزائر

من الجدول السّابق، يتّضح أنّ جلّ المناصب السياسيّة الّتي وصلت إليها المرأة داخل الحكومة تعكس النّظرة التقليديّة لدور المرأة بالمجتمع الجزائري، المرتبط خاصّة بالشّؤون الإجتماعيّة للمرأة و الطفل و الشّؤون التربويّة، كما أنّ وصول المرأة لمنصب وزيرة كان بنسب جدّ ضئيلة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

حيث تعتبر حكومة بن فليس 2002، أوّل حكومة جزائريّة ضمّت 5 نساء ، ليسمح بوتفليقة بعد ذلك سنة 2014 بوصول 7 نساء لهذا المنصب الحسّاس سياسيًّا و حتّى اجتماعيًّا و إن لم يدم ذلك طويلا مع ما عرفته الحكومة من تغييرات.

و يتبيّن من الجدول صحّة العلاقة الطرديّة بين التّنشئة السياسيّة المكتسبة لدى المرأة و تعقّد مشاركاتها السياسيّة الّتي وصلت إلى منصب وزيرة، حيث اكتسبت وعيًا سياسيًّا من مشاركاتها شبه السياسيّة بالعمل النّقابي والجمعوي و مختلف تنظيمات المجتمع المدني .

كما أنّ مناصبها القياديّة بالمهنة و تعليمها العالي، كثيرًا ما تكون موارد أساسيّة لترقية مشاركاتها السياسيّة كمًّا و كيفًا و اليوم من الضّروري أن يعترف الجميع بأنّ " المشاركة السّياسيّة بالنّسبة للنّساء حقّ و واجب لذا يجب إنشاء النّساء على هذا الأساس و للنّساء دور إيجابي في توجيه الحياة السّياسيّة، الدّليل ما لدينا من توجيهات إيجابيّة للقوانين الإجتماعيّة..... وُجدت في كثير من الأحيان بسبب ضغط نسوي كما من حقّ النّساء التمتّع

بحق الإنتخاب مثلهنّ مثل الرّجال ما دامت النّساء عليهن نفس الواجبات المهنيّة كالرّجال و عليهن الإلتزام بنفس القوانين ، فعليهن إذن من خلال ممارسة حق الإنتخاب مراقبة تبنّي تلك القوانين و على النساء أن تشغل كل

المناصب المدنيّة و السياسية بما فيها رئاسة بلدية و وزيرة كما عليهن أن تكون اكثر اضطلاعًا على القوانين الخاصّة بهن مثل قانون الأسرة "[1] ، فالمرأة لم تحصل يومًا على حقوقها السياسيّة هديةً و لو بأكثر البلدان ديمقراطيّةً ، خاصّة في بداية ظهور الحريات السياسيّة ، هذا ما أشار إليه **دوفرجيه** حين قال : "إذا كانت معظم النساء غير منجذبات للمناصب السياسيّة ، فهذا لأنهنّ منشغلات بأمور أخرى ، و إذا قبلن بأنَّ السياسة من تخصّص الرجل فلأنّ كلّ العوامل تدفعهن لذلك: التقاليد ، الحياة العائليّة ، التّربية ، الدّين ، القراءة "[2] ، و من الضّروري أيضًا الإشارة إلى فضل تطبيق نظام الحصص على مستوى المجالس المنتخبة لصالح الفئة النسويّة و لو بصورة غير مباشرة في وصول المرأة بشكل ملحوظ للوزارة ، حيث - كما أشرت سابقًا - عيّن الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة سبع نساء على رأس وزارات مختلفة بعد تولّيه الحكم لعهدة رابعة و هذه سابقة من نوعها كون المرأة الجزائريّة لم تُمنح فرصة ثمينة سياسيًّا مثل هذه من ذي قبل.

2) المرأة بالمجلس الشّعبي الوطني و مجلس الأمّة:

لم تبرز المرأة بمشاركة برلمانيّة عالية منذ الإستقلال، إلّا بعد فرض نظام الحصص في آخر انتخابات تشريعيّة، الأمر الّذي غيّر و لو نسبيًّا من وضعيّة الفعل البرلماني النّسوي، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدولين التّاليين:

---

[1] - Yolande Cohen :Femmes et politique, 1981 p 85 dans : "Les classiques des sciences sociales" Une bibliothèque numérique fondée et dirigée par Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie au Cégep de Chicoutimi , Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi ; Site web: http://classiques.uqac.ca

[2] - Duverger Maurice : La participation des femmes à la vie politique , UNESCO , Paris , 1955, p : 132 .

الجدول رقم(9): التّمثيل النّسوي في مختلف الفترات التّشريعيّة [1]1962-2012

الإحصائيّات / نوع المجلس	الفترة التّشريعيّة	العدد الإجمالي للنوّاب	عدد الرّجال	عدد النّساء	نسبة التّمثيل النسوي %
المجلس التّأسيسي	1962	196	186	10	5.1
المجلس الوطني	1964	138	136	02	1.44
المجلس الشّعبي الوطني	1982-1977	273	263	10	3.66
	1987-1982	285	280	05	1.75
المجلس الشعبي الوطني					
	1992-1987	296	289	07	2.36
المجلس الإستشاري الوطني	1994-1992	60	54	06	10
المجلس الإنتقالي الوطني	1997-1994	192	180	12	6.25
المجلس الشّعبي الوطني	2002 -1997	380	365	15	3.94
	2007-2002	389	363	26	6.68
	2012-2007	389	359	30	7.71
	2017- 2012	462	316	146	32

[1]- **النائب** : مجلة دورية، المجلس الشعبي الوطني، العدد3، أوت 2013، الجزائر 2013، ص 59.

الجدول رقم(10): التّمثيل النّسوي بمجلس الأمّة:[1]

الإحصائيّات / السنة	العدد الإجمالي	عدد النّساء	نسبة التّمثيل النّسوي%
1997	144	08 (03 منتخبات، و 05 منصبات)	5.5
2006	144	04 منصّبات	2.7
2009	144	07 منصّبات	4.8
2012	144	10 منصّبات	6.9

3) المرأة بالمجلس الشّعبي البلدي و المجلس الشّعبي الولائي:

لا يمكن اعتبار التواجد النسوي بالمجالس الشعبيّة البلديّة أو الولائيّة أكثف من التواجد المسجّل على مستوى البرلمان ، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (11): التّواجد النّسوي على مستوى المجالس المحليّة. [2]

الإحصائيّات	**الإنتخابات البلديّة**			**الإنتخابات الولائيّة**		
تاريخ الإنتخابات	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد المقاعد النّسويّة	نسبة التّمثيل النّسوي %	العدد الإجمالي للمقاعد	عدد المقاعد النّسويّة	نسبة التّمثيل النّسوي %
23 أكتوبر 1997	1281	75	5.85	905	62	6.85
10 أكتوبر 2002	3679	147	3.99	2684	113	4.21
29 أكتوبر 2007	13981	1540	09	1960	133	6.63
29 نوفمبر 2012	24891	4120	16.55	2004	595	29.69

[1] - Hartani Amine Khaled: la participation politique des femmes dans les assemblées en Algérie, document 44 lfr, conférence internationale des femmes élues, APN,L'ONU, femmes, Le Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, 2013, P17

[2] -ibid,P18.

من الجدول السّابق، يتّضح لنا أنّ في الإنتخابات البلديّة الأخيرة (2012) تحصّلت 4120 امرأة على مقعد مقابل 24891 مقعد أي بنسبة 16.55 بالمئة و هي نسبة بعيدة عن نسبة الحصص (الكوطا) المخصّصة في حين نجد أن تطبيق قانون الكوطا قد أثّر أكثر في عمليّة الترشّح النّسوي، حيث بلغ "عدد المترشّحات للإنتخابات البلديّة 31.609 امرأة مقابل 185.187 مترشّح، أي 28.472 امرأة أكثر من 2007"[1].

و قد فُرض على كلّ الأحزاب إدراج "ما لا يقلّ عن 30 % من النّساء في قوائمهم (في البلديّات الّتي يتواجد فيها أكثر من 20.000 نسمة)، نساء منهن من ترأّست القوائم، مثل بلديّة محمد بلوزداد بالجزائر العاصمة، الولاية التي تمّ فيها انتخاب امرأتين لرئاسة المجالس الشعبيّة البلدية، و على المستوى الوطني 10 نساء تترأّسن بلديات من مجموع 1541 بلديّة"[2] ، و هذا عدد لا يزال بعيدًا عن طموحات المرأة الجزائريّة.

و إذا قارننّا هذه النّتائج مع ما تحصّلت عليه المرأة بالمجالس الشعبيّة الولائيّة، يتّضح أنّها كانت أكثر تواجدًا بالولائيّة (نجاح 595 مترشّحة من أصل 2004 مقعد في انتخابات نوفمبر 2012 أي بنسبة 29.69%).

و قد كنّ "8779 امرأة مترشّحة من مجموع 32399 مترشّح أي 7215امرأة أكثر من 2007، لكن على مستوى 48 مجلس شعبي ولائي، لا توجد أيّ امرأة تشغل منصب الرئيس"[3].

و يمكن للجداول التّالية أن توضّح نتائج أوّل انتخابات محليّة تحت غطاء نظام الحصص بشكل تفصيلي أكثر:

[1]- Hartani Amine Khaled : op-cit , P17

[2] -ibid, P17

[3] -I bid, P18.

الجدول رقم (12): المجالس البلديّة بالأرقام[1]

الحزب	عدد المجالس بالأغلبية	عدد النساء	النسبة	المقاعد المحصلة	النسبة	الأصوات
جبهة التحرير الوطني	159	1105	28,89%	7191	26,30%	2232114
التجمع الوطني الديمقراطي	132	854	24,06%	5988	21,22%	1800926
الحركة الشعبية الجزائرية	12	256	06,00%	1493	06,18%	524861
جبهة القوى الإشتراكية	11	164	03,83%	954	03,50%	296991
الجبهة الوطنية الجزائرية	09	156	03,70%	920	04,09%	346835
الأحرار	17	146	03,47%	863	03,26%	276383
حزب العمال	03	190	03,32%	826	04,50%	382279
حركة مجتمع السلم	05	150	02,88%	718	03,21%	272448
جبهة المستقبل	06	120	02,72%	678	03,02%	255969
الفجر الجديد	06	110	02,39%	594	02,69%	228422
تكتل الجزائر الخضراء	05	106	02,22%	552	02,69%	228008
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	13	70	02,11%	526	01,71%	145209
حزب الحرية و العدالة		63	01,37%	341	01,66%	141244
حزب الكرامة	1	46	01,07%	267	01,20%	101455
التحالف الوطني الجمهوري	1	43	09,90%	225	01,09%	92847
التجمع الوطني الجمهوري		43	00,89%	221	01,01%	86096
عهد 54	1	40	00,88%	218	00,92%	77733
الجبهة الوطنية للحريات	2	33	00,83%	206	01,01%	85870
حركة الوفاق الوطني		40	00,80%	198	00,95%	80370
الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	2	29	00,72%	179	00,76%	64642
حزب الشباب		35	00,71%	176	00,81%	68800
تحاد القوى الديمقراطية و الإجتماعية		35	00,64%	159	00,74%	62405
حركة الإنفتاح		26	00,62%	155	00,74%	63094
حزب التجديد الجزائري	2	28	00,53%	132	00,72%	60783
جبهة الجزائر الجديدة		24	00,52%	130	00,70%	59331
الجيل الجديد		28	00,49%	122	00,66%	56330
حزب النور الجزائري		17	00,34%	85	00,37%	31152
حركة الوطنيين الأحرار	1	10	00,24%	60	00,33%	28274
الحزب الوطني الجزائري		11	00,21%	53	00,30%	25789
الجبهة الوطنية الديمقراطية		12	00,20%	51	00,31%	26206

1- عجاج بلقاسم: حزب التحالفات تشتعل في 1184 مجلس بلدي، في: **جريدة الشروق اليومي**، العدد 3851، 01 ديسمبر 2012، الجزائر، ص 07.

الجدول ر قم (13): المجالس الولائية بالأرقام[1].

الحزب	عدد المجالس بالأغلبية	عدد النساء	النسبة	المقاعد المحصلة	النسبة	عدد الأصوات
جبهة التحرير الوطني	2	207	34,18%	685	22,54%	1785822
التجمع الوطني الديمقراطي		148	24,30%	487	15,80%	1252023
الحركة الشعبية الجزائرية		28	5,14%	103	6,33%	501720
جبهة القوى الإشتراكية		28	4,54%	91	4,99%	395559
حركة مجتمع السلم		22	3,79%	76	3,59%	284624
الأحرار		21	3,79%	76	2,11%	167240
حزب العمال		23	3,59%	72	5,77%	457198
الجبهة الوطنية الجزائرية		16	3,19%	64	4,88%	386877
تكتل الجزائر الخضراء		16	2,69%	54	3,40%	269609
جبهة المستقبل		12	1,90%	38	3,81%	301653
الفجر الجديد		10	1,65%	33	2,25%	178547
التحالف الوطني الجمهوري		9	1,55%	31	1,64%	130275
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية		8	1,25%	25	1,90%	150459
الجبهة الوطنية للحريات		6	1,05%	21	1,83%	144785
حزب الحرية و العدالة		5	1,05%	21	1,72%	136480
عهد 54		4	0,80%	16	0,95%	75098
حزب النور الجزائري		3	0,50%	10	0,62%	49156
اتحاد القوى الديمقراطية و الإجتماعية		2	0,40%	8	1,23%	97179
الحركة من أجل الشّبيبة و الديمقراطية		3	0,40%	8	0,63%	49793
تحالف حمس، الإصلاح		2	0,40%	8	0,28%	22133
حركة الوفاق الوطني		2	0,35%	7	0,73%	57465
حزب التجديد الجزائري		2	0,35%	7	0,63%	49542
حركة الوطنيين الأحرار		2	0,35%	7	0,36%	28324
حزب الكرامة		2	0,30%	6	1,02%	80919
الحزب الوطني الجزائري		2	0,30%	6	0,65%	51697
الجبهة الديمقراطية الحرة		2	0,30%	6	0,29%	22888
جبهة الحكم الراشد		2	0,30%	6	0,19%	14903
الجبهةالوطنية للأحرار من أجل المصالحة		2	0,30%	6	0,17%	13823
حزب الشباب		1	0,25%	5	0,89%	70344
الجبهة الوطنية الديمقراطية		1	0,25%	5	0,42%	33276

[1] : المرجع السابق، نفس الصفحة.

حزب الصوت الأصيل		1	0,25%	5	0,18%	14421
التجمع الوطني الجمهوري		1	0,20%	4	0,87%	68831
حزب التضامن و التنمية		1	0,20%	4	0,45%	35760
حزب الوحدة و التنمية		1	0,14%	3	0,08%	6532

من الواضح أنّه لم تتحصل المرأة سوى على 4120 مقعد من 24 ألف و 891 مقعد عبر الوطن أي بنسبة لا تتعدى 16 بالمئة و يمكن توضيح الإنتماء السياسي لرؤساء البلديات من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (14): قائمة رؤساء البلديّات حسب الإنتماء السّياسي[1].

الحزب	الرجال	النساء	المجموع
جبهة التحرير الوطني	516	2	518
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	36	0	36
حزب التجديد الجزائري	7	0	7
جبهة القوى الإشتراكية	57	0	57
حزب العمال	30	0	30
الجبهة الوطنية الجزائرية	3	0	3
الحزب الجمهوري التقدمي	2	0	2
حركة الشباب و الديمقراطية	1	0	1
حركة الوفاق الوطني	9	0	9
حركة النهضة	3	0	3
الحزب الجمهوري التقدمي	8	0	8
حركة مجتمع السلم	32	0	32
عهد 54	14	0	14
الجبهة الوطنية للأحرار	2	0	2
الاتحاد الوطني للتنمية	1	0	1
حركة الانفتاح	7	0	7
التحالف الوطني الجمهوري	14	0	14
التجمع الوطني الديمقراطي	416	0	416
حزب الحركة الوطنية من أجل الطبيعة و النمو	1	0	1
الجبهة الوطنية الجزائرية	44	0	44

[1] : بوزمارن عائشة: 232 "مير" بمستوى إبتدائي، 676 جامعي يترأسون المجالس البلديّة، في: **النهار الجديد**، العدد: 1600، 08 جانفي 2013، الجزائر، ص 06.

حزب الحركة و العدالة	19	0	19
الحزب الوطني من أجل العدالة	12	0	12
جبهة المستقبل	32	1	33
جبهة الجزائر الجديدة	3	0	3
حزب الكرامة	7	0	7
الجبهة الوطنية للأحرار	10	0	10
الحركة الشعبية الجزائرية	84	1	85
حزب الفجر الجديد	27	0	27
حركة القى الديمقراطية	7	0	7
حركة المواطنين الأحرار	1	0	1
حزب الشباب	7	0	7
الحزب الوطني الجزائري	1	0	1
حركة الوطنيين الأحرار	2	0	2
الجيل الجديد	7	0	7
الحزب الوطني الحر	1	0	1
الحزب الولائي	1	0	1
حزب التحكيم	3	0	3
حزب النور الجزائري	4	0	4
الحزب الأخضر من أجل النمو	2	0	2
حزب الوفاء	1	0	1
الجبهة الديمقراطية الحرة	3	0	3
الحزب الودي التقدمي	4	0	4
التحالف	38	0	38
الأحرار	58	0	58
المجموع	1537	4	1541

هناك إذا 04 رئيسات للبلديات فقط[*]، إثنتان من حزب جبهة التّحرير الوطني في بلديّتي المراديّة و محمّد بلوزداد بالعاصمة و واحدة عن الحركة الشعبيّة الجزائريّة لعمارة بن يونس و منتخبة عن جبهة المستقبل.

[*] أصغر رئيسة مجلس بلدي هي المنتخبة قندوز سيهام ببلديّة السعيدة (23 سنة).

4) المشاركة الحزبيّة للمرأة:

قليلًا ما برزت المرأة بمناصب حزبيّة قياديّة بمجتمعنا، حيث و منذ الإستقلال بقيت السيّدة لويزة حنّون و لسنوات طويلة المرأة الجزائريّة الوحيد المترئّسة لحزب سياسي (حزب العمال PT) أمّا عن رئاسة المرأة للحزب حاليًّا فهو شكلي و غير مؤثّر في اللّعبة السياسيّة الجزائريّة، خاصّة و أنّها تقود أحزابًا صغيرة وحديثة لم تتجاوز الإنتخابات الأخيرة بفعاليّة تُذكر و هن ثلاث نساء إلى جانب السيّدة لويزة حنون، السيّدة **نعيمة صالحي** رئيسة حزب العدل و البيان (PEP) « partie de l'équite et de la proclamation » و السيّدة **محجوبي شلبية** رئيسة حركة الشبيبة الديمقراطيّة (MJD) و السيّدة **عسّول زوبيدة** رئيسة حزب الإتّحاد من أجل التغيير و الرقي (UCP) « lunion pour le changement et le progrès » .

و فيما يخصّ النّضال الحزبي للمرأة فهو أكثر تواجدًا بالقاعدة منه بالقمّة القياديّة، رغم وجود تفاوت من حزب إلى آخر، و لربّما الأحزاب الأكبر هي أكثر استقطابًا للمرأة مثل حزب جبهة التّحرير الوطني FLN و التجمّع الوطني الدّيمقراطي RND و حركة مجتمع السلم MPS و حزب العمّال PT.

يبقى أنّ الحزب الجزائري يعتبر من أهمّ القنوات السياسيّة الّتي تعتمد عليها المرأة لترقية مشاركتها السياسيّة كمًّا و كيفًا، [1] تتعلّم من خلاله النّضال السّياسي ، تشارك في الحملات الإنتخابيّة و تمارس عمليّة الترشّح – خاصة في الإنتخابات الأخيرة- و كلّها سلوكات سياسيّة تكون لديها قراءة جديدة للفضاء السّياسي الجزائري، وكيفية إتقان اللّعبة السياسيّة بداخله.

5) التّصويت:

أصبحت المشاركة السياسيّة بمجتمعنا في كثير من الأحيان "موسميّة و ظرفيّة" ترتبط بالمواعيد الإنتخابيّة، حيث يظل التّصويت الشّكل المهيمن على أشكال المشاركة الفعليّة الأخرى، فالملاحظ أنّ حجم المشاركة الفعليّة تقلّص بشكل ملحوظ، وتمّ تسجيل نسبة عالية من المواطنين المقاطعين للتّصويت"[2].

---

[1]- ذكرت الباحثة دكار فريدة في دراستها السابق ذكرها، (ص ص 103-104) أنه في اللّائحة رقم 1546 (2007) حول قانون السير الحسن للأحزاب السياسية، اعترفت الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا أن الأحزاب السياسية تمثل خاصية دائمة للديمقراطيات العصرية و عنصرا رئيسيا للتنافس الإنتخابي و آلية ربط أساسية بين الفرد و الدولة، مما يجعل أهم أدوار الحزب حاليا هو إدماج المجموعات و الأفراد في المسار السياسي و العمل كأداة تضبط مصالحها و تمثلها.

[2]- ليمام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب و الآثار و الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011، ص 139.

و اليوم نجد أنّ "هناك إجماع بين طرف من المراقبين على أنّ فئة عريضة من المواطنين، لم تعد تقتنع بالإنتخابات و لا بالمترشّحين لها، و بالتّالي فقدت عمليّة الإنتخاب دورها في التّغيير و المحاسبة.

و لا تفسّر المقاطعة بضعف مستوى التّلعيم لدى النّاخبين أو بظروفهم الماديّة كعناصر للتّأثير كي يبتعدوا عن المشاركة في الإنتخابات بل على العكس من ذلك توجد نسبة مشاركة أكبر في المدن الداخليّة و القرى المهمّشة، على الرغم من ارتفاع نسبة الأميّة فيها ، و صعوبة ظروفها .....، و يمكن أن تفسَّر هذه الوضعيّة بسيطرة شبكات الولاء القبليّة فالإنتخابات على المرشّحين و النّاخبين ككلّ، و هو ما يقلّل من فعاليّة المشاركة في الحياة السياسيّة، و يقلّل من ممارسة النّاخبين الرّقابة على المرشّحين المنتخبين"[1].

و إنّ حال المقاطعة المتكرّرة للإنتخابات، مسّ النّاخب و النّاخبة الجزائريّة على السواء، يبقى أن الضّغط الممارس على المرأة النّاخبة من قبل الأسرة أو مؤسّسات المجتمع الأخرى أكبر من ذلك الممارس على الرجل، فرغم كون المرأة الجزائريّة قد اكتسبت حق الإنتخاب منذ الإستقلال(المادة 50 من الدستور الجزائري)، بقيت ولمدّة طويلة تقوم بعمليّة التّصويت في إطار انتخابات عائليّة، وهي ممارسة تقليديّة في الجزائر، إذ يصوّت الآباء و الأزواج و الإخوة الكبار عن الأمّهات و الزّوجات و الأخوات، ممّا جعل قانون الإنتخابات لسنة 1997 يلغي الإنتخابات عن طريق الوكالة و يسمح بها في حالات إستثنائيّة قاهرة[2]، وذلك بعد الإحتجاجات المكثّفة للجمعيّات النسويّة"[3]، كما نجد اليوم، وفي كثير من الأحيان لا مبالاة واضحة لدى المرأة فيما يخصّ عمليّة الإنتخاب كاملة، وهو راجع لضعف ثقافتها السياسيّة أحيانًا أو لحالة الإغتراب السّياسي اتّجاه هذه العمليّة أو اتّجاه اللّعبة السياسيّة كاملة أحيانًا أخرى .

و إلى جانب التّصويت، يمكن ذكر بعض الحالات الفرديّة لنشاط سياسي نسوي محدود بمجتمعنا، و هو الكتابة السياسيّة، حيث أنّهن قليلات اليوم اللّواتي برزن بكتابات سياسيّة أذكر منهن السيّدة زهور ونيسي.

---

[1]- المرجع السابق، ص 142.

[2]- دكار فريدة: مرجع سابق، ص 129.

[3]- إرجع إلى الأمر رقم 97-07 المؤرخ بـ 1997/03/06 المتضمن **القانون العضوي للإنتخابات** بالجريدة الرسمية (عدد 12 مارس 1997) .

المطلب الثّاني : المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا ما بين الرّهانات و العوائق:

المرأة الجزائريّة مثلها مثل العديد من النّساء في العالم، خاصّة العربيّات منهن عانت من أساليب التّهميش و الإقصاء السياسيّين الّتي فرضت عليها، و المرتبطة كثيرًا بصورتها التقليديّة النمطيّة الّتي حدّدها لها المجتمع هذا ما جعل الرّهان الأساسي بالنّسبة لها هو ضمان حقوقها السياسيّة في ظل ذهنيّة ذكوريّة طاغية، على كل مجالات تفاعلاتها الإجتماعيّة المؤسّساتيّة منها أو البسيطة.

حقوق سياسيّة لا يمكن أن تضمنها المرأة ضمن واقع إجتماعي لا يزال متهاونا و متناسيا لبعض حقوقها الإجتماعية رغم ما اكتسبته من غطاء قانوني، وهو واقع تحدّده عوامل معيقة و مضيّقة لهامش حريّتها ضمن حقل تفاعلاتها الإجتماعيّة، فمعروفٌ مثلًا أن السّلطة بالأسرة الجزائريّة عادةً ما تكون سلطة أبويّة (بطريكيّة) و هي سلطة تميّز جلّ الأسر العربيّة، و تعتمد عمومًا الأسرة على آليّات ضبط ورقابة اجتماعيّين ممارسان على أفرادها، لكنّهما يختلفان في معظم الأحيان بمجتمعنا باختلاف الجنس، حيث أنّ الرقابة الإجتماعيّة الموجّهة للمرأة أكثر صرامةً و تعقيدًا من تلك الّتي يتلقّاها الرجل، فمثلًا أكّد **هشام شرابي** أنّ المجتمع العربي مجتمع يمكن اعتباره "نيوبطريكيًّا، يتألّف من خليط متضارب من علاقات و قيم و بنى اجتماعيّة تقليديّة من ناحية، تعود في تركيبها و مصدرها إلى أقدم مراحل المجتمع البطريكي بعلاقاته و قيمه القبليّة و العشائريّة و العائليّة والطائفيّة و الدينيّة المستمدّة من روابط الدّم و المعتقد و من علاقات و بنى اجتماعية مستحدثة من ناحية أخرى"[1].

و هي رقابة تحدّد أدوار المرأة بمجتمعنا مستعينة في ذلك بكلّ مؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة وليس بالأسرة فقط، كما تبنى على أساس ما في ذلك المجتمع من عادات و تقاليد و قيم و أعراف.

و تشكّل الرّقابة الإجتماعيّة "مدخلًا إلى مقولة فرضها بيار بورديو في مصطلح علم الإجتماع الفرنسي باسم العادة (habitus)، فممارسات الوكلاء تكون مشروطة بشكل وثيق، و في آن واحد ببنى الميدان الإجتماعي (التي تفرز مناهج مواقع)، و بالتّرتيبات المكوّنة مسبقًا لدى الأفراد وفقًا لصيغة: العادة + الميدان = الممارسة"[2].

---

[1]- شرابي هشام: مرجع سابق، ص 207.

[2]- برو فيليب: مرجع سابق، ص 66.

فالفرد يكتسب دورًا إجتماعيًّا (رجلا كان أو امرأة) وفقًا لبيئته الإجتماعيّة وما يمارس عليه من رقابة اجتماعيّة بداخلها، ذلك الدّور الّذي عرّفه لينتون (Linton) و بارسونز (Parsons) بكونه "مجموعة المواقف والسلوكيات المنتظرة من وكيل إجتماعي في ضوء واقع وضعه القانوني، وهو يبدو إذن مرتبطا بالوضع الّذي يحتلّه في الميدان الإجتماعي"[1]، هذا يعني أن "الدّور يفرض الوفاء ببعض الوظائف و بالرجوع إلى بعض القواعد و بعدم الخروج عن لغة معيّنة ...يمارس وظيفة توضيح العلاقات بين الأشخاص، وهو يسمح بمجابهة مواقع مستجدة و أشخاص غير معروفين مع إشارات مُعدّة مسبقًا، بهذا المعنى يكون الدّور موحيًا بالأمان بالنّسبة لكلّ الأطراف الدّاخلة في تفاعل إجتماعي و لكن مقابل إكراهات تنصب على العفويّة الذاتيّة"[2].

من هذا المنظور يمكن تفسير عزوف المرأة عن المشاركة السياسيّة و اللّامبالاة السياسيّة الّتي تتّصف بها فئة النّساء بمجتمعنا أكثر من الرّجال، كون هذه الفئة لا تتحصّل من موروثها الثّقافي و مؤسّسات تنشئتها على تحفيز أو وعي كافٍ لفهم و ممارسة السّياسية،تلك السّياسة الّتي في غالب الأحيان تبتعد عنها لضمان عدم الخروج عن الأدوار الإجتماعيّة الّتي منحها إيّاها المجتمع ضمن صورة نمطيّة معيّنة، أي أنّه حدّد لها سقفًا لا يمكن تجاوزه، تنصاع إليه بطريقة عفويّة أو مكرهة كي لا تصبح غير مندمجة في علاقاتها الإجتماعية.

لكن يجدر بي الإشارة إلى أنّ الواقع الإجتماعي في تغيّر مستمر، ويبدو اليوم أنّ الضّغط الممارس على الفتاة و المرأة أصبح أقلّ حدّة و راديكاليّة خاصّة بالمدن الكبرى، (ولو كان في غالب الأحيان على مستوى الفكر فقط) و هو ضغط لا تزال تعاني منه المرأة العربيّة بصور متفاوتة، خاصّة و أنّ المجتمع العربي "مجتمع تابع أي ينقصه الإستقلال الذّاتي و التوجّه الذّاتي و يعيش أزمة في ظلّ الهيمنة الخارجيّة سياسيًّا و اقتصاديًّا و اجتماعيًّا و حضاريًّا (ثقافيًّا)... قادر على حجب ماهيّته البدائيّة المتخفّية بمظاهر الحداثة و الرّقي، فيبدو كأنّه مجتمع متطوّر على وشك الإنتقال إلى مرحلة اجتماعيّة اقتصاديّة أعلى، و هو قادر على إشباع نهم طبقاته الإجتماعيّة المسيطرة و في الوقت نفسه على تخدير جماهيره الواسعة و كبتها"[3]، فلا تجد المرأة لنفسها في هذا الوضع موقعًا يتماشى مع طموحاتها، أين يتم إحترام حقوقها و سماع صوتها.

---

[1]- المرجع السابق، ص 65.

[2]- نفس المرجع ، نفس الصفحة

[3]- شرابي هشام: مرجع سابق، ص ص 207-208.

كل هذا يؤكّد أنّ التّنشئة الإجتماعيّة و الموروث الثّقافي و ما يحمله المجتمع من صورة نمطيّة للمرأة أسباب مباشرة للّامساواة الظّاهرة بين الجنسين، أسباب حاول العديد من علماء الإجتماع دراستها، حيث "تتوزّع تفسيرات علماء الإجتماع للإختلافات و أوجه عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة إتّجاهات متعارضة، ويتمثّل الإتّجاه الأوّل في الميل إلى اعتبار الخصائص البيولوجيّة أساسًا لإختلاف السّلوك بين الرّجال و النّساء، وهناك من جهة أخرى نظريّات تضفي أهميّة مركزيّة على عمليّة التّنشئة الإجتماعيّة و تعلّم الأدوار الجنسويّة، و من جهة ثالثة، يعتقد بعض الدّارسين أنّه لا الجنوسة و لا الجنس، يقومان على أسس بيولوجيّة، بل هما نتيجة للتصوّرات الإجتماعيّة"[1].(أشار غدنز أنتوني إلى أن علماء الإجتماع يفرقون ما بين الجنس و الجنوسة، حيث يدل الجنس على فروق تشريحية و فيزيولوجية بين الرجل و المرأة، في حين أن الجنوسة تعني الأفكار و التصورات الإجتماعية لمعنى الرجولة و الأنوثة، و هي بالتالي نتاجا بالضرورة للجنس البيولوجي لدى الإنسان، أي أن الفوارق ليست دوما بيولوجية الأصل).

و ما زاد من تضييق هامش حريّة المرأة في العمل السّياسي هو ضعف منظّمات المجتمع المدني المتأثّر بصورة مباشرة بالموروث الثّقافي و التّاريخي لمجتمعنا و ما عانيناه لسنوات من أزمات سياسيّة أوصلت الجزائر إلى حالة الطّوارئ بسبب ظاهرة الإرهاب، تلك الظّاهرة الّتي تسبّبت في معاناة العديد من الجزائريّات اللّواتي تعرضّن للاغتصاب و الترمّل و التيتّم، فخلق فيهن الشّعور بالكره و الإغتراب وحبّ الإنتقام ، فمثلًا المرأة ضحيّة الإغتصاب تمّ التّعامل معها من قبل العديد من أفراد المجتمع كمذنبة و ليس كضحيّة .

و المرأة اليوم كفرد و فاعل إجتماعي و سياسي، استفادت و لو نسبيًّا من تنشئتها شبه السياسيّة من هيئات و تنظيمات المجتمع المدني الّذي فإن حاولنا تقييمه بصورة مؤسّساتية، لوجدناه غير فعّال بمجتمعنا حيث هناك تفاوت واضح بين ميكانيزمات تطوّر مؤسّسات المجتمع المدني و مؤسّسات النّظام السياسي الأخرى، كما يمكن ملاحظة عدم استقلاليّته الكاملة، حيث و إن كان يؤمن بضرورة إحترام الحريّات و المساواة و عدم فرض سياسة إيديولوجيّة معيّنة على الإدارة و بضرورة أن يكون مستقل الإرادة و القرار، إلّا أنّنا نجده في العديد من المجتمعات العربيّة مبني حسب إستراتيجيّات النّظام القائم، في حين أنّه يجب أن يكون في مُختَلَف مستوياته ممثّلا "لوسائط

[1]- غدنز أنتوني : مرجع سابق ، ص ص 186 – 187 .

تعبير و معارضة بالنّسبة إلى المجتمع، اتّجاه كلّ سلطة قائمة ، فهو إذًا مجمل البنى و التّنظيمات و المؤسّسات الّتي تمثّل مرتكز الحياة الرمزيّة و الإجتماعيّة و السياسيّة و الإقتصاديّة، الّتي لا تخضع مباشرةً لهيمنة السّلطة"[1].

إلاّ أنّ الواقع الإجتماعي لا يعكس ذلك حيث كثيرًا ما نلاحظ غياب المواطنة بمفهومها الحديث "كونها قيمة و ممارسة تميّز الثقافة السياسيّة الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلًا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي و إرادة حرّة، و يشارك في الحياة العامّة من خلال إنتمائه إلى هيئات و تنظيمات المجتمع المدني، و في المقابل يعامل من قبل مؤسّسات الدولة و أجهزتها من هذا المنطلق، إذ تجدها حريصة على ضمنا حقوقه المدنيّة و السياسيّة و تتبارى في خدمته و نيل رضاه"[2].

و ما زاد من تهميش المرأة سياسيًّا، هو نسب الأميّة النسويّة، خاصة بالمناطق النائيّة و ظاهرة تأنيث البطالة الّتي تجعل منها فردًا تابعًا اقتصاديًّا و اجتماعيًّا، بالإضافة إلى سلبيّات البيروقراطيّة الّتي زادت من تعقيد العراقيل المفروضة عليها، كما أن تفشّي الفساد السّياسي، جعلها الأكثر عرضةً للقهر و التّهميش، حيث "تُظهر التّجارب الدّيمقراطيّة في الغرب، صحّة العلاقة العكسيّة بين نجاعة المشاركة و صلابة المؤسّسات التّمثيليّة و انخفاض درجة الفساد السّياسي"[3] كما ترتبط فعاليّة المشاركة السياسيّة للمرأة بوضعيّة الأحزاب السياسيّة و فعاليّتها في المجتمع و هامش الحريّة الّذي تمنحه لمناضلاتها، خاصّة قبل تطبيق نظام الحصص أين كان "هناك اعتقاد في المجتمعات أنّ المرأة سلعة غير رائجة و لذلك تتردّد الأحزاب في ترشيح النّساء، حيث يظهر لنا بعبع ثقافة و قيم المجتمع الّتي لا تساعد على وصول المرأة و على تمكينها داخل الأحزاب"[4] ، كما أنّ تأثّر الأحزاب بما يُعرف حاليًّا بالمال السّياسي (الشكارة) يؤثّر بصورة مباشرة في المناضلين، خاصّة الفئة النسوية.

و يلاحَظ أيضًا بمجتمعنا أنّ الطّابع "الجهوي يسيطر على معظم التّنظيمات السياسيّة و غير السياسيّة، حيث أنّ العروشيّة و القبليّة هما بمثابة أدوات النّشاط السّياسي، لا سيما أثناء المواعيد الإنتخابيّة"[5]، و هو بذلك عامل آخر

---

[1]- وناس المنصف : **الدولة الوطنية و المجتمع المدني في الجزائر**، في الرياشي سليمان (و آخرون): مرجع سابق، ص 239.

[2]- العياشي عنصر : **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**، نفس المرجع، ص 232.

[3]- ليمام محمد حليم: مرجع سابق، ص 142.

[4]- جابي ناصر: **المرأة في السياسة، ماذا تستطيع الأحزاب أن تغير (حالة الجزائر)**، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، مبادرة التنمية البرلمانيّة في المنطقة العربيّة (**مجموعة العمل حول البرلمان و إصلاح قانون الأحزاب**) ، الإجتماع الثاني لمجموعة العمل ، تقرير عن أعمال ورشة العمل ، مارس 2007 ، ص 56

[5]- ليمام محمد حليم: مرجع سابق، ص144.

يضيّق أكثر هامش حريّة المرأة السّياسي ،حتّى العامل التّشريعي و القانوني الّذي كثيرًا ما تعتمد عليه المرأة، يعاني من تفاوت و فجوات بين تواجده على الورق و على الواقع.

أمّا عن "الحركة النسويّة، هي الأخرى أصابتها نخبويّة كبيرة جدًّا، فانغلقت على نفسها و أصبحت تقتصر في بعض الأحيان على الرّائدات الأوائل اللّواتي لم يعد لهن علاقة من حيث السّن بظاهرة غلبة الشّباب في المجتمع الجزائري"[1].

و عمومًا يمكن ملاحظة أنّ حظوظ المرأة في المشاركة بصنع القرار السّياسي، أو التّغيير فيه لا تزال ضئيلة رغم الإستعانة بنظام الحصص حيث أنّها لا تنسجم مع ما لدينا من كفاءات نسويّة بمختلف المجالات بمجتمعنا، فإلى غاية سنة 2009[2]، لم تمثّل المرأة سوى 7.7 %من مناصب المسؤوليّة، حيث لا تمثّل سوى نسبة ضئيلة جدًّا في هيئات صنع القرار في الحكومة و المجالس المنتخبة و حتّى في منظّمات المجتمع المدني، كما أنّ المرأة لا تناضل في الأحزاب السياسيّة، و إن حدث و انضمّت إلى أحدها فإنّها غالبًا ما تعاني من التّهميش و عدم الإعتراف أو الإكتراث بأهميّة الأدوار الّتي يمكن أو تؤدّيها بداخلها، ونجد أيضًا [3] بالمناصب العليا في الدّولة الّتي يتم التّعيين فيها بواسطة مرسوم رئاسي عددًا قليلًا جدًّا من النّساء ، ففي 1995 و من بين 3954 مسؤولًا، لم تكن هناك سوى 131 امرأة معيّنة، أي بنسبة 0.33% و سنة 2002 من بين 40856 منصبا عاليا لم يكن هناك سوى 367 امرأة أي بنسبة 0.08% و في نفس السّنة، دخلت أربع نساء الحكومة بينما تراجع عددهن سنة 2009 إلى ثلاث فقط، و لم تشارك أي امرأة في الحكومات التّسع الأولى منذ الإستقلال سنة 1962، أمّا سنة 1984 فقد تمّ تعيين أوّل امرأة وزير (زهور ونيسي) و نائب وزير (ليلى الطيب) و معروف أنّ منصب وزير منتدب يقلّص بصفة كبيرة من هامش حرية العمل، كما كانت رئيسة مجلس الدّولة امرأة.

و كان لا بد من انتظار إنتخابات 2007 لتتولّى امرأتان منصب الوالي/ المحافظ (بوصفر في غرب البلاد ولاية وهران، وكوبا في الوسط ولاية الجزائر) و ذلك من جملة 1541 دائرة و انتظار العهدة الرّابعة لرئاسة عبد العزيز بوتفليقة كي تتقلّد سبع نساء منصب وزير بالحكومة لفترة قصيرة.

---

[1]- جابي ناصر: **المرأة في السياسة، ماذا تستطيع الأحزاب أن تغيّر (حالة الجزائر)** ، مرجع سابق، ص 58.

[2]- تقرير منظمة الصحة العالمية و المعهد الوطني للصحة: **التفرقة بين الجنسين في مجال العلاج ، الصحة و الجنس و الإنتاجية**، الجزائر، 2009.

[3]- الإتحاد الأوروبي EUROMED- GENDER- EQUALITY، برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية، (2008-2011) تقرير حول تحليل الوضع الوطني :**الحقوق الإنسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الإجتماعي**، الجزائر، 2012، ص ص 23-24.

كل هذه الأرقام تعكس الحضور المتواضع في الفضاء السّياسي و حتّى العام، حضور يتأثّر أيضًا بالنّظرة السلبيّة الّتي يحملها بعض أفراد المجتمع عن المرأة المشاركة سياسيًّا، ولربّما رفض العديد من المترشّحات في الإنتخابات المحليّة السّابقة تعليق صورهن على القوائم الإنتخابية أكبر دليل على تخوّفهن من ردّة فعل الفضاء العام إن تعرّف عليهن، فضاء تضبطه قيم وأعراف تمييزيّة تبدأ منذ تنشئة الفرد تنشئة أوليّة (الأسرة) لتصل تلك المبادئ التمييزيّة أحيانًا إلى الفضاء المؤسّساتي و حتّى القانوني.

كما أنّ غياب الثّقافة القانونيّة لدى المرأة تعتبر عائقا كبيرا أمام تطوّر مشاركتها السياسيّة، فكيف لمن لا يستطيع أن يحدّد ما لديه من حقوق و ما عليه من واجبات بالمجال السّياسي أن يكون ذو فعاليّة سياسيّة تُذكر؟ خاصّة و أنّ مجتمعنا يعاني من نقص المؤسّسات و الفضاءات الّتي يمكن أن تساعد المرأة على اكتساب وعي سياسي كاف، بل و عل العكس من ذلك، لا زالت تُهضم حقوقها في العديد من الأحيان، فالعنف ضدّ المرأة ظاهرة منتشرة تهينها بالفضاءات الخاصّة و العامة، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدوليين التّاليين:

الجدول رقم15: العنف ضدّ المرأة في الفضاءات الخاصّة[1]:

مصدرالعنف نوع العنف	الزوج%	العائلة %
العنف اللّفظي	19.1	16.1
العنف النّفسي (الزوج) مراقبة السّلوك (العائلة)	2.5	8.0
العنف الجسدي	9.4	5.2
الملامسة	-	1.9
علاقات جنسيّة جبريّة	10.9	0.6

[1]- المصدر: **تحقيق العنف ضد المرأة**، أعده (CRASC) لصالح (MDCFCF) و مموّل من قبل UNIFEM، من إعداد مجموعة من الباحثين، الجزائر، 2006.

الجدول رقم16: المؤشّر العام للعنف المرتكب ضدّ المرأة حسب الفضاء:[1]

الفضاء	نسبة المؤشّر العام %
العائلة	8.9
الزوج	15.2
العمل	3.0
الفضاءات العامة	7.3
الدراسة	1.8

و من الملفت للإنتباه أيضًا أن تعاني المرأة من عنف من نفس جنسها أحيانًا (عنف المرأة ضدّ المرأة) و هو ما يكرّس إعادة إنتاج نفس أساليب تعنيف المرأة ، من خلال عمليّة التّنشئة الإجتماعيّة بصورة خاصّة، و من أمثلة ذلك "تحقيق قامت به وزارة الصحّة (MICS)[2] يُظهر أن أكثر من امرأتين من أصل ثلاث تقبّلت أن يضرب الزّوج زوجته لسبب من الأسباب التّالية: إذا خرجت بدون أن تقول له، إذا أهملت أطفالها، إذا تشاجرت معه، إذا رفضت إقامة علاقات جنسيّة معه، إذا أحرقت الغذاء، و يكون القبول أكبر في المناطق الرّيفية لدى النّساء الأكبر سنًّا، و كلّما تطوّر المستوى الدّراسي، قلّ القبول"[3]

و عمومًا أكّدت الأرقام التي قدّمتها السيّدة خيرة مسعودان عميدة الشرطة رئيسة المكتب الوطني لحماية الطفولة والمرأة بمديرية الشرطة القضائية، أنّ المرأة الجزائرية لا تزال عرضة للعنف بمختلف أشكاله، حيث أكّدت إحصائيّات التّسعة أشهر الأولى لسنة 2013 أنّ أكثر من 7000 امرأة تعرّضت لمختلف أشكال العنف خلال هذه الفترة على المستوى الوطني، حيث أودعت 7.010 امرأة شكوى بسبب تعرّضهن للعنف من بينهن 5.034 تعرّضن للعنف الجسدي، كما تم تسجيل حسب السيّدة مسعودان 1673 امرأة ضحيّة سوء المعاملة و27 امرأة

[1] - نفس المصدر السابق .

[2] - **تحقيق وطني ذو مؤشرات متعددة لمتابعة وضع الأطفال و النساء**، الجزائر 2008، ص 162.

[3] - الإتحاد الأوربي، EUROMED- GENDER- EQUALITY، مرجع سابق، ص 30.

ضحية للقتل العمدي، ويتعلّق الأمر بنساء تتراوح أعمارهن بين أكثر من 18 سنة إلى أكثر من 75 سنة من بينهن 3.872 امرأة متزوّجة و1953 عزباء و688 مطلقة و439 أرملة.

أما بالنّسبة للوضعيّة الاجتماعيّة والمهنيّة للنّساء المعنّفات فقد تمّ تسجيل 4713 حالة دون مهنة و1330 موظّفة و103 إطار سام و374 جامعية و67 متقاعدة و87 حالات أخرى لم يتم تحديد وضعيتهن المهنيةّ أي أنّ المكانة الإجتماعية الّتي يمكن أن ترتقي إليها المرأة لم تقها دائمًا من التّعنيف .

أمّا عن الأرقام السّابق ذكرها فهي طبعًا حسب الإحصائيّات الرّسميّة أين تمّ تدخّل قوّات الأمن و معلوم أنّ المرأة بمجتمع محافظ مثل مجتمعنا كثيرًا ما تتستّر على العنف الممارس ضدّها المادّي منه فما بالك بالمعنوي ،و من بين دوافع الاعتداء المشاكل الأسريّة بـ2.509 حالة والدوافع الجنسية بـ255 حالة، وقد أشارت السيدة عميدة الشرطة إلى أنّ ظاهرة العنف تنتشر بكثرة في المدن الكبرى خاصة بالجزائر العاصمة ووهران وعنابة، كما أشارت إلى أكثر من 266 حالة إغتصاب وتحرش جنسي وزنا محارم على المستوى الوطني خلال الأشهر التّسعة الأولى من سنة 2013 [1]

أمّا السيّدة شائعة جعفري رئيسة المرصد الجزائري للمرأة، فقد اعتبرت أنّ العنف ضدّ المرأة في الجزائر قد تغيَر، وأخذ أنماطًا متنوّعة، تعصف كلّها بكيان المرأة وحياتها ، و قد أكّدت السيّدة جعفري أنّ المرأة المتعلّمة معرّضة للعنف أيضًا، ليس بالضّرورة أن يكون العنف جسديًّا، خاصة وأنّ هذا الأخير قد يُعرّض المتعدّي للكثير من المتاعب ، حيث يتمّ تسجيل تعرّض المرأة المتعلّمة للعنف الاقتصادي كالمرأة العاملة الّتي يستولي زوجها على راتبها، إضافة إلى التّقليل من قيمة المرأة واحتقارها مما يُعرّضها للعنف البسيكولوجي، أمّا القول بأنّ المرأة المتعلّمة تقبل بالعنف فهذا غير صحيح حسبها بدليل تسجيل 49 ألف حالة طلاق وأكثر من 11 ألف حالة خلع، لأنّ المرأة تطوّرت ولم تعد تقبل بالظّلم والعنف .(**تصريحات متكرّرة بالإعلام)**

[1] -www. Elmaouid. Com

المبحث الثّالث: موارد أساسيّة لتفعيل المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا.

تمهيد:

للمرأة الجزائريّة موارد عديدة، استطاعت بواسطتها توسيع هوامش حريّتها بمختلف المجالات، منها المجال السّياسي، هذا ما أحاول توضيحه من خلال هذا الجزء من الدّراسة حيث قمت بتحديد خمس موارد أساسيّة للمرأة بمجتمعنا و هي التّعليم، و العمل و استقلاليّتها الماديّة و مشاركتها المدنيّة و ما اكتسبته من غطاء قانوني.

المطلب الأوّل : التّعليم.

يُعتبر التّعليم أهم أسلحة الفتاة اجتماعيًّا، لترقية مكانتها الرمزيّة و الفكريّة و حتّى الإقتصاديّة، خاصة و أنّها الأكثر تأثّرًا بظاهرة الأميّة الّتي خلّفها وراءه الإستعمار الفرنسي، حيث قُدّرت نسبة الأميّة بين الجزائريّات بعد الإستقلال مباشرةً بأكثر من 90%.

و اليوم" المرأة لا تمتلك فقط الحقّ و لكن من واجبها أيضًا أن تتعلّم : واجب اتّجاه نفسها لتطوير قدراتها ، واجب اتّجاه عائلتها لأنّ امرأةً متعلّمة تكسب أبناءها تنشئة أفضل، واجب اتّجاه وطنها لأنّ المرأة المتعلّمة تشارك في ازدهاره "[1].

و قد سارعت السّلطات لمحاربة هذه الظّاهرة بضمان أحقيّة التّعليم المجّاني للجميع و إجباريّته على المستوى الإبتدائي (6 سنوات) إلى المتوسط (16 سنة) و ذلك حسب المادّة 53 من الدّستور الجزائري، والّذي رسّخه القانون رقم 08-04 المؤرّخ في 23 جانفي 2008 والمتضمّن للقانون التّوجيهي للتربية الوطنية، هذا ما جعل سنة (2008-2009) "نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6 سنوات و 16 سنة قدرت بـ 98,4 بالمئة ذكور مقابل 93,6 بالمئة إناث"[2].

كما تمّ تطبيق سياسة التعريب و محاربة الأميّة و توفير الوسائل البيداغوجيّة لذلك (قدّرت مثلًا ميزانيّة وزارة التربية الوطنيّة ب 476 مليار دينار جزائري في السنة الدراسية 2008 -2009) ، و حسب الديوان الوطني لمحو الأميّة و تعليم الكبار ، تراجعت نسبة الأميّة إلى 22 بالمئة سنة 2008(32,3 بالمئة لدى النساء

[1] Yolande Cohen :op-cit , p82

2 - د/ عبد السلام عائشة: **دراسة مسحية لمشروعات المجال الإجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية**، الوزارة المنتدبة الملكفة بالأسرة و قضايا المرأة، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009، ص 17

و 17,1 بالمئة لدى الذكور) و ب 40,6 بالمئة في المناطق الريفيّة مقابل 22,6 في المناطق الحضريّة و ذلك بعد اعتماد استراتيجيّة محو الأميّة (2007-2015) الهادفة للقضاء على الأميّة سنة 2015 في الفئة العمريّة (15-49) سنة.

و قد نجحت الفتاة بالمدرسة ، فاكتسبت رأسمال ثقافي و معارف تؤهّلها لتفاعلات و أدوار اجتماعيّة أكثر تعقيدًا ببيئتها الإجتماعيّة ، تلك المدرسة الّتي أشار البعض بأنّه استغلّتها العديد من الفتيات كسبب شرعي للخروج من البيت و تجاوز القيود المفروضة عليهن بداخله من قبل الأسرة[1]، فهي بمثابة فضاء شرعي للتّفاعل بعيدًا عن رقابة الأب أو الأم أو الأخ...، ممّا جعلهن تسعين للنّجاح بالدّراسة، خوفًا من الضّبط الأسري الّذي ينتظرهن في حالة الفشل.

و تعتبر مجانيّة التعليم حافزا أساسيًّا لتعليم الأولياء أبناءهم خاصّةً الفتيات و بالأخصّ في المناطق النائيّة، ممّا جعل عدد الفتيات المتمدرسات بمجتمعنا في تزايد مستمر، فعلى سبيل المثال و حسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية، كان عدد الفتيات المستقبلات بالتعليم الإبتدائي في السنة الدراسيّة (1962-1963) قد بلغ 282.842 تلميذة ليتضاعف هذا العدد و يصل في السنة الدراسيّة (2008-2009) إلى 1.535.532 تلميذة.

كما وصل عدد المتمدرسات في الأطوار التعليمية الثّلاث إلى 3.711.573 تلميذة في السنة الدراسيّة (2007-2008) بعدما كان عددهن 422.506 متمدرسة في السنة الدراسيّة (1963-1964) وكانت نسبة تمدرس التلميذات بالطّور الثّانوي 36.5% في السنة الدراسيّة (1980-1981) لترتفع إلى 58.38% في السنة الدراسيّة (2006-2007) .

و لم تتميّز الفتاة الجزائريّة بالحضور المدرسي فقط، بل بتفوّقها أيضًا الّذي أوصلها للمقاعد الجامعيّة، حيث وصلت مثلًا نسبة نجاح الفتيات في البكالوريا سنة 2008 إلى 56.05% و كان عدد الطّالبات في الدخول الجامعي (2006-2007) أكثر من 69% و نسبة الفتيات المسجّلات في الدراسة العلميّة و التكنولوجية وصلت إلى 34% في نفس السنة، أمّا الطّالبات المسجّلات في ما بعد التدرّج فقد وصلت نسبتهن إلى 43.6% وهذا مؤشّر للدّخول القويّ للمرأة جامعاتنا بمختلف تخصّصاتها [2]، تلك الجامعة الّتي برزت فيها الفتاة كميًّا

---

[1]- تطرق إلى هذه الفكرة ((Kennouche :L'école au féminin،(CREAD,1977,P25))، وجابي ناصر في العديد من مؤلّفاته.

[2]- تم أخذ هذه الأمثلة الإحصائية من إحصائيات وزارة التربية www.M.éducation.gov.dz و د/ عبد السلام عائشة، مرجع سابق، ص ص 17-18، و تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة www.droit-dz.com .

و تفوّقت في العديد من تخصّصاتها بالنتائج و بالبحث العلمي، ممّا ساعدها على اكتساح ميادين العمل، المرتبطة بأهداف أخرى للمرأة و هي تغطية الحاجة الماديّة و إثبات الذّات على شتّى المستويات.

و عمومًا يمكن اعتبار التعليم أهم أسلحة المرأة عربيًّا و حتّى عالميًّا ، ساعدهن على إعادة ترتيب حياتهنّ و في اكتساب وضعيّة إجتماعيّة مغايرة على تلك الّتي عرّفها بها التّاريخ البشري ، يُعتبر تحديد النسل و الإستقلاليّة الماديّة و جرؤة المطالبة و ممارسة الحقوق الإجتماعيّة والمدنيّة و السياسيّة من أهمّ نتائجها ، و قد أشار **إمانويل تود** لتأثير المستوى التعليمي للمرأة على سياسة تحديد النسل حيث قال:"حين الرجال أو لنكون أكثر دقّة النساء تتعلّمن القراءة و الكتابة يبدأ تحديد النسل ، العالم اليوم يتنبّأ بمحو الأميّة سنة 2030 و هو يعيش في نفس الوقت تحوّلًا ديمغرافيًّا، ففي 1981 حُدّد المؤشّر العالمي للإنجاب ب 3،7 طفل لكلّ امرأة " [1] أمّا "في 2001 المؤشّر العالمي للإنجاب انخفض إلى 2،8 طفل لكل امرأة .....، و في2050 يمكن أن يصبح عدد البشريّة ثابتًا"[2].

و يمكن أن يكون " انخفاض نسب الإنجاب بمعظم البلدان الإسلاميّة مؤشّر في حدّ ذاته لتحسّن وضعيّة المرأة، بداية لأنّها ترتبط بارتفاع مستوى النّساء التعليمي ،كما أنّ وصول نسب الإنجاب مثل إيران إلى 2،1 طفل لكلّ امرأة يعكس وجود عدد كبير من الأسر الّتي لم تعد تبحث عن الإبن الذكر ، فقاطعت بذلك التقليد"[3].

[1] -Todd Emmanuel : Après L'empire, essai sur la décomposition du système américain, édition Galimard,France , 2002,pp 39-40

[2] - ibid,p 40

[3] - ibid, p 160

المطلب الثّاني :العمل و تقلّد المناصب القيادية.

تجاوزت المرأة - و خصوصا المتعلّمة- المواقع التقليديّة الّتي منحها إيّاها المجتمع و استطاعت أن تتخطّى ولو نسبيّا ظاهرة تأنيث البطالة، بالعمل في ميادين مهنيّة مختلفة بالقطاع العام أو الخاص، بصورة رسميّة و حتّى غير رسميّة فعلى سبيل المثال "انتقلت نسبة النّساء العاملات من 2% سنة 1996 إلى 12.89% سنة 2000 إلى 14.18% سنة 2001 ف 16.9% سنة 2007، دون إحتساب اليد العاملة النسويّة في القطاع الفلاحي و القطاع غير الرّسمي الّذي يمتص أكثر من 51 % من بين النّساء النّاشطات مقابل 54% لدى الرّجال"[1].

كما وصل تمثيل العنصر النّسوي [2] بالوظيفة العموميّة سنة 2013 نسبة 31.8% أي ما يعادل 607160 امرأة، منهن 538362 موظّفة ممّا يعادل نسبة 88.7% من العنصر النّسوي و 68798 متعاقدة أي بنسبة 11.3% من العنصر النّسوي و يمكن توضيح توزيعهن على القطاعات العموميّة من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم17: توزيع العنصر النّسوي على قطاعات الوظيفة العموميّة:

القطاع	عدد النّساء	النسبة المئويّة
التربية الوطنيّة	257.097	42.34
الصحّة العموميّة	117.513	19.35
الداخليّة و الجماعات المحليّة	76.690	12.63
التّعليم العالي	50.442	8.31
التّكوين و التّعليم المهنيّين	15.589	2.57
عون الماليّة	22.297	3.67
قطاعات أخرى	67.532	11.12
المجموع	607.160	100

[1]- د/ عبد السلام عائشة: مرجع سابق، ص 19

[2] - www.mouazaf-dz.com

من الجدول يتّضح الإتّجاه الكبير للمرأة نحو قطاع التّربية و بالخصوص نحو مهنة التّعليم الّتي تتماشى طبيعيًّا مع دورها التّربوي و هي المهنة الأكثر تقبّلًا إجتماعيًّا من حيث ما توفّره للمرأة من أوقات فراغ و محيط مهني جلّه أساتذة و بعض الإداريّين و العمّال، ممّا جعل 42.34 % من النّساء العاملات بمجتمعنا متواجدات بقطاع التّربية سنة 2013.

و قد أصبحت المرأة العاملة اليوم منافسة لنظيرها الرّجل خاصّة ببعض القطاعات و على رأسها التّربية و الصحّة، و هذا ما يمكن توضيحه بأمثلة من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم18: نسب التواجد النسوي في بعض القطاعات العمومية مقارنة بالعدد الإجمالي للعمال:

القطاع	العدد الإجمالي للعمّال	عدد العاملات	نسبة النّساء من العدد الإجمالي%
التربية الوطنيّة	560.701	257.097	45.85
الصحّة العموميّة	237.618	117.513	49.45
الداخليّة و الجماعات المحليّة	603.880	760690	12.7
التّعليم العالي	152.829	50.442	33.01
الماليّة	72.456	22.297	30.78
التّكوين و التّعليم المهنيّين	48.044	15.589	32.45

أما في قطاع العدالة بشكل عام وصلت النسبة إلى 54.82% في جويلية 2008، منهن 36.82% في القضاء و في مجال الأمن الوطني تشكل المرأة 50% من عناصر الشرطة القضائية، أمّا في التّجارة و الخدمات فتمثّل نسبة 50.4% فالصناعة بنسبة 27.3% ثم قطاع الفلاحة بنسبة 2.3% وتقدّر نسبة النّساء في المصالح الدّبلوماسيّة سواء بالإدارة المركزيّة بوزارة الخارجيّة أو في المصالح المعتمدة بالخارج بدءًا من منصب سفيرة بـ 25.63%من مجموع العاملين (فبراير 2009)"[1].

[1]- د/ عبد السلام عائشة: مرجع سابق، ص ص 20-22 (بالتصرف)

كما تزايد "عدد النّساء اللّواتي تطلبن القروض المصغّرة لإنشاء شركات خاصّة، فبعدما كان في 1999 يمثّل 19.99% ارتفع في 2001 إلى 26.59% ليصل إلى 33.90% سنة 2002، أمّا المرأة المقاولة قُدّرت نسبتها بـ 6% سنة 2006 بعدما كانت 5.3% سنة 2005، (72.9% حضريّة، 27.1 % بالوسط الرّيفي)"[1]

و استفادت[2] 70% من النّساء من قروض مصغّرة و 65% من الجامعيّات من برنامج الإدماج الإجتماعي لحاملي الشّهادات و تقدّر استفادة النّساء بنسبة 52.6% من المنحة الجزافيّة للتّضامن مقابل 47.4 لدى الرّجال، و من منحة نشاط الصّالح العام بنسبة 41.7% في الفترة 2004 إلى 2008 ، وقد تمّ إنشاء 170 خليّة جواريّة سنة 2008 موزّعة عبر الوطن بتأطير نسوي بلغ 51% من مجموع العاملين.

و قد حاولت السّلطات الجزائريّة مساندة المرأة ماديًّا في ميادين العمل، فسعت لتطبيق برنامج دعم النمو (2005-2009) و البرنامج التّكميلي للهضاب العليا و الجنوب، و المخطّط الوطني لمكافحة الفقر و التّهميش و مخطّط العمل الخاص بترقية التّشغيل و محاربة البطالة (استحداث مناصب شغل بمعدّل سنوي يُقدّر بـ 452.585 منصب في الفترة من 2009 إلى 2013 و خفض البطالة إلى أقل من 10% من 2010 إلى 2013) ، إلى جانب مبادرة وزارة الشّؤون الدينيّة (صندوق الزّكاة)، وتحفيز الفتاة على الإلتحاق بمراكز التّكوين المهني (وصلت نسبتهن إلى 37.64% سنة 2007).

و التحقت المرأة اليوم بوظائف صنّفها الرّجل ضمن القائمة السّوداء ،مثل سياقة سيّارة أجرة أو شاحنة، ميكانيكية أو نادلة،...إلخ ،كما تقلّدت المرأة عدّة مناصب قياديّة، فوجداناها وزير و سفيرة و محافظة و رئيسة دائرة و رئيسة مجلس الدّولة و رئيسة ديوان كما وجدناها حاضرة بالصّحافة المرئيّة و المسموعة و المكتوبة و بالأمن الوطني والدّرك الوطني و الجيش.

و إلى جانب التّعليم الذي فتح للمرأة أبواب ميادين العمل - ولو نسبيًّا- تعتبر الحاجة الماديّة للأسرة سببًا قويًّا لخروج المرأة للعمل، مؤهّلة كانت أم غير مؤهّلة، حيث حتّى المرأة الّتي تفتقد لتأهيلات علميّة أو مهنيّة خرجت و عملت و أصبحت تمثّل مصدرًا مهمًّا من مصادر الأسرة الإقتصاديّة و اليوم " عمل المرأة حقيقة يجب تعلّم التعايش معها ، فهذا العمل يفرض نفسه لأسباب اقتصاديّة أي غلاء المعيشة ، أو لتسيير العائلة

---

[1]- نفس المرجع، ص 20.

[2]- تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، (**بحين + 15**) على الموقع: www.droit-dz.com .

عند غياب الأب أو الزّوج، فالنّساء لم تعد تقبل بالعيش تحت سلطة احد الأقارب الرّجال (فمن الإيجابي) التمكّن من اكتشاف أدوات جديدة للتّفكير الذّكوري بعيدًا عن علاقة تسلّطيّة مهيمنة ما دمنا لا نعتبر ذلك قدرًا محتومًا "[1]

و عمومًا استطاعت المرأة العاملة أن تكتسب خبرة مهنيّة و قياديّة و ساعدتها في ذلك كفاءتها الّتي أوصلتها لمناصب مهنيّة حسّاسة بالمجتمع، ممّا جعلها لا تكتفي بالمنافسة المهنيّة مع الرّجل، بل أصبحت تطمح للتّنافس السّياسي أيضًا، رغم ما تعانيه من عراقيل بالمجتمع مثل التعرّض للتحرّش الجنسي بمقر العمل و عدم وجود دُور حضانة كافِية و مناسِبة للأطفال بالنّسبة للأم العاملة، خاصّة داخل مقرّات العمل، كما أنّ العديد من الرّجال يرون أنّ المرأة تتعدّى على فرص الرّجل في العمل و تتسبّب بذلك في بطالته أو تعرقل عمليّة ترقيته إن كان زميلًا لها، هذا ما يجعل من المرأة ضحيّةً لأفكاره المسبقة، و للسّلوك السّلبي التّابع لتلك الأفكار و الّذي يمكن أن يصل إلى عنف لفظي أو جسدي، مع العلم أنّ "نسبة النّساء رئيسات المؤسّسات في الجزائر لا يمثّل سوى 2.3% من مجموع النّساء الناشطات في الجزائر، حسب تحليل لنتائج تحقيق حول مزايا وصعوبات المقاولة النّسويّة في الجزائر قُدِّم بمناسبة الدّورة الأولى المخصّصة لهذا الموضوع"[2] فالإقصاء لا يزال واضحًا و الطّريق لا يزال طويلًا أمام الفئة النّسويّة.

و اعتبرت الناشطة الحقوقيّة الجزائريّة فائزة سويسي" أن المرأة في مجال العمل رغم المكاسب التي حققتها للأسف لا تتوفر على الحماية الكافية، فهي عرضة للضغوط والتحرشات من طرف الرجل، وتتعرض للعنف بمختلف أشكاله حتى في الأعمال التي يتقبلها الرجل مثل التعليم، فمئات المعلمات تتعرضن للتحرش والعنف داخل المؤسسات وخارجها، وتفسر الأستاذة سويسي ذلك بازدواجية القيم، وعجز المجتمع على إنتاج قيم مشتركة بين جميع أبنائه و غياب مؤسسات المجتمع المدنية و الدينية في محاربة كل أشكال التميز و العنف ضد المرأة "[3].

هذا ما يجعلنا كثيرًا ما نجد المرأة العاملة " تحت حالة التوتر و الإنفعال سواء في العمل أو في المنزل نتيجة تحمّلها ما يفوق طاقتها ، أمّا من النّاحية الجسميّة فإنّ عمل المرأة يخلّف لدى الغالبيّة من النساء اضطرابات في الجهاز

---

[1] - Yolande Cohen :op-cit, p81

[2] - **جريدة الحوار**: عدد النساء رئيسات المؤسسات في الجزائر ضعيف، نسخة إلكترونية، 18-06-2009 جزايرس على الموقع: .www.djraiss.com

3- بقاعدة توفيق : **نساء الجزائر تقتحمن مهن الرجال** ، الجزائر ، 2012/11/10 على الموقع:www. Dw.com

الهضمي و ارتفاع ضغط الدّم و ارتجاف و خفقان في القلب ، ناهيك عن الأعراض الوجدانيّة و العقليّة مثل صعوبة التّركيز و ضعف الذاكرة ، صعوبة اتّخاذ القرارات و هذا كلّه يعكس ضعف في الأداء و هو من بين آثار الإجهاد الطويلة "[1]

المطلب الثّالث :الإستقلاليّة الماديّة.

تزيد الإستقلاليّة الماديّة من هامش حريّة المرأة اجتماعيًّا و حتّى سياسيًّا، و هي إستقلاليّة حقّقتها خاصّة المرأة العاملة المتعلّمة، حيث استطاعت أن تتخطّى ضرورة الإنتماء و الخضوع لإرادة الرّجل (الأب، الأخ، الزوج..) بشكل كلّي في غالب الأحيان، بل أصبحت تتناقش معه و تبدي برأيها و حتّى تأخذ القرار في مكانه أحيانًا ، هذا لكونها لا تحتاج أن يكفلها ماديًّا، بل و تقوم هي بمساعدته أو بالتكفّل بالمصاريف المادية بصورة مباشرة (مثلّا توفير المنزل أو السيّارة، أو تغطية المصاريف اليومية...) .

فعلى سبيل المثال قامت الوزارة المنتدبة المكلّفة بالأسرة و قضايا المرأة (MD CF CF) بدراسة أعدّها المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الإجتماعيّة و الثقافيّة (CRASC) سنة 2005 على عيّنة على المستوى الوطني شملت 13755 امرأة، حول ترتيبات إتّخاذ القرار في الفضاء المنزلي، حيث اتّضح أنّه "تأخذ النّساء العاملات القرار أكثر من غيرهن، أو تتمّ استشارتهن عند أخذ القرار (64%) و (11%) تقرّرن بأنفسهن"[2] ويعكس التمكّن من أخذ القرار أو المشاركة في ذلك صورة من صور الفعل السّلطوي، الّذي منح المرأة ثقةً أكبر بنفسها للمطالبة بحقوقها الإجتماعيّة و السياسيّة ، حتّى و إن تناقض ذلك مع ما يسود من عادات و تقاليد و قيم للأسرة الّتي تنتمي إليها أو المجتمع الّذي تتواجد فيه.

و قد " أكّد المفكّر الإقتصادي أمارتيان سان الحائز على نوبل في الإقتصاد على فكرة الربط بين حريّة المرأة و تمكينها الإقتصادي ، حيث اعتبر أنّ التنمية حريّة و أنّ مشاهدة نسوة أحرار نتيجة حتميّة لتمكين إقتصادي حقيقي للنساء سينتهي بالضرورة إلى حدوث تطوّر مجتمعي إيجابي ، ويعني ذلك التحرّر عدم توظيفهنّ تحت غطاء

1- بن زيان مليكة : انعكاسات خروج المرأة للعمل على الأسرة و على صحّتها النفسيّة و الجسميّة ، في : **مجلّة البحوث و الدراسات الإنسانيّة** ، منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر ، العدد 03 ، 2008 ، من ص : 203 إلى ص : 208 (بالتصرّف)

2 - Benghebrit Ramouan : Femme et intégration, socio-économique,CRASC,MDCFCF, Algerie, 2005, P25

التبعيّة و الإستغلال ، فمثلًا كثيرًا ما تحصل النساء الفقيرات على قروض في إطار سياسات تنمويّة عبر إنشاء مؤسّسات بتمويل القروض الصغيرة و المتوسّطة غير أنّ تلك القروض حسب بعض الإقتصاديّين لا تؤدّي إلى تمكين المرأة بل تعتبر إستثمارًا إقتصاديًّا و سياسيًّا فيها لصالح الجهات المانحة عبر تحويل النساء إلى عاملات مجتهدات و ناخبات وفيّات "[1]

و يعتبر الأمين العام لهيئة الأمم المتّحدة، السيد **بان كي مون**، أنّ المقتضيات الدستوريّة التي تضمن حقوق المرأة في جميع دول العالم، تتأسّس على مسألتين رئيسيّتين هما، أوّلًا: أن تكون المرأة عضوا شرعيّا في العملية التشريعية وعضوا أساسيًّا في أية عملية من عمليات المساءلة والرقابة البرلمانية، وثانيها: أن تكون التزامات الحكومات حيال تطبيق المواثيق والاتفاقيات الدولية حول حقوق المرأة، من المرجعيات الأكيدة والمعايير الأساسيّة في عمليّات رسم وصوغ السّياسات وصناعة القرار في الدول.

وتدخل مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن الجهود الأمميّة لتطوير سياسات التدبير العمومي على المستوى المحلّي، حين تدعو دول العالم إلى اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي ضمن "الميزانية التشاركية" التي تدمج المواطن بشكل عام، وتدمج المرأة بشكل خاص حين تعتمد على "التشخيص التشاركي المستجيب للنوع الاجتماعي" سعيا وراء تحقيق "المساواة والإنصاف"، وتنطلق هذه الدعوات من أنّ: "معظم السياسات التي لم تستجب لاحتياجات النساء تمّ صوغها في غيابهنّ"، لذلك تشترط الأمم المتحدة اعتماد "الديمقراطية التشاركية" المستجيبة للنوع الاجتماعي على المستوى المحلي في الدول.

و يقول الأمين العام للأمم المتّحدة عن أنظمة المساءلة والفائدة المقصودة من مراعاتها "لاعتماد مقاربة الجندر وإدراج النوع الاجتماعي" في صوغ السياسيات واتخاذ القرار: "إذا لم يخضع للمساءلة أولئك الذين وقّعوا على اتفاقيات القضاء على كافة أشكال التّمييز ضدذ المرأة، وأقرّوا منهاج عمل بيجين، ولم يترجموا هذه الالتزامات إلى أفعال، ولم يخضعوا للمساءلة إزاء أفعالهم...، فإن هذه النصوص ستفقد مصداقيتها، وإذا كان العالم يريد حقًّا تفعيل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، فإن المساءلة يجب أن تكون أمرا جوهريا"[2]

1- روزين هانا : تمكين المرأة ..... حضور السياق المغيّب و إشكاليّة المعنى المفقود ، في : **عالم الفكر** ، العدد : 01 ، المجلّد : 40 ، سبتمبر 2011 ،الكويت، ص: 162 (بالتصرّف)

2- تقرير تقدّم نساء العالم 2008-2009 : **النوع الاجتماعي والمساءلة: من يتحمل المسؤولية أمام المرأة ؟**، (UNIFEM: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2008-2009)، على الموقع:

http://www.unifem.org/progress/2008

وعمومًا "تعرف العديد من دول العالم في السنوات الأخيرة إدراج الاختلافات الجندرية بين الجنسين ضمن التحليل الاقتصادي على مستوى الاقتصاديات الجزئية في ميادين المالية العامّة والعمل واقتصاديات التنمية، وتحوّل تدقيق الحسابات يخضع لمساءلة قبلية بتخصيص موارد تراعي تقليص الفجوة وعدم المساواة بين الجنسين، وتأخذ عمليًّا شكل دراسة تحليليّة يتم إرفاقها مع الموازنة السنويّة للإنفاق العمومي "قانون المالية"، أو دمجها مع العمليّات الإداريّة في شكل التزامات رسميّة بإدراج النوع الاجتماعي، قابلة للرقابة"[1].

و يمكن تطبيق ذلك بمجتمعنا الّذي رغم ما عرفه من تطورات غير أنّه لا يخلو من تهميش اقتصادي للمرأة فمثلًا قام بورديو "بدراسة نظام التحيّزات الذكوريّة في المجتمع القبائلي بالجزائر، وخلص إلى أنّ للثقافة الذكوريّة في المجتمع القبائلي علاقة بالبنى الاقتصادية وتقسيم العمل والإنتاج، التي كرست التّمييز الرّمزي ضدّ النساء"[2].

المطلب الرّابع :المشاركة المدنيّة.

برزت المرأة عالميًّا بالحركات النّسويّة الّتي تُعتبر أهمّ قنوات نشاطاتها المدنيّة عكس الرّجل الّذي لم يتبنّى هذا الموقف بعد بل واجتهد في معاداته و ربّما يعود ذلك لكون " المساواة تفترض أن يفقد الرّجال امتيازاتهم ، وضعيّاتهم المهيمنة و إمكانيّتهم من استغلال النّساء فرديًّا و جماعيًّا، هذا ما يجعلهم قليلين بالحركات النّسويّة ، حتّى ضمن أولئك الّذين يعتبرون أنفسهم تقدميّين "[3] و يمكن اعتبار " الحركات النّسويّة هي الّتي تنتج بمجهوداتها و كفاحاتها رجالًا ضدّهن ، فكما يُقال هناك وراء كلّ رجل مناهض للحركات النّسويّة عدّة نساء تعبن من كونهن طالما حاربناه و واجهناه "[4] عالميًّا.

أمّا بمجتمعنا فتعتبر" الحركة النّسويّة مستقلّة و حديثة نسبيًّا، تمّ إنشاؤها من قبل مناضلات، معظمهن مثقّفات و إطارات و نقابيّات و باحثات و محاميات، تتكوّن من جمعيات مستقلّة و متوغّلة ، في نهاية الثّمانينات بدأ حوار

1- جنيت ج. ستوتسكي، إليزابيث م. كينج، "وضع المرأة في الاعتبار عند تحديد الموازنة: لماذا يعتبر استخدام الموازنة لتمكين النساء أمرا اقتصاديا صائبا؟،" ***مجلة التمويل والتنمية***، العدد: 2، المجلّد 44، (يونيو2007)، صندوق النقد الدولي، ص 12

2- بورديو بيار :**الهيمنة الذكورية** ، مرجع سابق ، ص ص 11 - 13 .

3 -DUPUIS-DÉRI, Francis: Les hommes proféministes : compagnons de route ou faux amis ?, Recherches féministes, 21(1), 2008, p. 164

4 -ibid, p 160.

جديد حول المشاركة النسويّة، حوار إرتبط بالتفتّح السّياسي"[1] حيث ساهم صدور القانون رقم 90-31 بتاريخ ديسمبر 1990 المتعلّق بالجمعيّات ذات الطّابع الإجتماعي في تفعيل المشاركة بالمجتمع المدني بالجزائر و إنتشار الحركات النسويّة.

و قد "تعلّمت هذه الجمعيّات، العمل ضمن شبكات ارتبطت بمجال البحث، كما تعلّمت كيفيّة الحصول على مساعدة دوليّة و تعلّمت خاصّة كيفيّة الضّغط على الأحزاب السياسيّة"[2]، رغم ما عانته من ظاهرة الإرهاب و فرض حالة الطّوارئ ، وهي اليوم تحاول أن تساهم في :

- صياغة البرامج الخاصّة بترقية المرأة.
- الأنشطة التّوعويّة للمرأة.
- التكفّل بالنّساء في وضع صعب لإعادة تأهيلهن و إدماجهن و تحسين مؤهّلاتهن.
- تنفيذ مشروعات تموّلها الدولة، وتشمل خاصّة مجالات دعم القروض المصغّرة، محاربة الأميّة، التّدريب، التّكوين...

و قد بلغ عدد الجمعيّات المصنّفة وطنيًّا إلى 962 جمعيّة من بينها 23 جمعية تهتم بمواضيع المرأة و 696 جمعيّة محلية من 77361 جمعيّة معتمدة حسب إحصائيّات وزارة الداخليّة"[3].

ومن أمثلة الجمعيّات النسويّة بالجزائر و المراكز و البرامج النّاشطة في إطار ترقية المرأة :

- الجمعيّة النسائيّة لتكامل الشخصيّة و ممارسة المواطنة (AFEPEC).
- جمعيّة الدّفاع و النّهوض بحقوق النّساء (ADPDF).
- الجمعيّة الجزائريّة لتنظيم الأسرة (AAPF).
- جمعيّة الإطارات النسويّة الجزائريّة – أفكار- (AFCARE)
- الجزائريّات المسيّرات و سيّدات الأعمال (AME).
- الجمعيّة المستقلّة من أجل انتصار حقوق المرأة (AITDF).
- التجمع ضد الحقرة و من أجل حقوق الجزائريّات(RACHAD)
- مركز الإعلام و التّوثيق لحقوق الطفل و المرأة (CIDDEF).

[1] - Hartani Amin Khaled : op- cit , P25.

[2] - ibid, P25.

[3] - د/ عبد السلام عائشة: مرجع سابق، ص 26.

- صندوق الأمم المتّحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)
- برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (PNUD).

و الملفت للإنتباه اليوم، هو تراجع مشاركة المرأة بمنظّمات المجتمع المدني و يمكن إرجاع السّبب في ذلك، كما أشار البروفيسور جابي ناصر للنّخبوية التي سارت وراءها الحركة النسويّة، إضافةً إلى توجّه النّساء للتميّز بالميادين المهنيّة و الإقتصاديّة و حتى السياسيّة.

كما زاد الموروث الثقافي المحافظ من تقليص فرص المرأة في الإنضمام لمنظّمات المجتمع المدني ككلّ، حتّى المرأة الّتي تسمح لها ظروفها الإجتماعيّة بالقيام بنشاطات خارج دائرة المهنة، غالبًا ما تفضّل النّشاط الحزبي على الجمعوي، خاصّة و أنّ معظم الجمعيّات النسويّة بمجتمعنا لا تمتلك الوسائل الماديّة و هامش الحريّة الكافيين لأداء دورها بشكل فعّال مما زاد من إنقاص شعبيّتها بين أفراد المجتمع عامّة و بين الفئة النسويّة خاصّة، فمثلًا كشفت دراسة[1] قدّمتها جمعيّة المرأة في اتّصال رفقة مكتب إيكوتكنيك للدّراسات تحت عنوان: **"نظرة الطّالبات الجامعيّات للحركة النسويّة في الجزائر"** سنة 2012 أنّ الطّالبات الجزائريّات لا تمتلك ثقافة قانونيّة و لا تشارك بنسب كبيرة مدنيًّا، حيث أكّدت النّتائج أنّ نسبة 50% منهن لا تعرفن محتوى قانون الأسرة و غير مطّلعات على مواده، فيما أكّدت 59% منهن الّواتي اطلعن عليه أنّهن غير مقتنعات تمامًا بما يوجد فيه، وذهبت 53% منهن إلى اعتبار هذا القانون لا يكفل المساواة بين الجنسين، ونسبة 66% أكّدت أنّهن تجهلن تمامًا النّقاش الّذي دار عام 2005 حول التّعديلات الّتي طُرحت لإثراء هذا القانون.

أمّا فكرة المساواة بين الجنسين المرتبطة ارتباطًا شديدًا بالتّنشئة الإجتماعيّة الّتي تتلقّاها الفتاة، فنجدها متذبذبة بين الطّالبات الجزائريّات، حيث أنّ نسبة 55% فقط مع مبدأ المساواة المطلقة بين الرجل و المرأة، فيما استندت الرّافضات لهذا المبدأ في المرتبة الأولى إلى الفروقات البيولوجيّة بين الرّجال و النّساء، بنسبة 33%، في حين أكّدت نسبة 29% أنّ مبدأ المساواة لا يمكن إعتماده لأسباب عقائديّة دينيّة، كما يبدو أنّ الطّالبة الجزائريّة تحلم بالهجرة، حيث أنّ نسبة 59% اخترن بلدًا آخر للعيش، و قد جاءت فرنسا و كندا في مقدّمة البلدان الّتي ترى الطّالبات أنّها بلدان تصلح للعيش بالنّسبة لأوربا و أمريكا ، في حين تمّ إختيار بيروت و دبي بالنّسبة للدّول

[1]- إرجع إلى : تقرير منصر زهية، دراسة تكشف فشل الحركة النسوية، في الجزائر (العمل و الهجرة من أولويات الجزائريات.. و الحجاب صار تقليدا إجتماعيا) في **جريدة الفجر** ، الجزائر، 09-05-2012 نسخة إلكترونيّة على الموقع : www. Elfadjr.com

العربيّة، و اتّضح أنّ أكثر من 38% من الطّالبات لا تعرفن الجمعيّات النسويّة الّتي تنشط في الميدان، فيما تبقى قائدات الحركات النسويّة مجهولات لدى الطّالبات.

المطلب الخامس :الغطاء القانوني.

وضعت الجزائر عدّة ميكانيزمات لدمج المرأة في الحياة الإقتصاديّة و المهنيّة و السياسيّة و .....،

فوفّرت لها غطاءًا قانونيًّا يحميها من السّلطة الذكوريّة المهمّشة لها، ابتداءً من داخل الأسرة إلى غاية التّنظيمات الأكثر تعقيدًا بالمجتمع، فمثلًا[1] تبنّت الحكومة مقاربة النّوع الإجتماعي الّتي جاء في برنامجها لسنة 2007 :

- إدماج الطّرح الخاص بالنّوع الإجتماعي في كافّة البرامج الوطنيّة.
- إزالة العراقيل الّتي تمنع الإندماج الإجتماعي و المهني للنّساء من خلال وضع إستراتيجيّة وطنيّة.
- تحسين مؤشّرات التّنمية المتعلّقة بالتّنمية البشريّة و حماية الفئات المحرومة.
- وضع الآليّات و الهياكل الضّروريّة الكفيلة بمساعدة و تدعيم النّساء اللّواتي تتواجد في وضع صعب سواء في المدن أو في الأرياف.
- مكافحة العنف ضدّ النّساء و التّقليص من هذه الظّاهرة من خلال اتّخاذ إجراءات للتكفّل بالضّحايا و كذا وضع سياسة وقائيّة.[2]
- سحب التحفّظ الّذي سجّلته الجزائر بخصوص المادة9/2 من اتّفاقيّة القضاء على كافّة أشكال التّمييز ضدّ المرأة، حيث أعلن عن هذا السّحب، رئيس الجمهوريّة في 08 مارس 2008، وتمّ بموجب المادة 06 من قانون الجنسيّة المساواة بين حقوق الأمّ و الأب في منح الجنسيّة الجزائريّة للأبناء كما أنّ قانون الجنسيّة المعدّل بالأمر رقم 05-01 منح امتيازًا للحصول على الجنسيّة عن طريق الزّواج مع جزائري أو جزائريّة، حيث ترتكز الإصلاحات على منح الجنسية الجزائريّة:
- للأطفال المولودين في الجزائر من أمّ جزائريّة و أب أجنبي قبل سنّ البلوغ أو بعده.
- لكلّ الأطفال المولودين في الجزائر و من أمّ جزائرية حتّى و إن لم يولد الأب في الجزائر.
- لكلّ أجنبي أو أجنبيّة متزوّج/(ة) من جزائريّة أو جزائري.
- تمديد حقّ التمتّع بحيازة الآباء للجنسيّة الجزائريّة إلى الأطفال القاصرين.

---

[1]- إرجع إلى التقرير الوطني الذي أعدّته الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، (**بحين** + 15)(www.droit-dz.com).

2- مثل تجريم التحرش المادة 341 **مكرر**، الذي لا يزال يعاني من ثغرات مثل صعوبة تقديم دليل و غياب الحماية القانونية للشهود.

- مواصلة مراجعة المنظومة التّشريعيّة الوطنيّة و تكييفها مع التزامات الجزائر الدوليّة، فمثلًا تمّ استحداث قانون الإجراءات المدنيّة و الإداريّة قسم شؤون الأسرة الّذي ينظر في الدعاوى المتعلّقة خاصّة بالخطبة و الزّواج و انحلال الرّابطة الزوجيّة، وتوابعها و النّفقة و الحضانة و الكفالة و الولاية و حماية مصالح القصر، كما جاء الأمر رقم 05-02 المعدّل و المتمّم للقانون رقم 84-11 المؤرّخ في 19 يونيو 1984 المتضمّن قانون الأسرة من أجل ترقية الخليّة العائليّة خاصّة وضعيّة المرأة فمثلًا حقّ المرأة في إبرام عقد زواجها، توحيد سنّ الزّواج بالنّسبة للرجل و المرأة 19 سنة.
- إدخال تعديلات سنة 2005 تتضمّن تجريم التحرّش الجنسي و في سنة 2008 تجريم التصرّفات المرتبطة بالإتّجار بالنّساء و الفتيات.
- وفقًا لقانون تنظيم السّجون و إعادة الإدماج الإجتماعي يتم تخصيص مراكز لإستقبال النّساء المحبوسات و تحسين ظروف إيوائهن و توفير الخدمات الصحيّة و الزّيارة بدون فاصل للمرأة الحامل و تأجيل تنفيذ العقوبة بـ 24 شهرا للمحبوسة الّتي أنجبت مولودًا حيًّا...إلخ.
- إستراتيجيّة وطنيّة لمكافحة العنف ضدّ المرأة (2006)، تدعّمت بمخطّط تنفيذي للفترة (2011/2007).
- إستراتيجيّة وطنيّة لترقية و إدماج المرأة و مخطّطها التّنفيذي (2013-2008) تمّ اعتمادها في مجلس الحكومة في 2008/07/29.
- البرنامج الوطني المتعلّق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة و ما بعدها و طبّ المواليد حديثي الولادة بهدف العناية بالمرأة في مرحلة الحمل و ما بعدها و تقليص نسبة وفيات الأمّهات و المواليد بداية بنسبة 5% لتصل سنة 2008 إلى 30%.
- الإستراتيجيّة الوطنيّة لمحو الأميّة، خُصِّص لها غلاف مالي يقارب 50 مليار دينار تستهدف خاصّة الفئة العمريّة (15-49) سنة، تهدف إلى تقليص الأميّة إلى 50% سنة 2012 و القضاء عليها سنة 2015. (خاصّة لدى المرأة الريفيّة).
- برنامج التّجديد الرّيفي (2013-2007) الّذي يعتبر حافزًا للمرأة الرّيفية لاستحداث مشاريع استثماريّة.
- دعم الآليّات المؤسّسية من خلال إنشاء: المجلس الوطني للأسرة و المرأة تحت وصاية الوزارة المكلّفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2007 ، مركز وطني للبحث و الإعلام و التّوثيق حول المرأة و الأسرة و الطفولة ، مراصد قطاعيّة جديدة لدعم التشغيل النسوي.

و قد تمّ "تدشين المركز الوطني للبحث و الإعلام و التّوثيق حول الأسرة و المرأة والطفولة من قبل السيّدة وزير التّضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة **سعاد بن بن جاب الله** بالجزائر العاصمة (2013/11/23) و أوضحت السيّدة **بن جاب الله** أنّ الهدف من إنشاء هذه الهيئة الّتي استحدثت سنة 2010 بموجب مرسوم رئاسي هو إنجاز مشاريع و إعداد برامج و تحقيقات في ميادين الأسرة و المرأة و الطفولة"[1].

كما "وضعت الدولة عدّة ميكانيزمات أهمّها في مجال التّكوين و التّعليم المهنيّين و في مجال التّشغيل مثل برنامج نشاطات الإحتياجات الجماعيّة (مثّلت الفئة النسويّة المشاركة فيه سنة 2005 نسبة 48.9%) و برنامج المؤسّسات المصغّرة (بلغت نسبة المؤسّسات المصغّرة الّتي بادرت في إنشائها نساء 17.5% سنة 2005)، و القروض المصغّرة (تقدّر نسبة النّساء المستفيدات منه 70%سنة 2008)، وبرنامج الإدماج الإجتماعي لحاملي الشّهادات (تمثّل المرأة 65% من النّسبة الإجماليّة للمشاركين في هذا البرنامج) و استفادت المرأة الريفيّة من عدّة مشاريع (البرنامج الخماسي 2004-2009: تسطير 9000مشروع جواري للتّنمية الريفيّة)، قروض المرأة الريفيّة (2008) دون فوائد، برنامج التّجديد الرّيفي (2007-2013)"[2].

و يعتبر القانون العضوي (12 جانفي 2012) للإنتخابات سندًا أساسيًّا للمشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا، حيث دعّم التّمثيل النّسوي بالمجالس المنتخبة من خلال فرض نظام الحصص بالشّكل التّالي:[3]

- **إنتخابات المجلس الشّعبي الوطني:**
- 20% عندما يكون عدد المقاعد 4.
- 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو أكثر من 5.
- 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو أكثر من 14.
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو أكثر من 32.
- 50% بالنّسبة لمقاعد الجالية الوطنيّة بالخارج.
- **إنتخابات المجالس الشّعبيّة الولائيّة:**
- 30% عندما يكون عدد المقاعد 35 أو 43 أو 47 مقعد.

[1] - WWW .aldjadidonline.com

[2] - د/ عبد السلام عائشة : مرجع سابق ، ص ص 23- 25

[3] - Hartani Amine Khaled : op-cit PP 15-16

- 35% عندما يكون عدد المقاعد من 51 إلى 55 مقعد.

- **إنتخابات المجالس الشعبيّة البلديّة:**

- 30% بالبلديّات الواقعة بمراكز الدّوائر و البلديّات الّتي يفوق عدد سكّانها 20000 مواطن.

يبقى أن أشير إلى أنّ تواجد المرأة بالقوائم الإنتخابيّة لا يعني بالضّرورة فوزها المؤكّد خاصّة و أنّ ذلك مرتبط بالمرتبة، فقليلًا ما نجد المرأة المترشّحة على رأس القائمة أو مع الخمس الأوائل مثلًا.

إلّا أنّ القانون العضوي للإنتخابات جاء بتعديلات مدعّمة لترشّح المرأة مثل المادة 06 الّتي تفرض تعويض مترشّح أو منتخب بمترشح أو منتخب آخر من نفس الجنس، كما أنّ الأحزاب الّتي لم تحترم نسب الحصص بقوائمها الإنتخابيّة تمّ رفضها، (43 قائمة إنتخابيّة بالإنتخابات البلديّة و 23 قائمة بالإنتخابات الولائيّة في نوفمبر 2012)

كما أنّ القانون العضوي للإنتخابات (المادّة 07) جاء بتحفيز مادي لترشيح الأحزاب للمرأة، حيث تُقدِّم السّلطات مساعدة ماليّة للحزب حسب عدد المترشّحات المنتخبات بالمجالس الشعبيّة البلديّة و الولائيّة و البرلمان (100.000 دج) لكلّ امرأة منتخبة بالمجالس الشّعبيّة الوطنيّة، هذه المنحة مضاعفة لـ 400.000 دج لكلّ مقعد متحصّل عليه في البرلمان.

الفصل الرّابع:

إستراتيجيّة المرأة

النّائب.

المبحث الأول: تطور المؤسّسة التشريعية بالمجتمع الجزائري (1956-2012).

تمهيد

المطلب الأوّل : المرحلة التأسيسية الأولى: من المجلس الوطني للثورة (1956) إلى مجلس الثورة (1965).

المطلب الثّاني: مرحلة المجلس الشعبي الوطني ضمن الأحاديّة السياسيّة

المطلب الثّالث: المرحلة الإنتقاليّة(1992-1997)

المطلب الرابع :المؤسّسة التشريعية ضمن التعددية السياسية (1997-2012)

المبحث الثاني: العهدة التشريعية السّابعة (2012-2017) واقع جديد بالنسبة للمرأة النائب.

تمهيد

المطلب الأوّل :قراءة وصفية للعهدة التشريعية السابعة

المطلب الثاني : نظام الحصص (الكوطا) و ما غيّره في مصير المرأة السياسي

المبحث الثالث: ترقية إستراتيجية المرأة البرلمانية.

تمهيد

المطلب الأوّل :بناء إستراتيجية على مستوى مؤسّسات التنشئة الإجتماعية و السياسية

المطلب الثاني :بناء إستراتيجية على مستوى البرلمان

المبحث الأول: تطور المؤسسة التشريعية بالمجتمع الجزائري (1956-2012).

تمهيد: أحاول من خلال هذا الجزء من الدّراسة التّطرّق لكرونولوجيّة العمليّة التّشريعيّة بالجزائر إبتداءًا من المرحلة التأسيسيّة مع إنشاء المجلس الوطني الثوري سنة 1956 إلى يومنا هذا ، و ذلك لقراءة و تحليل الوسط البرلماني الّذي وجدت فئة نسويّة معتبرة نفسها فيه اليوم، كما حاولتُ تقييم إستراتيجية المرأة النائب في ظلّ نظام الحصص الّذي أوصلها للبرلمان ، بتحديد ما في تلك الإستراتيجيّة من ثغرات و ما على المرأة أن تركّز لضمان ترقية إجتماعية و سياسيّة للفئة النسويّة بمجتمعنا ، ترقية لن تتأتّى إلّا بقراءة واقيّة و حذرة للفضاء البرلماني و السياسي بشكل عام بمجتمعنا الجزائري.

المطلب الأوّل : المرحلة التأسيسية الأولى: من المجلس الوطني للثورة (1956) إلى مجلس الثورة (1965).

عرف المجتمع صيغا عديدة لعمليّة التشريع و مراقبة السلطة القائمة على شؤون الأفراد، و قد كانت البوادر الأولى لهذه العملية قبل استرداد الجزائر لحريّتها من المستعمر، و يمكن إعتبار المجلس الوطني للثورة بمثابة أوّل مؤسّسة تشريعيّة للجزائريّين، تلتها مؤسّسات أخرى، يمكن التطرّق إلى الأربعة الأولى منها من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (19): المؤسّسة التشريعيّة (1956-1965)[*].

المجلس	الأجهزة	أهم صلاحيّاته
1) المجلس الوطني للثورة: أنشئ بعد انعقاد مؤتمر الصومام (20 أوت 1956).	كان يتكوّن من 34 عضو ليصل عددهم إلى 54 في دورة القاهرة (1957).	- مؤسّسة تشريعيّة للثورة. - المؤسسة العليا لقيادة الثورة داخليًّا و خارجيًّا. - عقد عدّة دورات القاهرة ،طرابلس... لاتّخاذ قرارات حاسمة في تاريخ الثورة. - تعيين الحكومة المؤقتة (1958)

[*] تم بناء هذا الجدول إعتمادا على كتاب عاشوري العيد[**]: **المؤسّسة التشريعيّة في الجزائر (النشأة...التنظيم...الصلاحيّات)**، المجلس الشّعبي الوطني، الجزائر، ط4، 2012، من ص 11 إلى ص 24.

[**]**عاشوري العيد:** مستشار شؤون التشريع لدى رئيس المجلس الشعبي الوطني.

		و ممارسة الرّقابة عليها.
2) المجلس الوطني التّأسيسي: أوّل هيئة تشريعيّة منتخبة بعد الاستقلال، حيث حدّد الأمر رقم 62-10 الصادر في 07/16 /1962 طريقة الانتخاب الّذي تمّ في 20 سبتمبر 1962 ترأّسه فرحات عباس الّذي استقال فخلفه نائبه الحاج بن علا، ضمّ 196 عضو.	1. مكتب المجلس (الرئيس، 03 نواب رئيس، 04 أمناء، 02 مراقبين ماليّين). 2. عشر لجان دائمة، لكل لجنة مكتب (رئيس، نائب رئيس، مقرر).	- مؤسّسة تشريعية. - أعلن باسم الشعب قيام الجمهوريّة الجزائيّة الديمقراطيّة الشعبيّة. - مُكلّف بإعداد مشروع الدستور و التّصويت عليه. - يمارس الرّقابة على عمل الحكومة.
3) المجلس الوطني: تمّ إنتخاب أعضائه الـ138 في 20 سبتمبر 1964.	1. مكتب المجلس (الرئيس، 04 نواب رئيس، 04 أمناء). 2. سبعة لجان دائمة إضافة إلى لجنة الحصانة البرلمانيّة.	- التشريع عن طريق دراسة مشاريع أو اقتراحات القوانين و التصويت عليها. - الرقابة على الحكومة. - رقابة رئيس الجمهورية الّذي كان هو رئيس الحكومة و لديه الحقّ في اتخاذ إجراءات تشريعيّة. - المبادرة بتعديل (تنقيح) الدستور.
4) مجلس الثّورة: تمّ تشكيله برئاسة هواري بومدين في 19 جوان 1965، تكوّن من 26 عضو.		- مصدر السلطة المطلقة. - حلّ محل السّلطات الدستوريّة إلى غاية موافقة الشّعب على مشروع الدستور فأصبح بذلك شبيه بمؤسّسة تشريعية. - حدّد وظائف الحكومة (الأمر الصادر في 1965/07/10)، و أخضعها للمراقبة، كان لديه الحقّ في تعديلها أو إنهاء مهامها.

من الجدول يتّضح أنّ عمليّة التّشريع كانت دومًا ضرورة حتميّة و منطقيّة بالمجتمع الجزائري، الّذي كان يعاني من استعمار مدمّر لكلّ الهياكل و الأنساق بمجتمعنا، غير أنّ السّلطة حاولت بعد ذلك بناء الدّولة الوطنية و وضع دستور يحفظ المجتمع و أفراده.

المطلب الثّاني :مرحلة المجلس الشعبي الوطني ضمن الأحادية السياسية.

أقر الدستور الجزائري لسنة 1976 بضرورة فصل الوظيفة التشريعية[*] و جعلها من مهام مجلس يُسمّى **بالمجلس الشّعبي الوطني** الّذي يُعدّ القوانين و يصوّت عليها و يعدِّلها، و قد عُرف هذا المجلس ضمن الأحاديّة السياسيّة خلال عهدات، هذا ما يوضّحه الجدول التّالي:

الجدول رقم (20): أجهزة المجلس الشّعبي الوطني ضمن الثلاث عهدات الأولى[1].

الفترة التشريعيّة الأولى (1977-1982)	الفترة التشريعيّة الثانية (1982-1987)	الفترة التشريعيّة الثالثة (1987-1992)
1. مكتب المجلس (الرئيس، 04 نواب).	1. مكتب المجلس (الرئيس، 04 نوّاب للرّئيس).	1. مكتب المجلس (الرّئيس، 06 نواب للرّئيس).
2. 08 لجان دائمة.	2. 05 لجان دائمة.	2. حسب تعديل الأحكام المتعلّقة باللّجان في النّظام الدّاخلي، تمّ بالتّعديل المؤرّخ في 10 مارس 1987 رفع عدد اللّجان من 05 إلى 07 و تعديل 29 أكتوبر 1989 رفع عددها إلى 10 لجان دائمة.
3. اجتماع الرّؤساء (أعضاء مكتب المجلس و رؤساء اللّجان الدّائمة).	3. إجتماع الرّؤساء (لم يتغير).	3. اجتماع الرّؤساء (لم يتغير).
4. لجان التّنسيق و اللجان الخاصّة.	4. لجان التّنسيق و اللّجان الخاصّة.	

[*] كانت الوظيفة التشريعيّة حسب دستور 1976 في المرتبة الثّالثة بعد الوظيفة السياسيّة و التنفيذيّة.

[1] تم بناء هذا الجدول إعتمادا على المرجع السابق، من ص 26 إلى ص 36.

و فيما يخصّ الفئات التمثيليّة الّتي تواجدت خلال هذه الفترات التشريعيّة الثّلاث، يمكن إ لتماس أنّ معظمها كانت ضمن الحزب الواحد، رغم تقلّص عددها بالفترة التشريعية الثّالثة، كما كانت من فئات مهنيّة و سنيّة مختلفة، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدولين التّاليين:

الجدول رقم (21): التّمثيل حسب المهن (بصورة تقريبيّة)[1].

الفترة التشريعية	الأولى		الثّانية		الثّالثة	
التمثيل المهني	العدد	%	العدد	%	العدد	%
موظّفو الحزب و منظّماته	69	26,44	52	18,44	19	6,44
التّعليم بمختلف أنماطه	71	27,20	75	26,60	99	33,56
الإدارة بمختلف أنواعها (و الشركات)	97	37,16	115	40,78	130	44,07
القطاعات الاجتماعية الثقافية (و الأطبّاء)	13	4,98	14	4,96	22	7,46
القضاة و المحامون	01	0,38	13	4,61	20	6,78
المتقاعدون	01	0,38	10	3,55	05	1,69
مهن أخرى	09	3,45	03	1,06	00	00
المجموع	261	100	282	100	295	100

[1] المرجع السابق، ص 37.

الجدول رقم (22): التّمثيل حسب السّن (بصورة تقريبيّة)[1].

الفترة التشريعية / السن (السنة)	الأولى		الثّانية		الثّالثة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أقل من 30 سنة	11	04,21	04	01,42	05	01,69
35-30	55	21,07	65	23,05	89	30,17
40-35	66	25,29	59	20,92	83	28,14
45-41	64	24,52	64	22,70	49	16,61
50-46	31	11,88	49	17,38	30	10,17
55-51	25	09,58	25	08,87	20	06,78
أكثر من 55 سنة	9	03,45	16	05,67	19	06,44
المجموع	261	100	282	100	295	100

حيث يبدو أنّ معظم النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني خلال الفترات التشريعيّة الأولى و الثّانية و حتّى الثّالثة كانوا إداريّين أو معلّمين، و هذا ما يؤكّد ما ذكرته سابقًا عن الثّقافة السياسيّة السّائدة بمجتمعنا في هذه الحقبة الزمنيّة، ثقافة تسودها اللّامبالاة و التبعيّة، متأثّرة بمخلّفات المستعمر الفرنسي (أميّة، فقر،...)، كانت فيها للإداري و المعلّم مكانة رمزيّة جعلته يصل للبرلمان، مع العلم أنّه كان الأكثر مشاركة حزبيًّا و سياسيًّا من غيره من العمّال و الفئات الاجتماعيّة الأخرى.

أما فيما يخصّ موظّفي الحزب الواحد و منظّماته، فيبدو أنّ أحداث 05 أكتوبر 1988، كانت منعرجا مصيريًّا في مشاركتهم البرلمانيّة، حيث تمّ إبعادهم تدريجيًّا عن مهمّة التّشريع، خاصّة بالعهدة الأخيرة قبل إعلان التعدديّة السياسيّة (6,44% فقط بالعهدة التشريعية الثالثة).

[1] المرجع السابق ، ص 38.

و فيما يخصّ سنّ النوّاب بالبرلمان الجزائري في مرحلة الأحاديّة السياسيّة فيعكس سنّ أصحاب السّلطة و اتّخاذ القرار آنذاك، حيث كان معظمهم شباب، فخورين باستقلال الدّولة، ساعين لبناء المجتمع، أي أنّ الفئة الشبابيّة في هذه المرحلة، لم تكن تعاني لا من تهميش و لا من إقصاء سياسيّين بل على العكس، كان لديها دور بارز في القيادة و الرّيادة.

المطلب الثّالث :المرحلة الانتقالية (1992-1997).

تمّ توقيف المسار الانتخابي الّذي كان قد "أبرز التشكيلات السياسيّة المتنافسة في إطاره بالإنتخابات التشريعيّة في 26 ديسمبر 1991 و هي: الجبهة الإسلاميّة للإنقاذ و جبهة القوى الاشتراكيّة و جبهة التحرير الوطني، و ذلك بعدما حلّ المجلس الشّعبي الوطني إبتداءا من 04 يناير 1992 بموجب المرسوم الرّئاسي رقم 92-01، كما استقال بعد ذلك مباشرةً الرّئيس الشاذلي بن جديد حسب تصريح المجلس الدستوري في 11 جانفي 1992 و دخل المجتمع الجزائري بذلك مرحلة انتقاليّة غابت فيها المؤسّسات الدستوريّة المنتخبة، تزامنت مع استحالة تولّي رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدّولة لتسيير شؤون البلاد، باعتبار أن الدّستور لا ينصّ على حالة اقتران شغور المجلس عن طريق الحلّ، بشغور منصب رئيس الجمهوريّة عن طريق الاستقالة"[1].

و تمّ بعد ذلك تأسيس المجلس الأعلى للدّولة المتكوّن من خمسة أعضاء تساعده هيئة استشاريّة سُمِّيت بالمجلس الاستشاري الوطني (1992-1994)، و ذلك بصدور المرسوم الرّئاسي رقم 92-39 بتاريخ 14 فبراير 1992 عن المجلس الأعلى للدولة، ليتمّ تنصيب هذا المجلس ذو الطّابع التّشريعي رسميًّا في 22 أفريل 1992، و هو مجلس متكوّن من 60 عضو، لديه مكتب (رئيس، نائب رئيس، مقرّري الفروع الدّائمة، نوّاب المقرّرين)، كما يتكوّن من 05 فروع دائمة.

و بعد اغتيال الرّئيس **محمد بوضياف** في 29 جوان 1992 و تدهور الظروف الأمنية و السياسية و بمجيء السيد **علي كافي** رئيسًا جديدًا للمجلس الأعلى للدّولة تمّ اعتماد أسلوب الحوار مع جميع القوى الحيّة في البلاد، أسفر عن عقد ندوة الوفاق الوطني يومي 25 و26 جانفي 1994 الّتي توصّلت إلى المصادقة على أرضيّة الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقاليّة التي تمتد إلى ثلاث سنوات و الّتي نصّت على إنشاء[*]:

---

[1] المرجع السابق: ص 53 (بالتصرف)

[*] تم الاستعانة في هذا الجزء من الدراسة على نفس المرجع السابق، ص 58 (بالتصرف).

- رئاسة الدّولة.
- المجلس الوطني الانتقالي.
- الحكومة.

و قد تمّ تنصيب المجلس الوطني الانتقالي في 18 ماي 1994، ضمّ 178 عضو، كان التّمثيل فيه حسب الجدول التّالي:

الجدول رقم (23): نسب التمثيل بالمجلس الوطني الانتقالي حسب الإنتماء[1].

التّمثيل / الصنف	العدد	النسبة (%)
الدولة	30	16,85
الأحزاب السياسية	63	35,39
القوى الاقتصادية و الاجتماعية	85	47,75
المجموع	178	100

و قد كانت الأحزاب السياسيّة تمثّل 30 تشكيلة سياسيّة (منهم 22 رئيس حزب) و بعد التحاق حزب التجديد الجزائري في 12 مارس 1996 ممثّلًا بـ05 أعضاء أصبح عدد التّشكيلات السياسيّة 31 بـ 68 عضو.

أمّا القوى الاقتصاديّة و الاجتماعيّة فكانت تمثّل 30 منظمة اقتصاديّة و اجتماعيّة منهم 21 رئيس جمعيّة وطنيّة، أمّا عن أجهزة هذا المجلس، فكانت تتمثّل في مكتب المجلس (الرئيس و 06 نوّاب الرئيس) و 10 لجان دائمة و اجتماع المكتب الموسّع (أعضاء مكتب المجلس، رؤساء اللّجان الدّائمة) و لجان التّنسيق و اللّجان الخاصّة.

[1] تم بناء هذا الجدول بالإعتماد على المرجع السابق، ص 59.

المطلب الرّابع:المؤسّسة التشريعيّة ضمن التعدديّة السياسيّة (1997-2012).

بعدما تم تعديل دستور 1989 باستفتاء 28 نوفمبر 1996 الذي كرّس مبدأ التعدديّة السياسيّة أصبح للبرلمان غرفتين و هما المجلس الشعبي الوطني الّذي ينتخب أعضاؤه النواب بالانتخاب العام و المباشر و السري، و مجلس الأمة الذي يمثّل عدد أعضائه نصف عدد أعضاء المجلس الشعبي الوطني على الأكثر، ينتخب ثلثا (3/2) أعضائه عن طريق الإقتراع غير المباشر و السري من بين و من طرف أعضاء المجالس الشعبية، أما الثلث المتبقّي (3/1) فيعينه رئيس الجمهوريّة، و عمومًا يمكن التطرّق لكلّ غرفة برلمانية باختصار من خلال النّقاط التّالية:

1. **مجلس الأمّة:**

"جرت أوّل انتخابات لأعضاء مجلس الأمة في 25 ديسمبر 1997، و عيّن الثلث الرئاسي في 27 من نفس الشهر، أما تنصيبه فكان في 04 يناير 1998 "[1]، و هو مجلس يتولّى قانونيا دراسة النصوص التشريعية المصادق عليها بالمجلس الشعبي الوطني، يحتوي على 08 لجان دائمة.

يقوم هذا المجلس بالمناقشة العامّة للنص تعقد بالتنسيق مع الحكومة ضمن جلسة عامّة، يتم بعدها المصادقة على النص مادة مادة و حتّى على النص بكامله، و ذلك بعد الإطلاع على التقرير التكميلي، و الأغلبية المطلوبة هي ¾ أعضاء المجلس ، و إذا ما حدث خلاف بين الغرفتين عن مادة من مواد النص أو عن النص بكامله يعرض على اللّجنة المتساوية الأعضاء التي يمثّل كل مجلس فيها بـ10 أعضاء و ذلك بعد طلب الوزير الأوّل لاجتماع هذه اللّجنة.

كما يمارس مجلس الأمّة دور الرقابة إلى جانب دوره التّشريعي، حيث "أنّ الدستور حدّد مجالين يتم من خلالهما ممارسة العمليّة الرقابيّة و هما: بيان السياسة العامة (المادة 84)، الإعتمادات المالية (المادة 160)، في كلتا المجالين يعتبر مجلس الأمّة شريك و إن بدرجات متفاوتة، أمّا القانون العضوي رقم 02-99 فقد جاء في (المادة 56) منه

[1] المرجع السابق، ص 71.

و في القسم السادس المتعلّق ببيان السياسة العامة، بأنه "يمكن للحكومة أن تقدّم بيانا عن السياسة العامة أمام مجلس الأمة"[1]، غير أنّ تقديم لبيان عن السياسة العامة أمام مجلس الأمّة أمر اختياري و ليس إجباري، ممّا يضع مجلس الأمّة في الرّتبة الثّانية بعد المجلس الشعبي الوطني، في حين أنّ الرّقابة[**] "ليست فقط مجرد تجاوز لمفهوم إضفاء الشرعيّة على تصرّفات المسؤولين و لا هي مجرّد استعراض المناقشة العامة، و لكن هي أكثر من ذلك اتخاذ مواقف و التّأثير على القرارات بنوعيها السياسات العليا كالأمن و السياسات الدنيا كالاقتصادية"[2].

2. المجلس الشعبي الوطني:

يعتبر المجلس الشعبي الوطني الغرفة الأولى بالبرلمان الجزائري، ينتخب أعضاؤه لمدة خمس سنوات، لإعطائهم فرصة لتمثيل فئاتهم الإجتماعية و تحسين الأوضاع القائمة بالمجتمع، بالتشريع و المصادقة على القوانين و مراقبة عمل الحكومة...إلخ.

و سأحاول من خلال هذا الجزء من الدّراسة، وصف و تحليل العهدات التشريعية الرابعة و الخامسة و السادسة، من جوانب عدّة مثل تشكيلة النوّاب و أهمّ خصائصها، و كيفية توزيع سلطة إتخاذ القرار أو التأثير فيه داخل المجلس كون ذلك سيسمح بامتلاك نظرة عن البيئة المهنيّة لمجتمع بحثي و هذا ما يمكن التطرّق إليه من خلال الجداول التّالية:

---

(1) د/غضبان مبروك: صلاحيات مجلس الأمّة الرقابية... التشخيص و الآفاق في: **مجلس الأمّة**، مجلة تصدر عن مجلس الأمّة المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار (anep)، الجزائر، العدد 57، سبتمبر 2013، ص 36

(**) إرجع إلى القانون العضوي رقم 99-02 من دستور (1996) و النظام الداخلي لمجلس الأمّة.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

الجدول رقم (24): التمثيل حسب السن بالفترات التشريعية (4-5-6)[*].

الفترة التشريعية / السن (السنة)	الرابعة		الخامسة		السادسة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
[35-28]	34	08,95	32	08,22	20	05,14
[45-36]	178	46,84	139	35,73	97	24,93
[55-46]	131	34,47	178	45,75	155	39,84
[65-56]	34	08,95	34	08,74	94	24,16
66 سنة فما فوق	03	0,78	06	01,54	20 (من 66 إلى 75 سنة)	05,14
					03 (76 سنة فما فوق)	0,77
المجموع	380	100	389	100	389	100

من الجدول يتضح بداية تهميش و إبعاد فئة الشباب من المناصب القياديّة عمومًا و الّذي انعكس على المقاعد بالمجالس المنتخبة، فبالمجلس الشعبي الوطني و بعدما كانت تمثّل الفئة السنيّة من 30 إلى 35 سنة نسبة لا تقلّ عن 20% بالعهدات التشريعية الثّلاثة الأولى و الّتي وصلت إلى 30,17% بالعهدة التشريعيّة الثالثة، نجدها لم تتجاوز 09% بالعهدات التشريعية الرابعة و الخامسة و السادسة، حيث انخفضت نسبة الفئة السنية من 28 إلى 35 سنة بالعهدة التشريعية السادسة إلى 05,14%، و هي نفسها نسبة الفئة السنية من 66 إلى 75 سنة أي شيوخ كبار، و بالمقابل أعلى نسبة بنفس العهدة التشريعية هي للفئة السنية من 46 إلى 55 سنة و هذا أكبر دليل على التهميش السياسي الذي بدأ يعاني منه جيل الشباب في هذه المرحلة، مقابل جيل الثورة

[*] تم بناء هذا الجدول إعتمادا على كتاب عاشوري العيد الصفحات (90، 91، 104، 118).

و الاستقلال، جيل-كما ذكرت سابقًا- فخور بشرعيّته الثوريّة و مشاركته في إقامة الدولة الوطنيّة، لا يؤمن بترك مكانه و دواليب السّلطة في أياد شابّة، ممّا يعكس بداية تكوين ثقافة سياسيّة سلبيّة لدى الجيل السياسي الثاني (ارجع إلى الفصل الثّاني، أين قمت بشرح الأجيال السياسيّة الثلاثة المتعايشة مع بعضها البعض بالمجتمع الجزائري، ضمن ثقافات سياسية متباينة) يغلب عليها طابع التبعيّة و اللّامبالاة و الخوف من المشاركة السياسية خاصّة المعقَّدة منها، و في ظروف صعبة أمنيًّا و سياسيًّا مثل الّتي مرّ بها مجتمعنا في هذه المرحلة.

أمّا عن المستوى التّعليمي للنوّاب بالمجلس الشعبي الوطني خلال الفترات التشريعيّة الرّابعة و الخامسة و السّادسة، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (25): التّمثيل حسب المستوى التّعليمي بالفترات التشريعيّة (4-5-6)(*).

الفترة التشريعية / المستوى التعليمي	الرابعة		الخامسة		السادسة	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
ما بعد التدرّج	80	21,05	116	29,82	84	21,59
التدرّج	201	52,89	205	52,69	219	56,29
الثانوي	78	20,53	52	13,38	64	16,45
المتوسط	17	04,47	13	03,34	17	04,37
الابتدائي	02	0,53	02	0,51	03	0,77
دون مستوى	02	0,53	01	0,25	02	0,51
المجموع	380	100	389	100	389	100

(*) تم بناء هذا الجدول إعتمادا على كتاب عاشوري العيد، الصفحات: (90، 104، 118).

حيث يتّضح من الجدول أنّ التعدديّة السياسيّة الّتي أقرّت بتعدديّة حزبيّة جديدة على الفضاء السياسي الجزائري قد فتحت المجال للفئة المتعلّمة، حيث أنّ أكثر من 50% من النواب بالمجلس الشعبي الوطني خلال العهدات الرابعة و الخامسة و حتى السادسة كان مستواهم جامعي، في حين أن أكثر من 20% من النواب بنفس الفترات التشريعية كان مستواهم التّعليمي ما بعد التدرج ، و هذه النسب تعكس تفطّن الأحزاب السياسية الجديدة النشأة على وجه الخصوص داخل اللّعبة السياسية لدور المستوى التعليمي في إضفاء الشرعية و الكفاءة على قوائمهم الإنتخابية، و لو كان شكليًّا فقط في بعض الحالات ،أمّا فيما يخص توزيع المناصب داخل البرلمان و الّذي يعكس غلبة برلمانيّة لفئات على أخرى فيمكن توضيحه مثلًا من خلال الجداول التّالية:

الجدول رقم (26): توزيع مناصب نواب الرئيس و مكاتب اللّجان الدائمة بين المجموعات البرلمانية الممثّلة في الفترة التشريعية الرابعة[1].

المجموعة	نواب الرئيس	رؤساء اللّجان	نواب رؤساء اللّجان	المقرّرون
التجمع الوطني الديمقراطي	03	05	04	06
حركة مجتمع السلم	02	03	03	03
حزب جبهة التحرير الوطني	02	03	03	02
حركة النهضة	01	01	02	01
جبهة القوى الإشتراكية	لم تشارك	لم تشارك	لم تشارك	لم تشارك
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	01 منذ دورة الربيع 2000	لم تشارك	لم تشارك	لم تشارك

[1] عاشوري العيد، مرجع سابق، ص 89.

فمن الجدول يتّضح أنّ التعدديّة السياسيّة قد زحزحت فعليًّا في هذه المرحلة من تاريخ اللّعبة السياسيّة الجزائريّة من هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني الّذي تحوّل من حزب السّلطة إلى حزب عادي، يخوض المنافسة ضمن أحزاب سياسيّة أخرى، و ما زاد من تضعيفه أو ضرورة إخفائه عن المشهد السّياسي هو سخط العديد من أفراد المجتمع عليه، ممّا استلزم استبداله بحزب جديد ضمن اللّعبة السياسيّة و هو التجمّع الوطني الديمقراطي الّذي ضمّ في صفوفه العديد من أعضاء سابقين بالحزب الواحد و الّذي تحصّل على مناصب بالبرلمان لنوّابه أكثر من حركة مجتمع السّلم و حزب جبهة التّحرير الوطني اللّذان كانا تقريبًا متساويان من حيث عدد المناصب، أمّا حركة النهضة فقد ظهرت بمناصب أقلّ و فيما يخصّ مقاطعة جبهة القوى الإشتراكية و التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية لهذا النوع من المناصب، فهو يعكس ثقافة سياسيّة معارضة لحزبين ذو امتداد جهوي واضح.

الجدول رقم (27): توزيع مناصب نواب الرئيس و مكاتب اللجان الدائمة بين المجموعات البرلمانية الممثلة في الفترة التشريعية الخامسة[1].

المجموعة	نواب الرئيس	رؤساء اللجان	نواب رؤساء اللّجان	المقررون
حزب جبهة التحرير الوطني	05	06	06	06
التجمع الوطني الديمقراطي	01	02	02	02
حركة الإصلاح الوطني	01	02	02	02
حركة مجتمع السلم	01	01	01	01
الأحرار	01	01	01	01
حزب العمال	لم تشارك	لم تشارك	لم تشارك	لم تشارك

[1] المرجع السابق، ص 101.

و فيما يخصّ الفترة التشريعية الخامسة، فتعكس بداية عودة حزب جبهة التّحرير الوطني إلى دوره في تسيير اللّعبة السياسيّة، بما فيها الجانب التّشريعي منها، عودة تؤكّد على هيمنته و صعوبة التخلّص من قوته السياسيّة المدعّمة و الّتي تمتلك شرعيّة ثوريّة و تاريخا سياسيّا، رغم ما فيه من أخطاء و تجاوزات.

الجدول رقم (28): توزيع مناصب نواب الرئيس و مكاتب اللجان الدائمة بين المجموعات البرلمانية في الفترة التشريعية السادسة[1].

المجموعة	نواب الرئيس	رؤساء اللجان	نواب رؤساء اللجان	المقررون
حزب جبهة التحرير الوطني	03	04	04	04
التجمع الوطني الديمقراطي	02	02	02	02
حركة مجتمع السلم	01	02	02	02
الأحرار	01	01	01	01
حزب العمال	01	01	01	01
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	01	01	01	01
الجبهة الوطنية الجزائرية	-	01	01	01

خلال هذه العهدة لم تشارك المجموعة البرلمانيّة للتجمّع من أجل الثقافة و الديمقراطية في أجهزة المجلس

[1] المرجع السابق، ص 115.

عند تجديدها في دورة الربيع 2011، و عادت كلّ المناصب الّتي كانت لديها في هذه الأجهزة إلى المجموعة البرلمانيّة لحزب جبهة التّحرير الوطني بحكم عدد أعضائها، الّذي و إن لم يكن كبيرا مقارنة بالمجموعات البرلمانيّة الأخرى، إلّا أنّه كان الأكبر أي الأوفر حظًّا في التّأثير على قرارات المجلس الشّعبي الوطني.

أمّا حزب العمّال، فقد شارك في هذه العهدة، بعدما كان مقاطعًا بالعهدة التشريعية الخامسة، غير أنّ ذلك لم يكن ليغيّر من واقع هيمنة حزب جبهة التحرير الوطني.

المبحث الثاني: العهدة التشريعية السابعة (2012-2017) واقع جديد بالنسبة للمرأة النائب.

تمهيد:

أحاول من خلال هذا المبحث وصف العهدة السّابعة و ما حملته من جديد للمرأة الجزائريّة عمومًا و كمُشرِّعة على وجه خاصّ، و الّذي يمكن الإشارة لنظام الحصص أو ما يُسمَّى بالكوطا كأثقل و أصلب ضمان قانوني تحصّلت عليه المرأة الجزائريّة سياسيًّا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و يمكن اعتباره تمييزًا إيجابيًّا لصالح الفئة النسويّة حاولتُ أن أشير لأمثلة لكيفيّة تطبيقه عالميًّا .

المطلب الأوّل :قراءة وصفيّة للعهدة التشريعية السابعة:

زامنت العهدة التشريعيّة السّابعة الذكرى الخامسة و الثّلاثين لتأسيس المؤسّسة التشريعيّة عام 1977 أين تمّ تنصيب أوّل مجلس شعبي وطني ، و فيما يخصّ مجلس العهدة السابعة فيترأّسه الرئيس الثامن الدكتور **محمد العربي ولد خليفة** و بعد انتخابه تمّ تشكيل أجهزة المجلس الدائمة، "المتمثّلة أساسا في المكتب و اللّجان الدّائمة الإثني عشر (12) و ذلك عقب انتخاب رئيسه ، و طبقا للمادة 13 من النظام الداخلي للمجلس توزيع مناصب نواب الرئيس و البالغ عددها تسعة (09) يحسم فيه بالإتفاق بين التشكيلات السياسية الممثلة بالمجلس الشعبي الوطني التي يفوق عدد نوّابها عشرة (10) مع مراعاة التمثيل النسبي أو بالإحتكام إلى الصندوق في حالة عدم التوافق"[1].

و قد تمّ على هذا الأساس الإعلان عن تأسيس المجموعات البرلمانية و هي:

[1] **النائب:** مجلّة دوريّة، المجلس الشّعبي الوطني، جانفي 2013، الجزائر، العدد 01، ص 10.

- المجموعة البرلمانيّة لحزب التّحرير الوطني.
- المجموعة البرلمانيّة للتجمّع الوطني الديمقراطي.
- المجموعة البرلمانيّة لتكتّل الجزائر الخضراء.
- المجموعة البرلمانيّة لجبهة القوى الإشتراكيّة.
- المجموعة البرلمانيّة لحزب العمال.
- المجموعة البرلمانيّة للأحرار.

أمّا أعضاء مكتب المجلس في بدايته ، فقد تمّ المصادقة على قائمة نواب الرئيس في الجلسة العلنيّة ليوم 24 جوان 2012، كما تمّ توزيع المهام عليهم في أوّل اجتماع ترأّسه الدكتور محمد العربي ولد خليفة يوم 26 جوان 2012 و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (29): مهام أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني (العهدة السابعة) [1].

العضو	المجموعة البرلمانية	المهام
محمد جميعي	حزب جبهة التحرير الوطني	النشاط الخارجي للمجلس
عزالدين بوطالب	حزب جبهة التحرير الوطني	متابعة الشؤون الإدارية و المراقبة المالية
دليلة فورار	حزب جبهة التحرير الوطني	الإتصال و الثقافة و النشر و التكوين
علي الهامل	حزب جبهة التحرير الوطني	العلاقات مع مجلس الأمة و الحكومة و الهيئات الدستورية الأخرى
فتيحة عويسات	حزب جبهة التحرير الوطني	شؤون التشريع
الصديق شهاب	التجمع الوطني الديمقراطي	شؤون النواب
عبد السلام بوشوارب	التجمع الوطني الديمقراطي	الشؤون الإدارية و المراقبة المالية
الجيلالي قنيبر	الأحرار	العلاقات العامة
حيزية روسان	الأحرار	الشؤون الإدارية و المراقبة المالية

[1] تم بناء هذا الجدول بالإعتماد على المرجع السابق، ص 11.

من الجدول تتّضح عودة حزب جبهة التّحرير الوطني بقوة إلى الساحة البرلمانيّة، بعد اكتساحه لـ208 مقعد بالمجلس الشعبي الوطني ، أمّا فيما يخص اللّجان الدّائمة، فقد تمّ تشكيلها في البداية كالتّالي:

الجدول رقم (30): أعضاء اللجان الدائمة[1].

اللّجنة	الرئيس	نائب الرئيس	المقرّر	المشرف على التنصيب
لجنة الشؤون القانونية و الإدارية و الحريات	عبد النور قراوي (ج.ت.و)	سليمة عثماني (ج.ت.و)	عمر بوليفان (ت.و.د)	محمد جميعي
لجنة الشؤون الخارجية و التعاون و الجالية	بلقاسم بلعباس (ج.ت.و)	عبد الحميد عيساوي (الأحرار)	أميرة سليم (ت.و.د)	عزالدين بوطالب
لجنة الدفاع الوطني	حسان بونفلة (ت.و.د)	أحمد خرشي (ج.ت.و)	فاروق مطلاوي (ج.ت.و)	الصديق شهاب
لجنة المالية و الميزانية	خليل ماحي (ج.ت.و)	عمر عليلات (ت.و.د)	محمد بلعطار (ج.ت.و)	دليلة فورار
لجنة الشؤون الإقتصادية و التنمية و الصناعة و التجارة و التخطيط	توفيق طورش (ج.ت.و)	عبد القادر بكراوي (ت.و.د)	سعيد لخضاري (ج.ت.و)	علي الهامل
لجنة التربية و التّعليم العالي و البحث العلمي و الشؤون الدينية	أسماء بن قادة (ج.ت.و)	معاذ بوشارب (ج.ت.و)	الطيب داود (الأحرار)	عزالدين بوطالب

[1] المرجع السابق، ص 13.

لجنة الفلاحة و الصيد البحري و حماية البيئة	محمد الشريف ولد الحسين(ج.ت.و)	عمار خميشي (ج.ت.و)	لخضر زحزوح (ت.و.د)	فتيحة عويسات

لجنة الثقافة و الإتصال و السياحة	محمد قيجي (ت.و.د)	سليمة بليوز (ج.ت.و)	أم السعد بن تركي (ج.ت.و)	الجيلالي قنيبر
لجنة الصحة و الشؤون الإجتماعية و العمل و التكوين المهني	صلاح الدين بورزاق (ج.ت.و)	نجاة مسيباح (ت.و.د)	محمد بخشي (ج.ت.و)	محمد جميعي
لجنة السكان و التجهيز و الري و التهيئة العمرانية	ناصر عبابسة (الأحرار)	فاطمة صغير (ج.ت.و)	نورة لبيض (ت.و.د)	روسان حيزية
لجنة النقل و المواصلات الإتصالات السلكية و اللاسلكية	محمود قمامة (ج.ت.و)	علي حسكر (ت.و.د)	يوسف ناحت (ج.ت.و)	دليلة فورار
لجنة الشباب و الرياضة و النشاط الجمعوي	محمد قاسم العيد (ت.و.د)	جوال بوراس (ج.ت.و)	رشيد الحورية (ج.ت.و)	بوشارب عبد السلام

و فيما يخصّ الإنتماء السّياسي للنوّاب ، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (31): توزيع النواب حسب الإنتماء السياسي/الحزبي[1].

الحزب السياسي	العدد الإجمالي للنواب	عدد النساء منهم
حزب جبهة التحرير الوطني	208	63
التجمع الوطني الديمقراطي	68	23
تكتل الجزائر الخضراء	49	16
جبهة القوى الإشتراكية	27	10
حزب العمال	24	11
الأحرار	18	05
الجبهة الوطنية الجزائرية	09	03
جبهة العدالة و التنمية	08	01
الحركة الشعبية الجزائرية	07	03
حزب الفجر الجديد	05	01
جبهة التغيير	04	01
الحزب الوطني للتضامن و التنمية	04	01
الجبهة الوطنية للعدالة الإجتماعية	03	00
عهد 54	03	00
إتحاد القوى الديمقراطية الإجتماعية	03	02
التحالف الوطني الجمهوري	03	01

[1] المرجع السابق، ص 16.

جبهة المستقبل	02	00
حزب الكرامة	02	01
الحركة الوطنية للأمل	02	00
التجمع الجزائري	02	01
التجمع الوطني الجمهوري	02	01
حزب الشباب	02	01
حزب النور الجزائري	02	01
حركة الإنفتاح	01	00
حزب التجديد الجزائري	01	00
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	01	00
الجبهة الوطنية الديمقراطية	01	00
حركة المواطنين الأحرار	01	00
المجموع	462	146

من الجدول السّابق يتّضح أنّ عدد النوّاب قد ارتفع إلى 462 منهم 146 امرأة، بعدما كان في العهدة السابقة العدد الإجمالي 389 نائب ، و تعود هذه الزيادة إلى نمو عدد السكّان بالمجتمع الجزائري، "حيث تُوزّع المقاعد النيابية في كل دائرة إنتخابيّة بحسب عدد السكّان في كلّ ولاية، و تحدّد الدائرة الإنتخابيّة بالحدود الإقليميّة للولاية، كما يحدّد عدد المقاعد في كلّ دائرة إنتخابية على أساس مقعد واحد لكلّ 80 ألف نسمة على أن

يخصّص مقعد إضافي لكل حصّة تشمل 40 ألف نسمة أولا تتوفر إلا على أربعة مقاعد، بالإضافة إلى الدوائر الإنتخابية التي لم يتغيّر فيها عدد المقاعد منذ 1997"[1].

و قد تمّ المحافظة على نفس عدد مقاعد الجالية في الخارج و هو 08 مقاعد موزّعة على 04 مناطق على أساس مقعدين لكلّ منطقة و هي[2]

- شمال فرنسا (باريس).
- جنوب فرنسا (مرسيليا).
- تونس (المغرب، المشرق، إفريقيا، آسيا، اوقيانيا).
- واشنطن (أمريكا و بقية أوروبا).

كما يتّضح من نفس الجدول هيمنة حزب جبهة التّحرير الوطني ضمن الـ28 تشكيلة سياسيّة فازت بالحضور في المجلس الشّعبي الوطني .

و قد تمّ تعيين وزراء من نواب هذه العهدة و هم حسب الجدول التّالي:

[1] - المرجع السابق ، ص 15 .

[2] - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الجدول رقم (32): قائمة النواب المعيّنين في الحكومة (العهدة السابعة)[1]

الإسم و اللقب	الإنتماء الحزبي	المنصب الوزاري
موسى بن حمادي	حزب جبهة التحرير الوطني	وزير البريد و التكنولوجيات الإعلام و الإتصال
أعمر تو	حزب جبهة التحرير الوطني	وزير النقل
رشيد حراوبية	حزب جبهة التحرير الوطني	وزير التعليم العالي و البحث العلمي
الشريف رحماني	التجمع الوطني الديمقراطي	وزير الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار
بلقاسم ساحلي	التحالف الوطني الجمهوري	كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية مكلف بالجالية الوطنية بالخارج
عمار غول	تكتل الجزائر الخضراء	وزير الأشغال العمومية
الطيب لوح	حزب جبهة التحرير الوطني	وزير العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي

كما تمّ إثبات عضويّة نواب جدد طبقًا للمادة (20) من النظام الداخلي للمجلس الشّعبي الوطني خلفًا للنواب المعينين في الحكومة و هم:[2]

- السيدة عبد اللّاوي بركاهم عن حزب جبهة التحرير الوطني بالدائرة الإنتخابية الجلفة التي استخلفت السيدة بن ساعد إلهام بعد شغور مقعدها بسبب الوفاة.
- السيد محمد أمين بن عزة عن حزب جبهة التحرير الوطني بالدائرة الإنتخابية سيدي بلعباس المستخلف للنائب عمار تو .

[1] - المرجع السابق، ص 16.

[2] - **النائب:** المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، مارس 2013، العدد (02)، ص 11.

- السيد محمد الأمين دربال عن حزب جبهة التحرير الوطني بالدائرة الإنتخابية تلمسان المستخلف للنائب الطيب لوح.
- السيد جمال ورتي عن حزب جبهة التحرير الوطني بالدائرة الإنتخابية سوق أهراس المستخلف للنائب رشيد حراوبية.
- السيد أحمد سعيداني عن حزب جبهة التحرير الوطني بالدائرة الإنتخابية برج بوعريريج المستخلف للنائب موسى بن حمادي.
- السيد كراك ميهوبي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالدائرة الإنتخابية الجلفة المستخلف للنائب شريف رحماني.
- السيد يوسف خبابة عن تكتل الجزائر الخضراء بالدائرة الإنتخابية الجزائر المستخلف للنائب عمار غول.
- السيد عمار رجاج عن حزب التحالف الوطني الجمهوري بالدائرة الإنتخابية سطيف المستخلف للنائب بلقاسم ساحلي.
- السيد بخدة عباس الذي استخلف النائب رحماني عثماني بعد شغور مقعده بسبب الإستقالة.

المطلب الثاني : نظام الحصص (الكوطا) و ما غيره في مصير المرأة السياسي:

1) تجارب المرأة مع نظام الحصص عالميًّا:

غيّر نظام الحصص واقع العديد من الأقليّات و الفئات الّتي تعاني من التهميش السياسي[*]، منها الفئة النسوية، إلّا أنّ ذلك التّغيير يختلف من مجتمع إلى آخر، حسب ظروف و تركيبة كلذ مجتمع، فأحيانًا تمّ ملاحظة إيجابيّات عديدة لاستخدام هذا النظام و أحيانًا أخرى كان التّغيير كميّ أكثر ممّا هو كيفي، أو تم الاستغناء عنه بعد مدّة قصيرة، لعدم وجود جدوى من استخدامه أو بضغط داخلي رافض له.

و من أمثلة البلدان التي استعانت بهذا النظام لفترة من الزمن من أجل الرفع من التّمثيل السياسي النّسوي أذكر[**]: بنغلادش الّتي قامت من خلال دستور 1972 بتخصيص 15 مقعد من أصل 315 للفئة النسوية بالمجلس النيابي لمدة 10 سنوات، و تم بعدها في 1978 رفع عدد المقاعد إلى 30 من أصل 330، ليسقط بعد ذلك هذا القرار سنة 1978، و يتضمّنه بعد ذلك الدستور سنة 1990 لمدة 10 سنوات من بدء البرلمان التّالي و في 2001 توقّف العمل به ، أمّا تنزانيا فقد عمل على تخصيص 20% من المقاعد للنساء بالبرلمان و 25% بالبلدية و خصصت الهندسنة 1996 نسبة 33% من المقاعد للنساء بالمجالس المحلية.

و الأرجنتين مثلا التي ألزمت على الأحزاب السياسية سنة 1991 بتمثيل النساء بنسبة 30% على الأقل بانتخابات المجالس النيابية بالبرلمان و الحكم المحلي، ليتم بعد ذلك فرض وضع على رأس القوائم مرشحين (رجل/امرأة) ،أما الأحزاب في كوستاريكا (40%) و في الإكوادور و البيرو و بنما و فنزويلا و بوليفيا (20%).

و قد تم في النرويج تمثيل كل من الجنسين بنسبة 40% على الأقل في حزب العمل بسائر الإنتخابات، أما الدنمارك فقد كان هناك 40% تمثيل للجنسين بالحزب الدنمركي الإشتراكي الديمقراطي، ليتمّ إلغاؤه سنة 1996. و في السويد[*] تم التناوب بين الجنسين في القوائم (الفرد التّالي على القائمة امرأة) سنة 1994 بالحزب السويدي الإشتراكي الديمقراطي ،و خصّصت بعض الأحزاب البريطانية نسبة 30% على الأقلّ للمرأة، و اعتمد حزب

(*) تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول البلدان التي اعتمدت على نظام الحصص لصالح الأقليّات خاصة السود الذين كانوا يعانون من التهميش و العنصرية مما استلزم إجراءات خاصّة لمحاربة الفقر و العنصرية (مثلا سياسة كندي في 1961 و جونسون في برنامجه لمحاربة الفقر بداية 1965).

(**) إرجع إلى كتاب: د/ وصال نجيب: مرجع سابق، ص ص: (44-51).

(*) في عام 1995 كانت السويد أوّل بلد يتساوى فيه عدد الوزراء النساء و الرجال.

العمل في سكوتلندا و ويلز على نظام التوأمة عند التصويت (نظام التوأمة يعني أن لكلّ عضو في الحزب صوتان (رجل/امرأة) و يفوز الذي يحقق أكبر الأصوات)، ففي 2003 حقّق المجلس النيابي بمقاطعة ويلز مناصفة تامة بين عدد النواب الرجال و النساء (30 نائب من كل جنس) ، و شجّع القانون الإنتخابي المحلي بجنوب إفريقيا (1998) الأحزاب السياسيّة على تمثيل النساء بنسبة 50% على الأقل بالقوائم الإنتخابية، و كانت "رواندا الأولى عالميًّا في عدد النساء البرلمانيّات، بعد تحقيق نسبة 48,4% من تمثيل النساء في البرلمان في انتخابات سبتمبر 2003 بواقع 39 مقعد من أصل 80 مقعد برلماني"[1].

أمّا بفرنسا (2000/1999) فقد تمّ تعديل قانون الإنتخابات لفرض التمثيل 50% رجال مقابل 50% نساء بكلّ الهيئات المنتخبة و حتى مجلس باريس و بالبرلمان الأوروبي، و تمّت معاقبة الأحزاب الّتي لم تلتزم بذلك بغرامة ماليّة، "ففي عام 2002 دفع الحزب الحاكم 4,26 مليون يورو على سبيل الغرامة، بينما دفع الحزب الإشتراكي المنافس 1,65 مليون يورو، نتيجة ذلك أخذ التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة (الذي يعتبر ضعيفا) منحى تصاعديا، إذ أسفرت الإنتخابات البرلمانية لسنة 2008، عن ظهور 182 امرأة في غرفتي البرلمان الفرنسي المكوّن من 920 عضوا، من بين تلك النسوة 107 في الغرفة السفلى (الجمعية العامة) التي تنتخب بواسطة الانتخاب العام المباشر و السري و 75 امرأة في الغرفة العليا"[2].

---

[1] د/ وصال نجيب: مرجع سابق، ص 51.

[2] مباركية منير: مرجع سابق، ص 136 (إستند الباحث على معلومات بدورية **الشرق الأوسط** يوم المرأة العالمي يفتح المجال المساواة في فرنسا (2006/03/07).و Rapport sur les droits de l'homme en France en 2010, p : 15.

و تعتبر فنلندا أوّل دولة في العالم دخلت نساؤها البرلمان حيث كانت توجد "تسع عشرة امرأة منتخبة من أصل 200 نائب، أي بنسبة 9,5% من المجموع... ثم تلت فنلندا، النرويج عام 1911 (تعيين) ثم الولايات المتحدة الأمريكية عام 1917 ثم هولندا و المملكة البريطانية المتحدة و الدانمارك و إيرلندا عام 1918"[1].

أما الدول العربيّة، فقد توزّعت من حيث دخول النساء في برلماناتها حسب تسلسل الفترات الزمنية، و من أمثلة ذلك[2]:

- في الخمسينات: مصر 1957 ثم تونس 1959.
- في الستينات: الجزائر، السودان، لبنان.
- في السبعينات: سورية، موريتانيا.
- في الثمانينات: العراق.
- في التسعينات: اليمن، الأردن، جزر القمر، المغرب، فلسطين، سلطنة عمان.

أمّا في الألفيّة الثالثة: الصومال (2000)، جيبوتي (2003).

كما تعتبر مصر أوّل المبادرين باستخدام نظام الحصص "في برلمان 1979 و أنتج 33 مقعد للمرأة المصريّة، و لكنه بعد سنوات تمّ الحكم بعدم دستوريّته ، و قد حصلت المرأة المصريّة على 64 مقعدا في برلمان 2010 المنحلّ نتيجة الكوطا الدستوريّة و تخصيص مقاعد إضافيّة للمرأة في البرلمان و كان قانون الإنتخابات محصّنا دستوريا في المادة 62 من دستور 1971"[3]، لكن بعد الثورة المصريّة، قام دستور 2012 "بإلغاء الكوطا الدستورية في المادة 62 من دستور 1971 و لم ينص على ترتيبها على القائمة في قانون الإنتخابات لبرلمان 2011 المنحل"[4] فلم تتجاوز نسبة النساء فيه 02%.

كفاح المرأة لترقية مشاركتها السياسية على جميع الأصعدة، لم يبدأ اليوم، بل برز خاصّةً "حينما احتجت على دستور 1923 الّذي منح حق الترشيح و الإنتخاب في مجلس الأمّة للذكور فقط، و بعد دستور 1956

---

[1] د/ يوسف نور الدين سعاد: مرجع سابق، ص ص 40، 41.

[2] نفس المرجع، ص 41 (بالتصرف).

[3] د/ أبو عميرة محبات: المرأة المصرية و برلمانات العالم في **الأهرام المسائي**، 2014، http://digital.ahram.org.eg.

[4] نفس المرجع.

أصبحت المرأة المصريّة عضوا في السلطة التّشريعية الّتي تضع القوانين للبلاد، و أطلق على مصر آنذاك أوّل دولة عربية تعطي للمرأة هذا الحق و في هذا لابد أن نتذكّر أن المرأة الأمريكية دخلت الكونجرس لأوّل مرة عام 1960 و المرأة المصرية أصبحت نائب في مجلس الأمّة عام 1956 بعد ثورة جويلية 1952"[1].

و استفادت أيضا المرأة الفلسطينية من قانون الحصص، "حيث نصت المادة (04) من قانون الإنتخاب الفلسطيني رقم 09 لسنة 2005 على ما يأتي: تمثيل المرأة يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الإنتخابية المرشحة للإنتخابات النسبية (القوائم) حدا أدنى لتمثيل المرأة لا يقلّ عن امرأة واحدة من بين كلّ من:

أ. الأسماء الثلاث الأولى من القائمة.

ب. الأربعة أسماء الّتي تلي ذلك.

ت. كل خمسة أسماء تلي ذلك"[2]

أمّا الأردن، فمنذ "عام 1974 الذي حصلت فيه المرأة الأردنية على حق الإقتراع للإنتخابات النيابية، ترشحت 12 امرأة في عام 1989 من أصل 648 مرشحا، و لم يفز أي منهن ، و ظلت المرأة الأردنية تسقط في كل إنتخابات أردنية سواء في إنتخابات 1997 أو إنتخابات 2003، لولا أنّ الحكومة الأردنيّة تداركت الموقف، فأصدرت قانونا معدّلا في نهاية عام 2002 رقم (11) لسنة 2003 بتخصيص (06) مقاعد كحد أدنى لتتنافس عليها النساء، إلى جانب الحقّ في المنافسة على المقاعد الأخرى كافّة، حيث شارك 1369126 مقترعا في إنتخابات 2003/06/17، و بلغ عدد المشاركات 713614، أكثر من الذكور 655512، أي ما نسبته 52,12% إلى 47,88% لصالح الإناث، و ترشحت 54 امرأة من أصل 760، أي ما نسبته 07% من عدد المرشحين، و لم تفز أي من المرشحات على أساس التنافس الحر"[3] لو لا القانون السابق ذكره الذي سمح بتخصيص 06 مقاعد من أصل 110 للنساء بالمجلس النيابي لسنة 2003.

كما تمّ في العراق في الألفينات فرض نسبة 25% من النساء بالبرلمان أي ربع عدد المقاعد البالغ 275،و "فازت بسلطنة عمان امرأتان فقط بعضوية مجلس الشورى في إنتخابات 2003، و لم تصل المرأة إلى البرلمان عبر

---

[1] - المرجع السابق

[2] - د/ المهدلي معافي محمد: **نظام الكوتا النسائية، محاولة للفهم**، الثلاثاء 20 نوفمبر 2007، مأرب برس:http://marebpress.net

[3] - نفس المرجع

الإنتخاب في أي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة الأخرى، حيث فشلت 28 مرشحة كويتيّة لانتخاب مجلس الأمّة 2006 في الفوز بأي مقعد نيابي رغم أنّ57% ممّن يحقّ لهم التصويت في الكويت من النساء و في إنتخاب البحرين عام 2002، لم تستطع المرأة أن تفوز بأي مقعد نيابي، أما عام 2006 لم تصل البحرينيات للجولة الثّانية، بل و تراجع أداؤهن أكثر من 2002، و في الإنتخابات البلدية في قطر 1999، لم تفز أي من المرشحات الست بمقعد، لكن في دورة 2003 فازت السيدة شيخة الجفيري بالتزكية و فازت بعد ذلك بالإنتخاب في 2007، و في السعودية المرأة غير ممثّلة في مجلس الشورى، و لم يسمح لها بخوض الإنتخابات البلدية الجزئية عام 2005 تصويتا أو ترشيحا"[1]، و بقيت على ذلك الحال إلى غاية 15 جانفي 2013 حيث تم الإعلان رسميا عن إختيار 30 امرأة سعودية كعضوة بمجلس الشورى، أي أنها دخلت بذلك مرحلة سياسية كفاحية جديدة تشارك من خلالها في اتخاذ القرار السياسي و حتى تنفيذه.

أمّا فيما يخصّ دول المغرب العربي، فقد استفادت المرأة المغربية مثلا سنة 2002 بمناسبة الإنتخابات التشريعية من اللائحة الوطنية(*)، و "تمكنت من الحصول على 30 مقعد بمجلس النواب، و قد تم تشكيل اللائحة الوطنية، باختيار كل حزب لعدد من المترشحات تم وضعها ضمن لائحة خاصة، صوّت عليها الناخبون على مستوى الدوائر، ليستفيد كل حزب بعد ذلك حسب النتائج على مقاعد باللائحة الوطنية"[2]. كما تحصّلت المرأة المغربية على 05 مقاعد برلمانية إضافية بفضل اللّائحة، فأصبحت بذلك نسبة النساء النواب بالبرلمان أكثر من 10%، لينخفض عدد النساء بعض ذلك بالبرلمان إلى 34 نائب سنة 2007.

أما بالإنتخابات التشريعية لسنة 2011، فقد وصل عدد النساء بالبرلمان إلى 60 نائب بفضل اللائحة الوطنية(*).

---

[1] - د/ المالكي موزة: همسة ود... الكوطا النسائية بين القبول و الرفض في: **أمان**، مجلة المركز العربي للمصادر و المعلومات حول العنف ضد المرأة، الخميس 09 كانون الثاني 2014، على الموقع: http://www.amanjordan.org.

(*) **المادة (01)** من القانون التنظيمي المتعلقة بمجلس النواب تنص على أن الإقتراع باللائحة (295+30) عضو

[2] - مركز البحوث للتنمية الدولية حول حقوق المرأة و المواطنة، ندوة المرأة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مقدم فالنثين: **الحوكمة و مواطنة المرأة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، القاهرة، (10/09) ديسمبر 2007، ص 21 (بالتصرف).

(*) وزارة الداخلية المغربية.

و فيما يخصّ المرأة التّونسية، فقد استفادت من نظام الحصص بالأحزاب السياسية في فترة حكم بن علي، حيث اختارت الحزب الدستوري الديمقراطي (الحاكم) نظام الحصص في ترشيح المرأة بنسبة لا تقل عن 20% في القوائم الإنتخابية لتشريعات 2004، و قد "حصلت المرأة على 43 من إجمالي عدد المقاعد في البرلمان (189) أي بنسبة 22.7%، 39 مقعدا لعضوات الحزب تمثّلن 03 أحزاب معارضة"[1]، و بعد ذلك "بلغت نسبة النساء 28% في عضوية برلمان 2009، أي بلغ عددهن 59 عضوة... و بعد الثورة، اختارت الثورة في إنتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي جرت عام 2011 نظام القوائم النسبية و طلبت السلطات أن تتبع جميع القوائم الإنتخابية نظام التكافؤ بين الرجال و النساء باستخدام نظام التبادلية (أي وضع إسم مرشح يليه إسم مرشحة) و لكن دون الإشارة لموقعهن على القوائم و بالنظر إلى العدد الكبير من القوائم المتنافسة و تشظي النتائج، كانت المحصلة النهائية هي إنتخاب 59 مرشحة في المجلس الوطني التأسيسي و قد جاءت النتائج مخيبة للآمال بالنسبة للكثير من النساء اللّاتي توقعّن نسبة تمثيل أكبر"[2] .

كما صادق بعد ذلك المجلس التأسيسي (البرلمان) على القانون الأساسي المتعلّق بالإنتخابات و الإستفتاء بمناسبة إنتخابات 2014، و قد كرّس هذا القانون مبدأ المساواة بين الجنسين كما ينص عليه الدستور التونسي الجديد، فتعيّن على الأحزاب السياسية تشكيل القوائم الإنتخابية على مبدأ التناصف بالتناوب بين الجنسين و هو نفسه المبدأ المطبّق سنة 2011.

و يمكن إعتبار المرأة الليبية من أقل النساء حظّا سياسيا و حتّى اجتماعيًّا و ثقافيًّا ، عانت من حقيقة سياسة المجتمع القبلي ، كما هُمِّشت و لسنوات عديدة في الفضاء السياسي اللّيبي و حتّى الإجتماعي ، كما عانت من سياسة النظام السّائد و زادت بعد ذلك معاناتها باندلا ع الحرب .

حيث "كانت مشاركة المرأة في الإنتخابات بعد الثورة في ليبيا هي التجربة الأولى للإنخراط في السياسة و لم تبدأ ممارسة النساء لحقوق المواطنة إلّا في 07 جويلية 2012 مع أول إنتخابات حرة، و من 80% من الناخبين المسجلين، تمثل النساء 45% منهم، و قد تنافست أكثر من 600 امرأة في الإنتخابات على الرغم من العديد

---

[1] عبد العزيز محمد: **تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004**، مركز ابن خلدون، تونس، على الموقع:http://www.netransparent.com.

[2] د/ عبد الجبار علي: تدابير خاصة لتعزيز التمثيل الحقيقي للمرأة، عرض تقديمي في: **تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الإنتخابات البرلمانية بعد الثورة**، (مشروع الدعم الإنتخابي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-مصر)، مرجع سابق، ص ص 14-15.

من التحديّات التي كانت تعوق مشاركتهن"[1].

و بهدف تمكين المرأة اللّيبية سياسيًّا تمّ "في المشروع الأول لقانون الإنتخابات تخصيص 10% حصة للنساء، إلّا أنّ القانون و الكوطا كانا موضوعا لكثير من النقاش، و عدّل القانون الذي صدر قبل نهاية فبراير 2012 و أُلغيت الحصص، لكن تقدّمت 634 امرأة للإنتخابات بينهن 549 على قوائم الأحزاب و تجرّأت 85 سيدة على الترشح طبقًا للنظام المستقل، و على الرغم من كل التحديّات، فازت 33 امرأة في الإنتخابات التشريعية (16,5%)، منهن 32 امرأة فازت من خلال قوائم حزبية، و واحدة فقط من خلال نظام أغلبية الاقتراع (النظام المستقل)"[2].

و عمومًا يبدو أنّ استخدام نظام الحصص لصالح الفئة النسوية بمجتمعاتنا العربيّة لا يتماشى مع قواعد اللّعبة السياسية المبنية على آليات ذكورية فمثلا باليمن و "رغم المشاركة المبكرة للمرأة منذ أوّل إنتخابات برلمانية عام 1993، فإنّ عدد المرشحات من مختلف الأحزاب لم يتجاوز 42 مرشحة، لم تفز منهن سوى مرشحتين، ثم تراجعت المرأة مرشحة و عضوة بالمجلس في الإنتخابات البرلمانية عام 2003 حيث لم تفز سوى واحدة من إجمالي 11 مرشحة و لا يختلف الحال عن الإنتخابات المحلية عام 2011 التي لم يتجاوز عدد الفائزات فيها 18 مرشحة من أصل 35 امرأة"[3].

و قد تمّ إقتراح إستخدام نظام الحصص (الكوطا) في مؤتمر الحوار الوطني بتخصيص نسبة لا تقل عن 30% بالمجالس التشريعية المنتخبة، و أعطى فريق البناء موافقته المبدئية، شرط أن يتم إقرار ذلك بالدستور، إلا أنّ ذلك لاقى رفضا شديدا من قبل شرائح إجتماعية عديدة، فمثلا في مؤتمر عن حقوق المرأة و واجباتها في ظلّ الشريعة الّذي أقيم بجامعة الإيمان بصنعاء (ديسمبر 2013)، لاقى هذا الإقتراح رفضا شديدا من قبل نساء بحجة مخالفة ذلك للشّريعة، فمثلا "أكد المتحدّث باسم هيئة علماء اليمن عبد المالك التاج أن الكوتا النسائية ليست مطلبا شعبيًّا و لا حتّى مطلبا للمرأة اليمنيّة باعتبارها: (مصادمة للشّريعة الإسلاميّة في كثير من أحكامها و مصادرة

---

[1] بوقعيقص الطاهر وفاء[*]: مداخله بالجلسة الإفتتاحية حول العرض التقدمي بليبيا، في تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول **مشاركة المرأة في الإنتخابات البرلمانية بعد الثورة**، الخبرات المقارنة لمصر، ليبيا و تونس، القاهرة (09-10) ديسمبر 2012، ص 12.

[*] بوقعيقص الطاهر وفاء: رئيس هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار.

[2] نفس المرجع، ص ص: 12، 13 (بالتصرف).

[3] الكوتا النسائية تشغل اليمن بعد مؤتمر الحوار الذي دعا لكوتا نسائية باليمن (2013/11/10) على :http://www.aljazeera.net.com.

لإدارة الشّعب بفرض النساء على الشعوب) و أوضح أنّ من 120 عالما من علماء اليمن من مختلف التوجّهات أفتوا برحمة الكوطا النسائية الّتي هي مطلب أجنبي تتبنّاه مجموعة من النساء المرتبطات بالسفارات و المدعومات من المنظمات الأجنبية"[1] حسب قوله.

و بالاتجاه المعاكس تماما لهذا الموقف نجد من المؤيّدين لنظام الحصص الداعية و البرلماني **شوقي القاضي** الّذي أكّد أنّ "هناك ثلاثة أسباب شرعيّة تجيز الكوطا، هي مقتضى المساواة في الحقوق و الواجبات و الفرص و الشراكة في الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر و الّتي لم يحرّمها أحد على المرأة فضلًا عن قاعدة ما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب و هذه تقتضي إشراك المرأة في مواقع صنع القرار لرفع الظّلم عنها"[2].

هذا مثال فقط عن ما تعانيه المرأة من تهميش، خاصّة إن كانت عربيّة، ممّا جعل من نظام الحصص فرصة مؤقّتة لإيصال صوت المرأة عالميًّا، بتوفير لها القدرة على تشكيل الكتلة الحرجة، أين يصبح صوتها الإنتخابي مُهمًّا بالمجالس و بالقرارات المرتبطة بالسّلطة، و لهذا الهدف "أوردت نسبة 30% من النساء في هياكل السلطة و مواقع صنع القرار كعتبة للوصول إلى الكتلة الحرجة التي ينبغي أن يُستهدف تحقيقها و من ثمّ تجاوزها و تنبثق المطالبة بهذه النسبة من دعوة المجلس الإقتصادي الإجتماعي في الأمم المتحدة في قراره رقم 15 لعام 1990 إلى مشاركة المرأة في هياكل السلطة و مواقع صنع القرار بنسبة 30% و العمل على تعبئة المجتمع رجالا و نساء و توعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيّزة ضدّ المرأة و دورها في صنع القرار و تبنّي آليّات و إجراءات تمكّنها من إنجاز ذلك"[3]، و قد أكّد على نفس التّوصيات منهاج عمل **بكين** سنة 1995 (أي على ما جاء بقرار المجلس الإقتصادي و الإجتماعي) و "منذ إدراجه كمحور أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين في برنامج عمل

---

[1] المرجع السابق.

[2] نفس المرجع.

[3] **د/** مرسي مايا[*]: دور المرأة في المجالس المنتخبة، ورقة مفاهيمية خلفية لمؤتمر: **نحو مشاركة فاعلة و مستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة**، الجزائر، 2013/12/10، ص 03.

[*] **د/** مرسي مايا: المستشار الإقليمي و رئيس فريق العمل لسياسات النوع الإجتماعي و تمكين المرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية المركز الإقليمي بالقاهرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بكين إلى إدراجه كهدف ثالث ضمن الأهداف الإنمائيّة للألفيّة عام 2000، نجد أنّ هدف التوصّل إلى **كتلة حرجة** (أي ثلث المقاعد) من النساء في البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم ما زال هدفًا بعيد المنال"[1]، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (33): المتوسط العالمي لتمثيل المرأة في المجالس النيابية (إدماج المجلسين)[2].

إجمالي أعضاء البرلمان	45.875
التفصيل الجندري	45.546
الرّجال	35.823
النّساء	9.723
نسبة النّساء	%21.3

من الجدول يتّضح أنّ الإجراءات المتّخذة عالميًّا لم تصل بعد للهدف المسطَّر، حيث وصل المتوسّط العالمي لتمثيل المرأة بالمجالس النيابيّة إلى 21.3% فقط و مازال "التّمثيل السياسي للمرأة ضعيف في معظم أنحاء العالم و تبقى نسبة النساء في البرلمان أقلّ من 30 بالمائة في 156 دولة (83% من الدول) بينما تصل إلى 30-40 بالمائة في 32 دولة فقط (17% من الدول) و تزيد على 50 بالمائة في دولتان وحيدتان: **رواندا و أندورا.**

و بالإشارة إلى التّدابير الخاصّة المؤقّتة نجد أن 26 دولة من تلك الإثني و الثلاثين دولة ذات نسبة 30-40% لتمثيل النساء في البرلمان تطبّق أشكالا مختلفة من التّمييز الإيجابي أو التّدابير الخاصة المؤقتة، فتطبّق إحدى عشر دولة حصة المرشح الطوعيّة من قبل الأحزاب السياسية، بينما تطبّق ثلاث دول نظام المقاعد المحجوزة، و اثنتي عشر دولة نظام الحصص[3].

---

[1] نفس المرجع: نفس الصفحة.

[2] Les femmes dans les parlements nationaux (Etat de la situation au 1er novembre 2013), http://www.ipu.org/French/whatipu.htm

[3] د/ مرسي مايا: مرجع سابق، ص 03.

" النّساء من أهمّ الأسلحة بالسّياسة ، لديهن وقت ، بارعات بقدرة عاطفيّة كبيرة سريعة التّعبئة والاقتناع"[1] هذا حسب رأي بعض الباحثين و هذا ما يشدّ انتباهنا أكثر لتواجدهن بالبرلمان ، حيث يمكن توضيح التّمثيل النسوي بالمجالس النيابية، بصورة أكثر تفصيلا من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (34): المتوسّط الإقليمي لتمثيل المرأة في المجالس النيابية[2].

النسبة (%) / البلد	المجلس الفردي أو مجلس النواب (%)	مجلس الشيوخ أو الأعيان (%)	إدماج المجلسين(%)
بلدان الشمال الأوروبي	42,0	-	-
البلدان الأعضاء في منظمة الأمن و التعاون – بما في ذلك بلدان الشمال الأوروبي	24,6	22,6	24,2
الأمريكتان	24,2	23,8	24,1
البلدان الأعضاء في منظمة الأمن و التعاون – باستثناء الشمال الأوروبي	23,0	22,6	22,9
إفريقيا جنوب الصحراء	21,1	18,7	21,7
آسيا	19,1	13,8	18,5
الدول العربيّة	17,8	07,7	15,9
دول المحيط الهادي	13,1	38,6	15,9

و يمكن استعراض ما حقّقته المرأة بالبرلمان و مجلس الشورى من خلال الجدول التّالي:

---

[1]- Yoland Cohen : op- cit , p : 15

[2] Les femmes dans les parlements nationaux, op-cit

الجدول رقم (35): مشاركة المرأة العربية في البرلمان و مجالس الشورى[1].

الدولة	البرلمان				مجلس الشورى			
	إنتخاب	عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء (%)	إنتخاب	عدد المقاعد	عدد النساء	نسبة النساء (%)
تونس	102011	217	58	26,70	-	-	-	-
العراق	32010	325	82	25,20	-	-	-	-
السودان	42010	354	87	24,60	52010	28	05	17.90
السعودية	12013	151	30	19,90	-	-	-	-
الإمارات	92011	400	07	17,50	-	-	-	-
المغرب	112011	395	67	17	102009	270	06	02,20
ليبيا	72012	200	33	16,50	-	-	-	-
تشاد	22011	188	28	14,90	-	-	-	-
الصومال	82012	275	38	13,80	-	-	-	-
النيجر	12011	113	15	13,30	-	-	-	-
جيبوتي	22013	55	07	12,70	-	-	-	-
الأردن	12013	148	18	12,20	102013	75	09	12,00
سوريا	52012	250	30	12,00	-	-	-	-

[1] http///www.ipu.org/wmn-e/world.htm

البحرين	102010	40	04	10,00	112010	40	11	27.50
الكويت	72013	65	04	06,20	-	-	-	-
لبنان	62009	128	04	03,10	-	-	-	-
عمان	102011	84	01	01,20	102011	83	15	18,10
اليمن	42003	301	01	00,30	42001	111	02	01,80
قطر	72013	35	00	00,00	-	-	-	-
مصر	112011	508	10	02,00	12012	180	05	02,80
الجزائر	52012	462	146	31,60	122012	142	10	07
جزر القمر	122009	33	1	3,00	-	-	-	-

ففيما يخصّ المشاركة البرلمانيّة للفئة النسويّة على مستوى المنطقة العربيّة، "خلال فترة عشر سنوات (2002-2012)، شغلت المرأة العربيّة 6,3%، لتفوق هذه النسبة 15% سنة 2013 باستخدام العديد من الدول نظام الحصص"[1]،و قد أشار تقرير الإتحاد البرلماني الدولي لعام 2012 إلى "تقدم المملكة العربية السعودية تقدما ملحوظا بمشاركة المرأة في البرلمان لأوّل مرة، ممّا رفع نسبة المشاركة من صفر إلى 19,90% في عام واحد و كذلك ليبيا الّتي حقّقت 16,5% و من ناحية أخرى شهدت مصر انخفاضًا في عدد النساء البرلمانيات في إنتخابات 2012 حيث حقّقت نسبة 12,7% مقارنة بانتخابات 2010 حيث لم تحقق سوى نسبة 01,97%"[2].

[1] - د/ مرسي مايا: مرجع سابق، ص 04 (بالتصرف).

[2] - نفس المرجع ، نفس الصفحة .

2) نظام الحصص، واقع جديد للمرأة السياسية الجزائرية:

"أوضح الإتّحاد البرلماني الدّولي في تقريره لعام 2012 أن هذا العام شهد نموا أكبر من المعتاد في مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مسجّلا أكبر تقدّم في الإنتخابات للبرلمانات في الثلاث دول التي طبّقت لأوّل مرّة الحصص التي فرضها القانون، و ذلك في الجزائر و السنغال و تيمور الشرقية ، و أبرز التقرير أنّ الجزائر هي أولى الدذول العربية الّتي عبرت نسبة 30% من مشاركة المرأة في البرلمان، حيث حقّقت مشاركة بنسبة 31,6% معتبرا ذلك إنجازا ملحوظًا في المنطقة"[1] ،خاصّة و أنّ المرأة الجزائرية لم تكن نسب تواجدها بالمناصب السياسيّة تعكس تواجدها الإجتماعي و حتّى المهني، فمثلا فيما يخص عضويّتها بالمجلس الشّعبي الوطني، لم تكن سوى 31 امرأة نائب بالبرلمان بالعهدة التّشريعية السادسة، معظمهن تنتمين لحزب جبهة التحرير الوطني (12 نائب) و حزب العمال (11 نائب) و هذا ما يؤكّد هيمنة حزب الFLN على الفضاء السياسي الجزائري من جهة و ما يعكس أيضا إيجابيات نظام الحصص المطبّق من قبل الأحزاب السياسيّة بصورة إراديّة أو إجبارية من جهة ثانية.

و يمكن توضيح الإنتماء الحزبي للنّساء النواب بالمجلس الشّعبي الوطني في العهدة التشريعية السّادسة (2007-2012) و الّذي برز خاصة بحزب جبهة التحرير الوطني و حزب العمّال[*] من خلال الجدول التّالي أين يعادل ذلك التّمثيل 7,7%، في حين ارتفعت النسبة بفضل نظام الحصص و فاقت 31% و الكوتا المفروضة في العهدة السّابعة، لكن و إلى جانب نظام الحصص، يجب الإشارة إلى نسبة (05%)التي تسبّبت في إقصاء العديد من الأحزاب الصّغيرة و الّتي في نفس الوقت عزّزت من التّواجد البرلماني لأكبر الأحزاب الجزائريّة ألا و هو حزب جبهة التحرير الوطني، فحسب الفقرة الثّانية من المادة 85 من قانون الإنتخابات (القانون العضوي رقم 12-01 المؤرّخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ12 جانفي 2012)، "لا تؤخذ في الحسبان، عند توزيع المقاعد، القوائم الّتي لم تحصل على خمسة في المائة (05%) على الأقل من الأصوات المعبّر عنها"[2]، و لقد عادت تلك المقاعد للحزب الأكبر و الأقوى و هذا ما يفسّر التّواجد القوي و البارز لنوّاب حزب جبهة التّحرير الوطني بالمجلس الشعبي الوطني.

---

[1] المرجع السابق، ص 04.

[*] التواجد النسوي على قوائم المترشحين للإنتخابات التشريعية (2007-2012) يمكن أن يكون متأثرا بخصوصية هذا الحزب (رئيسته امرأة).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون الإنتخابات**، (2012)، ص 12.

الجدول رقم (36): الإنتماء الحزبي للنساء النواب بالعهدة التشريعية السادسة (2007-2012)[1].

الحزب السياسي	عدد النساء
حزب جبهة التحرير الوطني	12
حزب العمال	11
التجمع الوطني الديمقراطي	01
التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	01
الحركة الوطنية للأمل	01
حركة الوفاق الوطني	01
حركة الإنفتاح	01
حركة الشبيبة و الديمقراطية	01
الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الوئام	01
الأحرار	01
المجموع	31

أمّا فيما يخصّ فكرة تواجدها البرلماني بالعهدة التّشريعيّة السّابعة فقد تخوّفت العديد من الجهات السياسية و الإعلاميّة من قفزة كميّة للتّمثيل النسوي بالمجلس الشّعبي الوطني الذي فرضته المادّة 31-3 مكرّر، كون ذلك لم ينبع من المجتمع بل هو قرار إلزامي فقط، سيضع نساءً دون خبرة بالعمل السياسي في مناصب تشريعيّة للمجتمع حسب رأي العديد منهم و كون ذلك أيضا تمييز للفئة النسويّة على حساب الرجال الأقدم و الأكفأ سياسيًّا، في حين و على عكس ذلك تمامًا رحّبت أوجه خاصّة نسويّة بمبادرة رئيس الدّولة عبد العزيز بوتفليقة و اعتبرتها فأل خير

[1] www.APN.dz

على الحياة السياسيّة النسويّة بالمجتمع ، و من أمثلة تلك الآراء ما صرّحت به السيدة **نوارة جعفر** الّتي اعتبرت أنّ "هناك وعي كبير فيما يخصّ هذه القضيّة المهمّة، فمن مؤشّرات قياس تقدّم الأمم هو مشاركة المرأة في مجالس الأمم (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمّة) و المرأة اليوم محصّنة علميًّا، لكن الأحزاب تختلق الأعذار مثل كون الوقت غير مناسب أو عدم اقتناع أفراد المجتمع بالمناطق النائيّة بذلك و هو عذر غير واقعي حسب السيّدة الوزير" [1].

و كثيرا ما ظهرت السيّدة **نعيمة صالحي** رئيسة حزب العدل و البيان إعلاميّا و سياسيّا بمواقفها المعارضة لتواجد بعض إن لم أقل جلّ المنتخبات بالمجلس الشعبي الوطني، حيث و كما صرّحت بحصّة إعلاميّة: "هناك تراجع للعمل المتميّز سياسيًّا للمرأة، التّصريحات تمويه و تظليل للرّأي العام، المرأة المؤهّلة محرومة من المشاركة السياسيّة و التّمثيل تمثيل أجوف في البرلمان مثلاً، بل هو تخذير خاصّة للصورة العالميّة" [2]، و عندما وُوجهت بكون موقفها هذا نابع من فشلها في تجاوز سباق التّشريعات، أجابت بعدّة عوامل تدعّم قراءتها للواقع السياسي للمرأة منها[*]:

- الحياء الّذي تتّصف به نساء جزائريّات مؤهّلة سياسيًّا لكنّهن تتفادى الصراع الّذي لا يتماشى مع أخلاقهن و تكوينهن الأكاديمي.
- ضعف التّكوين السياسي لمعظم النساء السياسيّات، حيث قليلات هنّ اللّواتي تمتلكن الخبرة السياسيّة مثل السيّدة نوارة جعفر الّتي أشادت بها.
- الحجاب[**] عائق أمام المرأة السياسيّة حيث تعتبر أنّه تمّ إبعادها عن مناصب سياسيّة عليا بسببه و هذا حسبها يناقض ما جاء بالدستور، بكون الجزائر دولة إسلامية.

يبقى أنّ هذا الرأي شخصي و خاص بالسيّدة صالحي.

و أكّدت بحصّة إعلاميّة الناشطة المدنيّة و السياسية السيّدة **سعيدة بن حبيلس** على كون "المرأة قد برزت إجتماعيا و اقتصاديا، تصدّت للإرهاب باعتراف دولي لصمودها، وصلت لأعلى المراتب منها جنرال بالجيش... و وصلت

---

[1]: برزّاق بريزة: **برنامج تحوّلات**، القناة الأولى ، الإذاعة الجزائريّة، 7 مارس 2011 ،الساعة 12,00 سا .

[2] : حصة: **هنا الجزائر**، المرأة في عالم السياسة، فاعل أساسي أم مجرّد... ديكور؟ بقناة **الشروق التلفزيونية**، يوم 01 جوان 2013 على الساعة 19سا و 30د، الجزائر.

[*] : نفس المرجع.

[**] : تمّ الإشارة في الحصة إلى ملاحظة مفادها أنّه لا يوجد امرأة وزير بالجزائر ترتدي الحجاب.

اليوم للبرلمان، و حسبها يكفينا بداية وجود نساء في البرلمان، لكن يجب منحهنّ فرصة للتعلّم السّياسي" [1]مع العلم حسب السيدة بن حبيلس، من أكبر تحديّات المرأة، كان تواجدها بالبرلمان في مرحلة الإرهاب.

كما عبّرت السيّدة **نفيسة لحرش** رئيسة جمعيّة المرأة في اتّصال عن تفاؤلها من التّغييرات التي يمكن أن يحدثها قانون الحصص (الكوطا) بالوضعيّة السياسيّة للمرأة الجزائريّة، ففي حصّة بإذاعة الجزائر الدوليّة أشارت السيّدة لحرش لما تعانيه المرأة السياسية من ضغوطات بالمجتمع الجزائري على عدّة مستويات حيث أكّدت أنّ "الكثير من النساء المناضلات في الأحزاب، خرجت منها بسبب ضغوطات معيّنة، بالإضافة إلى مشاكلهنّ الإجتماعيّة، ممّا يجعل المرأة لا تُقبِل على الأحزاب السياسيّة التي لا تفتح هي الأخرى ذراعيها بسهولة للمرأة، و أشارت أيضًا إلى تجربتها الشخصية مع الحزب السياسي الجزائري الّذي استقالت منه كونها لم تجد ما تصبو إليه بداخله، و أكّدت أنّ المرأة الكفء سياسيًّا موجودة بالجمعيات و المنظّمات و على الأحزاب أن يبحثوا عليها هناك" [2]

و عمومًا كثيرا ما أشارت السيّدة إلى "الحركات النسويّة و إلى ضرورة توحّدها للتّغيير من وضع المرأة كي يكون لديها كيان مثل الرجل، فالمرأة حسب رأيها تقبّلت لوقت طويل الوضع و لم تحاول التّغيير من ذاتها و عليها بذل جهد لانتزاع حقوقها فالتّغيير ليس سهلا و القوانين حتّى الدوليّة منها لا تكفِ، و هي تعتبر التعديل الدستوري الّذي فرضه السيد رئيس الدولة عبد العزيز بوتفليقة ناتج عن نضال المرأة لتغيير واقعها المحدّد من الثّقافة المجتمعيّة التي تربط من خلالها بين الضبط و الخضوع فيتحوّل بعد ذلك إلى عنف، و الأخطر من ذلك حسب السيّدة لحرش هو وجود نساء حاملات لهذه الثقافة"[3] .

---

[1] - حصة: **هنا الجزائر**، المرأة في عالم السياسة، فاعل أساسي أم مجرّد... ديكور؟ مرجع سابق.

[2] - شريطي عمّار: حصّة **نقاش**، قناة إذاعة الجزائر الدوليّة، 11 ماي 2011، الساعة 15.00سا، الجزائر.

[3] - بن سالم خالد: **بين الشمال و الجنوب**، حصّة تلفزيونيّة مشتركة بين قناة الجزائر (3) و التلفزيون الألماني،8 مارس 2011 ، الساعة 8سا و 45 د ، الجزائر

و عندما قمت بطرح سؤال على السيد **أبو جرّة سلطاني** حول رأيه في تطبيق نظام الحصص لصالح الفئة النسويّة بالمجالس المنتخبة في الملتقى الوطني للإطارات النسوية (2011) لحركة مجتمع السلم أجاب أنّ ذلك "سيعطي أولويّة للمرأة، كما أشار إلى وجوب وجود العنصر النسوي بالمراتب الأولى، شرط أن تكون المرأة المرشّحة متمكنة سياسيا" [(*)] ، أي بتعبير آخر لم تكن سياسة الحركة ضدّ فكرة ترشّح و وصول المرأة إلى قبّة البرلمان إن كانت جديرة بالمقعد الممنوح لها و حسب ما لاحظته بعد إحتكاكي بمناضلات هذا الحزب، يبدو أنّهن الأكثر تواجدًا (الفئة النسويّة) مقارنة بأحزاب أخرى، ممّا يعكس إهتمام و إعتماد القيادات بهذا الحزب على العنصر النسوي قبل صدور قانون الكوطا و لو كان ذلك خاصة على مستوى القاعدة.

كما أشار الدكتور **عبد القادر عبد اللاّوي**[(**)] في مداخلته بالملتقى حول الإستحقاقات القادمة و الرهانات و الأدوار المطلوبة من المرأة إلى أنّ الكثير من الإسلاميين يعتبرون دور المرأة في البيت أو بالأكثر في الميدان الإجتماعي، غير أنّ المرأة في حركة مجتمع السّلم (حسبه) تلعب دورًا كبيرًا في تحقيق المشروع و هي مناط التكليف مثلها مثل الرجل.

و قد اعتبر الدكتور عبد اللاّوي أنّ تهميش المرأة لا يرتبط بأصول دينيّة حيث أشار إلى أنّ تواجد النساء في المسؤوليّات العامّة قليل جدًّا حتى عالميًّا و هذا ما ينفي القيود الدينيّة،و اعتبر للمرأة دور في توجيه العمل السياسي و استقطاب شريحة النساء بنشر وعي سياسي بالوسط النّسوي، ممّا يستوجب استحضار النيّة و اعتبار هذا العمل في صميم العبادة و جزء للتّمكين لمشروع الحركة (حسبه) ، لذلك حثّ الدكتور مناضلات الحزب على نشر ثقافة التسجيل في القوائم الإنتخابيّة، كما حرص على تحفيزهن على الإحتكاك بالجمعيات النسائيّة و العمل على التأثير فيها و تكوين تيّار نسائي شعبي باتّباع خطّة للعمل الجواري في الأحياء لجلسات الشاي، الزميلات، الزيارات، الإتصال الهاتفي، البريد الإلكتروني و اعتبر أنّ العمل الجواري يزيد من نسب الفوز بالإنتخابات ،كما نصحهن بالتعرّف على قانون الإنتخابات و التكوين و التخصّص في المجال النسوي و إعداد قائمة المراقبات و فتح مداومات.

(*): إجابة السيد رئيس حزب حمس سابقا أبو جرّة سلطاني عن سؤال حول نظام الكوطا قمت بطرحه عليه بالملتقى المعنوي «المرأة: الرسالة الحضاريّة أدوار مساهمات»، بتاريخ 26/25 مارس 2011، تعاضديّة عمل مواد البناء، زرالدة، الجزائر.

(**): الدكتور عبد اللاّوي: عضو المكتب الوطني المكلّف بالمنتخبين بحركة مجتمع السّلم.

كما أشار إلى أنّ الإعتماد في التّكليف على المتحجّبات فقط خطأ، حيث يجب التركيز أكثر على الكفاءة و التشدّد في وضع شروط الإنخراط ، و ركّز على العمل من خلال الأمانات و اللّجان أو الفروع و الإعداد و التكوين السّياسي للمرأة و المتابعة الميدانيّة و تقييم الأعمال و كتابة التقارير.

كلّ هذه المبادرات تعكس تقبّلا للتّواجد النسوي القيادي سياسيًّا لدى رجال هذا الحزب، المشترط بالكفاءة حسب ما التمسته من الإحتكاك بهم، و هذا ما أكّدته لي بعض نساء الحزب منهنّ السيّدة **حوري خيرة** من قالمة التي صرّحت بأنّه لا يمكن اعتبار حركة مجتمع السّلم سيكون الأكثر ترشيحًا للمرأة و ذلك كون الحزب يشترط الكفاءة اللاّزمة و هذا ما لا يمكن حسب السيّدة حوري أن نجده لدى كلّ الأحزاب الأخرى.

أمّا مباشرة بعد الإنتخابات الرئاسيّة لـ17 أفريل 2014 و فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعهدة الرّابعة طُرحت كثيرًا إعلاميًّا فكرة حلّ البرلمان و ذلك لسببين، فالسبب الأوّل هو محاولة إرضاء المعارضة الّتي ظهرت بشكل غير مألوف بعد سنوات طويلة بمجتمعنا، فحلّ البرلمان عبارة عن تأكيد من الرئيس القديم/الجديد على نيّته الصادقة في الإصلاح السياسي أو ما سماه نوابه في حملته الإنتخابية بالتجديد الوطني، أمّا السبب الثاني فهو التقسيم الإداري الجديد الذي يقتضي برلمانا تمثيليا جديدا ، غير أنّ ذلك لم يتم وبقي البرلمان على حاله .

المبحث الثالث: ترقية إستراتيجية المرأة البرلمانية.

تمهيد:

يتطرّق هذا المبحث إلى الإستراتيجيّة المتّبعة سياسيًّا من قبل الفئة النسويّة بمجتمعنا و حتّى على المستوى العربي ، كما حاولتُ من خلاله اقتراح تغييرات بتلك الإستراتيجيّة لضمان حقوق أكثر و هوامش حريّة أوسع على مستوى الفضاء السياسي و البيئة الإجتماعيّة للمرأة .

المطلب الأوّل :بناء إستراتيجية على مستوى مؤسّسات التنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة:

لا يمكن للمرأة أن تتحرّر "بمجرّد اقتباس العادات و الملابس و المدارس الغربيّة، فهذه ليست إلّا مظاهر خارجيّة، كثيرًا ما تخفي العلاقات التقليديّة و بالتّالي تمنع تغييرها ، إن تحرير المرأة لا يتم في النهاية إلّا بتغيير علاقتها بالرجل، و هذا يعني تغيير دورها و مكانتها في العائلة و في المجتمع و هذا هو التغيير الجذري الذي يمكّنها من تحقيق قدراتها الإنسانيّة بصورة كاملة و بشكل تتساوى فيه حقوقها و واجباتها مع حقوق الرّجل و واجباته، فتصبح عندئذ إنسانًا بكلّ ما في ذلك من معنى"[1] .

و للتمكّن من تحقيق هذا التغيير، يجب البدء من بيئتها الإجتماعية بالإعتماد على أعقد و أطول العمليّات التفاعليّة الّتي يحتكّ بها الفرد طيلة حياته الإجتماعيّة، ألا و هي التنشئة الإجتماعيّة، بما فيها الجانب السياسي منها، و ذلك بغية التغيير في الأفكار و الذهنيّات، خاصّة تلك المهمّشة لدور المرأة بمجتمعاتنا العربيّة، العلنيّة منها و الخفيّة، حيث أنّها و تحت شعار العرف و الواجب، تمارس رقابة إجتماعية محددة لسقف أدوار المرأة و تفاعلاتها الإجتماعية أي ما هو معتاد، و الخروج عن المعتاد سيكون بالطبع ظاهرة سلبيّة بنظر العديد من أفراد المجتمع و هذا لأنّ "العادة هي شبكة قراءة، لكنّها أيضا تسييج فرضته المراقبة الإجتماعية، و هذه الرؤية تشير إلى النبرة الموضوعة على وزن الحتميّات الإجتماعيّة و إكراهات البنى و هذا ما أُخذ عليها أحيانا"[2].

كما أنّ للمعايير الإجتماعية دور بارز، و هي "تشير أحيانا إلى المعايير الأخلاقية و الثقافية و الدينية الّتي تساعد

---

[1] شرابي هشام: مرجع سابق، ص 123.

[2] برو فليب: مرجع سابق، ص 67.

على عمليّة الإندماج الإجتماعي و تُنمّي من الروابط الّتي تؤدّي إلى التّعاون والتّضامن، و بهذا المعنى نقول أن العدالة و الإنسانية و حب الآخرين (الغيرية) و المعاملات الحسنة...إلخ كلّها تعدّ معايير إجتماعيّة "[1]

ممّا يستلزم توريث أبنائنا معايير سويّة تتماشى مع الدّين الإسلامي و المنطق ، و بداية التّغيير بالطبع تكون من الأسرة، أين للمرأة أدوار إجتماعية عديدة، فالأمّ مثلًا "هي العنصر الأوّل في تلقين الطفل السلوك الإجتماعي، حيث تساعده على إستيعاب أوّل اختباراته عن النظام الإجتماعي و هي الّتي تزرع في نفسه أوّل المخاوف و التطلّعات، كما تقدّم له أولى المناسبات لاختبار شعوره بذاته و بالآخرين و غالبًا ما تقيم الأم العربيّة علاقة خاصة مع طفلها الصبي تستمر مدى الحياة"[2]،و هذا أكبر دليل على أنّ المرأة تُعتبر أوّل و أكثر الأفراد الإجتماعيّين تدخُّلًا في تكوين شخصيّته الإجتماعية و حتّى السياسيّة، و للتّغيير في الرّجل العربي، علينا أن نغير من وضع المرأة.

يبقى لزاما عليّ أن أشير إلى سلبيّات حماية الأمّ العربيّة المبالغ فيها أحيانا لابنها الذكر، كونه و في الموروث الثقافي للعديد من العائلات العربيّة حامل الإسم و سند المستقبل، عكس الفتاة الّتي بمجرّد زواجها من ابن عائلة أخرى تفقد اسمها و حتى حقوقها الشرعية (الميراث مثلا) في بعض الأسر، و هذا النوع من السلوكات و إن كان يضرّ المرأة بصورة مباشرة، فهو يضرّ أيضًا الرجل الّذي ينشأ أحيانًا على الإتكاليّة و اللّامبالاة(*)، حيث أنّ "الأوليّة و الإهتمام الزّائد الّذي يُعطى للصبي على حساب البنت، يُتيح للبنت شيءً من الحريّة يجعلها قادرة على تطوير قواها الذاتية في استقلال و سرعة لا نجدهما عند الصبي، لهذا تتكوّن شخصية الأنثى باكرا و يصبح في إمكانها القيام بواجبات و أعباء لا يستطيع الذكر القيام بها في مثل سنّها، بل و نجد لديها قدرات كثيرة تؤهّلها لتمثيل أدوار هامّة في حياتها و التأثير بصورة مباشرة في حياة الرجل و علاقاته و بصورة غير مباشرة في حياة المجتمع"[3]،فالمرأة إذن لا تمثّل نصف المجتمع فقط، بل و تنشئ نصفه الأخر، لديها العديد من الأهداف

1-Biron Alain: Vocabulaire pratique des sciences sociales, édition Ouvrières, paris, 1966, p:292.

[2] - شرابي هشام: مرجع سابق، ص 158 (بالتصرف).

(*) أكّد شرابي هشام في مؤلّفه على أنه و بحكم احتكاكه الطويل بالطلبة الجامعيّين العرب في الغربة لاحظ أن الفتاة الطالبة عندما تُتاح لها الفرص التي تتاح لزميلها الشاب، تتفوق عليه في كثير من الأحيان و يعود ذلك حسبه إلى الصفات و المزايا الّتي اكتسبتها منذ الصغر حيث أنّها تعتمد على نفسها في بحوثها عكس الطالب الّذي غالبًا ما يعود للأستاذ.

[3] - نفس المرجع ، ص ص 121، 122 (بالتصرف).

و الرهانات الّتي تحاول تحقيقها، حسب ما تمتلكه من موارد داخل الأسرة، متبنّيةً إستراتيجية يجب أن تستهدف مقاومة العنف الأسري و التهميش و اللّامساواة الّذي يمكن أحيانًا أن تعاني منه المرأة منذ ولادتها و أحيانا حتّى بعد تكوينها لأسرتها (الضرب، الزنى بالمحارم، إغتصاب القاصر و الزوجة، العنف اللّفظي، التطليق، الخيانة الزوجية، ظلم تعدد الزوجات،...).

و بعد ترقية مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية عليها أن تركّز كثيرًا على هدف إستراتيجي آخر، ألا و هو المؤسّسة التعليميّة بكلّ مستوياتها أي من الإبتدائي إلى غاية الجامعة ، و هذا لأهميذة هذا النوع من المؤسّسات في تنشئة الفرد، حيث "ما إن يدخل الطّفل الصف الأوّل من المدرسة الإبتدائية (في حوالي السادسة من عمره) حتى يكون قد اندمج في الحياة الإجتماعية بواسطة القيم الأساسيّة السائدة في عائلته و في الثقافة الفرعية التي تنتمي إليها، و من النواحي الخطيرة الأهميّة في هذه الحقبة نوعية طرائق الإنضباط و تعزيز السلوك الّتي يخضع لها الطفل من جانب أبويه ثمّ من جانب المعلّمين و غيرهم من البالغين الموجودين في بيئته"[1]، ليستمر في تفاعلات متنوعة مع المحيط الدراسي إلى غاية انتهاء هذه المرحلة الّتي يقوم فيها بتبنّي أدوار إجتماعية مختلفة.

و فيما يخص المرأة الجزائريّة، يبدو أنّها منذ صغر سنّها قد قدَّرت قيمة المؤسّسة التعليمية، الّتي و إن تُعتبر سببا شرعيًّا للخروج من المنزل بالنسبة لبعض الفتيات، إلّا أنّهن عديدات اللّواتي برهنّ على قدراتهن الفكريّة، ممّا سمح لهن بتوسيع هوامش حريّتهن داخل الأسرة و حتّى بالمجتمع، وذلك تعزّز أيضا بدخولهن ميادين العمل بصورة شرعيّة و مستحقّة، و من باب قوّة و ليس من باب ضعف لذلك على المرأة اليوم، أن تعزّز من تواجدها بالمقاعد الدراسية و لكونها تميل –كما قلت سابقا- لمهنة التعليم أو تُفرض أحيانا عليها، فعليها أن تحوّل هذه النقطة إلى صالحها، بتنشئة الفئة المتعلّمة تنشئة سويّة دون تمييز مبني على الجنس أو على عوامل أخرى، بل من الضّروري أن تنشر المعلّمة قيمًا إجتماعيّةً سوية و بنّاءة، فالقيم هي "تركيب من الأفكار و الإتّجاهات الّتي تعطي مقياسا للتّفضيل أو أولويّة للدّوافع و الأهداف و كذلك لمجرى الفعل من الدافع إلى الهدف"[2]، ممّا جعل منها موردا أساسيًّا لزيادة هوامش حريّة المرأة اجتماعيّا إن حسُن بناؤها و توظيفها ،كما من الضّروري أن تكتسب المرأة رأس مال ثقافي يُوصلها إلى وضعيّة إجتماعيةّ مناسبة لها، و أعني برأس المال الثّقافي، كما أشار إليه بيار بورديو

---

[1] المرجع السابق، ص 167.

[2] بيومي أحمد محمد: **علم إجتماع القيم**، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 1990، ص 152.

الّذي اعتبر أنّ "هناك ثلاثة أنماط رئيسيّة له: رأس المال المدرسي، الّذي تشهد عليه في أيّامنا الحاضرة دبلومات ذات اعتبار بشكل غير متكافئ، و رأس المال الثّقافي بالمعنى الدقيق للكلمة، أي مجموعة قوانين السلوك و التقديرات التي تسمح بالتعرّف على الذوق السليم و الحكم و معرفة ما ينبغي معرفته بحسب الإنتماء الطبقي وأخيرًا رأس المال الإجتماعي الّذي يحيل إلى مجموع شبكات الحياة الإجتماعية و العلاقات الّتي يمكن تعبئتها من أجل الحصول على المزايا"[1].

و يجب على المرأة أن تستغل الفضاءات المهنيّة المتوفّرة لديها لبرهنة قدراتها الفكريّة و الميدانيّة و للارتقاء إلى مناصب قياديّة تسمح لها بإيصال صوتها من أعلى الهرم ،كما تُعتبر المشاركة النقابية من أهمّ صور الضغط الّتي يمكن أن تستغلّها المرأة خاصّة بالقطاعات المهنيّة المعروفة بالتّواجد النّسوي مثل قطاع التّربية أو الصحّة، و ذلك بغية فرض تواجدها كتكتّل مهني نسوي للتّغيير من واقعها اليومي داخل إطار المهنة و حتى بخارجه بعد ذلك.

لكن اليوم، غالبًا ما "تعرف التنظيمات النقابيّة الكثير من الظواهر السلبيّة مثل إنفراد القيادات النقابية بالتسيير و هو ما يساهم في إنتاج نمط تسيير بيروقراطي يجعل الفئات الدنيا مهمّشة و يولّد انعزاليّة الأعضاء في القاعدة و غياب مشاركة فعليّة للأغلبيّة في عمليّة اتّخاذ القرارات وبالتّالي انعدام مبالاة التّنظيم النّقابي "[2]منه لدى الفئة النسويّة الّتي عليها أن تغيّر من واقع تواجدها المهني و الإجتماعي.

لذلك يجب أن ترتقي النقابة إلى أن تصبح العمود الفقري للمجتمع المدني، "بحكم موقعها المركزي في العمليّة الإنتاجيّة و الخدماتيّة، و أن تكون لديها اتّصالات بالتنظيمات المماثلة على الصّعيد العالمي، ممّا يمنحها بعض القوّة و الدّعم، كما أنّها تلعب دورًا سياسيًّا من خلال انخراطها في أنشطة ذات طابع سياسي أو شبه سياسي تتّصل ببعض القضايا العامّة الداخليّة و الخارجيّة"[3].

و لكي يتسنّى أيضًا للمرأة الإرتقاء مهنيًّا و إجتماعيًّا، يجب أن تشارك في محاربة الشّغور المؤسّساتي و الفساد الإداري و حتّى مظاهر البيروقراطيّة السلبيّة و المحسوبيّة و غيرها من الظواهر السلبيّة الّتي تعاني منها مؤسّساتنا الجزائرية خاصّة بالقطاع العمومي، كونها لن تستطيع أن تحقّق أهدافها أو أن تضمن حتّى حقوقها في فضاء مريض

[1] - برو فيليب: مرجع سابق، ص 54.

[2] - ليمام حليم محمد: مرجع سابق، ص 144.

[3] - دكار فريدة: مرجع سابق، ص 131 (بالتصرف).

و معطّل، يقصي جل موظّفيه و ليست المرأة فقط، بل ربّما هي الأكثر عرضةً للإقصاء، ممّا يزيد من ضرورة نضالها المستمر للحصول على حقوقها و محاربة ظاهرة تأنيث البطالة و ليتم التعامل معها حسب الكفاءة و الأحقية، و ليس حسب هويّتها الجنسية.

كما لا أنسى حقوق المرأة بالإقتصاد الموازي و العمل غير الرّسمي التي تُهضم يوما بعد يوم أكثر من نظيرتها بالإقتصاد المنظَّم، و لربّما سياسة الإعلام و التّكوين لهذا الصّنف من النساء العاملات الجاهلات لحقوقهنّ القانونيّة أو المضطرات لأسباب مادية أو شخصيّة بقبول تلك الوضعيّة، تُعتبر وسيلة مُثلى لحمايتهنّ من ظلم و استغلال المجتمع لهن خاصّة بالمناطق النائيّة ، و عمومًا يجب أن لا ننسى أن العنصر النسوي قادر على المساهمة و بجدارة في تنمية المجتمع إقتصاديا، حيث "تعتمد إمكانيّات النمو و التنمية الإقتصاديّة على توجيه الموارد (عناصر الإنتاج) وفقا لأقصى إستخدامات ممكنة و بما يضمن الإستغلال الأمثل لهذه الموارد و يعتبر العنصر البشري (ذكور وإناث) من أهمّ الموارد الّتي إذا أحسن استخدامها يكون لذلك انعكاسات إيجابية هامّة على التنمية"[1].

و يمكن أن تستغل المرأة منظّمات المجتمع المدني الّتي تلعب دورًا فعّالًا في استقطاب الناخب الجزائري، إلّا أنّ هذا النّوع من المنظّمات، و رغم تواجدها النّسبي حاليًّا على السّاحة، خاصّة الجمعيّات و المنظّمات النسويّة، غير أنّ ذلك لا يعكس تواجدا كيفيًّا قادرًا على الضغط بصورة كافية لإحداث تغييرات جذريّة في واقع المرأة الجزائرية، و من الضّروري اليوم أن نغيّر من واقع تلك المنظّمات أوّلًا، بتكثيف العضويّة فيها الّتي يجب أن تمسّ نساء جميع الطبقات و الشرائح الإجتماعية و أن لا تقتصر فقط على محيط مؤسّسات هذه المنظّمات و بعض النساء من رموز الجزائر و أرباب العمل و ذوات المستوى التّعليمي فقط، كما يجب أن تفتح أبوابها لكلّ الأفراد و ليس للمرأة فقط، أي أن تحاول استقطاب الرجل المتعاطف و المؤمن بضرورة تحرير المرأة بطريقة تتماشى مع ديننا الإسلامي و ما يقوله العقل و المنطق و ليس اعتمادا على عادات و تقاليد أو على صورة نمطيّة ظلّت المرأة الجزائرية في عدّة مناسبات أسيرة لها أو حتّى على صورة مستوردة عن المرأة الحرّة من مجتمعات لا تشبه الجزائر في أيّ جانب من جوانب الحياة الإجتماعية.

---

[1] د/ فهمي سيد محمد: مرجع سابق، ص 135.

و يجب أن تأخذ المرأة بعين الإعتبار أنّ "الإنتاج الفكري للمجتمع المدني المتمثّل في نظام القيم الّتي يعتنقها و لاسيما قيم الإستقلالية الفردية و الحرية الشخصيّة و نمط العلاقات الإنسانية"[1]،سيفيدها كثيرا في التغيير من وضعيّتها القانونيّة و الإجتماعيّة الّتي تكون بدورها مدعّمة للمجتمع المدني "فالحقيقة أنّ التنظيمات و الهيئات غير الحكوميّة النشطة إجتماعيًّا و المسيّرة ذاتيًّا ليست هي المجتمع المدني، بل إغناء له، إنّها الشرط الكافي لوجوده الّذي يكمّل الشرط الضروري و هو وجود الفرد كذات حقوقيّة أمام الدّولة، دون تلك تفقد هذه الهيئات في المجتمع المدني معناها " [2]فلا يؤمن بها لا الفرد و لا حتّى النظام القائم الذي كثيرا ما اتُّهمت بعض هيئات المجتمع المدني الجزائري بولائها المطلق له.

أمّا الحزب السّياسي فعلى المرأة أن تحاول استغلال العضويّة فيه لأقصى الحدود بصورة جدّ عقلانيّة كونه أهم قنوات المشاركة السياسيّة الّتي يمكن أن توصل المرأة إلى مناصب سياسية بمجتمعنا، و نعني بأن تكون المرأة عقلانية في تفاعلاتها مع الحزب السياسي كما أشار إلى ذلك ماكس فيبر الذي يعتبر أن "في هذه الحالة الرمزيّة، يتصرف الفرد عقلانيا تجاه هدف محدد هو أيضا بطريقة عقلانية و سلوكه هذا يتميّز بحساب يسمح له بالوصول إلى غاياته مع أخذه بالحسبان قواعد اللّعبة. و هذا النمط يتعارض مع نمط العمل اللاعقلاني(Wertrational)، أي العمل الّذي لا يخضع إلى متابعة هدف محسوب و إنّما إلى الإخلاص لقيم "[3]

إذن هذا السلوك العقلاني و الإستراتيجي سيسمح للمرأة بمجابهة بيروقراطية الأحزاب السياسية بمجتمعنا، و الذهنية الذكورية الغالبة على قرارات قيادات معظمها، و الّتي يمكن إلتماسها –كما أشرت سابقا- من واقع تفاعلاتها السياسية و أكبر دليل على ذلك، رفض و انتقاد العديد من الأحزاب السياسية الجزائرية لفكرة تطبيق نظام الحصص لصالح المرأة و حتّى بعدما أُجبرت الأحزاب على تطبيقها، تلاعبت هذه الأخيرة بوضع أسماء النساء بأسفل القوائم الإنتخابية و تحجّجت بعدم وجود نسبة كافية من النساء القادرات على تحمّل مسؤوليّة تقلّد مناصب سياسية بالدّولة،و على الحزب السياسي أن يكون قدر مسؤوليّاته السياسيّة اتجاه مناضليه و أفراد المجتمع و أن يتعامل مع مناضلاته بعقلانيّة و مساواة في الحقوق و الواجبات مع نظيرها الرجل، فيزوّدها بتكوين سياسي يسمح لها بخوض المعارك السياسيّة ، و عموما يجب أن يكون التّعامل مع المرأة الحزبيّة حسب الكفاءة و الأحقيّة

---

[1] - السيّد ياسين: مرجع سابق، ص 40.

[2] - بشارة عزمي: مدخل إلى معالجة الديمقراطية و أنماط التدين، في غليون برهان (و آخرون): مرجع سابق، ص 82.

[3] - برو فيليب: مرجع سابق، ص 69.

لا بإتّباع التوزيع التقليدي للأدوار الإجتماعيّة الخاصّة بكل جنس، فإن كانت المرأة تستحق الترشّح لانتخابات، تصل إليه و على الحزب أن يتبع معايير إجراءات انتقائية ديمقراطية كما عليه أن يساند المرأة المترشحة في حملتها الإنتخابية ماديا و معنويا ،و على المرأة من جهتها أن تستميل الفئة الناخبة انطلاقا من منبرها الحزبي و أن تحوّل القوى الإجتماعية لصالحها و أن تضغط على النخب السياسية خاصّة على مستوى الرّئاسة و الحكومة.

كما على المرأة، أن تحذر من ظاهرة سلبية أخرى بالأحزاب السياسيّة الجزائريّة و هي ظاهرة المال السياسي أو ما يسمى بالشكارة –كما أشرت سابقا- فعموما "المال يسمح بتمويل نشاطات من كلّ نوع، بما فيها الإتصال السياسي، و هو أمر لابد منه ليس للدولة فقط (حيث يتم اقتطاع الماليّة من الجهاز الإقتصادي)، و إنما لحياة كل منظمة ثابتة أيضا (الحزب، مجموعة المصالح)، و يعرض الإمكانية لإثارة الولاء، و تعويض التفاني و تأمين الإخلاص"[1]، إلّا أنّ الأمر الذي يجعل منه عنصرا سلبيًّا، هو استغلاله للوصول إلى مناصب سياسية دون أن يمتلك الفرد الإمكانيات و الكفاءات اللّازمة، أو بتخطي فرصة أفراد آخرين أحقّ بالمنصب.

و على المرأة أيضا أن تقدر قيمة وسائل الإعلام و قوة ضغطها و قدرتها على تغيير –و لو بصورة غير مباشرة- الوقائع الإجتماعية، حيث يمكن استغلالها كمصدر لتكوين الفتاة و المرأة سياسيا، كما يمكن اعتبارها من أهم القنوات التي يمكن أن تقدم من خلالها حملات تحسيسية بضرورة تحسين وضعية المرأة اجتماعيا و سياسيا، كما يتسنى لنا من خلالها تحسين الصورة النمطية للفئة النسوية، الّتي نوفر لها منبرا للدفاع عن حقوقها المشروعة دينيا و قانونيا ،و تعتبر أيضا وسيلة لاكتساب الشهرة التي يمكن أن توصل المرأة لمناصب سياسيّة باكتسابها لأصوات الناخبين و "الواقع أنّ قدرة المرء على جعل الآخرين يستمعون إليه هي أكثر أهمية من حريّة التعبير نفسها، في المجتمعات الحديثة المشبّعة بالرسائل، إن الأمر يتعلّق بمورد ثمين لا يُكتسب من دون صعوبات أو امتثال لبعض خطوط السير، إنّ الشعبيّة و هي مقولة قريبة هي شهرة مقرونة بإدراكات إنفعالية إيجابية يتحدّد موقعها في سجل الإعجاب و المحبّة"[2] و من أمثلة النساء الجزائريات اللواتي استفادت من هذا الإمتياز الذي توفره وسائل الإعلام في فضاء الناخبين السيدة زهية بن عروس و السيدة ماجر نعيمة، و اليوم الفرص أكثر توفرا بحكم التواجد النسوي البارز بالصحافة السمعية البصرية و السمعية و حتّى المقروءة.

---

[1] برو فيليب: مرجع سابق، ص ص : 58-59.

[2] نفس المرجع ، ص 60.

المطلب الثاني :بناء إستراتيجية على مستوى البرلمان.

على المرأة النائب أن تستغل تواجدها بمنصب جدّ حسّاس و فعّال سياسيًّا، كونه يشرّع للمجتمع و يدرس قضاياه و همومه بنظرة قانونيّة، و رغم كلّ ما يقال عن قصور و ضعف دور النائب البرلماني الجزائري عمومًا و ليست المرأة فقط، غير أنّ هذا لم يمنعني من اقتراح إستراتيجيّة تهدف لترقية التّواجد السّياسي النّسوي بمجتمعنا، كمًّا و كيفًا.

فعليها أوّلا أن تدرك وضعيّتها الحقيقيّة داخل اللّعبة السياسيّة كنائب بالمجلس الشّعبي الوطني أوّلًا و كامرأة سياسيّة ثانيًا ، و أعني بإدراكها لوضعيّتها هو إدراك اللّعبة السياسية و من يسيّرها، و ما لديها من موارد و من هوامش مناورة ضمن الدّور الّذي تلعبه، حيث أنّ "فهم السّلطة يستدعي إقامة تلازم طبيعي بين الموارد و الإستراتيجية، أي الإتجاه إلى تحليل العناصر التّالية: تقسيم المهام، توزيع الأدوار، نظام الولاية، نظام الإسهام ، المكافأة"[1].

و إن فهم السّلطة سيُسهِّل على الفرد –مهما كان جنسه- المتبني لإستراتيجية مدروسة و منطقية من الوصول إلى هدفه باستغلال ما لديه من موارد و بالتّأثير على السّلطة من خلال ممارستها أو بصورة غير مباشرة حيث يعبّر الفضاء السياسي عن "جملة العلاقات التنافسيّة الّتي تقع بين فاعلين مختصّين في مجال الصراع من أجل الوصول إلى السّلطة السياسية و ممارستها"[2].

و المرأة النائب جزء من هذا الصراع غير المتناهي بحكم منصبها و حتّى جنسها، لذلك عليها أن تكون هجوميّة أحيانا إن استلزم الوضع لذلك أو دفاعية عن قضاياها و مبادئها، حيث أنّ هناك اختلاف في الإستراتيجيّتين، "فهجوميا الفاعل يلجأ إلى الضّغط على بقيّة أعضاء التنظيم لإرضاء متطلّباته الخاصّة، أمّا دفاعيًّا فإنّه يسعى للإفلات من الضّغوط، عن طريق الإحتماء وراء حريّته و هامش تركه"[3].

أمّا فيما يخص مواردها، فهي شرط أساسي للتحرّك ضمن اللّعبة البرلمانيّة و حتّى السياسيّة الكبرى، لذلك يجب أن تتميّز المرأة النّائب ببعد النظر و القدرة على التنبؤ و الإسباق السياسيّين، بهدف تمكين الكتلة النسوية سياسيا داخل البرلمان و حتّى خارجه، و الّذي لن يتسنّى للمرأة البرلمانيّة إلّا إذا أخذت النقاط التّالية بعين الإعتبار:

---

(1) Bernoux Philipe : La sociologie des organisations, Edition Le Senil, Paris, 1985, p : 20.

(2) Grawitz Madeleine : Lexique des sciences sociales, Edition Dalloz, 5eme éd, Paris, 1991, p : 56.

(3) أنصار بيار: **العلوم الإجتماعية المعاصرة**، تر: فريفر نخلة، المركز الثقافي العربي، لبنان، 1992، ص 136.

- ضرورة التّغيير من الصّورة النمطيّة للمرأة الجزائريّة المتوارثة من تقاليد و أعراف لا تعكس ما أمر به الإسلام و لا المنطق، و يجب أن يتمّ التّغيير بقوانين تشريعيّة محضة، أي أنّ عليها استغلال ما يوفّره لها منصبها السّياسي من سلطة سياسيّة و بيروقراطيّة تمكّنها من استئصال جذريّ لبعض الأفكار السلبيّة و المهمّشة للمرأة الجزائرية من موروثنا الثقافي و الإجتماعي، و البداية طبعًا تكون من الأسرة (البنت، الزوجة، المطلقة،...)، إلى أن نصل إلى تشريع قوانين تحمي المرأة بالمهنة و الشارع و الإقتصاد و ...إلخ.

كما على المرأة النائب أن تسهر على فرض تغيير بالمناهج و المقرّرات الدراسية بما يخدم هدفها الأساسي، حيث أنّ ذلك ضروري للتّغيير من التنشئة الإجتماعية و السياسية التي تتلقّاها الأجيال الصّاعدة بالمؤسسات التربوية، و حتّى طريقة التّعامل الذي تتلقاه الفتاة بهذا الفضاء .

أمّا فيما يخص وسائل الإعلام بمجتمعنا، فعلى المرأة النائب أن لا تغفل عن دور هذه المؤسّسة في تغيير واقع المرأة سلبًا كان أم إيجابًا، لذلك من الضّروري سنّ قوانين تحمي الحريّات الفرديّة على العموم و ليست المرأة فقط، لكن فيما يخصّ ضمان عدم تهميش المرأة أو استغلالها سلبيا من خلال وسائل الإعلام، يمكن بفضل التشريع إنشاء لجان أو حتّى مراكز ذات دور رقابي لوسائل الإعلام و ما تروّجه من رسائل صريحة أو ضمنيّة بالمجتمع الجزائري عن المرأة و دورها و قيمتها الرمزية و الإجتماعية.

- ضرورة تمكين المجتمع المدني، بسنّ قوانين تزيد من هامش حريته كونه مورد أساسي من موارد المرأة الجزائرية، لكن في نفس الوقت، يجب وضع شروط تقييميّة لمنظّماته على أساس درجة الكفاءة و الإستقلاليّة عن السلطة القائمة كونه شرط أساسي لتمكين المجتمع المدني و إضفاء طابع الشرعيّة على منظماته، تلك الشرعية التي تزيد من هامش حريّته و قوة حجته، مما سيعود بالإيجاب على قضايا المرأة و الفرد الجزائري عموما.
- ضرورة تمكين و تحفيز المرأة الجزائرية على المشاركة السياسية مثل التصويت بالإنتخابات المختلفة أو الإنتماء الحزبي، بإنشاء مراكز تهتم بتوعية المرأة الجزائرية و الرفع من وعيها السّياسي لدرجة تسمح لها باستيعاب ما عليها من واجبات سياسيّة و ما لديها من حقوق قانونيّة و سياسيّة، كما يمكن سن قوانين عقابيّة ضد كل من يتسبب في تهميش أو تعطيل الدّور السّياسي للمرأة و إنشاء لجان خاصّة لمراقبة تلك القوانين العقابية و طرق ممارستها.
- ضرورة سن قوانين لمحاربة ظاهرتي المال السياسي و المحسوبيّة المبنيّة خاصّة على هدف جهوي أو مصلحة شخصيّة، كون هاتين الظاهرتين تزيد من تضييق هامش حرية الفرد الجزائري على جميع الأصعدة و مادامت المرأة رقم (02) في كلّ المجالات بحكم الذهنية الذكوريّة، فإنها ستعاني أكثر من نظيرها الرجل من هاتين الظاهرتين، و عمومًا حتّى

مَن يستفيد منهما سيُقصى حتمًا بعد ذلك بهما، و ذلك كون المجتمعات غير مستقرّة على حال بل تعيش دوما تغييرات حسب تغيّر المصالح و الأهداف.

- ضرورة حماية المكتسبات القانونيّة بإضفاء شرعيّة ميدانيّة عليها خاصّة تطبيق نظام الحصص الّذي يجب السّعي بالتّشريع إلى جعله يشمل جميع المناصب السياسيّة أي حتّى بالحكومة، لكن في نفس الوقت يجب معالجة بعض الثّغرات الموجودة في هذا القانون، أهمّها وضع شروط لاختيار المرأة المؤهّلة سياسيًّا و حتّى فكريًّا و قياديًّا لاستلام دور سياسي قيادي بمجتمعنا، فليس معقولا أن نترك المجال مفتوحا لامرأة لا تمتلك خبرة سياسيّة أو كفاءات علميّة أو قياديّة تمكّنها من تسيير البلاد أو التّشريع لشعبها.

و يمكن في هذا الصدد، إنشاء مراكز تدريبيّة و تكوينيّة للمرأة الرّاغبة في الترشّح قبل العمليّات الإنتخابيّة أو الرّغبة في الوصول إلى مراكز حكوميّة عالية، إلى جانب دور الكتب و الدّراسات العلميّة و الملتقيات و الأيّام الدراسية في هذا المجال ، فنظام الحصص في هذه الحالة سيسمح لنساء قائدات و ذوات مستوى سياسي بالوصول إلى البرلمان و هذا سيجعل –مع الوقت- العديد من النساء النواب أكثر كفاءة من بعض إن لم أقل العديد من النوّاب الرجال، خاصة مع تفشّي ظاهرة المال السياسي (الشكارة).

- ضرورة تشكيل تحالف نسوي بين النساء النواب بالمجلس الشّعبي الوطني مهما اختلف إنتماؤهم الحزبي، و ذلك للتصدّي بإستراتيجية دفاعيّة لكل أشكال الإقصاء و التهميش الّذي يمكن أن تعاني منه الفئة النسوية داخل المجلس، ممّا سيسهّل على هذه الفئة، عمليّة اقتراح قوانين جديدة أو تعديل ما هو موجود و قائم، و ذلك لخدمة قضية المرأة خصوصا و الحريّات الفرديّة بشكل عام، لكن التكتّل النّسوي هنا، لا أعني به –بأيّ شكل من الأشكال- أن يتمّ إقصاء الرجل أو أيّ فئة مهما كان تصنيفها، بل الهدف هو خلق فئة مسموع صوتها برلمانيا بوجه خاص و حتّى على مستوى الفضاء السياسي العام (الكتلة الحرجة).
- ضرورة الإهتمام بالمرأة الجزائرية في المهجر، كون فيهن من تمتلك كفاءات و مهارات قياديّة بحكم تجربتها داخل منظّمات بيروقراطية صلبة، لا تستمدّ قوّتها من المحسوبيّة أو... غير ذلك، بل تستمدّها من خطط إستراتيجية و من أنظمة فعل بنّاءة، و هذا ما يمكن استغلاله بإعطاء هذه الفئة فرصة ماديّة و قانونيّة لبرهنة كفاءاتها، دون أن ننسى ضرورة استغلال ما لدينا من مفكّرين و علماء و طلبة بالمهجر رجالًا كانوا أم نساء، و ذلك بتسهيل نقل بحوثهم و مخابرهم إلى الجزائر و تحفيزهم ماديًّا و إداريًّا و حتّى معنويًّا، كون ذلك من المنطقي أن يعود بالإيجاب على مجتمعنا و أن يحميه من ما نسمّيه بهجرة الأدمغة.

و عموما كل هذه الإجراءات الإستراتيجيّة ستُكسِب المرأة شرعيّةً "ترتكز على منظومة معتقدات تعطي لمن يستفيد منها اعتدادا ثمينا بالسلطة ، و هذه المعتقدات يمكن أن تكون قواعد أخلاقيّة على أساسها يجد فرد ما نفسه مزوّدا بصفات جديرة بأن يُعترف بها و يمكن أن تكون قواعد فكريّة (دبلومات ذات قيمة، ألقاب كفاءة، أعمال مكرّسة)، كما يمكن أخيرًا أن تكون قواعد إجتماعيّة تشهد على وجود اتّفاق حزبي على الأقل، حول بعض الأشخاص، الصفة التمثيليّة السياسيّة، التّجربة الّتي تشهد عليها المهنة الماضية أو الإنجازات المسجّلة لحسابه"[1].

و هذا ما يسمح بتحرير المرأة اجتماعيًّا و اقتصاديًّا و سياسيًّا، فيجعلها بعيدة عن الحاجة و التبعيّة و عن شبح الأميّة و البطالة بضمان حدّ أدنى من التّعليم و بتوفير مناصب شغل، و حتّى الماكثة بالبيت علينا أن نحفّزها و أن نسهّل عليها النشاط المنزلي، حمايةً لها من العمل بالسّوق الموازية، دون أن ننسى دور النخب السياسيّة[*] و المثقّفة و حتّى رجال الدّين في ذلك.

[1] برو فيليب: مرجع سابق، ص 60.

[*] قليلًا جدًّا، بل و من النّادر أن نجد رجالا سياسيّين جزائريّين، يُشركون نساءهم في نشاطاتهم السياسيّة و لو حتّى تلك البسيطة منها.

الباب الثّاني :

الجانب الميداني.

تقديم مجتمع البحث:

لإثراء البحث كان من الضّروريّ الإقتراب من النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني في عهدته السّابعة أي أوّل فئة نسويّة دخلت البرلمان تحت غطاء نظام الحصص ، أمر لم يكن سهل المنال لحساسيّة المنصب و ما تعانيه ممثّلات الشّعب بالبرلمان من تسليط للضّوء عليهن بشكل مباشر و غير منصف لهن في كثير من الأحيان من قبل العديد من وسائل الإعلام حسب تصريحاتهن طبعًا ، ممّا جعلهنّ متردّدات في الإجابة عن أسئلتي بل رفضت بعضهن حتّى التّعامل معي ، غير أنّني تمكّنت بعد إصرارٍ و احتكاك مستمر بهن داخل المجلس من استجواب 63 امرأة نائب من أصل 146 أي ما يمثّل نسبة 43,15 بالمئة من المجتمع الأمّ باستخدام تقنيّتي الإستمارة و المقابلة أمّا عن العيّنة المستجوبة فقد استعنتُ بالعيّنة العشوائيّة كون دراستي تتوفّر على إطار معاينة (المجتمع الكلّي) و لأنّ هذا النّوع من العيّنة يتماشى مع الوقائع الميدانيّة الّتي واجهتني .

أمّا عن سبر الآراء الّذي استخدمتُه كوسيلة تدعيميّة فقط لامتلاك رؤية واضحة عن موقف المواطن و المواطنة الجزائريَّين من التواجد النّسوي الحالي بالمجلس الشّعبي الوطني ، فقد حاولتُ أخذه بصورة عشوائيّة من مناطق مختلفة من الوطن باختلاف الخصوصيّات السوسيوجغرافيّة لكلٍّ منها ، و حسب ما سمحَت لي به إمكانيّاتي.

و فيما يخصّ المنهج المعتمد ، فمعلوم أنّ لكلّ بحث علمي منهج معيّن يتبعه للإقتراب من الظاهرة السوسيولوجيّة و لتحليلها حسب ما يناسب نوع و ظروف ذلك البحث ، هذا ما جعلني أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استعنتُ بالإحصائيّات و البيانات الجاهزة ، الّتي وضّفتُها في اقترابي السّوسيولوجي من الظّاهرة ، كما نزلتُ إلى الميدان للتأكّد ممّا افترضتُه مسبقًا و قد كان ذلك ضروريًّا لخصوصيّة العيّنة الّتي تمثّل أوّل فئة نسويّة مُستفيدة من نظام الكوطا بسباق التشريعيّات الجزائريّة ، فاستعنتُ بتحليل متعدّد المتغيّرات أي القراءة الإحصائيّة للنتائج الّتي تبعتها طبعًا قراءة سوسيولوجيّة ، كما دعّمتُ نتائجي بما تحصّلتُ عليه من معلومات من خلال المقابلات الّتي أجريتُها و سبر الآراء.

و فيما يخصُّ المجال الزّماني لبحثي الميداني ، فبعدَ عامٍ من بداية تولّي النساء النوّاب لمناصبهنّ ، بدأتُ محاولة التقرّب منهنّ داخل المجلس بهدف ملئ الإستمارة أوّلًا، وانتظاري لسنة 2013 كان بُغية منحهنّ وقتًا لممارسة دورهن التّشريعي والتّأقلم داخل بيئتهن المهنيّة ، مع العلم أنّ ذلك لم يكن سهلًا بدايةً من دخول المجلس و هو الأمر الّذي استلزم إجراءات إداريّة و رخصة خاصّة ، و قد دامت هذه الخطوة سنتين (2013 – 2014) ، كما قمتُ سنة 2014 بإجراء مقابلات تدعيميّة لما تحصّلتُ عليه مسبقًا من نتائج ،إلى جانب سبر الآراء الّذي تقصّدتُ تركه لنفس السنة كي تكون لدى المواطن و المواطنة فكرة عن المرأة النّائب الجزائريّة و لو بسيطة.

و عمومًا قد تمّ ذلك كالتّالي :

الإستمارة:

استعنتُ بالإستمارة التي قمت بتوزيعها على أكثر من مئة مبحوثة غير أنّني لم أستطع استخدام سوى 50 منها و ذلك بعد إلغاء بعضها و عدم التمكّن من استرجاع أخرى ، لكن يبقى هذا العدد تمثيليًّا للمجتمع الأمّ المتكوّن من 146 امرأة نائب أي أنّ عيّنتي المستعان بها من خلال هذه التقنيّة تمثّل 34,25 بالمئة من النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني مع العلم أنّني قد تمكّنتُ من الحصول على أجوبة من مبحوثات تختلفن من حيث الإنتماء السّياسي و الجغرافي و..... غيرها من الخصوصيّات الّتي يمكن الإشارة لأهمّها كالتّالي:

أوّلًا: سن المبحوثات.

سن النّساء النّاشطات بالبرلمان و بالساحة السياسيّة عمومًا لا يزال مرتفعا مقارنة بما يمتلكه المجتمع الجزائري من فئات نسويّة شابّة و حتى فتيّة مدنيًا و سياسيا لا يتجاوز عمرها الثلاثينات، حيث تمثّل فئة النّساء النوّاب من العيّنة المستجوبة اللّواتي يتراوح سنّهن ما بين 51 و 60 سنة أعلى نسبة تقدّر بـ38% مصحوبة أيضا بفئة النساء النواب اللّواتي يتراوح سنّهن ما بين 41 و 50 سنة بنسبة تقدر بـ36%.

غير أنّ الملفت للإنتباه هو تراجع نسبة تواجد فئة الجيل السياسي الأوّل –كما ذكرت سابقا- حيث لا تمثّل هذا الجيل بالبرلمان الحالي سوى نسبة 04% من النساء النواب المستجوبات، فهل هذا مؤشّر لبداية تراجع هيمنة هذا الجيل؟ أم مرتبط فقط بخصوصيات الفئة النسويّة التي تصل إلى هذا العمر فتعتزل العمل السياسي لأسباب أسريّة أو صحيّة... أو غيرها ؟، أو لندرة الفئة النسويّة من هذا السن المشارِكة سياسيًّا بمجتمعنا الجزائري المعروف بتقاليده و أعرافه و ضوابطه التي مارسها خاصة على هذه الفئة أثناء و بعد المرحلة الإستعماريّة إلى يومنا هذا؟

يبقى أن نسبة 22% من النساء النواب اللّواتي يتراوح سنّهن ما بين 31 و 40 مؤشّر قويّ لبداية خروج الشابّة الجزائريّة من سجن العادات و التّقاليد و التّهميش السّياسي و المدني الذي يُمارس عليها بحكم كونها من جهة امرأة و لأنّها تمثّل من جهة ثانية فئة الشّباب المنظور إليها بمجتمعنا خاصة من قبل الجيل السياسي الأوّل و الذي لا يزال متحكّما في دواليب السلطة على كلّ المستويات بنظرة سلبيّة تتّهمه بالقصور و التهوّر و قلّة التجربة.

فكيف لمن لا تُعطى له فرصة خوض الميادين، أن نحاسبه على تجربة أو خبرة ؟ و هل كبر السن يعكس حقًّا تجربة و أقدميّة بالفضاء السياسي لمبحوثاتنا؟

سأحاول التحقّق من كلّ ذلك ، يبقى أن أشير لسن المبحوثات من خلال الشكل التالي الّذي يعكس كيفيّة توزيعهن في أربع فئات عمريّة :

الشّكل رقم 2 : سن المبحوثات (العدد)

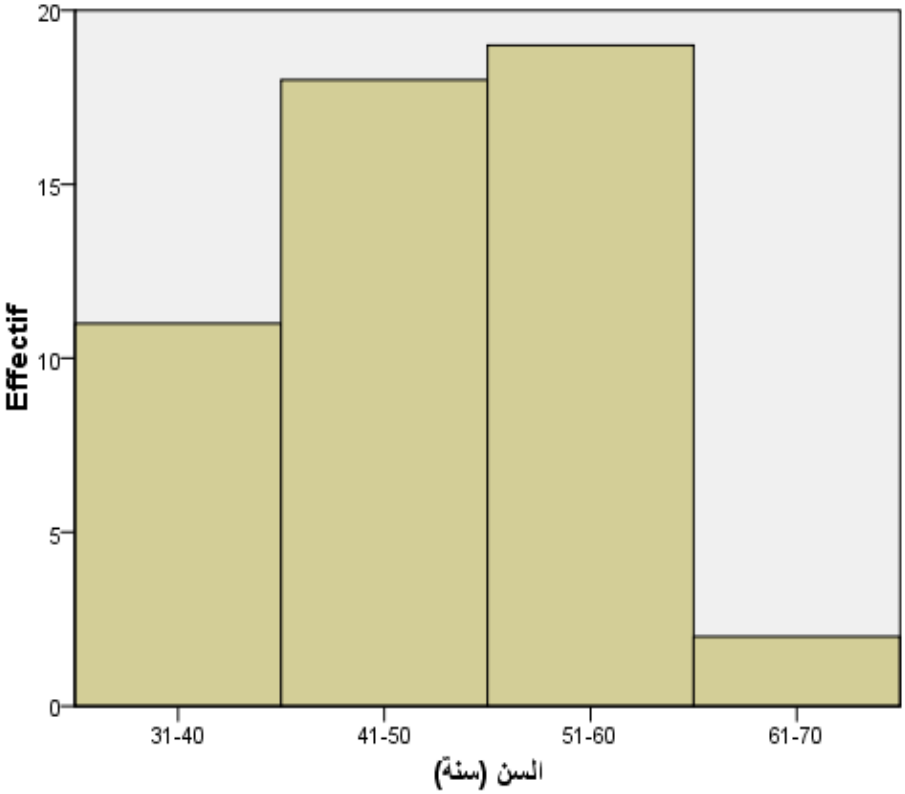

ثانيا: المستوى التعليمي للنساء النواب المستجوبات.

يُعتبر التعليم أهمّ السّبل للتّرقية إجتماعيًّا و سياسيًّا بالنسبة للمرأة الجزائريّة، هذا ما ذكرته سابقا و الذي يمكن تدعيمه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (37): التعليم سلاح فعّال للمرأة ضمن اللّعبة السياسية الجزائريّة.

التكرار و النسبة / المستوى التعليمي	ك %
إبتدائي فما دون	1 %02
متوسط	3 %06
ثانوي	7 %14
جامعي	25 %50
ما بعد التدّرج	14 %28
المجموع	50 %100

يتّضح من الجدول السابق أن 78% من المبحوثات تمتلك مستوًا تعليميًا مرتفعا حيث أن 50% منهن مستواهن جامعي و 28% تمتلكن دبلومات بمستوى ما بعد التدرّج و هذا أكبر دليل على أن تمسّك الفتاة الجزائريّة بالمدرسة ضمن إستراتيجيّة التّرقية الإجتماعيّة يتجاوز ما يربطه بعض المحلّلين بالرّغبة في الخروج من المنزل بقيوده الخانقة المختلفة بل تأكّد اليوم أنّ التعليم جواز سفر لمكانة إجتماعية جديدة و لفضاءات تفاعليّة حُرّم تواجدها بداخلها سابقا باسم العرف و التقليد و على رأسها الفضاء السياسي و التدخل في السلطةأو في اتّخاذ القرار ، و يمكن ملاحظة ذلك عربيًّا و ليس بمجتمعنا الجزائري فقط ، حيث من المتّفق عليه عربيًّا فيما يخصّ الدّراسات العلميّة طبعًا ، هو" وجود مجموعة من المعوقات تحول دون المشاركة السياسيّة للمرأة ، مع انتشار مفاهيم خاطئة حول مشاركة المرأة في صنع القرار السّياسي و أنّ من سمات المرأة المشارِكة سياسيًّا ، ارتفاع مستوى التعليم و الوعي لديها و التنشئة الإجتماعيّة على مبادئ المشاركة و التسلّح بالخبرة و الموضوعيّة و الإلتزام ، بالإضافة إلى أنّ التّعليم له دور في زيادة الوعي السّياسي للمرأة و دفعها إلى العمل العام و المشاركة"

يبقى أن أتأكّد - من خلال الفصول القادمة- إن كانت هذه الفئة النسويّة المتعلّمة قد وصلت لمنصبها البرلماني بمجهودها السّياسي الخاص وفق تصاعد تراتبي سياسيّ تبلور خاصة داخل الحزب السّياسي الجزائري، أم أنّ هذا الأخير قد استغلّ مكانتها الفكريّة و مستواها التّعليمي العالي لملئ قوائمه بأسماء لامعة فكريًّا فتيّة سياسيًّا **!.**

ثالثا: المرأة النائب و تجربتها بميادين العمل.

يمكن للجدول التّالي أن يوضّح التّواجد المهني للمبحوثات:

الجدول رقم (38): تواجد مهني واضح للمرأة النائب.

التكرار و النسبة / الوضعية المهنية	ك	%
أجيرة	32	%64
متقاعدة	5	%10
صاحبة أعمال حرّة	13	%26
عاطلة عن العمل	0	%00
المجموع	50	%100

يعكس الجدول السّابق تطوّرا بديهيّا للسّيرورة الإجتماعيّة للمرأة الّتي و كما ذكرت سابقا، استحوذت على العديد من المقاعد الدراسيّة و الفرق واضح خاصّة على مستوى معظم الجامعات الجزائرية و بالأخصّ بالدراسات العليا و ما بعد التدرّج، مما جعلها تطمح لأهداف أكبر، الأقرب منها هو منصب العمل الّذي يضمن لها ترقية إجتماعيّة و ماديّة و يبدو أن المبحوثات لم تأت من فضاء البطالة ، بل من عالم الشغل و الحركيّة، متعلّمة كانت أو حتى ذات مستوى تعليمي بسيط (رغم قلّة هذه الفئة بعيّنتنا)، حيث لا توجد أي واحدة منهن، كانت عاطلة عن العمل، كما أنّ 64% منهنّ كنّ أجيرات و 10% منهن متقاعدات أي أن 74% من عينتنا جرّبن ميادين

العمل، بالإضافة إلى ذلك لدينا 26% منهنّ صاحبات أعمال حرّة ممّا يعكس تجربة في القيادة و التّسيير و استقلاليّة ماديّة ساعدت و حفّزت على المشاركة سياسيًّا ضمن فضاءات معقّدة مثل البرلمان.

رابعا: أصحيح أنّ العازبات قد اكتسحن البرلمان الجزائري؟

كثيرا ما يتداول الإعلام الحالة المدنيّة للنساء النوّاب بالمجلس الشعبي الوطني في العهدة السابعة، متّهمًا إيّاهن بكونهن بنين حياةً سياسيّةً على حساب حياتهن الإجتماعية و قد تطاولت عليهن بعض المصادر الإعلاميّة ، المكتوبة على وجه الخصوص بشكل غير مقبول و لا منصف ن مثل نعت البرلمان ببرلمان العازبات أو حتّى ببرلمان **(البايرات)** و يعني هذا المصطلح النساء المتأخّرات في سن الزواج ، و كأنّ الحالة المدنيّة للمرأة المشرّعة شُبهة عليها أن تتخلّص منها**!** هذا ما جعلني أركّز على الحالة المدنيّة للمبحوثات الّتي يعكسها الجدول التّالي :

الجدول رقم (39): الحالة المدنية للمبحوثات

التكرار و النسبة / الحالة المدنية	ك	%
عزباء	15	%30
متزوجة	24	%48
مطلقة	11	%22
المجموع	50	%100

حيث يتّضح من الجدول أنّ 52% من عيّنتنا غير متزوّجات، تمثّل المطلّقات نسبة 22% منهن، في حين أنّ نسبة المتزوجات وصلت 48%، و هي نسبة مرتفعة مقارنة بما للمرأة المتزوّجة بمجتمعنا من إلتزامات و مسؤوليات أسريّة و ما تتعرّض إليه في بعض الحالات من تقييد و تعنيف أسريّين خاصّة من قبل الزوج ، و من تهميش لذاتها الإجتماعية هذا ما يدفعني لأتساءل، هل تغيّرت نظرة الأسرة الجزائريّة لهوامش الحريّة الممكن منحها للمرأة إجتماعيًّا و سياسيًّا ؟ و هل للحالة المدنيّة حقًّا تأثير على ذلك؟ ، أسئلة سأحاول الإجابة عليها لاحقًا.

خامسا: الأصل الجغرافي للمبحوثات.

تم تقسيم مكان الميلاد جغرافيا إلى خمس مناطق و هي العاصمة و ضواحيها أي المدن الشمالية التي تجاورها و الشرق و الغرب و الجنوب و خارج الوطن ، و الهدف من هذا التقسيم هو العودة للجذور الأصليّة لأسرة كل مبحوثة من مبحوثاتنا، و ما لذلك من تأثير على ثقافتها و تنشئتها الأوّليّة إجتماعيا و سياسيا، و الجدول التّالي يوضح ما تحصّلت عليه من نتائج:

الجدول رقم (40): نساء من أصول الشرق الجزائري بمقاعد البرلمان أهو تقليد أم صدفة فقط؟

التكرار و النسبة / مكان الميلاد	ك / %
العاصمة و ضواحيها	11 / %22
الشرق	25 / %50
الغرب	10 / %20
الجنوب	2 / %04
خارج الوطن	2 / %04
المجموع	50 / %100

من خلال الجدول، تبيّن أنّ 50% من المبحوثات من أصول شرقيّة بمجتمعنا، لتليها 22% من العاصمة و ضواحيها و 20% من الغرب الجزائري ، أمّا الجنوب فهو يمثّل نسبة جدّ قليلة تساوي نسبة فئة المبحوثات المولودات بخارج الوطن و هي 04% هذا يعكس تواجدًا واضحًا لنساء من أسر ذو أصول شرقيّة بمجتمعنا الجزائري داخل البرلمان.

و يمكن للجدول التّالي أن يدعّم أيضا هيمنة الجهة الشرقيّة لدى الفئة النسويّة البرلمانيّة و الذي يعكس الإقامة قبل دخول البرلمان و الجهة الممثّلة من قبل كل امرأة نائب بالمجلس الشعبي الوطني تمّ استجوابها :

الجدول رقم (41): الشريحة الممثّلة من قبل المبحوثات.

التكرار و النسبة / الإقامة	ك	%
العاصمة و ضواحيها	13	%26
الشرق	22	%44
الغرب	11	%22
الجنوب	3	%06
خارج الوطن	1	%02
المجموع	50	%100

من خلال الجدول يتّضح أنّ 44% من العيّنة المستجوبة تمثّل الجهة الشرقيّة من المجتمع، لتليها 26% ممثّلة للعاصمة و ضواحيها و 22% ممثّلة للغرب الجزائري في حين أنّ الجنوب لم يمثّل سوى بـ06% من النساء النواب و امرأة واحدة مستجوبة أي بنسبة 02% من العيّنة تمثّل خارج الوطن ،فهل هذه النسب تعكس ما يُتداول عن الفضاء السياسي الجزائري بكونه مُسيَّر خاصّة من قِبل قادة ذو أصول شرقيّة ؟ و هذا ما قمت بتوضيحه سابقًا عند مقارنة الأصل الجغرافي بين رؤساء الجزائر و هل الأسر بالشّرق الجزائري قد منحت نساءها هوامش حريّة سياسيّة أكبر من غيرهنّ بالجزائر أوصلتهن إلى مقاعد برلمانيّة؟ أم أنّ هذه الإحصائيّات قد مالت للجهة الشرقيّة و من بعدها العاصمة بمحض الصدفة فقط؟.

المقابلة: اعتمدتُ على المقابلة كوسيلة تدعيميّة لما تحصّلتُ عليه من معلومات بفضل الإستمارة ، حيث أجريتها مع 13امرأة نائب ، لم يكن سهلًا إقناعهن لحساسيّة مناصبهن السّياسيّة غير أنّني تمكّنت من إثراء بحثي و التّأكّد من معلوماتي بفضل أجوبتهن ، تلك الأجوبة الّتي حاولت التحصّل عليها من مبحوثات بخصوصيّات مختلفة يمكن الإشارة لأهمّها كالتّالي :

المقابلة رقم(01): المبحوثة من مواليد 1975 بالمسيلة، الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس، مستواها التّعليمي ثانوي، مطلّقة من حزب تجمّع أمل الجزائر(تاج).

المقابلة رقم (02): المبحوثة من مواليد 1958 بباريس(فرنسا) و هي ممثّلة للجالية الجزائريّة بباريس، مستواها التّعليمي جامعي ، مطلّقة و أمّ لثلاث أبناء .

المقابلة رقم(03):المبحوثة من مواليد 1964 بالمديّة ، ممثّلة للجزائر العاصمة ، متحصّلة على دكتوراه دولة ، عزباء من حزب جبهة التّحرير الوطني.

المقابلة رقم (04) : المبحوثة من مواليد 1980 بالجزائر العاصمة ، ممثّلة لولاية البليدة، مستواها التّعليمي جامعي، عزباء من حزب جبهة التّحرير الوطني.

المقابلة رقم(05) : المبحوثة من مواليد 1980 بإليزي ، الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس الشّعبي الوطني ، مستواها التّعليمي جامعي ، عزباء من حزب جبهة التّحرير الوطني.

المقابلة رقم(06): المبحوثة من مواليد 1966 بالجزائر العاصمة، ممثّلة لولاية بومرداس، مستواها التّعليمي جامعي، متزوّجة و أم لثلاث أبناء من حزب جبهة القوى الإشتراكيّة.

المقابلة رقم(07):المبحوثة من مواليد1983 بالبويرة،الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس، مستواها التّعليمي ما بعد التدرّج، متزوّجة من حزب جبهة القوى الإشتراكيّة.

المقابلة رقم(08): المبحوثة من مواليد 1963بالجزائر العاصمة، الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس، مستواها التّعليمي جامعي، عزباء من حزب جبهة القوى الإشتراكيّة.

المقابلة رقم(09): المبحوثة من مواليد 1968 ببجاية، ممثّلة لولاية الجزائر العاصمة، مستواها التّعليمي ما بعد التدرّج ،متزوّجة و أمّ لثلاث أبناء، من حزب جبهة القوى الإشتراكيّة.

المقابلة رقم(10): المبحوثة من مواليد 1971 بتيزي وزو ، الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس، مستواها التّعليمي جامعي ، متزوّجة و أم لثلاث أبناء، من حزب العمّال.

المقابلة رقم(11): المبحوثة من مواليد1978 بوهران، الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس، مستواها التّعليمي جامعي، عزباء ،من حزب العمّال.

المقابلة رقم(12): المبحوثة من مواليد الخمسينات بالمسيلة ، الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس ، مستواها التّعليمي جامعي، مطلّقة و أم لثلاث أبناء، من حزب التجمّع الوطني الدّيمقراطي.

المقابلة رقم(13): المبحوثة من مواليد السّبعينات بالتبسة، الولاية الّتي تمثّلها بالمجلس، مستواها التّعليمي ما بعد التدرّج (بروفيسور) ، مطلّقة، من حزب التجمّع الوطني الدّيمقراطي.

سبر آراء :

و إلى جانب الإستمارة و المقابلة الوسيلتان الأساسيّتان لبحثي الميداني ، استعنتُ أيضًا **بسبر آراء (100 شخص)** لاكتشاف رأي المواطن و المواطنة الجزائريّين في المرأة النّائب الّتي دخلت المجلس الشّعبي الوطني تحت غطاء نظام الحصص و ذلك لتدعيم ما افترضته حول عدم نضج فكرة دمج المرأة بالمجال السّياسي لدى مختلف شرائح المجتمع الجزائري وقد تمّ أخذ العيّنة بصورة عشوائيّة مع احترام التّقسيم الجغرافي التّالي: العاصمة – منطقة القبائل – الشّرق – الغرب – الجنوب.

حيث تمّ أخذ 20 مبحوث و مبحوثة من كلّ رقعة جغرافيّة، أي 10 ذكور و 10 إناث، أمّا المناطق فكانت: العاصمة، بسكرة، أدرار، الأغواط، الجلفة، بويرة، أزفّون، تيزي وزّو، جيجل، مستغانم، غليزان، شلف، باتنة.

و قد تمّ تحديد أربع مؤشّرات أساسيّة تمّ ربطها مع الرّأي و هي الجنس و السّن و المستوى التّعليمي و الإقامة و يمكن توضيح خصوصيّات العيّنة كالتّالي:

1) السّن:

- **حساب طول الفئة السنيّة:**

للتّمكّن من تفيئة عيّنتنا سنيًّا ، كان من الضّروري حساب طول الفئة أوّلاً، وهي طريقة تمّ استخدامها قبل ذلك عند تفريغ البيانات المتحصّل عليها ميدانيًّا، حيث لدينا:

المدى المطلق = أكبر تكرار – أصغر تكرار

= 83 – 21 = 62 سنة.

طول الفئة = $\frac{62}{7}$= 8,85 أي بالتقريب 09 سنوات

الجدول رقم (42): سنّ الفئة المستجوبة من المواطنين.

التّكرار و النّسبة / السّن	ك / %
30-21	17 / %17
40-31	24 / %24
50-41	21 / %21
60-51	14 / %14
70-61	16 / %16
80-71	6 / %06
90-81	2 / %02
المجموع	100 / %100

من الجدول يتضّح أنّ 62% من العيّنة المستجوبة تنتمي إلى الجيل وليد الإستقلال أو الّذي تلاه أي يمكن تصنيفها ضمن الجيل السّياسي الثّاني و الثّالث، و ما يميّز هذه الشّريحة السنيّة هو تنشئتها الإجتماعية التي تمّت بمجتمع حرّ الإرادة السياسيّة و الإجتماعية، اكتسبت فيه العديد من الفئات الإجتماعيّة حقوقًا جديدة، منها المرأة الّتي خرجت للتّعلّم و التّعليم و للعمل بشتّى الميادين الأخرى، فهل يمكن أن تكون التغيّرات الإجتماعيّة الحاصلة إبتداءًا من الإستقلال إلى يومنا هذا قد غيّرت من نظرة المواطن الجزائري للمشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا أم لا؟ هذا ما سأحاول التحقّق منه لاحقًا .

2)المستوى التّعليمي:

الجدول رقم (43): المستوى التّعليمي للفئة المستجوبة.

التّكرار و النّسبة / المستوى التّعليمي	ك %
أمّي	13 %13
إبتدائي	15 %15
متوسّط	15 %15
ثانوي	18 %18
جامعي	27 %27
ما بعد التدرج	12 %12
المجموع	100 %100

لدينا 39% من العيّنة المختارة من المواطنين و المواطنات الجزائريين جامعيّين، و سأحاول ربط ذلك بآرائهم حول التّواجد النّسوي البارز اليوم بالمجلس الشّعبي الوطني، فهل من اختلاف في الرّأي حسب المستوى التّعليمي؟ أم أنّ الرّأي مبني على أساس تأثير مؤسّسات أخرى للتّنشئة الإجتماعية و السّياسيّة غير المؤسّسة التّعليميّة؟ أو على أسس أخرى سأحاول اكتشافها.

الفصل الخامس:

التّحقّق من الفرضيّة الأولى:

المشاركة البرلمانيّة للمرأة، وليدة تنشئة إجتماعيّة وسياسيّة خاصّة.

المبحث الأوّل:الأسرة، داعم أساسيّ لوصول المرأة إلى مقاعد المجلس الشّعبي الوطني.

تمهيد

المطلب الأوّل : دور الأسرة في نشأة و تطوير الوعي السّياسي لدى المرأة .

المطلب الثّاني : النّشاط السّياسي للأسرة و آثاره على مشاركة المرأة بالفضاء السّياسي الجزائري .

المبحث الثاني:جماعة الرّفاق مصدر و سند سياسي آخر للمرأة.

تمهيد

المطلب الأوّل : الحوار السّياسي مع جماعة الرّفاق ، صورة من صور التنشئة السياسيّة .

المطلب الثّاني : مساندة أفراد آخرين للمرأة النّائب .

المبحث الثالث: النشاطات المدنيّة، تحضير سياسي مثالي للمرأة.

تمهيد

المطلب الأوّل : واقع النّشاط الجمعوي النّسوي بمجتمعنا .

المطلب الثّاني : تواجد كميّ و كيفيّ ضعيفين على مستوى الفضاء النّقابي .

المبحث الرابع:التّاريخ السياسي للنساء النواب.

تمهيد

المطلب الأوّل : خصوصيّات المشاركة السّياسيّة للمبحوثات .

المطلب الثّاني : الإنتماء السّياسي للنّساء النوّاب المستجوبات.

المبحث الأول: الأسرة، داعم أساسيّ لوصول المرأة إلى مقاعد المجلس الشّعبي الوطني.

تمهيد:

تعتبر الأسرة أوّل و أهمّ مؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة لأي فرد إجتماعي، و انتقالها التّدريجي بمجتمعنا من أسرة ممتدة إلى نواتيّة أحدث تغيّرات عديدة في مصير مشاركة المرأة مدنيًّا وسياسيًّا، أي بتعبير آخر المرأة الّتي تلقى دعمًا معنويًّا و حتى ماديًّا و ميدانيا من قِبل أسرتها خاصّة النواتيّة، أكثر حظًّا من غيرها في الوصول إلى مناصب سياسيّة و قياديّة بالمجتمع ، كونها بأمسّ الحاجة إليه (أي إلى ذلك الدّعم) ببيئة إجتماعيّة يغلب عليها الطابع الذّكوري سأحاول برهنة ذلك من خلال هذا الجزء من الدراسة.

المطلب الأوّل: دور الأسرة في نشأة و تطوير الوعي السّياسي لدى المرأة.

تعتبر الأسرة أوّل مؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة و السياسيّة، تتشرّب من خلالها المرأة من مختلف منابع الموروث الثقافي و الفكري لمجتمعها، يعتبر المجال السياسي جزءا منها، إلاّ أنّ ذلك يختلف حسب طبيعة الأسرة و البيئة الإجتماعية المتواجدة فيها و دور المرأة بداخلها (إبنة، زوجة،...)، لكن يمكننا إلتماس ذلك و قياس مدى تأثيره على مستقبلها السياسيّ من خلال بعض المؤشّرات و هي:

1. الحوارات و النّقاشات السياسيّة بالأسرة مرجع أساسيّ لتنشئة الفتاة و المرأة سياسيا:

الحوار السياسي داخل الحيّز الأسري يزيد من الوعي السياسي للإبنة أو الزوجة أو... أيّ منهن باختلاف دورها الإجتماعي داخل هذه المؤسسة، كما يعطيها فسحة و مجالا للتعبير عن آرائها السياسيّة التي تتطور و تتغيّر أحيانا كثيرة بالتجربة و الممارسة التي تبدأ بالمناقشة تلك المناقشة الّتي تزيد من فرص مشاركتها بالعمل السّياسي، كونها ستستفيد من تنشئة سياسيّة موجّهة تجعلها تكبر سياسيًّا على مبدأ المشاركة و إبداء الرّأي لا القمع و الشعور بالإغترابو يزيد في نفس الوقت من ثقتها بنفسها لخوض معارك باللّعبة السّياسيّة ، تحارب من خلالها بالدّرجة الأولى الذهنيّة الذّكوريّة المقصية تمامًا لها.

و فيما يخص مبحوثاتنا كثيرات هنّ اللّواتي أجبن بوجود حوار سياسي بالأسرة أي أنّهن قد مُنحن بالفضاء الأسري هامش حريّة للتّعبير عن آرائهن و مواقفهن السياسيّة و الإستفادة في نفس الوقت من آراء و تجارب أقاربهن السياسيّة و يمكن توضيح ذلك من خلال الشّكل التّالي :

الشّكل رقم (3) : تحاور سياسي واضح على مستوى الأسرة .

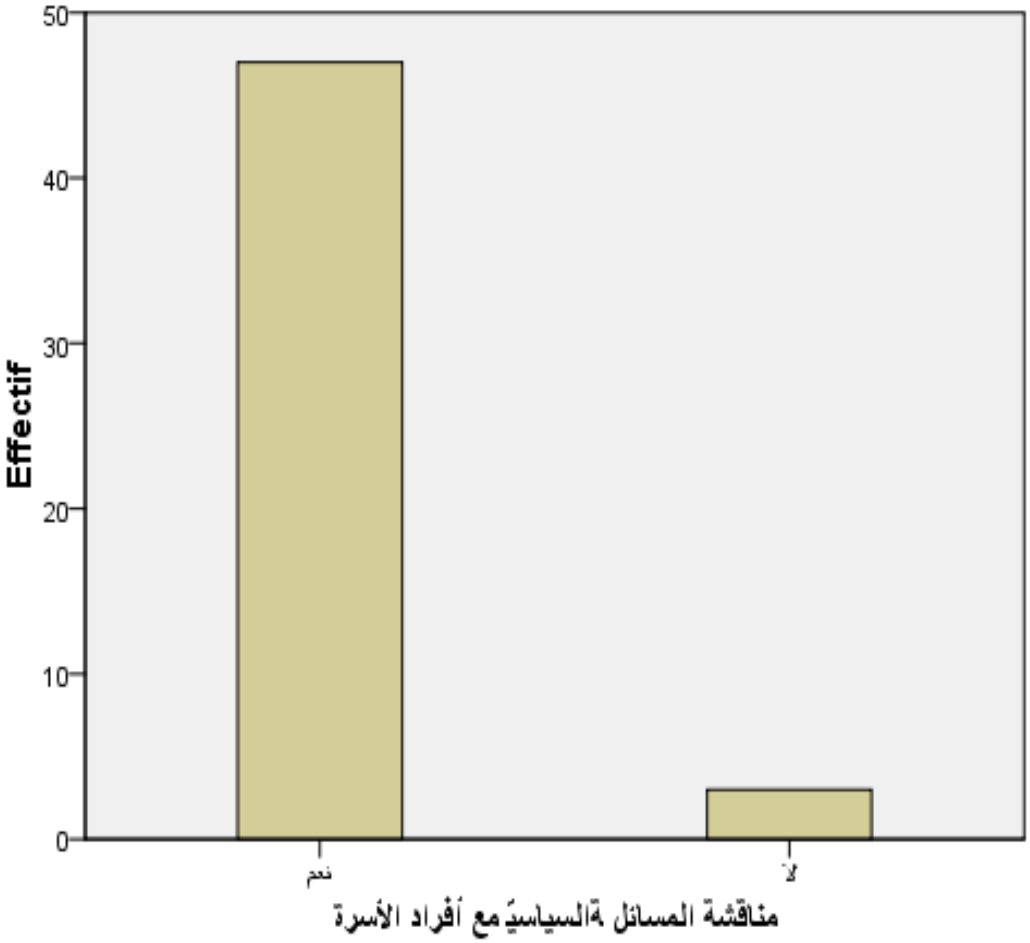

حيث يتأكّد من الشّكل أنّ النّساء النوّاب المستجوبات قد استفادت معظمهن من هوامش حريّة على مستوى الأسرة، بدايتها كانت بحريّة إبداء الرّأي السّياسي.

و قبل أن أتطرّق لتفاصيل أعمق يمكن ربط الحالة المدنية بهذا المؤشّر، لمعرفة من الأكثر نقاشًا لأسرتها في المواضيع السياسيّة، أهي العزباء أم المتزوجة أم المطلقة؟ و هذا ما يمكن توضيحه كالتالي :

الجدول رقم (44): أسر المبحوثات، مهتمّة بالحوار السياسي.

مناقشة المسائل السياسية / الحالة المدنية	نعم	لا	المجموع
عزباء	14 %93,3	1 %6,7	15 %100
متزوّجة	23 %95,8	1 %4,2	24 %100
مطلّقة	10 %90,9	1 %9,1	11 %100
المجموع	47 %94	3 %06	50 %100

يؤكّد الجدول أنّ المرأة النائب لم تأت من أسر غير مبالية بالمواضيع السياسية، بل على عكس ذلك تمامًا، حيث أنّ فئة 94% من المبحوثات تناقش مع أفرادأسرتها المسائل السياسيّة المختلفة و ذلك مهما كانت حالتها المدنيّة، فنجد أنّ 95,8% من المتزوّجات تصنّف ضمن هذه الفئة و 93,3% من العازبات و أيضا 90,9% من المطلّقات.أمّا أعلى نسبة لمن لا تناقش المسائل السياسيّة مع أفراد الأسرة و إن كان الفارق ضئيلاً مقارنة بنسب الجدول الأخرى، فهي نسبة المطلّقات بـ9,1% مقابل 6,7% من العازبات و 4,2% من المتزوّجات و يعود هذا الإرتفاع الطفيف لدى المطلّقات لحساسيّة وضعيتهن الإجتماعيّة، كون المرأة المطلّقة بمجتمعنا لاتزال متحفّظة و منطوية على نفسها في العديد من الحالات خاصّة مع أفراد الأسرة، التي غالبًا ما تعاني من نظرتهم المتشبّعة بالأفكار المسبقة و الآراء المتعارضة حول طلاقها أي ماضيها وحتى حاضرها و مستقبلها.

لكن فيما يخصّ عيّنتنا، سأحاول من خلال مؤشّرات أخرى التأكّد أكثر من درجة مساندة الأسرة لها إجتماعيًّا و سياسيًّا، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (45): النساء النواب منتوج أسر مساندة لها سياسيًّا.

مناقشة المسائل السياسية / مساندة أسريّة	نعم	لا	المجموع
نعم	45 %93,8	3 % 6,2	48 %100
لا	2 %100	0 %00	2 %100
المجموع	47 %94	3 %06	50 %100

من خلال إحصائيات الجدول، يتّضح أن الأسرة قد ساندت المرأة في خوضها لنشاط سياسي معقّد كالترشّح لانتخابات تشريعيّة في مجتمع رجولي مثل مجتمعنا و ذلك بنسبة تقدّر بـ93,8% اللّواتي كنّ تناقشن المسائل السياسيّة مع أفراد الأسرة و بنسبة تقدّر بـ6,2% اللّواتي لم يكن لديهن حوار سياسي أسري(96بالمئة من العيّنة المستجوبة) ،و هناك حالتين من العيّنة رغم وجود تواصل سياسي مع أفراد أسرتيهما إلاّ أن هاتين الأخيرتين لم تساندهما في سباق التشريعيّات الأخيرة و لا في توليهما منصبين برلمانيين و يعودُ ذلك للأعراف و التقاليد و لخصوصيّة كلّ أسرة و سأحاول التعرّف عليهما أكثر في المطلب القادم (الأصل الجغرافي، الإقامة قبل دخول البرلمان، الحالة المدنية).

كما أكّدت المقابلات الّتي أجريتها نتائج الإستمارات الموزّعة حول حقيقة المساندة الواضحة للأسرة الّتي كانت سببًا مباشرًا في تمكّن المرأة من القيام بخطوة جريئة سياسيًّا مثل الترشّح لانتخابات تشريعيّة و تولّي بعد ذلك منصب برلماني بمجتمع لطالما ضيّق عليها المجال السّياسي ، حيث عندما سألتُ النّساء النوّاب اللّواتي أجريت معهن مقابلات: **هل لعبت الأسرة دورًا في وصولك للبرلمان؟ من لعب ذلك الدّور؟ و كيف ذلك؟** عكست معظم أجوبتهن الدّور الإيجابي لأسرهن في وصولهن للبرلمان، في حين مبحوثتين فقط أشارت للعراقيل و المشاكل

الّتي عانت منها داخل الأسرة بسبب الترشّح و بعد ذلك دخول البرلمان، الأولى(**المقابلة رقم: 01)** تسبّب لها نشاطها البرلماني في الوصول إلى نفق مسدود في علاقتها الزّوجيّة ممّا أدّى إلى الطّلاق.

أمّا الثّانية (**المقابلة رقم: 11)** لم تتقبّل أسرتها (الوالدين و الإخوة) نشاطها البرلماني و هو موقف يعكس الصّورة النمطيّة السلبيّة المحمولة على المرأة الّتي تجرؤ على المشاركة سياسيًّا لدى العديد من الأسر الجزائريّة.

و فيما يخصّ المقابلات الأخرى الّتي أجريتها فقد أكّدت كلّها ما افترَضتُه مسبقًا عن كون المرأة النّائب قد تلقّت تنشئة سياسيّة خاصّة أسريًّا ، تحفّز على العمل السّياسي بصورة مباشرة أو حتّى غير مباشرة (حريّة إبداء الرّأي ، القيادة...) بعيدة نوعًا ما عن التّنشئة المألوف أن تتلقّاها الفتاة بمجتمعنا ، حيث أشارت كلّهن لمساندة معنويّة بالمحيط الأسري (الوالدين ، الزّوج، الإخوة ، الأبناء، الأقارب) و أكّدت سبعة منهن على استفادتهن من مساعدات ماديّة ، أمّا المشاركة بالحملة الإنتخابيّة فقد تلقّت هذا النّوع من المساندة خمس مبحوثات (كلّهن شارك الأب و الإخوة في الحملة الإنتخابيّة إلى جانب مبحوثة صرّحت بكون الزّوج أيضًا قد ساهم في ذلك) و هي مساعدة تقنيّة و ميدانيّة تعكس إيمان الأسرة بقضيّتها و باحتمال نجاحها و التمكّن من دخول البرلمان.

2. المستوى التعليمي، مؤشّر تنشئة سياسيّة مقصودة:

يمكن ربط مؤشّر الحوار الأسري السياسي المطوّر للوعي السياسي لدى المرأة بالمستوى التعليمي لأفراد الأسرة التي تحتضن المرأة و تُقَولِبُها داخل قالبٍ سياسيٍّ معيّن، حيث يعكس المستوى التعليمي العالي للأسرة تنشئة سياسيّة مقصودة لدى الأبناء، لكن يرتبط أيضًا كما أشرت سابقا بالبيئة الإجتماعيّة و بطبيعة الأسرة ،فهل الأسرة الجزائريّة ينطبق عليها هذا الحديث، خاصّة إن كنّا نتكلّم عن ابنة أو زوجة؟!

لذلك أحاول ربط المستوى التّعليمي للوالدين ثم للزّوج بقابليّة مناقشة المسائل السياسيّة أسريًّا مع المرأة، هذا ما حاولت دراسته و التأكّد من صحّته من خلال الجداول التّالية و التي سأحاول أن أبدأ بصاحب السّلطة العليا في أوّل احتكاك أسري للمرأة منذ ولادتها، ألا و هي السلطة الأبويّة هذا ما أترجمه كالتالي:

الشّكل رقم (4) : المستوى التّعليمي للوالدين

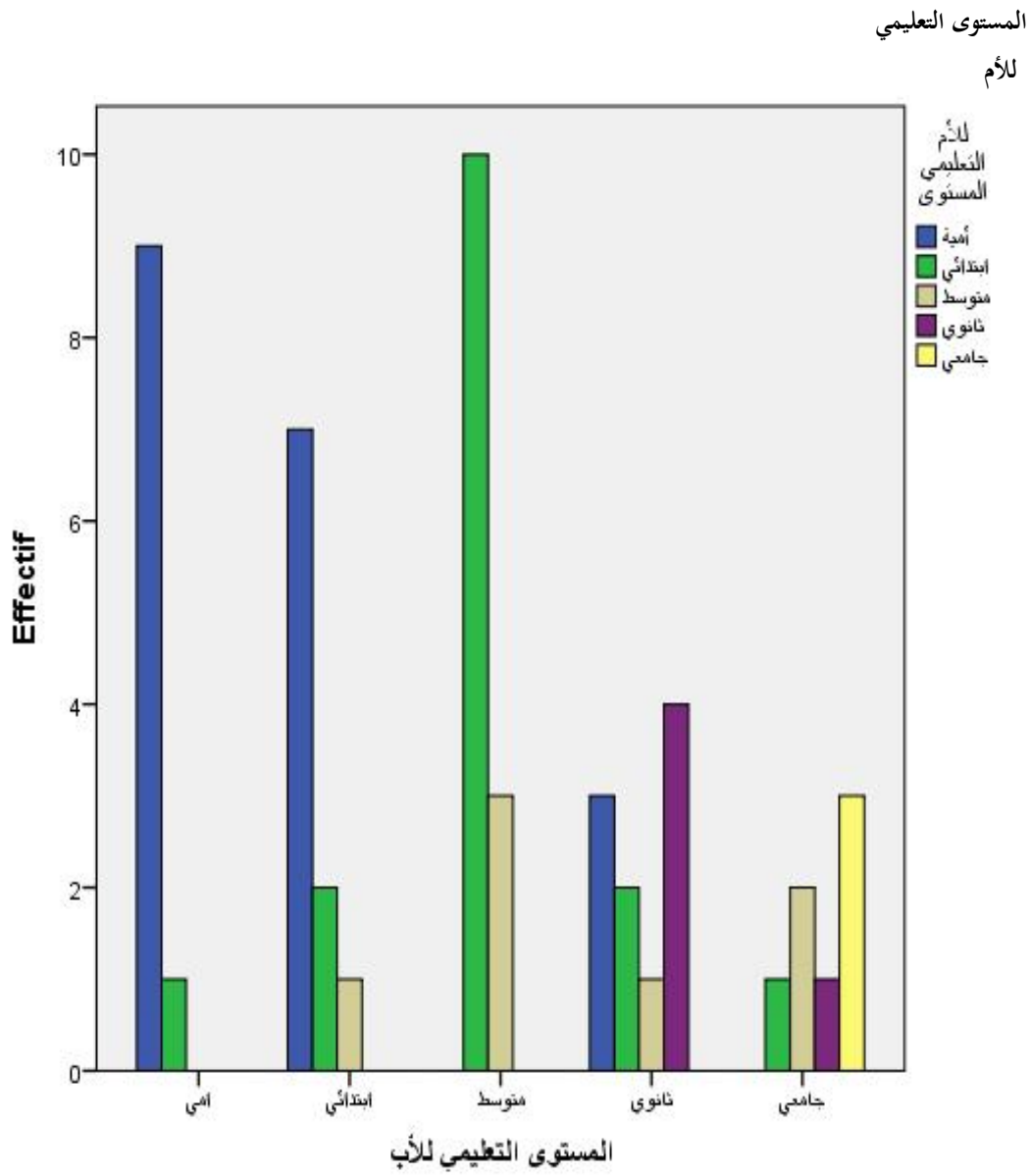

يوضّح الشّكل المستوى التّعليمي للوالدين ، حيث يبدو أنّ معظمهم لم يصل إلى الجامعة (ما عدى 07 آباء و 03 أمّهات) ، ويمكن إرجاع ذلك غلى ظروف تاريخيّة صعبة ، فمعروف على مجتمعنا كونه قد خرج مؤخّرًا نسبيًّا من كابوس الأميّة الّتي ألحقها المستعمر الفرنسي بشعب الجزائر ، أميّة فاقت التسعون بالمئة في الستينات من القرن الماضي ، ممّا يفسّر المستوى التّعليمي المنخفض لدى الوالدين ، خاصّة الأمّ الّتي معروف أنّها قد حُرِمت من الدّراسة إبّان الإحتلال أو قد سُمح لبعض الفتيات الجزائريّات بالدّراسة لمدّة قصيرة فقط لم تتجاوز المرحلة الإبتدائيّة ففيما يخصّ الأب ، يبدو أنّه جد متفائل لاهتمام ابنته بالسياسة ، فقد شجّعها بفتح باب الحوار معها، هذا ما تعكسه نتائج الجدول التّالي:

الجدول رقم (46): أب متجاوب مع المرأة النائب باختلاف مستواه التعليمي.

مناقشة المسائل السياسية / المستوى التعليمي للأب	نعم	لا	المجموع
أمي	10 %100	0 %00	10 %100
إبتدائي	8 %80	2 %20	10 %100
متوسط	13 %100	0 %00	13 %100
ثانوي	9 %90	1 %10	10 %100
جامعي	7 %100	0 %00	7 %100
المجموع	47 %94	3 %06	50 %100

من خلال إحصائيات الجدول، يبدو واضحا أن المبحوثات هن عبارة عن نساء اعتدن مناقشة المسائل السياسية داخل البيت الأسري باختلاف المستوى التعليمي للأب المعروف عليه بمجتمعنا الجزائري، أنّه يتدخّل في النقاشات التي تفتحها الإبنة بالبيت، منها السياسيّة التي نجد 20% من الآباء الذين مستواهم التعليمي إبتدائي لا تناقش المبحوثة أمورًا سياسية بالبيت الأبوي أو حتى لدى الزوج بحكم العادة و التعوّد كما أن 10% من الآباء اللذين مستواهم التعليمي ثانوي، لا تناقش بناتهم المسائل السياسة بالبيت (20% من فئة المطلقات).

لكن عمومًا يبدو أنّ السّلطة البطريكيّة الممارسة على هذه العيّنة من المبحوثات قد زكّت ميلهن للعمل السّياسي و تواجدهن اليوم بالمجلس الشّعبي الوطني ، ممّا يؤكّد مرّة أخرى كونهنّ تمتّعن بتغطية و مساندة أسريّة ، حمتهنّ من نظرة المجتمع السلبيّة لهنّ و ساهمت في تشجيعهن على مقاومتها و المضيّ عكس التيّار الإجتماعي و الموروث

الثّقافي ، فبأسرنا الجزائريّة المحافظة لا يمكن الإستهانة بسلطة الأب الّتي لا تزول إلّا بزواله، حتّى أنّ آثارها تبقى ظاهرة رغم استقلاليّة الفتاة بمنزلها و أسرتها الخاصّة في غالب الحالات، و أكبر مثال على ذلك الصّراع القائم و الدّائم بين البنت و الأخ الأكبر بالعديد من الأسر و التدخّل المتشابه دائمًا للوالد الّذي يمنع الأخ الفاشل إن صحّ هذا التّعبير دراسيًّا و حتّى اجتماعيًّا أحيانًا عن أخته النّاجحة دراسيًّا ممّا يفتح لها أبواب النّجاح المهني و ما يحفّزها للمشاركة مدنيًّا و سياسيًّا.

أمّا عن المستوى التعليمي للأم و مدى تأثيره في دخول الفتاة في نقاشات أسرية سياسيّة، فهو مهمٌّ لكون الأمّ تمثّل ثاني سلطة و أحيانًا الأولى بالأسرة الجزائريّة و لو بطرق ملتوية هذا من جهة، أما من جهة ثانية فكونها امرأة يجعلها تفتح نقاشات أكثر مع ابنتها يمكن للجانب السّياسي أن يجد مكانًا فيها إن توفّرت شروط في الأمّ طبعًا، أهمّها المستوى الفكري و التّعليمي المناسبين و الميل للسياسة أو لإرضاء الإبنة بتركها حرّة في التعبير عن أفكارها السياسية و هذا ما يمكن توضيحه كالتّالي:

الجدول رقم (47) : التحاور الأسري حسب المستوى التعليمي للأم.

مناقشة المسائل السياسية / المستوى التعليمي للأم	نعم	لا	المجموع
أميّة	17 %89,5	2 %10,5	19 %100
إبتدائي	16 %100	0 %00	16 %100
متوسط	7 %100	0 %00	7 %100
ثانوي	4 %80	1 %20	5 %100
جامعي	3 %100	0 %00	3 %100
المجموع	47 %94	3 %06	50 %100

يتّضح من خلال الجدول أن 10,5% من الأسر أين تكون الأم أميّة لا تناقش المرأة النائب مسائل سياسية بداخلها و إذا ما قارننا ذلك بالأب الأمي (00%) لاستطعنا إستنتاج أنّ خروج الأب من البيت واحتكاكه بجماعات الرّفاق و وسائل الإعلام يمكن أن يكون سببًا مباشرًا في تجاوبه مع التّحاور السياسي مع ابنته أكثر من الأم الأميّة التي يمكن أن تكون غير مبالية بالسياسة.

أمّا الأم ذات المستوى الثانوي فـ20% من هذه الفئة من الأسرة لا تناقش فيها المرأة النائب مسائل سياسية، و لربما المستوى الثانوي لدى الوالدين بمجتمعنا يحمل سببين لعدم مناقشة المسائل السياسية مع البنت، حيث و كما شرحت سابقًا، و بحكم طبيعة المجتمع الجزائري، يمكن إعتبار العديد من أفراد هذه الفئة من الجيل السياسي الثاني الذي يعاني أحيانا من سلبيّة سياسيّة و لا مبالاة لكل ما هو سياسي، لشعوره بالإغتراب هذا من جهة، أما من جهة ثانية نجده لا يحترم أفكار الجيل السياسي الثالث خاصة السياسية منها، فما بالك إن كانت امرأة! إلاّ أنّ ذلك لا ينفي ما أكدّه لنا الجدول السابق، و هو أنّ معظم المبحوثات (94%) تناقشن المسائل السياسيّة مع أفراد أسرهن، بنسب كبيرة يعكسها لنا الجدول ، و للحصول على قراءة أكثر دقّة يمكن إضافة الإحصائيّات التّالية الّتي عكسها الميدان:

في حالة الوالدة الأميّة:

20% من العازبات و 10% من المتزوجات لا تناقش المسائل السياسية مع أفراد الأسرة.

في حالة الوالدة ذو المستوى الإبتدائي و المتوسط:

كل المبحوثات تناقش المسائل السياسية مع أفراد الأسرة باختلاف حالتهن المدنية.

في حالة الوالدة ذو المستوى الثانوي:

50% من المبحوثات المطلقات لا تناقش المسائل السياسية مع أفراد الأسرة.

في حالة الوالدة الجامعية:

كل المبحوثات تناقش المسائل السياسية مع أفراد الأسرة باختلاف حالتهن المدنية (متزوجة/مطلقة).

أما عن المرأة النائب المتزوّجة و المستجوبة، فيعكس الشّكل التّالي العلاقة القائمة بين المستوى التّعليمي لزوجها الذي يُعتبر المسؤول الأوّل عن الأسرة و صاحب قرارات مؤثّرة بشكل مباشر في هامش الحرّية الممنوح لها على كلّ المستويات و بين مناقشتها للمسائل السياسيّة بالأسرة النّواتيّة على الخصوص، كونها و بطبيعة ما وصل إليه

مجتمعنا الجزائري تعتبر الوعاء الأوّل و الأوسع لتفاعلات المرأة المتزوّجة الّتي استقلّت عن الأسرة الممتدّة لزوجها و لأهلها، ولربّما نجد تأثير أهلها(الوالد على وجه الخصوص) أكبر من تأثير أسرة زوجها في قراراتها.

الشكل رقم (5) : التحاور الأسري حسب المستوى التّعليمي للزوج .

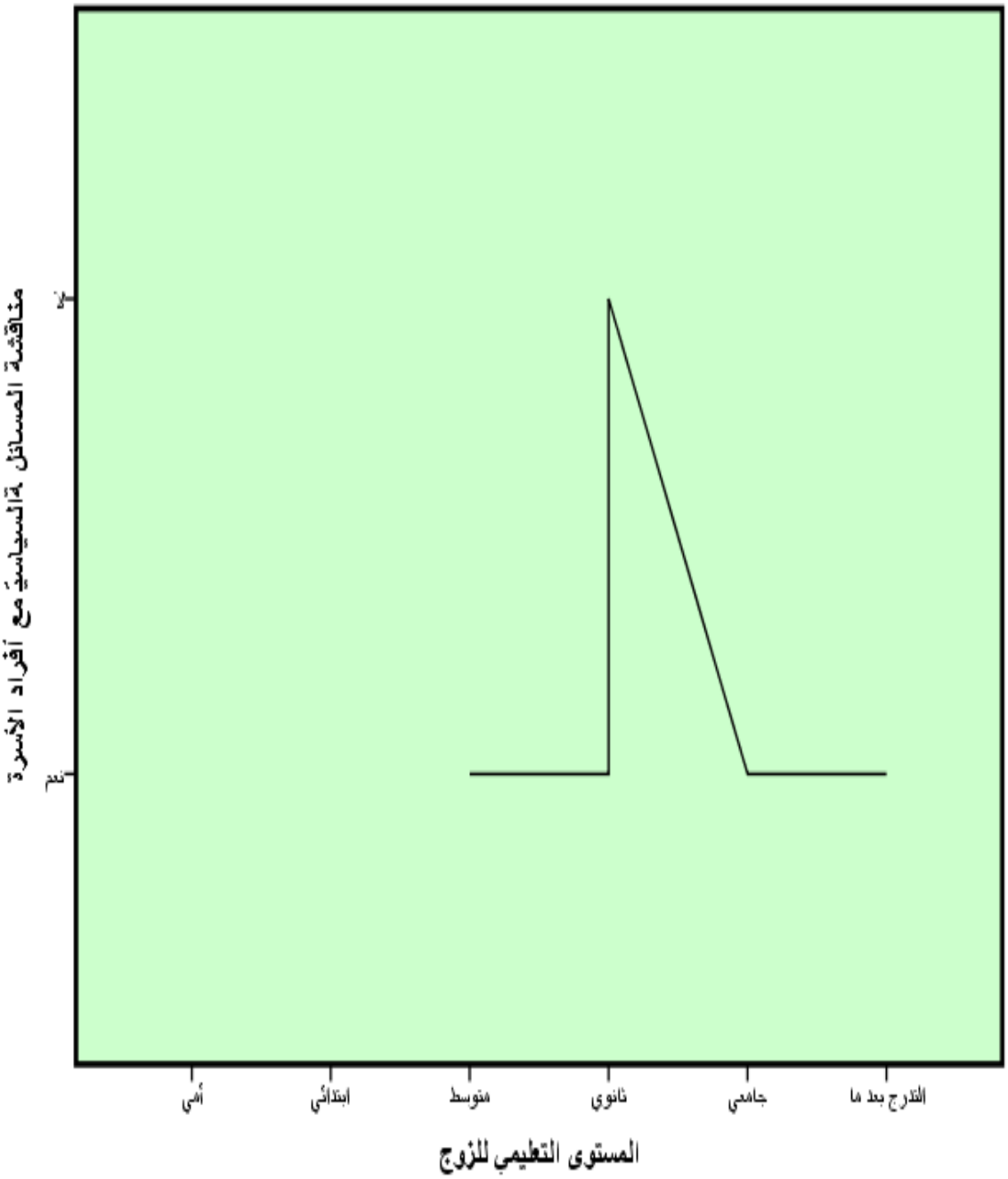

أوّل ما يمكن ملاحظته من إحصائيّات الدّراسة هو كون 53,12% من أزواج المبحوثات المتزوجات جامعيين منهم 09,37% مستواهم وصل ما بعد التدرّج و تعتبر هذه الفئة متجاوبة 100% مع الحوارات السياسية داخل المنزل و هذا من البديهي أن يرفع من مستوى الوعي السياسي لدى الزوجة، كما اكتشفت أنه لا وجود لزوج أمّي أو ذو مستوى إبتدائي، و لربّما يعود ذلك لخصوصيات هذا الجيل أين تمّت عمليّة تعميم و مجانيّة التعليم، لكن يبقى هذا المؤشر قويًّا لتأكيد العلاقة الطرديّة بين وعي الزوج الذي يكتسبه من مستوى تعليميّ عالي و من تجربته اليومية و الحريّة الممنوحة للزوجة داخل فضائها الأسري، كما تأكّد لي أيضًا أنّ المرأة التي وصلت إلى قبة البرلمان، قد منحها الزوج حريّة في التعبير عن آرائها السياسية باختلاف مستواه التعليمي، حيث أنّ نسبة الأزواج ذو المستوى الثانوي وصلت 90,9% و المتوسط 100%، فخلاصة القول هو كون تفهّم الزوج و منحه المرأة حريّة في التعبير سياسيا كان سببًا مباشرا في وُصولها للبرلمان، باختلاف المستوى التعليمي لهذا الأخير، هذا ما حفّزني للبحث أكثر في خصوصيات الزوج المساند للمرأة النائب.

أمّا فيما يخصّ المقابلات الّتي أجريتها ، أكّدت تقريبًا نفس النّتائج، حيث ساند معظم الوالدين و الأزواج المبحوثات باختلاف مستوياتهم التعليميّة، فمعظم الوالدين لم يفت مستواهم التّعليمي الإبتدائي خاصّة الأمّهات اللّواتي لا تعمل منهن سوى اثنتان في حين أنّ الآباء معظمهم عمّال أو موظّفون بمناصب مهنيّة بسيطة، ما عدى مبحوثة واحدة (المقابلة رقم 02) تنحدر من أسرة والديها مستواهما التّعليمي جامعي ، و هي ممّثلة الجالية الجزائريّة بباريس الّتي وُلدت و ترعرعت بفرنسا، أين أتمّ والديها دراستهما الجامعيّة هناك و يعملان بمناصب مهنيّة سامية أمّا فيما يخصّ المتزوّجات منهن ، فهن أربع مبحوثات فقط ، مستواهن التّعليمي جامعي ،اثنتان منهن تحملن شهادات ما بعد التدرّج، أمّا أزواجهن فيحملون نفس المستوى التّعليمي و يعملون بمناصب إداريّة عليا.
كلّ هذه المعلومات تعكس حقيقة انحدار النّساء النوّاب من فئات اجتماعيّة متوسّطة و أحيانًا بسيطة فكريًّا و حتّى ماديًّا بالمجتمع الجزائري ، غير أنّها تحدّت المجتمع بمساندتها لبناتها و لنسائها للقيام بما هو عكس المألوف تماماً، أي المشاركة سياسيًّا و الترشّح و خوض مصاعب حملة انتخابيّة للوصول بعد ذلك لقبّة البرلمان و التّشريع من خلاله للمجتمع رجاله و نسائه و حتّى أطفاله.
بعد كل ما شرحته عن علاقة المستوى التعليمي بالحوار السياسي من المنطقي أن أقارن ذلك لدى المرأة النائب هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (48): تأثير المستوى التعليمي للمبحوثات على حواراتهن السياسية أسريًّا.

مناقشة المسائل السياسية / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
إبتدائي فما دون	1 %100	0 %00	1 %100
متوسط	2 %66,7	1 %33,3	3 %100
ثانوي	7 %100	0 %00	7 %100
جامعي	23 %92	2 %08	25 %100
ما بعد التدرج	14 %100	0 %00	14 %100
المجموع	47 %94	3 %06	50 %100

يؤكّد الجدول أنّ المستوى التعليمي ليس المؤشّر الوحيد المتدخّل في وجود حوار سياسي بنّاء للشخصية السياسيّة لدى المرأة بالأسرة، حيث أنّ 94% من النساء النواب لديهن نقاشات سياسية مع الأسرة مهما اختلفت مستوياتهن التّعليميّة، و يعود ذلك لخصوصيّات كلّ أسرة فاللّواتي لا تتجاوب سياسيًّا مع أسرهنّ من خلال التّحاور السّياسي و تبادل الآراء تمثّلن 33 بالمئة من صاحبات المستوى التّعليمي المتوسّط و 08 بالمئة من الجامعيّات و يُعتبر هذا التّذبذب في النّتائج دليل على كون هامش الحريّة الممنوح للمرأة من قبل الأسرة ذو أهميّة بالغة في مصير مشاركتها السّياسيّة مهما علا مستواها التّعليمي و أكبر دليل على ذلك ما ذكرتُه سابقًا عن وجود نساء متعلّمات و عاملات بمناصب مهنيّة قياديّة بالمجتمع الجزائري و هنّ في نفس الوقت معنّفات من قبل أسرهنّ (الزوج، الأب، الأخ ،.....) حيث تعانين من عنف لفظي و مادّي و يتم أحيانًا حرمانهنّ حتّى من أجرهن الشّهري بصورة قهريّة ، فالمرأة إذًا بمجتمعنا مهما علا مستواها التّعليمي أو أجرها المهني لا يمكن أن تذهب بعيدًا

بطموحاتها الإجتماعيّة و السّياسيّة إن لم تجد بيئة أسريّة و اجتماعيّة تساعدها في ذلك أو على الأقلّ لا تعرقلها بل تسمح لها بأن تجرّب الوصول إلى ما تصبو إليه .

المطلب الثاني: النشاط السياسي للأسرة و آثاره على مشاركة المرأة بالفضاء السياسي الجزائري.

أحاول من خلال هذا المطلب قياس مدى تأثير وجود نشاط سياسي بالأسرة على المشاركة السياسية للمرأة النائب، كما من المهمّ معرفة صاحب النشاط السياسي لتحديد المتفاعلين سياسيا مع المبحوثات داخل الأسرة و المتسببين بصورة مباشرة في الرفع من وعيهن السياسي الذي من الطبيعي أن يزيد من نسب مشاركتهن السياسية و أن يرتقي بتلك الأخيرة إلى مستويات معقّدة مثل المشاركة البرلمانيّة.

1) المشاركة السياسيّة لأفراد من أسرة المرأة النائب:

من خلال إحصائيات الدراسة ، اتّضح أنّ 56% من المبحوثات تنحدرن من أسر احتكّت مسبقًا بالفعل السّياسي بصورة أو بأخرى غير أنّ وجود 44% منهن لا يزاول أو زاول سابقًا أحد أفراد أسرهن أيّ نشاط سياسي، يؤكّد أنّ الأسرة ليست المؤسّسة الوحيدة من مؤسّسات التنشئة السياسيّة بمجتمعنا، المؤثّرة في ميولات و نشاطات المرأة السياسيّة، هذا ما حفّزني للبحث عن مؤسّسات أخرى و عن أسباب جديدة يمكن أن تكون وراء وصول المرأة الجزائرية إلى قبّة البرلمان.

فمنذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا طرأت على تركيبة مجتمعنا الإجتماعيّة و المؤسّساتيّة عدّة تغييرات على مستوى الأسرة و منظومته القيميّة و الفكريّة و القانونيّة و الإقتصاديّة و .....غيرها من المستويات، فتأثّر الأفراد بذلك كونهم فاعلين اجتماعيّين داخل تلك المنظومات المتحوّلة بشكل أو بآخر و بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

و يمكن اعتبار المرأة الجزائريّة أكثر المستفيدين من ذلك التحوّل، كون الدّستور أكّد بوتيرة تصاعديّة على حقوقها الإجتماعيّة و السياسيّة لكونها امرأة ،كما ساواها بنظيرها الرّجل بجلّ المستويات تقريبًا فيما يخصّ الحقوق و الواجبات كفرد إجتماعي فعّال يمثّل في مجموعه نصف طاقة المجتمع ، وهي اليوم في تفاعل مستمر مع مؤسّسات المجتمع المختلفة فقد تجاوزت مؤسّسة الأسرة الّتي لم تعد المصدر الوحيد لتعبئة وعيها الإجتماعي و السّياسي بل يمكن اعتبارها الأهمّ خاصّةً بالمراحل السنيّة الأولى.

و عمومًا يمكن للشّكل التّالي أن يوضّح الخبرة السياسيّة لدى العديد من أفراد أسر المبحوثات ، تلك الخبرة الّتي ساهمت بشكل مباشر في تعبئة الوعي السّياسي لدى المرأة بتوجيهها وفق أفكار و مواقف سياسيّة محدّدة بصورة عفويّة أو مقصودة:

الشكل رقم (6) : نشاط سياسي واضح للعديد من أفراد أسر المبحوثات

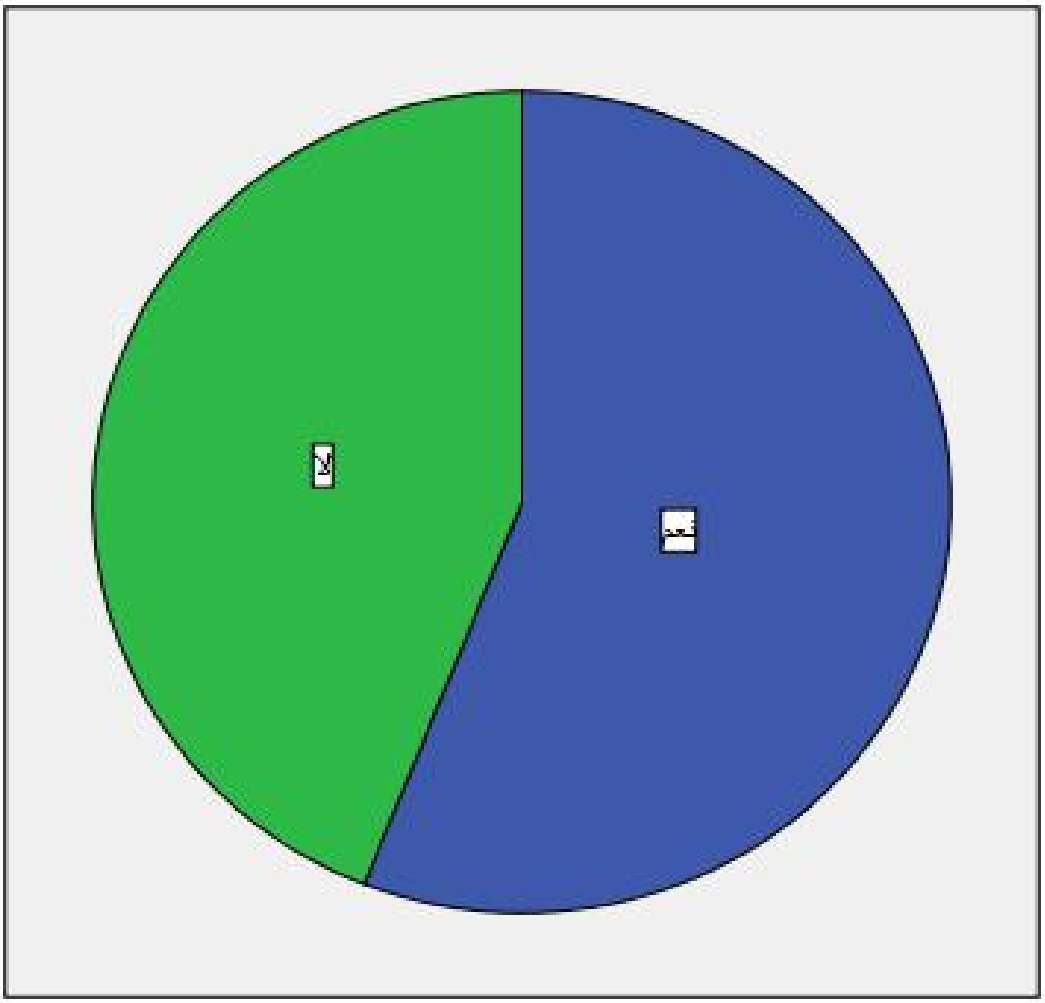

نعم وجود خبرة سياسيّة لدى بعض أفراد الأسرة

لا انعدام الخبرة السياسيّة لدى أفراد الأسرة

2) صاحب النشاط السّياسي بالأسرة:

من الضّروري معرفة من الأكثر ميولًا للسياسة من أفراد أسر العيّنة المستجوبة ؟ و هل هم من أسرهن النواتيّة أم الممتدّة ؟ و هل يقتصر تواجدهم بين الرجال فقط أم منهم أيضًا نساء؟ هذا ما يمكن أن أحاول الإجابة عليه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (49): هويّة صاحب النشاط السياسي المؤثرة في المبحوثات أسريًّا.

التكرار و النسبة / صاحب النشاط السياسي	ك / النسبة
الجد	1 / %3,57
العم/الخال	1 / %3,57
الأب و الإخوة	7 / %25
الأب	2 / %7,14
الزوج و الأب	6 / %21,43
الزوج و الإخوة	5 / %17,86
الزوج و الأبناء	6 / %21,43
المجموع	28 / %100

من إحصائيّات الجدول يتأكّد أنّ الأسرة الممتدّة بمجتمعنا الجزائري لاتزال تؤثّر بصورة مباشرة وفعّالة في تنشئة المرأة الإجتماعيّة و السياسيّة لكن بشكل خاص فئة الرّجال منها فيما يخصّ الجانب السّياسي من تلك التنشئة ، حيث لم تشر المبحوثات إلى اقتدائهن بنساء سياسيّات من أسرهن ، في حين وجدتهن أشرن إلى كونهن قد اقتدين بمنهج الأب والإخوة السياسي بنسبة 25% و الأب لوحده 7,14% و العم أو الخال 3,57% و ذكر

الجد المجاهد ثم الإفتخار بعطائه الجهادي لوطنه بنسبة 3,57%.

كلّها نسب إن جُمعت مع بعضها (39,29 بالمئة) تشكّل رأيًا يؤكّد مدى تأثُّر المرأة الجزائريّة بأسرتها الممتدّة من جهة و من جهة ثانية يؤكّد لنا ذلك أيضا التّأثير القويّ و الإيجابي للمشاركة السياسيّة الإيجابيّة في مصير الأبناء السّياسي، خاصّةً إن كانت فتاة.

أما عن الأسرة النّواتيّة فقد صرّحت بعض المبحوثات بوجود نشاط سياسي للزوج و الأبناء بنسبة 21,43% و قد كان التركيز من قبلهن خاصّة على الزوج الذي تمّ ذكره أيضا مع الإخوة بنسبة 17,86% و مع الأب بنسبة 21,43%، و هذا دليل آخر على الأهميّة البالغة للتّزكية الّتي تُمنح للمرأة من قبل من بيده السّلطة خاصّة الأب و الزوج و أحيانًا كثيرة الأخ، لتتمكّن هذه الأخيرة من خوض معارك سياسيّة و تقلّد مناصب قياديّة حسّاسة، أي أنّ المشاركة السياسيّة للمرأة لم تأت من فراغ، بل تمّت بعد ترعرعها أحيانًا كثيرة في جوّ أسري سياسي، حفّزها و درّبها على المشاركة باللّعبة السياسيّة، و يمكن للجدول التّالي أن يؤكّد ذلك:

الجدول رقم (50): أسر مساندة للمرأة النائب، سياسية كانت أم غير ذلك.

مساندة في الترشح / وجود نشاط سياسي لأحد أفراد الأسرة	نعم	لا	المجموع
نعم	28 %100	0 %00	28 %100
لا	20 %90,9	2 %09,1	22 %100
المجموع	48 %96	2 %04	50 %100

يتّضح من الجدول أنّ كلّ أفراد أسر المبحوثات الذين يزاولون أو زاولوا سابقا نشاطا سياسيا مساندون تمامًا لترشح المرأة لانتخابات تشريعية (100%)، كما كشف الجدول أن 90,9% من الأسر التي لا علاقة لها بالنشاط السياسي ساندت أيضًا ترشّح المرأة لانتخابات تشريعيّة ممّا يؤكّد مرّة أخرى أهميّة الدّعم الأسري الذي مُنح للمرأة فشجّعها للترشّح أوّلًا و أوصلها بعد ذلك للمجلس الشّعبي الوطني، في مجتمع رجولي يحمل عليها غالبا صورة نمطيّة وفق موروث ثقافي له تقاليده و أصوله الخاصّة به، وهذا دليل على بداية حدوث تغييرٍ بالأسر الجزائريّة فيما يخصّ نظرتها لما يمكن منحه للمرأة من هوامش حريّة، و السقف المحدد لها خاصة سياسيًّا، و ما لفت انتباهي بشدّة هو كما قلتُ سابقًا غياب النّموذج النّسوي الّذي يمكن أن يكون قدوة و سندًا للمبحوثات ، حيث لم تشر أيّ واحدة منهن عن وجود نساء من أسرهن تحملن تجربة بالميدان السياسي ، ممّا يؤكّد حقيقة كون نظام الحصص قد غيّر من وضعيّة المرأة سياسيًّا بمجتمعنا ، حيث سمح لها كمرحلة أولى بالبروز كميًّا بفضاء لطالما كانت مُغيّبةً عنه رغمًا عنها و حتّى بمحض إرادتها أحيانًا ، هذا ما يجعل من النساء المنتخبات حاليًّا تحت غطاء نظام الحصص أوّل نموذج نسوي سياسي بارز بعد مجاهدات و فدائيّات و شهيدات الثّورة التّحريريّة.

أمّا عن نوع تلك المساندة فيمكن للجدول التّالي أن يوضّحها بشكل تفصيلي:

الجدول رقم (51): علاقة النشاط السياسي الأسري بنوع المساندة الأسريّة الممنوحة للمرأة.

نوع المساندة / وجود نشاط سياسي	ماديا	معنويا	المشاركة في الحملة الإنتخابية	ماديا و معنويا والمشاركة في الحملة الإنتخابية	المجموع
نعم	7 %25	9 %32,1	9 %32,1	3 %10,7	28 %100
لا	4 %20	12 %60	3 %15	1 %05	20 %100
المجموع	11 %22,9	21 %43,8	12 %25	4 %08,3	48 %100

يبدو من خلال إحصائيات الجدول أنّ أفراد أسر المبحوثات اللّذين يمتلكون تجربة بالعمل السياسي كانوا أكثر إقبالا على المشاركة بالحملة الإنتخابيّة و ذلك بنسبة 32,1% مقابل 15% فقط ممّن لا يمتلكون خبرة سياسيّة، كما أنّ اللّذين ساندوا المرأة ماديا و معنويا و بالحملة الإنتخابيّة ميدانيا من فئة الناشطين سياسيا كانوا يمثلون نسبة 10,7% مقابل 05% فقط من اللّذين لا يمتلكون أي خبرة سياسيّة، هؤلاء اللّذين ساندوا المرأة معنويا بنسبة 60%مقابل 32,1% لدى الفئة الأخرى في حين أن الأسر ذوي التجربة السياسيّة ساندت المرأة ماديًّا و معنويًّا بنسبة 25% مقابل الفئة الأخرى التي ساندت بنسبة 20% .

و يجدر بي التّأكيد هنا على دور المساندة الماديّة في إنجاح خطوة الترشّح و ربح الإنتخابات لاكتساب مقعد برلمان بالنّسبة للمرأة، فالعامل الإقتصادي جدّ مؤثّر عربيًّا على المرأة و ليس بمجتمعنا الجزائري فقط على مستوى الفضاء السّياسي ، كون تبعيّتها الإقتصاديّة للرجل و ضعف القدرة الماديّة لديها للإنفاق على الحملات الإنتخابيّة ، و عدم وجود دعم حقيقي لها على مستوى الحزب و منظمات المجتمع المدني كلّها تعتبر أسبابًا مباشرة لفشل العمليّة الإنتخابيّة بكاملها بالنّسبة للمرأة المرشحة.

كما تأكّد من أجوبة المبحوثات أنّهن تناقشن المسائل السياسيّة مع أفراد الأسرة، إن كانوا فاعلين سياسيا بالميدان أم غير ذلك و الحوار السياسي يُعتبر صورة أخرى من صور التحفيز و المساندة السياسيّة للمرأة ،هذا ما يوضّحه الجدول التّالي:**الجدول رقم (52):الخبرة السياسية و علاقتها بالتحاور السياسي.**

مناقشة المسائل السياسيّة / نشاط سياسي لأحد أفراد الأسرة	نعم	لا	المجموع
نعم	27 %96,4	1 %3,6	28 %100
لا	20 %90,9	2 %09,1	22 %100
المجموع	47 %94	3 %06	50 %100

من خلال الجدول يتّضح أنّ 96,4% من الأسر التي جرّب بعض أفرادها العمل السياسي تناقش المسائل السياسية مع المبحوثات كما أن 90,9% من الأسر التي لا يمتلك أفرادها خبرة بالميدان السياسي تمتلك أيضا حوارات سياسية مع المرأة النائب و هذا ما يؤكّد منح المرأة حريّة في التعبير عن آرائها السياسيّة بالبيت، مهما كان المستوى السياسي للأفراد الآخرين بالأسرة ممّا يجعلني أستنتج أن هامش الحريّة الذي مُنح للمرأة كان أهّم من الخبرة السياسيّة لأفراد الأسرة ، أمّا عن الأطراف المساندة للمرأة النائب بأسرتها، فيمكن للجدول التّالي أن يبيّنها :

الجدول رقم (53): الأسرة الممتدة أكثر مساندة للمرأة النائب.

التكرار و النسبة / الأطراف المساندة من الأسرة	ك / %
الإخوة و الأقارب	24 / % 50
الأب	4 / %8,33
الزوج	2 / %4,17
الأبناء	2 / %4,17
كلّ الأسرة الصغيرة و الكبيرة	14 / % 29,16
الزوج و الوالدين	2 / %4,17
المجموع	48 / %100

فمن خلال الجدول يتّضح أنّ الإخوة و الأقارب من الأسرة الممتدّة كانوا الأكثر مساندة لها بنسبة تقدّر ب50 بالمئة كما تلقّت مساندة من هذه الفئة و من أسرتها النواتيّة بنسبة 29,16% و قد كانت لمساندة الأسرة لها أهميّة كبرى،ممّا أكّد تأثير الأسرة الممتدّة في مستقبل المشاركة السياسيّة للمرأة ، متزوّجة كانت أم غير متزوّجة خاصّة بعدما اشتكت لنا منه بعض المبحوثات من تأثير سلوك أصحاب المال السّياسي(أصحاب الشكارة) عليهن سياسيًّا، حيث أصبح الدّعم المعنوي لوحده لا يكف.

3) **نوع النشاط السياسي لأفراد أسر المبحوثات:**

يمكن توضيح ذلك من خلال الشّكل التّالي :

الشكل رقم (7): النضال الحزبي، أكثر المشاركات السياسية تداولا.

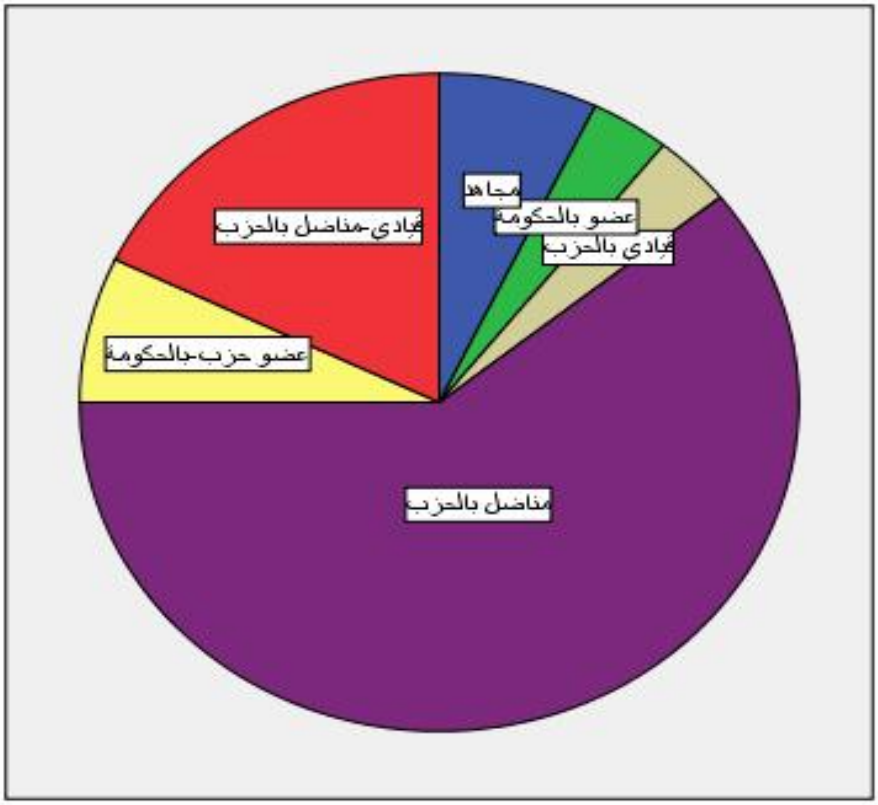

يبدو أنّ معظم النّاشطين سياسيًّا من أفراد أسر المبحوثات أو اللّذين كان لديهم نشاط سياسي سابقًا هو النضال الحزبي بنسبة 82,14%منهم 21,43% قياديّين بالحزب و 60,71% مناضلين و نسب هذا النوع من المشاركة أكبر بكثير من نسب المشاركات السياسيّة مثل العضويّة بالحزب و الحكومة بنسبة 7,14% و هي نفس نسبة الجهاد المرتبط بالثورة التحريريّة، في حين أنّ نسبة العضويّة في الحكومة هي 3,57%.

و حسب أجوبة المبحوثات، كان النشاط السياسي للجد هو الجهاد بالثورة التحريرية أمّا فئة العم/الخال فالنّضال بحزب سياسي و فيما يخص فئة الأب و الإخوة فيمثّل 28,57% من القياديين بحزب سياسي و 57,14% من المناضلين بحزب سياسي و 14,28% من الأعضاء بالحكومة والحزب، أمّا اللّواتي تكلّمن عن الأب فصرّحن أنه مجاهد (50%) أو مناضل بحزب سياسي (50%) و كلّ الإحصائيّات الأخرى تعكس هيمنة المشاركة الحزبيّة لدى أفراد أسر المبحوثات . أمّا عن النّتائج المتحصّل عليها من المقابلات ، فتعكس حقائق مدعّمة لما ذكرته سابقًا،حيث عندما سألت المبحوثات **هل لأحد أفراد الأسرة خبرة بالعمل السّياسي ؟ و إن كانت الإجابة بنعم، من هو/ هي؟ و ما نوع ذلك النّشاط السّياسي؟**،صرّحت سبع مبحوثات بعدم وجود أي تجربة بالنّشاط السّياسي لدى أفراد أسرتهن،في حين أجابت ست مبحوثات بترعرعهن في أحضان أسر سياسيّة على رأسها المبحوثة رقم (12) و أسرتها المعروفة سياسيًّا(عائلة بوضياف).

أمّا عن صاحب النّشاط السّياسي فست مبحوثات من سبع أشارت إلى تجربة سياسيّة لدى أسرتها الممتدّة (الوالد، الإخوة الذكور، العم) و أشارت مبحوثة واحدة إلى النّشاط السّياسي للزّوج و الإبن الأكبر(المقابلة رقم 06) و كانت كلّها تقتصر على النّشاط الحزبي ما عدا أسرة بوضياف المعروفة بنشاطات سياسيّة أخرى منذ مرحلة الإستعمار الفرنسي و بمناصب حكوميّة عالية بعد ذلك.

كلّ هذه النتائج تؤكّد تأثّر المرأة الجزائريّة سياسيًّا بأسرتها الممتدّة أكثر بكثير من أسرتها الصّغيرة، كونها لا تستقلّ كليًّا من جذورها الأسريّة بعد مرحلة الزواج، خاصّةً و أنّ هذه الأخيرة تعتبر أوّل احتكاك إجتماعي لها(يُعتبر لجوء الزّوج في كثير من الأحيان إلى أب أو أخ زوجته عندما يكون غير راضٍ على سلوك معيّن قد قامت به أو تحاول القيام به مثل المشاركة السياسيّة محاولة منه للضّغط عليها كي ترجع عن قراراتها بصورة إراديّة أو مُرغمة و ذلك أكبر دليل على كون المرأة بمجتمعنا لا تستقلّ كليًّا عن جذورها الأسريّة مهما ارتقت اجتماعيًّا وفكريًّا و حتّى اقتصاديًّا) .

المبحث الثاني: جماعة الرّفاق، مصدر و سند سياسي آخر للمرأة.

تمهيد:

تعتبر جماعة الرّفاق مؤسّسة من مؤسسات التنشئة السياسيّة المؤثرة في المرأة بمجتمعنا، تتفاعل معها من خلال بيئتها الإجتماعية، إبتداءًا من الحيّ و المدرسة و وصولا إلى الجامعة و أماكن العمل، ...إلخ ، و سأحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة، قياس مدى تأثير هذا النوع من الجماعات على المرأة التي وصلت إلى مقاعد بالمجلس الشعبي الوطني و تحديد كيفيّة تواصلها معهم و معرفة الميدان الأكثر تأثيرًا فيها سياسيًّا من الميادين الّتي يمكن أن تحتكّ من خلالها بجماعات الرّفاق.

المطلب الأوّل: الحوار السياسي مع جماعة الرّفاق صورة من صور التنشئة السياسيّة.

تتبع جماعة الرفاق –كما أشرت إلى ذلك سابقًا- مسار الفرد الإجتماعي منذ حداثة سنّه إلى نهاية حياته، و هي تختلف طبعاً من مرحلة سنيّة إلى أخرى و يختلف أيضا تأثيرها عليه من بيئة إجتماعية إلى أخرى و حسب الظروف العامّة و الشخصيّة للفرد و ينطبق هذا أيضا على مبحوثاتنا اللّواتي نحاول التركيز في هذا المطلب على جماعات الرفاق بأماكن العمل أين تكون المرأة مستقلّة برأيها خاصة بعد حصولها على بعض الإستقلاليّة الماديّة و أين تكون أيضًا متحمّلة لمسؤولياتها المنزليّة ممّا يزيد من ثقتها بنفسها و قدرتها على التحاور و إبداء الرأي.

فيجعلها ذلك تكتشف آراء الآخرين، منها السياسيّة، هذا بالطبع سيعزّز أو يغيّر من آرائها السياسيّة فتكون بذلك قد تلقت تنشئة سياسيّة من غيرها كزملاء الدراسة أو العمل و الأصدقاء.

1. المرأة النائب، محاورة لجماعة الرّفاق سياسيا باختلاف هويتها المهنيّة:

المرأة النائب، كانت تقوم بحوارات سياسيّة مع جماعات الرّفاق المختلفة مهما كانت هويّتها المهنيّة، و أعني هنا باختلاف هويّتها المهنيّة الفرق الموجود في تفاعلاتها إن كانت أجيرة أو صاحبة أعمال حرّة أو متقاعدة عن العمل ، و عمومًا قد قامت باستغلال الفضاء المهني العام و حتى الخاص أحسن استغلال لمناقشة القضايا التي تهمّها ، سياسيّة كانت أو غير ذلك هذا ما يؤكّده الجدول التّالي:

الجدول رقم (54): علاقة النشاط المهني بالحوار السياسي.

مناقشة المسائل السياسيّة مع الآخرين / المهنة قبل دخول البرلمان	نعم	لا	المجموع
أجيرة	31 %96,9	1 %3,1	32 %100
متقاعدة	5 %100	0 %00	5 %100
صاحبة أعمال حرّة	12 %92,3	1 %07,7	13 %100
المجموع	48 %96	2 %04	50 %100

من خلال الجدول، يتّضح أن 96,9% من الأجيرات تناقشن المسائل السياسيّة مع أفراد آخرين غير الأسرة، أمّا المتقاعدات فكلّهن (100%) تقمن بهذا النوع من النشاطات السياسيّة و فيما يخصّ صاحبات الأعمال الحرّة فنسبتهن 92,3% أي أنّ المهنة وحدها لا تكف لشرح العلاقة بين المبحوثات و الأفراد الآخرين اللّذين تتفاعل معهم من خلال التحاور السّياسي، حيث يبدو أنّ المرأة الّتي تميل للقضايا السّياسيّة تستغلّ تواجدها خارج أسوار البيت لإبداء رأيها بهذا المجال و للإستفادة من آراء و تجارب الآخرين ، خاصّة بالمجال المهني بالدّرجة الأولى ثمّ بالحزب حسب ما صرّحت به العديد من المبحوثات و هذا أمر جدّ إيجابي و فعّال يساعد على ترقية آرائها و مواقفها السياسيّة و يسمح لها بالقيام بخطوات سياسيّة أكثر جرأة و أدقّ داخل الحسابات السياسيّة الّتي يمكن أن تقوم بها باللّعبة السياسيّة .

2. قطاعات مهنيّة مختلفة لتفاعلات المبحوثات الإجتماعيّة:

صرّحت العديد من المبحوثات أنّ الأصدقاء و الصديقات اللّذين تتحاور و تتناقش معهم سياسيا هم من جماعات العمل و الزملاء، هذا ما جعلني أحاول تحديد القطاعات التي تمتلك فيها المبحوثات جماعات رفاق تتناقش معهم أكثر في المسائل السياسيّة و يمكن توضيح ذلك كالتّالي:

الشّكل رقم (8) : المبحوثات من قطاعات مهنيّة مختلفة.

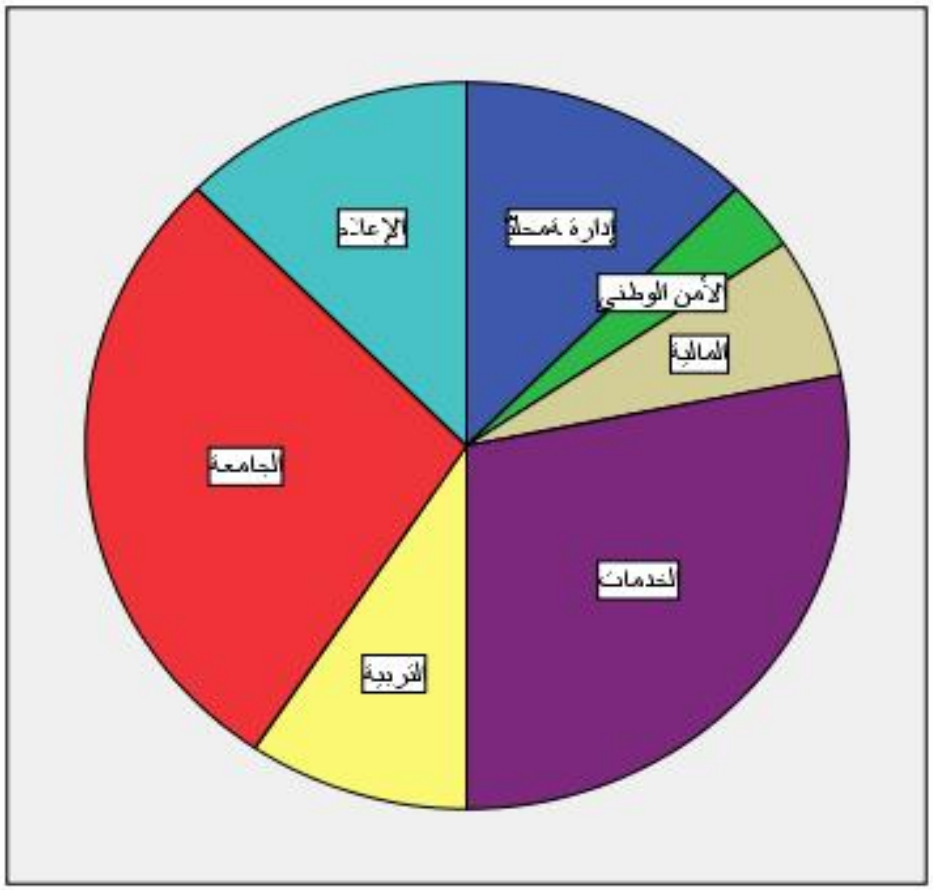

الخدمات الجامعة التربية المالية الإعلام

الأمن الوطني إدارة محليّة

يتّضح من خلال إحصائيات الدراسة أنّ المرأة تناقش المسائل السياسيّة مع جماعات الرفاق التي جزء كبير منها من أصدقاء و زملاء العمل و ذلك باختلاف القطاع، ماعدا قطاع التربية أين 66,7% من المبحوثات قد صرّحن بذلك في حين أنّ 33,3% منهن لا تناقشن المسائل السياسية مع آخرين و يعود السبب في ذلك إلى الإتجاه الواضح لمهنة التعليم نحو التأنيث ممّا يضيّق فضاء الحوار السياسي الذي يمكن أن تدخل وتتفاعل فيه المرأة من هذا القطاع كون معظم النساء لا تميل إلى هذا النوع من الحوارات بمجتمعنا، إلى جانب ظروف العمل التي لا تسمح في أحيان كثيرة بأوقات فراغ تسمح بخلق حوارات و نقاشات سياسيّة، أمّا القطاعات الأخرى ، فيبدو أنّ المرأة قد استفادت أكثر من احتكاكها بزملائها رجالًا و نساءً أو ربّما استفادتها من معارف و آراء و مواقف الرّجال السياسيّة كانت تحمل دلالات أوسع و أنفع لرصيدها الثقافي للجانب السياسي منه ، و أعني بتلك القطاعات السابق توضيحها و هي: الخدمات، الجامعة، الإدارة المحليّة، الإعلام، الماليّة، الأمن الوطني.

3. علاقة المنصب المهني بوجود حوارات سياسيّة:

أحاول من خلال الشكل ربط علاقة بين منصب العاملات سابقا من المبحوثات و مناقشتهن للمسائل السياسيّة مع أفراد آخرين غير أفراد الأسرة: **الشّكل رقم(9) : علاقة المنصب المهني بالتحاور السياسي.**

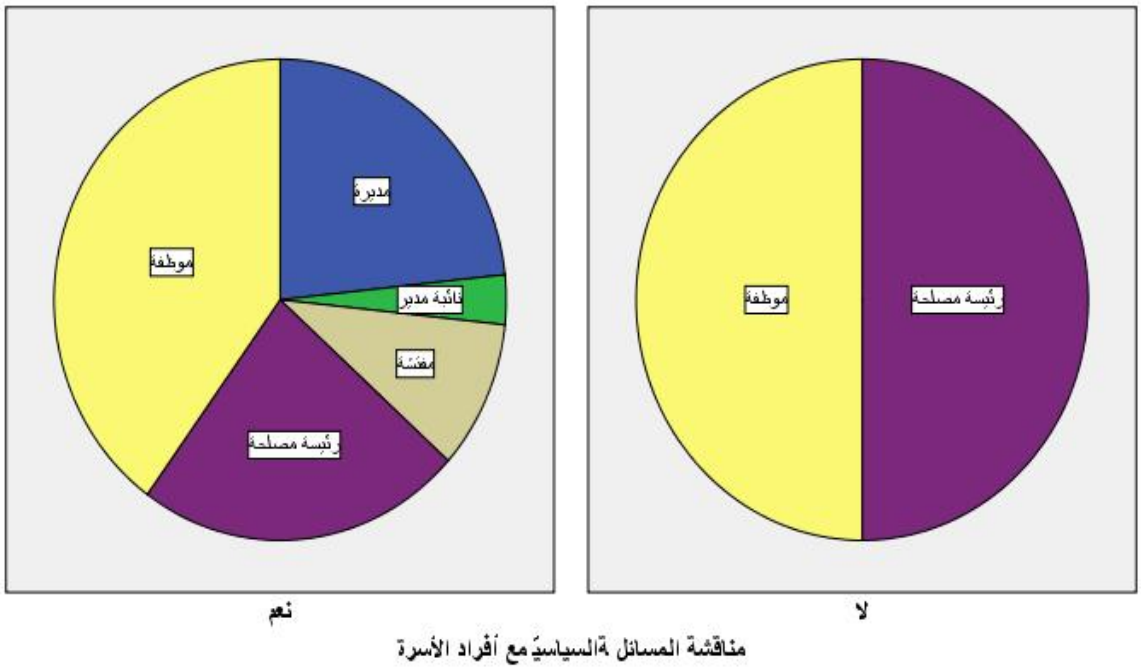

أوّل ما تكشفه إحصائيّات الدّراسة و ما يتوضّح من خلال الشّكل هو التّجربة القياديّة العالية للمبحوثات، حيث تمثّل اللّواتي كانت تشغل مناصب قياديّة نسبة 59,37% و إذا حاولت تقسيم تلك الفئة على المناصب القياديّة من الأكثر تعقيدًا إلى أبسطها،أجد أنّ 21,87% بمنصب مديرة و 03,13% بمنصب نائبة مدير و 09,37% مفتشةو25% رئيسة مصلحة ، أمّا عن نسبة الموظفات بمناصب عادية دون مسؤوليات إداريّة معقدة فنسبتهن 37,5% ، هذا ما يعكسه الشّكل التّالي:

الشكل رقم(10) : المناصب المهنيّة للمبحوثات.

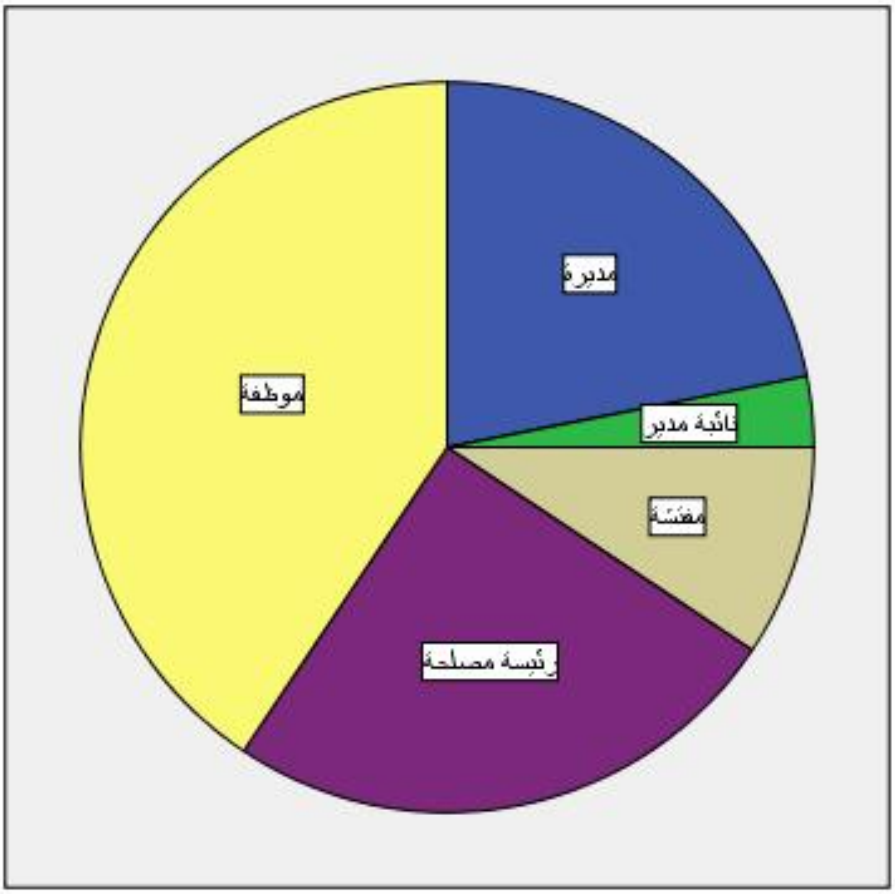

الشكل السابق أكبر دليل على أنّ ميادين العمل كانت من أهم المحطات في حياة المرأة الإجتماعية للتدرّب على ممارسة السلطة و قيادة أفراد آخرين غير أفراد الأسرة، خاصة النواتيّة أين يمكن لها بموقع الأمومة فرض نوع من السلطة على أبنائها.

فالقيادة المهنيّة التي مارستها المرأة، كانت دعما أساسيا لها لاكتساب ثقة أكبر بإمكانياتها الشخصيّة، تلك الثقة التي جعلتها أكثر تحمّسا و جرأة للمطالبة بحقوق سياسية، لم يكن لنظيراتها في سنوات سابقة الحق و الجرأة في المطالبة بها مثل الترشح لانتخابات تشريعية و خوض حملات إنتخابية و النزول للميادين الإجتماعية لمنافسة رجال فيهم من لا يحترم الدور السياسي للمرأة الجزائرية و حتى الإجتماعي أحيانا.

كما توضّح لي أنّ كلّ المبحوثات اللّواتي كنّ بمناصب مهنية قيادية تتفاعل سياسيا مع غيرها من خلال النقاشات السياسية و تبادل الآراء (100%)، لكن حتى الموظفات قمن بهذا النوع من التفاعل السياسي و إن كان بنسبة أقل (92,3%) لكنها جدّ معبّرة، و هذا دليل على أنّ خروج المرأة في حدّ ذاته للعمل قد فتح لها فضاءات جديدة للتعبير عن آرائها السياسية، أمّا العمل القيادي فقد دعمه أكثر و النسب السابقة تحثّني للبحث عن مؤشرات أخرى مدعّمة لتفاعلات المبحوثات السياسية التي أوصلتها إلى المجلس الشعبي الوطني.

و فيما يخص النساء النواب اللّواتي أجريت معهن مقابلات، فقد أكّدت أجوبتهن عندما سألتهن **إن كانت لديك تجربة مهنيّة أيمكنني معرفة المنصب؟** روح القيادة وتحمّل المسؤوليّة لدى معظم النساء المشرّعات، و كون معظمهن قد جرّبن مسبقًا ميادين العمل و يمكن الإشارة لمهنهن حسب ترتيب المقابلات الّتي أجريتها كالتّالي:

- مديرة مركز لإعادة إدماج المنحرفين و المدمنين بباريس.
- أستاذة محاضرة بالجامعة.
- صحافيّة محرّرة بالإذاعة.
- موظّفة بشركة سونلغاز.
- مفتّشة في التّعليم.
- مهندس دولة في الإعلام الآلي على مستوى مديريّة إدارة محليّة.
- محامية لمدّة 22 سنة.
- مدير عام بمستشفى.
- مديرة إقامة جامعيّة.

– صحافيّة بمؤسّسة إعلاميّة خاصّة.

– مفتّشة عامّة على مستوى الخزينة العموميّة(متقاعدة).

– رئيسة قسم بالجامعة، نائب عميد في البيداغوجيا، نائب عميد في البحث العلمي و العلاقات الخارجيّة، نائب مدير جامعة.

4. السن، تجربة في الحياة هل تزيد من علاقات المرأة بجماعة الرفاق؟:

أحاول من خلال الجدول التّالي، التعرّف على سن المبحوثات اللّواتي تناقشن المسائل السياسيّة مع أفراد آخرين غير أفراد الأسرة:

الجدول رقم (55): علاقة طردية بين ارتفاع سن المبحوثات و ميلهن للتحاور السياسي مع الآخرين.

مناقشة المسائل السياسيّة مع الآخرين / السن (السنة)	نعم	لا	المجموع
40-31	10 %90,9	1 %09,1	11 %100
50-41	17 %94,4	1 %05,6	18 %100
60-51	19 %100	0 %00	19 %100
70-61	2 %100	0 %00	2 %100
المجموع	48 %96,9	2 %04	50 %100

يتّضح من إحصائيات الجدول أنّ كلّ المبحوثات اللّواتي سنّهن من 51 سنة إلى 70 سنة (100%) تناقشن المسائل السياسيّة مع أفراد غير أسرهن، لكن الملفت للإنتباه هو كون الفئة السنيّة من 31 إلى 40 سنة تناقشن أيضا بنسبة 90,9%و فئة 41-50 سنة بنسبة 94,4%.

هذا أكبر دليل على وجود ميل طبيعي لدى المبحوثات للسياسة و لتبادل الآراء خارج النطاق الأسري في شؤون الدّولة السياسية و حتّى العالم السّياسي الخارجي، ممّايؤكّد كونهنّ لم تأت من فراغ أي دون رصيد ثقافي سياسي و لو بسيط ، أي بتعبير آخر يمكن اعتبار ما أشارت إليه العديد من المصادر الإعلاميّة عن كون النساء النواب اليوم لا تربطهن أي صلة لا بالسياسة و لا بالبرلمان رأي مجحف في حقّهن و مُبالغٌ فيه بعض الشّيئ.

فالمرأة المشرّعة اليوم صحيح تنقصها الخبرة بهذا المجال ، غير أنّ خبرتها القياديّة بميادين العمل أو ما تحمله من رصيد علميّ أو حتّى من خبرة بالفضاء الحزبيّ كلّ ذلك يجعلها تربح أشواطًا في تعلّم النشاط البرلماني بإيجابيّاته وسلبيّاته ذلك النشاط الّذي يمكن اعتباره جديد أيضًا على زميلها النائب مع العلم أنّ معظم النواب بالمجلس الشعبي الوطني يغطّون عهدتهم الأولى و تجربتهم بسيطة بهذا المجال ، أي أنّ الأمر لا يرتبط بالمرأة على وجه الخصوص.

و يمكن لدراسة مستقبليّة ، بعد انتهاء العهدة السّابعة أن تبرهن على ذلك بقياس فعاليّة التّواجد البرلماني النّسوي كميًّا و كيفيًّا و يتمّ ذلك مثلًا بقياس مشاركاتها بالجلسات ، نوعها و مضمونها و عددها و مدى مشاركتها باقتراح قوانين جديدة أو تعديلات لقوانين قائمة تخصّ المرأة أو أفراد المجتمع ككلّ أو تواجدها بمناصب برلمانيّة على مستوى اللّجان الدّائمة أو المهمّات الموكلة إليها عند انعقاد المجالس و مشاركتها في نشاطات ضمن علاقات البرلمان الخارجيّة مع منظمات أخرى داخل المجتمع و حتّى خارجه ، كما يمكن لغيابها عن الجلسات أو عكس ذلك أي حضورها الدّائم أن يكون مؤشّرًا يعكس مدى فعاليّتها البرلمانيّة ، كما يمكن التطرّق لتفاعلاتها مع الصّحافة داخل و خارج المجتمع ،.....إلى غير ذلك من النشاطات الّتي يمكن أن تبرهن عن تطوّر تواجدها البرلماني الكيفي تدريجيًّا بعدما فرضها نظام الكوطا كميًّا .

لتصبح بذلك النساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني نموذجًا لنساء المجتمع، كونهن أوّل فئة نسويّة استفادت سياسيًّا من نظام الحصص.

المطلب الثاني: مساندة أفراد آخرين للمرأة النائب.

أحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تحليل مساندة الزملاء و الأصدقاء للمرأة النائب عند ترشّحها و تقدّمها لانتخابات تشريعيّة، و ذلك بالإطّلاع على بعض المؤشرات التحليلية التي يمكن أن تدلّ على المرأة الأكثر مساندة من قبل محيط خارج الأسرة.

1- الحالة المدنية و علاقتها بمساندة الآخرين للمرأة:

الجدول رقم (56): مساندة قويّة لجماعة الرفاق باختلاف الحالة المدنية:

مساندة آخرين / الحالة المدنية	نعم	لا	المجموع
عزباء	14 %93,3	1 %06,7	15 %100
متزوجة	24 %100	0 %00	24 %100
مطلقة	10 %90,9	1 %09,1	11 %100
المجموع	48 %96	2 %04	50 %100

من خلال الجدول يتّضح أنّ كلّ المبحوثات المتزوجات قد تلقّين مساندة من قبل جماعة الرفاق، إن كان ذلك من أصدقاء أو زملاء و أعضاء نفس المنظمة بالعمل أو الحزب أو الجيران أو... غير ذلك.

أمّا عن النسبة الضئيلة التي صرّحت بعدم مساندة أفراد آخرين لها، فهما إثنتين، واحدة عزباء (06,7%) و الثّانية مطلقة (09,1%) و لربّما السبب في ذلك حالتهما المدنيّة، فمعلوم أنّ العزباء تواجه ضغوطات من قبل أفراد الأسرة في العديد من أسرنا الجزائريّة خاصّة من قبل الأخ الأكبر، هذا ما يُدخل الأخ في صراع مع سلطة الأب حول هامش الحريّة الذي يمكن منحه للأخت.

أمّا المرأة المطلّقة فواقعها الإجتماعي و الأسري بمجتمعنا معلوم للجميع، فللأسف لايزال ينظر إليها المجتمع بنظرة سلبية و في كثير من الأحيان، تقوم الأسرة بالتضييق عليها تخوفًا من كلام الناس و أفكارهم المسبقة و الجاهزة عن الطلاق و عن المرأة التي تخوض هذه التجربة المريرة.

يبقى أنّ نسب الرّفض هذه في الجدول ضئيلة و إن برهنت على شيء، فإنّما تؤكّد أنّ المرأة النائب اليوم بالمجلس الشعبي الوطني قد تلقّت مساندة قويّة من قبل جماعة الرفاق، أوصلتها لمقاعد تُشرّع لأفراد مجتمع بأكمله قوانين تسيّره من خلالها.

2- من الأكثر مساندة من قبل جماعة الرفاق؟، أهي العاصميّة أم غيرها؟

يمكن ربط مساندة الآخرين للمرأة النائب بإقامتها أي تواجدها الجغرافي الذي يعكس عادات وتقاليد معيّنة تعكس صورة نمطيّة خاصة بالمرأة، هذا ما يمكن توضيحهُ من خلال الشّكل التّالي:

الشّكل رقم(11): مساندة للمرأة المترشّحة بمختلف المناطق .

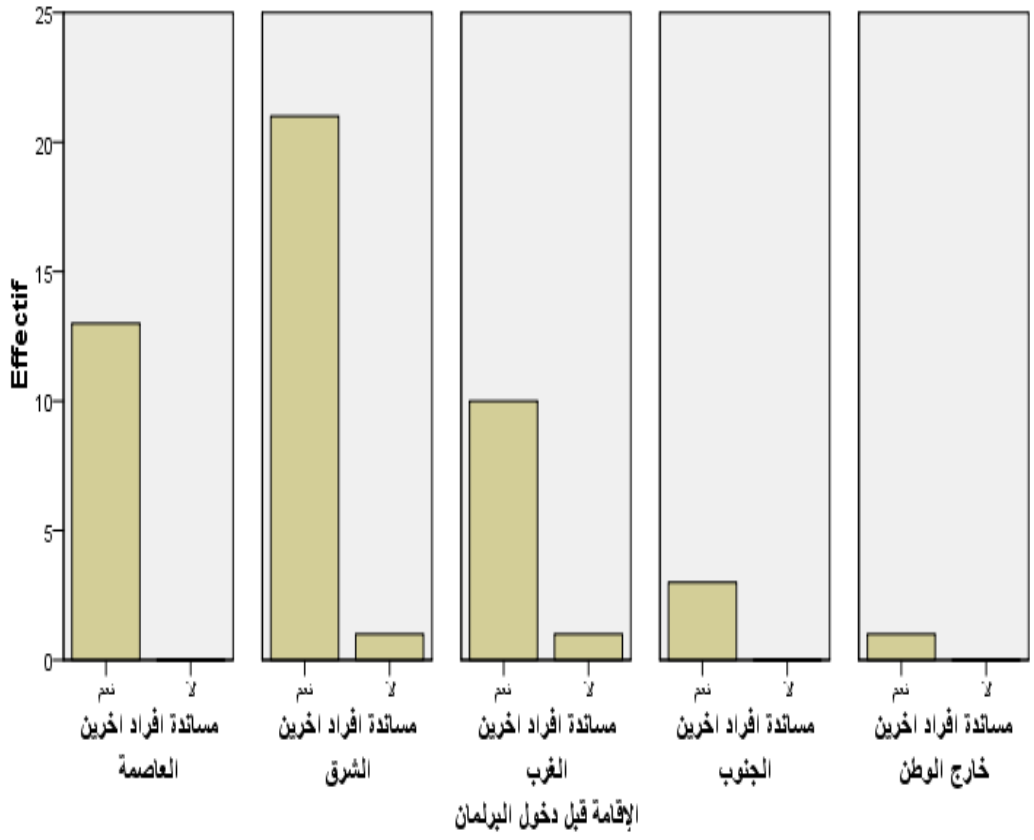

حسب إحصائيّات الدراسة ، سُوندت المرأة في ترشّحها للإنتخابات التشريعيّة بنسبة 96%، و إذا ربطت ذلك بمكان الإقامة قبل دخول البرلمان لوجدت أنّ كل العاصميات قد تم مساندتهّن (100%) أي نفس ما حدث بالجنوب و خارج الوطن، أمّا الشرق فكانت النسبة 95,5% و الغرب 90,9% و اللّواتي لم تساند تمثّل 04,5% من الشرق و هي مطلقة، أمّا الغرب فهي عزباء تمثّل 09,1%.

لذلك يمكن اعتبار أن المرأة النائب قد تلقّت الدعم اللاّزم من جماعة الرفاق باختلاف إقامتها والرقعة الجغرافية المتفاعلة فيها ما عدا الشرق و الغرب أين سجّلت نسبًا ضئيلة لعدم المساندة.و يمكن ربط تلك المساندة بجهويّة واضحة هذا ما يشير إليه الشّكل التّالي:

الشّكل رقم(12): مكان ميلاد المبحوثات المستفيدات من مساندة الآخرين.

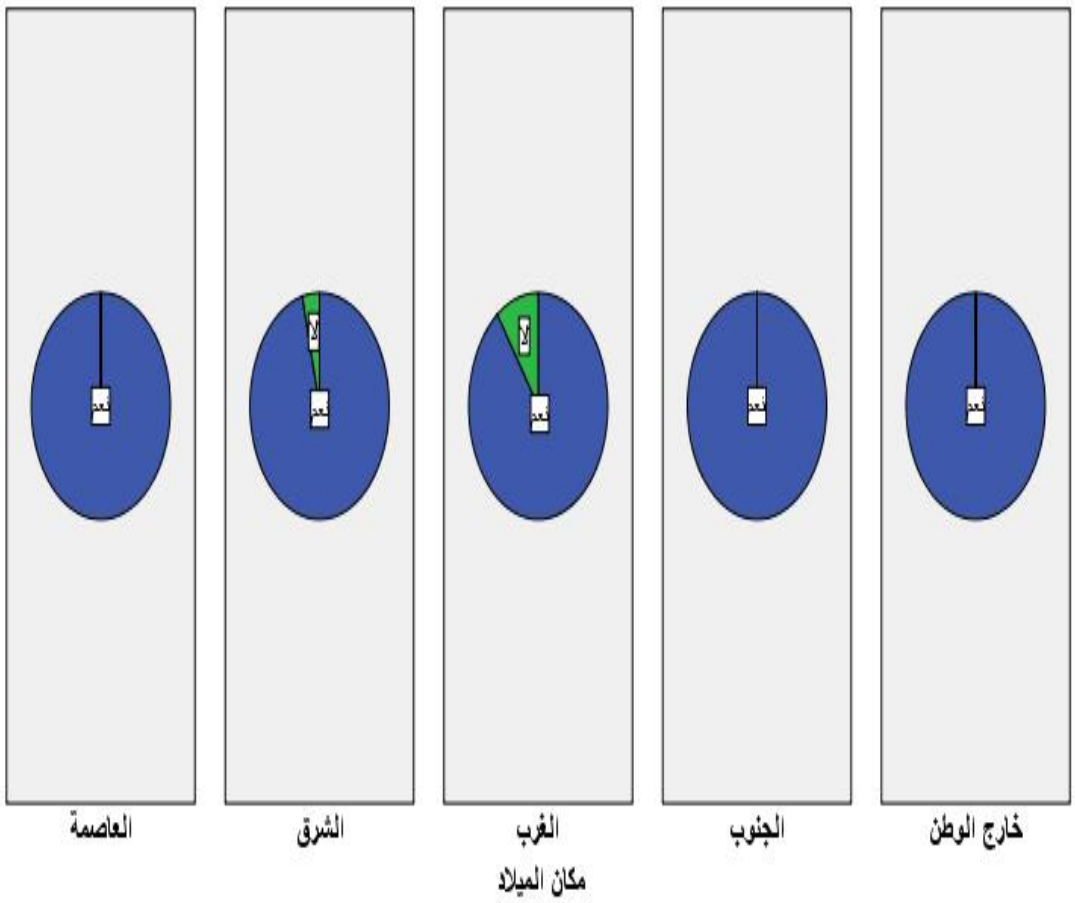

وجود مساندة خارج الأسرة

غياب مساندة خارج الأسرة

حيث يعكس الشكل نفس النتائج تقريبًا ، كون معظم النساء النواب المستجوبات تقيم و تمثّل المناطق الجغرافيّة الّتي وُلدت فيها ، تلك المناطق الّتي استفادت فيها المبحوثات من مساندة أثناء مرحلة الترشّح للإنتخابات التشريعيّة ما عدى بعض الحالات بغرب و شرق الوطن ، يبقى التأكّد من مدى نجاعة تلك المساندة باختلاف نوعها.

3- المال السياسي، هاجس المرأة المترشّحة:

يمكن للشكل التّالي أن يوضّح نوع المساندة الّتي تلقّتها المبحوثات من قبل أفراد غير أفراد الأسرة حسب إقامتهن:

الشكل رقم (13): نوع المساندة المقدّمة للمرأةحسب الإقامة.

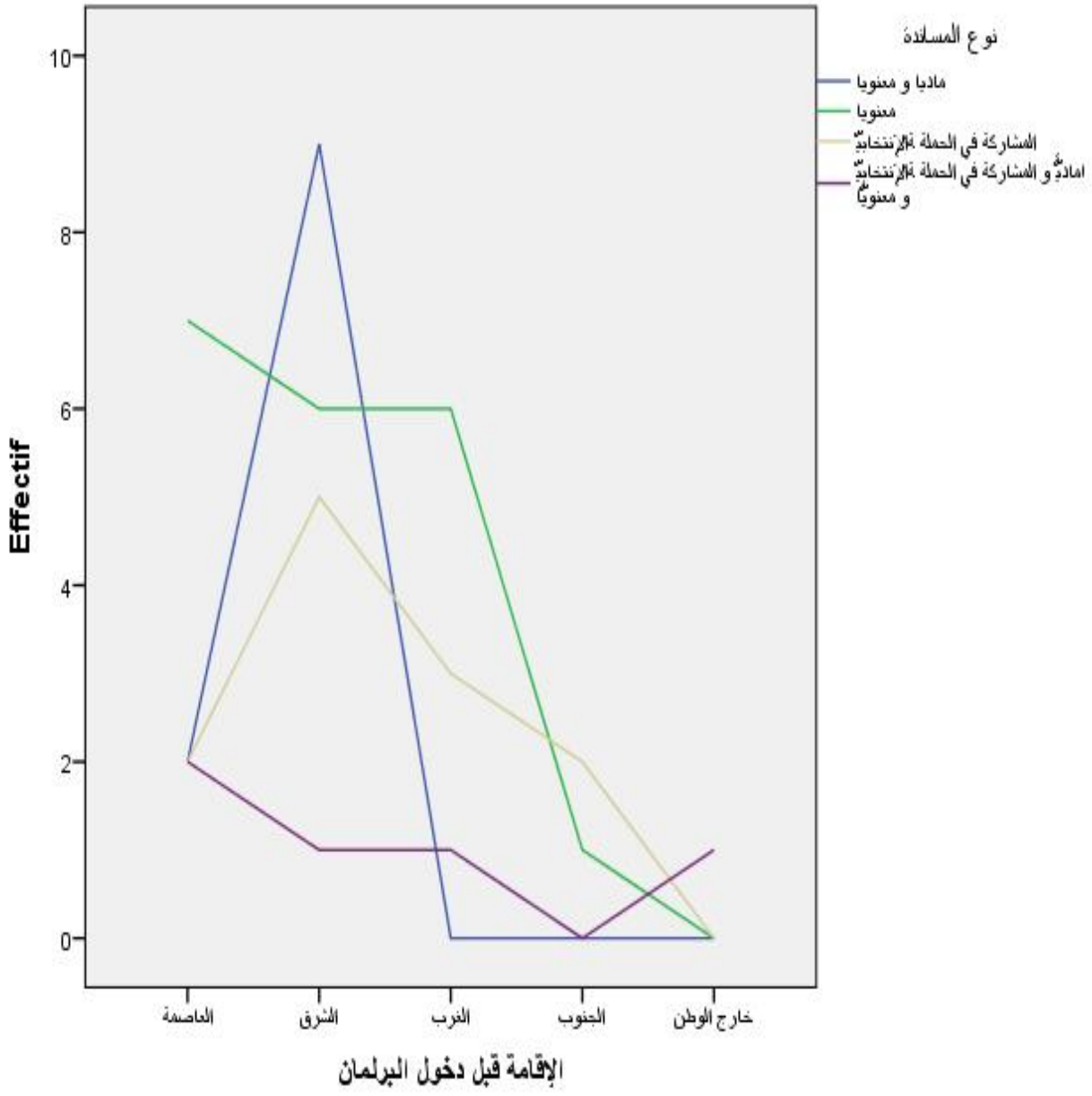

أمّا فيما يخصّ المساندة التي تلقّتها المرأة النائب، فماديًّا و معنويًّا و المشاركة في الحملة الإنتخابيّة بالنّسبة لخارج الوطن (فرنسا) (100%)، أمّا العاصميّة فأكبر مساندة كانت معنويّة (53,8%) و في الشّرق ماديًّا و معنويًّا (42,9%) أمّا الغرب فأكثرها مساندة معنويّة (60%) و بالجنوب أكبر مساندة بالمشاركة في الحملة الإنتخابيّة، أي أنّها مشاركة تقنيّة على وجه الخصوص.

و قد اشتكت العديد من المبحوثات بالغرب الجزائري من عدم توفّر مساعدات ماديّة لهن، و هو حال الجنوب أيضا ،كما اشتكت عديدات من ظاهرة المال السّياسي (أو كما تسمّى بالعاميّة بمجتمعنا الجزائري أصحاب الشكارة) الّتي أحدثت فوضى في بعض المناطق لدى محيط النّاخبين و هذا حسب تصريح بعض النساء النواب اللّواتي أحسسن بالظلم لِكونهن نساء من جهة اتُّهمن من قبل بعض منافسيهن بكونهن لَسن سوى آليّة لملئ القوائم الانتخابية لا تستحق الفوز بانتخابات و لا حتّى الترشّح ،كما أحسسن بالظلم من جهة ثانية لاستخدام بعض منافسيهن لنفوذهم و قوّتهم الماديّة في إقناع الفئة الناخبة أو على الأقلّ لاستمالاتها و التّشكيك في نفس الوقت في قدرة المرأة المترشّحة .

و قد تمّ ذلك حسب تصريح بعض المبحوثات بمناطق نائيّة أين كانت تعيش المرأة صراعًا يوميًّا لمحاربة الذهنيّة الذكوريّة المقصية لها بعدّة مجالات على رأسها المجال السّياسي و أين لم تكن بحاجة لضغط آخر بسبب تشويه منافسيها لصورتها كامرأة و كمرشّحة .

يبقى أنّ الناخب الجزائري عمومًا كان سببًا وراء وصول ابنة حيِّهِ و منطقتهِ إلى البرلمان، لأنّ الإختيار كان مبني على جهويّة واضحة ، أي بتعبير آخر رغم وجود ذهنيّة ذكوريّة غالبة في بعض المناطق لا تؤمن بدور المرأة السياسي، إلّا أنّ فئة من النّاخبين الواعين لقيمة نظام الحصص بالنسبة لقضيّتهم و منطقتهم تجاوزوا كون المترشّح امرأة و انتخبوا على برنامج الحزب في غالب الأحيان باختلاف مترشّحيه ، تلك الأحزاب الّتي جاء على رأس قوائمها النّاجحة حزب جبهة التّحرير الوطني .

4- علاقة المنصب المهني بمساندة أفراد آخرين:

أحاول من خلال هذا الجزء من الدّراسة التأكّد من وجود علاقة بين المنصب المهني للمرأة المترشحة لانتخابات تشريعيّة و مساندة أفراد آخرين غير أفراد الأسرة لها:

الشكل رقم (14): المرأة القائد أكثر مساندة من غيرها.

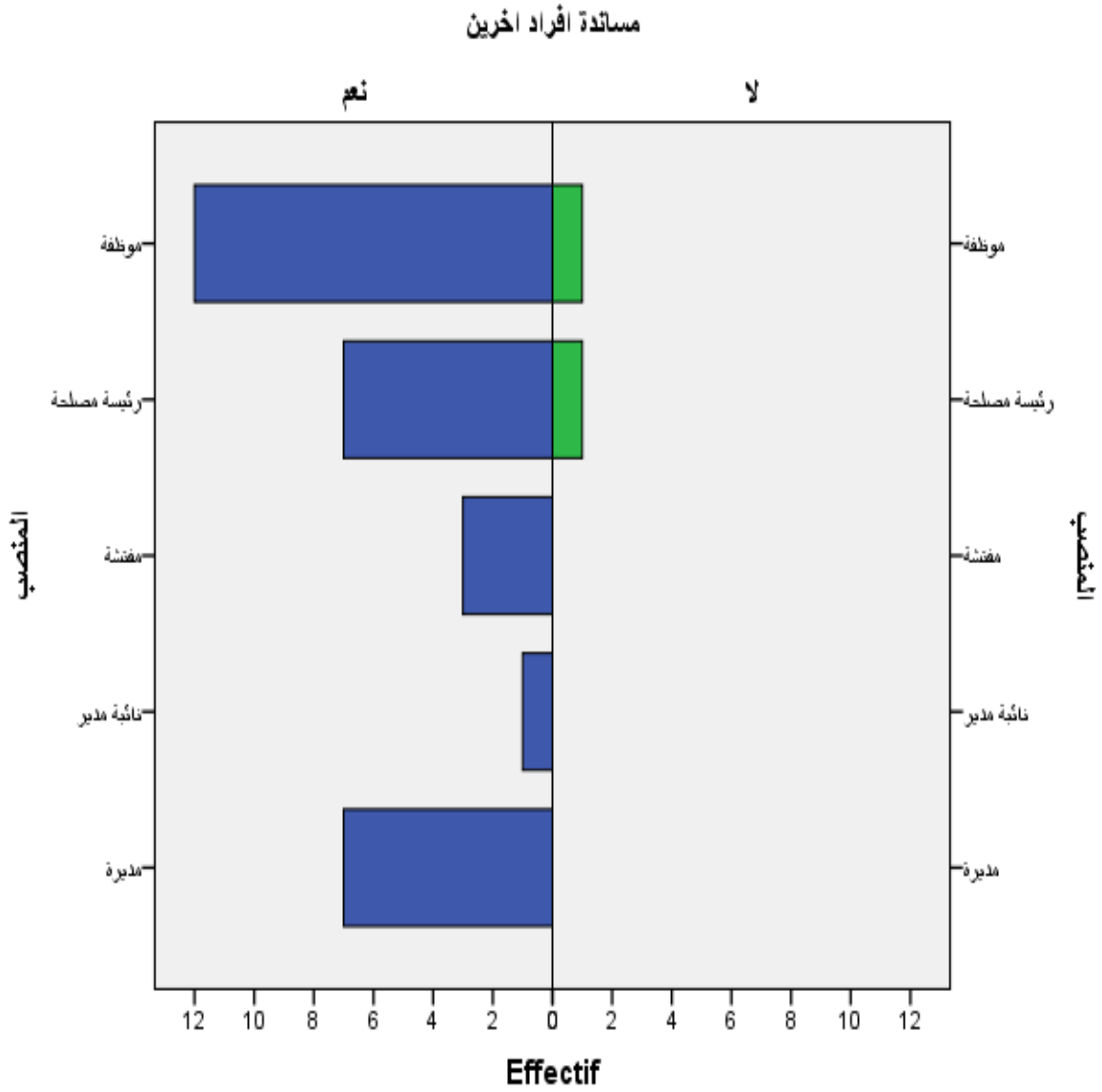

وجود مساندة خارج الأسرة

غياب مساندة خارج الأسرة

يبدو أنّ المناصب القياديّة جعلت من المرأة أكثر استفادة من مساندة أفراد آخرين غير الأقارب لها، خاصّة اللّواتي كنّ بمنصب مديرة أو نائبة مدير أو مفتشة (100%)، إلاّ أنّ هذا لا ينفي نسبة (92,3%) من الموظفات ، أي أن المرأة التي أظهرت قدراتها المهنية و القيادية قد ربحت ثقة محيطها المهني و الإجتماعي الذي ساندها إيمانًا منه بكفاءاتها التي يمكن أن توصلها إلى البرلمان و هذا يؤكّد ما أشرتُ إليه عن كون خروج المرأة للعمل بعدما خرجت قبل ذلك للتعلّم، فتح لها أبوابًا إجتماعيّة جديدة لبناء شبكة علاقات خارج أسوار البيت، استفادت منها في تفاعلاتها الجديدة خاصّةً بالمجال السّياسي أين تلقّت مساندة في أحيان كثيرة من قبل زملاء العمل و الدّراسة و الحزب و الأصدقاء رجالًا منهم أكثر بكثير من النّساء هذا حسب تصريحات المبحوثات طبعًا.

و قد دعّمتُ نتائجي بسؤال ضمن المقابلات الّتي أجريتها: **هل لأفراد آخرين غير الأسرة فضل في وصولك للبرلمان؟** و حاولت أن أعرف **من؟ و كيف تمّ ذلك؟** من خلال إصراري على التّفاصيل الّتي يمكن أن أحصل عليها من عند المبحوثات اللّواتي أجبن كلّهن بنعم ، كونهن تلقّين مساندة من قبل أفراد آخرين غير أفراد الأسرة ساهمت في وصولهن للبرلمان ، مساندة من قبل قيادات الأحزاب و بعض الزملاء الحزبيّين إلى جانب زملاء العمل و النقابة الّتي أشارت المبحوثة بالمقابلة رقم(06) إليها، إلى جانب إشارة بعضهن للمساندة الّتي تلقّينها من قبل الأصدقاء .

و عمومًا كانت معظم المساندات معنويّة أي بالتّشجيع و الإيمان بقدرتهن على النّجاح في التّحدي الّذي قرّرن خوضه و هذا أمر كانت المرأة المترشّحة في حاجة ماسّة له كونها كثيرًا ما تمّ اتّهامها بكونها وصلت إلى هذا المستوى من المشاركة السّياسيّة بفضل نظام الحصص الظّالم للرّجال حسب البعض و عدم أحقيّتها بتلك الفرصة كونها غير أهل لها سياسيًّا حسب البعض الآخر ، ممّا جعلها ترحّب بأي نوع من أنواع المساندة حتّى تلك البسيطة منها و ذِكر كلّ مبحوثاتنا لها أكبر دليل على كونهن قد قدّرن ذلك للزّملاء و الأصدقاء كونهم وقفوا معهن عندما كنّ بأمسّ الحاجة إلى ذلك وقد وجدتُ المبحوثات تصرّ على حقيقة أنّه لو كان لدى زملائهم و أصدقائهم المال لما قصّروا في مساندتهن ماديًّا و ليس معنويًّا فقط.

لكن رغم وجود مساندة معنويّة قويّة،لا يمكن أن أنفي وجود مساندات من نوع آخر ، مثل المساندة الّتي يمكن اعتبارها تقنيّة و هي المشاركة بالحملة الإنتخابيّة(07 مبحوثات) ، حملة ليس من السّهل على الرّجل أن يقف فيها مع امرأة و يجابه بذلك الشّارع الجزائري بما فيه من ذهنيّات مهمّشة للمرأة بالمجال السّياسي و حتّى الإجتماعي العام ؛ فيكفي أنّ العديد منهم ينعتون المرأة الّتي تنزل إليهم من أجل إقناعهم بالتّصويت لها و إلى

برنامج حزبها ب(ما تحشمش) أي لا تستحي أو(ما عندهاش لحكيم) أي لا يوجد من يضبطها ....إلى غيرها من الأفكار المسبقة الّتي توارثتها أجيال متتالية بمجتمعنا ، و قد كان هذا النّوع من المساندة بالنّسبة لممثّلة الجالية بفرنسا، اثنتان بالعاصمة،إليزي،تيزي وزو، وهران، تبسة .

و يجدر الإشارة هنا إلى ممثّلة ولاية إليزي ، حيث اتّضح أنّ بنات الصّحراء الجزائريّة اليوم بدأن الدّخول في شبكة علاقات اجتماعيّة و سياسيّة جديدة تعلّمن و اهتممن بالنّشاط المدني و السّياسي، و إن كان بدرجات متفواتة أي حسب المنطقة و تقاليدها الّتي تختلف من عرش لآخر، فلازالت بعضهن محرومة من التعلّم و الخروج من البيت أو قيادة سيّارة .....الخ، غير أنّ التّعامل اليوم مع من تمارس السياسة بالجنوب من نسائنا كثيرًا ما يرتبط بانتمائها القبلي و العروشي، ممّا زاد من هامش حريّتها بهذا المجال المحتكر من قبل الرّجل.

و فيما يخصّ المساندة الماديّة لا يبدو أن المرأة النّائب اليوم قد أخذت حقّها فيها، حيث لم تصرّح سوى ثلاث مبحوثات بكونهن قد تحصّلن على مساعدات ماديّة من قبل الزّملاء و الأصدقاء ،كان ذلك بكلّ من ولاية العاصمة، تيزي وزو و مسيلة ، هذا يؤكّد أنّ الطّريق لا تزال طويلة أمام المرأة الجزائريّة كي تتمتّع بمساندة و تضحية غيرها من أجل قضيّتها السياسيّة خاصّة عندما يكون استثمار ماديّ في شخصها كسياسيّة.

المبحث الثالث: النشاطات المدنية، تحضير سياسي مثالي للمرأة.

تمهيد:

تعتبر النشاطات المدنية أو ما يمكن تسميته بشبه السياسيّة، تدريبا للمرأة بمجتمعنا الجزائري لخوض اللّعبة السياسيّة و حاولت التركيز في هذا الجزء من الدراسة على أهم تلك النشاطات المتداولة من قبل المرأة الجزائرية و هي المشاركة الجمعويّة و المشاركة النقابيّة.

المطلب الأوّل: واقع النشاط الجمعوي النسوي بمجتمعنا.

1) نساء البرلمان نشيطات بالعمل الجمعوي:

تبيّن من إحصائيّات الدراسة أنّ 70 بالمئة من المبحوثات جرّبت أو لازالت داخل ميدان النشاط الجمعوي بالمجتمع الجزائري وهذا أكبر دليل على كون الجمعيات كمنظمة من منظمات المجتمع المدني بالجزائر تعتبر نقطة إنطلاق للعمل شبه السّياسي بالنسبة للمرأة الجزائرية الّذي كثيرا ما يتحوّل إلى نشاطات سياسيّة محضة، و يمكن للشّكل التّالي أنّ يوضّح مدى تواجد المرأة النائب بالجمعيّات :

الشّكل رقم(15): النّشاط الجمعوي بؤرة تدريب المبحوثات على العمل السّياسي.

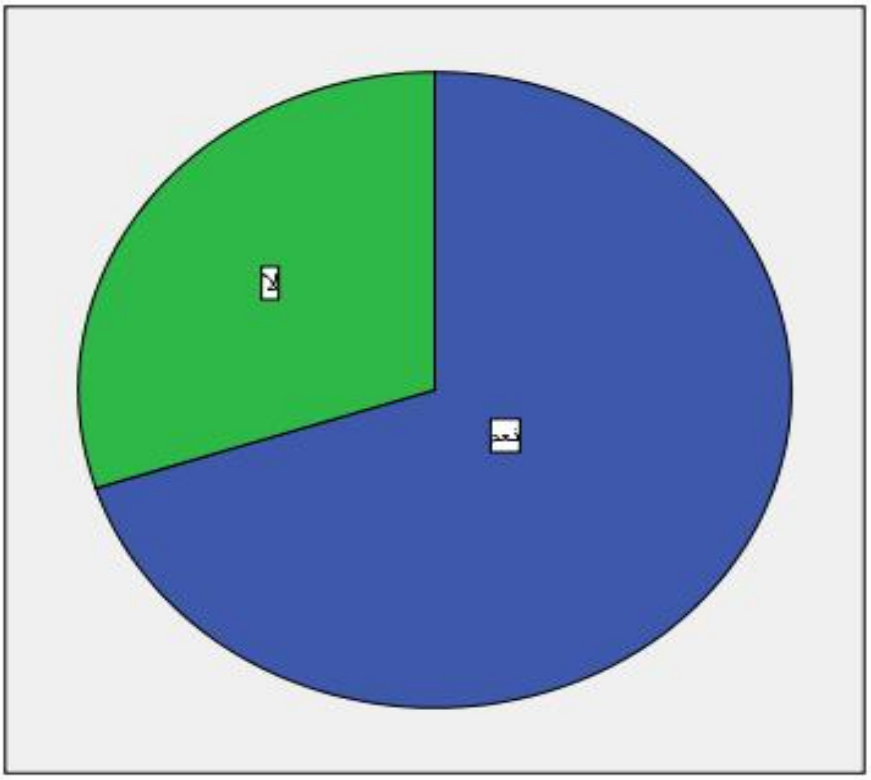

و قد كان النشاط الجمعوي النسوي مرتكز بالجمعيّات الوطنيّة (65,7%) أكثر منه بالجمعيات المحليّة (34,3%) و يعود ذلك للأعراف و التّقاليد التي لا تقبل بسهولة عضوية المرأة بجمعيّة خاصة بالمناطق النائيّة أو البعيدة عن المدن الكبرى، مما يجعل فرص تواجد المرأة بجمعية محليّة ضئيلة، إضافة إلى التنشئة الإجتماعية و السياسية المعطاة للفتيات في هذه الرقع الجغرافية من مجتمعنا والّتي لا يمكن إعتبارها محفّزة للمشاركة المدنيّة، حيث لاتزال المرأة هنا تصارع من أجل حقّها في التّعليم العالي و العمل و في المساواة غير المتوفّرة إلى يومنا هذا في بعض الأسر بين الإبن و البنت، والأخ و الأخت و غيرها من علاقات الهويّتين الجنسيتين غير المتكافئتين بما يسمح به الشّرع و القانون.

أمّا فيما يخصّ المقابلات الّتي أجريتها ، وصلتُ من خلالها إلى نفس النتائج حيث أنّ تسع مبحوثات تمتلكن تجربة بالنّشاط الجمعوي ، ستّة منهن بجمعيّات وطنيّة و ثلاثة بجمعيّات محليّة، هذا من أصل 13 امرأة نائب قمتُ بإجراء مقابلات معهن أي ما يعادل نسبة 69,23 بالمئة من العيّنة.

يبقى الإشكال المطروح هو هامش الحريّة الممنوح لتلك الجمعيّات في حدّ ذاتها و مدى استقلاليّتها عن النظام القائم ، تلك الإستقلاليّة الّتي تسمح لها باكتساب شرعيّة و قوّة في الحجّة و جُرأة أكبر للمطالبة و المساءلة ، ممّا يطرح إشكالًا آخر وهو إن كانت مراهنة المرأة عليها للتمكّن من تحقيق هدفها في ترقية كيانها الإجتماعي و لتحقيق أهداف أخرى، مُجديةً بالنّسبة لها خاصّة مع الظروف الأمنيّة الّتي مرّ بها المجتمع الجزائري الّذي بقي لسنوات طويلة تحت غطاء حالة الطوارئ ، تلك الحالة الّتي منعت تأسيس جمعيّات باختلاف تشكيلاتها و أهدافها ممّا جعل من خبرة و تجربة الجمعيّات وكلّ منظّمات المجتمع المدني الأخرى اليوم بسيطة إذا ما قورنت بقريناتها بمجتمعات أخرى .

2) فعاليّة المبحوثات داخل الجمعيات:

بعد التأكّد من استغلال المرأة للفضاء الجمعوي كوسيلة للضغط و للتغيير من واقعها الإجتماعي والسياسي و حتى من واقع غيرها من الفئات الإجتماعية، من الضّروري معرفة هامش الحريّة الممنوح لها داخل ذلك النّوع من المنظمات، و نوع المناصب القياديّة التي استطاعت الوصول إليها هذا ما يمكن توضيحه كالتالي :

الجدول رقم (57): مناصب المبحوثات الجمعويّة.

التكرار و النسبة / المنصب الجمعوي	ك / %
رئيسة	7 / %20
نائبة رئيس	4 / %11,43
أمينة وطنية/ولائية	4 / %11,43
عضو مكتب ولائي	1 / %02,86
إطار مسيّر	5 / %14,28
عضو	14 / %40
المجموع	35 / %100

فمن خلال الجدول و رغم كون نسبة كبيرة من المبحوثات كن عضوات بالجمعيات (40%)، إلاّ أنّ ذلك لا ينقص من قيمة الإحصائيّات التي تعكس تواجدهن بنسبة 60% بالمناصب القياديّة، حيث أن 20% منهن بمنصب رئيسة و 14,28% إطار مسيّر و 11,43% نائبة رئيس و بنفس النسبة أمينة وطنية أو ولائيّة كما أنّ 02,85% عضو مكتب ولائي، أي أنّ أغلبية الناشطات جمعويا من المبحوثات كنّ قياديات وصاحبات

مسؤوليات، تدرّبن من خلالها على أساليب إتّخاذ القرار و المعارضة و التفاوض و غيرها من النشاطات التي تحتاجها المرأة في حياتها السياسيّة.

و يمكن توضيح توزيع تلك المناصب الجمعوية حسب نوع الجمعيّة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (58): مناصب المبحوثات بالجمعيّات الوطنيّة و المحليّة.

المنصب الجمعوي / نوع الجمعية	رئيسة	نائبة رئيس	أمينة وطنية /ولائية	عضو مكتب ولائي	إطار مسيّر	عضو	المجموع
وطنيّة	3 %13	2 %08,7	4 %17,4	1 %04,3	4 %17,4	9 %39,1	23 %100
محليّة	4 %33,3	2 %16,7	0 %00	0 %00	1 %08,3	5 %41,7	12 %100
المجموع	7 %20	4 %11,4	4 %11,4	1 %02,9	5 %14,3	14 %40	35 %100

يوضّح الجدول أنّ 33,3% من المبحوثات المنظمات لجمعيات محلية هنّ رئيسات و16,7%نائبات رؤساء، في حين أن نظيراتهن بالجمعيات الوطنية لا تمثّل الرئيسات سوى نسبة 13% و نائبات الرؤساء نسبة 08,7%، هذا أكبر دليل على الفرص التي يمكن أن تُمنح للمرأة بالجمعيات المحلية، كما أنّه دليل على بداية تغيّر في الذهنيات الرافضة للنشاط المدني النسوي، أمّا عن الجمعيات الوطنية، فمن البديهي أن تكون فرص وصول المرأة ضئيلة إلى منصب رئيسة أو نائبة رئيس و ذلك لكثرة المترشحين إلى هذا النوع من المناصب و الصراع القائم و الدّائم بين الرجل و المرأة على القيادة.

كما تأكّد لي من مناصب النساء النوّاب الجمعويّة اللّواتي أجريت معهن مقابلات التواجد الكيفي الواضح لهن بالجمعيّات، حيث فيهن من كانت رئيسة جمعيّة وطنيّة(المقابلة رقم 03) إلى جانب عضو مجلس وطني و أمينة

ولائيّة(المقابلة رقم 02) و مبحوثة فقط عضو بسيط بجمعيّة وطنيّة، وبالمقابل اللّواتي تنتمي منهن لجمعيّة محليّة واحدة رئيسة(المقابلة رقم 13) و الأخرى نائبة رئيس الجمعيّة و الثالثة عضو(المقابلة رقم 05).

3) نشاط الجمعيات الوطنية المتداولة من قبل المبحوثات:

يمكن للجدول أن يوضّح نشاط الجمعيّات الوطنيّة التي تنتمي إليها المبحوثات:

الجدول رقم (59): نشاط الجمعيات الوطنية.

التكرار و النسبة / النشاط	ك / %
خيرية	9 / %39,13
طلابية	1 / %04,35
الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات	3 / %13,04
مساندة الرئيس	2 / %08,69
رياضية	1 / %04,35
ثقافية سياحية	2 / %08,69
محو الأميّة	2 / %08,69
عدم ذكر النوع	3 / %13,04
المجموع	23 / %100

أوّل ملاحظة يمكن استخلاصها من الجدول هي غلبة الجمعيات الخيرية (39,13%) لتليها جمعيّة الإتحاد الوطني للنساء الجزائريّات (13,04%)، أي أن النشاط الجمعوي للمرأة لم يخرج عن طابع نشاطاتها الإجتماعيّة و التربويّة المتّصلة بالصورة النمطية التي يحملها المجتمع الجزائري عليها ، أو أنّها تميل للنشاطات الجمعويّة الّتي من أدوارها النهوض بالمرأة إجتماعيًّا و بشتى المجالات الأخرى .

لكن عمومًا يبدو أنّ تأثير التّنشئة الإجتماعيّة الّتي تتلقّاها المرأة بمجتمعنا ظاهر و مباشر على اختياراتها أي مسار نشاطاتها المدنيّة ، حيث لم تبتعد كثيرًا تلك الأخيرة عن أدوارها الكلاسيكيّة التّابعة لها بيولوجيًّا بحكم الأمومة و اجتماعيًّا بحكم كونها العنصر الضّعيف دائمًا بالمعادلة ، معادلة وضع أسسها الموروث الثّقافي و لعب الدّور الرئيسي فيها الرّجل .

كما يبدو أنّ المرأة الجزائريّة قد راهنت على السيّد عبد العزيز بوتفليقة حيث أن 8,69 بالمئة من المبحوثات تنتمي لجمعيّة مساندة الرئيس ، و يمكن اعتبار اختيارها لهذا المسار المدني و حتى السياسي مبني على أساس إستراتيجية محكمة مفادها استغلال أي هامش حريّة يمكن بعد ذلك للرئيس بوتفليقة أن يمنحها إيّاه .

و يعكس أيضًا الجدول نسبًا متساوية مع هذه الفئة (8,69 بالمئة) لتواجد المبحوثات بجمعيّات ذات طابع ثقافي سياحي أو لمحاربة الأميّة بالمجتمع ، وهي مجالات ليست بالبعيدة أيضًا عن طابع النشاطات النسويّة بمجتمعنا .

كما أنّ 13,04% من المبحوثات رفضن ذكر تفاصيل عن الجمعيّات التي تنتمين إليها و ذلك تخوّفًا من معرفة هَوِيّتهن المدنيّة، و لم يكن من السّهل إقناعهن بغير ذلك، ممّا جعلهن تتحفّظن في الإجابة و يُعتبر ذلك دليل آخر لعدم تمتّع المرأة الجزائريّة بهوامش حريّة واسعة ، بل كلّ ما تقوم به أو تتفاعل ضمن محيطه محسوب من قبلها و من قِبل غيرها ، بما فيها تلك الحريّة.

أمّا عن توزيع مناصب المبحوثات حسب نشاط الجمعيّات، فيمكن توضيحه كالتّالي:

الجدول رقم (60): مناصب المبحوثات بالجمعيات الوطنيّة المختلفة.

المنصب	طابع الجمعيّة	عدد المناصب
رئيسة	خيرية	1
	ثقافيّة سياحيّة	1
	محو الأميّة	1
نائبة رئيس	خيريّة	1
	محو الأميّة	1
أمينة وطنية/ولائيّة	خيريّة	1
	نسويّة	1
	رياضيّة	1
	ثقافيّة سياحيّة	1
عضو مكتب ولائي	طلابيّة	1
إطار مسيّر	خيريّة	1
	عدم ذكر النوع	1
	مساندة الرئيس بوتفليقة	2
عضو	خيريّة	5
	نسويّة	2
	عدم ذكر النوع	2

و فيما يخصّ نتائج المقابلات ، أكّدت أيضًا الطّابع الإجتماعي للجمعيّات الوطنيّة الّتي تنتمي إليها المبحوثات (ثقافيّة، خيريّة، نسويّة).

4) نشاط الجمعيّات المحليّة المتداولة من قبل المبحوثات:

يمكن للجدول التّالي أن يوضّح نشاط الجمعيّات المحليّة التي تنتمي إليها المبحوثات:

الجدول رقم (61): نشاط الجمعيات المحلية.

التكرار و النسبة / النشاط	ك / %
نسويّة إجتماعية	2 / %16,67
نسويّة رياضيّة	2 / %16,67
خيريّة	7 / %58,33
محو الأميّة	1 / %08,33
المجموع	12 / %100

يبدو أنّ الطابع الخيري هو الغالب أيضا على الجمعيات المحليّة، إلاّ أنّ ما يلفت الإنتباه في هذه الفئة من الجمعيات هو وجود الطابع النسوي المحض للبعض منها (أكثر من 33%)، حيث لدينا جمعيات نسوية إجتماعية بنسبة 16,67% و جمعيات نسوية رياضية بنفس النسبة أي 16,67%، كما لا ننسى جمعية محو الأميّة بنسبة ليست بالبعيدة على تلك الموجودة وطنيا تقدّر ب08,33%.

و يبدو أنّ الطابع النسوي هنا، يعكس محاولات من قبل هذه الفئة (النساء) على وجه الخصوص لتحرير المرأة من القيود التهميشيّة التي يفرضها العرف و التقليد المحاصر لطموحاتها على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي و السياسي و حتى الأسري (العنف الأسري، الإستغلال...) ولم تأت نتائج المقابلات الّتي أجريتها بعيدة عن ذلك، حيث أنّ طابع الجمعيّات المحليّة في هذه الحالة إجتماعي .

أمّا عن توزيع مناصب المبحوثات المستجوبات من خلال الإستمارة حسب نشاط الجمعيّات فيمكن توضيحه كالتالي:

الجدول رقم (62): مناصب المبحوثات بالجمعيات المحليّة المختلفة.

المنصب	طابع الجمعيّة	عدد المناصب
رئيسة	نسوية إجتماعية	1
	خيريّة	2
	محو الأميّة	1
نائبة رئيس	نسويّة إجتماعيّة	1
	خيريّة	1
إطار مسيّر	خيريّة	1
عضو	نسويّة رياضيّة	2
	خيريّة	3

5) المنصب الجمعوي و علاقته بخصوصيات المبحوثات:

يمكن ربط المنصب الجمعوي بعدّة مؤشرات و هذا ما يمكن توضيحه كالتالي:

الجدول رقم (63): علاقة المنصب الجمعوي بالحالة المدنية.

المنصب الجمعوي / الحالة المدنية	رئيسة	نائبة رئيس	أمينة وطنية/ ولائية	عضو مكتب ولائي	إطار مسيّر	عضو	المجموع
عزباء	3 %20	2 %13,3	3 %20	1 %06,7	1 %06,7	5 %33,3	15 %100
متزوجة	1 %06,7	1 %06,7	1 %06,7	0 %00	3 %20	9 %60	15 %100
مطلقة	3 %60	1 %20	0 %00	0 %00	1 %20	0 %00	5 %100
المجموع	7 %20	4 %11,4	4 %11,4	1 %02,9	5 %14,3	14 %40	35 %100

يتضّح من خلال الجدول أنّ المطلّقات أكثر تواجدًا بمنصب رئيسة (60%) و لا توجد أي واحدة من هذه الفئة عضو بسيط بجمعيّة، في حين أن المتزوجات تمثّل الرئيسات منهن سوى 06,7% بينما 20% منهن إطار مسيّر أي نفس نسبة المطلقات بهذا المنصب و 60% من فئة عضو بسيط و النسب في المناصب الأخرى أقل من ذلك ،أمّا العازبات فتمثّل 33,3% منهن فئة عضو بسيط و 20% رئيسات، و المناصب الأخرى أقل من هذه النسبة.

من هذه الإحصائيات يتضّح أنّ الواجبات الأسريّة لاتزال عائقا للمشاركة المدنية بالنسبة للمرأة مثل تقلّد مناصب قيادية بجمعيّة و يمكن الإعتماد على الشّكل التّالي لتدعيم ذلك، و الذي يعكس علاقة بين عدد الأبناء و المنصب الجمعوي.

فمعلوم أنّ الأمومة تفرض على المرأة واجبات وإلتزامات يمكن أن تكون سببا حائلا بينها و بين المناصب الجمعويّة القياديّة، الّتي في نظر العديد من الأسر ليست سوى نشاط إضافي، على المرأة أن تقوم به في أوقات الفراغ فقط، و أن لا تلتزم مع هذا النوع من المنظمات بمسؤوليّات يمكن أن تؤثّر في فعاليّة إلتزامها بواجباتها الأسريّة ، ويكون عزوفها عن هذا النوع من المناصب القياديّة بصورة عفويّة أو مُرغمة كون أولويّاتها أكبر و أكثر تعقيدًا و كلّما زاد عدد الأبناء زاد ضغط تلك الواجبات و الأولويّات عليها و على مصير مشاركتها المدنيّة.

الشكل رقم (16): علاقة عدد أبناء بالنشاط الجمعوي.

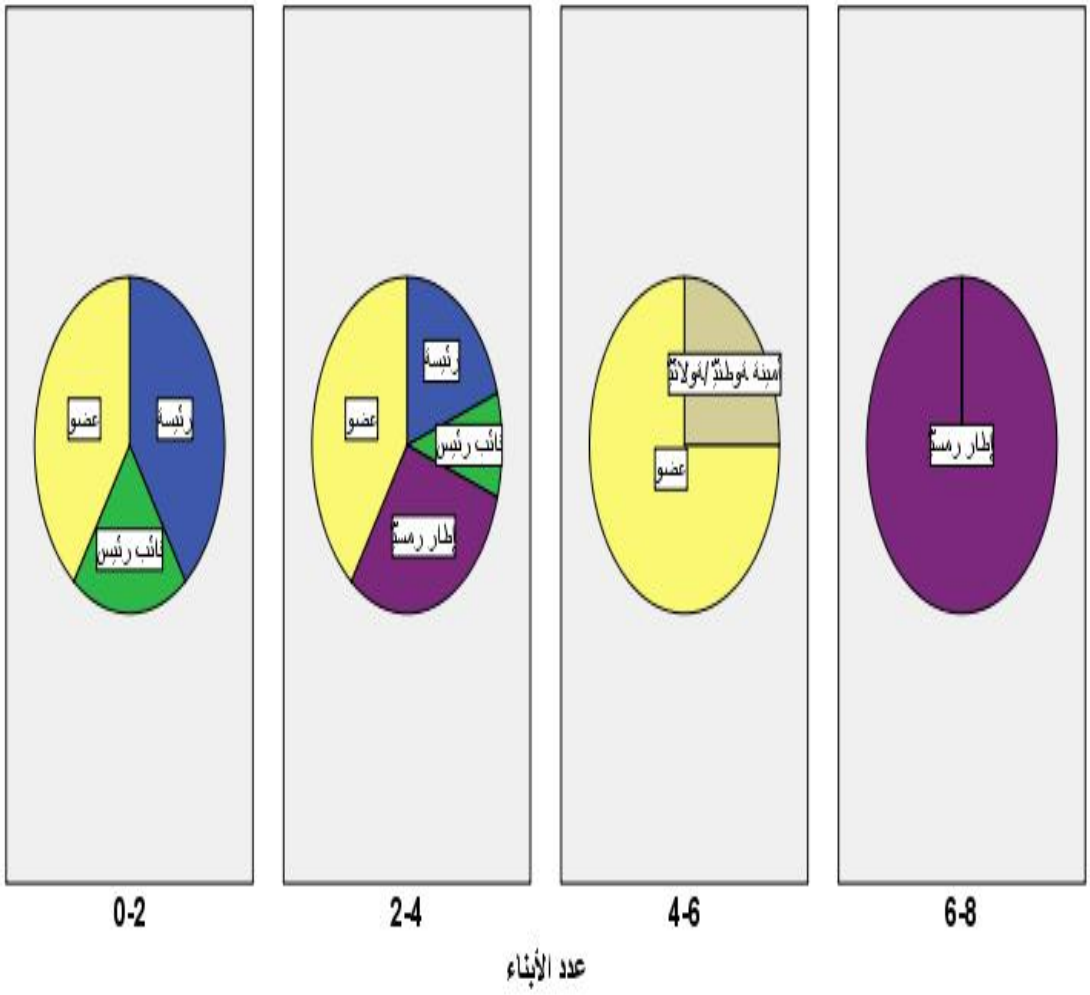

رئيسة | نائب رئيس | أمينة وطنيّة/ ولائيّة | إطار مسيّر | عضو

من خلال إحصائيّات الدراسة يتّضح أنّ 40% من المبحوثات بمنصب رئيسة جمعية أمّهات عدد أبنائهن 2 أو 1 أو لسن أمّهات، و تقل هذه النسبة كلّما زاد عدد الأبناء، حيث تمثّلن 20%من فئة اللّواتي عدد أبنائهن من 2 إلى 4.

و تنعدم كليًّا بالنسبة لفئة اللّواتي عدد أبنائهن من 4 إلى 6 أو من 6 إلى 8 ، و هذا أكبر دليل على أنّ المرأة الأم، متزوجة كانت أو مطلقة تؤثّر إلتزاماتها العائلية خاصة اتجاه أبنائها على طموحاتها في النشاط الجمعوي، الذي لايزال ثانويًّا من حيث الأهميّة و الأولويّة.

نفس الشيء لاحظته بخصوص نائبات الرؤساء ، حيث تنخفض النسبة من 20% عند الفئة الّواتي عدد أبنائهن من 0 إلى 2 إلى 10% بالنسبة للفئة اللّواتي عدد أبنائهن من 2 إلى 4 ، و تنعدم كليًّا بعد ذلك.

أمّا المبحوثات اللّواتي تمثّل فئة عضو بسيط بجمعية فترتفع نسبتهن من 40% في فئة اللّواتي عدد أبنائهن من 0 إلى 2 أو من 2 إلى 4، لتصل إلى نسبة 75% في فئة اللّواتي عدد أبنائهن من 4 إلى 6.

أمّا عن علاقة سنّ المبحوثات بالمنصب الجمعوي، فيبدو أنّ هناك فئتين من النساء القياديات بالجمعيّة، فمنهنّ المتعلّمات تعليمًا جامعيًا أوصلهن بالإضافة إلى كفاءاتهن الشخصيّة إلى مناصب قياديّة على مستوى الجمعية، أمّا الفئة الثانية فتجربتهن و خبرتهن التي تنعكس من خلال سنهنّ أوصلتهن إلى مناصب قياديّة جمعويّة و هذه الفئة من القياديّات بالجمعيّات كثيرًا ما تمّ انتقادهن و اعتبارهن تمثّلن أنفسهن فقط ، كما أنّ تواجد بعضهن الدّائم بقمّة المناصب الجمعويّة تراتبيًّا جعل العديدات من الشابّات الجزائريّات تنفرن من هذا النوع من أنواع النشاطات المدنيّة ، الّتي يمكن أن تكون سندًا لهن و لطموحاتهن على العديد من المستويات .

و يمكن توضيح العلاقة السّابق ذكرها من خلال الشّكل التالي:

الشكل رقم (17): علاقة السّن بالمنصب الجمعوي.

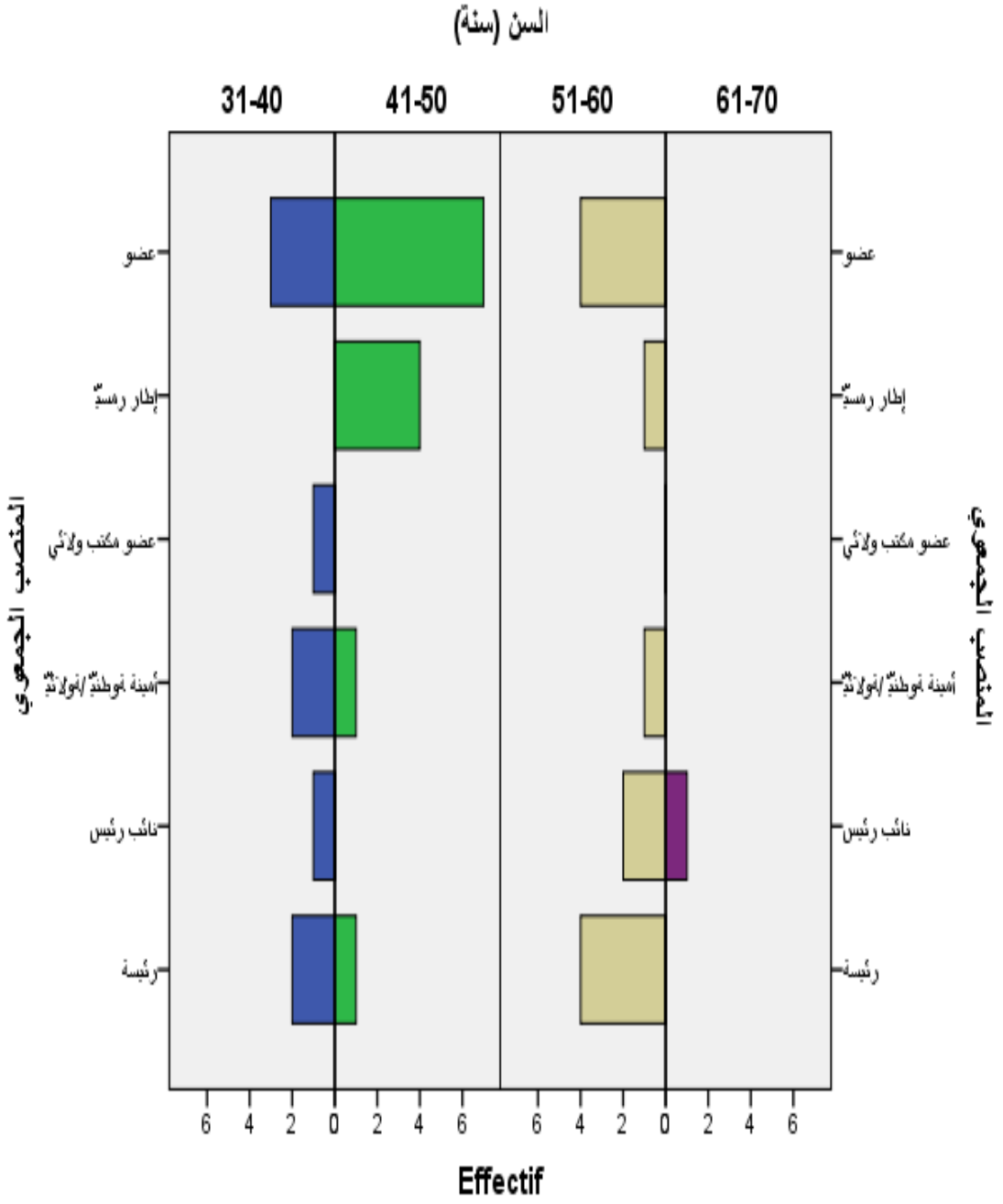

السن (سنة)

70-61	60-51	50-41	40-31

كما استنتجت من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ المبحوثات الأصغر سنا (31-40 سنة) هنّ الأكثر نشاطا بالمناصب الجمعوية القياديّة من غيرهن، حيث أنّ 22,2% منهن رئيسات و بنفس النسبة أمينات وطنيا أو ولائيًّا و هي أعلى النّسب المتحصّل عليها في هذا المنصب و 11,1% بمنصب نائب رئيس و بنفس النسبة عضو مكتب ولائي و هي النسبة الوحيدة للمبحوثات بهذا المنصب.

و تعتبر المبحوثات اللّواتي تنتمي للفئة السنيّة من 41 إلى 50 سنة الأكثر تواجدا بصفة عضو بسيط بالجمعيّة بنسبة 53,8%، في حين أنّ المبحوثات اللّواتي تنتمي إلى الفئة السنيّة من 51 إلى 60 سنة تمثل 33,3% منهن بمنصب رئيسات و 16,7% نائبات رؤساء، أي أن التجربة و الخبرة الجمعويّة و التاريخ الجمعوي و السياسي أو حتّى احترام السن الّذي وصلن إليه يمكن أن تكون أسبابًا لوصول العديد منهن إلى مناصب قياديّة على مستوى الجمعيات بالجزائر ، مثل المجاهدات و بعض السياسيّات.

أمّا عن المستوى التعليمي ، فيتضح من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ المبحوثات الجامعيّات هنّ الأكثر تواجدًا بمنصب رئيس جمعيّة، حيث تمثّل 29,4% من اللّواتي مستواهن جامعي و 08,3% من اللّواتي مستواهن ما بعد التدرّج .

و هذا ما يؤكّد ما سبق لي ذكره عن وجود شريحة من عيّنتي وصلن لمناصب جمعويّة قياديّة بفضل كفاءاتهن الشخصيّة المرتبطة بالخصوص بمستواهن التعليمي ، ويمكن للشّكل التّالي أن يوضّح ذلك:

الشكل رقم (18): علاقة المستوى التعليمي بالمنصب الجمعوي.

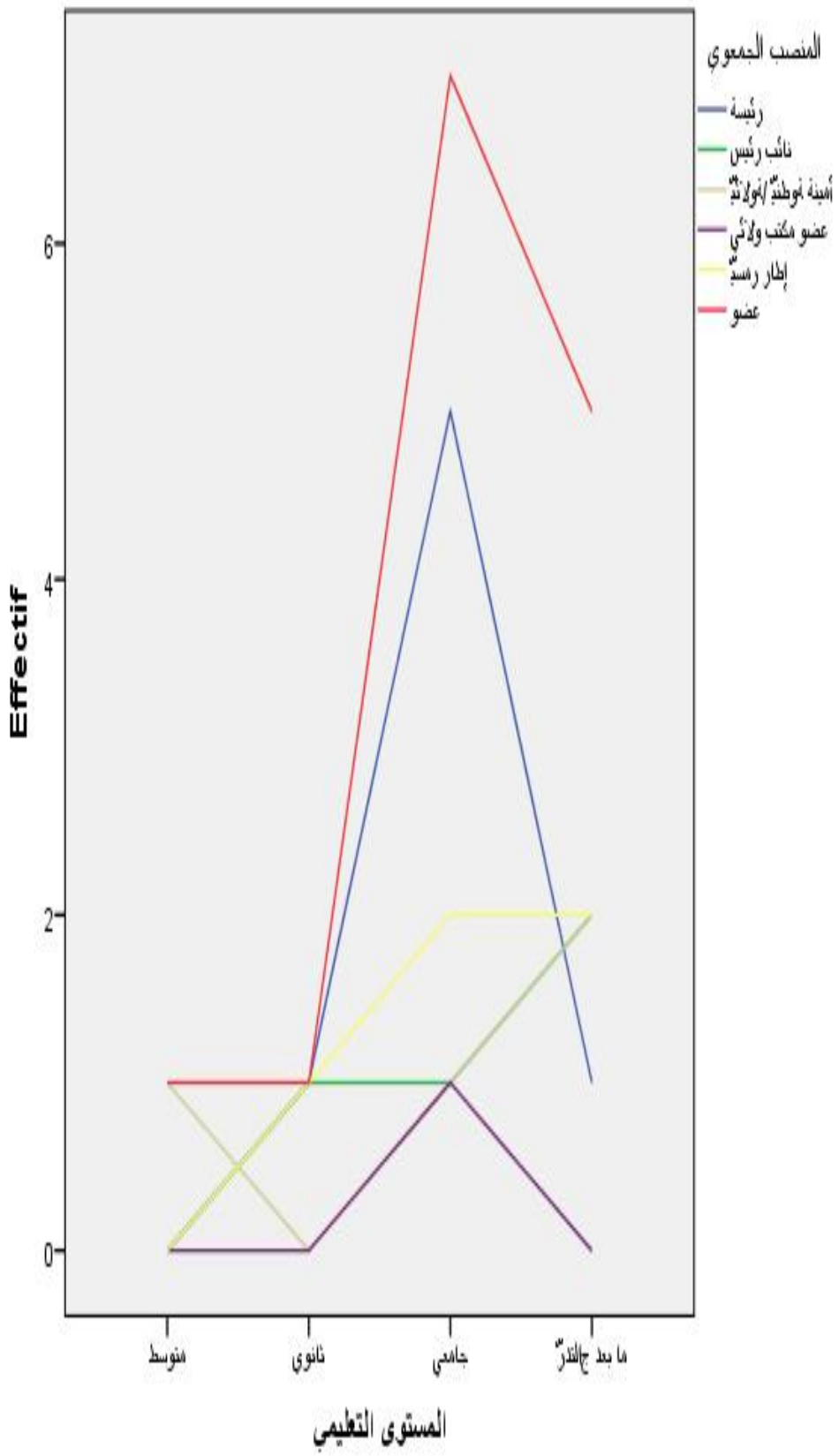

أمّا عن توزيع المناصب الجمعويّة حسب التوزيع الجغرافي أي الإقامة قبل دخول البرلمان، فيمكن توضيح ذلك كالتالي:

الجدول رقم (64): المناصب الجمعويّة حسب التوزيع الجغرافي.

الإقامة	المنصب	عدد المناصب
العاصمة	رئيسة	1
	نائبة رئيس	2
	إطار مسيّر	1
	عضو	4
الشرق	رئيسة	4
	نائبة رئيس	1
	أمينة وطنية/ولائية	2
	عضو مكتب ولائي	1
	إطار مسيّر	3
	عضو	6
الغرب	رئيسة	1
	نائبة رئيس	1
	أمينة وطنية/ولائية	1
	عضو	3
الجنوب	أمينة وطنية/ولائية	1
	إطار مسيّر	1
	عضو	1
خارج الوطن	رئيسة	1

حيث يبدو أنّ المرأة النّاشطة مدنيًّا لم يعرقلها تواجدها الجغرافي أي الإقامة ، فتلك الّتي تأخذ قرار المشاركة يبدو أنّها تتحدّى بيئتها الإجتماعيّة و ما فيها من عادات و قيم .

المطلب الثاني: تواجد كمّي و كيفي ضعيفين للمرأة على مستوى الفضاء النقابي.

1) النساء النوّاب، بعيدات عن التجربة النقابيّة:

لا تمثّل نسبة المبحوثات اللّواتي تمتلك تجربة في العمل النقابي سوى 34%، أي أنّ 66% منهن لا تمتلك أي خبرة في هذا المجال، رغم كونه مهمّ بالنسبة لهن، فهنّ مشرّعات للمجتمع و هذا الأخير غير خال من نقابات عماليّة مختلفة المطالب و الإتّجاهات تؤثّر على وظائفهن بصورة أو بأخرى .

و يمكن للشّكل التّالي أن يوضّح التّواجد النّقابي للمبحوثات:

الشكل رقم (19) : تجربة نقابيّة محدودة لدى النساء النواب .

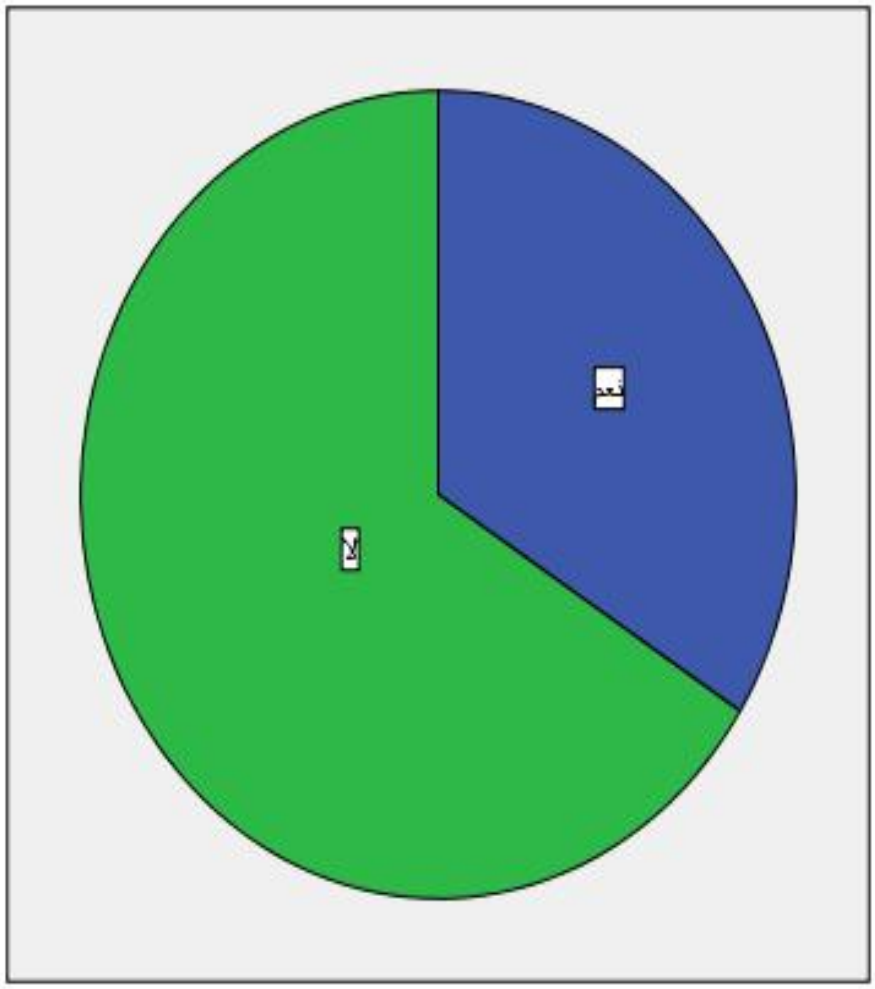

من الشّكل يبدو أنّ المرأة النائب لم تستغل الفضاء النقابي بنفس الوتيرة التي استغلت بها الفضاء الجمعوي أين وصلت النسبة إلى 70% و يمكن للجدول التالي أنّ يوضّح الفرق بين تواجد المبحوثات بالمجالين:

الجدول رقم (65): النساء النواب، نشيطات جمعويًّا، غائبات نقابيًّا.

ممارسة العمل النقابي / وجود نشاط جمعوي	نعم	لا	المجموع
نعم	14 %40	21 %60	35 %100
لا	3 %20	12 %80	15 %100
المجموع	17 %34	33 %66	50 %100

حسب إحصائيّات الجدول 40% فقط من المبحوثات اللّواتي تمتلكن تجربة مع النّشاط الجمعوي شاركت أيضًا بالعمل النقابي، و بالمقابل 20% فقط من اللّواتي لا تمتلك أية تجربة مع النشاط الجمعوي شاركت بالعمل النقابي.

أي أستنتج أنّ التجربة المدنيّة التي خاضتها النساء النواب مع الجمعيات الوطنية أو المحليّة لم تؤثّر كثيرا في نسب تواجدهن النّقابي، ممّا يدفعني للبحث أكثر في مواصفات المبحوثات اللّواتي خضن التجربة النقابية و الخصوصيات التي تفرّقهن عن غيرهن من المبحوثات ، أمّا عن المقابلات الّتي أجريتها ، فست مستجوبات لديهن تجربة بالنّشاط النقابي ، صاحبة أعلى منصب نقابي منهن مستقرّة بفرنسا(المقابلة رقم 02) حيث كانت نائبة رئيس النقابة، إلى جانب المبحوثة رقم (06) الّتي تنتمي إلى نقابة الإتّحاد الوطني لعمّال التّربية و التّكوين (عضو مجلس ولائي، عضو المجلس الوطني، عضو المكتب الولائي، نائب رئيس الخدمات الإجتماعيّة لعمّال التّربية) ،كما أجابت إحدى المبحوثات (المقابلة رقم 11) بكونها شغلت منصب عضو بالمجلس الوطني للنقابة، أمّا باقي الإجابات فكانت عضو بسيط بالنّقابة.

و قد أكّدت النّساء النوّاب عندما حاولتُ الإستفسار عن سبب عدم بروز المرأة بالعمل النقابي لا كمًّا و لا كيفًا، على كون عديدات هنّ من لا تؤمن بجدوى المشاركة النقابيّة بالجزائر كون النقابات ضعيفة مؤسّساتيًّا هذا من جهة و أيضًا لاقتناع بعضهن بعدم وجود مكان للمرأة ضمن هذا النّشاط المحتكر من قبل الرّجل خاصّة بالمناصب القياديّة، فلا زلن تعتبرن هذا الفضاء رجولي، التفاعلات فيه كثيرًا ما تتحوّل إلى صِدامات و مواجهات مع الأطراف المسؤولة و حتّى فيما بين أعضاء النقابة، ممّا جعل العديدات منهنّ تفضّلن تفادي هذا النّوع من النشاطات المدنيّة خاصّة بالمناصب القياديّة كون الرّهان أكبر بكثير من مواردهن.

2) خصوصيات النساء النواب ذوات التجربة النقابية:

أوّل ما يمكن التطرّق إليه هو علاقة المنصب المهني الذي كانت متواجدة فيه المبحوثات بممارستهن للعمل النقابي و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (66): النساء القياديات بالمهنة أكثر ممارسة للعمل النقابي.

ممارسة العمل النقابي / المنصب المهني	نعم	لا	المجموع
مديرة	4 %57,1	3 %42,9	7 %100
نائبة مدير	0 %00	1 %100	1 %100
مفتشة	1 %33,3	2 %66,7	3 %100
رئيسة مصلحة	4 %50	4 %50	8 %100
موظفة	4 %30,8	9 %69,2	13 %100
المجموع	13 %40,6	19 %59,4	32 %100

حسب إحصائيات الجدول 57,1% من المديرات لديهن تجربة نقابية و 50% من رئيسات المصالح و 33,3% من المفتشات أي أنّ 47,4 بالمئة من المبحوثات اللّواتي كن بمناصب مهنيّة قياديّة قد شاركن بالفضاء النقابي.

في حين أنّ الموظفات وصلت نسبة المشاركات منهن في النقابة إلى 30,8% هذا يوصلني إلى إحتمالين، الأوّل و هو المتداول من قبل العديد من الأطراف بكون القياديّات في المهنة من مبحوثاتنا فيهن من حاولت إحتواء القاعدة المهنيّة لديها بالعمل النقابي لاحتواء المعارضة كي لا تشكّل أي خطر عليها و على المصالح التي تمثّلها.

أمّا الإحتمال الثّاني فهو الثقة التي اكتسبتها المرأة العاملة القائد في نفسها ممّا حفّزها على خوض التجربة النقابية للمطالبة بحقوق العمّال و لتحسين ظروفهم المهنيّة، مجابهة بذلك قرارات من بيدهم السّلطة،كما يمكن أن يكون لذلك علاقة بالمرأة العاملة على وجه الخصوص و ما تعانيه في بعض مواقع العمل من تمييز قائم على الهويّة الجنسيّة أو تحرّش جنسي أو تعنيف لفظي... أو غيرها من المواقف التي تشكو منها النّساء العاملات بمجتمعنا.

و يمكن ربط التواجد النقابي للمبحوثات بإقامتهن قبل دخول البرلمان، كون ذلك يمكن أن يعطينا فكرة عن قوّة العلاقة القائمة بين البيئة الإجتماعية للمرأة و إقبالها على العمل النقابي فليست كل الذهنيّات في الجزائر بما فيها من عادات و تقاليد حسب كلّ منطقة تحفّز و تحبّذ العمل النقابي للمرأة أو حتى خروجها من البيت لأجل العمل، و يمكن توضيح تلك العلاقة من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (67): علاقة البيئة الإجتماعية للمبحوثات بإقبالهن على العمل النقابي.

ممارسة العمل النقابي / الإقامـة	نعم	لا	المجموع
العاصمة	6 %46,2	7 %53,8	13 %100
الشرق	5 %22,6	17 %77,3	22 %100
الغرب	4 %36,4	7 %63,6	11 %100
الجنوب	1 %33,3	2 %66,7	3 %100
خارج الوطن	1 %100	0 %00	1 %100
المجموع	17 %34	33 %66	50 %100

توضّح إحصائيات الجدول أنّ أعلى نسب العمل النقابي بالنسبة لمبحوثات كانت خارج الوطن (100%)، لتليها نسبة العاصميات التي تقدّر بـ46,2% فالغرب بـ36,4% و بعدها الجنوب بـ33,3% و أخيرا الشرق بنسبة 22,7%، و ما يمكن تأكيده من هذه النسب هو العلاقة القائمة بين الموروث الثقافي لكل منطقة جغرافية و هامش الحريّة الممنوح للمرأة وِفق الصورة النمطيّة التي يحملها عليها أفراد بيئتها الإجتماعيّة، حيث أنّ العديد من الأسر الجزائرية لاتزال متحفّظة من العمل النقابي للمرأة، و ذلك بسبب ظروفه و شروطه التي يمكن أن تفرض على المرأة العمل لساعات متأخرة من اللّيل أو حتى المبيت خارج المنزل، خاصّة في حالات التنقلات التي يمكن أن تكون كثيرة و أحيانًا طويلة بسبب تفاوضات مع السلطة أو وجود إنتخابات داخلية أو إنشقاقات أو... غيرها من الحالات التي يمكن أن تواجه المرأة النقابية خاصّة إن كانت قياديّة.

و لنفس الأسباب السابق ذكرها، نجد عزوفا لدى العديد من النساء العاملات عن الفضاء النقابي، كون ذلك يتعارض مع ما اكتسبنه من تنشئة إجتماعية ببيئتهن الإجتماعية التي ترتبط برقعة جغرافيّة معيّنة، تنشئة تقمن هنّ أيضًا بنقلها لأبنائهن و بناتهن .

و إلى جانب العلاقة السّابق شرحها، يمكن ربط المستوى التعليمي للمبحوثات بإقبالهن على الفضاء النقابي، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (68): علاقة المستوى التعليمي للمبحوثات بإقبالهن على العمل النقابي.

ممارسة العمل النقابي / المستوى التعليمي	نعم	لا	المجموع
إبتدائي فما دون	0 %00	1 %100	1 %100
متوسط	0 %00	3 %100	3 %100
ثانوي	4 %57,1	3 %42,9	7 %100
جامعي	7 %28	18 %72	25 %100
ما بعد التدرّج	6 %42,9	8 %57,1	14 %100
المجموع	17 %34	33 %66	50 %100

فلا يبدو أنّ ارتفاع المستوى التعليمي للمبحوثات حافز قوي لخوض التجربة النقابية و النتائج المتذبذبة للجدول تؤكّد ذلك ، حيث أنّ 57,1% من المبحوثات اللّواتي مستواهن ثانوي لديهن تجربة نقابية في حين أنّ اللّواتي مستواهن جامعي لم يفت التدرّج نسبة اللّواتي شاركن منهنّ في العمل النقابي هي 28%، لتعود هذه النسبة و ترتفع مرّة أخرى لدى اللّواتي لديهن مستوى ما بعد التدرّج و تصل 42,9%، هذا دليل على أنّ مؤشرات أخرى أقوى من المستوى التعليمي كانت حافزًا لخوض المبحوثات التجربة النقابية و على رأسها المنصب المهني الّذي تطرّقت إليه سابقًا.

كما يمكن الإشارة إلى الأقدميّة الّتي من الممكن ربطها بالسّن هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (69): علاقة طرديّة بين سنّ المبحوثات و إقبالهن على العمل النقابي.

ممارسة العمل النقابي / السن (السنة)	نعم	لا	المجموع
40-31	3 %27,3	8 %72,7	11 %100
50-41	6 %33,3	12 %66,7	18 %100
60-51	8 %42,1	11 %57,9	19 %100
70-61	0 %00	2 %100	2 %100
المجموع	17 %34	33 %66	50 %100

حسب إحصائيات الجدول و إذا لم نأخذ الفئة السنية من 61 إلى 70 سنة بعين الإعتبار في قراءتنا له، كون إحتمال التقاعد جدّ قوي بالنسبة لهذه الفئة مما يفسّر عدم وجود مشاركة نقابيّة، فإن النتائج الأخرى تؤكد وجود علاقة طردية قويّة بين سنّ المبحوثات و إقبالهن على الفضاء النقابي، فكلّما زاد سنّهن و زادت تجربتهن في الحياة

المهنيّة و الإجتماعيّة زاد إقبالهن على الحياة النقابية، كما أنّ تواجدهن لمدّة أطول من غيرهنّ على الساحة المهنية يزيد من فرص إنتخاب زملائهن لهن لمعرفتهم بهن أي كونهن قد بنين شبكة علاقات موازية للعلاقات المهنيّة هذا من جهة و لثقتهم بقدراتهن الشخصيّة الّتي يمكن أن تجعل منهن عناصر فعّالة بالفضاء النّقابي من جهة ثانية.

و إلى جانب السّن، يمكن التطرّق أيضًا لعلاقة أخرى و هي تلك الرّابطة بين الحالة المدنيّة و العمل النقابي هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (70): الحالة المدنية للناشطات نقابيا.

ممارسة العمل النقابي / الحالة المدنية	نعم	لا	المجموع
عزباء	6 %40	9 %60	15 %100
متزوجة	7 %29,2	17 %70,8	24 %100
مطلقة	4 %36,4	7 %63,6	11 %100
المجموع	17 %34	33 %66	50 %100

يبدو من الجدول أنه كلّما خفّت القيود الأسريّة و قلّت الإلتزامات العائليّة على المرأة، زادت نسب مشاركتها في العمل النقابي، حيث أن المتزوّجة المتأثّرة بسلطة الزوج و أسرتها الممتدة و المسؤولة عن أسرتها الخاصة أقل مشاركة في الفضاء النقابي و ذلك بنسبة 29,2% لتليها فئة المطلّقات بنسبة 36,4% فالعازبات بنسبة تقدر بـ40%.

لذلك يمكن اعتبار الحالة المدنيّة مؤشّرًا آخر يدخل في حسابات المرأة العاملة قبل إتّخاذ قرار خوض التجربة النقابيّة ، خاصّةً و كون هذا النّوع من النّشاطات كثيرًا ما تعتبره الأسر الجزائريّة نوعًا من البرستيج و الكماليّات الّتي يمكن للمرأة أن تستغني عنه، هذا إن لم أقل وجود العديد من رجال و نساء أسرنا من يعتبر المرأة النقابيّة

قليلة الحياء ، غير متحمّلة لمسؤوليّاتها ، فحسبهم العمل النّقابي من تخصّص الرّجل ، يُعتبر من المهمّات الممنوعة على المرأة مثله مثل عمل الميكانيكي .....و ما شابه .

كما لم نصل اليوم بعد بالعديد من أسرنا إلى مرحلة تقبّل غياب المرأة من البيت لساعات أو لأيّام من أجل نشاطاتها النّقابيّة أو تقبّل خوضها للّعبة النقابيّة بما فيها من صراعات و مواقف ، هذا ما يشدّ الإنتباه لعامل آخر و هو السّن و الذهنيّة القائمة بالأسرة (لدى صاحب القرار خاصّةً) و تأثير ذلك على المرأة الّذي يمكن أن يكون أكبر من تأثير مسؤوليّاتها الأسريّة إن كانت أمًا، هذا ما تعكسه النتائج المتذبذبة للجدول التّالي:

الجدول رقم (71): علاقة عدد الأبناء بالمشاركة النقابية للنساء النواب الأمهات.

ممارسة العمل النقابي / عدد الأبناء	نعم	لا	المجموع
2-0	2 %20	8 %80	10 %100
4-2	8 %47,1	9 %52,9	17 %100
6-4	0 %00	7 %100	7 %100
8-6	1 %100	0 %00	1 %100
المجموع	11 %31,4	24 %68,6	35 %100

فمن خلال الجدول، لدينا 31,4% من المبحوثات الأمّهات لديهن تجربة مع العمل النقابي، لكن ذلك ليس مرتبطا بالضرورة بعدد الأبناء الذي يترجم حجم المسؤوليّات الأسريّة التي تقع على عاتقها، حيث أنّ 20% فقط من الأمّهات اللّواتي عدد أبنائهن من فئة 0-2 لديهن تجربة نقابية، في حين أنّ النسبة ترتفع لدى فئة من 2-4 أبناء إلى 47,1%.

و تنعدم لدى فئة من 4-6 أبناء ، لنجدها في فئة من 6-8 أبناء تصل إلى 100%.
لذلك لا يمكن اعتبار المسؤوليّات الأسريّة السّبب الرّئيسي و الوحيد لعزوف المرأة عن العمل النقابي أو عدم التمكّن من القيام به، بل هي عنصر من عناصر أخرى اشتركت فأثّرت في المشاركة النقابية للمبحوثات.
و هو واقع يمكن التماسه عمومًا لدى الفئة النّسويّة النّاشطة بميادين العمل العمومي و الخاصّ بشكل واضح بمجتمعنا الجزائري.

حيث لا يمكن اعتبار الفضاء النّقابي الجزائري مستغلّ من قبل المرأة رغم كونها تحتاج لهذا الأخير لإيصال صوتها و ضمان حقوقها و تطوير وضعيّتها بميادين العمل ، هذا دون أن أنسى الإشارة إلى عامل آخر تسبّب في ابتعاد و عزوف أفراد المجتمع المهني عن ممارسة العمل النّقابي و هو شعورهم بالإغتراب بسبب نظرتهم للنّقابة الجزائريّة الّتي فيهم من يعتبرها موالية للنّظام مُطبِّقة لقراراته أو فاشلة لا تمتلك أي قدرة على التّعطيل أو الضّغط على هذا الأخير.

3) التّواجد الكيفي للمبحوثات بالفضاء النّقابي:

وصلت المبحوثات ذوات مشاركة نقابية إلى مناصب عديدة ، لكن يبدو أنّ معظم المبحوثات (64,7%) متواجدات في منصب عضو بالنقابة كما يبدو أنّ التواجد الكمّي الضعيف للمبحوثات على مستوى الفضاء النقابي، يتبعه أيضًا تواجد كيفي أضعف فهنّ قليلات اللّواتي وصلن لمناصب قياديّة حيث لم تصل منهنّ لمنصب رئيسة سوى 05,9%، و بنفس النسبة لمنصب أمينة مكتب.
في حين أنّ نسبة اللّواتي وصلن إلى منصب عضو مجلس وطني تقدّر بـ11,8% و بنفس النسبة لِمنصب نائبة رئيس لجنة ، أمّا عن اللّواتي كنّ منهن بقطاعات مهنية عموميّة فتمثّل 76,47%، و الأخريات تابعة لنقابة المتقاعدين أو أعمال حرّة.

و حسب المنصب المهني بالقطاعات العمومية، لدينا 50% من اللّواتي كنّ مديرات متواجدات بمنصب نائبة رئيس لجنة و 50% منهن بمنصب عضو بسيط، أمّا المفتشة فهي عضو بمجلس (100%)، و اللّواتي كنّ بمنصب رئيسة مصلحة هنّ بالنقابة في منصب عضو بسيط و اللّواتي كنّ موظفات بسيطات، 25% منهن بمنصب عضو مجلس وطني و 75% منهن بمنصب عضو بسيط.

و يمكن للشّكل التّالي أن يوضّح مستوى تواجد المبحوثات بالنقابة الّذي يُعتبر في مجمله بسيطًا:

الشكل رقم (20) : المناصب النقابية للمبحوثات .

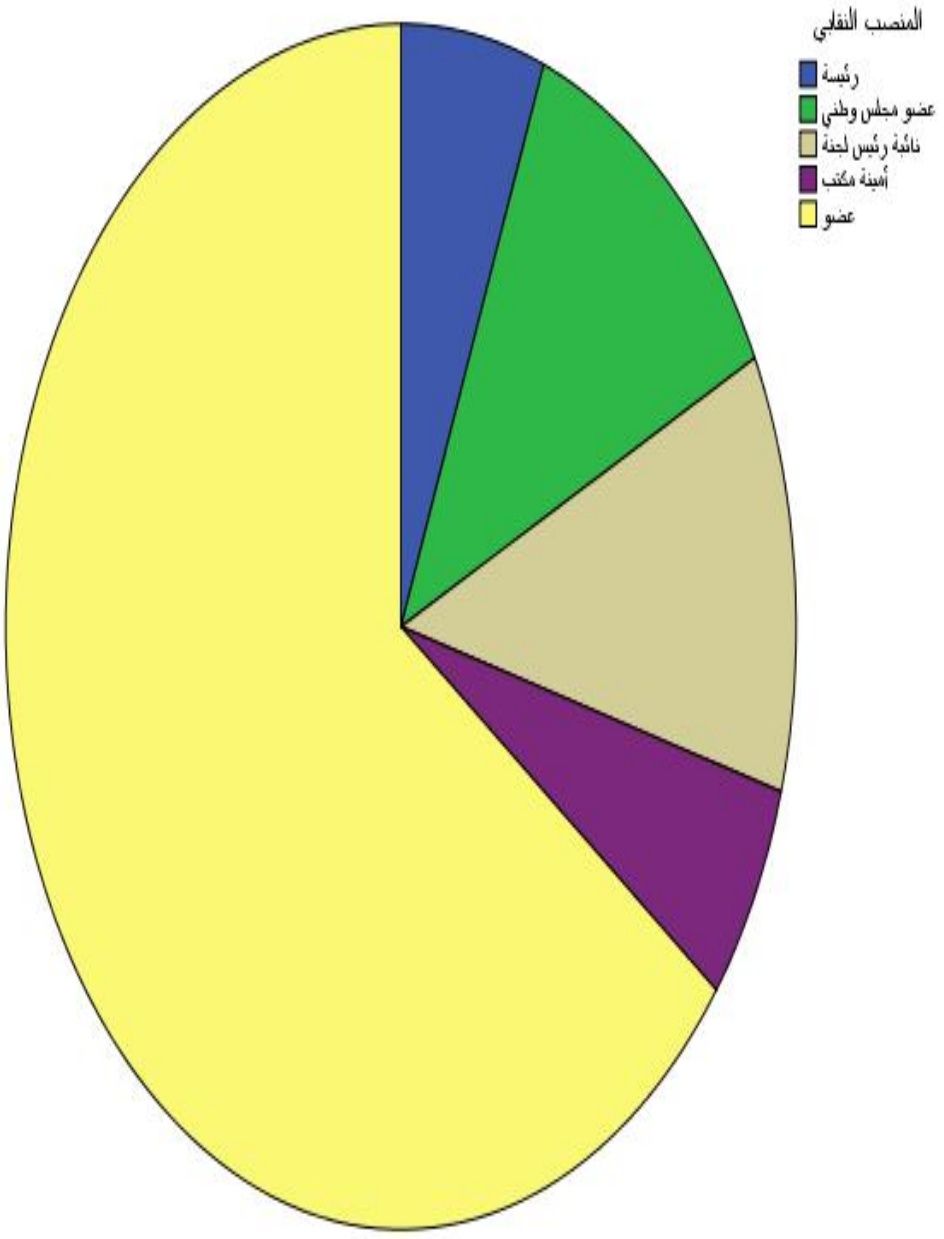

كما يمكن توزيع تلك المناصب النقابيّة حسب القطاعات المهنيّة كالتّالي:

الجدول رقم (72): توزيع المناصب النقابية حسب القطاع المهني.

القطاع المهني	المنصب النقابي	عدد المناصب
الإدارة المحلية	عضو	1
الأمن الوطني	نائبة رئيس لجنة	1
المالية	عضو	1
الخدمات	نائبة رئيس لجنة عضو	1 3
التربية	عضو مجلس وطني	1
الجامعة	عضو	3
الإعلام	عضو مجلس وطني عضو	1 1

هذا طبعًا بالنّسبة للمبحوثات اللّواتي كنّ بمناصب مهنيّة بالقطاع العام ، و اللّواتي وصل عددهنّ إلى (13).

أمّا عن توزيع تلك المناصب النقابية حسب المنصب المهني فيمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الشكل رقم (21): توزيع المناصب النقابية حسب المهنة.

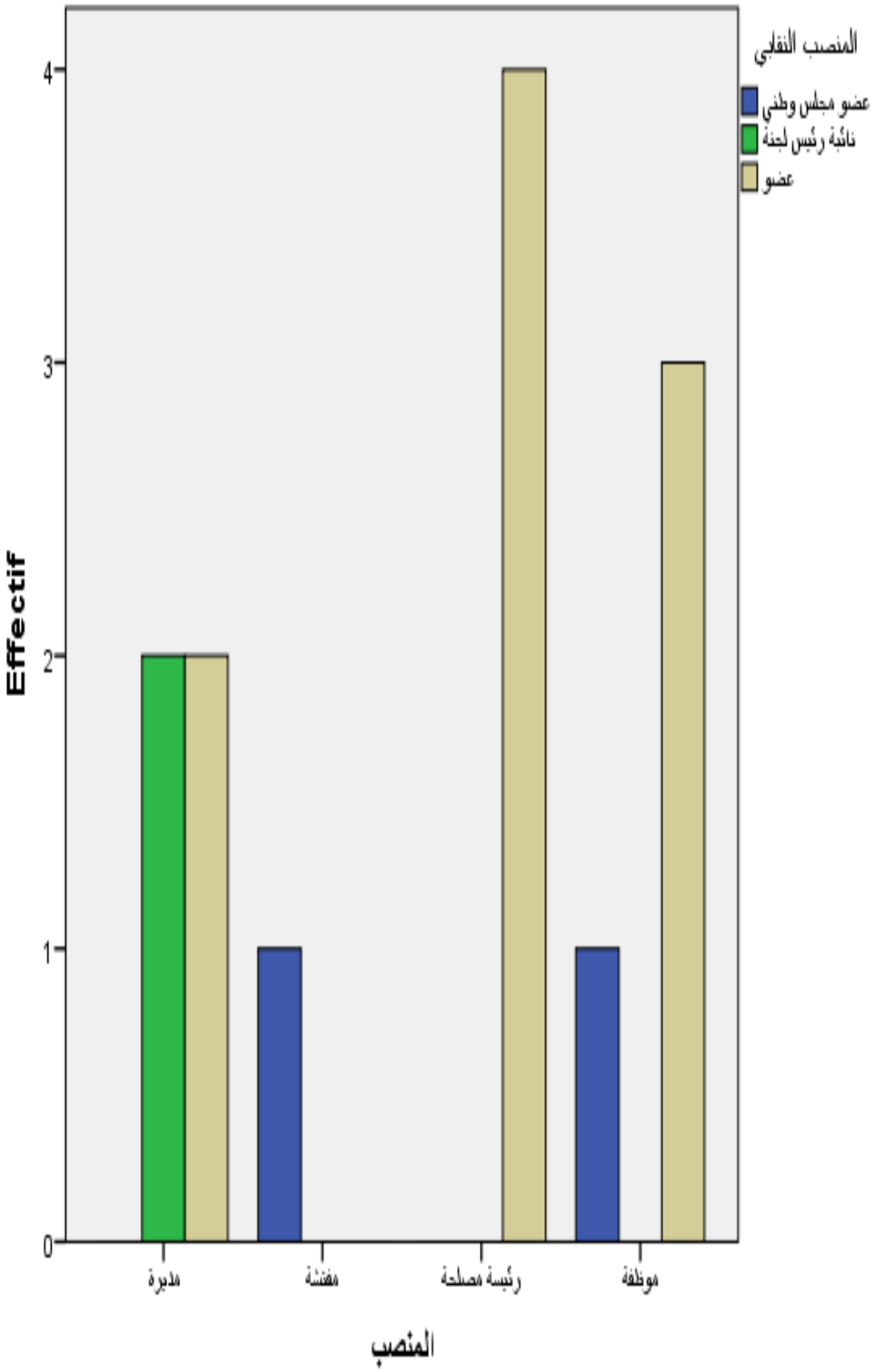

حتّى إذا حاولت ربط علاقة بين المنصب الجمعوي و المنصب النقابي، أي المبحوثات اللّواتي كنّ مشاركات بنشاط جمعوي و نقابي في نفس الوقت و اللّواتي تمثّلن نسبة 82,35% من المشاركات نقابيًّا أي (14 مبحوثة) ، لوجدت أنّهن كنّ بمنصب عضو بسيط بالنقابة بنسبة 71,4%و يمكن توزيع تلك المناصب النقابيّة للمبحوثات حسب مناصبهن بالجمعيات كالتّالي:

الجدول رقم (73):مناصب نقابية تعكس نفس التواجد القيادي بالجمعيات.

القطاع المهني	المنصب النقابي	عدد المناصب
رئيسة	نائبة رئيس لجنة	1
	أمينة مكتب	1
	عضو	2
نائبة رئيس	عضو	2
أمينة وطنية/ولائية	عضو مجلس وطني	1
	عضو	1
لإطار مسيّر	نائبة رئيس لجنة	1
	عضو	1
عضو	عضو	4

يتّضح من خلال الجدول أنّ التّواجد الكيفي للمبحوثات أوسع على مستوى الجمعيّات من ذلك على مستوى النّقابة ، ممّا يؤكّد كون الفضاء النقابي لا يزال مجهولًا بالنسبة للمرأة الجزائريّة الّتي يُعتبر النّشاط الجمعوي من أهمّ نشاطاتها المدنيّة ، غير أنّ ذلك لا ينف العلاقة القائمة بين السّلوك القيادي للمرأة بكِلتا المنظّمتين ، فكلّ منّظمة منهما تُعتبر تدريبًا سمح للمرأة بفرض تواجدها بالمنظمة الأخرى ، لكن كثيرًا ما كانت البداية بالجمعيّة لتنتقل بعد ذلك المبحوثة للنّقابة .

أمّا عن توزيع المناصب النقابيّة حسب الإنتماء الجغرافي الذي ربطته بالإقامة قبل دخول البرلمان ، فيمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (74): توزيع المناصب النقابية حسب الإنتماء الجغرافي.

القطاع المهني	المنصب النقابي	عدد المناصب
العاصمة	عضو مجلس وطني عضو	1 5
الشرق	نائبة رئيس لجنة عضو	1 4
الغرب	رئيسة عضو مجلس وطني أمينة مكتب عضو	1 1 1 1
الجنوب	عضو	1
خارج الوطن	نائبة رئيس لجنة	1

حيث يتأكّد من الجدول أنّ فرصة الوصول إلى منصب قيادي بالنّقابة ليس في متناول العديد من النّساء أو أنّهنّ لا تطمح لذلك ، هذا باختلاف الرّقعة الجغرافيّة الّتي تنتمين إليها ، ما عدا خارج الوطن طبعًا أين للفضاء النّقابي أخلاقيّات و استراتيجيّات تختلف عن تلك الّتي تتبنّاها النّقابات الجزائريّة ، هذا رغم كون المرأة لا تزال تعاني من التّهميش بالنقابة عالميًّا، لكن بدرجات متفاوتة يبدو أنّ المرأة العربيّة قد تصدّرت القائمة فيما يخصّها.

المبحث الرابع: التاريخ السياسي للنساء النواب.

تمهيد:

أحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تحديد أهم المشاركات السياسية للمبحوثات التي قمن بها قبل دخول المجلس الشعبي الوطني و حتّى أثناءه.

المطلب الأوّل: خصوصيات المشاركة السياسية للمبحوثات.

1- صور المشاركة السياسية للنساء النواب:

اتّضح من خلال الدّراسة أنّ للنساء النواب نشاطات سياسية مختلفة لكن بدرجات متفاوتة، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:**الجدول رقم (75): المشوار السياسي للنساء النواب.**

التكرار و النسبة / المشوار السياسي	ك / %
كتابات سياسية	7 / %02,9
النضال الحزبي	43 / %17,84
القيادة الحزبية	27 / %11,20
الترشح في إنتخابات محليّة	18 / %07,47
الترشح في إنتخابات تشريعية	50 / %20,75
القيام بحملة إنتخابية	43 / %17,84
عضو بالمجلس الشعبي الوطني	50 / %20,75
رئاسة بلدية/ولاية	2 / %00,83
تقلّد منصب حكومي	1 / %00,41
المجموع	241 / %100

يُعتبر تحديد نوع المشاركة السياسيّة للمبحوثات خطوة ضروريّة لتقييم الجانب الكيفي من النشاط السّياسي للنّساء النوّاب و لمعرفة إن كنّ قد وصلن للبرلمان بعد مخاض سياسي طويل عكسه تواجدهنّ باللّعبة السياسيّة أم أنّ وصولهن للبرلمان ليس سوى كما اعتبره البعض ضربة حظ جاءت من خلال تطبيق نظام الحصص.

حيث يبدو من الجدول أنّ المشاركة الحزبية هي الأكثر تكرارًا بين نشاطات المبحوثات السياسيّة، فنسبة اللّواتي تُعتبرن قياديّات بأحزاب سياسيّة تمثّل 11,20% من نشاطات العينة السياسيّة و المناضلات الحزبيات دون مناصب قياديّة تمثّل 17,84% أي أنّ المبحوثات لديهن مشاركة حزبيّة تقدر بـ29,04%، أي عدديًّا فيهنّ من صرّحن بكونهنّ مناضلات و قد جرّبن القيادة الحزبيّة أو العكس و إذا ما استثنيت ترشّح المبحوثات لانتخابات تشريعيّة و عضويتهن بعد ذلك بالمجلس الشعبي الوطني الّتي تعتبر أوّل عهدة لهنّ، فإنّ كلّ النسب المتبقيّة تظهر مشاركات سياسية ضعيفة للمبحوثات، إبتداءً بالحملة الإنتخابية التي تعتبر ضروريّة لكل مترشح لإنتخابات وطنيّة، غير أنّ المبحوثات لم تكن كلّهن قد قمن بها، و لم تترشح العديد منهن لانتخابات محليّة، كما أن فقط اثنتين منهن نجحتا بالإنتخابات المحلية مسبقًا، واحدة منهن رئيسة بلدية والأخرى رئيسة ولائية، و لم تتقلّد إلّا واحدة منصبًا حكوميا أي بنسبة 0,41% فقط من النشاطات السياسية المذكورة، و فيما يخص الكتابات السياسية فلا يبدو أنّ المبحوثات تميل إلى هذا النوع من النشاطات الممثّل بنسبة 02,9% فقط.

كل تلك النسب تؤكّد أنّ الحزب السياسي بالجزائر يعتبر ضرورة حتميّة لمن أرادت من النساء أن تصل إلى مناصب عليا على مستوى بؤرة إتخاذ القرار، فالمرأة الجزائرية لم تبرز بأي قوّة قياديّة سياسية خارج الفضاء الحزبي، و لاحتّى في تلك الأنشطة السياسية الأقل تعقيدًا.

2) علاقة الحالة المدنيّة بنشاطات المرأة السّياسيّة:

من أهمّ ما يمكن ربطه بالمشوار السياسي للمبحوثات هو الحالة المدنية، حيث يتضح من إحصائيات الدراسة أنّ المطلقات هنّ الأكثر ميلا للكتابات السياسية (5,77%) لتليها العازبات (02,7%) عكس المتزوجات اللّواتي تُبعدهنّ مسؤوليّاتهنّ الأسرية عن ذلك النّوع من النشاطات، لكنهن تبرزن بالمشاركة الحزبية (20% نضال بعضويّة بسيطة و 10,43% قيادة حزبيّة).

يبقى أنّ العازبات هنّ الأكثر تواجدًا بالمناصب الحزبيّة القياديّة بنسبة تقدّر بـ14,86% ، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (76): المشوار السياسي للمبحوثات باختلاف حالاتهن المدنية.

المشوار السياسي / الحالة المدنية	كتابات سياسية	النضال الحزبي	القيادة الحزبية	الترشح في إنتخابات محلية	الترشح في إنتخابات تشريعية	القيام بحملة إنتخابية	عضو بالمجلس الشعبي الوطني	رئاسة بلدية/ولاية	تقلّد منصب حكومي	المجموع
عزباء	2 %2,7	12 %16,22	11 %14,86	5 %6,76	15 %20,27	14 %18,92	15 %20,27	0 %00	0 %00	74 %100
متزوجة	2 %1,74	23 %20	12 %10,43	7 %6,08	24 %20,86	21 %18,26	24 %20,86	1 %0,87	1 %0,87	115 %100
مطلقة	3 %5,77	8 %15,38	4 %7,69	6 %11,54	11 %21,15	8 %15,38	11 %21,15	1 %1,92	0 %00	52 %100
المجموع	7 %2,90	43 %17,84	27 %11,20	18 %7,47	50 %20,75	43 %17,84	50 %20,75	2 %0,83	1 %0,41	241 %100

أمّا فيما يخصّ المقابلات الّتي أجريتها، فقد عكست نفس نتائج الإستمارات، فإلى جانب كون كلّ المستجوبات قد صرّحن أنّ هذه العهدة تُعتبر الأولى بالنّسبة لهن، نجدهن قد صرّحن بكون المشاركة الحزبيّة تعتبر من أهمّ المشاركات السياسيّة الّتي قمن بها .

المطلب الثاني: الإنتماء السياسي للنساء النواب المستجوبات.

1) إنتماء حزبي واضح لجلّ المبحوثات: الجدول رقم (77): الإنتماء السياسي للنساء النواب.

التكرار و النسبة / الإنتماء السياسي	ك / %
حزب جبهة التحرير الوطني	16 / %32
التجمع الوطني الديمقراطي	10 / %20
تاج	6 / %12
حزب العمال	3 / %06
جبهة القوى الإشتراكية	4 / %08
حمس	2 / %04
حزب الوعد	1 / %02
النهضة	1 / %02
التضامن و التنمية	2 / % 04
حركة البناء	1 / %02
الجبهة الوطنية الجزائرية	1 / %02
UFDS-حزب فرنسي	1 / %02
التحالف الوطني الجمهوري	1 / %02
الأحرار	1 / %02
المجموع	50 / %100

من الجدول يتّضح التنوع الحزبي لمبحوثاتنا، حيث تتوزع على 13 حزب سياسي منه حزب واحد فرنسي إضافة إلى فئة الأحرار، إلاّ أنّ نسب العضوية في هذه الفئات الأربعة عشر يختلف، حيث أكبر نسبة من النساء النواب في بحثنا هذا هي نسبة الأفالانيات المقدّرة ب32% لتليها نسبة المبحوثات من التجمع الوطني الديمقراطي المقدّرة ب20%، و بعدها تاج بنسبة تقدّر ب12%، أمّا جبهة القوى الإشتراكية فتقدر ب08% و حزب العمال بنسبة 06%، و تتراوح النسب الحزبية الأخرى ما بين 04% و 02% على وجه الخصوص في حين أنّ الأحرار تقدّر نسبة المبحوثات في هذه الفئة ب02% فقط، هذا ما يؤكد الإنتماء الحزبي القوي للنساء النواب بالمجلس الشعبي الوطني، مع العلم أنّ المبحوثة الوحيدة في قائمة حرّة، قد صرّحت بأنها تمتلك خبرة بالعمل الحزبي سابقًا، ممّا يؤكّد مرّة أخرى كون الحزب السّياسي الجزائري ضرورة حتميّة لمن أرادت من النساء أن تدخل اللّعبة السياسيّة بمجتمعنا كونه مصدر للحصانة بالنّسبة لها .

2) مقاربة كيفية للمشاركة الحزبية للنساء النواب(المبحوثات):

بعد التأكّد من المشاركة الحزبية الكبيرة كميًّا للمبحوثات، من الضروري التأكّد من أنّ تلك المشاركة المعتبرة كميّا تعكس تواجد كفاءات حزبية نسويّة، هذا ما يمكن قياسه من خلال المناصب الحزبية التي وصلت إليها المبحوثات، و يمكن للجدول التالي أن يوضح لنا ذلك و الذي ربطت أيضا من خلاله علاقة بين الأقدميّة الحزبية و المنصب الحزبي للنساء النواب:

الجدول رقم (78): توزيع المناصب الحزبية للمبحوثات حسب الأقدميّة الحزبية

المنصب الحزبي / الأقدمية الحزبية	قياديّة	عضو مجلس/مكتب/لجنة	مناضلة	المجموع
7-1	5 %22,7	9 %40,9	8 %36,4	22 %100
15-8	3 %23,1	5 %38,5	5 %38,5	13 %100
23-16	1 %09,1	8 %72,7	2 %18,2	11 %100
31-24	0 %00	0 %00	1 %100	1 %100
39-32	1 %33,3	0 %00	2 %66,7	3 %100
المجموع	10 %20	22 %44	18 %36	50 %100

من خلال الجدول يتّضح أنّ 44% من المبحوثات عضو بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب و20% منهن قياديات في حين أن 36% منهن مناضلات بسيطات، أي أنّ 64% من المبحوثات تمتلكن نشاطا حزبيا أكثر تعقيدًا من النضال الحزبي البسيط.

أمّا عن الأقدميّة الحزبية، فتعكس تواجد المرأة بمناصب حزبية قيادية، هذا ما توضحه نسب الجدول، حيث أنّ أكبر نسب القياديات هن اللّواتي تنتمي للفئة ذات الأقدمية الحزبية من 32 إلى 39 سنة و ذلك بنسبة 33,3%، في حين أنّ أكبر نسب المبحوثات اللّواتي لديهن عضوية بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب تنتمين لفئة اللّواتي لديهن أقدمية حزبية من 16 إلى 23 سنة و ذلك بنسبة 72,7%، هذا رغم وجود جزء معتبر من مبحوثاتنا لا تمتلكن أقدميّة حزبيّة طويلة و نتائج الجدول التّالي تعكس لنا ذلك:

الجدول رقم (79): الأقدميّة الحزبيّة للنساء النواب

التكرار و النسبة / الأقدميّة الحزبيّة	ك / %
7-1	22 / %44
15-8	13 / %26
23-16	11 / %22
31-24	1 / %02
39-32	3 / %06
المجموع	50 / %100

يتّضح من خلال إحصائيّات الجدول أنّ 44% من المبحوثات لديهن أقدمية حزبية تتراوح ما بين سنة و سبع سنوات، تمثّلن 22,7% من القياديات و 40,9% من اللّواتي تمتلكن عضوية بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب و 36,4% مناضلات بسيطات.

أمّا عن النّساء النوّاب اللّواتي أجريتُ معهن مقابلات ،فمعظمهن لم تفق تجربتهن العشر سنوات، ما عدا بعض الحالات من المبحوثات القديمات بالعمل الحزبي مثل السيّدة النّائب الّتي تنتمي حاليًّا لتجمّع أمل الجزائر (تاج) المقابلة رقم(01)،كانت قبل ذلك مع حزب التجمّع الوطني الديّمقراطي من1997 إلى 2005 ثمّ حزب جبهة التّحرير الوطني من 2005 إلى 2010 ،كما شاركت بعد ذلك في تأسيس تجمّع أمل الجزائر (2012) و هي عضو بالمجلس الوطني، كما تمتلك ممثّلة الجالية الجزائريّة بباريس تجربة حزبيّة منذ 1982 ، دامت إلى غاية 2007 مع الحزب الإشتراكي الفرنسي(ps) و بعد ذلك مع حزب (ufds) الفرنسي إلى غاية 2012 و قد كانت عضو باللّجنة المركزيّة ثمّ عضو بالمكتب السّياسي .

و كمثال آخر السيّدة النّائب التّابعة حاليًّا لحزب التجمّع الوطني الدّيمقراطي(المقابلة رقم 12) تمتلك تجربة حزبيّة منذ 1978 ،تقلّدت منصب عضو مكتب ولائي،و بالمقابل وجدتُ مستجوبتين اثنتين لديهما تجربة حزبيّة لا تفوق بضعة أشهر فقط(المقابلتين رقم5و9) و كلتيهما مناضلتين بسيطتين بحزبي جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الإشتراكيّة ، ويعود ذلك ربّما لنظام الحصص الّذي سمح لهن بتخطّي سنوات الأقدميّة الحزبيّة و الوصول لقبّة البرلمان بكفاءات أخرى غير النّضال الحزبي الطّويل(المستوى التّعليمي و التّاريخ القيادي بالمهنة بالنّسبة للمقابلة رقم 09 كونها مدير عام بمستشفى بمستوى تعليمي عالي- مابعد التدرّج- أمّا المقابلة 05 فيبدو أنّها قد استفادت من جهويّة واضحة – إليزي)

كلّ هذه النسب تحفّزني للبحث أكثر في العلاقة التي تربط خصوصيات المبحوثات بمناصبهن الحزبيّة، و من أهم تلك الخصوصيات نشاطاتهن شبه السياسية التي تعتبر تمهيدا و تدريبًا لأي مشاركة سياسية يمكن أن يقوم بها الفرد الإجتماعي، منها النشاط الجمعوي الذي يمكن تحليل علاقته بالنشاطات السياسية للنساء النواب .

فمن خلال إحصائيات الدراسة يتّضح أنّ 42,9%من المبحوثات المستجوبات من خلال الإستمارة اللّواتي تمتلكن نشاطا جمعويًا هن من حزب جبهة التحرير الوطني و هي أعلى نسب الجدول مع نسبة مترشحات التجمّع الوطني الديمقراطي (RND) بنسبة 25,7%، في حين أنّ حزب الوعد و الجبهة الوطنية الجزائرية و التحالف الوطني الجمهوري و الأحرار لم نجد أيٍّ من المترشحات اللّواتي وصلت لقبة البرلمان من خلال قوائمهم تمتلك تجربة

بالنشاط الجمعوي و بالمقابل أكبر نسب الدراسة التي تعكس عدم وجود نشاط جمعوي لدى المبحوثات هي تلك التابعة لتاج و الّتي تقدّر بـ20% و بنفس النسبة جبهة القوى الإشتراكية المعروف بمقاطعته للمجال السياسي في عدّة مناسبات حتى داخل البرلمان و يبدو أنّ طابعه الجهوي جعل من أعضائه بعيدين عن نشاطات المجتمع المدني.

كما يمكن ربط النشاط الجمعوي بالأقدميّة الحزبيّة، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (80): علاقة النشاط الجمعوي بأقدميّة النشاط الحزبي

الأقدمية الحزبية / النشاط الجمعوي	7-1	15-8	23-16	31-24	39-32	المجموع
نعم	12 %34,3	9 %25,7	11 %31,4	1 %02,9	2 %05,7	35 %100
لا	10 %66,7	4 %26,7	0 % 00	0 %00	1 %06,7	15 %100
المجموع	22 %44	13 %26	11 %22	1 %02	3 %06	50 %100

من خلال الجدول يتّضح أنّ مُعظم المبحوثات اللّواتي لا تمتلك تجربة بالحياة الجمعويّة لا تمتلك أيضا خبرة كبيرة بالفضاء الحزبي، حيث تقدّر نسبة اللّواتي لا تنشط جمعويًّا و أقدميتهنّ في الحزب السياسي ما بين السنة و السبع سنوات بـ66,7%.

و بالمقابل، حتّى اللّواتي تمتلكن تجربة بالعمل الجمعوي لا تمتلك كلّهن خبرة كبيرة بالعمل الحزبي، حيث لدينا 34,3% منهن لديهن خبرة حزبية من السنة إلى السبع سنوات و 25,7%منهن خبرتهن الحزبية من ثمان إلى

خمسة عشر سنة و 31,4% منهن خبرتهن من ستة عشر إلى ثلاثة وعشرون سنة، لكن عموما يتأكد لنا من خلال هذا الجدول أنّ النشاط الجمعوي، نشاط شبه سياسي أوصل العديد من النساء إلى نشاط سياسي و هو المشاركة الحزبية، تلك المشاركة التي يمكن قياس علاقة بين فعاليتها و الفعالية الجمعويّة، أي ربط علاقة بين المنصب الجمعوي و المنصب الحزبي، هذا ما يوضّحه الشّكل التّالي:

الشكل رقم (22): القيادة الجمعوية تدريب على القيادة الحزبيّة.

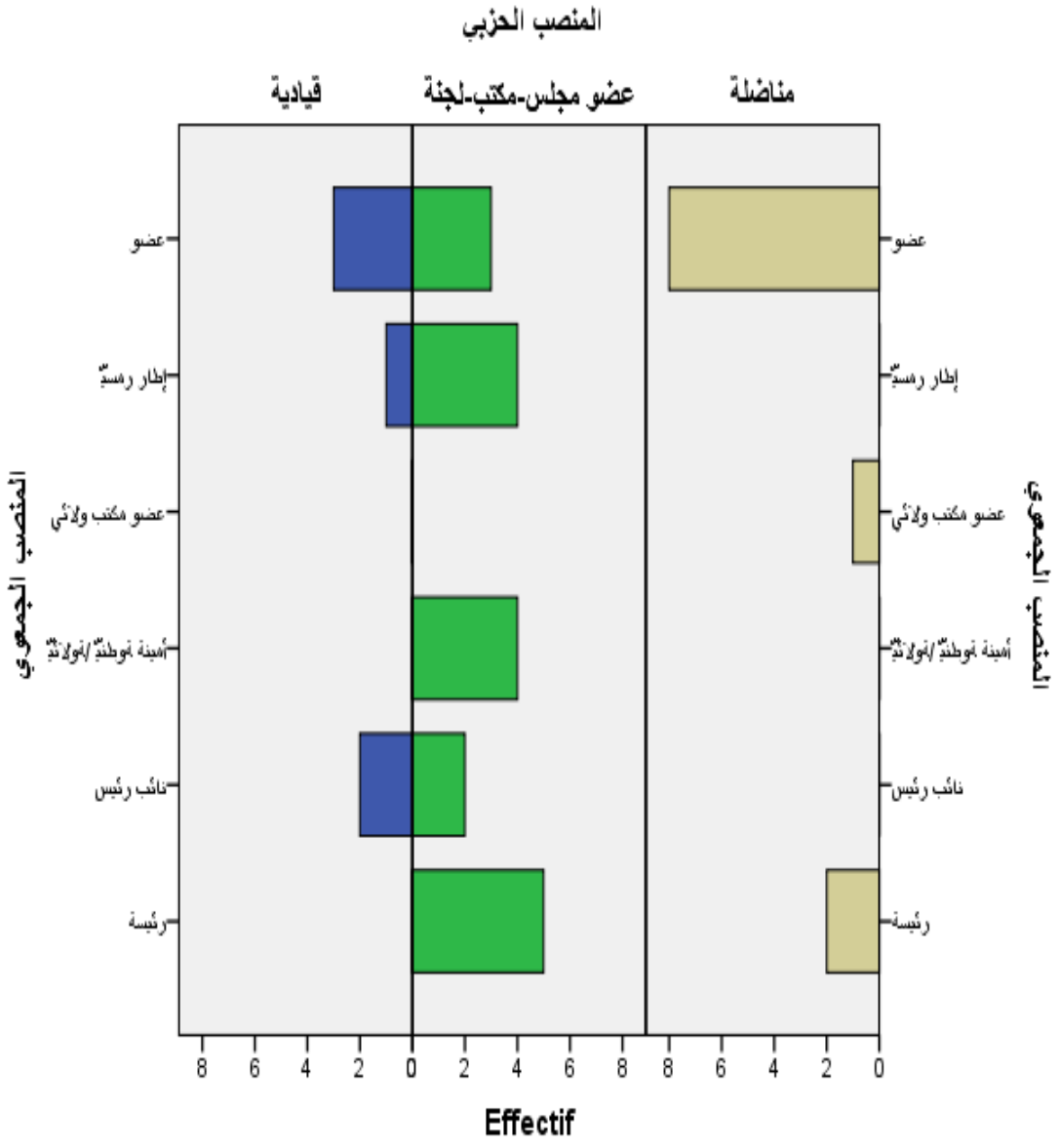

قياديّة عضو مجلس-مكتب-لجنة مناضلة

فمن خلال إحصائيّات الدّراسة يتضح أنّ المبحوثات القياديات بالجمعيات هنّ أيضا في كثير من الأحيان قياديات بالأحزاب السياسيّة، حيث لدينا 71,4% من رئيسات الجمعيات لديهن عضوية بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب، كما أنّ نائبات رؤساء الجمعيات، 50% منهن قياديات بأحزاب سياسية و 50% عضو بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب ، كما أنّ المتواجدات بمنصب أمينة وطنية أو ولائية بالجمعيات هنّ في نفس الوقت بمنصب عضو مجلس أو مكتب أو لجنة الحزب (100%)، و لدينا 20% من المبحوثات المتواجدات بمنصب إطار مسيّر بجمعية هن عضوات مجلس أو مكتب أو لجنة الحزب.

و بالمقابل لدينا 57,1% من المبحوثات المتواجدات بمنصب عضو بالجمعية لديهن نفس المنصب بالحزب السياسي و هذا دليل آخر على أهميّة النشاطات المدنية في تنشئة الفرد سياسيا.

كما يمكن ربط العمل النقابي بالنشاط الحزبي و ذلك كالتّالي:

الجدول رقم (81): الفضاء النقابي جديد على المرأة مقارنة بالفضاء الحزبي.

الأقدمية الحزبية / العمل النقابي	7-1	15-8	23-16	31-24	39-32	المجموع
نعم	10 %58,8	4 %23,5	1 %05,9	1 %05,9	1 %05,9	17 %100
لا	12 %36,3	9 %27,3	10 %30,3	0 %00	2 %06,1	33 %100
المجموع	22 %44	13 %26	11 %22	1 %02	3 %06	50 %100

من خلال الجدول يتضح أنّ 58,8% من المبحوثات اللّواتي جرّبن العمل النقابي، خبرتهن الحزبية من السنة إلى السبع سنوات، و كلما انخفضت نسبة مشاركة المبحوثات بالعمل النقابي ارتفعت سنوات أقدميتهن الحزبية الثابتة في الجدول (05,9%) من 16 سنة إلى 39 سنة ،أي أنّ النقابة فضاء جديد بالنسبة للمرأة مقارنةً

بالفضاء الحزبي الّذي انخرطت فيه المرأة منذ الإستقلال و لو بنسب ضعيفة ،كما أنّه أكثر تداولًا لدى الفئة النسويّة و بدأت اليوم قليلات من النّساء الإستثمار في الفضاء النقابي كونه وجه من أوجه النشاطات المدنيّة الّتي يمكن أن تفتح لها آفاق مستقبليّة لترقية وضعيّتها اجتماعيًّا و اقتصاديًّا و حتّى سياسيًّا .

و يمكن قياس العلاقة القائمة بين فعاليّة المرأة بالعمل النقابي و داخل الحزب السياسي من خلال معرفة المنصب، هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (23): نساء قياديات بالنقابة و الحزب.

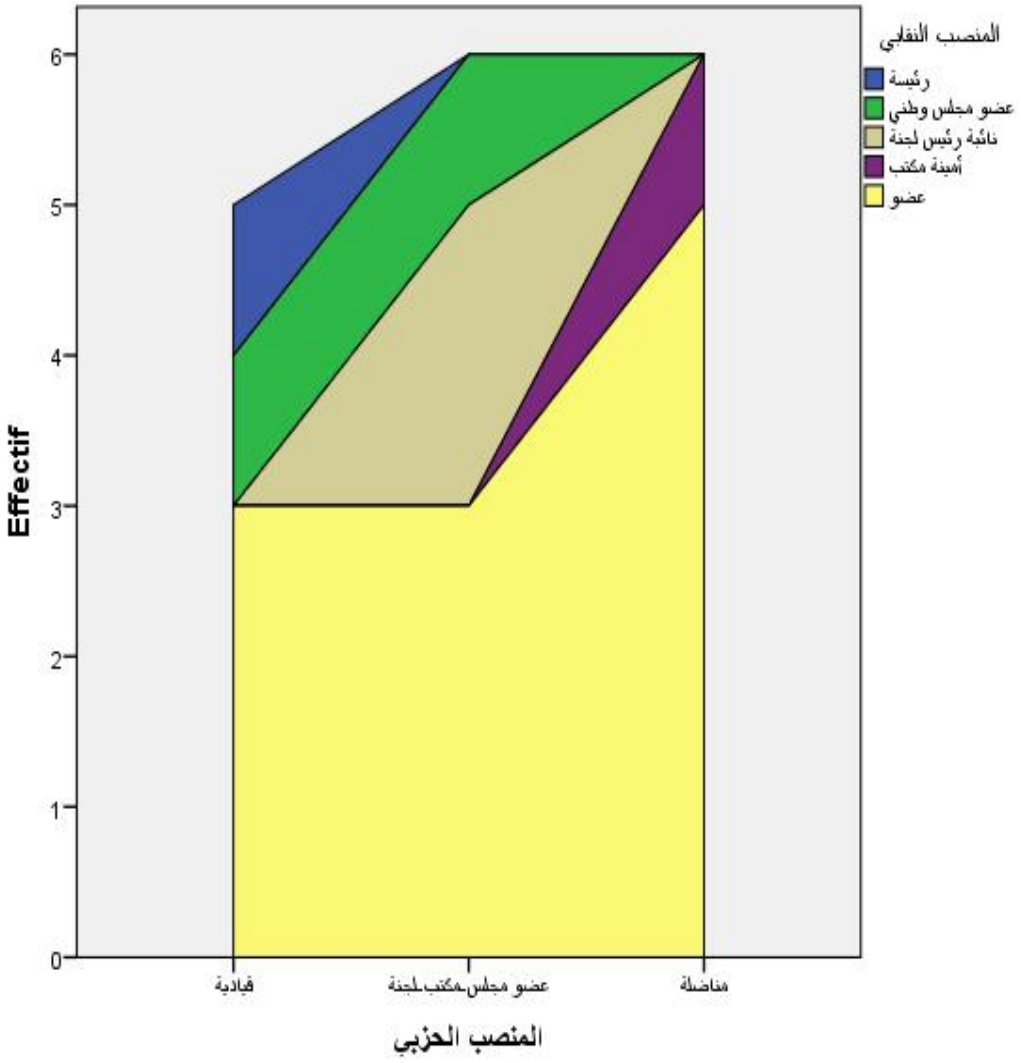

يتأكّد من خلال إحصائيّات الدّراسة أن المشاركة المدنيّة الفعّالة للمرأة تجعل منها في كثير من الأحيان مشارِكة بالحزب السياسي بصورة فعّالة أيضا، فمن الشّكل لدينا رئيسة النقابة قياديّة أيضا بالحزب السياسي، و فيما يخص

فئة عضو مجلس وطني، 50%منهن قياديات بالحزب و 50% عضوات مجلس أو مكتب أو لجنة، كما أنّ نائبات لرئيس لجنة نقابية هن ذوات عضوية بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب و بالمقابل 45,5% من المبحوثات اللّواتي عضويتهن بسيطة بالنقابة لديهن نفس الصفة بالحزب السياسي، أي كلّما تعقّد النشاط النقابي تعقّد كذلك النشاط الحزبي أو العكس و هذا إن أكّد على شيئ فيؤكّد العلاقة القائمة بين النشاطات المدنيّة و السياسيّة الّتي تقوم بها المرأة ،أمّا عن توزيع المناصب الحزبيّة حسب كيفية الترشّح فيمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (82): المترشّحات ، معظمهن من قيادات الحزب.

كيفية الترشح / المنصب الحزبي	قوائم حزبيّة	قوائم حرّة	المجموع
قياديّة	10 %100	0 %00	10 %100
عضو مجلس/مكتب/لجنة	21 %95,5	1 %04,5	22 %100
مناضلة	18 %100	0 %00	18 %100
المجموع	49 %98	1 %02	50 %100

فمن الجدول يتأكّد كما أوضحت سابقا أنّ معظم المترشّحات بالقوائم الحزبيّة هن قياديات بداخله، أو صاحبات مناصب حزبيّة ذات مسؤوليّات مخصّصة ، حيث أنّ31 مبحوثة أي ما يُقدّر بنسبة 63,3 بالمئة من المترشّحات بقوائم حزبيّة كنّ نشيطات بالأحزاب السياسيّة ممّا يؤكّد كما ذكرت سابقًا كونهن لم تأت من فراغ سياسي.

إستنتاجات الفصل الخامس :

لم تنحدر النساء النواب من أسر غير مبالية بالسياسة و دليل ذلك كون 94 بالمائة من المبحوثات تناقش المسائل السياسية مع أفراد الأسرة ممّا يفسّر تلقّي النّساء النواب في مرحلة الترشّح لمساندة من قبل أفراد الأسرة بنسبة تقدّر ب 96 بالمائة .

و فيما يخصّ احتكاك المبحوثات بالسّلطة الأبويّة الّتي تعتبر أوّل سلطة مورِست عليهنّ ، لم يكن المستوى التعليمي للأب عائقا أمام إبداء المبحوثات آرائهن السياسية بالبيت ،فخروج الأب الأميّ من البيت و احتكاكه بجماعات الرّفاق و وسائل الإعلام يفسّر تجاوبه مع الحوار السياسي مع ابنته أكثر من الأم الأميّة التي يمكن أن تكون غير مبالية بالسياسة أو متأثّرة أكثر بسلبيات الموروث الثقافي بمجتمعنا الجزائري .

كما كشفت لي الدراسة أنّ أفراد العائلة الذين ينتمون إلى الجيل السياسي الثاني و حتى الثالث يعانون أحياناً من إغتراب سياسي يجعلهم غير مبالين بالتحاور السياسي ، و عدم احترامهم لأفكار الجيل السياسي الثالث و للمرأة السياسيّة يُنقص من فرص تحاور المرأة النائب من هذا الجيل معهم سياسيا .

و فيما يخصّ الزّوج هناك علاقة طرديّة بين وعيه الذي يكتسبه من مستوى تعليمي عالي أو من تجربته بالحياة الإجتماعيّة و السياسيّة اليوميّة و الحريّة السياسيّة الممنوحة للزّوجة داخل فضائها الأسري و حتى خارجه(النضال الحزبي ، التّصويت .....) فتفهّم الزوج و منحه للمرأة حريّة في التّعبير و في المشاركة سياسياً كان سبباً مباشراً في بعض الحالات لوصولها إلى المجلس الشّعبي الوطني باختلاف المستوى التعليمي لهذا الأخير .

كما استنتجت أنّ النساء النواب تميل لمناقشة المسائل السياسيّة مع أفراد الأسرة باختلاف مستواهن التعليمي و هن تنحدرن بنسبة 56 بالمائة من أسر يمتلك بعض أفرادها خبرة سياسيّة من خلال صور مختلفة من المشاركة السياسيّة خبرة سياسيّة أثّرت كثيرًا على خيارات المرأة السياسيّة بوجه خاصّ ، و أنّه لا تزال الأسرة الممتدّة بمجتمعنا الجزائري تؤثّر بصورة مباشرة و فعّالة في تنشئة المرأة الإجتماعيّة و السياسيّة و في ميلها للعمل السياسي .

و تعتبر المشاركة السياسيّة الإيجابيّة للأسرة عاملًا مؤثّرًا في مصير الأبناء السياسي خاصّة إن كانت فتاة أو امرأة (هوامش الحريّة الممنوحة) فالمشاركة السياسيّة للمرأة النائب جاءت في كثير من الأحيان ضمن جوّ أسريّ سياسي حفّزها و درّبها على المشاركة باللّعبة السياسيّة ، يبقى أن أشير إلى أنّ المشاركة الحزبيّة تعتبر من أهمّ صور المشاركات السياسيّة لأفراد أسر المبحوثات المساندة و الدّاعمة لهن حيث لم يكن بإمكان المرأة أن تصل إلى البرلمان دون تقبّل أسرتها للفكرة ، كونها لم تتحرّر – باختلاف سنّها و مستواها التّعليمي و حتّى حالتها المدنيّة – من آليات الضّبط الممارسة عليها من قبل تلك المؤسّسة .

لكنّ الدّعم المعنوي للأسرة الذي تمتّعت به جلّ المبحوثات لم يكن كافيًا لصدّ تأثير سلوك أصحاب المال السياسي (أصحاب الشكارة) عليهنّ سياسياً ممّا جعلهن تبحثن عن مساندة فئات إجتماعيّة أخرى لهن و من أنواع أخرى فالأسرة ليست المؤسّسة الوحيدة من مؤسّسات التّنشئة السّياسيّة بمجتمعنا المؤثّرة في ميولات و نشاطات المرأة النائب السياسيّة و لا أيضًا المصدر الوحيد الدّاعم لها سياسيًّا.

و قد أكّدت نتائج الدراسة الّتي قمت بها كون 96 بالمائة من المبحوثات تناقشن المسائل السياسيّة مع أفراد آخرين غير أفراد الأسرة ، معظمهم أصدقاء و زملاء العمل و الحزب .

حيث أنّ 59،37 بالمائة من المبحوثات كنّ قياديّات بالفضاء المهني فخروج المرأة إلى العمل فتح لها فضاءات جديدة للتّعبير عن آرائها السياسيّة ، أمّا العمل القيادي فقد دعّمها أكثر و كان سبباً في فتح شهيّتها السياسيّة والمناصب المهنيّة القياديّة جعلت المرأة أكثر استفادة من مساندة أفراد آخرين غير الأقارب لها في مرحلة الترشّح .

كما استنتجت أنّ الجمعيّات بمثابة نقطة انطلاق للعمل شبه السياسي بالنّسبة للنساء النواب و النشاط الجمعوي للمبحوثات مرتكز بالجمعيّات الوطنيّة (65،7 بالمائة) أكثر منه بالجمعيّات المحليّة(34،3 بالمائة) أين فرص تواجد المرأة أقلّ بسبب تواجد معظمها بمناطق بعيدة عن المدن الكبرى و معروف أنّ العرف و التّقليد في مثل تلك المحيطات الإجتماعيّة لا يتقبّل بسهولة النشاط الجمعوي النسوي ، كما أنّ التنشئة الإجتماعيّة المكتسبة من قبل المرأة في هذا النّوع من الرقع الجغرافيّة غير محفّزة على النّشاط المدني منه الجمعوي .

و عمومًا 60 بالمائة من النساء النواب قياديّات بالجمعيّات ، تدرّبن على أساليب اتّخاذ القرارات و المعارضة و التّفاوض و غيرها من النّشاطات الّتي تدعّم و تسهّل على المرأة حياتها السّياسيّة ، كما أنّ 33,3 بالمائة من المبحوثات اللّواتي تنتمين لجمعيّات محليّة هنّ الرّئيسات في حين لا تمثّل الرّئيسات سوى 13 بالمائة من المبحوثات المتواجدات بجمعيّات وطنيّة و يمكن تفسير ذلك بعدم وجود منافسة كبيرة بالجمعيّات المحليّة عل القيادة مقارنة بالجمعيّات الوطنيّة هذا من جهة ، أمّا من جهة ثانية يمكن تفسير ذلك ببداية تغيّر في الذّهنيّات الرّافضة للنّشاط المدني النّسوي خاصّة بالمناطق النّائيّة ممّا يجعل المرأة المصرّة على النّشاط الجمعوي بهذا النّوع من المناطق ذات بيئة إجتماعيّة مختلفة عن العاصمة و المدن الكبرى اكثر اقتراباً من منصب رئاسة الجمعيّة و من عدّة مناصب قياديّة أخرى من غيرها كونها لا تعاني من تنافس نسوي شديد .

لكن رغم بروز المبحوثات بنشاط جمعوي فعّال غير أنّ هذا الأخير لم يخرج عن طابع نشاطاتها الإجتماعيّة و التّربويّة المتّصلة بالصّورة النّمطيّة الّتي يحملها المجتمع الجزائري عليها خاصّة بالجمعيّات المحليّة الّتي تتميّز أيضًا بالطّابع النّسوي الّذي يعكس محاولات من قبل الفئة النّسويّة لتحرير المرأة من القيود التّهميشيّة المفروضة عليها وفق الموروث الثّقافي و ما يحمله من أعراف و تقاليد حسب كلّ منطقة جغرافيّة بالمجتمع الجزائري .

و يمكن اعتبار المستوى التّعليمي حافز و مفتاح أساسي يفتح أبوابًا أوسع للمرأة للمشاركة الجمعويّة غير أنّ الواجبات الأسريّة لا تزال عائقًا أمام المشاركة المدنيّة النّسويّة مثل النّشاط الجمعوي و بالأخصّ القيادي منه ، كون النّشاط الجمعوي في نظر الكثير من الأسر الجزائريّة ليس سوى هواية و نشاط إضافي على المرأة أن تقوم به في أوقات الفراغ فقط و أن لا تلتزم مع هذا النّوع من المنظّمات بمسؤوليّات يمكن أن تؤثّر على فعاليّة التزامها بواجباتها الأسريّة الّتي لا يتقاسمها معها أحد من أفراد الأسرة .

كما استنتجت أنّ المبحوثات الأصغر سنًّا (31-40) سنة ، هنّ الأكثر نشاطًا بالمناصب الجمعويّة القياديّة من غيرهنّ خاصّةً ذوات المستوى التّعليمي الجامعي غير أنّ التّجربة والخبرة الجمعويّة و التّاريخ الجمعوي و حتّى السّياسي كلّها عوامل يمكن أن تكون أسبابًا مباشرة في وصول العديد من المبحوثات إلى مناصب قياديّة على مستوى الجمعيّات بالجزائر ، هذا يعني أنّ النّشاط الجمعوي بالجزائر لا يزال ضعيفًا مؤسّساتيًّا ، ولربّما ذلك الأمر ليس بالغريب كونه يعكس حالة المجتمع المدني ككلّ الّذي لم يستطع أن يحسّن من مصداقيّته و صورته أمام أفراد المجتمع بسبب سوء التّنظيم الّذي يعاني منه و ما فيه من تعيينات غير مبنيّة على كفاءة ظاهرة ، إلى جانب مواقفه المتذبذبة اتّجاه النظام السياسي القائم ممّا جعل العديد يتّهمونه بالموالاة ، كلّ ذلك لا يسمح ببروز المرأة الجزائريّة جمعويًّا كما يجب.

أمّا عن استغلالها للفضاء النّقابي ف 66 بالمائة من المبحوثات لا تمتلك أيّ خبرة بالعمل النّقابي ، أي أنّ المرأة النّائب لم تستغل الفضاء النّقابي بنفس الوتيرة الّتي استغلّت بها الفضاء الجمعوي (70 بالمائة منهنّ تنشطن بالجمعيّة)

كما أنّ المبحوثات اللّواتي كنّ قياديّات بالمهنة كنّ أيضًا أكثر ممارسةً للعمل النّقابي و يمكن إرجاع السّبب في ذلك إلى عدّة احتمالات أوّلها كونهن حاولن احتواء القاعدة المهنيّة لديها بالعمل النّقابي لاحتواء المعارضة كي لا تشكّل أيّ خطر عليهن و على المصالح الّتي تمثّلهن ، أمّا الإحتمال الثّاني فهو الثّقة الّتي اكتسبتها المرأة العاملة القائد في نفسها ممّا حفّزها على خوض التّجربة النّقابيّة للمطالبة بحقوق العمّال و تحسين ظروفهم المهنيّة ، مجابهةً بذلك قرارات من بيدهم السّلطة ، أمّا الإحتمال الثّالث فمن الممكن أن يكون مرتبطًا بالمرأة العاملة الّتي وضعت ثقتها بالموظّفات المسؤولات فانتخبت عليهنّ لمناصب نقابيّة قياديّة كي تمنح لهن تحسينات و إضافات في حياتهن المهنيّة كامرأة .

و من نتائج الدراسة الّتي قمتبها فيما يخصّ الفضاءالنقابي هو وجود علاقة قائمة بين الموروث الثّقافي لكلّ منطقة جغرافيّة و هامش الحريّة الممنوح للمرأة فيما يخصّ العمل النّقابي ، فعزوف المرأة العاملة بمجتمعنا عن العمل النّقابي مرتبط بشكل مباشر بما اكتسبته من التّنشئة الإجتماعيّة و حتّى السّياسيّة لمحيطها الإجتماعي الّتي غالبًا ما تكون ضدّ هذا النّوع من النّشاطات و هناك أيضًا علاقة طرديّة بين سنّ المبحوثات و إقبالهنّ على العمل النّقابي فكلّما كبرن في السّن زاد إقبالهنّ على هذا الفضاء.

كما أنّ الحالة المدنيّة مؤشّر آخر يدخل في حسابات المرأة العاملة قبل اتّخاذ قرار خوض التّجربة النّقابيّة ، حيث كلّما خفّت القيود الأسريّة و قلّت الإلتزامات العائليّة عليها ، زادت نسب مشاركتها النّقابيّة هذا طبعًا مرتبط أيضًا بهوامش الحريّة الممنوحة لها داخل الأسرة.

و عمومًا يبدو أنّ التّواجد الكمّي الضّعيف للمبحوثات على مستوى الفضاء النّقابي يتبعه أيضًا تواجد كيفي أضعف ، حيث أنّ النّشاط النّقابي النّسوي بالجزائر ضعيف و قد برز في السّنوات الأخيرة ببعض القطاعات لا غير مثل قطاع التّربية و الصحّة ، و لا يتميّز في نفس الوقت بثقل كيفيّ كون معظمهن متواجدات بالقاعدة، لا

تحتلّ أيّ مناصب قياديّة أو مسؤوليّات و ذلك لسببين ، الأوّل هو الذّهنيّة الذّكوريّة الطّاغية على هذا المجال ممّا يحول دون وصولهن إلى هذا النّوع من المناصب بسبب التّهميش ، أمّا السّبب الثّاني فهو عدم طموحهن لمناصب بمسؤوليّات نقابيّة كبيرة كون ظروفهن الشّخصيّة لا تسمح بذلك .

أمّا فيما يخصّ المشاركة الحزبيّة فهي الأكثر تكرارًا بين نشاطات المبحوثات السّياسيّة (29،04 بالمائة) فالحزب السّياسي اليوم لا يزال أهمّ قنوات المشاركة السّياسيّة للمرأة الطّموحة سياسيًّا لكن بالمقابل عدم المشاركة بالحملة الإنتخابيّة بمرحلة التّرشّح مؤشّر جدّ سلبيّ ، يعكس قلّة تجربة بهذا المجال أو عدم استقلاليّة واضحة لدى المرأة المترشّحة بسبب قيود الحزب أو المجتمع.

و فيما يخصّ الحزب الطّغي نسويًّا على مقاعد البرلمان ، فالأفالينيّات هنّ الأكثر تواجدًا بالبرلمان كونهنّ استفدن مثل حزبهن من النّظام الإنتخابي الجديد .

كما استنتجت أنّ هناك علاقة طرديّة ما بين السن و الأقدميّة الحزبيّة و التّواجد بمناصب حزبيّة قياديّة ، حتّى المستوى التّعليمي العالي أوصل العديد من النّساء إلى مناصب حزبيّة قياديّة رغم عدم تمتّعهنّ بخبرة كافية (أقدميّة حزبيّة)

و اتّضح أنّ النّشاط المدني للمبحوثات قد انعكس على تواجدهن السّياسي ، حيث هناك علاقة طرديّة بين النّشاط الجمعوي و النّشاط الحزبي ، كما أنّ القياديّات بالجمعيّة كثيرًا ما تحمّلن نفس المسؤوليّة بالحزب السّياسي و القياديّات بالنّقابة قياديّات أيضًا بالحزب السّياسي، فرغم قلّتهنّ إلّا أنّ كفاءتهنّ بالنّشاط المدني انعكست على كفاءتهنّ بالنّشاط السّياسي .

الفصل السّادس:

التحقّق من الفرضيّة الثّانية: وصول المرأة إلى البرلمان، لا يعكس تحرّرًا من صورتها النّمطيّة.

المبحث الأوّل:مشاكل أسريّة وليدة النّشاط السّياسي للمرأة.

تمهيد

المطلب الأوّل: المبحوثات المتزوّجات أكثر عرضة للمشاكل الأسريّة.

المطلب الثاني: المرأة ما بين الحزب و الأسرة.

المبحث الثاني:وجود مضايقات بالمحيط الإجتماعي للمرأة النّائب مؤشّر قويّ على عدم تقبّلها.

تمهيد

المطلب الأوّل: مستوى المضايقات في مرحلة الترشّح.

المطلب الثاني : منافسة شديدة على مستوى الحزب .

المبحث الثّالث: وضعيّة المرأة النّائب داخل المجلس الشّعبي الوطني.

تمهيد

المطلب الأول: الأسباب المحفّرة لدخول المجلس الشعبي الوطني.

المطلب الثاني: الأجواء البرلمانيّة حسب المرأة النائب.

المبحث الرّابع : رأي المواطن(ة) الجزائري في التّواجد البارز للمرأة بالبرلمان.

تمهيد

المطلب الأوّل: رأي المستجوبين في وصول المرأة للبرلمان.

المطلب الثّاني: اختلاف رأي المستجوبين حسب الإنتماء الجغرافي .

المبحث الأوّل: مشاكل أسريّة وليدة النّشاط السّياسي للمرأة.

تمهيد:

أحاول من خلال هذا الجزء من الدّراسة قياس مدى تسبّب النّشاط السّياسي للمرأة في مشاكل أسريّة لها، طبعا مع محاولة تحديد نوع النّشاطات السّياسيّة المرفوضة أكثر من غيرها و الأطراف الرّافضة بالأسرة مع تحديد أهمّ الأسباب في ذلك الرّفض .

المطلب الأوّل: المبحوثات المتزوّجات أكثر عرضة للمشاكل الأسريّة.

1) الحالة المدنيّة للمبحوثات المتعرّضات لمشاكل أسريّة:

يبدو من خلال ما تحصّلت عليه من نتائج أنّ النّساء النواب المتزوّجات أكثر عرضةً من غيرهنّ لضغط أسري بسبب نشاطاتهن السّياسيّة، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشّكل التالي:

الشكل رقم (24): المتزوّجات أكثر المتعرّضات لمشاكل أسريّة.

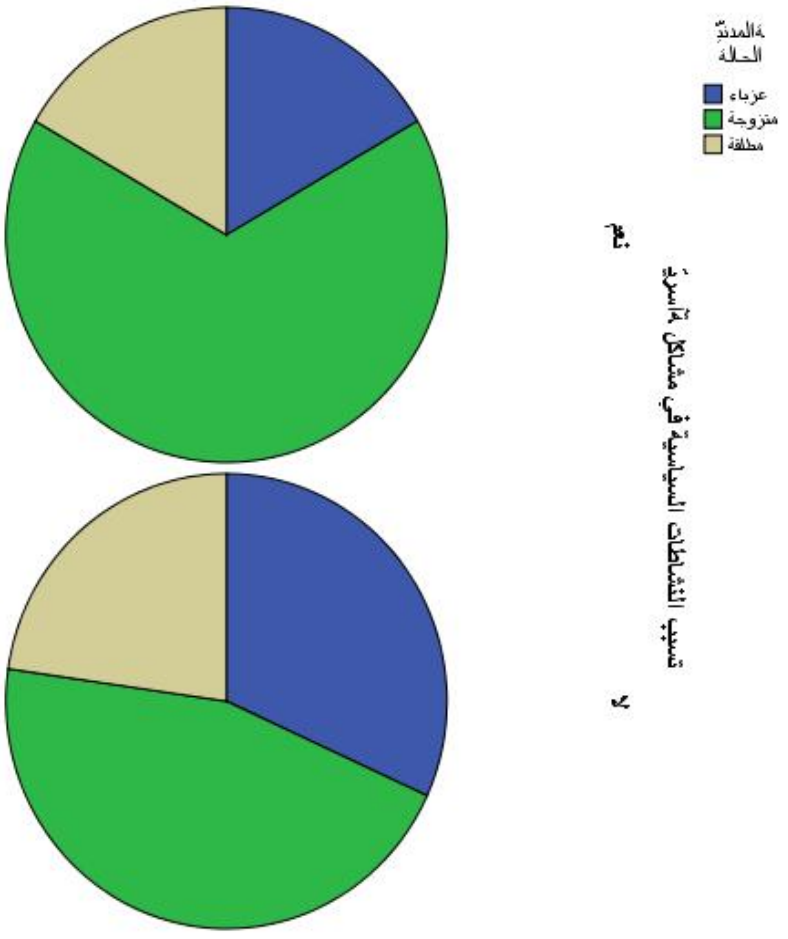

تأكّد من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ المتزوّجات أكثر عرضة للمشاكل الأسرية و ذلك بنسبة 66,66% مقارنة بالمطلقات 16,67% و العازبات 16,67%، هذا طبعا من نسبة المبحوثات المتعرّضات لمشاكل أسريّة، حيث أنّ معظمهن لم تتعرّض لمشاكل مع أفراد الأسرة بل على العكس من ذلك، تلقّت مساندة وتشجيع .

فمن الواضح من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ معظم النّساء اللّواتي وصلن للبرلمان هنّ من عائلات مساندات لهن، متقبّلات لنشاطاتهن السّياسيّة و ذلك بنسبة 88%، في حين أنّ اللّواتي لم تُسانَد تمثّل 16,7% من المتزوجات و 09,1% من المطلّقات و 06,7% من العازبات و هذا يعزّز ما أكّدت عليه سابقًا حول أهميّة المساندة الأسريّة بالنّسبة لمصير المرأة السّياسي كون ذلك يجعلها أكثر تطلّعًا للعمل السياسي و الطّمع في الوصول إلى المراتب القياديّة ، منها بالمجلس الشّعبي الوطني الّذي تتواجد فيه حاليًّا ، ممّا يعكس صحّة الفرضيّة الأولى الّتي تؤكّد كون المرأة السّياسيّة اليوم لا يمكنها أن تتحرّك سياسيًّا دون مباركة و دعم أسريّين كون الأسرة بذلك تتحدّى المجتمع بما فيه من طابوهات و أفكار مسبقة .

فالمرأة السياسية اليوم بمجتمعنا الجزائري ، شئنا أم أبينا أسيرة نظرة جدّ سلبيّة عليها تحاول دائمًا تبرير مواقفها السياسية أو حتى الإجتماعيّة أمام الجميع بدايةً بأسرتها النواتيّة فالممتدّة ووصولًا للزملاء و الزميلات و الأقارب و الأصدقاء و أحيانًا يتطلّب منها الوضع تبرير سلوكها للمجتمع ، خاصّةً مع كونها تحت أنظار هذا الأخير من خلال وسائل الإعلام الّتي لم تكن منصفة دومًا لها ولا عقلانيّة في طرح مشاركتها السياسيّة للعلن ، إلى جانب الذهنيّة الذكوريّة الّتي وضعتها داخل قفص الإتهام ممّا جعلها تعمل أضعاف الرّجل لبرهنة جدارتها و استحقاقها لمنصب بالفضاء السياسي للمجتمع خاصّة و إن كان هذا الأخير قيادي .

2) الأطراف الأكثر جدلاً مع النّساء النوّاب بالأسرة:

ليست كل الأطراف بأسر المبحوثات اللّواتي تعرّضن لمشاكل بسبب نشاطاتهنّ السّياسيّة قد شاركت في ذلك الخلاف، بل هي حسب الشّكل التّالي الّذي يعكس ما أجابتني به المبحوثات:

الشّكل رقم (25): الأطراف المعنيّة بالإشكال الأسري مع المرأة النّائب.

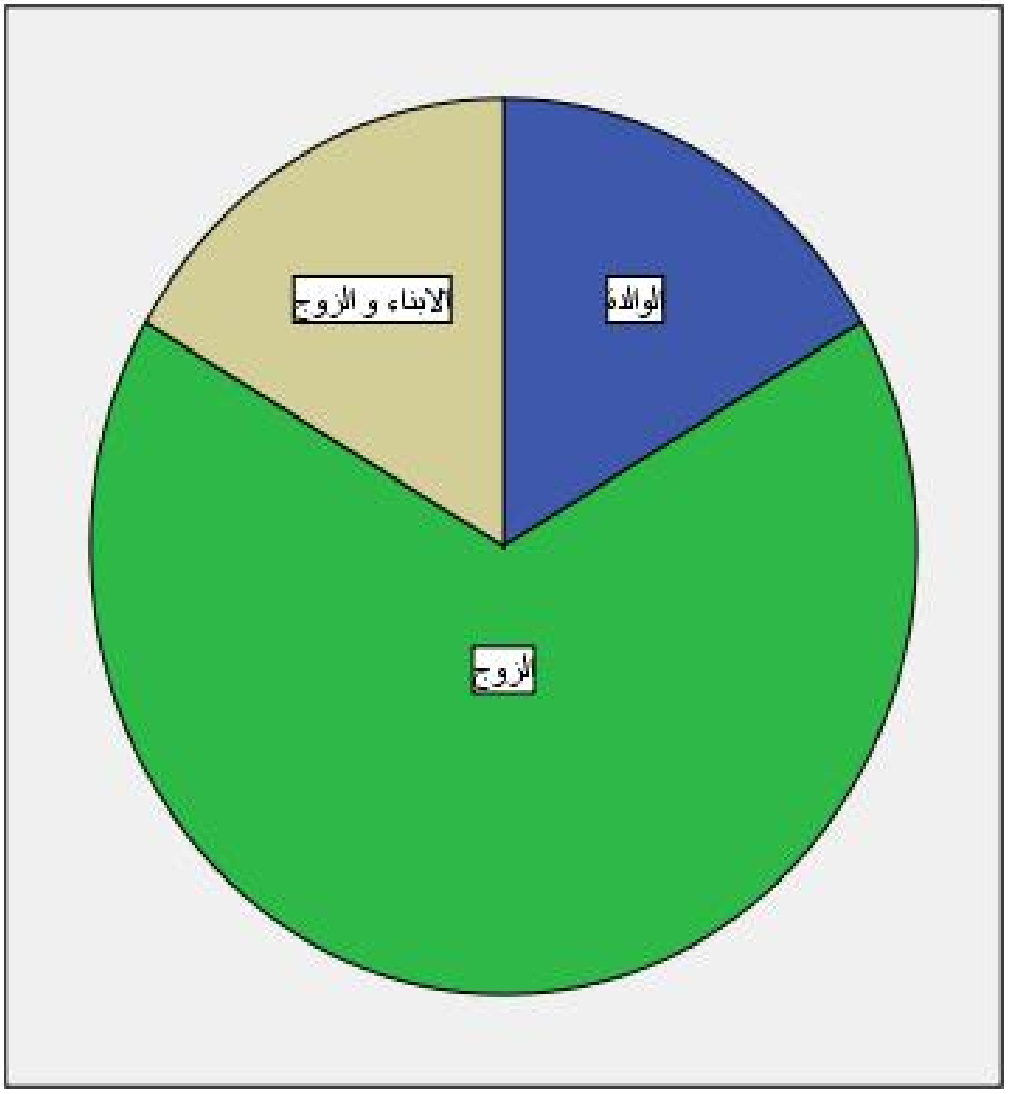

مشاكل مع الزوج | مشاكل مع الزوج و الأبناء | مشاكل مع الوالدة

فمن خلال إحصائيات الدّراسة يتّضح أنّ الطّرف الأساسي في الخلاف القائم مع المرأة النّائب المستجوبة هو الزّوج و ذلك بنسبة 66,7%، لتلي هذه النّسبة طرفين آخرين أقلّ ضغطًا على المبحوثات و هما الوالدة بنسبة 16,7% و فئة الزّوج و الأبناء بنسبة 16,7% .و يعتبر وجود الزّوج في فئتين من فئات الشّكل أكبر دليل على الضّغط الذي يمارسه على زوجته المشاركة سياسيًّا و هو ضغط مبنيّ على عدّة أسباب يمكن التّعرّف عليها من خلال الشّكل التالي:

الشّكل رقم (26): أسباب الإشكال حسب كلّ طرف أسري.

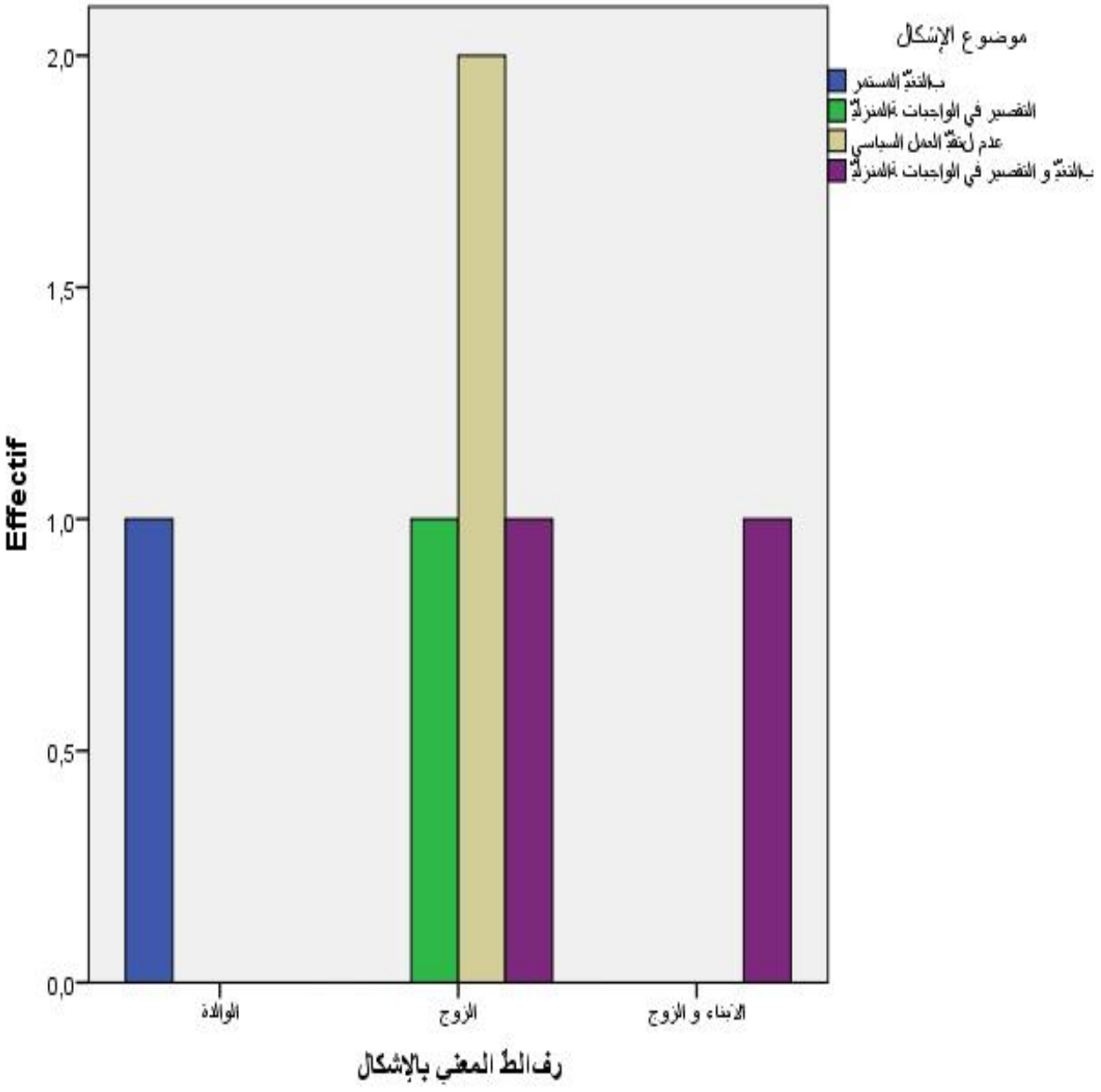

من نسب و نتائج الدّراسة ، يبدو أنّ السّبب الوحيد للمشاكل المبنيّة بين الوالدة و المرأة النّائب هو التغيّب المستمرّ عن البيت أي بنسبة 100%، و الوالدة في هذه الحالة أميّة و المبحوثة عزباء، تعيش مع الوالدين بالشّرق الجزائري و سنّها من فئة 51 إلى 60 سنة و هي رئيسة مصلحة بالجامعة، مستواها التعليمي جامعي.

هذا ما جعلني أتساءل، لماذا الإشكال مطروح من قبل الأمّ و ليس الأب؟، و كيف لامرأة وصلت إلى هذه المرحلة السنيّة و إلى هذا المستوى التّعليمي و إلى منصب قياديّ بمهنتها، أن يُطرح لديها إشكالٌ مع والدتها بسبب تغيّبها للمشاركة سياسيًّا ؟

من يعرف المجتمع الجزائري و ما فيه من موروث ثقافي بعاداته و تقاليده، خاصّة خارج المدن الكبرى يجيب بسهولة على تلك الأسئلة، ففي حالة مبحوثتنا الّتي طرحت بشدّة مشاكلها مع والدتها، لم تعان من نفس المشاكل مع الوالد الّذي مستواه إبتدائي، حيث يبدو أنّ هذا الأخير قد تجاوز الصّورة النمطيّة التي يفرضها المجتمع على ابنته بل و افتخاره بها جعله يمنحها هوامش حريّة أكبر و يعتبر هذا النّوع من المساندة ليس بجديد على الفتاة الجزائرية المتعلّمة على وجه الخصوص ، فمثلا كثيرًا ما يدخل الأب في صراعات مع الأخ الأكبر حول مصير الإبنة التّعليمي و المهني، كون هذه الأخيرة، قد برهنت كفاءاتها العلميّة و المهنيّة بجدارة مقارنة بأخيها الذي ترك مقاعد الدّراسة في سنّ مبكرة ليدخل عالم البطالة و الإتّكاليّة في كثير من الحالات أمّا عن الأمّ ، فيبدو أن تخوّفها من الصورة النمطيّة التي يحملها المجتمع على ابنتها غير المتزوّجة و هي في سنّ متقدّمة السّبب الرّئيسي لاعتراضها على النّشاطات السّياسيّة لابنتها.

و فيما يخصّ الإشكال المطروح مع الزّوج، فيبدو أنّ 25% من الأزواج يُعتبر بالنّسبة لهم موضوع الإشكال هو التّقصير في الواجبات المنزليّة، كما اتّضح أنّ هذا السّبب مجموع مع التغيّب المستمرّ عن البيت تقدّر نسبته ب25%، في حين أنّ عدم تقبّل الزّوج للعمل السياسي ككلّ يمثّل أعلى نسبة و المقدّرة ب50%.

تعكس كلّ تلك النّسب العجز و التّهميش الذي فرضته الصورة النمطية على المرأة الجزائرية خاصّة إن حاولت التّفاعل داخل فضاءات جديدة على الذّهنية الذّكورية مثل الفضاء السّياسي الذي أوصل واحدة من مبحوثاتنا إلى الطّلاق و فكّ علاقتها التي دامت لسنوات غير أنّ السّياسة و الوصول إلى البرلمان على وجه الخصوص كان سببا مباشرًا في نهايتها مع العلم أن المستوى التعليمي للزوج في تلك الحالة جامعي و ما بعد التدرج.

أمّا عن فئة الزّوج و الأبناء فالسّبب الوحيد هو التغيّب عن البيت و التّقصير في الواجبات المنزليّة، تلك الواجبات التي لم تُخفَّف عنها حتّى في حالة أمومتها، حيث لا تتوفّر بمجتمعنا دور حضانة على مستوى كلّ مقرّات العمل مثلًا أو

مدارس أو أساليب آمنة و غير باهظة الثّمن تسهّل على المرأة خلق توازن بين واجباتها المنزليّة و المهنيّة و حتى السّياسيّة ممّا يجعلها تعيش صراعًا دائمًا لعدم تمكّنها من التّوفيق بين واجباتها داخل و خارج البيت ممّا يؤثّر عليها سلبيًّا معنويًّا و حتّى صحيًّا .

يمكن أيضًا ربط علاقة بين عدد الأبناء الّذي يعكس إلتزامات كثيرة بالنّسبة للمرأة النّائب و الطّرف المعنيّ بالمشاكل الأسريّة التي طرحتها المبحوثات، هذا ما يعكسه الشّكل التالي:

الشّكل رقم (27) : الطّرف المعني بالإشكال مع النّائب الأمّ .

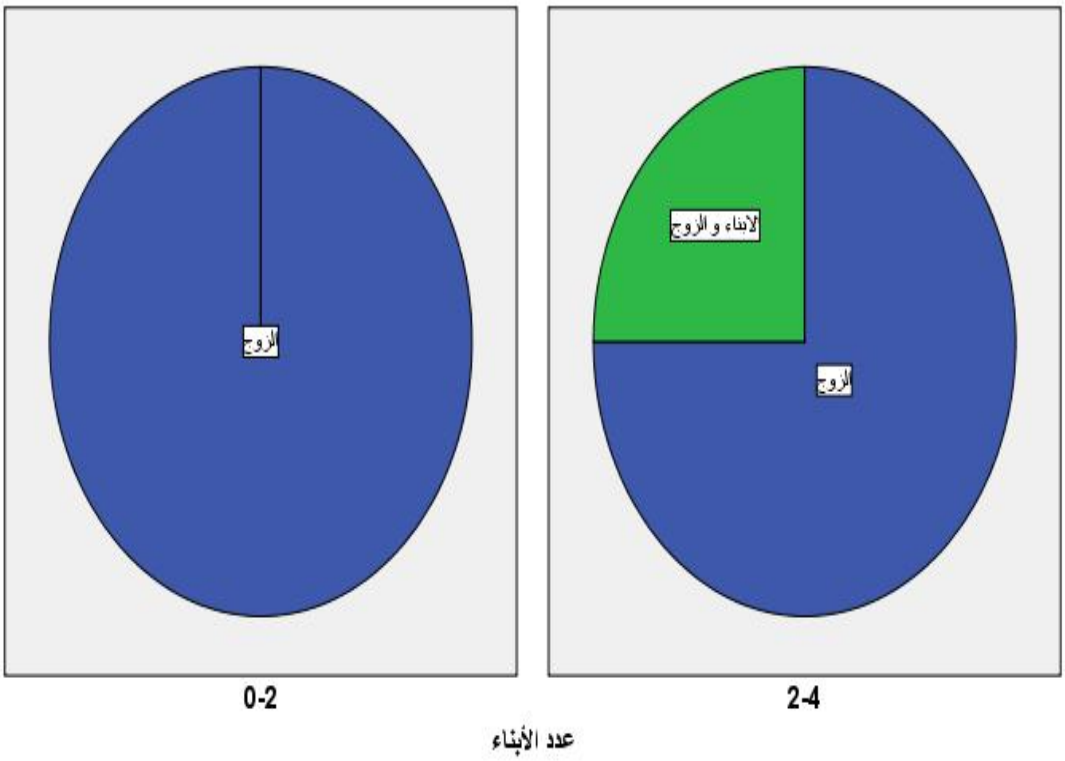

مشاكل مع الزوج

مشاكل مع الزوج و الأبناء

حيث يمكن من خلال الشّكل و من إحصائيّات الدّراسة توضيح كيف أنّ المبحوثات الأمّهات اللّواتي عدد أبنائهنّ يتراوح من إثنين إلى أربع هنّ أكثر عرضة للمشاكل الأسريّة إن كان ذلك مع الزّوج بنسبة تقدّر بـ75% أو مع الزّوج و الأبناء بنسبة تقدّر بـ100% لتنخفض نسبة الخلاف مع الزوج إلى 25% بالنسبة لفئة الأمّهات اللّواتي عدد أبنائهنّ يتراوح من 0 إلى الطفلين و تنعدم في هذه الحالة الخلافات مع فئة الزوج و الأبناء ، أي أنّ تحدّيًا كبيرًا لمسؤوليّات الأمومة خاضته النّساء النواب الأمّهات خاصّة من فئة عدد الأبناء من 2 إلى 4 ، مع العلم أنّ الرّجل بمجتمعنا ، قليلاً ما يتقاسم مع زوجته عبأ الواجبات المنزليّة إن كانت تعمل في فضاء إجتماعي غير الفضاء الأسري، فما بالك إن كان الفضاء سياسيًّا ! و كأنّها طريقة مثاليّة بالنّسبة له لمعاقبتها على جرأتها و تحدّيها للعرف و التقليد.

المطلب الثاني: المرأة ما بين الحزب و الأسرة.

1)النشاط السّياسي للمبحوثات المرفوض من قبل أطراف في الأسرة:

يمكن للجدول التّالي أن يوضّح أهمّ صور المشاركات السّياسيّة التي أدخلت المبحوثات في صراعات أسريّة:

الجدول رقم (83):رفض أسري للمشاركة السّياسيّة النسويّة .

التكرار و النسبة / المشوار السّياسي	ك / %
النّضال الحزبي	5 / %19,23
القيادة الحزبيّة	3 / %11,54
الترشّح في إنتخابات محليّة	2 / %07,69
الترشّح في إنتخابات تشريعيّة	6 / %23,08
القيام بحملة إنتخابية	4 / %15,38
عضو بالمجلس الشعبي الوطني	6 / %23,08
المجموع	26 / %100

يتّضح من خلال الجدول أنّه تمّ رفض الترشّح في إنتخابات تشريعيّة و بعد ذلك دخول البرلمان من قبل بعض أفراد الأسرة بنسبة 23,08%، كما تمّ رفض النّشاط الحزبي بنسبة أكبر تقدّر بـ30,77%، فيها نسبة 19,23% رفض للنضال الحزبي البسيط و 11,54% رفض لتقلّد المناصب الحزبيّة القياديّة، كما تمّ رفض القيام بحملة إنتخابية بنسبة 15,38% و رفض الترشح في إنتخابات محليّة بنسبة 07,69%.

كلّها نسب تؤكّد تخوّف أطراف من الأسرة من نظرة المجتمع للمرأة التي تجرؤ على كسر الحدود المرسومة لها إجتماعيا و سياسيا، و هي نظرة تجعل إلى يومنا هذا العديد من الأسر الجزائرية تحرم بناتها و نساءها من المشاركة سياسيا ، خاصّةً بصورها المعقّدة.

كما تؤكّد تلك النّسب كون المرأة الجزائريّة المشاركة سياسيًّا اليوم ، ليست دومًا مرتاحة اجتماعيًّا داخل و خارج أسوار البيت بل كثيرًا ما تعيش ضغطًا نفسيًّا كونها تحسّ نفسها داخل قفص الإتّهام، متّهمة بالسّذاجة السياسيّة أو بما هو أكثر شناعة عندما يتمّ اتّهامها بكونها غير مسؤولة، بالأنانيّة، بالّتي لا تستحي، بالمتطاولة على الأعراف و التّقاليد.....الخ

2)المشاكل الأسريّة تعيق وصول المرأة لمناصب حزبية قيادية:

رغم كون النّشاط الحزبي من أهمّ النّشاطات السياسيّة النّسويّة بمجتمعنا، إلاّ أنّها الأكثر تسبّبًا للمشاكل بالنّسبة للمرأة، ممّا يعيق استثمارها لهذا الفضاء و وصولها بذلك لمناصب قياديّة حيث يتمّ عرقلة نشاطها الحزبيّ أسريًّا منذ حداثته ، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي الّذي يوضّح أنّ المبحوثات اللّواتي كنّ قياديات بأحزاب سياسيّة كنّ تتمتّعن في نفس الوقت بقبول و مساندة أفراد الأسرة لهن ممّا سهّل بناءهّن لاستراتيجيّة سليمة حسب ما امتلكن من هوامش حريّة أسريًّا و اجتماعيًّا و حتّى حزبيًّا و كانت المناضلات الأكثر تعرّضا للمشاكل الأسريّة بنسبة 16,7% و هذا دليل على أنّ رفض بعض أفراد الأسرة للعمل السّياسي للمرأة يمكن أن يشكّل حاجزا لما يمكن أن تصل إليه هذه الأخيرة من مناصب سياسيّة معقّدة:

الجدول رقم (84): القيادة الحزبيّة إشكال بالأسرة الجزائرية.

تسبّب النشاط السياسي في مشاكل أسريّة / المنصب الحزبي	نعم	لا	المجموع
قياديّة	0 %00	10 %100	10 %100
عضو مجلس/مكتب/لجنة	3 %13,6	19 %86,4	22 %100
مناضلة	3 %16,7	15 %83,3	18 %100
المجموع	6 %12	44 %80	50 %100

و يمكن توضيح المنصب الحزبي لكلّ من المبحوثات التي اشتكت من طرف أسري معيّن خلق لهن مشاكل بسبب نشاطاتهن السياسية، فمن خلال إحصائيّات الدّراسة 75% من المبحوثات اللّواتي تعانين من مشاكل مع الزّوج هنّ مناضلات حزبيّات و تعتبر كلّ من اللّواتي تعاني من مشاكل مع الزّوج و الأبناء أو مع الوالدة عضو مجلس أو مكتب أو لجنة حزب سياسي.

هذا دليل آخر على أهميّة مساندة الزّوج لزوجته كي تتمكّن من الإرتقاء سياسيًّا لمناصب حسّاسة داخل الحزب السّياسي أو بمؤسّسة الدّولة الجزائريّة.

المبحث الثّاني: وجود مضايقات بالمحيط الإجتماعي للمرأة النّائب مؤشّر قويّ على عدم تقبّلها.

تمهيد:

عدم تقبّل النّشاط السّياسي للمرأة النّائب لم يكن مرتبطًا بالأسرة فقط، بل قابلتها جماعات إجتماعيّة أخرى بالرّفض و الإحتقان، هذا ما نحاول توضيحه من خلال هذا المبحث الّذي سنؤكّد من خلاله أو ننفي قيمة جماعة الرّفاق المساندة، في وصول المرأة إلى المجلس الشّعبي الوطني.

المطلب الأوّل: مستوى المضايقات في مرحلة الترشّح.

1) ظروف صعبة للترشّح:

هناك نسبة معتبرة من النّساء النوّاب، عانت من مضايقات بسبب ترشّحها، للإنتخابات التّشريعية، هذا ما تؤكّده إحصائيّات الدّراسة و ما يمكن ترجمته من خلال الشّكل التّالي:

الشّكل رقم (28) : حجم المضايقات بالبيئة الإجتماعيّة

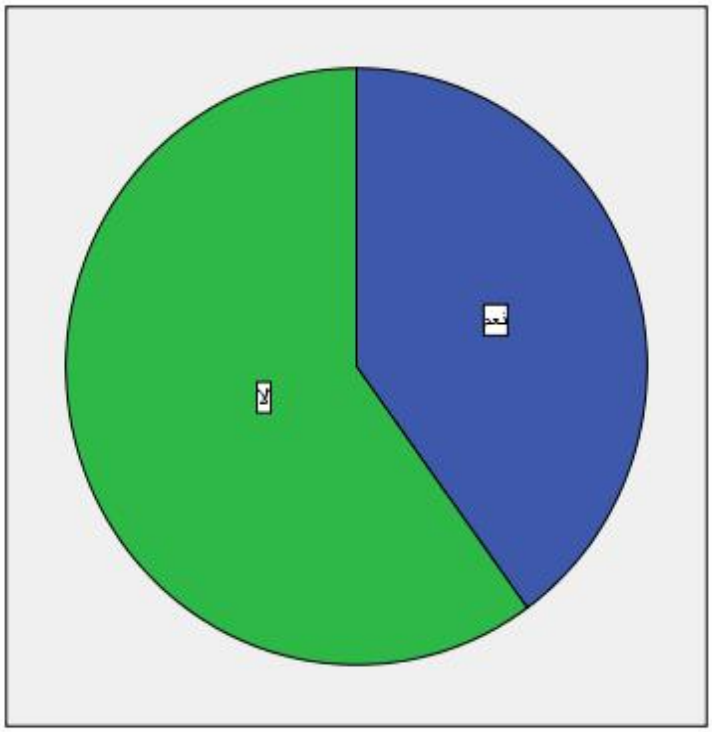

فمن خلال إحصائيّات الدّراسة، يتّضح أنّ 40% من المبحوثات، قد عانت في مرحلة الترشّح من مضايقات بمحيطها الإجتماعي، هذا يعكس الصّورة النمطيّة الّتي يحملها أفراد المجتمع على المرأة، البعيدة كل البعد عن الوضعيّة التي وجدت المبحوثات أنفسهن فيها خلال مرحلة الترشّح، إجتماعات و نزول للميدان في إطار الحملة الإنتخابيّة و مواجهات مع مترشّحين آخرين معظمهم من الجنس الآخر ذو الذهنيّة الذكوريّة المقصية لها، كلّها ضغوطات عانت منها المرأة النّائب، كما صرّحت لنا معظمهنّ، فقد تعلّمت الكثير من تلك التّجربة المريرة التي زادت من إصرارها على قبول التّحدي و الفوز به، و محاولة التّغيير من واقع المرأة الجزائرية بعد ذلك من خلال أصواتهن المشرّعة للمجتمع رجاله و نسائه.

2) مستويات مختلفة ضايقت المرأة في مرحلة الترشّح.

يمكن للشّكل التّالي أن يوضّح لنا مستوى المضايقات التي عانت منها المرأة النّائب أثناء تنافسها داخل اللّعبة السياسيّة لدخول البرلمان:

الشّكل رقم (29) : مستوى المضايقات بمرحلة الترشّح.

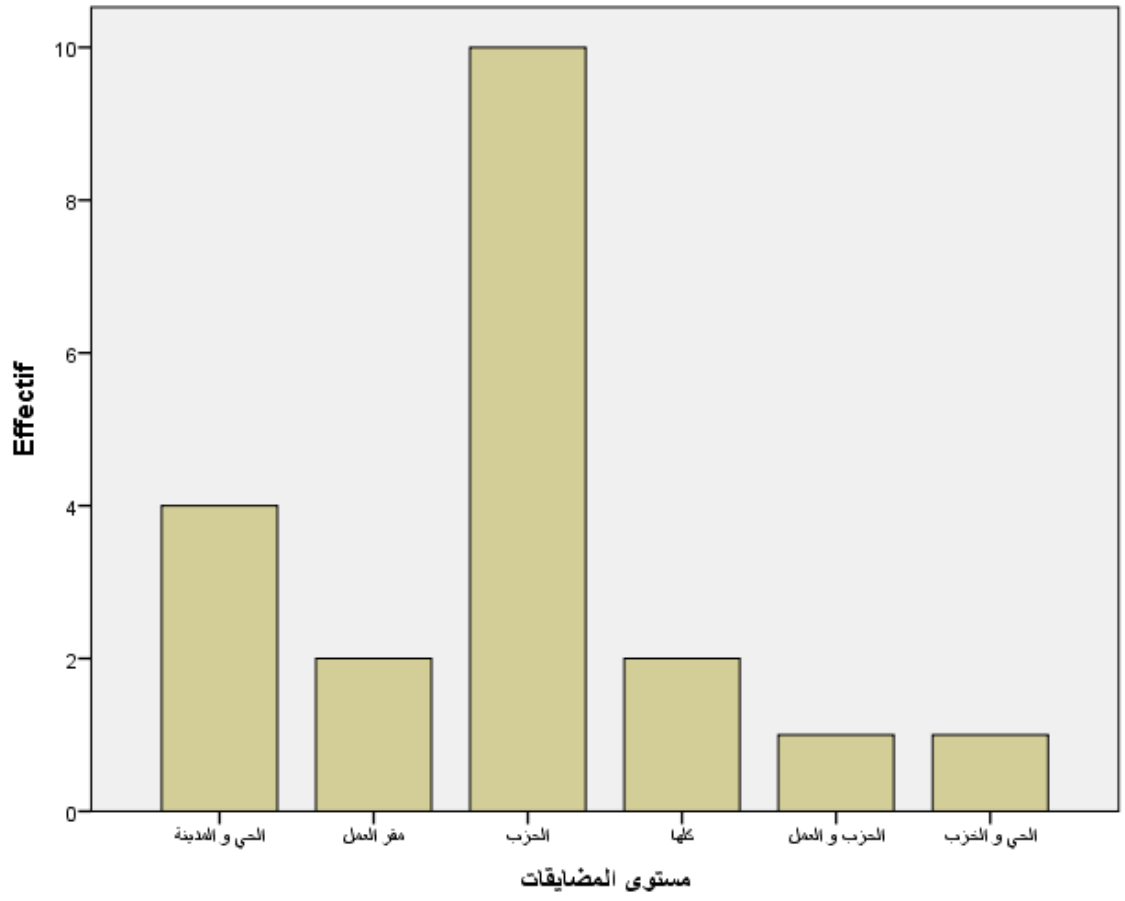

عانت المرأة من مضايقات على مستويات عديدة في مرحلة الترشّح بدرجات متفاوتة، هذا ما تؤكّده إحصائيّات الدّراسة ، حيث أنّ أبرز المضايقات، هي تلك الّتي عانت منها داخل الحزب السّياسي من زملائها بالحزب خاصّة الرّجال منهم حسب تصريحاتهن، كما ضايقها بعض الأشخاص من الحي أو المدينة المقيمة فيها بنسبة 20% و بمقر العمل بنسبة 10% و من الملفت للإنتباه أن تصرّح 10% منهن أن المضايقات كانت على كلّ المستويات**!.**

و أهمّ صورة لتلك المضايقات حسب تصريح المبحوثات كانت على مستوى الأحزاب السياسية متمثّلة في رفض ترشيح الحزب لها و التّشكيك في أحقيّتها في ذلك، كونها حسب رافضيها خاصّة الرجال منهم لا تمتلك الخبرة السياسيّة الكافية و لا الشّرعية الحزبيّة و الإجتماعيّة، فتمّ إتّهامها بكونها وصلت إلى هذه الفرصة بطرق ملتوية حسب ما تمتلكه من علاقات، كما تمّ وصفها أحيانا أخرى بكونها إسم فقط مُلئت به القوائم لا يمتلك حقّ التّواجد بالبرلمان و هي كلّها ردود أفعال تعكس عدم نضج فكرة دمج المرأة سياسيا من خلال حصص مخصّصة مسبقا بالمجتمع الجزائري، الذّكوري منه على وجه الخصوص.

كما أكّدت لنا العديد من المبحوثات بأنّها و حتّى داخل الكتل البرلمانيّة لاتزال تعاني من ثقافة التّهميش الّتي يتعامل بها معها بعض الزّملاء الحزبيين فمثلا يقومون بالتّشكيك في كل الآراء والإقتراحات التي تضعها المرأة، أولا يعلمونها بالإجتماعات ذات أهميّة بالنّسبة للحزب، كما لا يولون لموقفها في بعض القضايا أهميّة تُذكر.

المطلب الثاني : منافسة شديدة على مستوى الحزب .

1) زملاء الحزب، لم يتقبّلوا دوما ترشّح المرأة:

اشتكت بعض المبحوثات من مضايقات و هنّ تنتمين لسبعة أحزاب سياسيّة، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (85): سبعة أحزاب عانت ممثلاتها من مضايقات.

التكرار و النسبة / الإنتماء السياسي	ك %
حزب جبهة التحرير الوطني	5 %25
التجمّع الوطني الديمقراطي	6 %30
تاج	2 %10
حزب العمال	1 %05
جبهة القوى الإشتراكية	3 %15
التضامن و التنمية	2 %10
التّحالف الوطني للتّجديد	1 %05
المجموع	20 %100

تمثّل النساء النواب اللّواتي اشتكين من وجود مضايقات بمحيطهن الإجتماعي حسب إحصائيات الجدول 30% من ممثّلات التجمع الوطني الديمقراطي و 25% من حزب جبهة التحرير الوطني و15% من جبهة القوى الإشتراكيّة، لتتقاسم الأحزاب الأخرى النّسب المتبقيّة و هي تاج (10%) والتّضامن و التنمية (10%) و حزب العمّال (05%) و anr (05%)، هذا من مجموع المبحوثات اللّواتي صرّحن بوجود مضايقات و هنّ تمثّلن في كل حزب سياسي على حدى النّسب التّالية:

الجدول رقم (86): نسب المضايقات حسب كلّ حزب سياسي.

الحزب	النّسبة من مجموع ممثّلات الحزب
حزب جبهة التّحرير	%31,3
التجمّع الوطني الديمقراطي	%60
تاج	%33,3
حزب العمّال	%33,3
جبهة القوى الإشتراكيّة	%75
التّضامن و التّنمية	%100
التحالف الوطني للتّجديد	%100

من نسب الجدول لا يبدو أنّ الترشّح لانتخابات تشريعيّة و خوض حملة إنتخابيّة و صراع سياسي حادّ مثل ذلك قد كان سهلا بالنّسبة لهذه الفئة من المبحوثات اللّواتي عانين من مضايقات عديدة و يبدو أنّ المبحوثات الممثّلات لحزب التّضامن و التّنمية (100%) و التحالف الوطني للتّجديد (100%) و جبهة القوى الإشتراكيّة (75%) و التجمّع الوطني الدّيمقراطي (60%) هنّ الأكثر معاناة من تلك المضايقات، يبقى أن نعرف مستوى المضايقات، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (87): مستوى المضايقات حسب كل حزب.

الإنتماء السياسي	نسب مستوى المضايقات
حزب جبهة التّحرير الوطني	الحزب: 60% الحزب و الحي: 20% كلّها: 20%
التجمع الوطني الديمقراطي	الحزب: 50% الحي/المدينة: 33,3% الحزب و مقر العمل: 16,7%
تاج	الحزب: 50% الحي/المدينة: 50%
حزب العمّال	الحي/المدينة: 100%
جبهة القوى الإشتراكيّة	الحزب: 100%
التضامن و التنمية	مقر العمل: 100%
التحالف الوطني للتّجديد	كلّها: 100%

يتّضح من الجدول أنّ من تنتمي لحزب التحالف الوطني للتّجديد من المبحوثات عانت من مضايقات على كلّ المستويات أي بالحزب و بمقر العمل و بالحي أو المدينة التي كانت تقيم فيها، أمّا ممثّلات جبهة القوى الإشتراكيّة فصرّحن كلّهن أنّ المضايقات كانت على مستوى الحزب (100%)، و معروف على هذا الحزب، أنّ لديه طابع جهوي، يميل لمنطقة القبائل على وجه الخصوص، و هو يعكس لنا الذهنيّة الذكوريّة الغالبة بالموروث الثقافي الخاص بهذه المنطقة، الذي يُعتبر سببًا مباشرا لما عانته و تعانيه المرأة داخل هذا الحزب حسب ما أكّدته لنا المبحوثات اللّواتي تنتمين إليه.

و فيما يخصّ المبحوثات اللّواتي تنتمين لحزب جبهة التحرير الوطني من هذه الفئة فـ60% منهنّ صرّحن أنّ المضايقات كانت على مستوى الحزب و 20% على مستوى الحزب و الحي كما أنّ 20% المتبقيّة صرّحن أنّ المضايقات كانت على المستويات كلّها، و هذا دليل على عدم تقبّل الرّجل الأفالاني لفكرة أخذ المرأة مكانه

بالقوائم الإنتخابيّة، مع العلم أنّ هذا الحزب عريق، يعاني من الشّيخوخة و من صراعات داخليّة، تجعل الرّجل القديم في الحزب و الكبير في السن لا يتقبّل فكرة ترك مكانه لامرأة أقلّ منه سنًّا و تجربة خاصّة و أنّ الحزب يمرّ بمرحلة صعبة من حياته السياسيّة بما يعانيه من انشقاقات و تصدّعات داخليّة ، و صرّحت ممثّلات التجمّع الوطني الديمقراطي و تاج من هذه الفئة بمضايقات على مستوى الحزب بنسبة تقدّر بـ50% إلى جانب نسب أخرى على مستويات مختلفة ، أمّا الممثّلتان لحزب التضامن و التنمية فعانيتا من مضايقات على مستوى مقر العمل و ممثلة حزب العمّال عانت من مضايقات على مستوى الحي و المدينة، هذا دليل على عدم وجود ضغوطات كثيرة على المرأة بهذان الحزبان، الذي يعتبر الأوّل فيهما حزب جديد نسبيا، لا يتمتع أعضاؤه الرجال بشرعية الأقدمية، أما الحزب الثاني أي حزب العمّال، فكون رئيسته امرأة، و كونه الأكثر ترشيحا للمرأة بالإنتخابات الماضية مقارنة بغيره من الأحزاب السياسيّة -كما قلت سابقا- أكبر دليل على إرتياح المرأة فيه، كونها تقيّم بداخله حسب كفاءتها و ليس حسب هويّتها الجنسية، هذا حسب تصريح ممثلاته طبعًا و يمكن للجدول التالّي أن يوضّح نوع التّعامل الذي تتلقّاه المرأة بأحزابنا السياسيّة بشكل أكثر تفصيليًّا:

الجدول رقم (88): الرّأي حول تعامل أفراد الحزب مع المرأة.

التعامل	التكرار و النسبة
نفس التعامل مع الرجل	17 %18,68
تعامل مختلف عن الرجال	14 %15,38
حسب الكفاءة	27 %29,67
حسب الأقدميّة	15 %16,48
حسب علاقاتها بداخله	18 %19,78
المجموع	91 %100

فمن إحصائيات الجدول التي تعكس التّجربة الشخصيّة لكلٍّ من المبحوثات مع زملائها الرّجال على وجه الخصوص بالحزب السّياسي لدينا 29,67% تعتبر التعامل مبني على أساس الكفاءة التي ترجمتها المبحوثات في المستوى التّعليمي و القدرة السياسيّة على النضال و التفاوض و المعارضة و ... غيرها من النّشاطات الحزبية.

لكن الملفت للإنتباه هو أنّ أعلى نسبة بعد هذه، هي من فئة مَنْ تعتبر أن التّعامل مع المرأة داخل الحزب يتمّ حسب علاقاتها بداخله و هو إشارة خطيرة للمحسوبية و عدم ديمقراطية النّظم الحزبيّة بمجتمعنا، كما صرّحت 15,38% من هذه الفئة بكون المرأة تُعامل بطريقة مختلفة عن الرجل أي أنها تعاني من تهميش و إقصاء على أساس هويّتها الجنسيّة و لدينا 16,48% منهن تعتبرن التّعامل مع المرأة الحزبيّة مبني حسب الأقدميّة المرتبطة من جهة بالخبرة السياسيّة، لكن يمكن ترجمتها من جهة ثانية بقوّة و صلابة العلاقات و التّحالفات داخل الحزب. أمّا فيما يخصّ المقابلات الّتي أجريتها ، فقد أجمعت معظم المستجوبات على كون المرأة الحزبيّة لا تُعامل داخل هذه المنظّمة بنفس الطّريقة الّتي يُتعامل بها نظيرها الرّجل ، ستّة منهن صرّحن أنّ المرأة مجبرة على بناء شبكة علاقات داخل الحزب كي تتفادى الإقصاء و التّهميش ، علاقات تُبنى على أساس الفكرة المشتركة أو المصلحة المشتركة أو حتّى على أساس الإنتماء الجهوي المشترك ، و بالمقابل صرّحت خمس مبحوثات بكون المرأة تُعامل داخل الحزب السّياسي حسب الكفاءة ، كفاءة مبنيّة على تجربة حزبيّة(الأقدميّة الحزبيّة على وجه الخصوص) إلى جانب الكفاءة العلميّة (المستوى التّعليمي العالي) .

و يتمّ التّهميش الممارَس على المرأة خاصّة إذا حاولت الوصول إلى مناصب حزبيّة قياديّة ، هذا حسب ما صرّحت به العديد من المستجوبات ، اللّواتي أشارت واحدة منهن (المقابلة رقم 13) إلى نقطة مهمّة بخصوص الصّورة النّمطيّة الّتي تعكس مكانة رمزيّة للمرأة المناضلة بالحزب السّياسي بمجتمعنا و ما حدث فيها من تغيّرات ، حيث قبل تطبيق نظام الحصص و بالخصوص في مرحلة الحزب الواحد ، قلّة من النّساء اللّواتي ترشّحن مثلًا لانتخابات تشريعيّة بقوائم حزبيّة ، حتّى المرأة المشاركة حزبيًّا كانت أسيرة نظرة المجتمع السلبيّة لها ، فحسب البعض النساء الحزبيّات هن جريئات إن لم أقل حسب تعبيرهم(ما تحشمش) غير أنّ هذه الأفكار المسبقة لم تعد تحمل أيّ دلالة و لا معنى بعد تطبيق نظام الحصص في مرحلة التعدّديّة السياسيّة الّذي ألبس المشاركة الحزبيّة النّسويّة بمجتمعنا شرعيّة قانونيّة صلبة ، ممّا سمح لنساء من فئات إجتماعيّة و مهنيّة و فكريّة مختلفة ببناء طموحاتهن و مشاريعهن على أساس المشاركة الحزبيّة دون التخوّف من نظرة المجتمع لهنّ.

2)خصوصيات الفئة التي عانت من مضايقات:

يمكن لبعض الخصوصيات الفرديّة للمبحوثات اللّواتي صرّحن بمعاناتهنّ من مضايقات بمحيطهن الإجتماعي أن تقرّبنا أكثر من الوضعيّة التي وجدت نفسها فيها كل واحدة منهن بسبب إقدامها على خطوة إجتماعية و سياسيّة جريئة و هي الترشّح لإنتخابات تشريعيّة بمجتمع ذكوري تعوّد التّدقيق في سلبيّاتها أكثر بكثير من الإستفادة من إيجابيّاتها أو حتّى الإعتراف بقيمتها الإجتماعيّة.

و أوّل ما يمكن البحث فيه، هو العلاقة القائمة بين الحالة المدنيّة للمبحوثة و حجم المضايقات التي عانت منها، فهل صحيح ما تداولته العديد من الجهات الإعلاميّة و غيرها من كون البرلمان مليء بنساء دون إلتزامات عائليّة فهن عازبات و مطلّقات جيء بهن للبرلمان؟ أم أنّ هذه مجرّد أفكار مسبقة؟

معلوم أنّ الميدان بحقائقه الإجتماعيّة كفيل على أن يجيبنا عن التّساؤلات الّتي تبنى على أساسها إشكاليّات عديدة ، هذا ما جعلني ألجأ للميدان لمعرفة مدى صحّة الصّورة المحمولة على المرأة النّائب حاليًّا بمجتمعنا ويمكن التأكّد من ذلك من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (89): مضايقات عديدة باختلاف الحالة المدنيّة.

وجود مضايقات / الحالة المدنية	نعم	لا	المجموع
عزباء	6 %40	9 %60	15 %100
متزوجة	10 %41,7	14 %58,3	24 %100
مطلقة	4 %36,4	7 %63,6	11 %100
المجموع	20 %40	30 %60	50 %100

من خلال الجدول يمكن ملاحظة أنّ نسبة المضايقات التي عانت منها المبحوثات بمحيطهن الاجتماعي تقريبًا متساوية باختلاف حالتهن المدنيّة ، ذلك و إن كانت نسبة المطلّقات أقلّ من المتزوّجات و العازبات بفارق طفيف، هذا ما يؤكّد الأفكار المسبقة المتداولة خاصّة بالإعلام الجزائري، حول تواجد نساء غير مسؤولات أسريا لا علاقة لهن بالسّياسة لم تتعب حتّى للوصول إلى قبّة البرلمان و هنّ اليوم بالمجلس الشّعبي الوطني، هذا من جهة و من جهة ثانية، يتّضح أنّ الحالة المدنيّة لم تكن السّبب الرئيسي لرفض المحيط الإجتماعي لترشّح المرأة، كون نسب الرّفض كما تمّ الإشارة إليه تقريبا متساوية مهما اختلفت الحالة المدنية، مع العلم أنّ تقريبا نصف المبحوثات كنّ متزوّجات.

كما يمكن ربط علاقة بين إقامة المبحوثات من هذه الفئة قبل دخولهن البرلمان و وجود مضايقات عانت منها بمحيطهن الإجتماعي، هذا ما يمكن توضيحه من خلال نتائج الجدول التّالي:

الجدول رقم (90): اختلاف نسب المضايقات باختلاف الموروث الثّقافي.

وجود مضايقات / الإقامة قبل دخول البرلمان	نعم	لا	المجموع
العاصمة	5 %38,5	8 %61,5	13 %100
الشرق	9 %40,9	13 %59,1	22 %100
الغرب	6 %54,5	5 %45,5	11 %100
الجنوب	0 %00	3 %100	3 %100
خارج الوطن	0 %00	1 %100	1 %100
المجموع	20 %40	30 %60	50 %100

يحمل هذا الجدول العديد من القراءات السوسيولوجية المهمّة فيما يخصّ المرأة المترشّحة، تؤكّد كلّها العلاقة القائمة بين الموروث الثّقافي للمجتمع و تقبّله للعمل السياسي النّسوي، حيث لا توجد أيّ نسبة للمضايقات (00%) خارج الوطن (فرنسا)، هذا يعكس طبعًا الذهنيّة المتقبّلة للمرأة السياسيّة بتلك البيئة الإجتماعيّة و إذا ما لاحظت التّسلسل التّصاعدي للنّسب الأخرى لاتّضح أنّ المبحوثات العاصميّات كنّ أقلّ عرضة للمضايقات بمحيطهن الإجتماعي بنسبة تقدّر ب38,5%، لترتفع تلك النّسبة لدى المبحوثات بالشّرق الجزائري فتصل إلى 40,9%، ثمّ بالغرب الجزائري أين قدّرت النّسبة ب54,5 % .

و من الواضح أنّ انخفاض النّسبة بالعاصمة مرتبط بالتحضّر و خصوصيات المدينة ،كما أشار إلى ذلك العلاّمة عبد الرحمان ابن خلدون، حيث أن ذلك التحضّر يتبعه اضمحلال للعصبيّة ، ممّا يُنتج طبعًا تغيّرات عديدة على مستوى الموروث الثقافي و ما فيه من عادات و تقاليد بسبب تداخل و مزيج بين عادات جهويّة عديدة.

أمّا وجود نسبة للمضايقات بالشّرق الجزائري أقل من الغرب، فهي بسبب العلاقة العريقة للمنطقة الشرقيّة مع السّلطة، مما تجعل العديد من الأطراف بالمحيط الإجتماعي لهذه الفئة الشرقيّة من المبحوثات تحفّزهن و تساعدهن على الترشّح مقابل رفض و مضايقات أوسع لدى بيئة نظيراتهن بالغرب الجزائري.

و فيما يخصّ نسبة المضايقات المنعدمة (00%) بالجنوب الجزائري، فلا يمكن تفسيرها بوجود ذهنيّة خاصة ذكورية متفهّمة و متقبّلة للمرأة السياسيّة مثل تلك التي يمكن إلتماسها لدى الرجل الفرنسي، بل يمكن ربط ذلك بالأحداث السياسيّة التي عرفتها في السنوات الأخيرة تلك المنطقة، خاصّة الحراك الإحتجاجي العنيف الذي أضرّ بمصالح إجتماعية و إقتصادية عديدة، و حرّم الأمان على أسر و عائلات من تعصّبات مختلفة هذا ما جعل كل مبادرة أو محاولة سياسيّة مرحّب بها، حتى و إن استلزم الأمر إقحام المرأة في ذلك، حيث يُعتبَر تمثيلها لمنطقتها بالبرلمان حلّ مناسب للتمكّن من إيصال صوت الجنوب و حلّ مشاكله ، أي أنّه يتمّ التّعامل مع المرأة في هذه الحالة حسب هويّتها العروشيّة و ليس هويّتها الجنسيّة الّتي تمّ تجاوزها مع كلّ من تجرؤ على الترشّح لضرورة سياسيّة محضة .

أمّا عن مستوى المضايقات حسب الرّقعة الجغرافيّة، فيمكن توضيح ذلك من خلال الشّكل التّالي:

الشكل رقم (30): مستوى المضايقات حسب الرّقعة الجغرافيّة.

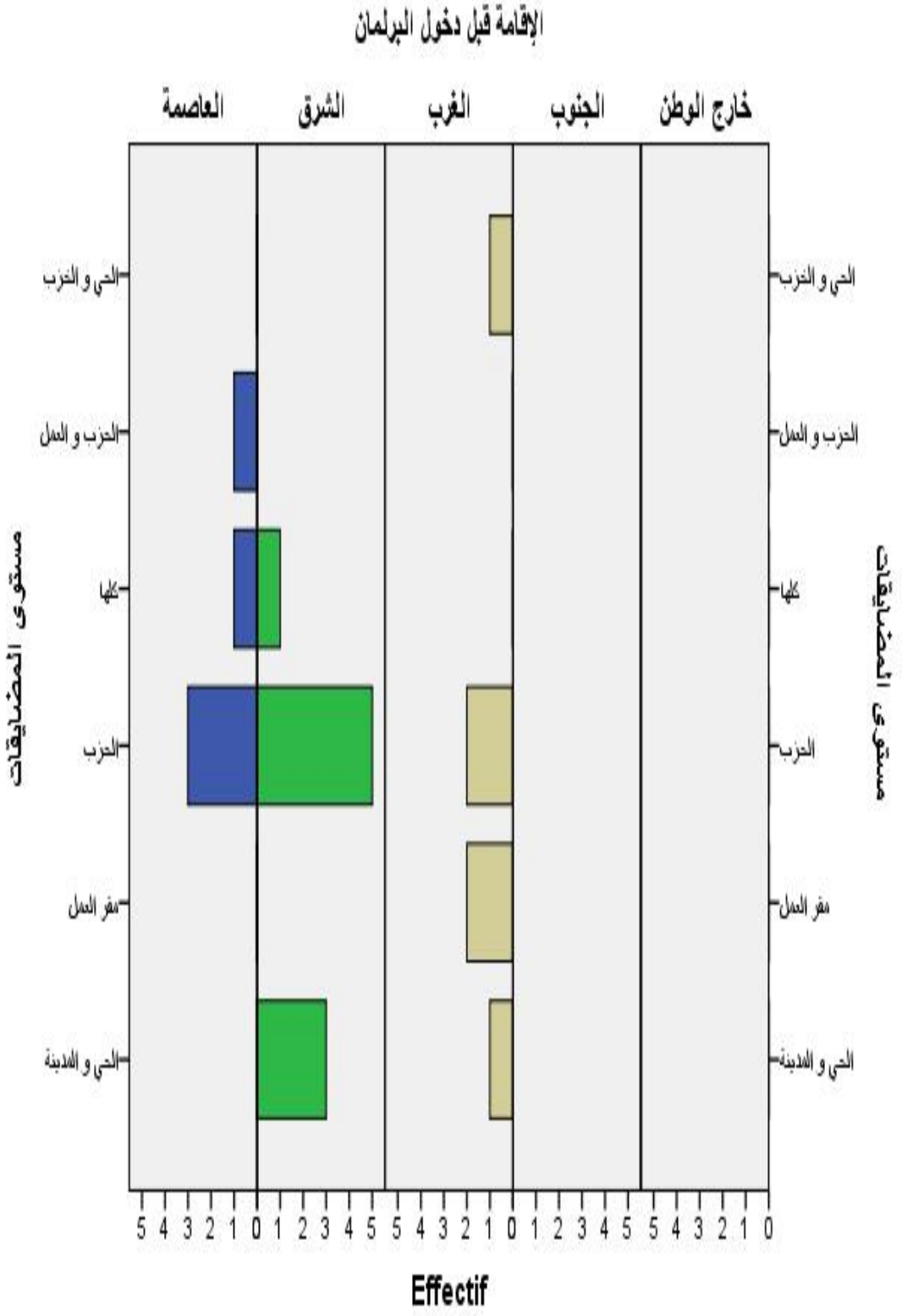

يبدو من خلال إحصائيّات الدراسة أنّ 60%من المبحوثات العاصميّات قد عانين من مضايقات على مستوى الحزب السياسي، في حين أنّ هذه النّسبة تنخفض لدى المبحوثات بالشّرق الجزائري لِ55,6%، وبالمقابل ترتفع نسبة المضايقات هنا بالحيّ أو المدينة إلى 33,3% بعدما كانت منعدمة بالعاصمة، هذا ما يفسّر وجود قوائم دون صور المترشّحات بالإنتخابات المحليّة التي جرت بعد التّشريعيات.

و فيما يخص مترشّحات الغرب الجزائري، فيبدو أنّ أعلى نسب المضايقات هي تلك بالحزب والمقدّرة ب33,3% و بنفس النّسبة بمقرّ العمل، أي باختصار أكثر مستوى المضايقات التي عانت منها المرأة النّائب بمحيطها الإجتماعي كان الحزب السّياسي.

و مادام الحزب السّياسي من أهمّ بؤر المضايقات للمرأة المترشّحة حسب ما توصّلت إليه من نتائج، يجب البحث في الخصوصيات الحزبيّة للمبحوثات و على رأسها الأقدميّة الحزبيّة التي يمكن ربطها بوجود مضايقات .

فمن خلال إحصائيّات الدّراسة و إذا ما استثنيت فئة المبحوثات الجديدات بالنّشاط الحزبي (أقدمية حزبية تتراوح ما بين السّنة و السّبع سنوات)، لاحظت أنّ هناك علاقة عكسيّة بين الأقدميّة الحزبيّة و نسبة المضايقات، حيث كلّما زادت الأقدميّة الحزبيّة للمرأة قلّت عليها المضايقات من محيطها الإجتماعي بسبب ترشّحها لانتخابات تشريعيّة، و يرجع ذلك للثّقة السياسيّة الممنوحة لها بسبب تجربتها الحزبيّة، كما يمكن للعلاقات الإجتماعيّة و السياسيّة التي تفاعلت من خلالها هذه الأخيرة مع غيرها خلال تجربتها الحزبيّة أن تكون سببا في التخفيف من تلك المضايقات أمّا عن الجديدات بالحزب ، فيمكن اعتبار عدم معرفة المحيط الإجتماعي لهن و مستواهن التّعليمي العالي من أهمّ الأسباب المفسّرة لقلّة الضغط الخارجي الذي تعرّضت له ، و إلى جانب هذه العلاقة، يمكن ربط علاقة بين المنصب الحزبي و وجود مضايقات بالمحيط الإجتماعي هذا ما يوضّحه الجدول التالي:

الجدول رقم (91): القيادة الحزبية عامل مدعّم للمرأة المترشحة.

وجود مضايقات / المنصب الحزبي	نعم	لا	المجموع
قيادية	4 %40	6 %60	10 %100
عضو مجلس/مكتب/لجنة	8 %36,4	14 %63,6	22 %100
مناضلة	8 %44,4	10 %55,6	18 %100
المجموع	20 %40	30 %60	50 %100

من نسب الجدول يبدو أنّ المناضلات بالحزب كنّ الأكثر تعرّضا للمضايقات بنسبة 44,4% وذلك بسبب منصبهن الحزبي البسيط الّذي جعلهن تتعرّضن لتشكيك في خبرتهن السياسيّة و قدرتهن على القيادة، بل و حتى تمّ اتّهام معظمهن بوصولهنّ بفضل العلاقات فقط للترشّح ، لتلي هذه النسبة فئة القياديّات الّتي تقدّر بـ40% و هو صراع داخلي واضح مبني على أساس الهويّة الجنسيّة و العلاقات الدّاخلية القائمة بالحزب، و بشكل أخفّ تعرّضت اللّواتي كنّ بمنصب عضو مجلس أو مكتب أو لجنة لمضايقات بنسبة 36,4% .

و يمكن للجدول التّالي أن يوضّح العلاقة القائمة بين تعامل أفراد الحزب مع المترشّحة للإنتخابات التشريعية و منصبها بداخله ، هذا ما يعكس قيمة المبحوثات الرّمزيّة اللّواتي وصلن للبرلمان داخل أحزابهن :

الجدول رقم (92): القياديات أكثر إرتياحا داخل الحزب السياسي.

تعامل أفراد الحزب معها / المنصب الحزبي	نفس التعامل مع الرجل	مختلف عن الرجال	حسب الكفاءة	حسب الأقدمية	حسب العلاقات بداخله	المجموع
قياديّة	4 %28,57	2 %14,28	6 %42,86	2 %14,28	0 %00	14 %100
عضو مجلس/مكتب/ لجنة	9 %20,45	5 %11,36	12 %27,27	8 %18,18	10 %22,73	44 %100
مناضلة	4 %12,12	7 %21,21	9 %27,27	5 %15,15	8 %24,24	33 %100
المجموع	17 %18,68	14 %15,38	27 %29,67	15 %16,48	18 %19,78	91 %100

حيث يتأكّد من خلال الجدول أن القياديّات الحزبيّات هنّ الأكثر إرتياحًا في تعاملاتهنّ مع زملائهن الحزبيّين فقد صرّحت 28,57% من القياديّات بأنّه يتم التعامل معهن بنفس التّعامل مع الرّجل، كما أنّ 20,45% من اللّواتي تتواجدن بمنصب عضو مجلس أو مكتب أو لجنة صرّحن بذلك في حين أنّ 12,12% فقط من المناضلات صرّحن أيضا بذلك و بالمقابل 24,24% من هذه الفئة صرّحن بأنّ التّعامل يتمّ حسب العلاقات بداخله و هذا إشارة قوية للمحسوبيّة و عدم ديمقراطيّة الأحزاب السّياسيّة ولمعاناة واضحة من التّهميش و الإقصاء الّذي يمكن ربطه أيضا بكونهن نساء و دون مناصب ومسؤوليّات حزبيّة كبيرة، في حين تنعدم تلك النّسبة لدى القياديّات، مما يؤكّد أن المرأة الحزبيّة قد فرضت احترامها و شرعيّتها على جميع الحزبيّين من خلال المناصب القياديّة و ما تعكس تلك المناصب من مسؤوليات و مجهودات مبذولة لتغطيتها ، غير أنّ تلك المجهودات لا يمكن اعتبارها كافية لِتنال المرأة الحزبيّة الجزائريّة اليوم مكانتها الرمزيّة المستحقَّة كونها لا تزال أسيرة أفكار مسبقة و مغلوطة عليها بسبب تجرّئها على العرف و التّقليد بحُلمِها في القيادة الحزبيّة و السّياسيّة بشكل عام .

المبحث الثّالث: وضعيّة المرأة النّائب داخل المجلس الشّعبي الوطني.

تمهيد:

أحاول من خلال هذا الجزء من الدّراسة معرفة الأسباب المحفّزة و المساعدة الّتي أوصلت المرأة للبرلمان بنسب معتبرة كون ذلك ليس أمرًا هيّنًا و لا بسيطًا بالحياة السّياسيّة للمرأة الجزائريّة ،كما أحاول تحليل وضعيّتها داخل المجلس الشّعبي الوطني، إن كان وصولها لمنصب سياسي كهذا قد غيّر من تعامل الأفراد معها، أم أنّ الصّورة النّمطيّة الّتي فرضها الموروث الثّقافي عليها لاتزال تتّبعها حتّى داخل غرفة التّشريع أين تمتلك نفس الحقوق و تلتزم بنفس الواجبات البرلمانيّة قانونيًّا مثل زميلها النّائب .

المطلب الأوّل: الأسباب المحفّزة لدخول المجلس الشّعبي الوطني.

1)الرّأي حول العوامل المدعّمة للمرأة سياسيًّا:

معظم المبحوثات تعتبر الدّستور و القوانين الجزائريّة خاصّة نظام الحصص الوارد بقانون الإنتخابات الّذي أجبر الأحزاب السّياسية على تخصيص كوطا نسائيّة بقوائم مترشّحيه للإنتخابات المحليّة و التّشريعية دعمًا أساسيًّا للمرأة السياسيّة، كون ذلك سيمنحها فرصة ثمينة لإعادة بناء وضعيّة داخل اللّعبة السياسيّة أكثر تناسبًا مع ما حقّقته من إنجازات ناجحة و واسعة على المستوى الإجتماعي و المهني، لتكتسب بذلك مكانة سياسيّة لم تتذوّق بعد حلاوتها بمجتمع كثيرًا ما تنكّر لفضل و أهميّة قدراتها إن تمّ السّماح لها طبعًا بإبرازها ،كونه كثيرًا ما يتمّ تهميشها و أحيانًا أخرى تحقيرها للتّقليل من قيمة مجهوداتها المبذولة ، هذا على مستوى النّشاطات الإجتماعيّة الّتى تحتلّ فضاءات غير فضاء الأسرة ،فما بالك إن حاولت دخول الفضاء السّياسي الذّي احتكره الرّجل منذ بداياته !؟ ، إحتكار أبعدها عن السياسة فقد أمست العديد من الجزائريّات في لاشعورهنّ غير مباليات لا بالسياسة و لا بمصير المجتمع، كون ذلك حسبهنّ و حسب ما اكتسبنه من تنشئتهن لا يدخل في مجال تفاعلاتهن اليوميّة و لا حتّى الظّرفيّة .

و يمكن للجدول التّالي أن يعكس رأي المبحوثات في أهمّ العوامل المدعّمة للمرأة سياسيًّا بالمجتمع الجزائري حسب تجربتهنّ بالفضاء السّياسي الجزائري كي يتسنّى لنا فهم ما سبق لي ذكره :

الجدول رقم (93): الكوطا النّسائيّة أكثر العوامل تدعيما للمرأة سياسيا.

التكرار و النّسبة / الرّأي	ك %
الدّستور و القوانين (خاصّة الكوطا)	38 %29
ضغط المنظّمات النسويّة	13 %09,92
تقدير الأحزاب السياسيّة للمرأة	15 %11,45
كفاءات المرأة العلميّة	25 %19,08
كفاءات المرأة المهنيّة و القياديّة	20 %15,27
الإستقلاليّة الماديّة	8 %06,11
الضّغط الدولي	12 %09,16
المجموع	131 %100

من خلال الجدول يتّضح أنّ 29% من أجوبة المبحوثات، تعتبر نظام الكوطا دعمًا أساسيًّا للمستقبل السياسي للمرأة بالجزائر، و قد أكّدت لنا ذلك 38 مبحوثة أي بنسبة 76 بالمائة من العيّنة المستجوبة ، حيث تقتنع هذه الفئة بكون التّغيير السّياسي من واقع المرأة بالمجتمع الجزائري صعب أن يتمّ دون هذه الآليّة ، الّتي تعتبر إجراءًا تمييزيًّا إيجابيًّا لصالح الفئة النّسويّة ، يمكن الإستعانة به مؤقّتًا .

كما أنّ 19,08% من أجوبتهنّ تولي لكفاءات المرأة العلميّة أهميّة كبرى في ذلك كونها مكتسبات تعتبر من أهمّ موارد الفئة النّسويّة بمجتمعنا المعوّل عليها لتطبيق استراتيجيّتها بالفضاء السّياسي على أرض الواقع ، وهناك 15,27% من تلك الأجوبة تعتبر كفاءات المرأة المهنية و القياديّة عاملاً تمهيديًّا و تدريبيًّا للفئة النّسويّة لخوض اللّعبة السياسيّة بعد ذلك بكلّ خبرة و جدارة، دون أيّ إحساس بالعجز أو النّقص أمام نظيرها الرّجل الّذي تربّى منذ صغره على كونه الأقوى و الأكمل بكلّ ميادين الحياة الإجتماعية.

أي أنّ معظم المبحوثات تعتبر نظام الحصص فرصةً مُنِحت للمرأة الجزائرية للتمكّن من التّغيير من واقعها السّياسي الّذي سعت هي أيضا بالعلم و بالعمل وحسن القيادة إلى تغييره ، في مجتمع تعوّد على منحها المنزل كساحة للتدرّب و لممارسة السّلطة بدرجات متفاوتة حسب كلّ أسرة، غير أنّه لم يمنحها قط فرصة القيادة و ممارسة سلطة عليا خارج أسواره بصورة عاديّة و بمرّات عديدة .

2) نظام الحصص (الكوطا) مفروض بقرار رئاسي:

تأكّد لي من خلال بحثي الميداني ما افترضته حول كون تطبيق نظام الحصص لصالح الفئة النّسوية جاء بقرار رئاسي لم ينضج بعد بالمجتمع الجزائري لا كفكرة و لا كتطبيق ، و رأي المبحوثات حول ذلك أكبر دليل، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي: **الجدول رقم (94): رأي المبحوثات حول نظام الحصص**

التّكرار و النّسبة / الرأي	ك / %
قرار شخصي لرئيس الجمهوريّة	34 / %50,75
قرار للدّولة الجزائريّة	6 / %08,95
ضغط المجتمع المدني	1 / %01,49
ثقافة سياسيّة مؤيّدة للمرأة	12 / %17,91
ضغط دولي	14 / %20,89
المجموع	67 / %100

فمن خلال الجدول يتّضح أنّ 50,75% من أجوبة المبحوثات تؤكّد أنّ تطبيق نظام الحصص لصالح الفئة النسويّة بالمجال السياسي قرار شخصي لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، بعيد كلّ البعد على أن يكون قرارًا للدولة الجزائرية (08,95%) و بالتأكيد ليس بفضل ضغط المجتمع المدني حيث أنّ نسبة أجوبة اللّواتي قالت عكس ذلك من المبحوثات لم تفت نسبتهن 01,49%، ممّا يعكس عدم ثقة مبحوثاتنا بقدرة منظّمات المجتمع المدني في التّغيير من واقعهن السياسي، رغم تواجد الكثير منهنّ بجمعيات وطنيّة ومحليّة، و كثيرا ما ربطت المبحوثات هذا القرار بضغط دولي بنسبة تقدّر بـ20,89% من أجوبتهنّ ، حيث اعتبرنه صورة للإستهلاك الخارجي، لكسب الرّأي العام خارجيًّا، خاصّة مع ما فرضه الرّبيع العربي من تغييرات ضروريّة على مستوى الهياكل المؤسّساتيّة التي أصبحت تُتّهم اليوم بالفساد و سوء التّسيير وذلك تجنّبًا لأيّ حراك إحتجاجي مُهدِّد لاستمرارية و بقاء النظام السّياسي القائم.

و يُعتبر وجود 12 مبحوثة تؤكّد توفّر ثقافة سياسيّة مؤيّدة للمرأة بالمجتمع الجزائري بدايةً إيجابيّةً لتحوّل ممكن في الصّورة النّمطيّة المفروضة على استراتيجيّة المرأة سياسيًّا و حتّى اجتماعيًّا ، تحوّلٌ بيده أن يغيّر من هوامش الحريّة الممنوحة للمرأة سياسيًّا بالدّرجة الأولى ، غير أنّ هذا الرّأي مرتبطٌ خاصّةً بالتّجربة الشّخصيّة للمبحوثات لا غير ، وما تحملنه من صورة عن الثّقافة السّياسيّة للفئة المساندة لهن منذ بداية مشوارهن السّياسي من أفراد الأسرة و جماعات الرّفاق المختلفة ببيئاتهن الإجتماعيّة ، لكن اليوم يمكن لنظام الحصص أن يكون سببًا في ترسيخ نظرة سياسيّة و اجتماعيّة مغايرة عن المشاركة السّياسيّة النّسويّة ضمن ثقافة سياسيّة أكثر احترامًا للدّور السّياسي للمرأة بمجتمعنا، و أكثر إيمانًا بقدرة القوّة النّسويّة على التّغيير الإيجابي و النّهوض بالمجتمع .

أمّا المقابلات الّتي قمت بها ، فقد دعّمت ما تحصّلتُ عليه سابقًا من نتائج ، فتسع مستجوبات أكّدت أنّ نظام الحصص قرار شخصي لرئيس الجمهوريّة ، في حين اثنتين اعتبرناه قرار للدّولة الجزائريّة و اثنتين اعتبرناه إجراء شكلي بادرت به السّلطات بسبب الضّغط الدّولي فقط.

3) الأسباب المحفّزة للترشّح:

أمّا عن أسباب الترشّح لدى النّساء النوّاب الّتي تعكس دوافع العمل السّياسي ، وفق قراءة للفضاء السّياسي الجزائري من قبلهن و البرلماني على وجه الخصوص ، أين قمن بتحديد وضعيّتهن و بناء استراتيجيّة سياسيّة حسب ما تمتلكن من موارد و ما أُتيح لهن من هوامش حريّة فيمكن للجدول التّالي أن يوضّح ذلك :

الجدول رقم (95): التّغيير من وضع المرأة و المجتمع أهمّ أسباب الترشّح.

التّكرار و النّسبة السّبب	ك %
حبّا في السّياسة	21 %18,26
التّغيير من الوضع السّياسي و الإجتماعي	33 %28,70
المكانة الرّمزيّة	4 %03,48
الإمتيازات الماديّة	2 %01,74
تطبيق برنامج الحزب	18 %15,65
ترقية شؤون المرأة	37 %32,17
المجموع	115 %100

حيث يتّضح من خلال الجدول أنّ ترقية شؤون المرأة الجزائريّة على المستويات كلّها دافع أساسي لترشّح المبحوثات هذا ما تعكسه 32,17% من أجوبتهنّ أي ما صرّحت به 37 مبحوثة ، ممّا يعكس درجة إحساسهن بالمسؤوليّة اتّجاه تغيير وضع المرأة الجزائريّة إجتماعيًّا و سياسيًّا، كما أنّ 28,7% من أجوتهن الهدف الأساسي منها هو التّغيير من الوضع السياسي والإجتماعي العام، حيث تهدف إلى محاربة الفساد المالي و السّياسي و السّعي إلى تحقيق الأهداف الدّيمقراطية لمجتمع لقّب نفسه بالدّيمقراطي الشّعبي ، و هذا يترجم ما تشعر به المبحوثات من مسؤوليّة اتّجاه أفراد المجتمع مع إقرارهن بما تعانيه الجزائر من فساد مؤسّساتي و لاستقرار على المستويان الإجتماعي و السّياسي .

و الغريب في الأمر هو أنّ 15,65% فقط من الأجوبة أي 18 مبحوثة بنسبة 36 بالمائة من عيّنة الدّراسة تعكس رغبة النّساء النوّاب في تطبيق برنامج الحزب رغم كون معظمهنّ قد ترشّحن من خلال قوائم حزبيّة، و يمكن لنوع التّعامل الّذي تلقّته أو حتّى لا تزال تتلقّاه هاته السيّدات من أعضاء الحزب ضمن مؤسّسته الأمّ أو داخل الكتلة البرلمانيّة أن يكون سببًا وراء الإبتعاد الرّوحي لهنّ عن مبادئه و أخلاقيّاته و أهدافه، هذا ما أكّدته لنا إحدى النّساء النوّاب اللّواتي أشارت إلى كونهنّ تعاني من المضايقات حتّى بعد فوزهنّ بالإنتخابات التّشريعيّة ، وذلك من قبل زملاء الحزب .

يبقى أنّ أهمّ ما يمكن استخلاصه من نتائج الجدول هو إدراك المبحوثات بوضعيّة المرأة الجزائريّة ضمن اللّعبة السياسيّة و ضمن أنساق المجتمع الأخرى ، تلك الوضعيّة الّتي لا تزال بحاجة إلى تطوير على كلّ المستويات ، ليتسنّى للمجتمع أن يستفيد من كلّ موارده البشريّة و أن يستغلّها للبقاء و الإزدهار ، و أعني هنا بكلّ الموارد أي رجاله و نساءه مهما اختلفت توجّهاتهم و مستوياتهم الفكريّة و العرقيّة و حتّى الدّينيّة .

المطلب الثّاني: الأجواء البرلمانيّة حسب المرأة النّائب.

1) تعامل الزّملاء النوّاب مع المبحوثات:

يمكن لتعامل النوّاب الرّجال مع المرأة النّائب أن يعكس لنا الذّهنيّات السّائدة ، هذا ما يترجمه الجدول التّالي :

الجدول رقم (96): الإحترام سائد بين معظم نوّاب و نائبات المجلس.

التّكرار و النّسبة / التّعامل	ك / %
إحترام و اهتمام كبيرين	37 / %74
يختلف حسب الإنتماء الحزبي	9 / %18
علاقات سطحيّة	4 / %08
المجموع	50 / %100

تأكّد لي من خلال بحثي الميداني أنّ معظم النّساء النوّاب لم تعان من تعامل سيّء من قبل زملائهن النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني، هذا ما يوضّحه الجدول السّابق (74%)، في حين أنّ 18% من المبحوثات اعتبرن التّعامل يختلف حسب الإنتماء الحزبي و 08% صرّحن بأنّ العلاقات سطحيّة، و إذا ما ربطت نوع التّعامل مع مناصبهنّ البرلمانيّة ، أجد نائبة رئيس المجلس قد صرّحت أن تعامل زملائها النوّاب معها باحترام و اهتمام كبيرين، و هذا التّعامل يمثّل أيضا نفس التّعامل الّذي تلقّته رئيستا لجنة دائمة و نائبتا رئيس لجنة دائمة و خمس مبحوثات بمنصب مقرّر لجنة دائمة و رئيسة مجموعة برلمانيّة و مبحوثة واحدة بمنصب عضو بهيئة الرّؤساء و ثلاث مبحوثات بمنصب عضو بهيئة التّنسيق.

في حين أنّ أربع مبحوثات بمنصب مندوب إقتراح قانون قد صرّحن أن تعامل زملائهن النوّاب معهن بكل إحترام و اهتمام أي بنسبة تقدّر بـ66,7% و بالمقابل 16,7% منهن صرّحن أن التّعامل يختلف حسب

الإنتماء الحزبي و بنفس النّسبة منهنّ صرّحن أنّ العلاقات سطحيّة.
و فيما يخص المبحوثات اللّواتي لا تقوم بأيّ مهام برلمانيّة فلدينا 62,1% منهنّ قد صرّحن بأنّ تعامل زملائهن النوّاب معهنّ باحترام و اهتمام كبيرين و 27,6% منهنّ صرّحن أنّ التعامل يختلف حسب الإنتماء الحزبي و 10,3% منهنّ تعتبرن علاقاتهنّ مع زملائهن النوّاب سطحيّة.

من كلّ هذه النّتائج يتأكّد أنّ إحترام الزّملاء النوّاب لزميلاتهنّ بالمجلس الشّعبي الوطني هو السّائد ، لكن يمكن في كثير من الأحيان أن يكون مرتبطًا بالسّلطة البرلمانيّة التي مُنحت لتلك المبحوثات، ممّا يؤكّد أنّ تواجد المرأة بمناصب قياديّة يفرض على غيرها تعاملات متحفّظة معها، مصطنعةً و بعيدة عن الصّورة النمطيّة الّتي يحملها هؤلاء الغير عليها و قد تأكّدت لي هذه الحقيقة من خلال المقابلات الّتي أجريتها ، غير أنّ فيهن (المستجوبات) من اعتبرن أنّ المرأة لم تأخذ بعد حقّها بالبرلمان كنائب عمومًا و حتّى كامرأة على مستوى الكتل البرلمانيّة و إن كان الإشكال يُطرح بأقلّ حدّة في هذه الوضعيّة عن الحزب، كما يرتبط ذلك بالإنتماء الحزبي أي ثقل الحزب السّياسي و الكمّي الّذي تنتمي إليه المرأة النّائب بالبرلمان ، و يجدر بي الإشارة هنا لكتلة حزب التجمّع الوطني الدّيمقراطي الّذي اعتمد نظام الحصص لصالح المرأة النّائب في ترشيح النوّاب لمهام برلمانيّة ، وهو الحزب الوحيد بالمجلس الّذي انتهج هذا المنهج حسب ما صرّحت به المستجوبة رقم (13) .
و عمومًا لا يبدو مستوى المضايقات و لا حدّتها كبيرًا على مستوى المجلس الشّعبي الوطني بالنّسبة للمرأة ، فعندما سألتُ المستجوبات بالمقابلات الّتي أجريتها: **هل عانيت من ضغوطات أو عراقيل بالمجلس الشّعبي الوطني لكونك امرأة؟ و كيف ذلك؟** و **إن كانت هناك ضغوطات فكيف حاولت تجاوزها ؟ وهل تمّ ذلك بنجاح؟**

لم تكن تلك المضايقات مرتبطة بالبرلمان أكثر من ارتباطها بالحزب السّياسي الّذي تنتمين إليه (الكتلة البرلمانيّة) ، هذا حسب ما أخبرتني به مستجوبة واحدة(رقم 08) الّتي تحاول فرض رأيها ووجودها وسط الزّملاء الّذين فيهم من حاول تهميشها(عدم إعلامها بمواعيد بعض الإجتماعات مثلًا ...) لكن تتبّعها لنشاطات الحزب البرلمانيّة و إصرارها على التدخّل جعلها تنجح في تخطّي ذلك التّهميش ، كما أشارت المستجوبة الأخيرة (رقم 13) إلى نقطة أخرى و هي التّهميش الّذي يمكن أن تعاني منه المرأة النّائب بسبب مستواها التّعليمي العالي أكثر بكثير من هويّتها الجنسيّة.

2) رغبة قويّة في الترشح مرة أخرى لدى المبحوثات، أهي تحدّي أم ظروف مواتية؟

أحاول هنا دراسة رغبة المبحوثات في الترشّح مرّة أخرى ، لكنّني ربطت ذلك بوضعيّتهن داخل البرلمان الّتي يمكن تحديدها من خلال المهامّ البرلمانيّة الحالية لمعرفة مدى تأثير ذلك في رأيهنّ و إن كان بالمقابل الرّأي السّلبيّ لبعضهنّ مرتبط بشعورهنّ بالتّهميش و الإقصاء داخل المجلس الشّعبي الوطني أو بعوامل أخرى أحاول اكتشافها :

الشكل رقم (31): الرّغبة في الترشّح مرّة أخرى بناءًا على الوضعيّة البرلمانيّة الحالية.

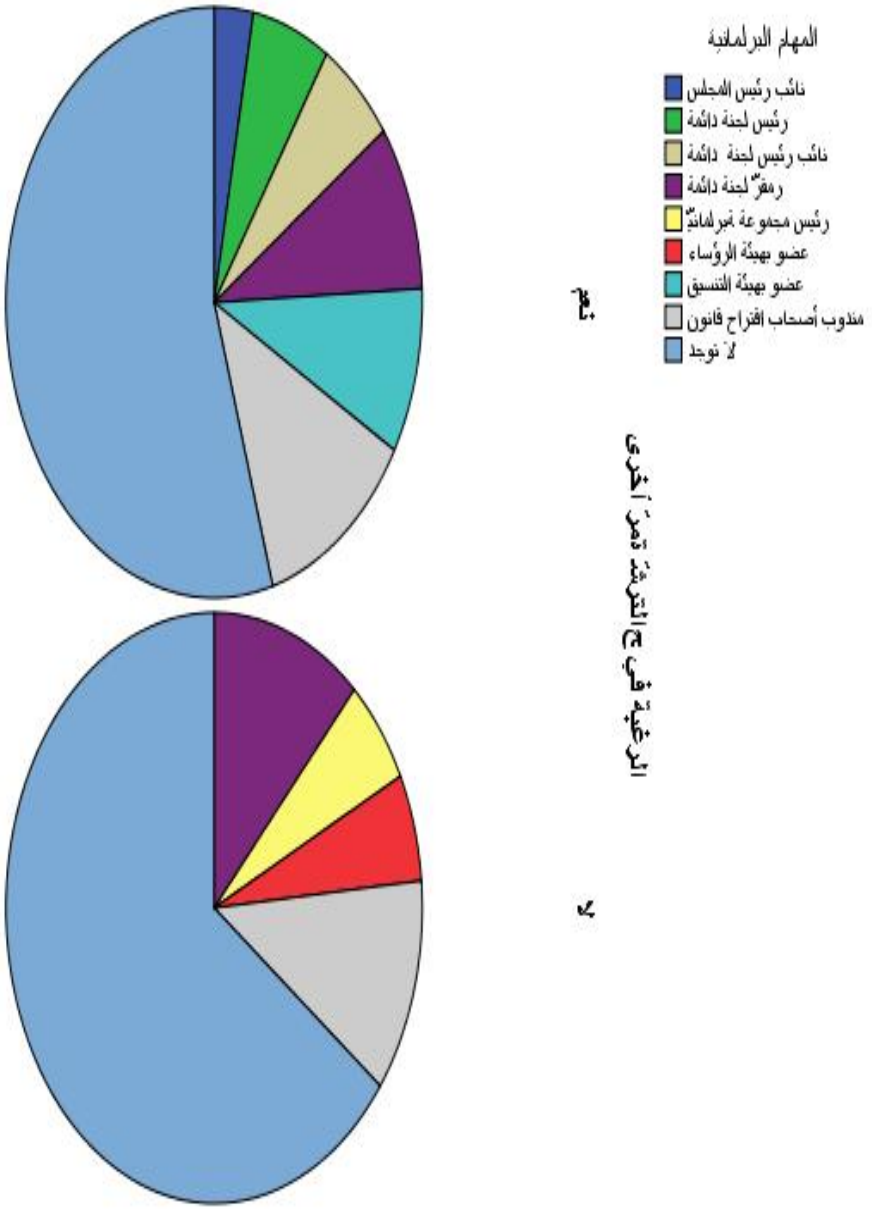

أوّلًا يمكن أن تؤكّد إحصائيّات الدّراسة و هذا ما يعكسه الشّكل السّابق ، حقيقة عدم تمكّن المرأة النّائب من الوصول إلى تقلّد مناصب برلمانيّة عالية ، أو عزوفها أحيانًا أخرى عن ذلك ، ففي العيّنة المستجوبة 29 مبحوثة لا تمتلك أيّ مهام برلمانيّة خاصّة أي بنسبة تُقدّر ب 58 بالمئة ، أمّا عن المقابلات الّتي حاولتُ تدعيم النّتائج المتحصّل عليها من خلالها، فست مستجوبات لا تمتلك أيّ مهام برلمانيّة إضافةً إلى دورهن التّشريعي(ممّثلة حزب العمّال بسبب مقاطعة الحزب لتلك المهام) ،أمّا اللّواتي تمتلكن مهامًا برلمانيّة ، فثلاثة منهن بمنصب مندوب أصحاب اقتراح قانون و واحدة منهن (المقابلة رقم01) نائبة رئيس الكتلة و عضو بهيئة الرّؤساء و عضو بلجنة، أمّا بمنصب مقرّر لجنة دائمة فهن اثنتين ، إلى جانب مستجوبة عضو بهيئة التّنسيق و أخرى عضو بلجنة كما يتّضح من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ 66% من المبحوثات تنوين الترشّح مرّة أخرى لانتخابات تشريعيّة، معظمهنّ من اللّواتي تمتلكن مهامًا بالمجلس الشّعبي الوطني، حتّى اللّواتي لا توجد لديهنّ مهام برلمانيّة ، 62,1% منهن تنوي الترشّح مرّة ثانية و هذا دليل آخر على إصرار المبحوثات على العمل البرلماني الذي يُعتبر تطوّرًا كبيرا في مستوى المشاركات السياسيّة النسويّة بمجتمعنا كمًّا و كيفًا، يبقى أن أبحث في الأسباب التي ذكرتها المبحوثات لتبرير رغبتهن في مواصلة سباق التّشريعيّات مستقبلاً أم الإنسحاب منه، هذا ما يمكن للجدول التّالي أن يوضّحه:

الجدول رقم (97): تحدّي قويّ لدى النّساء النوّاب.

السبب / الرّغبة في الترشّح	إثبات القدرة السّياسيّة	إتمام برنامج الحزب	ضعف صلاحيات البرلمان	ترك فرصة للآخرين	مسؤوليّة كبيرة	إثبات القدرة السياسيّة و إتمام برنامج الحزب	المجموع
نعم	29 %87,9	2 %06,1	0 %00	0 %00	0 %00	2 %06,1	33 %100
لا	0 %00	0 %00	7 %41,2	7 %41,2	3 %17,6	0 %00	17 %100
المجموع	29 %58	2 %04	7 %14	7 %14	3 %06	2 %04	50 %100

حسب إحصائيّات الجدول لدينا 87,9% من المبحوثات اللّواتي تنوين الترشّح مرّة أخرى لانتخابات تشريعيّة برّرت ذلك برغبتهنّ في إثبات قدرتهنّ السّياسيّة، و هذا دليل آخر على أنّ المرأة لم تتخلّص بعد من هاجس و مخلّفات صورتها النّمطيّة التي ترسّخت في الذّهنيات الجزائريّة لدى الرّجال و حتّى لدى نسبة كبيرة من النّساء، بما فيهم زملائها بالحزب و البرلمان، حيث تمّ إتّهامها بالقصور السّياسي و قلّة الخبرة اللاّزمة للقيادة السّياسيّة و التّشريع، ممّا جعلها تقبل التّحدّي خاصّة بعد وصول هذه الإتّهامات لعامّة أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم الفكريّة من خلال بعض وسائل الإعلام،الّتي ظلمتها بأفكارها المسبقة و أحكامها العاميّة البعيدة عن المنطق العلمي و حتّى القانوني فوصفتها بصفات مهينة لها أحيانًا كامرأة و مستهترةً بمستواها السّياسي تارةً أخرى مثل تسمية المجلس الشّعبي الوطني بعهدته السّابعة **ببرلمان الحفّافات** أو **ببرلمان المنظّفات** وذهب البعض إلى أبعد من ذلك حيث نعته **ببرلمان العازبات** أو **ببرلمان البايرات** أو **ببرلمان المطلّقات** و هي خصوصيّات لا يمتلك الإعلام أيّ حقّ في خوض نقاش فيها أو اعتبارها تهمة ،كما أنّ مهنة النّساء النوّاب قبل دخول المجلس الشّعبي الوطني من خصوصيّات كلّ نائب منهنّ أيضًا، ومن حقّ المنظّفات و حتّى الحلاّقات أن تمتلكن صوتًا بالبرلمان كونهنّ تمثّلن فئات إجتماعيّة و مهنيّة برزت فيها المرأة الجزائريّة ، مع العلم أنّ تواجد نساء نوّاب من هاتين الشّريحتين المهنيّتين جدّ ضئيل بالمجلس بل هي حالات شاذّة لا تعكس خصوصيّات الفئة النّسويّة به مهنيًّا ، و بالمقابل لدينا 06,1% فقط من اللّواتي تمتلكن الرّغبة في الترشّح مرّة أخرى، هدفهنّ إتمام برنامج الحزب و هذا مؤشّر سلبيٌّ آخر لابتعاد المرأة النّائب عن مبادئ و أهداف حزبها الّذي أوصلها لمقعدها البرلماني و الذي يعود خاصّة للمضايقات الّتي تعاني منها بحزبها السّياسي و حتّى بالكتلة البرلمانية.

أمّا عن المبحوثات اللّواتي لا تمتلك أيّ رغبة في الترشّح مرّة ثانية، فمن الملفت للإنتباه أنّ 41,2% منهنّ قد اعتبرن ضعف صلاحيّات البرلمان سببًا كافيًا لإنهاء طموحاتهنّ البرلمانيّة هذا ما يعكس ضيق هوامش الحريّة الممنوحة لها برلمانيًّا كامرأة و حتّى كنائب فقد أكّدت لي ذلك العديد من المبحوثات اللّواتي اعتبرن النّائب الجزائري مسلوب الإرادة كونه لا يتمّ حتّى الإجابة على تساؤلاته خاصّةً إن لم يكن من حزب الأغلبيّة و ما زاد من سلبيّة البرلمان الحالي حسب رأيهنّ هو محدوديّة تأثير السّلطة التّشريعيّة بالفضاء السّياسي الجزائري خاصّةً إذا ما قورنت بالسّلطة التّنفيذيّة، كما أنّ نفس النّسبة من هذه الفئة أجبن بترك الفرصة لآخرين ، في حين أنّ 17,6 % اعتبرن العمل البرلماني مسؤوليّة كبيرة ممّا يعكس عدم ارتياحهنّ بالوظيفة التّشريعيّة و هذه إجابة جريئة من نساء تعترفن بمحدوديّة مستواهنّ السّياسي و نقص خبرتهنّ بمجال التّشريع أو يمكن قراءة ذلك بالنّسبة لبعضهنّ بعدم قدرتهنّ على التّوفيق بين مسؤوليّاتهنّ الإجتماعيّة و البرلمانيّة .

و يمكن للجدول التّالي أن يوضّح توزيع العيّنة وما ذكرته سابقًا بصورة أكثر تفصيليّة:

الجدول رقم (98): توزيع العيّنة باختلاف المهام البرلمانيّة و حسب الرّغبة في مواصلة المشوار البرلماني.

المهام البرلمانيّة(العدد)	الرّغبة في الترشّح مرّة أخرى و السّبب في ذلك(النّسبة)
نائبة رئيس المجلس (1)	وجود رغبة لإثبات القدرة السياسيّة (100%).
رئيسة لجنة دائمة (2)	وجود رغبة لإثبات القدرة السياسيّة (50%) و لإتمام برنامج الحزب (50%).
نائبة رئيس لجنة دائمة (2)	وجود رغبة لإثبات القدرة السياسيّة (50%) و لنفس السّبب مع تطبيق برنامج الحزب (50%).
مقرّر لجنة دائمة (5)	وجود رغبة لإثبات القدرة السياسيّة (60%). عدم وجود رغبة ، لترك فرصة للآخرين (20%) أو لأنّها مسؤوليّة كبيرة (20%).
رئيسة مجموعة برلمانيّة (1)	عدم وجود رغبة ، لترك فرصة للآخرين (100%).
عضو بهيئة الرّؤساء (1)	عدم وجود رغبة ، لأنّها مسؤوليّة كبيرة (100%).
عضو بهيئة التّنسيق (3)	وجود رغبة لإثبات القدرة السياسيّة (100%).
مندوب أصحاب إقتراح قانون (6)	وجود رغبةٌ لإثبات القدرة السياسيّة (66,7%). عدم وجود رغبة ،لضعف صلاحيّات البرلمان (16,7%) أو لأنّها مسؤولية كبيرة (16,7%).
لا توجد (29)	وجود رغبةٌ لإثبات القدرة السياسيّة (55,2%) أو لإتمام برنامج الحزب (03,4%). عدم وجود رغبة ، لضعف صلاحيّات البرلمان (20,7%) أو لترك فرصة للآخرين (17,2%).

المبحث الرّابع: رأي المواطن الجزائري في التّواجد البارز للمرأة بالبرلمان.

تمهيد:

للتمكّن من التحقّق من الفرضيّة الثّانية الّتي تتطرّق لحقيقة عدم تغيّر الذّهنيات بالمجتمع الجزائري إلى حدّ فتح المجال السّياسي للمرأة مثل ما تمّ لنظيرها الرّجل، بل و تحفيزها على ذلك في الميدان طبعًا و ليس حسب ما يشير إليه الدّستور الّذي ساوى بين الجميع، استدلّيت بما أجابت به المبحوثات على أسئلة تخصّ تفاعلاتها بالمحيط الإجتماعي في مرحلة الترشّح و حتّى بعد دخول المجلس الشّعبي الوطني، غير أنّ ذلك يقتصر على نظرتها الشّخصيّة للواقع الإجتماعي و السّياسي بما فيه الجانب البرلماني منه و حسب تجربتها الخاصّة ، هذا ما جعل الإستعانة برأي المواطن الجزائري باختلاف خصوصيّاته و انتماءاته أمرًا ضروريًّا للتّطرّق إلى حقيقة ذلك الإشكال من منظور آخر.

المطلب الأوّل: رأي المستجوبين في وصول المرأة للبرلمان:

لم تعكس لي نتائج بحثي الميداني تأييدًا قويًّا للمرأة النّائب حين حاولنا اكتشاف رأي المواطن الجزائري باختلاف خصوصيّاته في التّواجد الكمّي الواضح للمرأة بالمجلس الشّعبي الوطني، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي أين ربطت الرّأي بجنس المبحوث :

الجدول رقم (99): رفض واضح لوجود المرأة بالبرلمان لدى الجنسين.

الرّأي / الجنس	قرارخاصّ برئيس الجمهورية	مكسب سياسي للمرأة	مفخرة للمرأة	تواجدها بالبرلمان خطأ	تواجدها بالبرلمان حرام	مستغّلة فقط	المجموع
ذكور	10 %20	10 %20	0 %00	15 %30	6 %12	9 %18	50 %100
إناث	9 %18	9 %18	14 %28	13 %26	3 %06	2 %04	50 %100
المجموع	19 %19	19 %19	14 %14	28 %28	9 %09	11 %11	100 %100

يتّضح من الجدول أنّ 33% من المبحوثين مؤيّدين لتواجد المرأة البارز بالمجلس الشّعبي الوطني بالعهدة السّابعة، حيث أنّ 19% من العيّنة المستجوبة تعتبر ما وصلت إليه المرأة الجزائرية من مشاركة برلمانيّة تفوق 30% مكسبًا ثمينًا للجزائريّات و بدايةً لمحطّة جديدة في المشاركة السياسيّة النسويّة بمجتمعنا ، في حين أنّ 14% من العيّنة و هنّ كلّهن نساء فخورات بما حقّقته نظيراتهنّ اللّواتي وصلن إلى مقاعد بالبرلمان ، هذا ما يجعلني أستنتج أنّ النّاخبات بالجزائر هنّ المورد الأساسي الّذي يمكن أن تعوّل عليه المرأة إن أرادت خوض اللّعبة السّياسيّة كونهنّ الوحيدات الفخورات بما يمكن أن تحقّقه سياسيًّا ، لكن في نفس الوقت تعكس لنا هذه النّسبة المتمثّلة في ثلث الآراء المتحصّل عليها نظرةً تفاؤليّة لتغيير محتمل سيتمّ على مستوى الذّهنيّات في ما يخصّ قضايا المرأة الجزائريّة بما فيها الجانب السّياسي الّذي يمثّل جانبًا حسّاسًا منه ، تغييرٌ سيتمّ بصورة بطيئة يمكن لقانون الكوطا أن يسارع من وتيرته إن تمّ الإبقاء عليه طبعًا .

و بالمقابل لدينا 67% من العيّنة المستجوبة لم تعكس أجوبتها تأييدًا للتّواجد البرلماني البارز للمرأة بل على العكس من ذلك تمامًا، ظهرت صور مختلفة للرّفض و عدم الإقتناع، حيث أنّ 19%من المستجوبين يعتبرون تواجد المرأة بالبرلمان نتيجة لتطبيق قرار رئيس الدّولة عبد العزيز بوتفليقة الخاص بنظام الحصص لا غير و هو لا يعني بالضّرورة استحقاق المرأة لتلك المقاعد.

كما أنّ 28% من المستجوبين يعتبرون تواجد المرأة بالبرلمان خطأ سياسي و حتّى اجتماعي، حيث فيهم من كان ضدّ حتّى خروجها من المنزل للعمل ، و اعتبر 09% من المستجوبين تواجد المرأة بالبرلمان لتشرّع للمجتمع حرام و هذا رأي شائع بين الرّجال(12 بالمئة) أكثر منه بين النّساء (06 بالمئة) و 11% منهم يعتبرون المرأة ليست سوى أصوات برلمانية مستغلّة و هو رأي شائع أيضًا بين الرّجال المستجوبين (18 بالمئة) أكثر من لدى النساء المستجوبات(04 بالمئة) .

هذا طبعًا يعكس الصّورة النمطيّة التي رسّخها الموروث الثّقافي السّلبي عن المرأة المستغلّة الضّعيفة و حتّى غير القادرة على اتخاذ قرارات سويّة لوحدها خاصّة بالمجال السّياسي، كما يعكس نظرة ذكوريّة جدّ سلبيّة و مستهينة بالمرأة و ما يمكنها تحقيقه .

فإذا ما حاولت ربط تلك الآراء بجنس المبحوث كما يوضّحه الجدول السابق للاحظت أنّ الرّفض قائم و واضح مهما اختلف الجنس و إن كان لدى الذّكور بنسب أعلى قليلا، فمثلاً لا يوجد أيّ مستوجب من فئة الذّكور فخور بالنّساء اللّواتي وصلن للبرلمان ، كما أنّ نسب رفض المرأة للمرأة النّائب تعكس عدم ثقتها بها و لا تشجيعها لدخول المرأة مجال السياسة و ذلك يعكس ثقافة سياسيّة و إجتماعيّة متأثّرة بالموروث الثّقافي لمجتمع رجولي، و لكون المرأة أمٌّ تعلبُ دورًا بارزًا في تنشئة أفراد المجتمع و في نشر لغة و ثقافة رمزيّة معيّنة ، فلا يمكن اعتبار تغيير الذّهنيات أمرًا بسيطا كونها ستنتج نفس ما تلقّته من والديها و من المجتمع ، ممّا يصعّب تغيير الذهنيّات لصالح المرأة السياسيّة بمجتمعنا و إلى جانب الجنس، يمكن ربط رأي المستجوبين بالسّن، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (100): تغيّر في النّظرة للمرأة السياسيّة لدى الأجيال الجديدة

الرأي / السن	قرار خاص برئيس الجمهورية	مكسب سياسي للمرأة	مفخرة للمرأة	تواجدها بالبرلمان خطأ	تواجدها بالبرلمان حرام	مستغلّة فقط	المجموع
30-21	4 %23,53	4 %23,53	4 %23,53	2 %11,76	0 %00	3 %17,65	17 %100
40-31	8 %33,33	7 %29,17	0 %00	4 %16,67	2 %08,33	3 %12,50	24 %100
50-41	6 %28,57	4 %19,05	1 %04,76	7 %33,33	1 %04,76	2 %09,52	21 %100
60-51	1 %07,14	3 %21,43	3 %21,43	2 %14,28	2 %14,28	3 %21,43	14 %100
70-61	0 %00	1 %06,25	4 %25	8 %50	3 %18,75	0 %00	16 %100
80-71	0 %00	0 %00	1 %16,67	4 %66,66	1 %16,67	0 %00	6 %100
90-81	0 %00	0 %00	1 %50	1 %50	0 %00	0 %00	2 %100
المجموع	19 %19	19 %19	14 %14	28 %28	9 %09	11 %11	100 %100

يتّضح من الجدول أنّ اعتبار الوصول البارز للمرأة بالبرلمان مكسبًا سياسيًّا لصالح نساء الجزائر لم يكن رأي الجيل الأوّل من المستجوبين، حيث لا نجد إجابة من هذا النّوع لدى الفئة السنيّة من 71 إلى 80 سنة أو من 81 إلى 90 سنة، كما أنّها لا تكاد تُذكر لدى الفئة السنيّة من 61 إلى 70 سنة (06,25%).

في حين تمثّل هذه الإجابة 21,43% من المبحوثين في سنّ الخمسينات و 19,05% من المبحوثين في سن الأربعينيات لترتفع هذه النّسبة لدى المستجوبين الّذين سنّهم أقل من 40 سنة بنسبة 29,17% لدى الفئة السنيّة من 31 إلى 40 سنة و 23,53% لدى الفئة السنيّة من 21 إلى 30 سنة.

كما اتّضح أنّ المستجوبين الّذين يفوق سنّهم 61 سنة لم يركّزوا على دور الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة في وصول المرأة للبرلمان و لم يعتبروا المرأة النّائب صوتاً مستغلاً سياسيًّا فقط عكس المستجوبين الأصغر سنًّا منهم ،رغم كونهم الأكثر رفضاً للعمل السّياسي و منه البرلماني للمرأة حيث اعتبروه خطأً بنسبة 50% لدى الفئة السنيّة من (61-70) سنة و 66,66% لدى الفئة السنيّة من (71-80) سنة و 50% لدى الفئة السنيّة من (81-90) سنة و اعتبروه حرام أي عبّروا عن رفضهم بشكل مطلق للعمل البرلماني للمرأة بنسبة 18,75% لدى الفئة السنيّة من (61-70) سنة و 16,67% لدى الفئة السنيّة من (71-80) سنة .

و عمومًا يبدو أنّ هناك اختلاف و تفاوت في درجات التأثّر بمؤسسات التّنشئة السياسيّة بمجتمعنا من فئة سنيّة إلى أخرى و حتى في نوع تلك المؤسّسات (أسرة، حزب سياسي، وسائل إعلام، مؤسّسة تعليميّة،...) .

و يمكن أن يكون للمستوى التّعليمي تأثيرًا واضحًا في رأي المستجوبين، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (101): تأثير كبير للمستوى التّعليمي برأي المبحوثين في المرأة النّائب.

الرّأي / المستوى التّعليمي	قرار خاص برئيس الجمهوريّة	مكسب سياسي للمرأة	مفخرة للمرأة	تواجدها بالبرلمان خطأ	تواجدها بالبرلمان حرام	مستغلّة فقط	المجموع
أمّي	0 %00	0 %00	3 %23,08	8 %61,54	2 %15,38	0 %00	13 %100
إبتدائي	0 %00	3 %20	2 %13,33	8 %53,33	1 %06,67	1 %06,67	15 %100
متوسّط	1 %06,67	5 %33,33	1 %06,67	5 %33,33	1 %06,67	2 %13,33	15 %100
ثانوي	2 %11,11	4 %22,22	4 %22,22	3 %16,67	1 %05,56	4 %22,22	18 %100
جامعي	8 %29,63	5 %18,52	3 %11,11	4 %14,81	4 %14,81	3 %11,11	27 %100
ما بعد التدرّج	8 %66,67	2 %16,67	1 %08,33	0 %00	0 %00	1 %08,33	12 %100
المجموع	19 %19	19 %19	14 %14	28 %28	9 %09	11 %11	100 %100

يتّضح من خلال الجدول أنّ للمستوى التّعليمي تأثير مباشر في نظرة المواطن الجزائري للقضايا السياسيّة، منها قضيّة المشاركة السّياسيّة النّسويّة و بالأخصّ البرلمانيّة المستجوب عليها.

فمثلاً اعتبار قرار الرّئيس الّذي فرض نظام الحصص (الكوطا) لصالح المرأة على الأحزاب السياسيّة كان حسب الجامعيّين بصورة خاصّة السّبب الرّئيسي في التّواجد الكمّي اليوم للفئة النّسويّة بالبرلمان الجزائري، و من الجدول يتّضح أن نسب هذه الإجابة تنخفض بانخفاض المستوى التّعليمي، حيث أنّ 66,67% من المستجوبين اللّذين مستواهم ما بعد التدرّج أجابوا بها، كما تمثّل نسبة تقدّر بـ29,63% من الجامعيّين و 11,11%من اللّذين مستواهم ثانوي فـ06,67% فقط من اللّذين مستواهم متوسّط و تنعدم تماما هذه الفكرة لدى المبحوثين اللّذين مستواهم إبتدائي و الأميّين ، و لربمّا هذا الموقف السّياسي اتّجاه نظام الحصص لصالح الفئة النّسويّة لدى الجامعيّين بمجتمعنا متأثّر بما تداولته وسائل الإعلام خاصّة المكتوبة منها من سلبيّات هذا القرار و ظروف إتّخاذه .

و نجد بالمقابل نسبة اللّذين يعتبرون من المبحوثين تواجد المرأة بالبرلمان خطأ عاليةً لدى الأميّين لتنخفض بعد ذلك بارتفاع المستوى التّعليمي أي أنّ هناك علاقة عكسيّة واضحة بين المستوى التّعليمي و هذا الرّأي، حيث أنّ 61,54% من الأميّين يعتبرون تواجد المرأة بالبرلمان خطأ يجب تصحيحه لتنخفض هذه النّسبة إلى 53,33% من اللّذين مستواهم إبتدائي ثمّ إلى 33,33% لدى اللّذين مستواهم متوسّط فـ16,67% لدى اللّذين مستواهم ثانوي فـ14,81% لدى اللّذين مستواهم جامعي لتنعدم كليًّا هذه الفكرة لدى الجامعيّين اللّذين مستواهم ما بعد التدرّج حيث فيهم من أيّد المشاركة السياسيّة لنصف المجتمع تقريبا أي الفئة النّسويّة لكن نجد أيضا أنّ الجامعيّين أقلّ مفخرةً بما حقّقته المرأة و أقلّ تحمّسًا لاعتباره مكسبًا سياسيًّا للفئة النّسويّة مقارنةً بالفئات الأخرى من المبحوثين ، كما تنعدم لدى فئة ما بعد التدرّج فكرة تحريم العمل البرلماني على المرأة ، لترتفع بشكل متذبذب لدى الفئات التّعليميّة الأخرى، حيث ترتبط بالمعتقد الّذي يترجم تنشئة دينيّة خاصّة بكلّ مبحوث .

كلّ ما سبق استنتاجه دليل على أنّ القراءة السياسيّة للواقع بالفضاء السّياسي الجزائري تختلف باختلاف المستوى التّعليمي ، حيث كثيرًا ما تشعر النّخبة المثقّفة بمجتمعنا باغتراب سياسي جعلها مهمّشة و غير مبالية في نفس الوقت بكلّ ما يدور باللّعبة السّياسيّة ، ولا متفائلةً رغم ما يحاول النّظام اقتراحه وتطبيقه من إصلاحات على مستويات عديدة منها السّياسي الّذي يُعتبر قانون الكوطا جزءًا منه ،كونها لا تؤمن بالحلول التّرقيعيّة الّتي ينتهجها النّظام دون التّغيير من البنية القاعديّة للفضاء السّياسي الجزائري، كما أنّها ترى في الفئة النّسويّة طرفًا مهمّشًا و مستضعفًا من قبل فئة تعاني هي الأخرى من تهميش سياسي أي بتعبير آخر تُعتبر المرأة حسب هذه الفئة أضعف الضّعفاء سياسيًّا بالجزائر.

المطلب الثّاني: إختلاف رأي المبحوثين حسب الإنتماء الجغرافي

يمكن للإنتماء الجغرافي الذي يعكس عادات و تقاليد خاصّة بكلّ منطقة و الّتي تحدّد الصّورة النمطيّة المحمولة عن المرأة و كيفيّة التّعامل معها أن يؤثّر في رأي العيّنة المستجوبة، هذا ما يمكن التأكّد منه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (102): صورة سلبيّة عن المرأة النّائب بشتّى مناطق الوطن.

الرّأي / المنطقة	قرار خاص برئيس الجمهورية	مكسب سياسي للمرأة	مفخرة للمرأة	تواجدها بالبرلمان خطأ	تواجدها بالبرلمان حرام	مستغلّة فقط	المجموع
العاصمة	4 %20	3 %15	3 %15	5 %25	1 %05	4 %20	20 %100
منطقة القبائل	3 %15	4 %20	3 %15	7 %35	1 %05	2 %10	20 %100
الشّرق	4 %20	4 %20	3 %15	6 %30	3 %15	0 %00	20 %100
الغرب	4 %20	3 %15	2 %10	3 %15	3 %15	5 %25	20 %100
الجنوب	4 %20	5 %25	3 %15	7 %35	1 %05	0 %00	20 %100
المجموع	19 %19	19 %19	14 %14	28 %28	9 %09	11 %11	100 %100

ما يمكن استخلاصه من الجدول هو الرّفض القويّ لمعظم المستجوبين لفكرة تواجد المرأة بالبرلمان باختلاف انتماءاتهم الجغرافيّة ممّا يعكس نظرة سلبيّة عن المرأة السّياسيّة بالمجتمع الجزائري باختلاف عادات و تقاليد كل رقعة جغرافية منه، فنسب الجدول جدّ متقاربة في الرّفض و حتى في التّأييد و تعتبر منطقة القبائل و الجنوب الجزائري أكثر المناطق اعتبارًا للمشاركة البرلمانيّة للمرأة خطأ، بنسبة (35%) ممّا يعكس مخلّفات سلبيّة للموروثات الثّقافيّة أو ما يمكن تسميته بالثقافات الفرعيّة .

و لربّما نسبتا التحضّر و التطوّر الإقتصادي لهما دور مباشر في تغيير تصوّر الرّجل و حتّى المرأة حول المكانة الرّمزيّة للفئة النّسويّة السياسيّة بمجتمعنا الجزائري ،كلّ ما سبق ذكره يؤكّد حقيقة ما افترضته حول عدم نضج فكرة منح المرأة الجزائريّة مناصب سياسيّة قياديّة بفضل فرصة قانونيّة مثل نظام الكوطا الّذي يميّزها عن نظيرها الرّجل تمييزًا كميًّا إيجابيًّا .

إستنتاجات الفصل السّادس :

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجزء من الدّراسة هو أنّه يغلب الإقصاء و التّهميش الذي فرضته الصّورة النمطيّة على وضعيّة المرأة الجزائريّة خاصّة إن حاولت التّفاعل في فضاءات جديدة على الذّهنية الذكوريّة مثل الفضاء السّياسي الّذي أوصل إحدى مبحوثاتنا إلى الطّلاق و فكّ علاقتها الزّوجيّة الّتي دامت لسنوات غير أنّ السّياسة و الوصول إلى البرلمان على وجه الخصوص كان سببًا مباشرًا في نهايتها .

حيث هناك علاقة قائمة بين الموروث الثّقافي للمجتمع و تقبّله للعمل السّياسي النّسوي ، ومعروف على المجتمع الجزائري أنّه مجتمع ذكوري ، السّلطة فيه بيد الرّجل باختلاف مجالاتها ،كما استخلصت حقيقة كون النّساء النوّاب المتزوّجات أكثر عرضةً من غيرهنّ لضغط أسريّ بسبب نشاطاتهن السّياسيّة ، و يعود ذلك لمسؤولياتهنّ الزّوجية من جهة و من جهة ثانية بسبب تضييق هامش حريّتهن كون سلطة الزّوج قد أضيفت كعامل معرقل لطموحاتهن السّياسيّة دون التخلّص بصورة كليّة من السّلطة الّتي ترعرعن تحت ظلّها بالأسرة الممتدّة في غالب الحالات .

حيث يُعتبر الزّوج الطّرف الأساسي في الإشكال مع المرأة النّائب و ذلك بنسبة 66,7 بالمائة من اللّواتي تعاني من مضايقات وهذا طبيعي كونه الأكثر احتكاكًا بها و تدخّلاً في شؤونها الشّخصيّة .

و عمومًا كثيرًا ما تخوّفت أطرافٌ من الأسرة من نظرة المجتمع السلبيّة على المرأة التي تجرؤ على كسر الحدود المرسومة لها إجتماعيًّا و سياسيًّا، فكان ذلك سببا لرفضهم ترشّحها لانتخابات تشريعيّة .
فمثلًا يبدو أنّ السّبب الوحيد للمشاكل المبنيّة بين الوالدة و المرأة النّائب هو التغيّب المستمر عن البيت و يبدو أنّ تخوّف الأمّ من الصّورة النّمطيّة التي يحملها المجتمع على ابنتها غير المتزوّجة و هي في سن متقدّمة ، السّبب الرّئيسي لاعتراضها على النّشاطات السّياسية لابنتها هذا يؤكّد ما ذكرته سابقا حول كون النّساء المتقدّمات في السّن بالمجتمع الجزائري كثيرًا ما ترفضن الطّموحات السّياسيّة للمرأة الشّابة وحتى في بعض الأحيان طموح تمتّعها بحقوقها المدنيّة .

و بالمقابل معظم النّساء اللّواتي وصلن للبرلمان هنّ من عائلات مساندات لهن، متقبّلات لنشاطاتهنّ السّياسيّة و ذلك بنسبة 88 بالمائة ،ممّا يؤكّد على ضرورة تزكية الأسرة الممتدّة و النّوويّة لأي نشاط سياسي و حتّى مدني تقوم به المرأة كي تتمكّن هذه الأخيرة من استثماره وتحقيق إنجازات من خلاله.

فتشجيع الأسرة للمرأة يجعلها أكثر نجاعةً بالحزب السّياسي و طمعًا بالمناصب القياديّة،فمثلًا المبحوثات اللّواتي كنّ قياديّات بأحزاب سياسيّة كنّ تتمتّعن في نفس الوقت بقبول و مساندة أفراد الأسرة لهن عكس المناضلات الأكثر تعرّضًا للمشاكل الأسريّة .

كما تعكس معاناة بعض النّساء النوّاب في مرحلة الترشّح من مضايقات بمحيطهن الإجتماعي مرّة أخرى تأثير الصّورة النمطيّة التي يحملها أفراد المجتمع على المرأة و التي لا مجال فيها للعمل السّياسي ، حيث عانت المرأة النائب من مضايقات على مستويات عديدة في مرحلة الترشّح بدرجات متفاوتة، من أبرزها تلك التي عانت منها داخل الحزب السّياسي من زملائها بالحزب خاصّة الرّجال منهم ، حسب تصريحاتهن.

و أكّدت لي العديد من المبحوثات أنّها حتى داخل الكتل البرلمانية لاتزال تعاني من ثقافة التّهميش، فمثلا يقوم زملاء لها بالتّشكيك في كل الآراء والإقتراحات التي تضعها ، أولا يُعلمونها بالإجتماعات ذات أهميّة بالنسبة للحزب و كتلته البرلمانيّة ، كما لا يُولون لموقفها من بعض القضايا أهميّة تُذكر.

أمّا على مستوى الحزب السياسي ، فهناك علاقة عكسيّة بين الأقدميّة الحزبيّة للمرأة و نسبة المضايقات ،كون اكتسابها لمكانة بداخله حسب دورها الحزبي طبعًا تجعلها محسوبة على جماعة معيّنة توفّر لها الشّرعيّة و الاندماج اللّازمين ، فتصبح بذلك القيادة الحزبيّة عامل مدعّم للترشّح أو بالأحرى ليتمّ اختيارها كي يوضع اسمها على القائمة الانتخابية .

غير أنّ ذلك لا ينف حقيقة تهميش معظم الأحزاب السّياسيّة للمرأة هذا ماأكّدته معظم المبحوثات اللّواتي تعتبرن الدّستور و القوانين الجزائريّة قد أجبرت الأحزاب السياسيّة على تخصيص كوطا نسائيّة بقوائم مترشّحيها للإنتخابات المحليّة و التّشريعية ويعتبر ذلك حسبهن دعمًا أساسيًّا للمرأة السّياسيّة، فمن المبحوثات من تعتبر تطبيق نظام الحصص لصالح الفئة النّسويّة بالمجال السّياسي قرار شخصي لرئيس الجمهوريّة عبد العزيز بوتفليقة لا يعكس رغبة المجتمع في ذلك .

ومن خلال الدّراسة يتّضح أنّ ترقية شؤون المرأة الجزائريّة على المستويات كلّها دافع أساسي لترشّح المبحوثات ، ممّا يعكس درجة إحساسهن بالمسؤوليّة اتّجاه تغيير وضع المرأة الجزائريّة إجتماعيا و سياسيا و اقتصاديًّا و حتّى قيميًّا .

و اليوم أغلبيّة المبحوثات تنوي الترشّح مرّة أخرى لانتخابات تشريعيّة، معظمهن من اللّواتي تمتلكن مهاما بالمجلس الشّعبي الوطني من اللّواتي لم تعان من تعامل سيّء من قبل زملائهن .

وحسب إحصائيّات الدّراسة لدينا 87,9 بالمائة من المبحوثات اللّواتي تنوي الترشّح مرّة أخرى لانتخابات تشريعيّة برّرن ذلك برغبتهن في إثبات قدرتهن السياسيّة، و هذا دليل آخر على أنّ المرأة لم تتخلّص بعد من هاجس و مخلّفات صورتها النمطيّة التي ترسّخت في الذّهنيّات الجزائريّة، بما فيها لدى بعض زملائها بالحزب و البرلمان

الرّافضين لسياسة الكوطا، حيث كثيرا ما يتمّ إتّهامها بالقصور السّياسي و قلّة الخبرة اللاّزمة للقيادة و التّشريع، ممّا جعلها تقبل التّحدي خاصة بعد وصول تلك الإتّهامات لعامّة أفراد المجتمع من خلال بعض وسائل الإعلام.

و قد تأكّد اليوم أنّ النّساء النّاخبات و حتّى المتعاطفات سياسيًّا بالجزائر هنّ المورد الأساسي الّذي يمكن أن تعوّل عليه المرأة إن أرادت خوض اللّعبة السّياسيّة كونهنّ الوحيدات الفخورات بما يمكن أن تحقّقه سياسيًّا .

لكن ذلك لا ينف حقيقة أنّ تغييرًا محتملًا سيتمّ على مستوى الذّهنيّات فيما يخصّ قضايا المرأة الجزائريّة ، بما فيها الجانب السّياسي الّذي يمثّل جانبًا حسّاسًا منه ، تغييرٌ سيتمّ بصورة بطيئة يمكن لقانون الكوطا أن يسارع من وتيرته إن تمّ الإبقاء عليه طبعًا .
و استنتجت أيضًا أنّ للمستوى التّعليمي و للأصل الجغرافي الّذي باختلافه يختلف الموروث الثّقافي تأثير مباشر في نظرة المواطن الجزائري للقضايا السياسيّة، منها قضيّة المشاركة السّياسيّة النّسويّة و بالأخصّ البرلمانيّة .

الفصل السّابع:

التّحقّق من الفرضيّة الثّالثة،

تواجد كمّي بارز بالبرلمان الجزائري للمرأة لا يعكس بالضّرورة تواجدًا كيفيًّا.

المبحث الأوّل:تواجد كمّي واضح للفئة النّسويّة بالبرلمان مقارنة بالعهد السّابقة.

تمهيد

المطلب الأوّل: مقاربة سوسيولوجية لإحصائيات النساء النواب بالمجلس الشعبي الوطني.

المطلب الثّاني: مقارنة بين التواجد البرلماني النّسوي بالعهدة السّابعة و العهد السّابقة .

المبحث الثاني:التواجد الكيفي للنساء بالمجلس الشعبي الوطني.

تمهيد

المطلب الأوّل: خصوصيات تعكس الكفاءة السياسية للنساء النواب بالمجلس الشعبي الوطني.

المطلب الثاني: المهام البرلمانية مؤشر قويّ للتواجد الكيفي للمرة النائب.

المبحث الثالث:علاقة المرأة النائب بنظيراتها بالمجلس الشعبي.

تمهيد

المطلب الأول:

المطلب الثاني: شبكة العلاقات النسوية بالمجلس الشعبي الوطني.

المطلب الثالث: تدخّلات المرأة النائبة.

المبحث الأوّل: تواجد كمّي واضح للفئة النسويّة بالبرلمان مقارنةً بالعهد السّابقة.

تمهيد:

يوضّح هذا الجزء من الدّراسة التّواجد الكمّي البارز للمرأة الجزائريّة بالمجلس الشّعبي الوطني بالعهدة السّابعة مقارنة بالعهد السّابقة، هذا ما يمكن ربطه بتطبيق نظام الحصص (الكوطا) لأوّل مرّة بالمجتمع الجزائري لصالح الفئة النّسويّة، كما يوضّح لنا هذا المبحث الإنتماء السّياسي للنّساء النوّاب و نسب تمثيلهن لكل جهة سياسيّة.

المطلب الأوّل: مقاربة سوسيولوجيّة لإحصائيّات حول النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني.

1) غالبيّة النّساء النوّاب أفلانيّات:

يعكس الجدول التّالي نسب النّساء بالمجلس الشّعبي الوطني حسب انتماءاتهن السياسيّة بالوطن :

الجدول رقم (103): توزيع مجتمع البحث حسب الإنتماء السّياسي.

التّكرار و النّسبة / الإنتماء السّياسي	ك / %
حزب جبهة التّحرير الوطني	63 / %43,15
التجمّع الوطني الدّيمقراطي	23 / %15,75
تكتّل الجزائر الخضراء	16 / %10,96
جبهة القوى الإشتراكيّة	10 / %06,85
حزب العمّال	11 / %07,53
الجبهة الوطنيّة الجزائريّة	3 / %02,05
جبهة العدالة و التّنمية	1 / %00,68

الحركة الشّعبية الجزائريّة	3 %02,05
حزب الفجر الجديد	1 %00,68
جبهة التّغيير	1 %00,68
الحزب الوطني للتّضامن و التّنمية	1 %00,68
إتّحاد القوى الدّيمقراطية الإجتماعيّة	2 %01,37

التّحالف الوطني الجمهوري	1 %00,68
حزب الكرامة	1 %00,68
التجمّع الجزائري	1 %00,68
التجمّع الوطني الجمهوري	1 %00,68
حزب الشّباب	1 %00,68
حزب النّور الجزائري	1 %00,68
الأحرار	5 %03,42
المجموع	146 %100

حيث يتّضح من خلال الجدول أنّ 146 مقعد برلماني بالعهدة السّابعة ذهب لامرأة ، أي ما يعادل تواجدًا نسويًّا بالمجلس الشّعبي الوطني بنسبة 31,6% و هي نسبة أكثر تفوق الكوطا المفروضة وذلك يُعتبر تواجدًا كميًّا ملحوظًا عالميًّا.

و إذا ما دقّقت في الإنتماء السّياسي لهؤلاء النّسوة البرلمانيّات، لوجدت 43,15% منهن من حزب جبهة التّحرير الوطني و هي أعلى نسب الجدول تمثّل تقريبًا نصف عدد النّساء النوّاب بالمجلس أو بقليل عن ذلك. لتلي هذه النّسبة المعتبرة نسبة النّساء النوّاب الممثّلات للتجمّع الوطني الديمقراطي و المقدّرة ب15,75% فتكتّل الجزائر الخضراء الذي يضمّ ثلاثة أحزاب سياسية بنسبة 10,96%.

أمّا جبهة القوى الإشتراكيّة فنسبة النّساء النواب الممثّلات له تقدّر ب06,85% و حزب العمّال المعروف بترشيحه للمرأة بالمناسبات الإنتخابية لا تقدّر النساء النوّاب منه سوى ب 07,53%.

عمومًا تعتبر النسب السّابق ذكرها الأكثر أهميّة بالجدول، رغم كونها بعيدة كل البعد عن نسبة النّساء النوّاب الأفلانيات ، و يمكن إرجاع ذلك -كما ذكرت سابقا- إلى التّواجد البارز لممثّلي حزب جبهة التّحرير الوطني بالمجلس و لنظام الحصص الذي زاد من فرص المرأة لدخول البرلمان بهذا الحزب و الذي يمكن ربطه أيضا بقانون الإنتخابات و نسبة 05% المقصية للعديد من الأحزاب التي تحصّلت على نسبة أقل، حيث تحوّلت الأصوات لأعلى الأحزاب نسبة بنتائج سباق التّشريعات أي حزب جبهة التّحرير الوطني فزاد ذلك من فرص تواجد نواب الأفلان بالمجلس.

2) نسب النّساء النوّاب من كل حزب سياسي ممّثل:

يمكن للجدول التّالي أن يوضّح نسبة النّساء النوّاب من كل حزب:

الجدول رقم (104):تمثيل نسوي متنوّع للجهات السّياسية بالمجلس الشعبي الوطني.

الإنتماء السّياسي	العدد الإجمالي للنوّاب	عدد النّساء منهم	نسبة النّساء من العدد الإجمالي
حزب جبهة التّحرير الوطني	208	63	%30,29
التجمّع الوطني الديمقراطي	68	23	%33,82
تكتّل الجزائر الخضراء	49	16	%32,65
جبهة القوى الإشتراكيّة	27	10	%37,04
حزب العمّال	24	11	%45,83
الجبهة الوطنيّة الجزائريّة	09	03	%33,33
جبهة العدالة و التّنمية	08	01	%12,50
الحركة الشّعبيّة الجزائريّة	07	03	%42,85
حزب الفجر الجديد	05	01	%20
جبهة التّغيير	04	01	%25
الحزب الوطني للتّضامن و التّنمية	04	01	%25
إتّحاد القوى الديمقراطيّة الإجتماعيّة	03	02	%66,66
التّحالف الوطني الجمهوري	03	01	%33,33
حزب الكرامة	02	01	%50
التجمّع الجزائري	02	01	%50
التجمّع الوطني الجمهوري	02	01	%50
حزب الشّباب	02	01	%50
حزب النّور الجزائري	02	01	%50
الأحرار	18	05	%27,78

يوضّح الجدول السّابق نسب النّساء من كلّ جهة سياسيّة تنتمين إليها (أحزاب/أحرار) و قد استثنيت في الإحصائيات المقدّمة الأحزاب السياسيّة الّتي لا تمثّلها نساء بالمجلس الشّعبي الوطني و هي:

- الجبهة الوطنيّة للعدالة الإجتماعيّة (03 نوّاب رجال).
- عهد 54 (03 نوّاب رجال).
- جبهة المستقبل (02 نوّاب رجال).
- الحركة الوطنيّة للأمل (02 نواب رجال).
- حركة الإنفتاح (نائب واحد).
- حزب التّجديد الجزائري (نائب واحد).
- الجبهة الوطنيّة للأحرار من أجل الوئام (نائب واحد).
- الجبهة الوطنيّة الدّيمقراطية (نائب واحد).
- حركة المواطنين الأحرار (نائب واحد).

أمّا بالعودة إلى إحصائيّات الجدول السّابق، فقد لاحظت أنّ معظم الأحزاب السياسيّة قد غطّى تمثيل نسائهن بالبرلمان الكوطا المفروضة، ما عدا جبهة العدالة و التّنمية الذي لا تمثّل النّساء سوى نسبة 12,5% من ممثّليه بالمجلس و نفس ذلك الأمر لاحظته بالنسبة لحزب الفجر الجديد (20%)، و جبهة التّغيير (25%)، و الحزب الوطني للتّضامن و التّنمية (25%)، كما أنّ الأحرار تمثّل النّساء 27,78% من ممثليهم أي ليس بعيدًا عن نسبة الكوطا المستهدفة ، و تمثّل النّساء أكبر نسبة باتّحاد القوى الديمقراطيّة الإجتماعيّة بنسبة 66,66%، كما أنّهن تمثّلن 50% في كل من حزب الكرامة و التّجمّع الجزائري و التّجمّع الوطني الجمهوري و حزب الشّباب و حزب النّور الجزائري، و كلّها أحزاب جديدة بالسّاحة السياسية، يبدو أنّ المرأة قد حرصت على أن تكون حاضرة بها منذ نشأتها ممّا جعل لديها هامش حريّة أكبر من نظيراتها بالأحزاب السّياسيّة العريقة و على رأسها حزب جبهة التّحرير الوطني، كونهن في تلك الأحزاب الجديدة لا يتمّ تهميشهن بسبب شرعيّة الرّجال الزّملاء التي يمتلكونها بفضل الأقدميّة مثل ما هو حاصل بالأحزاب القديمة و أكبر دليل على ذلك هو إنخفاض النّسب التّمثيلية بالمجلس الشّعبي الوطني للنّساء بالأحزاب القديمة رغم كونها طبعًا تفوق الكوطا المفروضة حيث وصلت مثلاً إلى 30,29% في حزب جبهة التّحرير الوطني و وجدتها ترتفع في حزب العمّال إلى 45,83% و ذلك تأكيد آخر على هامش الحريّة الأوسع الممنوح للمرأة في هذا الحزب السّياسي الذي تترأّسه امرأة.

المطلب الثّاني: مقارنة بين التواجد البرلماني النّسوي بالعهدة السّابعة و العهد السّابقة .

لا يمكن اعتبار أنّ المرأة الجزائريّة قد كانت محظوظة في تواجدها بالسّلطة التّشريعية الجزائريّة و الجدول التّالي أكبر دليل على ذلك:

الجدول رقم (105): التمثيل النّسوي بالمجالس التشريعية المنتخبة (1962-2017).

المجلس (العهدة بالسّنوات)	العدد الإجمالي	عدد النساء	نسبة النّساء من العدد الإجمالي
المجلس التّأسيسي (1962)	196	10	%05,10
المجلس الوطني (1964)	138	02	%01,44
المجلس الشّعبي الوطني (1977-1982)	273	10	%03,66
المجلس الشّعبي الوطني (1982-1987)	285	05	%01,75
المجلس الشّعبي الوطني (1987-1992)	296	07	%02,36
المجلس الوطني الإستشاري (1992-1994)	60	06	%10
المجلس الوطني الإنتقالي (1994-1997)	192	12	%06,25
المجلس الشّعبي الوطني (1997-2002)	380	15	%03,94
المجلس الشّعبي الوطني (2002-2007)	389	26	%06,68
المجلس الشّعبي الوطني (2007-2012)	389	31	%07,96
المجلس الشّعبي الوطني (2012-2017)	462	146	%31,60

حيث يتّضح من خلال الجدول أنّ بداية تمثيل المرأة الجزائريّة بالبرلمان كان بالمجلس التّأسيسي بالمرحلة الأولى لتأسيس الدّولة الجزائريّة سنة 1962 و ذلك بنسبة 05,10% و رغم انخفاض هذه النّسبة، لكنّها تبقى الأعلى مقارنة بالأربعة مجالس الّتي تلتها في مدة 30 سنة، حيث انخفضت إلى 01,44% بالمجلس الوطني و بقيت بنسب منخفضة إلى غاية تأسيس المجلس الوطني الإستشاري من 1992 إلى 1994 أين وصلت نسبة النّساء النوّاب به إلى 10% لتعود تلك النّسبة لانخفاض واضح بالعهد التّالية إلى غاية العهدة السّابعة للمجلس الشّعبي الوطني من 2012 إلى 2017 أين تمّ تخصيص نسبة 30% أو أكثر أو أقل من ذلك للنّساء بالقوائم الإنتخابيّة، حسب

الدّوائر -كما تمّ شرحه سابقا- ممّا زاد من فرص تواجد المرأة بهذا المجلس حيث وصل تمثيلها فيه إلى 31,60% أي أنّه فاق الكوطا المفروضة.

و يبدو من كل تلك الإحصائيّات أنّ المرأة الجزائريّة قد ظُلمت سياسيًّا من قبل نظيرها الرّجل و من قبل مؤسّسات الدّولة منذ حداثة نشأتها، ففي 1962 و بعد تحرّر الجزائر كبلد مستقل الإرادة و الرّغبات لم تحصل المرأة على نصيبها من التّمثيل البرلماني رغم كونها قد حصلت على نصيب كبير من التّعذيب و الإغتصاب والتّيتيم و الترمّل بمرحلة الإستعمار و الإستدمار الفرنسي و رغم كونها قد شاركت الرجل ثورته و جهاده كممرّضة و مسبّلة و حتى مجاهدة و فدائيّة، ضاربة بذلك عرض الحائط الأعراف و التقاليد و ما تفرضه من طابوهات في سبيل تحرير الوطن.
و الغريب في الأمر هو انخفاض هذه النّسبة المنخفضة أصلًا بشكل متذبذب بعد ذلك لمدّة خمسين سنة بالتّاريخ البرلماني الجزائري كونها لم ترتفع سوى إلى 10% ، و لم تجد المرأة لنفسها مكانًا بالمجلس الشّعبي الوطني إلاّ بعد تطبيق ما جاء بالمادّة 31-3 مكرّر النابعة من قرار رئاسي محض حسب رغبة الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث استطاعت المرأة الجزائريّة سنة 2012 أن تشكّل الكتلة الحرجة اللاّزمة لإسماع صوتها المهمّش و المقصَى وسط الصّوت الرّجالي الحاكم.
كما من الضّروري الإلتفات لمرحلة العشريّة الحمراء الّتي مرّت على المجتمع الجزائري، أين كانت المشاركة السياسيّة النّسويّة في أسوئ ظروفها، تعاني من التّهميش بسبب كونها امرأة ضمن خطر محدق، أي كما أشار أحد مسؤولي الدّولة الجزائريّة آنذاك بأنّ المجتمع في حالة طوارئ، لا يمتلك مجالاً لمناقشة الحريّات السياسيّة الممنوحة للمرأة، و كأنّ ذلك بريستيج و كماليّات يتمّ الإستغناء عنها في الأزمات و ضيق المجتمعات! ، هذا من جهة .
أمّا من جهة ثانية فقد ارتبط تهميشها بالذّهنيّات السّائدة ، حيث لم تكن تتمتّع المرأة في التّسعينات بمجتمعنا بنفس هوامش الحريّة الممنوحة لها اليوم بدايةً من الأسرة و وصولًا إلى مؤسّسات المجتمع الأخرى .

المبحث الثّاني: التّواجد الكيفي للنّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني.

تمهيد:

أحاول من خلال هذا المبحث قياس التّواجد الكيفي للمرأة النّائب على مستوى المجلس الشّعبي الوطني، هذا طبعاً على ضوء ما تحصّلنا عليه من نتائج ميدانيّة و وفق ما مُنح لي من هامش حريّة و من مدّة زمنيّة ،كون الحصول على معلومات و إحصائيّات رسميّة من داخل المجلس تعكس مدى كفاءة الفئة النّسويّة من النوّاب بداخله بصورة دقيقة قد استحال عليّ هذا من جهة ، أمّا من جهة ثانية المدّة المحدّدة لهذه الدّراسة لم تمكّنني من تتبّع نشاطات النّساء النوّاب بالمجلس إلى غاية نهاية العهدة غير أنّني حاولت بناء صورة أوّليّة للعلاقة الّتي يمكن ربطها بين التّواجد الكمّي و الكيفي للمرأة الجزائريّة بالمجلس الشّعبي الوطني من خلال مؤشّرات أخرى .

المطلب الأوّل: خصوصيّات تعكس الكفاءة السياسيّة للنّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني.

1) الأقدميّة الحزبيّة مؤشّر قويّ للتّواجد السّياسي الكيفي للمرأة:

يُعتبر الحزب السّياسي بالمجتمع الجزائري أهمّ مؤسّسات التّنشئة السياسيّة للفاعلين الإجتماعيّين رجالاً كانوا أم نساءً، و ذلك باختلاف سنّهم و مستواهم التّعليمي و الفكري و حتّى انتماءاتهم الإيديولوجية و الطّبقيّة و... غيرها من الخصوصيّات .

هذا ما يجعل التّركيز على الخبرة الحزبيّة للمرأة النّائب أمرًا ضروريًّا خاصّة و أنّ جلّ النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني قد وصلن إليه من خلال ترشيحهن بقوائم حزبيّة ، ففي بحثي الميداني وجدت مستجوبة واحدة فقط من الأحرار في حين أنّ المستجوبات المتبقّيات كلّهن وصلن إلى البرلمان من خلال الترشّح بقوائم حزبيّة.

و يمكن ربط تلك الخبرة الحزبيّة بالأقدميّة الحزبيّة، كون ذلك يعكس تجربة تختلف من حالة إلى أخرى، فهل القرار الرّئاسي الّذي فرض على الأحزاب السّياسيّة الجزائريّة أن تضع بقوائمها الإنتخابيّة أسماءً نسويّة جعلها تختار بطريقة عشوائيّة كميّة دون الجانب الكيفي؟ أم أنّ واقع النّساء النوّاب اليوم يعكس غير ذلك؟

هذان التساؤلان يمكن البدء في محاولةٍ للإجابة عليهما من خلال الشّكل التّالي :

الشّكل رقم (32) : تجربة حزبيّة قصيرة لدى معظم المبحوثات .

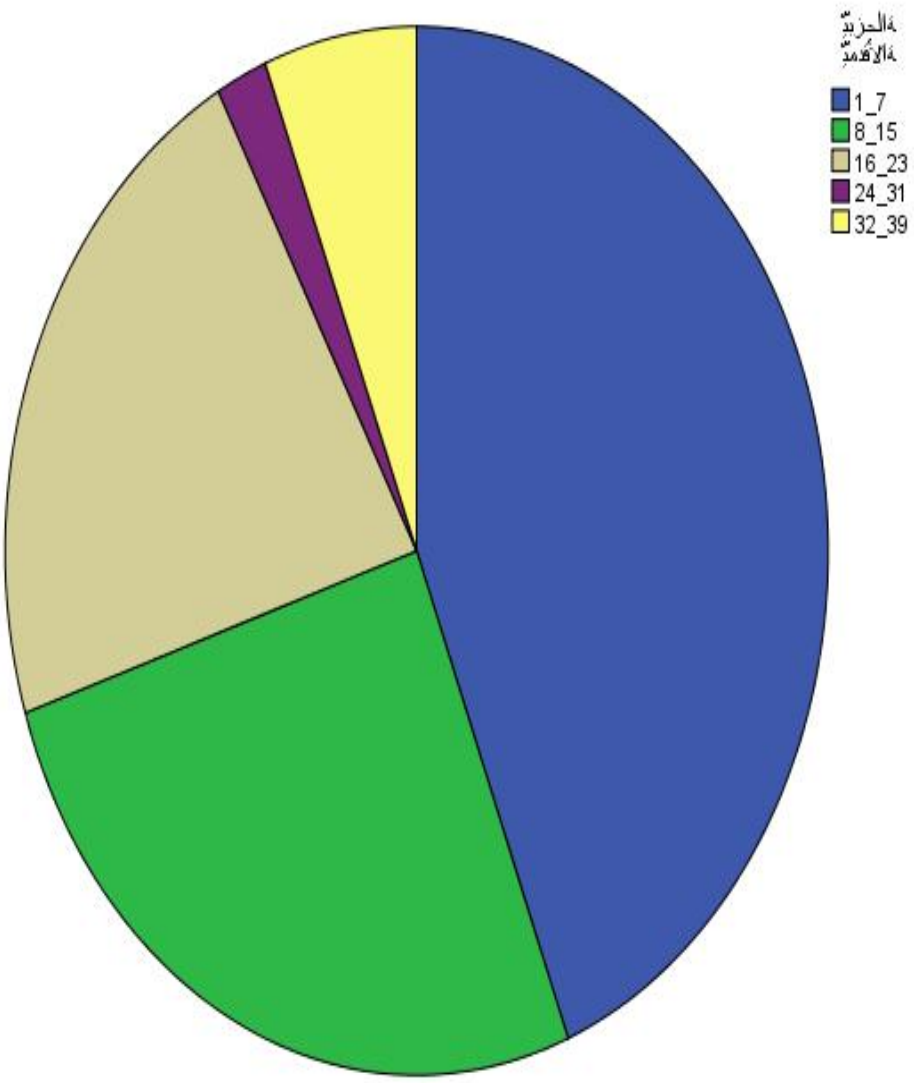

يتّضح من خلال الشّكل و من خلال ما تترجمه إحصائيّات الدّراسة أنّ 44% من النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني لا تمتلك خبرةً كبيرةً بأهمّ المؤسّسات الخاصّة بتنشئتها السّياسيّة ألا و هي الحزب السّياسي، هذا يعكس تجربةً قصيرة في فنّ التّفاوض و التّنافس السّياسي و القراءة الإستراتيجيّة للميدان السّياسي و .....غيرها من التّجارب الّتي تحتاجها المرأة لأداء دورها التّشريعي على أكمل وجه ، و يمكن للجدول التّالي أن يوضّح بشكل تفصيلي الأقدميّة الحزبيّة للمبحوثات حسب انتماءاتهنّ السياسيّة:

الجدول رقم (106): حمس، أكثر الأحزاب ترشيحًا للنّساء ذات أقدميّة حزبيّة.

الإنتماء السياسي	الأقدميّة الحزبيّة (سنوات)	النسبة
حزب جبهة التّحرير الوطني	1-7	%25
	15-8	%37,5
	23-16	%18,8
	31-24	%06,3
	39-32	%12,4
التجمّع الوطني الديمقراطي	1-7	%30
	15-8	%10
	23-16	%60
تاج	7-1	%100
حزب العمّال	7-1	%33,3
	15-8	%66,7
جبهة القوى الإشتراكيّة	7-1	%75
	15-8	%25
حمس	23-16	%50
	39-32	%50
حزب الوعد	7-1	%100
النّهضة	23-16	%100
التّضامن و التّنمية	7-1	%50
	15-8	%50
حركة البناء	7-1	%100
الجبهة الوطنيّة الجزائريّة	15-8	%100
Ufds- حزب فرنسي	7-1	%100
التحالف الوطني الجمهوري	15-8	%100
الأحرار	7-1	%100

يتّضح من خلال الجدول أنّ النّساء النوّاب الممثّلات لخمس بالمجلس الشّعبي الوطني تتمتّعن بتجربة حزبيّة أكبر من غيرهن اعتمادا على أقدميتهنّ الحزبيّة، حيث أنّ نصفهن لديهن تجربة حزبيّة تتراوح ما بين 16 سنة و 23 سنة و النصف الآخر (50%) لديهن أقدميّة ما بين 32 سنة و 39 سنة .

و هذه الفئة لا نجدها أيضًا سوى لدى حزب جبهة التّحرير الوطني بنسبة أقلّ تقدّر ب12,5%، و هو الحزب الّذي يبدو أنّه قد استعان أيضًا بمناضلاته ذوات الخبرة الحزبيّة البسيطة (من سنة إلى 7 سنوات) اللّواتي تمثّلن 25% من ممثّلاته و 37,5% من اللّواتي أقدميّتهن الحزبيّة تتراوح ما بين 8 سنوات و 15 سنة.
أمّا التّجمع الوطني الدّيمقراطي ف60 % من ممثّلاته لديهن أقدميّة من 16سنة إلى 23 سنة و معروفٌ أنّ معظمهن أفلانيّات سابقات.
و فيما يخصّ جبهة القوى الإشتراكيّة فلدينا 75% من ممثّلاته لا تمتلك خبرة حزبيّة كبيرة (أقدميّة من سنة إلى 7 سنوات) و يعتبر ذلك تأكيد على الإقصاء الّذي أبعد المرأة عن العضويّة بهذا الحزب ، ممّا جعله يأتي بأسماءٍ نسويّةٍ جديدة عندما استدعت الحاجة إلى ذلك.
أمّا حزب العمّال ف66,7% من ممثّلاته لديهن أقدميّة حزبيّة من 08 سنوات إلى 15 سنة أي أنهنّ أكثر خبرة من نظيراتهن بجبهة القوى الإشتراكيّة أمّا حزب النّهضة فقد أخذ أيضًا بعين الإعتبار الأقدمية في اختياره (من 16 سنة إلى 23 سنة) ، و فيما يخصّ إحصائيّات الجدول الأخرى فهي تعكس تجربةً حزبيّةً بسيطة لدى المبحوثات يمكن ربطها أيضًا بكون الحزب في حدّ ذاته جديد نسبيًّا، يمتلك هو الآخر تجربة بسيطة باللّعبة السياسية الجزائريّة.

من كلّ هذه النتائج الإحصائيّة يتأكّد أنّ الأقدميّة الحزبيّة لم تكن السّبب الوحيد لوصول جميع النّساء النوّاب الجزائريّات لمقاعدهن البرلمانيّة اليوم، حيث فيهنّ من لا تمتلك الخبرة بحكم الممارسة الطّويلة زمنيًّا بالحزب.
هذا ما جعلني أركّز على عامل آخر و هو الخبرة المكتسبة من خلال تقلّد مناصب حزبية، خاصّةً تلك القياديّة منها.

2) المناصب القياديّة بالحزب السّياسي، مؤشّر آخر للكفاءة السياسيّة للمرأة:

يمكن للمنصب الحزبي أن يعكس تجربةً و خبرةً سياسيّة نقيس من خلالها مؤهّلات المرأة للعمل البرلماني، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (107): المناصب الحزبيّة للمبحوثات حسب إنتماءاتهن السياسيّة.

الإنتماء السياسي	نسبة المبحوثات بكل منصب حزبي
حزب جبهة التّحرير الوطني	قياديّة 12,5% عضوية مجلس/مكتب/لجنة 37,5% مناضلة 50%
التجمّع الوطني الدّيمقراطي	قياديّة 10% عضوية مجلس/مكتب/لجنة 70% مناضلة 20%
تاج	قياديّة 50% عضوية مجلس/مكتب/لجنة 50%
حزب العمّال	عضوية مجلس/مكتب/لجنة 100%
جبهة القوى الإشتراكيّة	قياديّة 50% مناضلة50%
حمس	مناضلة 100%
حزب الوعد	عضوية مجلس/مكتب/لجنة 100%
النّهضة	عضوية مجلس/مكتب/لجنة 100%
التّضامن و التّنمية	مناضلة 100%
حركة البناء	قياديّة 100%
الجبهة الوطنيّة الجزائريّة	مناضلة 100%
Ufds - حزب فرنسي	عضوية مجلس/مكتب/لجنة 100%
التحالف الوطني الجمهوري	قياديّة 100%
الأحرار	مناضلة 100%

حيث يتّضح من خلال الجدول ، أنّ حمس قد اعتمد كثيرًا في ترشيحه للمرأة على أقدميّتها الحزبيّة أكثر من وصولها إلى مناصب و مسؤوليّات كبيرة بداخله تعكس تجربة قياديّة تؤهّلها أكثر للتّشريع ، ف 50 % ممّن تمثّلنه بالمجلس الشّعبي الوطني من عيّنتي كنّ مناضلات بسيطات ، و نفس هذا الإختيار نجده لدى الأحرار و حزب التّضامن و التّنمية و الجبهة الوطنيّة الجزائريّة و نصف الأفلانيّات و نصف ممثّلات جبهة القوى الإشتراكيّة و 20% من ممثّلات التّجمّع الوطني الدّيمقراطي.

في حين أنّ القياديّات لا تمثّل نسبًا عالية بالجدول، ما عدا الأحزاب السّياسيّة الجديدة أين كانت فرصة وصول المرأة للقيادة أكبر ، لأسبابٍ قمت بشرحها سابقًا و كاستثناء جبهة القوى الإشتراكيّة التي تمثّل القياديّات 50% من ممثّلاته.

أي أنّه يمكن تفسير عدم اختيار الأحزاب القديمة مثل حمس أو حزب جبهة التّحرير الوطني للقياديّات بعدم توفّر العدد الكمّي المناسب منهنّ ، لتغطية نصيب الكوطا النسويّة.

و هذا دليل آخر على تسرّع في الإختيار، راجع لضغط الحكومة على الأحزاب السّياسيّة الّذي وضع هذه الأخيرة أمام أنصاف الحلول و الخيارات المحدودة، ممّا جعلها تلجأ لنساءٍ بَدَأْنَ حديثًا مشوارهُنّ بالمناصب الحزبيّة ذات مسؤوليّات مثل العضويّة بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب ، تمّ وضعهنّ في غالب الحالات بتلك المناصب كتهيئة لهنّ ، للتمكّن من تقلّد مناصب برلمانيّة و لإسكات الأصوات المعارضة داخليًّا لذلك قبل حتّى تكلّمها .

3) العوامل المدعّمة للكفاءة السّياسيّة حسب رأي المبحوثات:

تمّ طرح سؤال عن العوامل المدعّمة للكفاءة السّياسيّة للمرأة بمجتمعنا على المبحوثات، اللّواتي أجبن عليه حسب تجربتهن الشّخصيّة و قد تحصّلت على الأجوبة التّالية:

الجدول رقم (108): العوامل المدعمة للكفاءة السياسية النسويّة.

التّكرار و النسبة / العامل المدعّم	ك %
الخبرة السياسيّة و العلاقات	19 %38
العلاقات	1 %02
العلم و الخبرة السياسيّة و العلاقات	30 %60
المجموع	50 %100

يتّضح من خلال الجدول أنّ 60% من المبحوثات تعتبر المستوى التّعليمي العالي و الخبرة السياسيّة المرتبطة بأقدميّة في العمل السّياسي خاصّة الحزبي منه و الّذي يجعل للمرأة فرصةً في بناء علاقات ، علاقات يمكن ربطها أيضًا بعامل جهوي ،كلّها عوامل مدعمّة للكفاءة السّياسيّة للمرأة كونها تمنحها هوامش حريّة أكبر داخل الفضاء السّياسي الجزائري الطّاغية عليه الذّهنيّة الذّكوريّة.

حيث لا يكف أن تحبّ المرأة القيام بنشاطٍ سياسي بل من الضّروري أن تتوفّر لها شروطُ إثبات كفاءاتها بداخله ، هذا طبعًا ما يحفّزها للتّغيير من إستراتيجيّتها و استهداف مناصب سياسيّة معقّدة بالمجتمع و منافسة الرّجل فيها.

يبقى أن أشير إلى علاقة كلّ من المستوى التّعليمي و الأقدميّة الحزبيّة بهذه الأجوبة ،كي يتمّ التأكّد من مدى تأثير هذين العاملين على موقف المرأة النّائب، هذا ما يمكن توضيحه كالآتي :

الشكل رقم (33): العوامل المدعّمة للمرأة سياسيًّا حسب المستوى التعليمي للمبحوثات.

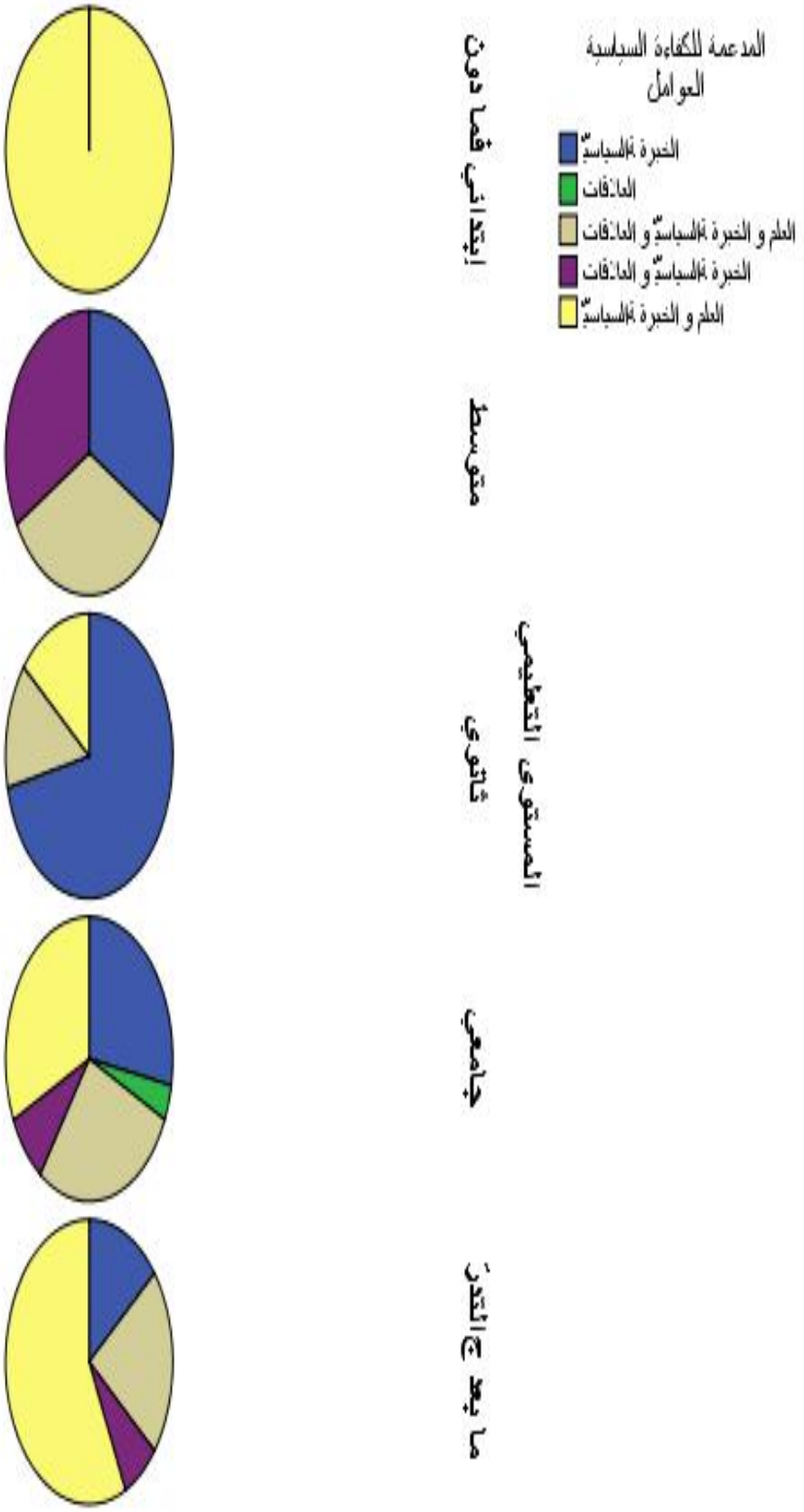

فقد اتّضح من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ المبحوثات ذوات المستوى التّعليمي غير الجامعي أكثر اقتناعًا بدور الخبرة السياسيّة و العلاقات الخاصّة بالمرأة بالفضاء السّياسي في تمكينها من الوصول إلى وضعيّة سياسيّة يمكن اعتبارها دليلًا على كفاءتها السياسيّة .

و هذا موقف منطقي كون تلك الفئة من النّساء النوّاب أهمّ مواردهن أقدميّتهن بالعمل السّياسي خاصّةً الحزبي منه و العلاقات الّتي جعلت غيرهن من أصحاب القرار و أبناء المنطقة يقومون بتزكية فكرة ترشيحهنّ. أمّا فيما يخصّ فئة الجامعيّات فنجدهن تشرن إلى عامل المستوى التّعليمي العالي كمورد أساسي يزيد من تدعيم و إبراز كفاءات المرأة السياسيّة، غير أنّهن في نفس الوقت لا تتنكّر لدور الخبرة السياسيّة و العلاقات في ذلك ، و يُعتبر ذلك أكبر دليل على أنّ خفايا و كواليس المجتمع السّياسي الجزائري كثيرًا ما تُسيَّر وفق العلاقات المبنيّة طبعًا على مصالح و أجندات جهات معيّنة ، هذا ما أكّدته المبحوثات الجامعيّات بنسبة 60% و ما بعد التدرّج بنسبة 78,57% .

و يمكن للأقدميّة الحزبيّة أن تعطينا نظرة من زاوية أخرى بالنّسبة للعوامل المدعّمة للكفاءة النّسويّة، فقد تأكّد من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ القديمات بالحزب السّياسي الجزائري هنّ الأكثر تمسّكًا بالخبرة السّياسيّة و العلاقات ،كونها موارد استراتيجية تزيد من كفاءات المرأة السّياسيّة و ذلك رأي وضّحته لي 66,67% من المبحوثات اللّواتي تمتلكن أقدميّة حزبيّة من 32 سنة إلى 39 سنة أي عمر أكثر من جيل بالحزب السّياسي الجزائري و هذا أيضًا منطقيّ .

لكن و بالمقابل لدينا جلّ المبحوثات الأُخريات أكّدن على دور المستوى الفكري و التّعليمي في ذلك دون الإستغناء عن الخبرة و العلاقات السّياسيّة و ذلك باختلاف أقدميّتهن الحزبيّة ، ممّا يؤكّد أيضًا على أنّ المرأة المتعلّمة بمجتمعنا لن يكفيها موردها العلمي وحده كي تفرض نفسها كيفيًّا دون خبرة بالمجال السّياسي و دون ربط شبكة علاقات داخل هذا الأخير ، علاقات مبنيّة على مصالحٍ مشتركة ذات طابعٍ جهوي أو إيديولوجي أو مادّي .... أو غير ذلك ، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشّكل التّالي:

الشكل رقم (34): العوامل المدعّمة للمرأة سياسيًّا حسب خبرة المبحوثات الحزبيّة.

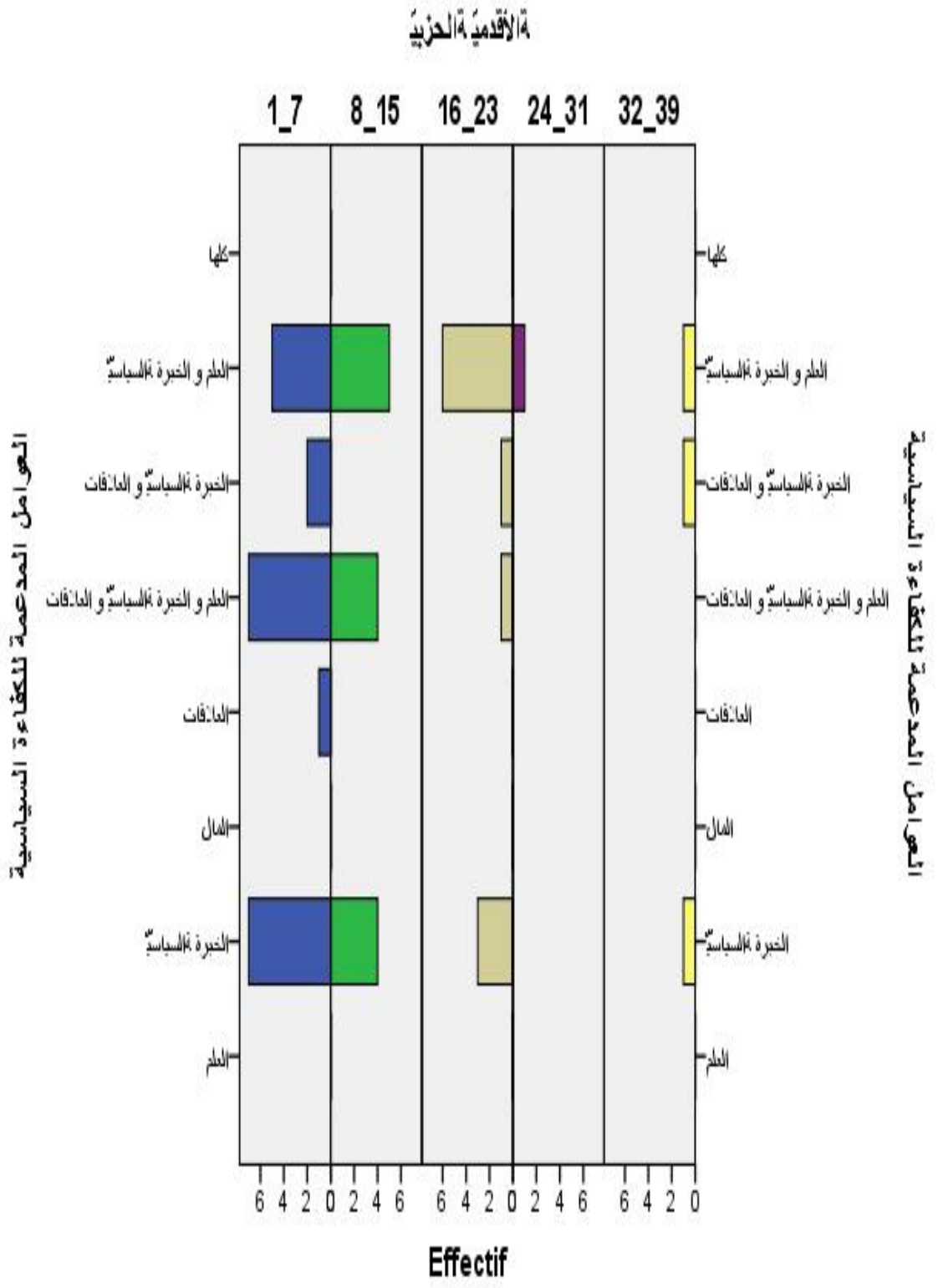

المطلب الثاني: المهام البرلمانيّة مؤشّر قويّ للتّواجد الكيفي للمرأة النّائب.

1) أكثر من نصف المبحوثات لم تُكلّف بمهام برلمانية:

من الدّراسة الميدانيّة تمّ اكتشاف أنّ 58%من النّساء النوّاب لا تمتلك مهامًا برلمانيّة، و عند تساؤلي عن السّبب، تمّ الإجابة عليّ كما هو موضّح بالشّكل التّالي:

الشّكل رقم (35): سبب عدم تكليف المرأة النّائب بمهام برلمانيّة خاصّة.

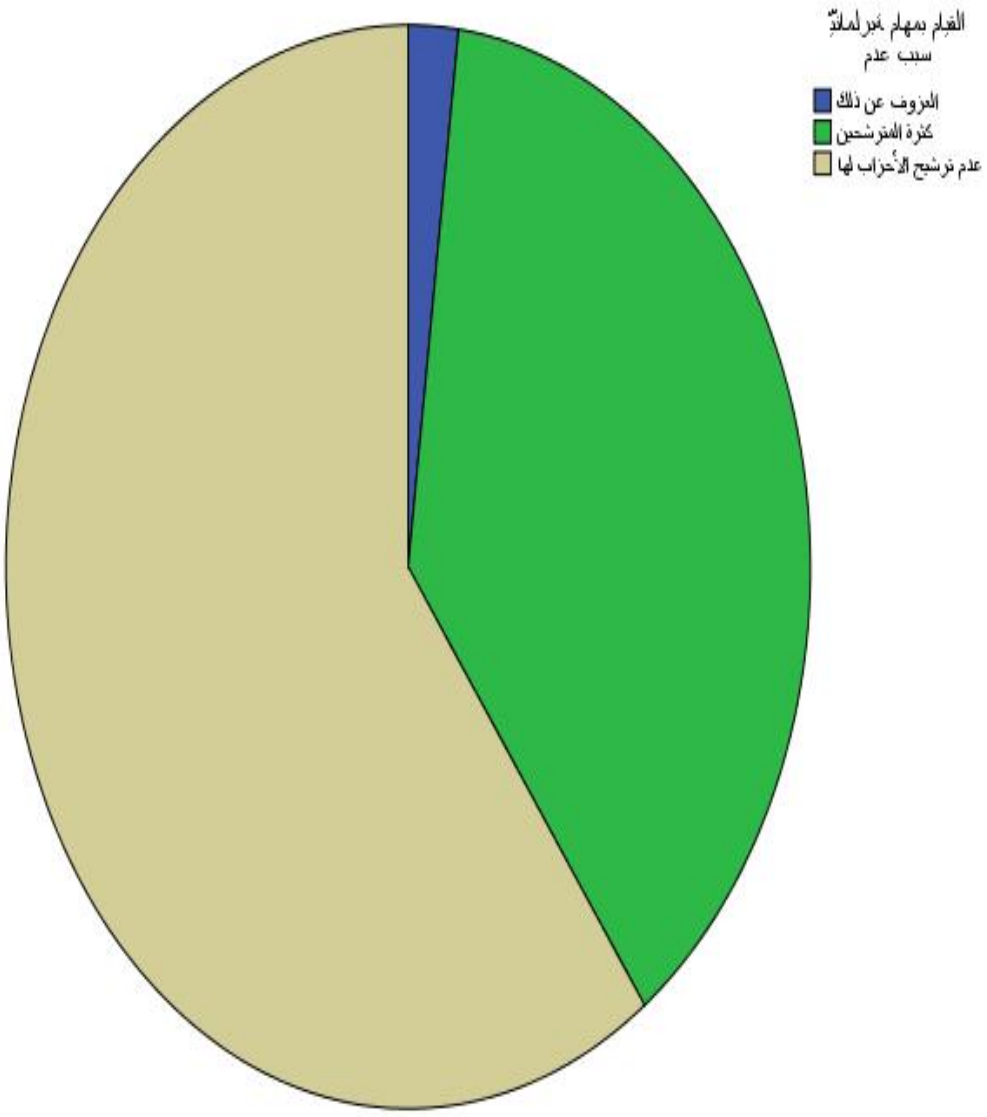

حيث من الواضح من إحصائيات الدّراسة أنّ المرأة النّائب لاتزال تعاني من النّظرة الأفقيّة لها من قبل رجال الحزب، فقد أجابت 60% من المبحوثات بأنّ عدم تمكّن المرأة النّائب من أداء مهام برلمانية راجع لعدم ترشيح الحزب الّذي تنتمي إليه ، متّهمين إيّاها في كثير من الأحيان (حسب أجوبة المبحوثات) بالقصور السياسي . في حين أنّ 38% من المبحوثات أرجعن السّبب في ذلك إلى كثرة المترشّحين، خاصّة الرّجال منهم ممّا يزيد من فرص إنتخابهم ، و النّسبة الضّعيفة المقدّرة ب02% من المبحوثات اللّواتي أرجعن سبب عدم قيام المرأة النّائب بمهام برلمانيّة لعزوفها عن ذلك، أكبر دليل على وجود رغبة و إرادة سياسيّة لدى المرأة الّتي تسعى جاهدةً لفرض نفسها كيفيًّا بالمجلس الشّعبي الوطني بعدما فرضها القانون كميًّا، غير أنّها و كما أجابتني العديدات منهن لم يرتق إحترام رجال البرلمان لهنّ سياسيًّا إلى درجة منحهن مناصب برلمانية عالية وبنسب معتبرة، فمثلاً لماذا لا نجد رئيسة للبرلمان بإحدى غرفتيه منذ نشأته إلى يومنا هذا؟!

و فيما يخصّ أجوبة المقابلات الّتي أجريتها ، لم تكن بعيدة عن ما استنتجته من أجوبة الإستمارات، فيما يخصّ السّؤالين التّاليين المبرمجين بالمقابلات:

لماذا على المرأة بمجتمعنا أن تعمل أضعاف الرّجل كي لا توصف بالفاشلة؟

يُقال : (اختارت المرأة التبعيّة بالمجال السّياسي) فمثلًا لا تترشّح و لا تصبو لمناصب قياديّة، ما مدى صحّة ذلك؟.

فبالنّسبة لأوّل هذين السّؤالين ، انفعلت كثيرًا المبحوثات بسببه ، حيث اعتبرن ذلك غير صحيح بل و ظلم في حقّ المرأة و كيانها الإجتماعي و السّياسي(المقابلات رقم: 13،10،04) ، حيث اعتبرن المرأة الجزائريّة لا تحتاج اليوم أن تبرهن كفاءاتها لأحد ، فقد درست و عملت و شقّت طريقها و هي اليوم نظيرة للرّجل، إن لم نقل كونها أحيانًا أكفأ منه.

و قد ذكرت المستجوبة رقم(02) أي ممّثلة الجالية الجزائريّة بباريس أنّه يتمّ تقييم الأفراد بفرنسا حسب الكفاءة دون النّظر لهويّتهم الجنسيّة، في حين أكّدت المستجوبات المتبقّيات على صحّة ذلك، و ربطته بالذّهنيّات المهمّشة و المقصية للمرأة سياسيًّا و حتّى اجتماعيًّا أحيانًا .

فمثلًا المستجوبة رقم(01) ، اعتبرت أنّ حتّى الإقصاء الّذي يتسبّب فيه المال السّياسي(اصحاب الشّكارة) تعاني منه المرأة أكثر من الرّجل، كما تمّ الإشارة إلى التّهميش و الضّغوطات الّتي تعاني منها المرأة بالمناطق النّائيّة أكثر من المدن الكبرى ، فالمرأة توضع دائمًا بالمرتبة الثّانية مهما اختلفت الظّروف و الوضعيّات .

و قد تمّ الإشارة أيضًا إلى التّربية (التّنشئة الإجتماعيّة) و دورها في ذلك و إلى كون المرأة أسيرة جانبها الفيزيائي ، حيث يتمّ النّظر إليها و تقييمها كأنثى حيث أكّدت المستجوبة رقم (12) أنّ المرأة قد خسرت أكثر بعد العشريّة السّوداء حيث كانت في السّبعينات تُعامل أكثر على أساس تكافؤ الفرص ، فكما قالت: **لم نكن كلّنا مثقّفات لكن الرّيفيّة مثلًا كانت مثقّفة اقتصاديًّا و سياسيًّا** ، تمّ احترامها لذلك .

كلّها أجوبة تؤكّد حقيقة ما تعانيه المرأة من تهميش لا زال يشكّل لها ضغطًا نفسيًّا و اجتماعيًّا و سياسيًّا .

أمّا عن أجوبة المستجوبات فيما يخصّ حقيقة التبعيّة السّياسيّة لدى المرأة بمجتمعنا ، فقد رفضن مطلقًا تلك الفكرة ، كون المرأة الجزائريّة حسبهن يتمّ استبعادها عن المجال السّياسي الّذي لا زال حكرًا على الرّجل، ولم تختر هي التبعيّة السّياسيّة الّتي تعتبر مبرّرًا لدى الرّجل للتّغطية على سلوكه التّهميشي للمرأة سياسيًّا، خاصّةً في مرحلة الحزب الواحد و حتّى قبل تطبيق نظام الكوطا لصالح الفئة النّسويّة بمرحلة التعدديّة السّياسيّة.

أتذكّر هنا قول ماكس فيبر :" **صحيح أن نقول و التجربة التاريخيّة تؤكّد عليه أيضًا ، أنّه لا نستطيع أن نصل للمُمكن لو لم يكن هناك في العالم دومًا و بدون انقطاع من يتهجّم على المستحيل ، لكن الشخص الّذي يستطيع أن يبذل مجهودًا كهذا يجب أن يكون قائدًا و أيضًا بطلًا بأبسط معاني هذا التّعبير**"[1] من هذه المقولة يتأكّد أنّ المرأة الجزائريّة إن أرادت أن تحقّق المستحيل سياسيًّا و نخبويًّا على عديدات غيرها ، فعليها أن تضحّي ، أن تكون بروح قياديّة و بقوّة تحدّي و صبر كبيرين.

[1]- Weber Max :Le savant et le politique, op-cit ,p 185

2) نوع التدخّل الذي قامت به المبحوثات:

يمكن لنوع تدخّلات المرأة النّائب بالجلسات البرلمانيّة أن يُظهر التّأثير الكيفي الّذي يمكن أن تسبّبه هذه الأخيرة بالمجلس الشّعبي الوطني ، هذا ما أحاول توضيحه من خلال الجدول التّالي:

الجدول رقم (109): تدخّلات المبحوثات بالمجلس.

التّكرار و النسبة / نوع التدخّل	ك / %
التدخّل و المناقشة	28 / %27,18
طرح أسئلة شفهيّة	18 / %17,48
طرح أسئلة مكتوبة	16 / %15,53
المشاركة في تقديم إقتراح قانون	13 / %12,62
المشاركة في إقتراح تعديل قانوني	18 / %17,48
لا توجد	10 / %09,71
المجموع	103 / %100

من الغريب في الأمر أن تصرّح 10 مبحوثات أي ما يعادل نسبة عشرون بالمائة من العيّنة المستجوبة بعد أكثر من سنة من عضويتّها بالمجلس الشّعبي الوطني ، بعدم قيامها بأيّ نوع من أنواع التدخّل بالجلسات المبرمجة داخل المجلس .

و قد كان تعليلهن بشأن ذلك كونهنّ في مرحلة تكوين ، أي أنّهن أكّدن نقص خبرتهن بالنّشاط البرلماني و لكونهنّ تحت مجهر النّظرة الذكوريّة لهن، فضّلن الإستماع و التعلّم ممّا يدور بالمجلس على التدخّل.

و بالمقابل لا يمكن اعتبار كلّ النّساء النوّاب المتدخّلات قد أثّرن كثيرًا على الجلسات و قراراتها -هذا طبعا حسب تصريحاتهنّ- حيث أعلى نسب التدخّلات عفويّة فيما يقال بالجلسات و ذلك بنسبة 27,18% من الأجوبة المتحصّل عليها.

كما قمن بطرح أسئلة شفهيّة (17,48%) و أخرى مكتوبة (15,53%)، و قد اشتكت العديدات منهن من كونهنّ لم تتلق أجوبة على أسئلتهن.

أمّا أهمّ أنواع التدخّلات الّتي قامت بها المبحوثات فهي المشاركة في تقديم إقتراح قانون (12,62%) و المشاركة في إقتراح تعديل قانوني (17,48%) ، و كثيرًا ما تلقّت المرأة النّائب ردود أفعال سلبيّة على مضمون تدخّلاتها من قبل زملاء و زميلات نوّاب بالمجلس من كتل برلمانيّة و أحزاب أخرى غير تلك الّتي تنتمي هي إليها ، و حتّى أحيانًا من قبل زملائها من نفس الكتلة البرلمانيّة ، هذا طبعًا حسب ما صرّحت به بعض المبحوثات .

و استنتجت من بحثي الميداني أنّ أكثر من ثلث أجوبة الأفلانيّات تعكس قيامهنّ بالتدخّل و المناقشة عند انعقاد الجلسات البرلمانيّة ، كما أنّهن تدخّلن بصور أخرى أقلّ نسبة من ذلك ، في حين تمثّل نسبة اللّواتي أجابت بعدم وجود أيّ نوع من أنواع التدخّل أقلّ النّسب .

و يبدو أن تواجد المرأة في حزب قويّ مثل حزب جبهة التّحرير الوطني الّذي يمتلك غلبة برلمانيّة قد حفّزها على مشاركة برلمانيّة كيفيّة إلى جانب بروزها الكمّي ، مع العلم أنّه كثيرًا ما يتمّ تمرير اقتراحات نوّاب هذا الحزب بالجلسات ، كون ذلك يتمّ من خلال التّصويت العلني و المباشر و حزبهم هو الغالب بالمجلس الشّعبي الوطني .

و تقدّر نسبة أجوبة اللّواتي لا تمتلك أيّ تدخّلٍ بالجلسات البرلمانيّة من ممثّلات هذا الحزب بأكثر من 26 بالمائة ، في حين تنخفض هذه النّسبة عند التكلّم عن القيام باقتراح تعديل قانوني أو اقتراح قانون جديد.

و رغم كون حزب التجمّع الوطني الدّيمقراطي ثاني الأحزاب تعبئةً للقوّة النّسويّة بالبرلمان بعد حزب جبهة التّحرير الوطني ، يبدو أنّ ممثّلات حزب العمّال بالمجلس الشّعبي الوطني تنشط برلمانيًّا أكثر مقارنةً بعدّة زميلات لهن ، كما قاطعت الكتلة البرلمانيّة لجبهة القوى الإشتراكيّة بعض نشاطات البرلمان ، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع بروز ممثّلاته بتدخّلات برلمانيّة مختلفة أمّا عن ممثّلات حمس فيبدو أنّ التدخّل و طرح الأسئلة كان الطّاغي على نشاطاتهنّ .

3) الغياب عن الجلسات، مؤشّر آخر يدلّ على تقصيرٍ من قبل المرأة النّائب:

كثيرًا ما تتغيّب المرأة النّائب عن الجلسات البرلمانيّة، هذا أمر إلتمسته من الميدان عند محاولة الإقتراب من النّساء النوّاب لأجل ملئ الإستمارة، حيث كانت بعضهن معروفة بحضورها الدّائم عكس أخريات.

لكن كان جدّ صعب الحصول على إحصائيّات ماديّة لهذه الظاهرة التي لم تمس النّساء النوّاب فقط و لكن حتّى الرّجال، فمثلًا و حسب تقرير إعلامي، «لم تفق التدخّلات 09% في جلسة التّقرير السّنوي للتطوّرات الإقتصاديّة و النقديّة، و ذلك راجع لغيابات جماعيّة للنوّاب نساء و رجال و الحاضرون منهم رجال أكثر بكثير من النساء»[1].

و لقد أرجعت بعض النّساء النوّاب السّبب في ذلك ، عندما طرحت تساؤلي عليهن إلى الظّروف الشّخصيّة لكل نائب، خاصّة إن كانت امرأة مثل صعوبة التنقّل إلى العاصمة أحيانا و عدم التمكّن من المبيت بفندق لأيّام عديدة دون مرافقة أسريّة ، وعدم توفّر الإمكانيّات اللّازمة لذلك و.... غيرها من الأعذار الّتي لا تبرّر التّقصير في مهمّة ترشّح إليها الشّخص و قام بحملة إنتخابية لجلب النّاخب الجزائري الذي يثق في وعوده مادام صوّت عليه . فحتّى التّقصير الملحوظ بين نوّاب المجلس الشّعبي الوطني يختلف باختلاف هويّتهم الجنسيّة ، كون أعذار المرأة النّائب تختلف عن تلك الّتي يتحجّج بها زميلها الرّجل، غير أنّها و كما قلتُ سابقًا لا تعتبر مبرّرًا و إن كان معلوم للجميع ما تعانيه المرأة من ضغط خاصّة أسريّ إن قرّرت التّفاعل على مستوى نشاطات خارج أسوار البيت. رغم ذلك كلّه ، لا يمكن تجاهل نقطة مهمّة و هي خيبة الأمل الّتي يشعر بها العديد من النوّاب بعد احتكاكهم بالبرلمان و شعورهم اليوم بالإغتراب بداخله ، ممّا يفسّر غيابهم عن جلساته كونهم لا يؤمنون بتأثيرهم فيه و لا بتأثيره كمؤسّسة ذات سلطة قرار في المجتمع .

---

[1]: تقرير زايدي عادل: أخبار النهار (News 7/24)، **قناة تلفزيون النهار**، 19 ديسمبر 2013، الساعة 21سا،15د الجزائر، (بالتصرّف).

المبحث الثّالث: علاقة المرأة النّائب بنظيراتها بالمجلس الشّعبي الوطني.

تمهيد:

أحاول من خلال هذا الجزء من الدّراسة البحث في العلاقات التي تربط المرأة النّائب بزميلاتها النوّاب، كون ذلك كفيل بتوضيح إمكانيّة تمكّن النّساء النوّاب من الإتيان بإضافات و تحسينات على وضعية المرأة الجزائريّة الإجتماعية بكلّ جوانبها ، إن تمّ اتّحادهنّ للوصول إلى ذلك بجعله هدفًا مشتركًا.

كما أدرس أهمّ مخرجات السلطة التشريعيّة بالعهدة السابعة في مرحلة الدّراسة طبعًا ، و إن كان التّواجد الكمّي النّسوي بها يعكس قرارات أكثر أهميّة من حيث المضمون و العدد حول مصير المرأة الإجتماعي.

المطلب الأوّل:تعامل المبحوثات مع زملاء و زميلات المهنة .

1) نوع التّعامل بين النّساء النوّاب مؤشّرٌ قويٌّ لاحتمال التّحالف النّسوي بالبرلمان:

يمكن لنوع التّعامل بين ممثّلاتنا بالمجلس الشّعبي الوطني أن يعطينا نظرة و لو أوّليّة لاحتمال تواجد قرارات بالمجلس تتمّ بعد الضّغط الّذي يمكن للفئة النّسويّة أن تمارسه كونها تمثّل كتلة حرجة، لكن في البداية يجب التّأكّد من وجود تعاملات إيجابيّة بينهن تعكس انسجامًا يمهّد الطّريق لذلك .

حيث صرّحت 72% من المبحوثات بأنّ تعامل زميلاتها النوّاب معها بكلّ احترام لشخصها و اهتمام لآرائها، في حين أن 16% منهنّ تعتبر التّعامل يختلف حسب الإنتماء الحزبي و 12% منهنّ لا تمتلك علاقات تُذكر مع زميلاتهن أي أنّها سطحيّة فقط لا تتعدّى التحيّة أحيانًا - حسب ما صرّحن به - و هذا أمرٌ جدّ سلبيّ رغم قلّة النّسبة، فكيف لمن لا تمتلك أيّ تواصل مع زميلاتها المشرّعات أن تغيّر من وضع نساء مجتمع بكامله؟! هذا ما يوضّحه الشّكل التّالي الّذي يدفعني للبحث أكثر في بعض الخصوصيّات التي تفرض على المرأة النّائب تعاملات معيّنة دون غيرها مع زميلاتها :

الشّكل رقم (36): نوع العلاقة القائمة بين النساء النوّاب بالمجلس.

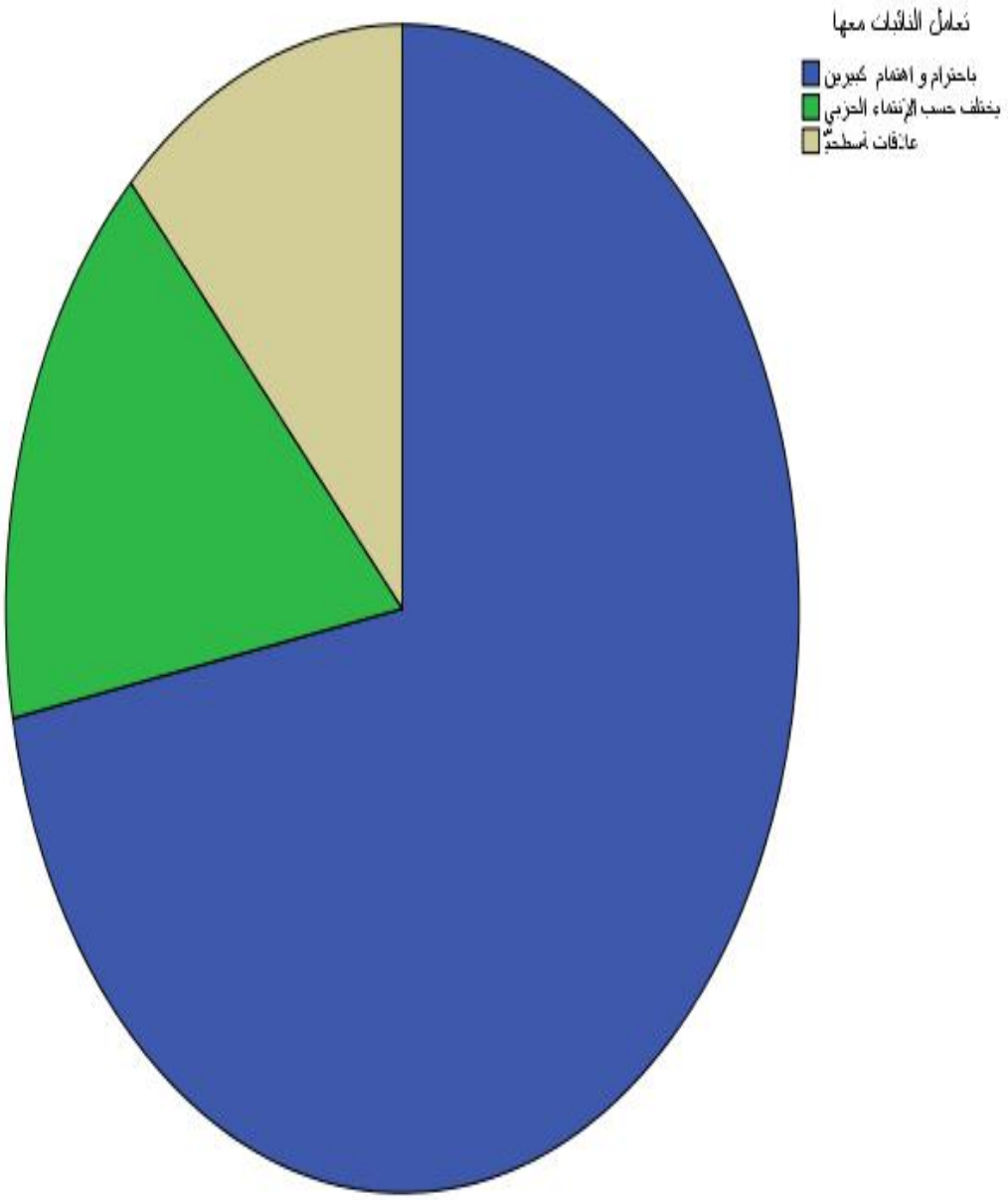

2) **مقارنة بسيطة بين تعامل كلّ من زملاء و زميلات المهنة مع المبحوثات:**

تسمح هذه المقارنة بتوضيح إن كان نوع التّعامل مرتبط بالمبحوثة أو بالأفراد الآخرين، و يمكن للجدول التّالي أن يوضّح ذلك:

الجدول رقم (110): نوع التّعامل مع زميل و زميلة المهنة.

تعامل الزّميلات معها / تعامل الزّملاء معها	باحترام واهتمام كبيرين	يختلف حسب الإنتماء الحزبي	علاقات سطحيّة	المجموع
باحترام و اهتمام كبيرين	32 %86,5	2 %05,4	3 %08,1	37 %100
يختلف حسب الإنتماء الحزبي	3 %33,3	6 %66,7	0 %00	9 %100
علاقات سطحيّة	1 %25	0 %00	3 %75	4 %100
المجموع	36 %72	8 %16	6 %12	50 %100

يبدو أنّ التّعامل مع زملاء المهنة مرتبط بخصوصيّات المبحوثة، الّتي تتعامل بنفس الطّريقة في معظم الأحيان مع النوّاب رجالاً كانوا أم نساءً، حيث أنّ 86,5% ممّن تعتبر تعامل الرّجال النواب معها باحترام و اهتمام تعتبر تعامل زميلاتها بنفس الطّريقة معها.

و لدينا 66,7% ممّن تعتبرن تعامل زملائها النوّاب مبني حسب انتماءاتهن الحزبية ، قد وصفن بنفس ذلك تعامل زميلاتهن النوّاب و 75% ممّن تمتلكن علاقات سطحيّة مع النوّاب الرّجال، تمتلكن أيضا نفس النّوع من العلاقات مع زميلاتهن.

أمّا عن اللّواتي تعاملاتهن مع زميلاتهن أحسن من زملائهن النوّاب (بكل احترام و اهتمام) فتمثّلن 33,3% من اللّواتي صرّحن أن تعاملهن مع الزّملاء النوّاب يتمّ حسب الإنتماء الحزبي و 25% من اللّواتي علاقاتهن سطحيّة بزملائهنّ الرّجال، ممّا يعكس راحة في التّعامل أكبر مع الزّميلات النوّاب مقارنةً بالرّجال، غير أنّ ذلك لا يعكس تحيّزًا للمرأة أو تكتّلا مبني حسب الهويّة الجنسيّة لمبحوثاتنا داخل المجلس الشّعبي الوطني .

و يمكن للجدول التّالي أن يوضّح كيفيّة تعامل زميلات المرأة النّائب معها لكن بربط ذلك بإقامتها قبل دخول البرلمان الّتي تعكس اختلافات في التّنشئة الإجتماعيّة و السّياسيّة باختلاف المؤسّسات المتكفّلة بذلك و البارزة حسب كلّ رقعة جغرافيّة و ما تحمله من موروث ثقافي و سياسي:

الجدول رقم (111): العاصميّات أكثر تحفّظًا في علاقاتهن .

تعامل الزّميلات معها / تعامل الزّملاء معها	باحترام واهتمام كبيرين	يختلف حسب الإنتماء الحزبي	علاقات سطحيّة	المجموع
العاصمة	8 %61,5	2 %15,4	3 %23,1	13 %100
الشّرق	18 %81,8	2 %09,1	2 %09,1	22 %100
الغرب	7 %63,6	3 %27,3	1 %09,1	11 %100
الجنوب	2 %66,7	1 %33,3	0 %00	3 %100
خارج الوطن	1 %100	0 %00	0 %00	1 %100
المجموع	36 %72	8 %16	6 %12	50 %100

فمن الواضح من خلال إحصائيّات الجدول السّابق أنّ المرأة العاصميّة المتأثّرة بأسلوب حياة إجتماعية و سياسيّة تتماشى مع مدينة الجزائر العاصمة و ما فيها من اضمحلال للعصبيّة الّتي أخذت مكانها تعاملات عقلانيّة مبنيّة على المصلحة العامّة أو الخاصّة قد انعكست شخصيّتها الإجتماعيّة و السّياسيّة على علاقاتها و تعاملاتها مع زميلاتها النوّاب ،حيث تمثّل أعلى نسبة لمن تمتلك علاقات سطحيّة و تقدّر بـ23,1% ، في حين تنخفض تلك النسبة بشرق و غرب الجزائر ، لتنعدم خارج الوطن و بالجنوب الجزائري.

و يمكن أن يكون لذلك تأثير سلبيّ على احتمال تواجد تواصلٍ بين النّساء النوّاب اللّواتي مقرّ عملهنّ التّشريعي الأساسي بالعاصمة و من الضّروري أن تكون الزّميلات العاصميّات الأسبق في المبادرة و التّواصل كونهنّ الأقلّ عرضة لمشقّة السفر و سلبيّات التّواجد ببيئة إجتماعيّة و سياسيّة جديدة.

المطلب الثّاني: شبكة العلاقات المبنيّة بين النساء النوّاب.

وجود علاقات بين النّساء النوّاب خارج الغرفة البرلمانيّة أي بصورة غير رسميّة، بعيدة عن البروتوكولات و الواجب توحي بوجود انسجام و تفاهم يمكن أن يتحوّل إلى تحالف برلماني، فهل المرأة النّائب الجزائريّة اليوم في هذه الوضعيّة؟، هذا ما يمكن التأكّد منه من خلال الشّكل التالّي:

الشّكل رقم (37) : دخول المرأة النّائب في شبكة علاقات خاصّة مع نظيراتها.

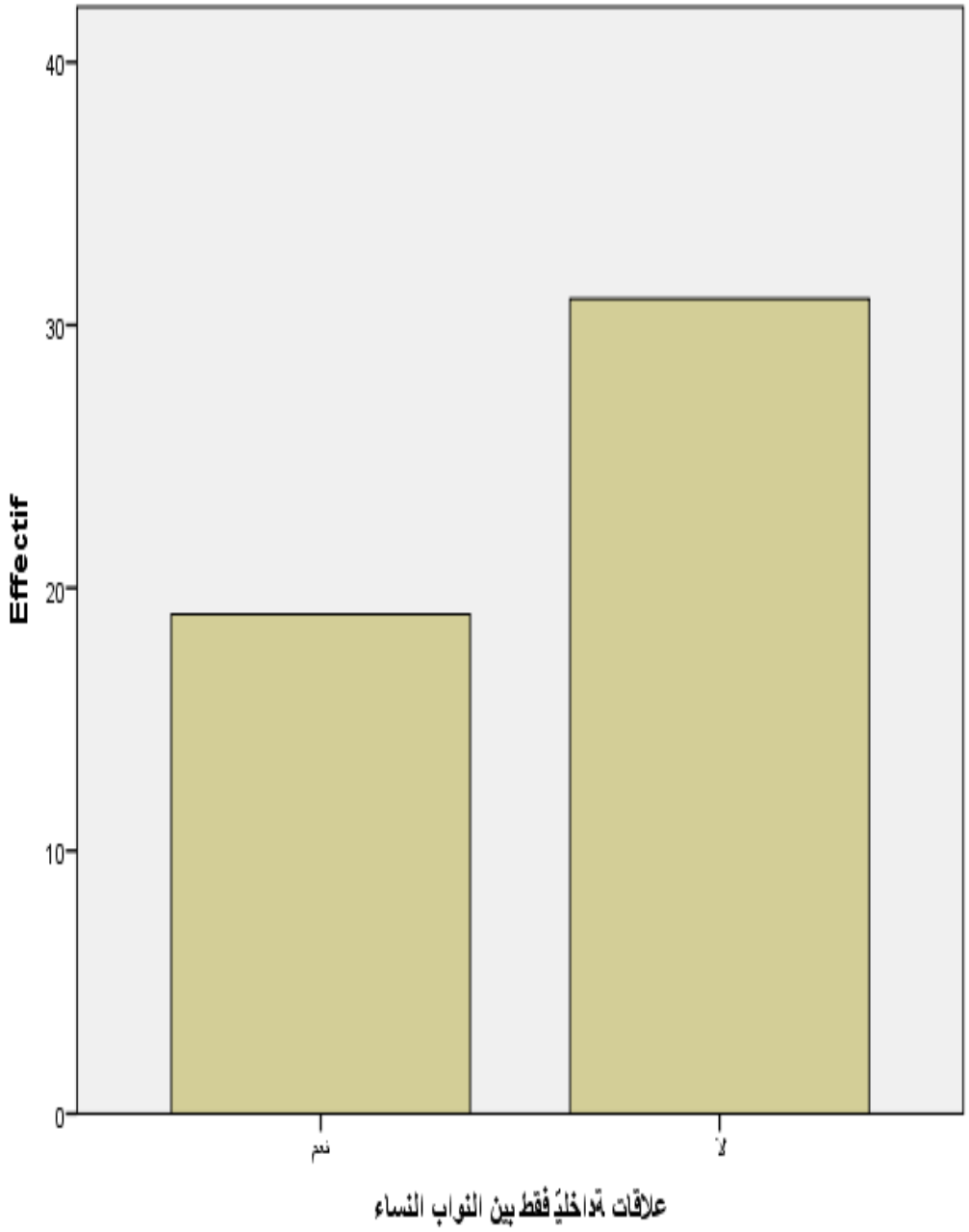

حسب إحصائيّات الدّراسة ، 62% من المبحوثات تربطهن علاقات مع زميلاتهن النوّاب خارج إطار العمل بالغرفة البرلمانيّة ، طبعا تختلف تلك العلاقات، من الّتي ترتبط بالمهنة بصورة غير مباشرة إلى غاية علاقات شخصيّة مثل التّزاور و تبادل العزائم العائليّة ... و غيرها.

أمّا عن العوامل التي تجعل المرأة النّائب توسّع علاقتها مع بعض الزّميلات إلى خارج المجلس الشّعبي الوطني، فيمكن تحديدها كالتّالي:

الجدول رقم (112): تقارب الأفكار دافعٌ أساسي للتّحالف .

التّكرار و النسبة / نوع العلاقات	ك / %
التّمثيل الحزبي المشترك	13 / %26
وجود أفكار و مواقف مشتركة باختلاف الحزب	25 / %50
وجود تنسيق نسوي داخل البرلمان	12 / %24
المجموع	50 / %100

حيث يبدو أنّ الأفكار الّتي تؤدّي إلى تبنّي مواقف مشتركة مهما اختلف الحزب زادت من توطيد العلاقات القائمة بين النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني، حيث تمثّل فئة المبحوثات اللّواتي أجبن بهذه الإجابة 50%من العيّنة ، ممّا يعكس بداية إيجابيّة للتّمكّن من خلق كتلة حرجة حقيقيّة، أي كيفيًّا فعّالة و ليست كميًّا فقط.

و من الضّروري التّوضيح أنّ حتّى المبحوثات اللّواتي تتعامل بصورة سطحيّة مع زملائهن و حتّى زميلاتهن لم تنكر اشتراكها مع أفكار و مواقف بعض زميلاتها، هذا دليل على الإحساس المشترك بين المبحوثات بنفس القضايا الإجتماعية و السياسيّة و.. غيرها ، الّتي وجب اليوم طرحها للتّغيير فيها و الّتي من الضّروري أن تكون المرأة على رأسها.

حيث وجب اليوم استغلال التّواجد النّسوي الثّمين عالميًّا بالمناصب المشرّعة للتّغيير من واقع المرأة الجزائريّة و أسرتها إلى ما هو أفضل و أرقى لامرأة عربيّة مسلمة، هذا طبعًا لا أعني به إقصاء الرّجل أو تهميشه، كون مصيره مرتبط بمصيرها ، فهي تعنيه كأمّ و كأخت و كزوجة و كبنت و ..... إلخ.

بل التّغيير الذي يجب أن تصبو إليه المرأة اليوم ، هو ذلك الّذي يسمح بولادة ثقافة إجتماعية و حتى مؤسّساتيّة مبنيّة على احترام الآخر باختلاف جنسه أو رأيه أو إيديولوجيّته و كلّ ما يميّزه عن غيره ، و إن استلزم الأمر الإستعانة بالقانون لفرض ذلك على البعض، فليكن.

و يؤكّد وجود تنسيق نسوي على مستوى المجلس الشّعبي الوطني (24%) ذلك ، أي تلك البوادر الأولى لتغيير إيجابي محتمل، غير أنّ سلوك و مواقف بعض النّساء النوّاب اليوم تعرقل ذلك، فحسب ما أجابتني به المبحوثات ، هناك زميلات لهن تفضّلن التّحالف الحزبي مع الرّجال على تبنّي أفكار و أهداف غيرهنّ من الزميلات ، و أحيانًا يدفعهن ذلك لمعارضة زميلاتهن دون تبرير منطقيّ بالجلسات الرّسميّة، بل كلّ تصرّفاتهن مبنيّة على التّحالفات الحزبيّة التي لا تخدم في كثير من الأحيان قضايا المرأة الجزائريّة، كونها ليست في جدول أعمال رجال الأحزاب.

فسياسيًّا التّحالف الحزبيّ بالكتل البرلمانيّة ضروريّ ، غير أنّ ذلك لا يجب أن يحوّل المرأة النّائب إلى أداةٍ في يد زميلها الرّجل ، الّذي لا تُعتبر قضايا المرأة من أولويّاته بل عليها أن تفرض تواجدها كصوت معبّر عن شريحة إجتماعيّة بحزبها و كممثّلة للفئة النّسويّة أيضًا .

المطلب الثّالث: تدخّلات المرأة النّائب.

أحاول توضيح من خلال هذا المطلب أهمّ المجالات الّتي تمّ التدخّل فيها من قبل المبحوثات و إن كان يخدم مصالح المرأة الجزائريّة بشكل أو بآخر،فوصول المرأة لمنصب التّشريع لمجتمع بكامله، يجعل كلّ امرأة جزائريّة تطمع في تغييرات تخصّ وضعيّتها ، و يمكن للجدول التّالي أن يوضّح أهمّ التدخّلات التي قامت بها المبحوثات:

الجدول رقم (113): التّغيير الإقتصادي و الإجتماعي أهمّ إنشغالات المرأة النّائب.

التكرار و النسبة / نوع التدخّل	ك %
الإقتصاد	25 %23,81
الصحّة	7 %06,67
الإعلام	2 %01,9
الوظيف العمومي	2 %01,9
السّياسة	15 %14,28
الرياضة	7 %06,67
المحاماة	11 %10,48
الإجتماعيّة	21 %20
التّربية	4 %03,81
لا توجد	11 %10,48
المجموع	105 %100

يتّضح من خلال الجدول أنّ قضايا المرأة بشكل خاص ليست من أولويّات جدول أعمال النّساء النوّاب، اللّواتي تدخّلن خاصّة بالقضايا الإقتصادية (23,81%) و الإجتماعية (20%) التي تخصّ قضايا مختلفة، وهي قضايا مرتبطة خاصّةً بما برمجته الأحزاب السياسيّة ، دون العودة إلى رأيها الشّخصي فيها أحيانًا حسب ما صرّحت به بعض المبحوثات .

أمّا ما تمّ المصادقة عليه لصالح المرأة بالعهدة السّابعة أذكر مشروع القانون المتضمّن إنشاء صندوق النّفقة للأمّهات المطلّقات الحاضنات للأطفال ، مع العلم أنّه قد صادق مجلس الوزراء الجزائري على مشاريع قوانين تعزّز حقوق المرأة، و هي: مشروع إنشاء صندوق المرأة المطلّقة و ذلك إستجابةً لرغبة الرّئيس عبد العزيز بوتفليقة الّذي روّج لذلك في حملته الإنتخابية للعهدة الرّئاسية الرّابعة،كما تمّ تعديل قانون العقوبات لمكافحة العنف و التحرّش الجنسي ضد المرأة و إقرار عقوبات تجرّم العنف الممارس ضد الزوجة.

و تمّ بمقتضى مرسوم تنفيذي وقّع عليه الوزير الأوّل عبد المالك سلاّل و المؤرّخ في 01 فيفري 2014 المتمّم للمرسوم التنفيذي الصادر في 13 فيفري 1999 المتعلّق بمنح تعويضات لصالح ضحايا الإرهاب ، إضافة النّساء المغتصبات كفئة جديدة من فئات ضحايا الإرهاب .

يبقى أنّ قياس ما استطاعت المرأة النّائب أن تحقّقه لنظيراتها بالمجتمع الجزائري لا يزال مبكّرًا ،كون العهدة السّابعة لم تنته بعد ، حيث أنّ دراستي هذه لا تغطّي عمر عهدة الّذي يشمل خمس سنوات من التّشريع لن تنته إلى غاية سنة 2017 .

إستنتاجات الفصل السّابع :

146 مقعد برلماني بالعهدة السّابعة ذهب لامرأة ، أي ما يعادل تواجدًا نسويًّا بالمجلس الشّعبي الوطني بنسبة 31,6% و هي نسبة أوسع من الكوطا المفروضة ، تعتبر تواجدًا كمّيًا ملحوظًا عالميًّا و ليس على مستوى المجتمع الجزائري فقط ، تمثّل 43,15% منهنّ حزب جبهة التّحرير الوطني ، هذا يتماشى مع الحضور البارز لممثّلي الأفلان بالمجلس و لنتائج نظام الحصص الّذي زاد من فرص المرأة بدخول البرلمان بهذا الحزب و الّذي يمكن ربطه أيضًا بقانون الإنتخابات و نسبة 05% المقصية للعديد من الأحزاب السياسيّة الصّغيرة، حيث تحوّلت الأصوات لأكثر الأحزاب تواجدًا إحصائيًّا بنتائج سباق التّشريعيّات أي حزب جبهة التّحرير الوطني ، غير أنّ ذلك لا ينف حقيقة كون معظم الأحزاب السياسيّة قد غطّى تمثيل نسائهن بالبرلمان الكوطا المفروضة .

غير أنّ ذلك التواجد الكمّي البارز لم يلحقه تواجد كيفي بنفس الوتيرة ، حيث اتّضح من خلال إحصائيّات الدّراسة أنّ 44% من النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني لا تمتلك خبرةً كبيرةً بأهمّ المؤسّسات الخاصّة بتنشئتها السّياسيّة ألا و هي الحزب السّياسي، هذا يعكس تجربةً قصيرة في فنّ التّفاوض و التّنافس السّياسي و القراءة الإستراتيجيّة للميدان السّياسي و .....غيرها من التّجارب الّتي تحتاجها المرأة لأداء دورها التّشريعي على أكمل وجه .

و تعتبرُ النّساء النوّاب الممثّلات لحمس بالمجلس الشّعبي الوطني الأكثر خبرة بالمجال الحزبي مقارنة بغيرهن اعتمادا على أقدميّتهنّ الحزبيّة ، حيث أنّ نصفهنّ لديهن تجربة حزبيّة تتراوح ما بين 16 سنة و 23 سنة و النّصف الآخر (50%) لديهنّ أقدميّة تتراوح ما بين 32 سنة و 39 سنة و هذه الفئة لا نجدها أيضًا سوى لدى حزب جبهة التّحرير الوطني بنسبة أقلّ تقدّر بـ12,5%، هذا الحزب الّذي يبدو أنّه قد استعان أيضًا بمناضلاته ذوات الخبرة الحزبيّة البسيطة .

هذا ما أكّد لي غير أنّ الأقدميّة الحزبيّة لم تكن سببًا مباشرًا لوصول جميع النّساء النوّاب الجزائريّات لمقاعدهن البرلمانيّة اليوم ، حيث فيهنّ من لا تمتلك الخبرة بحكم الممارسة الطّويلة زمنيًّا بالحزب، هذا ما جعلني أركّز على عامل آخر و هو الخبرة المكتسبة من خلال تقلّد مناصب حزبية قياديّة ، فمثلًا حمس قد اعتمد كثيرًا في ترشيحه للمرأة على أقدميّتها الحزبيّة أكثر من وصولها إلى مناصب و مسؤوليّات كبيرة بداخله تعكس تجربة قياديّة تؤهّلها أكثر للتّشريع ،حيث أنّ كلّ من تمثّله بالمجلس الشّعبي الوطني من عيّنتي كانت مناضلة بسيطة، و نفس هذا الإختيار نجده لدى الأحرار و حزب التّضامن و التّنمية و الجبهة الوطنيّة الجزائريّة و نصف الأفلانيّات و ممثّلات جبهة القوى الإشتراكيّة و 20% من ممثّلات التّجمّع الوطني الدّيمقراطي .

و يعتبر ذلك دليل على تسرّع في الإختيار، راجع لضغط الحكومة على الأحزاب السّياسيّة الّذي وضع هذه الأخيرة أمام أنصاف الحلول و الخيارات المحدودة، ممّا جعلها تلجؤُ لنساءٍ بدأن مشوارهُنّ بالمناصب الحزبيّة ذات مسؤوليّات مثل العضويّة بمجلس أو مكتب أو لجنة الحزب هذا من جهة، أمّا من جهة ثانية اكتشفت أنّ 60% من المبحوثات تعتبر المستوى التّعليمي العالي و الخبرة السياسيّة المرتبطة بأقدميّة في العمل السّياسي خاصّة الحزبي منه و الّذي يجعل للمرأة فرصةً في بناء علاقات ، علاقات يمكن ربطها أيضًا بعامل جهوي ،كلّها عوامل مدعمّة للكفاءة السّياسيّة للمرأة كونها تمنحها هوامش حريّة أكبر داخل الفضاء السّياسي الجزائري ، الطّاغية عليه الذّهنيّة الذّكوريّة حيث لا يكف أن تحبّ المرأة القيام بنشاطٍ سياسي بل من الضّروري أن تتوفّر لها شروطُ إثبات كفاءاتها بداخله ، هذا ما يحفّزها للتّغيير من إستراتيجيّتها و استهداف مناصب سياسيّة معقّدة بالمجتمع و منافسة الرّجل فيها .

أمّا فيما يخصّ فئة الجامعيّات فوجدتهنّ تشرن إلى عامل المستوى التّعليمي العالي كمورد أساسي يزيد من تدعيم و إبراز كفاءات المرأة السياسيّة، غير أنّهن في نفس الوقت لا تتنكّر لدور الخبرة السياسيّة و العلاقات في ذلك و هذا أكبر دليل على أنّ خفايا و كواليس اللّعبة السياسيّة الجزائريّة كثيرًا ما تُسيَّر وفق العلاقات المبنيّة طبعًا على مصالح و أجندات جهات معيّنة ، هذا ما أكّدته المبحوثات الجامعيّات بنسبة 60% و ما بعد التدرّج بنسبة 78,57% .

فالمرأة المتعلّمة بمجتمعنا اليوم لن يكفيها موردها العلمي وحده كي تفرض نفسها بالفضاء السّياسي كيفيًّا دون خبرة بمجاله و دون ربط شبكة علاقاتٍ ، علاقات مبنيّة على مصالحٍ مشتركة ذات طابعٍ جهوي أو إيديولوجي أو مادّي .... أو غير ذلك .

و في حوصلة بسيطة للجانب الكيفي من التّواجد البرلماني للنّساء النوّاب حاليًّا وجدت أنّ 58%من المبحوثات لا تمتلك مهامًا برلمانيّة ، حيث من الواضح من إحصائيات الدّراسة أنّ المرأة النّائب لاتزال تعاني من النّظرة الأفقيّة لها من قبل رجال الحزب.

فقد أجابت مثلًا 60 % من المبحوثات بأنّ عدم تمكّن المرأة النّائب من أداء مهام برلمانية راجعٌ لعدم ترشيح الحزب الّذي تنتمي إليه لها ، متّهمين إيّاها في كثير من الأحيان (حسب أجوبة المبحوثات) بالقصور السّياسي و البرلماني ، في حين أنّ 38% من المبحوثات أرجعت السّبب في ذلك إلى كثرة المترشّحين، خاصّة الرّجال منهم ممّا يزيد من فرص نجاحهم.

كما يمكن لوجود تدخّلات بالجلسات البرلمانيّة و نوعها أن يعكس الجانب الكيفي للتّواجد البرلماني للمرأة الجزائريّة ، ففيما يخصّ عيّنة بحثي عشرون بالمائة منهنّ لم تقم بأيّ نوع من أنواع التدخّل بالجلسات بعد أكثر من سنة من عضويّتهن بالمجلس الشّعبي الوطني ، و قد كان تعليلهنّ بشأن ذلك كونهنّ في مرحلة تكوين أي أنّهن أكّدن قصورهنّ

البرلماني ، و يبدو أنّ تواجد المرأة في حزب قويّ مثل حزب جبهة التّحرير الوطني الّذي يمتلك غلبةً برلمانيّة قد حفّزها على مشاركة برلمانيّة كيفيّة إلى جانب بروزها الكمّي ، مع العلم أنّه كثيرًا ما يتمّ تمرير اقتراحات نوّاب هذا الحزب بالجلسات ، كون ذلك يتمّ من خلال التّصويت العلني و المباشر و حزبهم هو الغالب بالمجلس الشّعبي الوطني .

و يمكن للتغيّب المستمر و غير المبرّر أن يكون مؤشّرًا آخر للتّواجد الكيفي السّلبي للمرأة النّائب ، حيث كثيرًا ما تتغيّب المرأة النّائب عن الجلسات البرلمانيّة، هذا أمرٌ إلتمسته من الميدان عند محاولة الإقتراب من النّساء النوّاب لأجل ملئ الإستمارة ، حيث كانت بعضهنّ معروفة بحضورها الدّائم عكس أخريات.

أمّا وجود علاقات بين النّساء النوّاب خارج الغرفة البرلمانيّة أي بصورة غير رسميّة، بعيدة عن البروتوكولات و الواجب توحي بوجود انسجام و تفاهم يمكن أن يتحوّل إلى تحالف برلماني فحسب إحصائيّات الدّراسة ، 62% من المبحوثات تربطهنّ علاقات مع زميلاتهنّ النوّاب خارج إطار العمل بالغرفة البرلمانيّة، طبعا تختلف تلك العلاقات عن الّتي ترتبط بالمهنة بصورة غير مباشرة إلى غاية علاقات شخصيّة مثل التّزاور و تبادل العزائم ... وغيرها.

و يبدو أنّ الأفكار الّتي تؤدّي إلى تبنّي مواقف مشتركة مهما اختلف الحزب زادت من توطيد العلاقات القائمة بين النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني، حيث تمثّل فئة المبحوثات اللّواتي أجبن بهذه الإجابة 50%من عيّنتي ، ممّا يعكس بداية إيجابيّة للتّمكّن من خلق كتلة حرجة حقيقيّة، أي كيفيًّا فعّالة و ليس كميًّا فقط.

كما أنّ وجود تنسيق نسوي على مستوى المجلس الشّعبي الوطني (24%) يعتبر من البوادر الأولى لتغيير إيجابي محتمل، غير أنّ سلوك و مواقف بعض النّساء النوّاب اليوم يعرقل ذلك، فحسب ما أجابتني به المبحوثات هناك زميلات لهنّ تفضّلن التّحالف الحزبي مع الرّجال على تبنّي أفكار و أهداف غيرهنّ من الزّميلات .

و أحيانًا يدفعهن ذلك لمعارضة زميلاتهن دون تبرير منطقيّ بالجلسات الرّسميّة، بل كلّ تصرّفاتهن مبنيّة على التّحالفات الحزبيّة التي لا تخدم في كثيرٍ من الأحيان قضايا المرأة الجزائريّة كونها ليست في جدول أعمال رجال الأحزاب .

فقضايا المرأة بشكل خاصّ ليست من أولويّات جدول أعمال النّساء النوّاب، اللّواتي تدخّلن خاصّة بالقضايا الإقتصادية (23,81%) و الإجتماعية عمومًا (20%) التي تخصّ قضايا مختلفة وهي قضايا مرتبطة خاصّةً بما برمجته الأحزاب السياسيّة ، دون العودة إلى رأيها الشّخصي فيها أحيانًا حسب ما صرّحت به بعض المبحوثات.

لكن ولو كان صحيحًا أنّ سياسيًّا التّحالف الحزبي بالكتل البرلمانيّة ضروريّ ، غير أنّ ذلك لا يجب أن يحوّل المرأة النّائب إلى أداةٍ في يد زميلها الرّجل ، الّذي لا تُعتبر قضايا المرأة من أولويّاته بل عليها أن تفرض تواجدها كصوت معبّر برلمانيًّا عن شريحة إجتماعيّة بحزبها و كممثّلة للفئة النّسويّة أيضًا .

يبقى أنّ قياس ما استطاعت المرأة النّائب أن تحقّقه لنظيراتها بالمجتمع الجزائري لا يزال مبكّرًا ، كون العهدة السّابعة لم تنته بعد ، حيث أنّ دراستي هذه لم تغطّ كلّ العهدة الّتي لن تنته إلى غاية سنة 2017 ، غير أنّ عمر هذه الدّراسة القانوني لا يسمح بتتبّعها إلى غاية تلك السّنة .

و سأحاول بعد هذه الدّراسة تتبّع ما استطاعت أن تضيفه المرأة الجزائريّة بتواجدها البرلماني الكمّي، الّذي هي مطالبة بأن تبرز أيضًا كيفيًّا على مستواه ، إن أرادت أن تحافظ على مكتسباتها القانونيّة على مستوى الفضاء السياسي خاصّة نظام الحصص الّذي يمكن أن يتمّ توسيعه ليشمل المناصب الحكوميّة و ليس المجالس المنتخبة فقط.

هذا طبعًا حسب ما تمتلك من هوامش حريّة داخل هيئة لا زلنا نسمع عن ضرورة منحها استقلاليّة أكبر.

الإستنتاج العام :

اكتشفتُ من خلال الدّراسة انحدار غالبيّة النّساء النوّاب من أسر مساندة لهن ممتدّةً كانت أم نواتيّة ، اكتسبن من خلالها تنشئةً إجتماعيّةً و سياسيّةً محفّزة على النّشاط المدني خاصّةً الجمعوي منه ،كما حفّزتهنّ على النّشاط السّياسي و الحزبي على وجه أدقّ ، هذا ما سهّل عليهن اكتساب خبرة شبه سياسيّة بالجمعيّات الّتي تواجدت العديدات من المبحوثات فيها بمناصب جمعويّة مختلفة منها المناصب القياديّة عكس النّقابات التي لا تزال حكرًا على الرّجل ، أو ربّما لا تميل لها النّساء العاملات بالجزائر بل ولا تمتلك أيّ طموح من خلالها كونها تتطلّب مجهودًا وفق ظروف لا تتماشى مع خصوصيّاتهن الإجتماعيّة .

خصوصيّات يمكن أن تفسّر طابع نشاطاتهن المدنيّة الّتي لم تخرج عن المجال التّربوي و الإجتماعي المتّصل بالصّورة الّتي يحملها المجتمع بداية من الأسرة عن الأدوار الإجتماعيّة الممكن منحها إيّاهن ،كما تفسّر تواجدهنّ النقابي الضّعيف كميًّا و كيفيًّا حيث كان على مستوى القاعدة في غالب الأحيان و ببعض القطاعات المهنيّة لا غير، أين استطاعت معظمهن أن تشغل مناصب مهنيّة قياديّة و هي صورة أخرى عن التدريب اللّازم لممارسة السّلطة ممّا جعلني متأكّدة من أنّ النساء النواب لسن في الوضعيّة التي صوّرتهن بها العديد من الجهات الإعلاميّة و بالرأي العام عن كونهنّ جئن من فراغ سياسي ببيئتهنّ الإجتماعيّة أو كونهن قد تمرّدن عن وضعيّتهن الطّبيعيّة إجتماعيًّا ، فقد تأكّد وجود حريّة ممنوحة للمرأة أسريًّا لا يمكن الإستهانة بها ،كونها كانت أصل حريّتها السّياسيّة في كثيرٍ من الحالات ، حريّة اكتسبتها المرأة بتزكية من الأب أو الأخ أو الزّوج ..... ، معظمهم يمتلكون تجارب سياسيّة،كانت لديهم الجرأة و الشجاعة الكافية للإيمان بضرورة تحدّي نظرة المجتمع السلبيّة عن المرأة السّياسيّة ، فوصلت هي إلى هدفها المسطّر أي المجلس الشّعبي الوطني ، حيث لم يكن بإمكان المرأة أن تصل إلى البرلمان دون تقبّل أسرتها للفكرة كونها لم تتحرّر باختلاف سنّها و لا مستواها التّعليمي و حتّى حالتها المدنيّة و هويّتها المهنيّة من آليات الضّبط الممارسة عليها من قبل تلك المؤسّسة .

لكن ذلك الدّعم الأسري البارز لم يكن الوحيد، فقد تلقّت المبحوثات دعمًا آخر من خارج أصوار البيت أوصل العديدات منهن إلى البرلمان ، خاصّة بشقّيه المادّي و التّقني بالحملات الانتخابية ، دعم تلقّته المبحوثات من قبل زملاء الحزب و بنسب أكبر من زملاء المهنة و الأصدقاء ، خاصّة بالنّسبة للمبحوثات اللّواتي تسبّب لهن الترشّح لانتخابات تشريعيّة بمشاكل أسريّة .

كما تميّزت تجربة النّساء النوّاب بسباق التشريعيّات بتحدٍّ كبير لهن للمحيط الإجتماعي الّذي حاول بعض أفراده تمييع تواجدهن و تفريغ ما استطعن تحقيقه من كلّ معنى إيجابي مؤثّر بالمجتمع ، بمضايقات لا تحمل أيّ معنى إذا تمّ عزلها عن جذورها العرفيّة و القيميّة ضمن المجتمع الذّكوري أو كما يسمّيه البعض بالبطريكي .

وقد أكّدت لي العديد من المبحوثات كونهنّ حتى داخل الكتل البرلمانيّة لاتزال تعانين من ثقافة التّهميش، فمثلًا يقوم زملاء لهن بالتّشكيك في كل ماتقمن باقتراحه ، أو يتم تغييبهن عن بعض الإجتماعات ، هذا يعكس حقيقة

تهميش معظم الأحزاب السّياسيّة للمرأة بالجزائر حسب ماأكّدته العديد من المبحوثات ، اللّواتي تعتبرن الدّستور و القانون العضوي للانتخابات قد أجبرا الأحزاب السياسيّة على تخصيص كوطا نسائيّة بقوائم مترشّحيها للإنتخابات المحليّة و التّشريعية ، ويُعتبر ذلك حسبهن دعمًا أساسيًّا للمرأة السّياسيّة.

غير أنّ العديد من المبحوثات تعتبرن تطبيق نظام الحصص لصالح الفئة النّسويّة بالمجال السّياسي قرار شخصي لرئيس الجمهوريّة عبد العزيز بوتفليقة ، لا يعكس رغبة المجتمع في ذلك ولا قدرة المجتمع المدني على فرض تغيير مماثل،و هنّ اليوم متيقّنات بضرورة استغلال هذه الفرصة لفرض أنفسهن سياسيًّا بقوّة القانون بانتظار أن تنضج تلك الفكرة بالمجتمع.

فذهاب 146 مقعد برلماني بالعهدة السّابعة لامرأة أي ما يعادل تواجدًا نسويًّا بالمجلس الشّعبي الوطني بنسبة 31,6% ، مكسب سياسي قيّم و جدّ إيجابي وجب المحافظة عليه و تعزيزه مستقبلًا ، حيث تعتبر نسبة أكبر من الكوطا المفروضة و هو تواجد كمّي ملحوظ عالميًّا و ليس على مستوى المجتمع الجزائري فقط غير أنّ ذلك لا يناظره تواجدٌ كيفي.

وهذه المفارقة العجيبة لهاذا التّواجد تفتح شهيّة النقّاد لتشويه صورتهنّ السّياسيّة ، فمعظمهنّ مشرّعات لا تمتلكن خبرة سياسيّة ، ترشّحت أغلبيّتهن السّاحقة بقوائم إنتخابيّة حزبيّة دون أقدميّة ولا خبرة حزبيّة طويلة تُذكر بأهمّ المؤسّسات الخاصّة بتنشئتها السّياسيّة ، لكن يمكن اعتبار المستوى التّعليمي العالي و شبكة العلاقات المبنيّة بالكواليس الحزبيّة وحتّى جهويًّا كلّها عوامل قد كانت غطاءًا على ذلك النّقص .

أمّا و بعد وصول المرأة للمجلس الشّعبي الوطني ، فمن حقّ كلّ امرأة جزائريّة أن تطمع في تغيير يخصّ وضعيّتها ضمن أنساق المجتمع و داخل اللّعبة السّياسيّة على وجه الخصوص ، غير أنّ المرأة المشرّعة اليوم مرتبطة بولاءٍ لمشروع حزبٍ لا تؤمن بحريّتها بداخله ، على حساب قضايا أخرى تشغلها دون القدرة على طرحها ، فصحيحٌ أنّ سياسيًّا ولاؤها الحزبي بالكتل البرلمانيّة ضروريّ ، غير أنّ ذلك لا يجب أن يحوّل المرأة النّائب إلى صوت برلماني إضافي فقط ، فمن حقّها أن تعتبر قضايا المرأة من أولويّاتها ،كما من حقّها أن تمثّل نظيراتها بالمجتمع باختلاف انتماءاتهن السّياسيّة و الاجتماعيّة وحتّى تلك اللّواتي لم تفهم بعد معنى السّياسة ، دون المساس بحقّ النّاخبين الّذين صوّتوا لها من الجنس الآخر في تمثيلهم و الدّفاع عن حقوقهم أمام المجلس و الحكومة.

الخاتمة :

برزت المرأة الجزائريّة اليوم كفاعل إجتماعيّ فعّال ومنافس للرّجل بعدّة مجالات ، على رأسها التّعليم الّذي اتّخذت منه موردا أساسيًا لاستراتيجيّتها الهادفة إلى ترقية اجتماعيّة تُكسبها مكانة رمزيّة تليق بها غير تلك المفروضة عليها بالمجتمع ، فنجحت فيه بنسب أكبر و بنتائج أعلى من الرّجل، هذا ما فتح لها مجالات مهنيّة سمحت لها بالإستقلال ماديًّا عنه بل و أصبحت سندًا له في كثير من الأسر الجزائريّة ،كما أنّ تواجدها بمراكز مهنيّة قياديّة جعل منها أكثر جرأة في المطالبة بحقوق أوسع منها السّياسيّة .

تلك الحقوق التي دعّمها تطبيق نظام الحصص بالمجالس المنتخبة بتزكية رئاسيّة بل شخص رئيس الدّولة عبد العزيز بوتفليقة لا غير ، فالقرار فوقيّ لم ينبع عن إرادة شعبيّة(عن طريق استفتاء شعبي مثلاً) كما أنّ الفكرة في حدّ ذاتها لم تنضج بعد بذهنيّة المجتمع بفئاته الإجتماعيّة القاعديّة و حتّى بين من بيدهم السّلطة واتّخاذ القرار السّياسي أو حتّ القدرة على التّأثير فيه .

فالمجتمع الجزائري ذكوري ، لطالما حدّد سقفًا لطموحات المرأة المشروعة قانونيًّا و دينيًّا غير أنّ العرف و التّقليد فرضا غير ذلك ، منها ما يخصّ الجانب السّياسي هذا ما جعلني أبحث في خصوصيّات النّساء النوّاب اللّواتي تحدّين بيئتهنّ الإجتماعيّة بالتّرشّح لانتخابات تشريعيّة لم تعتد الفوز بها ، غير أنّ نظام الحصص فتح شهيّتهن لذلك ، فاكتشفت أنّهن لم تأت من فراغ سياسي بل معظمهن تنحدرن من أسر ذات تجربة سياسيّة عزّزتها هي بتجاربها المدنيّة والقياديّة ممّا جعلها أقوى أمام مضايقات البيئة الاجتماعيّة ، فمساندة الأسرة لها تُعتبر حجر الأساس لبناء مصيرها السّياسي الذي لا يمكن إنكار فضل نظام الحصص عليه ولا فضل الزّملاء والأصدقاء اللّذين آمنوا بقدرتها على التّشريع للمجتمع .

و اليوم ، المرأة الجزائريّة مطالبة ببناء استراتيجيّة دفاعيّة للحفاظ على مكتسباتها السياسيّة الّتي وجب تعزيزها باستغلال قنوات أخرى للمشاركة السياسية الفعّالة بالفضاء السياسي الجزائري ، وبفرض نفسها أكثر على مستوى النشاط المدني و المهني كون ذلك من الممكن أن يوفّر لها موارد أساسيّة للتّرقية الإجتماعيّة و السّياسيّة الّتي تصبو إليها ، فتبنّي أدوار استراتيجيّة بالمجتمع كفيل بأن يوسّع هوامش حريّتها ، فلا تبق مسايرةً دائمًا كي لا نقول راضخةً لفكر من هو أحيانًا أقلّ منها علمًا وخبرةً و حتّى التزامًا بقيم و أخلاق المجتمع ، لمجرّد كونه رجل يؤمن أنّ المرأة أقلّ منه قيمة .

و الطّريق للسّياسية اليوم ليس معبّدًا و لا قصيرًا أمام المرأة ، الّتي وجب أن تستغلّ تواجدها بمنصب المشرّع أحسن استغلال ، بإدراك ما تمتلكه من هوامش حريّة و مناورة لكونها نائب و امرأة و أن تتميّز ببعد النّظر و القدرة على الإستباق السّياسيّين داخل وخارج أسوار المجلس الشّعبي الوطني ، كي تتمكّن من التّغيير من واقع المرأة الجزائريّة بقوّة و شرعيّة القانون الّتي يمكن استغلالها للتّغيير من الصّورة النّمطيّة الآسرة لطموحات المرأة اجتماعيًّا و سياسيًّا بدايةً بمؤسّسات التّنشئة الإجتماعيّة والسّياسيّة و وصولًا لأعلى بؤر اتّخاذ القرار بالجزائر.

كما على المرأة النّائب أن تتفطّن لضرورة تمكين المجتمع المدني و تقويته بضمان استقلاليّته القانونيّة والميدانيّة الّتي تضفي عليه شرعيّةً تزيد من فعاليّته بالمجتمع ، كونه سندٌ قويٌّ لقضايا المرأة ، و فضاءٌ لا يمكن اعتباره مستغلًّا حاليًّا كما يجب لتوعية و تأطير النّساء اجتماعيًّا و سياسيًّا .

و على المرأة النّائب أن تسعى للمحافظة على المكتسبات القانونيّة الّتي سهّلت وصولها للمجلس الشّعبي الوطني و يمكن أن تكون سببًا في تحصّلها مستقبلًا على أكثر من سبع حقائب وزاريّة و عن مناصب سياسيّة و دبلوماسيّة و قضائيّة وقياديّة أخرى بنسب أكبر ، كما عليها أن تبرهن على قدرتها على تحمّل المسؤوليّة السّياسيّة ميدانيًّا و أن تسعى لتسهيل تكوين الفئة النّسويّة سياسيًّا قبل الزجّ ببعضهن في مخاض لعبة سياسيّة لا تتقنّها ، و استقطاب الكفاءات النّسويّة المختلفة القادرة على التكوّن سياسيًّا بصورة دقيقة ، كفاءات موجودة داخل و خارج المجتمع . كما من الضّروري تشكيل تحالف نسوي بين النّساء النوّاب بالمجلس الشّعبي الوطني مهما اختلف إنتماؤهن الحزبي، و ذلك للتصدّي بإستراتيجية ممنهجة لكلّ أشكال الإقصاء و التّهميش الّذي يمكن أن تعاني منه الفئة النّسويّة ، لكن التكتّل النّسوي هنا، لا يعن إقصاء الرّجل، أو أيّ فئة مهما كان تصنيفها، بل الهدف هو خلق فئة مسموع صوتها برلمانيًّا بدايةً من الكتل البرلمانيّة بوجه خاص و حتّى على مستوى الفضاء السّياسي العام (الكتلة الحرجة).

و لكي يكون التّغيير إيجابيًّا و واقعيًّا بمصير المشاركة السّياسيّة النّسويّة ، من الضّروري اليوم تتبّع ما استطاعت المرأة النّائب تحقيقه إلى غاية نهاية العهدة التّشريعيّة السّابعة ، كونها أوّل تجربة ميدانيّة للمرأة بمجال التّشريع تحت غطاء قانوني صلب و بصوت ذو دلالة كميّة ، للتمكّن بعد ذلك من سدّ أيّ ثغرة تظهر به ، و بناء قاعدة قانونيّة أقوى و أصلب لضمان حقوق المرأة سياسيًّا و اجتماعيًّا.

قائمة المراجع:

كتب باللّغة العربيّة:

1) أنصار آية (و آخرون): **الثورة المصريّة الدّوافع و الإتّجاهات و التحديّات**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، قطر، 2012

2) أنصار بيار: **العلوم الإجتماعية المعاصرة**، تر: فريفر نخلة، المركز الثقافي العربي، لبنان، 1992

3) برو فيليب: **علم الا جتماع السياسي**، تر: د/صاصيلا محمد عرب، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات و النّشر والتّوزيع، لبنان، 1998.

4) بودون ريمون (و آخرون): **المطوّل في علم الإجتماع** ، تر: د/ أسعد وجيه ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة ، سوريا ،الجزء الأوّل ، 2007

5) بودون ريمون و بوريكو فرانسوا: **المعجم النقدي في علم الإجتماع**، الجزء الأوّل، الهيئة العامة السوريّة للكتاب، سوريا، 2007

6) بورديو بيار: **الهيمنة الذكوريّة** ، تر: قعفراني سلمان ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، 2009

7) بيومي أحمد محمد: **علم إجتماع القيم**، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، 1990

البروفيسور جابي ناصر:

8) **الجزائر، الدولة و النخب**، منشورات الشهاب الجزائر، 2008

9) **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012

10) **الوزير الجزائري أصول و مسارات**، منشورات الشهاب، الجزا ئر، 2011

11) جون سكوت و جوردون مارشال: **موسوعة علم الإجتماع**، المجلّد الثاني، تر: الجوهري محمّد (و آخرون)، المركز القومي للترجمة، ط 02، مصر، 2011

12) د/ الأسود شعبان طاهر: **علم الإجتماع السياسي**، الدار المصريّة اللّبنانية، القاهرة، 1999

13) د/ البوطي محمد سعيد رمضان: **المرأة بين طغيان النظام الغربي و لطائف التشريع الرباني**، دار الفكر، سوريا، 1986

14) د/ السويدي محمد: **علم الإجتماع السياسي ، ميدانه و قضاياه** ، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر ، 1990

15) د/ براهيمي عبد الحميد : **في أصل الأزمة الجزائريّة 1958 - 1999** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001

16) د/ حنفي عوض السيد: **في علم الإجتماع النسوي: الحركات الراديكالية النسائية و سوق العمل**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2014

17) د/ رشوان حسين عبد الحميد أحمد: **البناء الإجتماعي (الأنساق و الجماعات)** ، مؤسّسة شباب الجامعة، مصر، 2007

18) د/ فهمي محمد سيد: **المشاركة الإجتماعيّة و السياسيّة للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004

19) د/ محمد أحمد نافع نهى: **المرأة و السياسة في مصر**، المكتبة المصريّة للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2004

20) د/ محمد سيد فهمي: **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004

21) د/ محمد عبد القادر أبو فارس : **حقوق المرأة المدنية و السياسيّة في الإسلام** ، دار الفرقان للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2000.

22) د/: الجوهري عبد الهادي: **أصول علم إجتماع سياسي**، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة 1998.

23) د/بركات حليم: **المجتمع العربي المعاصر، بحث في تغير الأحوال و العلاقات**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008

24) د/خطاب سمير: **التنشئة السياسية و القيم**، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2004

25) داوسن ريتشارد (و آخرون): **التنشئة السياسية**، تر:د/ أبو قاسم خشيم مصطفى عبد الله (و آخرون)، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1990

26) الديّين أحمد (وآخرون): **الانتخابات الديمقراطية و واقع الانتخابات في الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009

27) الرياشي سليمان (وآخرون): **الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية**، سلسلة كتب المستقبل العربي (11) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، لبنان، 1999.

28) زكنة هيفاء : **المرأة والمشاركة السياسية في الوطن العربي**، أوراق عربية (9)، شؤون سياسية (4)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2011.

29) سليم مريم (و آخرون): **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرير**، المستقبل العربي (15)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 02، لبنان، 2004

30) شارب حين: **المقاومة اللّاعنفية، دراسات النضال بوسائل اللاعنف**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011

31) شرابي هشام : **مقدّمات لدراسة المجتمع العربي**، ط06، دار نلسن ، السويد- لبنان، 1999

32) شريط الأمين: **التعدديّة الحزبية في تجربة الحركة الوطنية، (1919-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998

33) عاشوري العيد: **المؤسّسة التشريعيّة في الجزائر (النشأة...التنظيم...الصلاحيّات)**، المجلس الشّعبي الوطني، الجزائر، ط4، 2012

34) عروي عبد الله: **مفهوم الدولة**، دار التنوير، لبنان، 1998

35) غدنز أنتوني: **علم الإجتماع** ، تر: د / فايز الصياغ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2005

36) غليون برهان (و آخرون) : **حول الخيار الديمقراطي، (دراسات نقديّة)**، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001

37) قيرة إسماعيل و آخرون: **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009

38) كوش دنيس: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، تر: السعيداني منير، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007

39) ليشته جون: **خمسون مفكرًا أساسيًّا معاصرا (من البنيويّة إلى ما بعد الحداثة)**، تر: د/ البستاني فاتن، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2008

40) ليمام محمد حليم: **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، الأسباب و الآثار و الإصلاح**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2011

41) محمد مرسي أنوار: **المؤسّسات التربوية و دورها في التنشئة السياسية للمرأة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، مصر، 2012

42) ولد دادة أحمد (و آخرون): **الجيش و السياسة و السلطة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2002

43) نزار خالد: **مذكرات اللّواء خالد نزار**، منشورات الشهاب، الجزائر، 1999

كتب باللّغة الفرنسيّة:

44) Alwache Merzak et Colona vincent : Algerie 30 ans , édition autrement , Paris , 1992.

45) Arnaud lionel (et autrres) : L'action collective face à l'imbrication des rapports sociaux, édition L'armattan,Paris,2009

46) A. Thiebaut et M. Ladier: Famille et mutations sociopolitiques, édition L'épreuve, Paris, 2005

47) Bernoux Philipe : La sociologie des organisations, Edition Le Senil, Paris, 1985,

48) Biron Alain: Vocabulaire pratique des sciences sociales, édition Ouvrières, paris, 1966.

49) Boutefnouchet Mustapha : La famille Algérienne ,évolution et caractéristique ,édition ENAL, Alger,1982.

50) Campet Jacques : L'avenir de la télévision publique, La documentation française, Paris,1994

51) Crozier Michel et Erhard Friedberg : L' acteur et le système ,Les contraintes de l'action collective, edition Du Seuil, france,1977

52) Decoster Michel et Pichault François: Traite de sociologie du travail , Bruxelles , De boeck et larcier , 2 éme edition, Paris , 1998
53) Du jardin Lacoste Camille : La vaillance des femmes, les relations entre femmes et hommes berbères de Kabylie, édition Découverte, , Paris , 2008
54) Duverger Maurice : La participation des femmes à la vie politique , UNESCO , Paris , 1955.
55) Duverger Maurice : Sociologie politique , collection thémis , press universitaire de France ,Paris , 1968
56) Flaquet,j : De gré ou de force , les femmes dans la mandialisation ,édition La dispute , Paris,2008
57) Grawitz ,M et Luca J : L'action politique ,traité de science politique , édition PUF Paris ,1985.
58) Grawitz Madeleine : Lexique des sciences sociales, Edition Dalloz, Paris, 1991
59) Harbi Mohamed : Le FLN mirage et realité(1945-1962),ENAL ,NAQD,Algérie,1993
60) Khoudja Souad : Nous les Algériennes la grande solitude, édition Casbah, Alger, 2002
61) Lardjane Omar : Identité collective et identité individuelle , dans Elites et questions identitaire , édition Casbah , Alger , 1997
62) Le comte Patrick et Denni Bernard : Sociologie du politique , presses universitaire de Grenoble ,France , 1990

63) Martin Segalen : Sociologie de la famille, édition Armand colin , Paris, 2000.
64) Megherbi Abd-el-Ghani : Culture et personnalité Algérienne de massinissa à nos jours,OPU,Alger,1986.
65) Michel Ferrand : Féminin-masculin ,édition La découverte,Paris,2004.
66) Remi Bachelet : L' analyse stratégique des projets , école centrale de l' ile , Cedex , France , 2008
67) Siberman Alphones : Communication de mass, traduction : Perrot Michel, édition Hachette, Paris, 1981.
68) Smati Mahfoud : Les élites sous la colonialisation, édition Dehleb, Alger, 1998.
69) Tlemçani Rachid: élection et élites en Algérie,paroles de candidats, chihabe éditions,Algéri ,2003.
70) Todd Emmanuel : Après L'empire, essai sur la décomposition du système américain, édition Galimard,France , 2002
71) Weber Max : Le savant et le politique, librairie Plon ,Paris , 1959
72) Weber Max : sociologie des religions ,traduit par : Jeam pierre grossein ,édition Gallimard,1996

المجلّات:

باللّغة العربيّة:

01) **إنسانيّات: المجلة الجزائرية في الأنتروبولوجية و العلوم الإجتماعية (السوسيو-أنتروبولوجيا في تحول)**، السنة: 09، العدد: 27، (جانفي، مارس) 2005

02) تورين ألان : **الثورة أم الديمقراطيّة ؟** ، تر: سيف محمد ، **مجلّة الثقافة العالميّة** ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، العدد 88 ماي/جوان 1998

03) روزين هانا : تمكين المرأة ..... حضور السياق المغيّب و إشكاليّة المعنى المفقود ، في : **عالم الفكر** ، العدد : 01 ، المجلّد : 40 ، سبتمبر 2011 ، الكويت

04) العطري عبد الرحيم: سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية في: **إضافات**، المجلة العربية لعلم الإجتماع، العدد 13، لبنان، 2011

05) **مجلّة البحوث و الدراسات الإنسانيّة** ، منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر ، العدد 03 ، 2008

06) **مجلس الأمّة**، مجلة تصدر عن مجلس الأمّة المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار (anep)، الجزائر، العدد 57، سبتمبر 2013

07) **النائب** : مجلة دورية، المجلس الشعبي الوطني، العدد3، أوت 2013، الجزائر 2013

08) **النائب**: المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، مارس 2013، العدد (02

09) **النائب**: مجلّة دوريّة، المجلس الشّعبي الوطني، جانفي 2013، الجزائر، العدد 01

باللّغة الفرنسيّة:

10) Dupuis – Déri Francis: Les hommes proféministes:compagnons de route ou faux amis ? , Recherche feminists,21(1),Paris,2008.

التّقارير:

باللّغة العربيّة:

01) الإتحاد الأوروبي EUROMED- GENDER- EQUALITY، برنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطيّة، (2008-2011) تقرير حول تحليل الوضع الوطني :**الحقوق الإنسانية للمرأة و المساواة على أساس النوع الإجتماعي**، الجزائر، 2012

02) بوقعيقص الطاهر وفاء: مداخله بالجلسة الإفتتاحية حول العرض التقدمي بليبيا، في تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول **مشاركة المرأة في الإنتخابات البرلمانية بعد الثورة**، (الخبرات المقارنة لمصر، ليبيا و تونس)، القاهرة(09-10) ديسمبر 2012

03) تقرير منظمة الصحة العالمية و المعهد الوطني للصحة: **التفرقة بين الجنسين في مجال العلاج ، الصحة و الجنس و الإنتاجية**، الجزائر، 2009.

04) جابي ناصر: **المرأة في السياسة، ماذا تستطيع الأحزاب أن تغير ؟(حالة الجزائر)** ، برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، مبادرة التنمية البرلمانيّة في المنطقة العربيّة (**مجموعة العمل حول البرلمان و إصلاح قانون الأحزاب)** ، الإجتماع الثاني لمجموعة العمل ، تقرير عن أعمال ورشة العمل ، مارس 2007

05) الحسن ولد الشيخ محمّد: **حول مشاريع التّمكين السياسي للمرأة المنفّذة في موريتانيا خلال الفترة (1995-2005)**، مشروع دراسة مسحيّة، منظمة المرأة العربية، موريتانيا، 2006

06) د/ أحمد منصور أبو اصبع بلقيس: **دراسة مسحيّة لمشروعات التمكين السياسي للمرأة في الجمهوريّة اليمنية (1995-2005)**، جامعة صنعاء، اليمن، 2006

07) د/ أديب الصباغ أمل: **دراسة استطلاعية للأنشطة و المشاريع الموجهة للمرأة في المجال السياسي (1995-2005)**، المملكة الأردنية الهاشمية، 2006

08) د/ عبد الجبار علي: تدابير خاصة لتعزيز التمثيل الحقيقي للمرأة، عرض تقديمي في: **تقرير المنتدى شبه الإقليمي حول مشاركة المرأة في الإنتخابات البرلمانية بعد الثورة** (الخبرات المقارنة لمصر ، ليبياو تونس)، (مشروع الدعم الإنتخابي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي-مصر) ، القاهرة (9-10) ديسمبر 2012

09) د/ عبد السلام عائشة: **دراسة مسحية لمشروعات المجال الإجتماعي للنهوض بالمرأة بالجمهورية الجزائرية**، الوزارة المنتدبة الملكفة بالأسرة و قضايا المرأة، منظمة المرأة العربية، الجزائر، 2009

10) د/ علي العيلة رياض: **الدراسة المسحيّة في المجال السياسي في فلسطين (برنامج تمكين المرأة)**، فلسطين، 2006

11) د/ قصاب نجوة حسن: **مسح المشاريع المطبقة للنهوض بالمرأة في المجال السياسي في سوريّة**، دراسة نهائية مقدمة لمنظمة المرأة العربية، سوريا، 2007

12) د/ كيوان فاديا: **تقرير إقليمي عن الدراسات المسحيّة للمشروعات الموجهة للمرأة العربيّة في مجال السياسة**، منظمة المرأة العربيّة، مصر، 2007

13) د/عبد المنعم مسعد نيفين: **مشروع الدراسات المسحية في المجال السياسي، الحالة المصرية**، جامعة القاهرة، مصر، 2006

14) السيد يسين: قياس الديمقراطية العربيّة: تجربة (مرصد الإصلاح العربي)، في وقائع ورشة عمل: **مؤشرات قياس الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية و المؤسسة العربية للديمقراطية، لبنان، 2009

15) صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)، **تقرير أوضاع المرأة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة (الديمغرافيا، المشاركة السياسية، المشاركة الإقتصاديّة، العنف ضد المرأة)**، سورية، 2004

16) اللجنة الوطنية للمرأة: **التقرير الوطني السادس حول تنفيذ إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)**، اليمن، 2006

17) **تحقيق العنف ضد المرأة**، أعدّه مركز (CRASC) لصالح الوزارة (MDCFCF) و ممّول من قبل UNIFEM، من إعداد مجموعة من الباحثين، الجزائر، 2006.

باللّغة الفرنسيّة:

18) Benghebrit Ramouan : Femme et intégration, socio-économique,CRASC,MDCFCF, Algerie, 2005

الملتقيات:

باللّغة العربيّة:

01) أ / عمومن رمضان (جامعة الأغواط) : **عمل المرأة بين صراع الدور و الطموح** ، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال و جودة الحياة في الأسرة ، الجزائر ، 09 – 10 أفريل 2013

02) د/ مرسي مايا: دور المرأة في المجالس المنتخبة، ورقة مفاهيمية خلفية لمؤتمر: **نحو مشاركة فاعلة و مستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة**، الجزائر، 2013/12/10

03) مركز البحوث للتنمية الدولية حول حقوق المرأة و المواطنة، ندوة المرأة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مقدم فالنتين: **الحوكمة و مواطنة المرأة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا**، القاهرة، (10/09) ديسمبر 2007،

باللّغة الفرنسيّة:

04) Hartani Amine Khaled: la participation politique des femmes dans les assemblées en Algérie, document 44 lfr, conférence internationale des femmes élues, APN,L'ONU, femmes, Le Ministère Des Affaires Etrangères, Algérie, 2013

مصادر إعلاميّة:

01) برزّاق بريزة: **برنامج تحوّلات**، القناة الأولى ، الإذاعة الجزائريّة، 7 مارس 2011 ،الساعة 12,00 سا

02) بن سالم خالد: **بين الشمال و الجنوب**، حصّة تلفزيونيّة مشتركة بين قناة الجزائر (3) و التلفزيون الألماني،8 مارس 2011 ، الساعة 8سا و 45 د

03) بن عمار قادة :**حصة هنا الجزائر**، المرأة في عالم السياسة، فاعل أساسي أم مجرّد... ديكور؟ بقناة **الشروق التلفزيونية**، يوم 01 جوان 2013 على الساعة 19سا و 30د، الجزائر

04) بوزمارن عائشة: 232 "مير" بمستوى إبتدائي، 676 جامعي يترأسون المجالس البلديّة، في: **النهار الجديد**، العدد: 1600، 08 جانفي 2013، الجزائر

05) زايدي عادل: أخبار النهار (News 7/24)، **قناة تلفزيون النهار**، 19 ديسمبر 2013، الساعة 21سا،15د ، الجزائر

06) شريطي عمّار: **حصّة نقاش**، قناة إذاعة الجزائر الدوليّة، 11 ماي 2011، الساعة 15.00سا، الجزائر.

07) عجاج بلقاسم: حزب التحالفات تشتعل في 1184 مجلس بلدي، في: **جريدة الشروق اليومي**، العدد 3851، 01 ديسمبر 2012، الجزائر

مواقع إلكترونيّة:

01) التقرير الوطني الذي أعدّته الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، **(بحين + 15)** على الموقع : .www.droit-dz.com

02) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، **قانون الإنتخابات،** (2012) على الموقع: www.APN.dz

03) الكوتا النسائية تشغل اليمن ، بعد **مؤتمر الحوار** الذي دعا لكوتا نسائية باليمن (2013/11/10) على الموقع: http://www.aljazeera.net.com

04) بقاعدة توفيق : **نساء الجزائر تقتحمن مهن الرجال،** الجزائر، 10/11/ 2012 على الموقع: www. Dw.com

05) **تحقيق وطني ذو مؤشرات متعددة لمتابعة وضع الأطفال و النساء،** الجزائر 2008 الإتحاد الأوربي، EUROMED- GENDER- EQUALITY على الموقع: www. Elmaouid. Com

06) تقرير تقدّم نساء العالم 2008-2009 : **النوع الاجتماعي والمساءلة: من يتحمل المسؤولية أمام المرأة؟،** (UNIFEM: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 2008-2009)، على الموقع: 8http://www.unifem.org/progress/200

07)**جريدة الحوار:** عدد النساء رئيسات المؤسسات في الجزائر ضعيف، نسخة إلكترونية، 18-06-2009 جزايرس على الموقع: www.djraiss.com

08) جنيت ج. ستوتسكي، إليزابيث م. كينج، "وضع المرأة في الاعتبار عند تحديد الموازنة: لماذا يعتبر استخدام الموازنة لتمكين النساء أمرا اقتصاديا صائبا؟، " **مجلة التمويل والتنمية،** العدد: 2، المجلد:44، جوان 2007 ، صندوق النّقد الدّولي،على الموقع:www.imf.org

09) د/ أبو عميرة محبات: المرأة المصرية و برلمانات العالم في **الأهرام المسائي،** 2014، على الموقع: .http://digital.ahram.org.eg

10) د/ الشميري عبد الرحمان، الديمقراطية في الأحزاب السياسية ،نسخة إلكترونية: 2003/07/06
على الموقع : www tajamoaa-jeeram.com

11) د/ المالكي موزة: همسة ود... الكوطا النسائية بين القبول و الرفض في: **أمان**، مجلة المركز العربي للمصادر و المعلومات حول العنف ضد المرأة، الخميس 09 كانون الثاني 2014، على الموقع:
http://www.amanjordan.org

12) د/ المهدلي معافي محمد: **نظام الكوتا النسائية، محاولة للفهم**، الثلاثاء 20 نوفمبر 2007، مأرب برس على الموقع :http://marebpress.net

13) عبد العزيز محمد: **تقرير المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام 2004**، مركز ابن خلدون، تونس، على الموقع:http://www.netransparent.com

14) منصر زهية: دراسة تكشف فشل الحركة النسوية في الجزائر (العمل و الهجرة من أولويات الجزائريات.. و الحجاب صار تقليدا إجتماعيا) في: **جريدة الفجر** ، الجزائر، 09-05-2012 نسخة إلكترونيّة على الموقع:
www.elfadjr.com

15) منظمة المرأة العربية: **المرأة العربية: مؤشرات و أرقام، بيانات الجمهورية التونسية في مجال السياسة**، على الموقع: http://girs.arabwomenorg.org

16) منظمة المرأة العربية: **المرأة العربية: مؤشرات و أرقام، بيانات الجمهورية اللبنانية في مجال السياسة**، على الموقع: http://gis.arabwomenorg.org

17) منظمة المرأة العربية: **المرأة العربية: مؤشرات و أرقام، بيانات جمهورية مصر العربية في مجال السياسة**، على الموقع: http://gis.arabwomenorg.org

18) ولد أحمد سالم سيد أحمد : **الحياة السياسيّة في الجزائر : قراءة أوّليّة** ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2008/11/27 على الموقع: www.aldjazira.net

19) www.M.éducation.gov.dz

20) www.droit-dz.com

21) www.mouazaf-dz.com

22) www .aldjadidonline.com

www.ipu.org/wmn-e/world.htm (23

باللّغة الفرنسيّة:

24) Les femmes dans les parlements nationaux (Etat de la situation au 1er novembre 2013), http://www.ipu.org/French/whatipu.htm

25) Statistique sur les pourcentages de femme dans les parlements nationaux: http://wwwipu.org/wmn-f/classif-arc.htm

26) Yolande Cohen :Femmes et politique, 1981dans : "Les classiques des sciences sociales" Une bibliothèque numérique fondée et dirigée par Jean-Marie Tremblay, professeur de sociologie au Cégep de Chicoutimi , Une collection développée en collaboration avec la Bibliothèque Paul-Émile-Boulet de l'Université du Québec à Chicoutimi ; Site web: http://classiques.uqac.ca

أطروحات جامعيّة:

01) دكار فريدة: **الوضعية الإجتماعيّة للمرأة في الجزائر و انعكاساتها على المشاركة السياسية**، أطروحة دكتوراه علوم ، تخصّص علم إجتماع السياسي ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر (2)، 2009 – 2010

02) صوالحية منير : **قيم و إستراتيجيات النخبة السياسية و علاقتها بالحكم في الجزائر، (دراسة ميدانية بالبرلمان الجزائري)**، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص على إجتماع سياسي، جامعة الجزائر (2)، 2009/2008

الملاحق

الملحق الأوّل:

الإستمارة.

الجمهوريّـــة الجزائريّـــة الديمقراطيّـــة الشعبيّـــة

وزارة التّعليم العـــالي و البحث العلمـــي

جامعـــة الجزائـــر -2-

قسم علـــم الإجتمـــاع

إستمارة بحث حول موضوع المرأة و الإنتخابات التّشريعيّة

سيّدتي النّائب بالمجلس الشّعبي الوطني، أتقدّم إليك بهذه الإستمارة الّتي تندرج في إطار بحث أقوم به لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصّص علم إجتماع سياسي حول المرأة و الإنتخابات التّشريعيّة بمجتمعنا الجزائري، لذا أرجو منك سيّدتي أن تتكرّمي بالإجابة على الأسئلة المطروحة بالإستمارة، و الّتي لن تُستخدم إلاّ في إطار البحث العلمي، و شكرًا مسبقًا على تعاونك معي.

ملاحظة: وضع علامة (x) في الخانة المناسبة:

I. بيانات التّنشئة الإجتماعيّة و السّياسيّة:

1- هل كنت تمارسين نشاط جمعوي قبل دخول البرلمان؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، حدّدي:

2- إمتدادها

جمعيّة وطنيّة ☐ جمعيّة محليّة ☐

3- نوع نشاط الجمعيّة: .....

4- المنصب داخل الجمعيّة: .....

5- هل مارست العمل النّقابي؟

نعم ☐ لا ☐

6- إذا كانت الإجابة بنعم، حدّدي المنصب: .....

7-هل من عادتك مناقشة المسائل السياسيّة مع أفراد الأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐

8-هل من عادتك مناقشة المسائل السياسيّة مع أفراد آخرين غير أفراد الأسرة؟

نعم ☐ لا ☐

9-هل قام أو يزاول حاليا أحد أفرد الأسرة نشاطا سياسيًّا؟

نعم ☐ لا ☐

10- من (هو/هي)؟ .....

11-ما نوع النّشاط؟ .....

12- المستوى التّعليمي للأب:

- أمّي ☐
- إبتدائي ☐
- متوسّط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐

13- المستوى التّعليمي للأمّ:

- أمّية ☐
- إبتدائي ☐
- متوسّط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐

14- المستوى التّعليمي للزّوج (إن كنت متزوّجة):

أمّي ☐

- إبتدائي ☐
- متوسّط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐
- ما بعد التدرّج ☐

15 - حسب رأيك سيّدتي، تتكوّن المرأة بمجتمعنا سياسيًّا من خلال :

- القراءات السّياسيّة ☐
- متابعة الحصص السّياسيّة بوسائل الإعلام ☐
- الأفكار السّياسيّة للأسرة ☐
- الإنخراط بحزب سياسي ☐
- عامل آخر أذكريه :.....

II. **بيانات خاصّة بالمشاركة السّياسيّة:**

16- وضع علامة (x) أمام النّشاطات السّياسيّة التي قمتي بها خلال مشوراك السّياسي :

كتابات سياسيّة	
النّضال في حزب سياسي	
تقلّد منصب قيادي داخل حزب	
التّرشّح في انتخابات محليّة	
التّرشّح في انتخابات تشريعيّة	
القيام بحملة إنتخابية	
رئاسة بلديّة أو ولاية	
عضو بالمجلس الشّعبي الوطني	
تقلّد منصب في الحكومة	

17- ما اسم الحزب الّذي تنتمين إليه؟ .....

18- انخراطك فيه منذ: .....

19- ما هي صفتك داخله؟ .....

20- حسب رأيك سيّدتي، تُعامل المرأة داخل الحزب الّذي أنتِ منخرطة فيه:

- بنفس التّعامل الّذي يتلقّاه نظيرها الرّجل ☐
- تعامل مختلف عن الرّجال ☐
- حسب الكفاءة ☐
- حسب ما تمتلك من علاقات داخل الحزب ☐
- تعامل آخر أذكريه: .....

.....

21- هل تسبّب لك ترشّحك في مشاكل بالأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم:

22- مع من؟ .....

23- و ما هي تلك المشاكل؟

.....

.....

.....

.....

.....

24- في رأيك سيّدتي، ما هي العوامل المدعّمة للمشاركة السّياسيّة النّسوية بمجتمعنا؟

- الدّستور و القوانين (خاصة قانون الكوطا) ☐
- ضغط المنظّمات النّسويّة ☐
- تقدير الأحزاب السّياسيّة للمرأة ☐
- كفاءات المرأة العلميّة ☐
- كفاءات المرأة المهنيّة و القياديّة ☐
- الإستقلالية الماديّة ☐
- الضّغط الدّولي ☐
- عامل آخر أذكريه:

.....

.....

25- هل ساندتك الأسرة في الترشّح لإنتخابات 2012 التّشريعيّة؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم :

26- من ساندك؟.....

27 - و كيف؟.....

28- هل ساندك أفراد آخرين من خارج الأسرة في ذلك ؟ :

نعم ☐ لا ☐

29- إذا كانت الإجابة بنعم، فكيف ذلك ؟ :

.....

.....

30- هل تسبّب لك ترشّحك في مضايقات بمحيطك الإجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

31- إذا كانت الإجابة بنعم، حدّدي:

في الحي/المدينة ☐ في مقرّ العمل ☐ داخل الحزب ☐

مكان آخر أذكريه: .....

III. **بيانات خاصّة بالنّشاط البرلماني :**

32- ما الذي حفّزكِ للتّرشّح؟ :

- حبًّا في السّياسة ☐
- للتّغيير في الوضع السّياسي و الإجتماعي ☐
- للمكانة الرّمزية ☐
- لتطبيق برنامج الحزب ☐
- لترقية شؤون المرأة ☐
- سبب آخر أذكريه: .....

33- حسب رأيك سيّدتي، هل تطبيق نظام الكوطا مرتبط بـ:

- قرار شخصي لرئيس الجمهوريّة ☐
- قرار للدّولة الجزائريّة ☐
- ضغط المجتمع المدني ☐
- ثقافة سياسيّة مؤيّدة للمرأة بمجتمعنا ☐
- ضغط دولي ☐
- عامل آخر أذكريه: .....

34- كيف تصفين تعامل الزّملاء النوّاب معك داخل البرلمان؟

- باحترام و اهتمام كبيرين ☐
- يختلف حسب الإنتماء الحزبي ☐
- علاقات سطحية ☐

35- كيف تصفين تعامل الزّميلات النّواب معك داخل البرلمان؟

- باحترام و اهتمام كبيرين ☐
- يختلف حسب الإنتماء الحزبي ☐
- علاقات سطحية ☐

36- علاقاتك مع الزّميلات النوّاب مبنيّة داخل الغرفة البرلمانيّة فقط ؟

نعم ☐ لا ☐

37- تعاملك مع الزّميلات النّواب يعتمد على :

- التّمثيل الحزبي المشترك ☐
- وجود أفكار و مواقف مشتركة مهما اختلف الإنتماء الحزبي ☐
- وجود تنسيق نسوي داخل البرلمان ☐

38- ما نوع القضايا التي تمّ تدخّلك فيها من خلال الجلسات البرلمانيّة العامة ؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

39- كيف تمّ تدخّلك ؟

- التدخّل و المناقشة ☐
- طرح الأسئلة الشفهيّة ☐
- طرح الأسئلة المكتوبة ☐
- المشاركة في تقديم اقتراح قانون ☐
- المشاركة في اقتراح تعديل قانوني ☐
- بطريقة أخرى أذكريها: .....

40- هل قمت أو تقومين خلال هذه العهدة بإحدى المهام البرلمانيّة التّالية ؟ :

نائب رئيس المجلس	
رئيس لجنة دائمة	
نائب رئيس لجنة دائمة	
مقرّر لجنة دائمة	
رئيس مجموعة برلمانيّة	
عضو بهيئة الرّؤساء	
عضو بهيئة التّنسيق	
مندوب أصحاب إقتراح قانون	

41- حسب رأيك ، عدم تقلّد المرأة النّائب لأحد المناصب السّابق ذكرهـا داخـل البرلمان، راجع لـ:

- عزوفها عن ذلك ☐
- كثرة المترشّحين ☐
- عدم ترشيح الأحزاب لها ☐
- سبب آخر أذكريه: .....

42- بعد هذه العهدة البرلمانيّة، هل تنوين التّرشّح مرة أخرى؟

نعم ☐ لا ☐

43- لماذا؟

.....

.....

.....

44- هل الكفاءة السّياسيّة مرتبطة بـ:

- العلم ☐
- الخبرة السّياسيّة ☐
- المال ☐
- العلاقات ☐
- عامل آخر أذكريه: .....

IV. **بيانات عامة:**

45- التّرشّح تم من خلال:

قوائم حزبيّة ☐ قوائم حرّة ☐

46- قبل دخول البرلمان، هل كنت؟

- أجيرة (salariée) ☐
- متقاعدة ☐
- صاحبة أعمال حرّة ☐
- عاطلة عن العمل ☐

- إذا كنت أجيرة، حدّدي:

47- القطاع: .....

48- المنصب: .....

49- أنت من مواليد: .....

50- بولاية: .....

51- المستوى التعليمي:

- إبتدائي فما دون ☐
- متوسّط ☐
- ثانوي ☐
- جامعي ☐
- ما بعد التدرج ☐

52- الإقامة قبل دخول البرلمان: ولاية .....

53- الحالة المدنيّة: .....

54- إن كنت أمًّا، فما هو عدد الأبناء؟ .....

الملحق الثّاني:

دليل المقابلة.

دليل المقابلة:

المحور الأوّل: الخلفيّة الإجتماعيّة و السّياسيّة للمبحوثة.

1) سيّدتي النّائب،الأسرة الكريمة تنتمي لأيّ ولاية؟

2) هل لعبت الأسرة دورًا في وصولك للبرلمان؟

3) كيف ذلك؟

4) ما هو المستوى التّعليمي للوالدين؟

5) ما هو المستوى التّعليمي للزّوج إن كنت متزوّجة؟

6) ما هي مهنة الوالدين؟

7) ما هي مهنة الزّوج إن كنت متزوّجة؟

8) هل لأحد أفراد الأسرة خبرة بالعمل السّياسي؟

9) إن كانت الإجابة بنعم، من(هو-هي) ؟

10) ما نوع ذلك النّشاط السّياسي؟

11) هل لأفراد آخرين غير الأسرة فضل في وصولك للبرلمان؟

12) هل لديك تجربة بالنّشاط المدني مثل الجمعيّات أو النّقابات؟

13) هل الترشّح تمّ بقوائم حزبيّة أم حرّة؟

14) إن كنت تمتلكين تجربة حزبيّة فمع أيّ حزب ؟

15) كم دامت ؟

16) ما هي المناصب الّتي تقلّدتها؟

17) إن كانت لديك تجربة مهنيّة ، أيمكنني معرفة المنصب؟

المحور الثّاني: موقف المرأة النّائب من الصّورة النّمطيّة الّتي يحملها المجتمع على المرأة المشاركة سياسيًّا.

18) لماذا على المرأة بمجتمعنا أن تعمل أضعاف الرّجل كي لا توصف بالفاشلة؟

19) يُقال اختارت المرأة التبعيّة بالمجال السّياسي، ما مدى صحّة ذلك ؟

20) هل أخذت المرأة حقّها بالحزب السّياسي أو بالبرلمان؟

21) ما موقفك من نظام الحصص(الكوتا)؟

22) هل عانيت من ضغوطات أو عراقيل بالمجلس الشّعبي الوطني لكونك امرأة؟

23) إن كانت هناك ضغوطات فكيف حاولت تجاوزها؟

24) هل المرأة السّياسيّة اليوم فعّالة بالمجتمع؟

المحور الثّالث: البيانات العامّة.

25) أنت من مواليد: .....

26) بولاية : .....

27) المستوى التّعليمي:.....

28) الحالة المدنيّة: .....

الملحق الثّالث :

أهمّ الإصلاحات التّشريعيّة المتعلّقة بالمرأة في الجزائر.

الإصلاحات التّشريعيّة المتعلّقة بالمرأة في الجزائر:

قانون الجنسية: الأمر رقم 05-01 المؤرخ في 05/2/27
إمكانية منح أو نقل جنسية الأم بالنسب إلى أبنائها
حق اكتساب جنسية الجزائرية عند الزواج بجزائري أو جزائرية
إلغاء شرط التنازل عن الجنسية الأصلية عند اكتساب الجنسية الجزائرية

الأمر رقم 05-09 المؤرخ في 05/5/4 :قانون الأسرة
:في مجال عقد الزواج
حدد سن الزواج ب 19 سنة بالنسبة للرجل و المرأة
حفاظا على صحة الزوجين و الأبناء لا يتم الزواج إلا بتقديم شهادات طبية
يعد الرضا من العناصر التأسيسية للزواج
إلغاء الزواج عن طريق الوكالة
حق المرأة في إبرام عقد زواجها نعني به أن المشرع أخذ بمبدأ المساواة بين الجنسين في كل الجوانب المتعلقة بإبرام عقد
.الزواج أو فك الرابطة الزوجية
إلغاء الصلاحيات التقليدية للولي
الاعتراف للقاصر بأهلية التقاضي في مجال الحقوق و التزامات الناجمة عن عقد الزواج
تدعيم الإجراءات التي تسمح التسجيل الفعلي للزواج في الحالة المدنية
إخضاع مسألة تعدد الزوجات لشروط محددة و لمراقبة القاضي الذي يتمتع بالسلطة التقديرية
:العلاقة بين الزوجين
السعي لتحقيق التوازن داخل الأسرة (في الأدوار الأسرية) نقصد به، إيجاد توازن بين الزوجين في مجال الحقوق و
.الالتزامات الزوجية و العائلية و المالية
:الطلاق و آثاره
توسيع الأسباب التي تسمح للمرأة طلب الطلاق وإمكانية الحصول على تعويضات من جراء الضرر
.أصبح من حق الأب حضانة الأبناء مباشرة بعد الأم
بقاء الأم و الأبناء في بيت الزوجية في انتظار القرار الفاصل فيما يخص السكن
إلزام الزوج بضمان بيت محترم لأبنائه و أمهم الحاضنة أو تأجير سكن لهم
لا يشكل عمل المرأة في إسقاط حقها للحضانة
:الوصاية على الأبناء
حق المرأة استخلاف الأب في الحالات الطارئة كغياب الأب أو عدم أهليته
ترجع الوصاية للحاضن (الأب أو الأم) في حالة الطلاق
:حماية الأسرة
حضور النيابة العامة في القضايا المتعلقة بتطبيق قانون الأسرة لأنها تمس بالأمن العام
قانون العقوبات: قانون رقم 15/04 مؤرخ في 04/11/10
أدخل تعديل على قانون العقوبات حيث أصبح التحرش الجنسي جريمة يعاقب عليها القانون بإعتبارها عنفا ضد النساء و
تفرض عقوبة سجن من شهرين إلى سنة كاملة و غرامة مالية من (50.000.00)إلى (100.000.00) دينار جزائري على
. الفاعل وفي حالة العود تضاعف العقوبة
:قانون العمل
عدم التفرقة في إبرام عقد العمل و الأجر و الحقوق الاجتماعية المرتبطة بالعمل
(إقرار تمييز إيجابي بتفادي تشغيل المرأة في الأعمال المضرة بالصحة(طبيعة أو مكانا أو توقيتا
قوانين الحماية الاجتماعية
يستفيد العمال نساء و رجالا من الحماية الاجتماعية
%تستفيد الأم من عطلة أمومة(14 أسبوعا) مدفوعة الأجر100
تعويض المصاريف الطبية و الصيدلانية كاملة
قبول تقاعد المرأة العاملة ابتداء من سن 55
الحماية الدستورية للمرأة في الجزائر
دساتير 1996/1989/1976/1963
ممارسة الحقوق السياسية
الدساتير كفلت جميعها المساواة لكل المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية، وبه ضمنت المرأة الجزائرية كل حقوقها من
هذا الجانب. تهدف مؤسسات الدولة ضمان المساواة لكـــل المواطنيـــــن و المواطنات وذلك بإزالـــــة العقبـــات ذات

الـــــطابـــع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي التي تحد في الواقـع من المساواة بين المواطنين و تعـوق ازدهار الإنسان . وتفتح شخصيته و تحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية
المستحدث في دستور 1989 و 1996 هو إعطاء المواطنين و المواطنات الحق في إنشاء الأحزاب السياسية، الأمر الذي لم :يكن متاحا في دستور 63 و 76 كما يبينه الجدول التالي
المادة 42/دستور1996
المادة 40/دستور1989 ... حـق إنشاء الأحـــزاب السياسية معترف بها
المادة 94/دستور1976 ....حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي المعترف بها
يقوم النظام التأسيسي على مبدأ الحزب الواحد المادة 23/دستور1963
. جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر
حق الترشح للبرلمان
منحت الدساتير الأربعة للمرأة الحق في الترشح للبرلمان غير أن الفرق يكمن في أن دستور 1963/ 1976 يقصر الترشيح . على أعضاء جبهة التحرير الوطني . بينما الدستوران 1996/1989 اللذان فتح المجال للنشاط السياسي يجعل الترشح حرا
المادة 50/دستور1996
لكل مواطن تتوفر فيه الشـــروط القانونية أن ينتخب ، و ينتـــخب
المادة 101
ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الإقتراع العام المباشر و السري
و ينتخب 2/3 أعضاء مجلس الأمة عن طريق الإقتراع غير المباشر و السري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية و
المادة 47/دستور1989 .....و يعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة .المجلس الشعبي الولائي
لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب ، و ينتخب
المادة 95
ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الإقتراع العام المباشر و السري المادة 58/دستور1976
. يعد كل مواطن تتوفر فيـــــه الشروط القانونية ناخـــبا و قابلا للإنتخاب عليه

المادة126
ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بناء على ترشيح من قيادة الحزب عن طريق الإقتراع العام المباشر و السري المادة 27/دستور1963

السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني ترشحهم جبهة التحرير الوطني و ينتخبون بإقتراع عام مباشر و سري لمدة خمسة سنين
الحق في الإضراب

. مثل الرجل فإن للمرأة في كل الدساتير الجزائرية الحق في الإضراب سواء في القطاع الخاص أو العام
الحق في تقلد الوظائف في الدولة
يقصر دستور 1976 الوظائف الحاسمة في الدولة على أعضاء من قيادة الحزب إلا أن دستور 1989/ 1996 جعلا الجميع . يتساوى في تقلد المهام و الوظائف دون أي شروط أخرى
المادة 51/دستور1996
يتساوى جميع المواطنـــين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أيـــة شـــروط أخـرى غير الشروط التي يحددها الـــقانـــون المادة 48/دستور1989
يتساوى جميع المواطنـــين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أيـــة شـــروط أخـرى غير الشروط التي يحددها الـــقانـــون المادة 102/دستور1976
. الوظائف الحاسمة في الدولة تسند إلى أعضاء من قيادة الحزب
:أما الحقوق الأخرى فنجدها مشتركة و مكرسة في كل الدساتير المتعاقبة، و نعني بها
مبدأ المساواة و مقاومة التمييز
دساتير الجزائر 96/89/76/63
1963 1976 1989 1996
الديباجة
إن الشعـب الجزائـري ناضـل و يناضل دوما في سبيل الحريـــة و الديمـــقراطيـــة ، و يعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسســـات دستورية ، أساســها مشاركة كل جزائـري و جزائرية في تسيـير الشؤون العمومية و القدرة على تحقيق تمهيد . العدالة الاجتماعية ، و المساواة و ضمان الحرية لكـــل فرد
إن الشعب الجزائري ناضـــل و يناضل دومـــا في سبـــيل الحرية و الديمقراطية و يعتزم أن يبنـــي بهـــذا الدستور

مؤسسات دستورية أساسهـا مشاركـــــة كل جزائـــــري و جزائرية في تسيير الشؤون العمومية و القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و ضمان الحرية لكل فرد التمهيد
ومنذ الاستقلال أندفـــع الشعب الجزائري بكل حــزم في بناء الدولة ، و تشيـــيد مجتمع جديد أساسه القضاء على ... المقدمة ... استغلال الإنســـان للإنسان
: هذه الثورة المجسمة في
.....
انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفـع مستوى معيشة العـــمال و التعجيل بترقية المرأة قصد إشراكها في - .....تدبير الشؤون العامة
المادة 29
كـل المـــواطنـــين سواسية أمام القـانون ، و لا يمكن أن يتـذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو المادة 08 . الـرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شـخـصي أو اجتماعي
: يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ما يأتي
-.....
القضـــــاء على استغلال الإنسان للإنسان -
المادة28
كل المواطنين سواسيـــة أمام القانون و لا يمكن أن يتـــذرع بأي تمييز يعود سبـــــبه إلى المولد أو العرق أو الجنـس أو الرأي أو أي شرط أو ظـــرف آخر شخصي أو اجتماعي
المادة 12
: ترمي الاشتراكية إلى تحقيق أهداف ثلاثة
..... -
إقامة مجتمع متحـــرر من استغلال الإنسان للإنسان -
.ترقية الإنســـان وتوفـــير أسباب تفتـــح شخصيـــته و ازدهاره -
المادة39 /3
يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة المادة 10
: تتمثل الأهداف الأساسيـــة للجمهورية الجزائريـــــة الديمقراطية الشعبية في
.....
الدفـاع عـــن الحريـــة و احترام كرامة الإنســـان -
... مقاومة كل نوع مـــــن التمييز و خاصة التميـــيز العنصري و الديني -
المادة31
تستهدف المؤسسات ضمان كل المواطنين و المـــواطـــنات في الحـــقـــوق والواجـبات بإزالـة العـقبات التي تعـوق تفـتـــح شخصية الإنسان و تحـول دون مشـــاركة الجمـــيع الفعـــلية في الحـياة الســـيـــاســـية، .و الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية
المادة32
الحريـــات الأســـاسية و حقوق الإنســـان و المواطن مضمونـة و تكون تراثا مشتركا بين جمـيع الجـــزائريـــن و الجزائريـــات واجبهم أن ينقلوه من جـــيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته و عـدم انتهاك حرمته المادة30
تستهدف المؤسسات ضمـــان مســـاواة كل المواطنيـــــن و المواطنات في الحقـــــوق و الواجبات بإزالة العقـــبات التي تعوق تفتح شخصـــــية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحـــــياة السياسية و .الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية
المادة31
الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة
و تكون تراثا مشتـــركا بـــين جميـــــــع الجـــزائريـــن و الجزائريـــات واجبـــهم أن ينقلوه من جـــيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته و عـــدم انتهاك حرمته المادة41
تكفل الدولة المساواة لكـــل المواطنين و ذلك بإزالـــــة العقبـــات ذات الـــطابـــع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي التي تحد في الواقـع من المساواة بين المواطنين و تعـوق ازدهار الإنسان و تحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في .التنظيـــم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي
المادة42
.يضمن الدستور كل الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية
المادة39
تضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطنين
كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات

المادة40
.... الــقانـــون واحـــد بالنسبة للجميع
المادة11
...توافـــق الجمهوريـــة على الإعـــلان العالمي لحقـوق الإنسان
12
لـــكل المواطنيـــــــن من الجنســين نفــس الحقــوق و نفـــس الواجبات
حرية التعبير و إنشاء الجمعيات *
1963 1976 1989 1996
المادة41
حريات التعبير وإنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن
المادة39
حريات التعبير وإنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن
المادة55
حرية التعبير مضمونــة ، و لايمكن التذرع بها لضـــرب أسس الثورة الاشتراكية
المادة 56
حرية إنشاء الجمعـــــــيات معترفة بها و تمـــارس في لإطار القانون المادة19
تضمن الجمهورية حريـــــة الصحافة و حريــة وســائل الإعلام و حريـــــة تأسيس الجمعيات و حرية التعبير و مخاطبة الجمهور و حريـــة الاجتماع
الحق في التعليم
1963 1976 1989 1996
المادة53
المادة50 . تسهر الدولة على الـــتساوي في الالتحاق بالتعلـــيم و التكـــويـــن المهني
المادة66 . تسهر الدولة على الـــتساوي في الالتحاق بالتعلـــيم و التكـــويـــن المهني
. لكل مواطن الحق في التعلم
.....
.تضمن الدولـــــة التطـــبيق المتساوي لحق التعليم
.....
المادة18 .تسهر الدولة على تكـــــون أبواب التعليم و التكويـــــن المهني و الثقافة مفتوحـــة بالتساوي أمام الجميع
..التعليم إجباري و الثقافة في متناول الجميع بدون تمييز
الحق في العمل
1963 1976 1989 1996
المادة 55
لكل المواطنين الحق فـــي العـــمل المادة52
لكل المواطنين الحق فـي العمل المادة 59
.حق العمل مضمون طبـــــقا للمادة 24 من الدستور
يرتكز المجتمـع على العمل ..... واصل المادة 59/ ... تخضع الأجور للمبدأ القائل « التساوي في العمل / 24م
" يستـلزم التساوي في الأجر
81
على المرأة أن تشـــارك كامل المشاركـــــــة في التشييد الاشتراكي و التنمية الوطنية
المادة 16
تعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة في توزيع عادل للدخل القومي
الحق النقابي
1963 1976 1989 1996
المادة56
الحق النقابي مـــعترف به لجميع المواطنين
المادة53
المادة60 الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين
حق الانخراط في النقابـــــة معترف به لجميع العمال ، و يمارس في إطار القانون
المادة20
الحـــق النـــقابي و حـــــق الإضراب و مشاركة العمـــال في تدبير المؤســـــــــسات معترف بها جميعا و تمارس هذه

الحقـــــوق في نطـــاق القانون
حماية الأسرة *
1963 1976 1989 1996
المادة58
المادة55 .تحظـــى الأســـرة بحماية الدولـــة و المجتمع
المادة65 .تحظـــى الأسرة بحماية الدولـــة و المجتمع
الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تحظى بحمايـــة الدولة و المجتمع
المادة17 .تحمي الدولة الأمومة، و الطفولة،.....بواسطة سياسة و مؤسسات ملائمة
تحمي الدولة الأسرة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع

المساواة في أداء الضريبة
1976 1989 1996
المادة64
كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة المادة61
كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة المادة78
كل المواطنين متساوون
.....في أداء الضريبة
المساواة أمام القضاء
تجعل الدساتير الجزائرية كل المواطنين سواسية أمام القضاء القائم على مبادئ الشرعية و المساواة و هو في متناول الجميع . و يجسده احترام القانون
دساتير الجزائر 96/89/76/63

1963 1976 1989 1996
الديباجة
إن الشعـب الجزائـري ناضـل و يناضل دوما في سبيل الحريـــة و الديمـــقراطيـــة، و يعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسســـات دستورية ، أساســها مشاركة كل جزائـري و جزائرية في تسيـير الشؤون العمومية و القدرة على تحقيق تمهيد . العدالة الاجتماعية ، و المساواة و ضمان الحرية لكـــل فرد
إن الشعب الجزائري ناضـــل و يناضل دومـــا في سبـــيل الحرية و الديمقراطية و يعتزم أن يبنـــي بهـــذا الدســـتور مؤسسات دستورية أساسهـــا مشاركـــــة كل جزائـــــري و جزائرية في تسيير الشؤون العمومية و القدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية و المساواة و ضمان الحرية لكل فرد التمهيد
ومنذ الاستقلال أندفـــع الشعب الجزائري بكل حـــزم في بناء الدولة، و تشيـــيد مجتمع جديد أساسه القضاء على ... المقدمة ... استغلال الإنســـان للإنسان
: هذه الثورة المجسمة في
.....
انتهاج سياسة اجتماعية لفائدة الجماهير كي يرتفـع مستوى معيشة العـــمال و التعجيل بترقية المرأة قصد إشراكها في - .....تدبير الشؤون العامة
المادة29
كـل المـــواطنـــين سواسية أمام القـانون ، و لا يمكن أن يتـذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو المادة08 . الـرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخـصي أو اجتماعي
: يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها ما يأتي
-.....
القضـــاء على استغلال الإنسان للإنسان -
المادة 28
كل المواطنين سواسيـــة أمام القانون و لا يمكن أن يتـــذرع بأي تمييز يعود سبـــــبه إلى المولد أو العرق أو الجنـس أو الرأي أو أي شرط أو ظـــرف آخر شخصي أو اجتماعي
المادة12
: ترمي الاشتراكية إلى تحقيق أهداف ثلاثة
..... -
إقامة مجتمع متحـــرر من استغلال الإنسان للإنسان -
.ترقية الإنســـان وتوفـــير أسباب تفتـــح شخصيـــته و ازدهاره -

المادة 39
يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة المادة10
: تتمثل الأهداف الأساسيـــة للجمهورية الجزائريـــــة الديمقراطية الشعبية في
.....
الدفـاع عـــن الحريـــة و احترام كرامة الإنســـان -
... مقاومة كل نوع مـــــن التمييز و خاصة التميـــيز العنصري و الديني -
المادة 31
تستهدف المؤسسات ضمان كل المواطنين و المـــواطـــنات في الحـــقـــوق والواجـبات بإزالـة العـقبات التي تعـوق تفـتـــح شخصية الإنسان و تحـول دون مشـــاركة الجمـــيع الفعـــلية في الحـياة الســـيـــاســـية،
المادة 30 .و الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية
تستهدف المؤسسات ضمـــان مســـاواة كل المواطنيـــــن و المواطنات في الحقـــــوق و الواجبات بإزالة العقـــبات التي تعوق تفتح شخصـــــية الإنسان و تحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحـــــياة السياسية و
المادة 41 .الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية
تكفل الدولة المساواة لكـــل المواطنين و ذلك بإزالـــــة العقبـــات ذات الـــطابـــع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي التي تحد في الواقـع من المساواة بين المواطنين و تعـوق ازدهار الإنسان و تحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في .التنظيـــم السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي
المادة 42
المادة 11 . يضمن الدستور كل الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية
...توافـــق الجمهوريـــة على الإعـــلان العالمي لحقـوق الإنسان
المادة 12
لـــكل المواطنيـــــــن من الجنســـين نفـــس الحقـــوق و نفـــس الواجبات
المادة 32
الحريـــات الأســـاسية و حقوق الإنســـان و المواطن مضمونـــة و تكون تراثا مشتركا بين جمـيع الجـــزائريـــن و الجزائريـــات واجبهم أن ينقلوه من جـــيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته و عـــدم انتهاك حرمته المادة 31
الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن مضمونة
و تكون تراثا مشتـــركا بـــين جمـيـــــــع الجـــزائريـــن و الجزائريـــات واجبـــهم أن ينقلوه من جـــيل إلى جيل كي يحافظوا على سلامته و عـــدم انتهاك حرمته المادة 39
تضمن الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطنين
كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات
المادة 40
المادة 13 .... الـــقانـــون واحـــد بالنسبة للجميع
لكل مواطن أستكمل 19 عاما من عمره حق التصويت
المادة 38
المادة 35 .... حرية الابتكار الفكـــري و الفني و العلمي مضمونة للمواطن
المادة54 ..... حرية الابتكار الفكـــري و الفني و العلمي مضمونة للمواطن
. حرية الابتكار الفكـــــــري و الفني و العلمي للمواطـــن مضمونة في إطار القانون
المادة 41
حريات التعبير وإنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن

المادة 39
حريات التعبير وإنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن
المادة 55
حرية التعبير مضمونـــة ، و لايمكن التذرع بها لضـــرب أسس الثورة الاشتراكية
56
حرية إنشاء الجمعـــــــيات معترف بها و تمـــارس في لإطار القانون المادة 19
تضمن الجمهورية حريـــــة الصحافة و حريـــة وســـائل الإعلام و حريـــــة تأسيس الجمعيات و حرية التعبير و مخاطبة . الجمهور و حريـــة الاجتماع
المادة 42
المادة 40 .... حـق إنشاء الأحـــزاب السياسية معترف به و مضمون
المادة 94 ....حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به

يقوم النظام التأسيسي على مبدأ الحزب الواحد المادة 23
. جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر
المادة 50
لكل مواطن تتوفر فيه الشـــروط القانونية أن ينتخب ، و ينتـــخب
101
ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري
و ينتخب 2/3 أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر و السري من طرف أعضاء المجالس الشعبية البلدية و
المادة 47 .....و يعين رئيس الجمهورية الثلث الآخر من أعضاء مجلس الأمة .المجلس الشعبي الولائي
لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب ، و ينتخب
95
ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري المادة 58
. يعد كل مواطن تتوفر فيـــــه الشروط القانونية ناخـــبا و قابلا للانتخاب عليه
126
ينتخب أعضاء المجلس الشعبي الوطني بناء على ترشيح من قيادة الحزب عن طريق الاقتراع العام المباشر و السري المادة
27
السيادة الوطنية للشعب يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني ترشحهم جبهة التحرير الوطني و ينتخبون باقتراع عام
مباشر و سري لمدة خمسة سنين
المادة 51
يتساوى جميع المواطنـــين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أيـــة شـــروط أخـرى غير الشروط التي يحددها
الـــقانـــون المادة 48
يتساوى جميع المواطنـــين في تقلد المهام و الوظائف في الدولة دون أيـــة شـــروط أخـرى غير الشروط التي يحددها
الـــقانـــون المادة 44
وظائف الدولة و المؤسسات التابعـــة لها مـــتاحة لكـــل الـــمواطنيـــن وهـــي في متناولهم بالتساوي و بـدون أي شرط
ماعـــــدا الشروط المتعلـــقة بالاستحقاق
. و الأهلية
المادة 102
الوظائف الحاسمة في الدولة تسند إلى أعضاء من قيادة الحزب
المادة 53
المادة 50 . تسهر الدولة على الـــتساوي في الإلتحاق بالتعلـــيم و التكـــويـــن المهني
المادة 66 . تسهر الدولة على الـــتساوي في الإلتحاق بالتعلـــيم و التكـــويـــن المهني
. لكل مواطن الحق في التعلم
.....
تضمن الدولـــــــة التطـــبيق المتساوي لحق التعليم
.....
المادة 18 . تسهر الدولة على تكـــــون أبواب التعليم و التكويـــــن المهني و الثقافة مفتوحـــــة بالتساوي أمام الجميع
..التعليم إجباري و الثقافة في متناول الجميع بدون تمييز
المادة55
لكل المواطنين الحق فـــي العـــمل المادة 52
لكل المواطنين الحق فـي العمل المادة 59
حق العمل مضمون طبـــــقا للمادة 24 من الدستور
التساوي في العمل يستـــلزم "يرتكز المجتمـع على العمل ..... واصل المادة 59/ ... تخضع الأجورللمبدأ القائل / 24م
" التساوي في الأجر
81
. على المرأة أن تشـــارك كامل المشاركـــــــة في التشييد الاشتراكي و التنمية الوطنية

المادة 16
تعترف الجمهورية بحق كل فرد في حياة لائقة في توزيع عادل للدخل القومي
المادة 56
الحق النقابي مـــعترف به لجميع المواطنين
المادة 57

المادة 53 .الحق في الإضـراب معـترف به و يمارس في إطار القانون
الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين
المادة 54
المادة 60 . الحق في الإضـراب معـترف به و يمارس في إطار القانون
حق الانخراط في النقابـــــة معترف به لجميع العمال، و يمارس في إطار القانون
المادة 61
.....
في القطاع الخاص حـــــق الإضراب معترف بـــــه، و ينظم القانون ممارسته
المادة 20
الحــق النــقابي و حـــــق الإضراب و مشاركة العمــال في تدبير المؤســـــــــسات معترف بها جميعا و تمارس هذه
الحقـــــوق في نطـــاق القانون
المادة 58
المادة 55 .تحظـــى الأســـرة بحماية الدولـــة و المجتمع
المادة 65 .تحظـــى الأسرة بحماية الدولـــة و المجتمع
الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع و تحظى بحمايـــة الدولة و المجتمع
المادة 17 .تحمي الدولة الأمومة ، و الطفولة ،.....بواسطة سياسة و مؤسسات ملائمة
تحمي الدولة الأسرة بإعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع
المادة64
كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة المادة61
كل المواطنين متساوون في أداء الضريبة المادة 78
.....كل المواطنين متساوون في إداء الضريبة
المادة140
أساس القضاء مبادئ الشرعية
و المساواة
المادة 131 . الكل سواسية أمام القـضاء وهو في متناول الجمــيع و يجــسده احترام القانون
أساس القضاء مبادئ الشرعية
. و المساواة
المادة 164 . الكل سواسية أمام القـضاء وهو في متناول الجمــيع و يجــسده إحترام القانون
.. الكل سواسية أمام القضاء
قانون الجنسية
النص الجديد النص القديم المادة
الأمر رقم 05-01 المؤرخ في 05/2/27 الأمر رقم 70-86 المؤرخ في 70/12/15
يعتبر بالغا لسن الرشد حسب مدلول هذا الأمر كل شخص ذكر .يقصد بسن الرشد في مفهوم هذا القانون سن الرشد المدني
قديم /04أو أنثى بلغ إحدى و عشرين سنة من العمر
جديد /02
. يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية
من الدستور الجزائري كما جاء تجسيدا 29و بذلك يكون النص الجديد قد جاء تجسيدا لمبدأ المساواة الذي تنص عليه المادة
للمادة 2/9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 1979 و التي صادقت
عليها الجزائر سنة 1996 يعتبر من الجنسية الجزائرية بالنسب
الولد المولود من أب جزائري -
الولد المولود من أم جزائرية و أب مجهول -
قديم/ 06 . الولد المولود من أم جزائرية و أب عديم الجنسية -
جديد/02
رابطة الدم
: يعتبر من الجنسية الجزائرية بالولادة في الجزائر
.الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين -
غير أن الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين يعد كأنه لم يكن جزائريا قط إذا ثبت خلال قصوره إنتسابه إلى أجنبي
. أو أجنبية و كان ينتمي إلى جنسية هذا الأجنبي أو هذه الأجنبية وفقا لقانون جنسية أحدهما
.إن الولد الحديث الولادة الذي عثر عليه في الجزائر يعد مولودا فيها مالم يثبت خلاف ذلك
. الولد المولود في الجزائر من أب مجهول و أم مسماة في شهادة ميلاده دون بيانات أخرى تمكن من إثبات جنسيتها -

:يعتبر من الجنسية الجزائرية بالولادة في الجزائر
الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين -
غير أن الولد المولود في الجزائر من أبوين مجهولين يعد كأنه لم يكن جزائريا قط إذا ثبت خلال قصوره إنتسابه إلى - أجنبي و كان ينتمي إلى جنسية هذا الأجنبي وفقا لقانون جنسية هذا الأخير
إن الولد الحديث الولادة الذي عثر عليه في الجزائر يعد مولودا فيها مالم يثبت خلاف ذلك
الولد المولود في الجزائر من أم جزائرية و من أب أجنبي هو نفسه مولود في الجزائر إلا إذا رفض الجنسية الجزائرية في - قديم/07 .أجل مدته عام قبل بلوغه سن الرشد
جديد /02
رابطة الإقليم
:يمكن إكتساب الجنسية الجزائرية بالزواج من جزائري أو جزائرية بموجب مرسوم متى توفرت الشروط الآتية
أن يكون الزواج قانونيا و قائما فعليا منذ ثلاث سنوات على الأقل عند تقديم طلب التجنس -
و بذلك يكون المشرع الجزائري قد أستحدث حالة إكتساب الجنسية عن طريق الزواج المختلط
جديد /04
مكرر/متمم09
قانون العقوبات
النص الجديد النص القديم المواد
القانون رقم 90-15 مؤرخ في 90/7/14 أمر رقم 75-47 مؤرخ في 75/6/17
غير أنه لا يكون قابلا للمصادرة ...
محل السكن اللازم لإيواء الزوج -1
و الأصول و الفروع من الدرجة الأولى للمحكوم عليه إن كانوا يشغلونه فعلا عند معاينة الجريمة و على شرط أن لا يكون هذا المحل مكتسبا عن طريق غير مشروع
15 .المداخل الضرورية لمعيشة الزوج و أولاد المحكوم عليه و كذلك الأصول الذين يعيشون تحت كفالته -3
قانون رقم 04-15 مؤرخ في 04/11/10
258قتل الأصول هو إزهاق روح الأب أو الأم أو أي من الأصول الشرعيين
يعاقب بالإعدام كل من أرتكب جريمة القتل أو قتل الأصول أو التسميم
ومع ذلك تعاقب الأم سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل ابنها حديث العهد بالولادة بالسجن المؤقت من عشرة 261 .سنوات إلى عشرين سنة على أن لا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في ارتكاب الجريمة
الأمر رقم 75-47 مؤرخ في 75/06/17
: كل من أحدث عمدا جرحا أو ضربا بوالديه الشرعيين أو غيرهما من أصوله الشرعية يتعقب كما يلي
267 .....
يستفيد مرتكب القتل و الجرح و الضرب من الأعذار إذا أرتكبها أحد الزوجين على الزوج الآخر أو على شريكه في اللحظة 279التي يفاجئه فيها في حالة تلبس بالزنا
282لا عذر إطلاقا لمن يقتل أباه أو أمه أو أحد أصوله
قانون رقم 82-04 مؤرخ في82/2/13
إلى 313 304
الإجهاض
قانون رقم 82-04 مؤرخ في82/2/13
جريمة ترك الأسرة
إلى 332 330
قانون رقم 82-04 مؤرخ في82/2/13
قانون 75-47 مؤرخ75/7/17
(انتهاك الآداب(الفعل المخل بالحياء
(هتك العرض)
335 (الفواحش بين ذوي الأرحام)
336
مكرر 337
قانون رقم 82-04 مؤرخ في82/2/13
341/339جريمة الزنا
قانون رقم 15/04 مؤرخ في 04/11/10
مكرر 341جريمة التحرش الجنسي

(التعديلات الداخلة على قانون الأسرة (32تعديلا

المواد المعدلة: 5،4، 6، 7، 8،8 مكرر،8 مكرر1، 9، 9 مكرر، 11، 13، 15،
مكرر، 49، 53 45، 40، 38، 37، 36، 32، 31، 30، 20، 19
.مكرر، 54، 57، 57 مكرر، 64، 67، 72، 87 53

النص المعدل النص القديم المواد
قانون رقم 05-09 مؤرخ في 05/5/4 قانون رقم 84-11 مؤرخ في 84/6/9
4الزواج هو عقد .....الزواج هو عقد رضائي
5و عليه أن يرد للمخطوبة ما لم يستهلك مما أهدته له أو قيمته
إن اقتران الفاتحة بالخطبة لا يعد زواجا
غير أن اقتران الفاتحة بالخطبة بمجلس العقد يعتبر زواجا متى توفر ركن الرضا و شروط الزواج المنصوص عليها في المادة 9 مكرر من هذا القانون
يمكن أن تقترن الخطبة مع الفاتحة أو تسبقها بمدة غير محددة
. تخضع الخطبة و الفاتحة لنفس الأحكام المبينة في المادة 5 أعلاه
6 . (المادة 5 – الخطبة وعد بالزواج و لكل من الطرفين العدول عنها)
(المادة 9- ينعقد الزواج بتبادل رضا الزوجين)
: مكرر- يجب أن تتوفر في عقد الزواج الشروط الآتية 9)
أهلية الزواج – الصداق – الولي – شاهدان- انعدام الموانع الشرعية للزواج -
. قديم-9يتم عقد الزواج، برضا الزوجين و بولي الزوجة و شاهدين و صداق
مكرر/ن.حديث -9
تكتمل أهلية الرجل و المرأة في الزواج بتمام 19 سنة، و للقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة متى تأكدت قدرة الطرفين على الزواج .
. و يكتسب الزوج القاصر أهلية التقاضي فيما يتعلق بآثار عقد الزواج من حقوق و التزامات

تكتمل أهلية الرجل في الزواج بتمام 21 سنة ، و المرأة بتمام 18 سنة .و للقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة 7 .
يجب على طالبي الزواج أن يقدما وثيقة طبية، لا يزيد تاريخها على ثلاثة(3) أشهر تثبت خلوهما من أي مرض أو عامل قد يشكل خطرا يتعارض مع الزواج.
و يتعين على الموثق أو ضابط الحالة المدنية
أن يتأكد قبل تحرير عقد الزواج من خضوع الطرفين للفحوصات الطبية و من علمهما بما قد تكشف عنه من أمراض أو عوامل قد تشكل خطرا يتعارض مع الزواج ، و يؤشر بذلك على عقد الزواج .
. تحدد شروط و كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم
مكرر/ن.حديث 7
يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي و توفرت شروط و نية العدل
يجب على الزوج إخبار الزوجة السابقة و المرأة التي يقبل على الزواج بها ، و أن يقدم طلب الترخيص بالزواج إلى رئيس المحكمة لمكان مسكن الزوجية
يمكن رئيس المحكمة أن يرخص بالزواج الجديد، إذا تأكد من موافقتهما و أثبت الزوج المبرر الشرعي و قدرته على توفير العدل و الشروط الضرورية للحياة الزوجية

يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة الإسلامية متى وجد المبرر الشرعي و توفرت شروط و نية العدل
8 .....و يتم ذلك بعد علم كل من الزوجة السابقة و اللاحقة
في حالة التدليس يجوز لكل زوجة رفع دعوى قضائية ضد الزوج للمطالبة بالتطليق

و لكل واحدة الحق في رفع دعـــوى قضائـــية ضد الـــزوج في حالـــة الغش و المطالبة بالتطليق في حالة عدم .....
.الرضا
ن. قديم -8
مكرر/ن.حديث 8

مشاركة المرأة في الحياة السياسية *

ضعف مشاركة المرأة في الحياة الوطنية و قلة الموارد المالية و كذا عدم تصويت النساء لصالح المرأة يلاحظ على المرأة الجزائرية تراجعها عن الحياة السياسية.
بينت دراسة أجريت في 2005 أن النساء في الجزائر قليلات الترشح للانتخابات كما أن هن نادرات في مناصب القيادية للأحزاب.
أثارت التعديلات الأخيرة عدد من المشاكل الاجتماعية منها في قانون الأسرة مسألة الشهادة الطبية التي كان يقصد المشرع والتي كيفها بعض ضباط الحالة المدنية على أنها شهادة عذارة فعدد من عقود "بها "الأمراض الخبيثة و الوراثية و الإدز الزواج لم تتم بسب عدم إحضار هذه الشهادة و عدد من العلاقات الأسرية انفكت بسببها. كما اصطدم الأطباء بمبدأ أساسي ينظم أخلاقيات مهنتهم و هو السر الطبي في حالة اكتشاف مرض خطير، القانون في الجزائر يمنع على الأطباء البوح بحالة مرضاهم.
صادقت على (الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز تجاه النساء(الصادرة عن الأمم المتحدة في 1979 * الاتفاقيات الدولية الأخرى المناهضة للتمييز خاصة تلك القائمة على العرق و الفصل العنصري في الرياضة، كما صادقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجر بين العمال و العاملات.